شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي
المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية

على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية

تحقيق وضبط وشرح
أحمد السيد سيد أحمد
دار العلوم - جامعة القاهرة

راجعه ووضع فهارسه
إسماعيل عبد الجواد عبد الغني
دار العلوم - جامعة القاهرة

المجلد الأول

المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
ت: ٥٩٠٤١٧٥ / ٥٩٢٢٤١٠

إهـــــــداء ٢٠٠٩
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي

المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية

على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية

حققه وشرح شواهده

أحمد السيد أحمد

دار العلوم - جامعة القاهرة

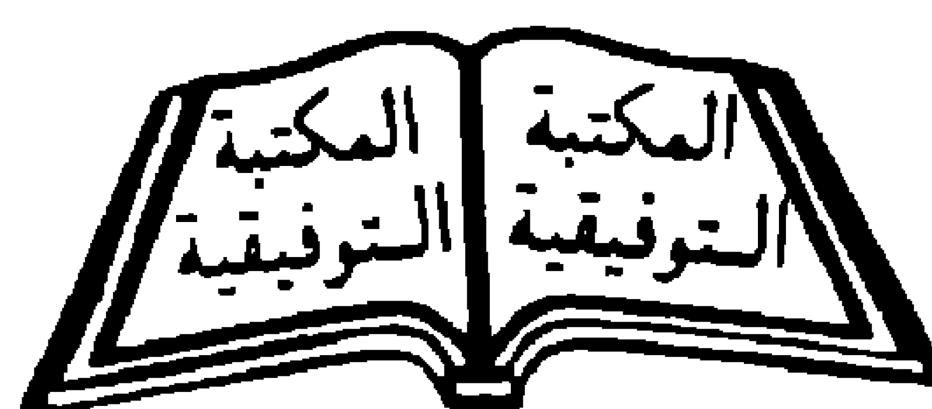
راجعه ووضع فهارسه

إسماعيل عبد الجواد عبد الغني

دار العلوم - جامعة القاهرة

المجلد الأول

الجزء الأول



أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين

ت: ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠

المكتبة التوفيقية

القاهرة – مصر
العنوان: أمام الباب الأخضر – سيدنا الحسين
تليفون: ٥٩٠٤١٧٥ – ٥٩٢٢٤١٠ (٠٠٢٠٢)
فاكس: ٦٨٤٧٩٥٧

Al Tawfikia Bookshop

Cairo-Egypt
Add.: In Fornt of the Green Door Of El Hussen
Tel : (00202) 5904175 - 5922410
Fax : 6847957

إشراف
توفيق شعلان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد ﷺ أشرف من نطق بالضاد وأفضل من دعا إلى تعلم العلم وتعليمه ونشره بين الناس صلاة الله وسلامه عليه وعلى صحابته الكرام..

وبعد فلا شك أن علم النحو من أسمى العلوم قدرًا، وبه يسلم الكتاب والسنة من عادية اللحن والتحريف، وبه يستبين سبيل العلوم على تنوع مقاصدها، وتفاوق ثمارها.. قال ابن خلدون في المقدمة صـ٥٤٥: إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة.

فهذا شرح أفضل المحققين وأبرع المدققين، العالم الذي لا يشق غباره، ولا يدرك مداه وهو ابن يعيش، وهذا الشرح يمتاز بكثرة النقول والاستدلالات وتنوعها وكذلك بجودة الترتيب وحسن الصياغة.

ويتمثل عملي في هذا الكتاب:-

* مراجعة الكتاب على أكثر من نسخة سواء مخطوطة أو مطبوعة وضبط الشواهد النحوية.

* تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والشواهد النحوية.

* تحديد موطن كل شاهد من الشواهد النحوية وذكر الفروق في الشواهد المختلفة من حيث اللغة.

* ترجمة الأعلام وخاصة النحاة بقدر الإمكان وحسب الاحتياج.

* التعليق عل الآيات التي ذكر فيها قراءات.

* ترتيب الشواهد النحوية حسب كل كتاب ترتيبًا خاصًّا، وقد أحلنا الأبيات المكررة إلى رقم الكتاب ورقم الشاهد.

* وضع فهرس للموضوعات في نهاية كل كتاب.

* عمل فهارس عامة للكتاب.

ومما لا شك فيه أنني قد استفدت من خبرة المتقدمين والمحققين، فإنهم بلا شك قد خدموا العلم وقدموا جهودًا لا غبار عليها فجزاهم الله خيرًا على ما قدموا، وأرجو من الله أن أكون قد وفقت في إظهار الكتاب في ثوب جديد يسهل على القارئ الاطلاع عليه والاستفادة منه على الوجه الأكمل.

ولا أنسى أن أقدم الشكر إلى كل من وقف معي وساعدني في تحقيق الكتاب، لأنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله، وإنني لا أدعي الكمال فإن وفقت فمن الله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه بريئان...

هذا وبالله التوفيق

كتبها

أحمد السيد سيد أحمد علي

الشرقية / ديرب نجم

ت/ ٧٦٥٨٠٤

ترجمة: الزمخشري

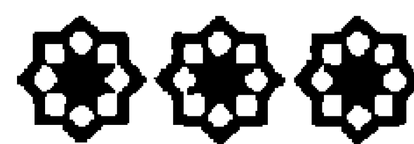
هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفننا في كل علم معتزليًّا قويًّا في مذهبه، مجاهرًا به حنفيًّا، ولد في رجب سنة سبع وتسعين وأربعمائة، وورد بغداد غير مرة، وأخذ الأدب عن أبي الحسن على بن المظفر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني، وسمع من أبي سعد الشفاني، وشيخ الإسلام أبي منصور الحارثي وجماعة، وجاور بمكة، وتلقب بجار الله وفخر خوارزم أيضًا، وكتب إليه الحافظ السِّلَفي يستخيره، وأصابه خراج في رجله فقطعها، وصنع عوضها رجلاً من خشب، وكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطوال فيظن من يراه أنه أعرج. وله من التصانيف: الكشاف في التفسير، الفائق في غريب الحديث المفصل في النحو، المقامات، المستقصى في الأمثال، ربيع الأبرار، أطواق الذهب، صميم العربية، شرح أبيات الكتاب، الأنموذج في النحو، الرائض في الفرائض، شرح بعض مشكلات المفصل، الكلم النوابغ، القسطاس في العروض، الأحاجي النحوية، وغير ذلك.

مات يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. أسندنا حديثه في الطبقات الكبرى وتكرر في جمع الجوامع. وله:

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها لعمري مثل كشافي

إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته فالجهل كداء والكشاف كالشافي

بغية الوعاة (٢/٢٧٩، ٢٨٠).



ترجمة ابن يعيش

يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان ابن القاضي بشر بن حيان النحوي الحلبي، موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش.

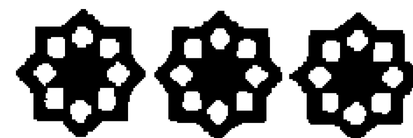
وكان يعرف بابن الصانع. بصاد مهملة ونون. ولد في ثالث رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة بحلب، وقرأ النحو على فتيان الحلبي وأبي العباس البيزوري، وسمع الحديث على الرضي التكريتي وأبي الفضل الطوسي، ورحل إلى بغداد ليدرك أبا البركات الأنباري، فبلغه خبر وفاته بالموصل.

وكان من كبار أئمة العربية، ماهرًا في النحو والتصريف، قدم دمشق وجالس الكندي، وتصدر بحلب للإقراء زمانا، وطال عمره، وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب، وكان حسن الفهم، لطيف الكلام، طويل الدرج على المبتدى والمنتهي، ظريف الشمائل، كثير المجون، مع سكينة ووقار، حدث عنه جماعة آخرهم أبو بكر الدشتي.

وصنف: شرح المفصل، شرح تصريف ابن جني.

مات بحلب سحرًا في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وستمائة. ذكر في جمع الجوامع.

بغية الوعاة (٢/٣٥١،٣٥٢)، سير أعلام النبلاء (٢٢/١٤٤،١٤٥).



بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبِّ يَسِّرْ وَلاَ تعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

خطبة الشارح

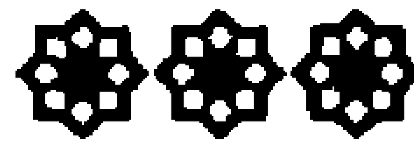
أحمد الله الذي بدأ بالإحسان، وأحسن خلق الإنسان؛ واختصه بنطق اللسان؛ وفضيلة البيان؛ وجعل له من العقل الصحيح؛ والكلام الفصيح، منبئًا عن نفسه، ومخبرًا عما وراء شخصه، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه، ومبلغ أنْبائه. وعلى آله وأصحابه وأصفيائه.

وبعدُ فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الإمام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلا قدرُه، نابهًا ذكرُه، قد جمعتْ أصول هذا العلم فصوله، وأوجز لفظه، فتيسر على الطالب تحصيله، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل، استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح محملَه، وأتبع كل حكم منه حجه وعلله، ولا أدَّعى أنه رحمه الله أخل بذلك تقصيرًا عما أتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادرًا على بلاغة الإيجاز كان قادرًا على بلاغه الإطناب. قال الخليل بن أحمد رحمه الله: من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القويُّ والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا.

وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون إتمامه عدة موانع، منها اعتراض الشواغل ومنه ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل؛ ومنها أن الزمان فسد حتى علا باقلُه على درجة قسّ، وانحط قسُّه عن درجة باقل، فلما شرَّف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور غياث الدنيا والدين، ملك الإسلام والمسلمين؛ سطان الأمة، ظهير الخلافة، محيي العدل في

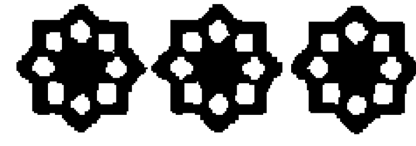
العالمين؛ سيد الملوك والسلاطين؛ أعز الله أنصاره، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره؛ وَسرتِ الرُّكبان بأنه خلد الله ملكه أحيا من هذا العلم رميمًا؛ وأعاد ماءه جَمامًا ونبته جميمًا؛ أمليته حاويا لضروب من فوائد العربية، وأنفذته خدمة خفت إلى مقره الشريف وإن ثقل برجائها ظهر المطية، وبالله أستعين على ما نويته واعتقدته؛ واستعيذه من الزلل فيما نحوته واعتمدته، إنه وليٌّ ذلك والقادرُ عليه.

قال جار الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وزمخشر قرية من قرى خوارزم ولد بها في رجب من سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفى ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. وقيل له جار الله لكثرة مجاورته بمكة حرسها الله.



الكلام على لفظ الجلالة من الاشتقاق والمعنى

[اللهَ أحْمَدُ عَلَى أنْ جَعلَنِي مِنَ عُلَماءِ الْعَرَبِيَّةِ].



قال الشارح: الشيخ الإمام العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي -رحمة الله عليه- الله اسم من أسماء الخالق سبحانه خاص لا يشركه فيه غيره ولا يدّعي به أحد سواه قبض الله الألسن عن ذلك؛ واختلف العلماء فيه هل هو اسم موضوع أومشتق فذهب سيبويه(١) في بعض أقواله إلى أنه اسم مرتجل للعلمية غير مشتق فلا يجوز حذف الألف واللام منه كما يجوز نزعهما من الرحمن الرحيم، وذهب آخرون إلى أنه مشتق ولسيبويه في اشتقاقه قولان: أحدهما أن أصله إلاهٌ على زنة فعالٍ من قولهم ألَهَ الرجل يَألَهُ إلاهةً أي عبد عبادة قال رُؤبَةُ:

[١] لِلَّهِ دَرُّ الْغانيَاتِ المُدَّهِ سَبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِ

ومعنى الإله المعبود وقول الموحد، لا إله إلاّ الله أي لا معبود إلا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفًا لكثرة وروده واستعماله ثم أدخلت الألف واللام للتعظيم ودفع الشياع الذي ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظه الله ثم

---

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى ((**الكتاب**)). ط في النحو: لم يصنع قبله ولا بعده مثله. ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم. وعاد إلى الأهواز فتوفى بها وقيل: وفاته وقبره بشيراز. وكان أنيقًا جميلاً وتوفى شابًا. لعلي النجدي ناصف ((سيبويه إمام النحاه-ط)). الأعلام (٨١/٥)، البداية والنهاية (١٧٦/١٠) تاريخ بغداد (١٩٥/١٢) طبقات النحويين (٦٦-٧٤).

[١] الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٦٦؛ وخزانة الأدب (٣٩١/٦، ٣٩٢، ٣٩٦) ولسان العرب (٤٨٥/١٣/جله)، (٤٩٠/١٣) (دهده)، (٥٤٠/١٣) (مده).
المعجم المفصل (١٢٩٠/٣).
والشاهد فيه: انظر شرح المفصل.

لزمت الألف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه ولذلك قد يقطعون الهمزة في النداء والقسم نحو قولهم يا ألله اغفر لي وقولهم أنا ألله لأفعلنَّ؛ وقيل العوض ألفُ فِعالٍ؛ والقول الثاني من قولي سيبويه أن أصله لاهٌ ومنه قول الراجز:

[٢] بحَلْفَةٍ مِنْ أبي ربَاح يَسْمَعُهُ لاهُهُ الْكُبَارُ

أي الاهه ثم أدخلت الألف واللام عليه لما ذكرناه وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس ونحوهما مما أصله الصفة ووزن لاهٍ فَعْل واشتقاقه من لاه يليه إذا تستر كأنه سبحانه يسمى بذلك لاستتاره واحتجابه على إدراك الأبصار وألفُ لاهٍ منقلبة عن ياء يدل على ذلك قولهم لَهْيَ أبوك ألا ترى كيف ظهرت الياء لما نقلت إلى موضع اللام؛ وتُفخَّم اللام تعظيمًا إلا أن يمنع مانع من كسرة أو ياء قبلها نحو بالله ورأيت عَبْدَي الله، وانتصاب اسم الله هنا بوقوع الحمد عليه وإنما قدَّم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام بالمحمود سبحانه وتعالى: والعرب تقدِّم ما هم ببيانه أعني نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١) وأصل الكلام نعبدك ونستعينك فقدم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه؛ ولو أتى به على أصله وقال أحمدُ الله لجاز إلا أنه يكون خبرًا ساذجًا بلا تخصيص ولا دلالة على العناية به.

تفسير الحمد وبيان الفرق بينه وبين المدح

والحَمْدُ نوع من المدح وهو الثناء على الرجل بما فيه من حَسَنٍ يقال حَمِدْت الرجل أحمده حمدًا ومَحْمِدَةً ومَحْمَدَةً وهو يقارب الشكر في المعنى، والفرقُ بينهما يظهر بضدِّهما فضدُّ الحمد الذمّ وضد الشكر الكفران وذلك أن الشكر لا

[٢] البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٢٧؛ وخزانة الأدب (٢٦٦/٢، ٢٦٩)، (١٧٦/٧)، المعجم المفصل (٣٣٧/١). في نسخة [**يَسْمَعُهَا اللَّهُمَ**] مكان (**يسمعه لاهه**).

والشاهد فيه على هذه الرواية: استعمال (**اللهم**) في غير النداء شذوذًا، و(**اللهم**) في البيت مخففة الميم على بعض اللغات.

(١) سورة الفاتحة: ٥.

يكون إلا عن معروف يقال حمِدّته على ما فيه وشكرته على ما منه. وقد يوضع أحدهما موضع الآخر لتقارُب معنييهما. وقيل الحمدُ أعمُّ من الشكر فكلُّ شكر حمدٌ وليس كل حمد شكرًا، وقوله ((**على أن جعلني من علماء العربية**)) أي صيَّرني عالمًا من علمائها وجعلِ هذه تتعدى إلى مفعولين ويكون الثاني هو الأول في المعنى ومثله قوله تعالى ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً**﴾[1] ولجعل مواضع أخرُ تكون بمعنى خلق وعمل فتتعدى إلى مفعول واحد نحو قوله تعالى ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّور**﴾[2]. وتكون بمعنى التسمية كقولك جعل حَسني سيئًا وكقوله تعالى ﴿**وَجَعَلُوا المَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً**﴾[3]. وتكون من أفعال المقاربة بمعنى طفق، تقول من ذلك: جعل يقول وأخذ يقول، والعلماء جمع عالم على حد شاعر وشُعراء وعاقل وعقلاء ويجوز أن يكون جمع عليم هاهنا لأن عليما بمعنى عالم وهو أبلغ في الصفة وإنما قلنا أنه جمع عالم مع قلة ما جاء من جمع فاعل على فُعَلاَءَ وذلك من قِبل أن عالمًا وعليما لغتان ويقول علماء من ليس من لغته عليم، فعلم بذلك أنه جمع عالم، والمراد بالعربية اللغة وإن كانت العربية أعم من اللغة لأن اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب والعربية تقع على المفرد والمركب.

تفسير الغضب والعصبية والصميم والإنصار وأمتاز

وقوله: ((**وَجَبَلَني عَلَى الغَضَبِ لِلْعَرَبِ وَالعَصَبِيَّةِ**)).

جبلني أي طبعني يقال جبل الله الخلق على كذا أي طبعهم وهو مأخوذ من الجبلة وهي الطبيعة يقال ذلك للرجل يثبت على أمر ولاينفصل عنه، والغضب خلاف الرضا يقال غضبت له إذا كان حيًّا وغضبت به إذا كان مَيْتًا، والعصبية التعصب مأخوذ من قولهم عصَب القومُ بفلان إذا أحاطوا به وسميت به العصبة

(١) سورة البقرة: ١٢٤.

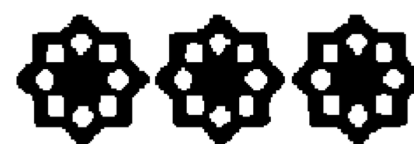
(٢) سورة الأنعام: ١.

(٣) سورة الزخرف: ١٩.

وهى قرابة الرجل لأبيه وأصل ذلك كله العصب وهو أطنابُ المفاصل لأن الأقـارب يرتبط بعضهم ببعض كربط العصب المفاصل.

وقوله: ((**وَأَبَى لِي أنْ أنْفَرِدَ عنْ صَمِيمِ أنْصَارِهِمْ وأمتَازَ، وَأنضَوِيَ إلى لفيف الشُّعُوبِيَّةِ وأنْحَازَ**)).

وقوله: ((**أبى لي**)) كره لي يقال أبي يأبي بفتح العين في الماضي والمضارع وهو فعل نادر ولم يأت منه إلا ما كان عينه أو لامه حرفًا حلقيًّا، يقال ((**انفرد**)) بالأمر إذا قام فيه وحده من غير مشارك وانفرد عنه إذا تركه وفارق الجماعة مأخوذ من الفرد وهو الوتر. و((**الصميم**)) الخالص من كل شيء وصميم الحر والبرد أشده وأصل الصميم العظم الذي هو قوام العظام و((**الأنصار**)) الأعوان الواحد نصير والنصير والناصر واحد وفعيل يجمع على أفعال كشريف وأشراف وأما فاعل فبابه أن يجمع على فعل كشارب وشَرْب وتاجر وتجر ((**وأمتاز**)) أفتعل من مزت الشيء أميزه إذا فرزته يقال امتاز القوم أي تميز بعضهم عن بعض والمراد أنعزل وأخرج من جملتهم ومنه قوله تعالى: ﴿**وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ**﴾[1]. أي انعزلوا عن أهل الجنة وكونوا فرقة على حدة. و((**أنضوى**)) أي أدخل معهم وأنتسب إليهم و((**اللفيف**)) ما اجتمع من الناس من قبائل شتى كأنه هاهنا ضد صميمهم. و((**الشعوبية**)) بضم الشين قوم يصغِّرون شأن العرب وهو منسوب إلى الشعوب وهو جمع شعب وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم ونظيره من النسب إلى الجمع قولهم أبناويّ في النسب إلى أبناء فارس وقيل سموا بذلك لتعلقهم بظاهر قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ**﴾[2]. وقال ابن هبيرة في المحكم: غلبت الشعوبية بلفظ الجمع على جيل من العجم حتى قيل لمحتقر أمر العرب شعوبي وإن لم يكن منهم وأضافوا إلى الجمع لغلبته على الجيل الواحد كقولهم أنصارى. و((**أنحاز**)) أي أعتزل وقالوا للذي ينحاز عن القوم ويعتزلهم حوزى.



(١) سورة يس: ٥٩.

(٢) سورة الحجرات: ٣.

تفسير المذهب. والرشق. والألسنة. والمشق

وقوله: ((**وَعَصَمَني من مَذْهَبِهِمْ الَّذِي لَمْ يُجْدِ عَلَيْهِمْ إلاَّ الرَّشْقَ بِأَلْسِنَةِ اللاَّعِنينَ والمَشْقَ بأسِنَّةِ الطَّاعِنينَ**)).

يقال عصمني من كذا أي منعني ودفع عني ((**والمذهب**)) المأخذ وأصله مكان الذهاب كالمطلع لموضع الطلوع ومثله المدخل والمخرج ((**الذي لم يجد عليهم**)) أي لم يعطهم يقال أجدي عليه أي أعطاه وأصله من الجدا وهو المطر العام. و((**الرشق**)) الإصابة بالمكروه يقال رشقهم بالكلام إذا نال منهم به وأصله من الرشق بالسهم. و((**الألسنة**)) جمع لسان واللسان يذكر ويؤنث فمن ذكره ذهب إلى العضو وجمعه على ألسنة كحمار وأحمرة، ومن أنثه ذهب إلى الجارحة وجمعه على ألسن كذراع وأذرع و((**اللاعنون**)) جمع لاعن جمع السلامة واللعن الطرد والبعد يقال للطريد لعين ورجل لعنة بسكون العين يلعنه الناس كثيرًا ولعنة بالتحريك يلعن الناس كثيرًا ((**والمشق**)) سرعة الطعن ((**والأسنة**)) جمع سنان ((**والطاعنون**)) جمع طاعن يقال طعن بالقول يَطْعُنُ طعنانا وطعن بالرمح يطعن بالضم طعنا ورجل طَعَّان في أعراض الناس وفي الحديث ((**لا يكون المؤمن طعانًا**))[1] والمراد أن هؤلاء الذين يبغضون العرب ولغاتهم لم يكتسبوا بهذا المذهب إلا السقوط من أعين الناس والمذمة وقد آلمَّ بهذا المعنى الحيص بيص في قوله:

لاَ تَضَعْ مِن عَظِيم قَدْرٍ وَإنْ كُنْـ ـتَ مُشَارًا إِلَيْهِ بِالتَّعْظِيم
فَالْكَبِيرُ العَظِيمُ يَصْغُرُ قَدْرًا بِالتَّجَرِّي عَلَى الْكَبِير الْعَظِيم
وَلَعُ الخَمْر بِالعُقُول رَمَى الخَمْـ ـرَ بِتَنْجِيسِها وبِالتَّحْرِيم

وقوله: ((**وإلى أفْضَلِ السابقينَ والمُصَلينَ أُوَجِّهُ أفْضَلَ صَلَواتِ المُصَلِّينَ مَحَمَّدٍ المحفوفِ من بني عَدْنان بجَماجمها وأرْحائِها النازل من قُرَيْش في سُرَّةِ بَطْحائِها**)).

السابق من الخليل هو الذي يأتي في الحلبة أولا ((**والمُصلي**)) الذي يتلوه سمى

(١) ذكره الأحوذي في تحفته (١٣٧/٦) بهذا اللفظ، والمعنى أي وقاعًا في أعراض الناس بالذم والغيبة ونحوهما.. ويروى بلفظ ((**لا يكون المؤمن لعانا**)).. أي كثير اللعن وهو الطرد والمراد به هنا الدعاء بالبعد عن رحمة الله تعالى..

مصليًا لأن رأسه يكون عند صلا السابق، والصلا مغرز الذنب وكنى بذلك عن الأولين والآخرين من الثقلين.

وقوله: ((**أفضل صلوات المصلين**)).

أي دعاء الداعين يريد صلواتهم على محمدﷺ. ومحمد اسم عربي وهو مفعل من الحمد والتكرير فيه للتكثير كما تقول كرّمته فهو مكرم وعظمته فهو معظم إذا فعلت ذلك مرة بعد مرة وهو منقول من الصفة على سبيل التفاؤل أنه سيكثر حمده وكان كذلكﷺ. روى بعض نقلة العلم فيما حكاه ابن دريد[١] أن النبيﷺ لما وُلد أمر عبد المطلب[٢] بجزور فنحرت ودعا رجال قريش وكانت سنتهم في المولود إذا وُلد في استقبال الليل كفؤُوا عليه قِدرًا حتى يصبح ففعلوا ذلك بالنبيﷺ فأصبحوا وقد انشقت عنه القدرُ وهو شاخص إلى السماء فلما حضرت رجال قريش وطعموا قالوا لعبد المطلب: ما سميت ابنك هذا قال: سميته محمدًا قالوا: ما هذا من أسماء آبائك قال أردت أن يحمد في السموات والأرض، يقال رجل محمودٌ ومحمدٌ قال الأعشى[٣]:

---

(١) **محمد بن الحسن بن دريد الأزدي**، من أزد عمان من قحطان أبو بكر من أئمة اللغة والأدب كانوا يقولون: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء. وهو صاحب ((**المقصورة الدريدية – ط**)) ولد في البصره. وانتقل إلى عمان فأقام اثنى عشر عامًا، وعاد إلى البصرة؛ ثم رحل إلى نواحي فارس.

من كتبه ((**الاشتقاق –ط**)) في الأنساب، و((**المقصور والمدود ط**)) و((**الجمهرة – ط**)) في اللغة...

(الأعلام ٦/ ٨٠) إرشاد الأريب (٦/٤٨٣) وفيات الأعيان (١/٤٩٧) وطبقات الشافعية (٢/١٤٥) وآداب اللغة (٢/١٨٨).

(٢) **عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف**، زعيم قريش في الجاهلية، و أحد سادات العرب ومقدميهم، كان عاملاً ذا أناة، وهو جد رسول اللهﷺ قيل اسمه شيبة و((**عبد المطلب**)). انظر الأعلام (٤/١٥٤).

(٣) **أظنه ميمون بن قيس بن جندل**، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل والأعشى الكبير: من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر يسلك فيه كل مسلك، وكان يغني بشره، فسمى ((**صناجة العرب**)) جمع بعض شعره في ديوان سمى ((**الصبح المنير في شعر أبي بصير**)) والأعلام (٧/٣٤١) =

إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّعْنَ كَانَ كَلاَلُها إلى الوَاحِدِ الْفَرْدِ الجَوَادِ الْمُحَمَّدِ

فمحمود لا يدل على الكثرة ومحمد يدل على ذلك والذي يدل على الفرق بينهما قول الشاعر:

فَلَسْتَ بِمَحْمُودٍ ولاَ بمُحَمَّدٍ ولَكِنَّما أنْتَ الحِبَطُّ الحُباتِرُ

وقد سمت العربُ في الجاهلية رجالا من أبنائها بذلك منهم محمد بن حُمْران الجُعْفِيّ الشاعر وكان في عصر امرئ القيس[1] وسماه شُوَيعرًا ومحمد بن خولي الهمداني ومحمد بن بلال بن أحيحة وكان زوج سلمى بنت عمرو جدة رسول الله ﷺ أم جده ومحمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ومحمد بن مَسلمة الأنصاري وأبو محمد بن أوس بن زيد شهد بدرًا ((**والمحفوف**)) المحوط الذي قد أطيف به يقال حفَّ به أي أطاف قال الله تعالى: ﴿**وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ**﴾[2]. أي جعلنا النخل مطيفًا بهما، والأحفة الجوانب الواحد حفاف مثل جراب وأجربة ويقال حف به القوم أي صاروا في أحفته أي جوانبه ومنه قوله تعالى: ﴿**وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ**﴾[3]. ((**وعدنان**)) جد النبي ﷺ الأعلى انتسب إليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال: ((**كذب النسابون فيما بعد عدنان**)) وهو صلوات الله عليه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة، ومدركة لقب واسمه عمرو بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من ولد إسماعيل بن إبراهيم إلا أن الأسماء من

= معاهد التنصيص (١٩٦/١)، خزانة الأدب للبغدادي (٨٤/١-٨٦)، والأغاني في طبعة الدار (١٠٨/٩)، والآمدي ١٢.

(١) **امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي**، من بني آكل المُرار: أشهر شعراء العرب على الإطلاق: يماني الأصل - مولده بنجد، اشتهر بلقبه واختلف المؤرخون في اسمه وكان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر. فلقنه المهلهل الشعر. فقاله وهو غلام. وقد جُمع بعض ما ينسب إليه من الشعر في ديوان صغير (ط).
الأعلام (١١/٢،١٢)، الأغاني في طبعة دار الكتب (٧٧/٩)، وتهذيب ابن عساكر (١٠٤/٣)، وشرح شواهد المغني (٦).

(٢) سورة الكهف: ٣٢.

(٣) سورة الزمر: ٧٥.

عدنان إلى إسماعيل لا يعلمها إلا الله.

و((**جماجم العرب**)) قبائلها التي تجمع البطون فَتَنْسبُ إليها دونهم نحو كلب ابن وبرة إذا قلت كلبي استغنيت أن تنْسُب إلى شيء من بطونه ((**وأرحاء العرب**)) القبائل التي تستقل بنفسها وتستغني عن غيرها والأرحاء فيما ذكر أبو عبيدة ست: اثنتان في مضر وهما كنانة بن خزيمة وتميم بن مد واثنتان في ربيعة وهما بكر بن وائل وعبد القيس بن أقصى[1]، واثنتان في اليمن وهما لحى بن أدد وكلب بن وبرة.

وقوله: ((**النازل من قريش في سرة بطحائها**)) قريش من ولد النضر ومن لم يكن من ولد النضر فليس قرشيًّا وكان لقريش عظَم في الجاهلية وشرف في الإسلام بمحمد ﷺ.

و((**البطحاء**)) ما اتسع من الأرض.

و((**سرتها**)) وسطها مأخوذ من سرة الإنسان والمراد أنه من صميم قريش ووسط كل شيء أعدله قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[2].

قال العَرْجِي.

كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ فِيكُمْ وَسِيطًا وَلَمْ تَكُ نِسْبَتِي فِي آلِ عَمْرو

ومنه واسطة القلادة للجوهري الذي يكون في وسطها وهو أجودها؛ ويقال قريش الأباطح وقريش البطاح وهم الذين سكنوا بطحاء مكة ويقال لغيرهم قريش الضواحي، وقريش البطاح هم الأفاضل وهم بنو عبد مناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العزَّى وبنو زُهرة وبنو تيم بن مرة وبنو سهم وجمح وبنو عديّ بن كعب وبنو حسل بن عامر بن لؤي وبنو هلال بن أُهيْب بن ضبة بن الحارث بن فهر ويقال لهم الأبطحيون أيضًا قال البحتري[3] في المتوكل:

---

(١) **بكر بن وائل بن قاسط**، من بني ربيعة، من عدنان: جد جاهلي من نسله ((**بنو يشكر**)) و((**حنيفة**)) و((**الدؤل**)) و((**مرة**)) و((**بنو عجل**)) و((**تيم الله**)) و((**ذهل بن شيبان**))...

الأعلام (٢/٧١) سبائك الذهب ٥٢، وجمهرة الأنساب (٢٩٠، ٤٦٠)، وطرفة الأصحاب ١٦.

(٢) سورة البقرة: ١٤٣.

(٣) **الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة البحتري**: شاعر كبير، يقال لشعره ((**سلاسل الذهب**)) وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم: المتنبي، وأبو تمام، والبحتري. =

يَا ابْـنَ الأَبَـاطِحِ مِـنْ أَرْضِ أَبَاطِحُهَـا   فِي ذِرْوَةِ المَجْـدِ أَعْلَـى مِـنْ رَوَابِيهَـا

فهؤلاء قريش الأباطح؛ وبطحاء الوادي مسيل فيه دقاق الحصى، وأما قريش الضواحي فهم الذين لم تسعهم الأباطح فنزلوا ضواحي مكة وهم معيص بن عامر ابن لؤى وتيم بن غالب بن فهر ومحارب والحارث ابنا فهر.

وقوله: ((**المبعوثِ إلى الأسْودِ والأحمرِ بالكتاب العرَبيِّ المنوَّرِ**)).

يريد المرسل إلى جميع الناس عربيهم وعجميهم فالمراد بالأسود العرب لأن الغالب عليهم السمرة والسواد.

والمراد بالأحمر العجم لأن الغالب عليهم الشقرة والبياض وقيل لعائشة -رضي الله عنها- الحميراء لبياضها يقال أتاني كل أسود منهم وأحمر ولا يقال أبيض ومعناه جميع عربيهم وعجميهم قال الشاعر:

جَمَعْتُـمْ فَـأَوْعَيْتُمْ وجِئْتُـمْ بِمَعْشَـرٍ   تَوَافَتْ بِهِـم حُمْـرَانُ عَبْـدٍ وسُـودُهَا

يريد بعبد عبد بن أبي بكر بن كلاب.

وقوله: ((**بالكتاب العربي المنور**)) المنور ذو النور أي هو ضياء يُهتدى به.

وقوله: ((**وَلآلِهِ الطيبين أدْعُو اللهَ بالرِّضْوان لَهُمْ وأدْعُـوهُ عَلى أهـلِ الشِّقاقِ لَهُمْ وَالعُدْوانِ**)).

آله ﷺ أهل بيته والألف في آل منقلبة عن همزة هي بدل من هاء أهل ولا يستعمل الآل في كل موضع يستعمل فيه الأهل فلا يقال آل الإسكاف ولا آل الخياط ولا انصرف إلى آلك كما يقال إلى أهلك وإنما يختص الآل بالأشراف يقال القراء آل الله واللهم صل على محمد وعلى آل محمد قال الله تعالى: ﴿**وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**﴾[1]. ((**وأدعو الله بالرضوان لهم**)) اللام متعلقة بأدعو لا بالرضوان والمعنى أسأل الله لهم الرضوان عنهم وهي في موضع نصب على أنه مفعول له أي من أجلهم وقوله: ((**وأدعوه على أهل الشقاق لهم**

- ولد بمنبج (**بين حلب والفرات**) ورحل إلى العراق، فاتصل بجماعة من الخلفاء أولهم المتوكل العباسي، ثم عاد إلى الشام وتوفي بمنبج.

له ((**ديوان شعر -ط**)) و((**كتاب الحماسة -ط**)) على مثال حماسة أبي تمام الأعلام (١٢١/٨)، وفيات الأعيان (١٧٥/٢)، معاهد التنصيص (٢٣٤/١).

(١) سورة غافر: ٢٨.

والعدوان)) أي أدعو الله لنُصرتهم على من شاقهم وعدا عليهم والشقاق المخالفة والعدوان الظلم الصراح.

وقوله: ((**وَلعلَّ الَّذينَ يَغُضُّونَ منَ العَرَبيَّةِ وَيَضَعونَ مِنْ مِقْدَارِها وَيُريدُونَ أنْ يخْفِضوا مَا رَفَع اللهُ مِنْ مَنارِها**)).

يقال: ((**غض**)) منه يغض إذا وضع منه ونقص من مقداره والوضع من الشيء الانتقاص منه والحط من قدره من قولهم وضعت الشيء إذا حططته يقال وضعته أضعه وضعًا.

وحكى الفراء موضعًا وموضوعًا ((**ومقدارها**)) قدرها يقال قَدَرٌ وقدْر بفتح الدال وسكونها وهو مبلغ الشيء.

والخفض ضد الرفع وهو الانحطاط والله تعالى يخفض من يشاء ويرفع من يشاء ((**والمنار**)) الأعلام توضع على الطرق ليهتدي بها وذو المنار ملك من ملوك اليمن سمى بذلك لأنه أول من وضع المنار على الطرق ليهتدي بها الناس.

وقوله: ((**حَيثُ لَمْ يَجْعَلْ خيرَةَ رُسُلِهِ وخَيْرَ كُتُبِهِ فِي عَجَمِ خَلْقِهِ ولكِنْ فِي عَرَبِهِ، لا يبْعُدُونَ عَنَ الشُّعوبيَّةِ منابَذةً لِلْحق الأبْلج وَزَيْغًا عن سَوَاءِ المَنْهجِ**)).

((**حيث**)) ظرف مكان يتعلق بقوله يضعون من مقدارها ويجوز أن يتعلق بقوله يغضون وتعلقه بالأقرب أولى يعني حيث لم يبعث النبي ﷺ في العجم ولا نُزِّل القرآن المجيد بلسان غير العربي وقوله: ((**لا يبعدون عن الشعوبية**)) هو خبر لعل، والبعد ضد القرب يقال بعد بالضم يبعد إذا تباعد وبعد بالكسر إذا هلك فهو باعد وجمعه بعد مثل خادم وخدم.

وقوله: ((**منابذة للحق الأبلج**)).

أي مكاشفة ومجاهرة يقال نابذه الحرب أي كاشفه وانتصابه على أنه مصدر في موضع الحال نحو قتلته صبرًا وأتيته ركضًا أي منابذين للحق أي مجاهرين ((**والأبلج**)) الأبيض المشرق قال:

حَتَّى بَدَتْ أعلامُ صبْح أبْلجَا

ويقال الحق أبلج أي واضح مضئ والباطل لجلج أي يتلجلج فلا يعرف

((**والزيغ**)) الميل يقال قوم زاغة عن الشيء أي زائغون و((**سواء المنهج**)) وسطه وسواء الدار وسطها قال الشاعر:

غَشَّيْتُهُ وهْوَ فِي جَأْوآءَ بَاسِلَةٍ عَضْبًا أصَابَ سَوَاءَ الرَّأسِ فانْفَلَقَا

أي وسط الرأس، والمنهج الطريق البين.

قال: ((**والَّذِي يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ حالُ هؤلاء في قلّة إنْصَافِهِم وفَرْطِ جَوْرِهِمْ واغْتِسافِهِمْ**)).

يقضي منه العجب أي يوفى منه العجب حقه يقال وفيت هذا الأمر حقه إذا تناهيت فيه وأديته وافيًا وهو من قضيت الدّين قال كُثَيِّر:

[٣] **قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا**

ولا تكاد العرب تستعمل هذه اللفظة إلا منفية نحو ما قضيت العجب من كذا لأنهم يريدون المبالغة في تفخيم الأمر وتعظيمه وأنه لا يمكن توفية العجب حقه لعظمه قال الشاعر:

أُنْبِئْتُ أنَّ شَبيةَ الوَبْرِ أوْعَدَنِي وما قَضَيْتُ بهَذَا المُوعِدِي عَجَبَا

هكذا ذكره الأصْمَعِى(١) في كتابه فيما يلحن فيه العامة قال يقولون: قضيت

---

[٣] البيت من الطويل، وهولكثير عزة في ديوانه ص١٤٣؛ وخزانة الأدب (٥/٢٢٣)؛ والدرر (٥/٣٢٦).. المعجم المفصل (٢/٨٨٥).

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: ((**ممطول معني غريمها**)) فيه تنازع عاملان، وهما قوله:

(**ممطول**) و (**معنى**) معمولا واحدا، وهو قوله: (**غريمها**) وقيل: لا تنازع فيه، فـ (**غريمها**) مبتدأ، و(**ممطول معنى**) خبر (**إن**)، أو (**ممطول**) خبر، و (**معنى**) صفة له أوحال من ضميره.

(١) **عبد الملك بن قزين بن علي بن أصمع الباهلي،** أبو سعيد الأصمعي راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع ومولده ووفاته في البصره كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، كان الرشيد يسميه ((**شيطان الشعر**)).

تصانيفه كثيرة منها ((**الإبل**)) و((**الأضداد**)) و((**خلق الإنسان**)) و((**المترادف – خ**)) و((**الفَرْق**)) أي الفرق بين أسماء الأعضاء من الإنسان والحيوان، و((**الخيل**)) و((**الشاء**)) و((**الدارات**))...

الأعلام (٤/١٦٢)، والسيرافي (٥٨)، وجمهرة الأنساب ٢٣٤.

العجب من كذا، والصواب ما كدت أقضي منه العجب، ولا يبعد جوازه إذا أريدالإكثار من العجب تفخيما لسببه «**والإنصاف**» خلاف الجور والظلم «**والفرط**» تجاوز الحد «**والجور**» الميل عن القصد «**والعسف**» الأخذ على غير قصد يقال عسف واعتسف إذا مال عن طريقه.

قال: «**وَذَلك أنَّهُمْ لا يَجِدُونَ عِلمًا مِنَ العلومِ الإسلاَمِيةِ فِقْهِها وكلامِها وَعِلْمَى تفسيرها وأخبارها إلاَّ وافتقارُهُ إلى العَرَبيَّةِ بيِّن لا نُدْفَعُ وَمَكشُوفٌ لا يَتَقَنَّعُ**».

المراد بالعلوم الإسلامية الفقه وأصول الدين والأخبارُ عن الرسول ﷺ وعلوم الكتاب العزيز وإنما اقتصر على الفقه والكلام لأن الفقه يشتمل على علم الكتاب والسنة كأنه احترز عن علوم الأوائل نحو الحكمة والفلسفة والهندسة فإن أصول هذه العلوم يونانية ثم نقلت إلى العربيِّ فمعاني هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة إلا بمعرفة ألفاظها والوصلة إلى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية.

وقوله: «**وذلك بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع**» أي الافتقار إلى العربية ظاهر لا يمكن جحوده وبادٍ لا يسع ستره.

قال: «**وَيرَوْنَ الكلامَ في مُعْظَمِ أبوَابِ أصول الفِقْهِ وَمَسائِلها مُبنيًّا على عِلْم الإعرَابِ والتفاسير مشحونةً بالرِّوايَاتِ عَن سِيبَوَيهِ وَالأخفَشِ والكِسائي**[1] **والفرَّاءِ**[2] **وغيرهم مِنَ النَحويينَ البصريينَ والكوفيِّنَ**».

وهذا ظاهر من كلامه مستغن عن التفسير.

وقوله: «**والاستظْهار في مآخذِ النُّصوص بأقاويلهم والتُّشبُّثَ بأهْداب فَسْرِهِمْ وَتأوِيلهِمْ**».

الاستظهار الاستعانة وهو استفعال من الظهير وهو المعين و«**المآخذ**» جمع

---

(١) **علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، أحد أئمة القراءة والنحو واللغة، وأحد القراء السبعة له مصنفات منها.**
«**معاني القرآن**»، «**الحروف**»، «**المصادر**» «**ما يلحن فيه العوام**» الأعلام (٤/٢٨٣)، وفيات الأعيان (٣/٢٩٥).

(٢) **يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي**، أبو زكريا، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب الأعلام (٨/١٤٥)، ووفيات الأعيان (٦/١٧٦).

مأخذ وهو اسم مكان كالمقتل والمخرج لمكان القتل والخروج و((**النصوص**)) جمع نص وهو الكتاب والسنة وهو بمعنى منصوص عليه وأصل النص الرفع يقال نص الناقة ينصها إذا رفعها في السير ونص الحديث إذا رفعه وعزاه إلى صاحبه ونص العروس إذا أقعدها على المنصة وهو ما ينص من كرسي أو دكة أو غير ذلك أي يرفع و((**التشبث**)) التعلق يقال تشبث به إذا تعلق به و((**الأهداب**)) جمع هدب وهو طرف الثوب يقال تعلق بأهداب الأدب وأذياله إذا كان له منه حظ و((**الفسر**)) الكشف والتفسير تفعيل منه ((**والتأويل**)) تفعيل من آل يؤول إذا رجع والفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير الكشف عن المراد من اللفظ سواء كان ذلك ظاهرًا في المراد أو غير ظاهر والتأويل إنما هو صرف اللفظ عن الظاهر إلى غيره مما يحتمله اللفظ فإذًا كل تأويل تفسير وليس كل تفسير تأويلاً.

قال: ((**وَبِهَذَا اللِّسَان مُناقَلَتهُمْ في العِلْمِ وَمُحاورَتُهُم وَتدْريسُهُم وَمناظَرَتُهُمْ وَبِهِ تَقْطُرُ في القَرَاطِيسِ أقْلاَمُهُمْ وَبِهِ تَسْطُرُ الصُكوك والسجلاَّتِ حُكامُهُمْ**)).

((**المناقلة**)) المحادثة يقال ناقلته الكلام إذا حدَّثته وحدثك ((**والمحاورة**)) المجاوبة وهو مداولة الجواب ومراجعته و((**التدريس**)) مصدر درَّس يدرِّس تدريسًا التضعيف فيه للتعدية وكان قبل التضعيف يتعدى إلى مفعول واحد نحو درستُ القرآن والدرسَ ودرَّسته إياهما، و((**المناظرة**)) المجادلة وهو مفاعلة من النظر لأن كل واحد ينظر فيما يُفْلِجُ به على صاحبه وقيل هو من النظير وهو المِثل فمعنى المناظرة المماثلة فيما هم فيه.

قوله: ((**وبه تقطر**)) الهاء ترجع إلى علم العربية والنحو وتقطر تسيل يقال قطر الماء وغيره يقطر وقطرْته أنا يكون متعديًا وغير متعد كرجع ورجعته و((**القراطيس**)) جمع قرطاس وهو ما يكتب فيه يقال قِرطاس وقُرْطاس بكسر القاف وضمها ويقال قِرطس أيضًا حكاها أبو زيد و((**تسطر**)) تكتب وأصله الصف يقال بني سطرًا وغرس سطرًا وسميت الكتابة تسطيرًا لأنها تعمل صفوفًا قال الراجز: إني **وأسْطار سُطِرْنَ سَطْرًا** و((**الصكوك**)) جمع صك وهو الكتاب، و((**السجلات**)) جمع سجل وهو الكتاب أيضًا مأخوذ من السجْل وهو الدلو المملوءة لأنها تتضمن أحكامًا و((**الحكام**)) القضاة.

قال: ((**فهُمْ ملْتَبِسُونَ بالْعَرَبِيَّةِ أيَّةَ سَلَكُوا غَيْرَ مُنْفَكِّينَ مِنْها أيْنَمَا وَجّهوا كَلٌّ عَلَيْها حَيْثُ سيّروا**)).

((**ملتبسون بالعربية**)) أي مخالطون وممازجون لها من قولهم تلبستُ بالأمر والثوب أي خالطته، وقوله ((**أيَّة سلكوا**)) أي أيِّ طريق وأي سبيل لأن السبيل يذكر ويؤنث قال الله تعالى: ﴿**قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ**﴾[1]. وأيٌّ قد تؤنث إذا أضيفت إلى مؤنث وترك التأنيث أكثر فيها، وقوله ((**سلكوا**)) أي مضوا ونفذوا يقال: سلكت الشيء في الشيء إذا أنفذته فيه، وطعنه سُلْكَى إذا واجهه بها. وقوله ((**غير منفكين**)) أي غير زائلين يقال انفك وزال وبرح بمعنى واحد، وقوله ((**أينما وجهوا**)) معناه توجهوا يقال وجه وتوجه بمعنى واحد ومثله نكّب وتنكب وبيَّنَ وتبين وفي المثل ((**أينما أوجه ألقى سعدًا**)) ومنه صوَّح النبت وتصوَّح وقدَّم وتقدم.

وقوله ((**كلٌّ عليها حيث سيروا**)) الكل العيال والثقل قال الله تعالى: ﴿**وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلاهُ**﴾[2]. وسيروا بمعنى ساروا والتضعيف للتكثير كقولهم موَّت الشاة وربَّض الغنم ألا ترى أن الفعل غير متعد كما كان قبل التضعيف.

قال: ((**ثم إنهم في تَضَاعِيفِ ذَلِكَ يَجْحَدُونَ فَضَلَها ويَدْفَعُونَ خَصْلَها ويَذْهَبُونَ عنْ تَوْقِيرِها وتَعْظِيمها ويَنْهَوْنَ عنْ تَعَلُّمِها وتعْلِيمِها ويُمَزِّقُونَ أديمَها ويَمضُغُون لحمَهَا فَهُمْ في ذَلِكَ عَلَى المثَلِ السَّائِرِ الشَّعِيرُ يُؤْكَلُ ويُذَمُّ**)).

((**التضاعيف**)) جمع تَضعيف وهو مصدر ضعفته إذا زدته مثله أو أكثر، يقال: أضعفته إضعافًا وضاعفته مضاعفة وضعفته تضعيفًا كله بمعنى واحد، وإنما جمع والمصادر لا تثنى ولا تجمع لأنه أراد أنواعًا من التضعيف مختلفة كما يقال العلوم والأشغال؛ و((**يجحدون**)) أي ينكرون ولا يكون الجحود إلا مع علم الجاحد قال الله تعالى: ﴿**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً**﴾[3]. والفضل الزيادة والخير والمعنى إنهم ينكرون زيادة نفعها وخيرها، ((**ويدفعون خصلها**)) الخصل الغلَب في النضال والسباق يقال تخاصل القوم إذا تراهنوا في الرمي وأحرز فلان خصلة إذا غلب.

وقوله: ((**ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها**)).

---

(١) سورة يوسف: ١٠٨.

(٢) سورة النحل: ٧٦.

(٣) سورة النمل: ١٤.

أي يعرضون عن ذينك من أمرها يقال ذهبت إليه إذا قصدته وذهبت عنه إذا أعرضت عنه و«**التوقير والتعظيم**» واحد قال الله تعالى ﴿**مَا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً**﴾[1]. أي عظمة وحسن عطف أحدهما على الآخر لاختلاف لفظيهما ومثله قوله تعالى: ﴿**فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا**﴾[2]. والوهن والضعف واحد ومثله قوله الشاعر.

[٤] **ألاَ حَبَّذَا هِنْدٌ وأرْضٌ بها هِنْدُ وهنْدٌ أتَى مِنْ دُونِها النَأْيُ والْبُعْدُ**

والنأي والبعد واحد ومثله * **وألفى قولها كذِبًا وَمينًا** * والكذب والمين واحد، وقوله «**وينهون عن تعلمها وتعليمها**» التعلم مصدر تعلم والتعليم مصدر علّم والتكرير فيه للتعدية لأنه بمعنى المعرفة وتعلم مطاوع علم يقال علمته فتعلم.

وقوله: «**ويمزقون أديمها**».

التمزيق التخريق يقال مزقت الثوب أمزقه مزقا ومزقته تمزيقًا إذا كثر ذلك منه و«**الأديم**» الجلد وجمعه أدم كأفيق وأفق والأفيق الجلد قبل دباغته وهذا النوع من الجمع اسم جنس وليس بتكسير ألا ترى أنك تذكره فتقول هو الأدم والأفق ولو كان تكسيرًا لكان مؤنثًا كما تقول هي الثياب والجفان، والأدمة باطن الجلد والبشرة ظاهره يقال رجل مؤدم مبشر أي قد جمع بين لين الأديم وخشونة البشرة، وقوله: «**ويمضغون لحمها**» أي يأكلون لحمها بالغيبة والعيب من قوله تعالى: ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً**﴾[3]. والمضغ إدارة الطعام في الفم يقال مضغ يمضغ ويمضغ بالضم والفتح فالضم على الأصل والفتح لمكان حرف الحلق إلا أن الضم هو الأصل وأجود هاهنا لقرب الغين من الفم، والمثل السائر «**الشعير يؤكل ويذم**» يضرب هذا المثل لكل من ينتفع به ويجازى بالقبيح وذلك أن الشعير يؤكل فيسمن ويغني عن جوع وهو مذموم.

---

(١) سورة نوح: ١٣.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٦.

[٤] **البيت من الطويل**، وهو للحطيئة في ديوانه ص٣٩، والدرر (٥/٢٢١)، ولسان العرب (٣/٢٢٣) (**سند**)، (٤/١١٣) (**جدر**)، (١٥/٣٠٠) (**نأى**)... المعجم المفصل (١/٢١٧).

وفي البيت شاهد آخر: وهو أن (**ذا**) لا تتبع، وتلزم الإفراد والتنكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك.

(٣) سورة الحجرات: ١٢.

وقوله: ((**وَيَدَّعُونَ الاسْتِغْنَاءَ عَنْها وأَنَّهم لَيْسوا في شِقٍّ مِنْها**)).

((**يدعون**)) يزعمون وهو يفتعلون من الدعوى ومنه قول امرئ القيس *لاَ يَدَّعِي القومُ أني أفِرّ* والشق الناحية والجانب والمعنى أنهم يتبرءون منها ويدعون الاستغناء عنها.

قال: ((**فإنْ صَحَّ ذَلِكَ فَما بَالُهُم لا يُطَلِّقُون اللُّغَةَ رأسًا والإعْرَابَ ولا يَقْطَعونَ بَيْنهما وبَيْنَهُم الأسبابَ**)).

((**فما بالهم**)) فما حالهم وأصل الطلاق الإرسال والتخلية يقال ناقة طالق ونعجة طالق إذا كانت مرسلة ترعى حيث شاءت ويقال طلقت المرأة تطليقًا وطلقت هي طلاقا ولا يقال طُلقت بالضم و((**اللغة**)) عبارة عن العلم بالكلم المفردة، و((**الإعراب**)) عبارة عن اختلاف أواخرها لإبانة معانيها.

وقوله: ((**لا يقطعون بينهما**)) أي بين اللغة والإعراب ((**وبينهم**)) أي بين هؤلاء القوم أي الشعوبية، و((**الأسباب**)) الوُصلات واحدها سبب مثل قلم وأقلام وأصل السبب الحبل يشد به الشيء ثم جعل كل ماجر شيئًا سببًا له.

وقوله: ((**فَيَطْمْسُوا مِن تَفْسِير الْقُرآنِ آثَارَهُمَا ويَنْفضُوا من أُصُولِ الْفِقهِ غُبارَهما**)).

يقال طمس الطريق انمحي ودرس وطمسته يستعمل متعديًا وغير متعد يطمس ويطمس بالكسر والضم والكسر في المتعدى والضم في اللازم هو القياس إلا أن اللغات تداخلت؛ يريد أنه لابد في التفسير من استعمال العربية والاستضاءة بدلالة ألفاظها إذ كان منزلاً باللسان العربي فلابد من معرفة ألفاظ العرب والاطلاع على مواضعها إذ الألفاظ أدلة المعاني فكذلك أصول الفقه مرتبط بمعرفة العربية لأنه يبتني على معرفة الكتاب والسنة ولا يُعرف معناهما إلا بمعرفة العربية ولذلك كانت شرطًا في صحة الاجتهاد.

قال: ((**ولا يتكلموا في الاستثناء فإنه نحو وفي الفرق بين المعرف والمنكر فإنه نحو وفي التعريفين تعريف الجنس وتعريف العهد فإنهما نحو وفي الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبعيض ونظائرها**)).

يشير بذلك إلى شدة فاقة الفقيه إلى معرفة العربية ألا ترى أن الرجل إذا أقر

فقال لفلان عندي مائة غير درهم برفع غير يكون مقرًّا بالمائة كاملة لأن غير هنا صفة للمائة وصفتها لا تنقص شيئًا منها وكذلك لو قال له عليَّ مائة إلا درهم كان مقرًّا بالمائة كاملة لأن إلا تكون وصفًا كغير. قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(١). ولو قال له عندي مائة غير درهم أو إلا درهمًا بالنصب لكان مقرًّا بتسعة وتسعين درهمًا لأنه استثناء والاستثناء إخراج ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناوله الأول وكذلك لو قال ماله عليَّ مائة إلا درهمين لم يلزمه شيء كما لو قال ماله عليَّ ثمانية وتسعون درهمًا ولو رفع فقال ما له عندي مائة إلا درهمان لكان مقرًّا بدرهمين والمسائل في ذلك كثيرة، ومن ذلك لو قال إن دخلت الدار فأنت طالق فإنه لا يقع الطلاق إلا بدخول تلك الدار المعينة ولو قال إن دخلت دارًا فأنت طالق وقع الطلاق بدخول أي دار دخلتها لأنه علق الطلاق بدخول دار منكورة ولشياعها تعم وفي الأول علق الطلاق بدخول دار معهودة فلا يقع الطلاق إلا بدخولها، وأما الفرق بين لام العهد ولام الجنس فمن جهة المعنى وأما اللفظ فشيء واحد وذلك أنك إذا قلت الرجل وأردت العهد فإنه يخص واحدًا بعينه.

ومعنى العهد أن تكون مع إنسان في حديث ثالث غائب ثم يقبل الرجل فتقول وافى الرجل أي الذي كنا في حديثه وذكره قد وافى. وإن أردت تعريف الجنس فإنه يدل على العموم والكثرة ولا يكون مخبرًا عن إحاطة بجميع الجنس لأن ذلك متعذر غير ممكن فإذا قلت العسل حلو والخل حامض فإنما معناه العسل الشائع في الدنيا المعروف بالعقل دون حاسة المشاهدة حلو، وكذلك الخل، والذي يدل على أن الألف واللام إذا أريد بهما الجنس تعمان قوله تعالى: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾(٢). فصحة الاستثناء من الإنسان تدل على أن المراد به الجماعة، ومن ذلك حروف العطف نحو الواو والفاء وثم فإن الواو معناها الجمع المطلق من غير ترتيب والفاء تدل على أن الثاني بعد الأول بلا مهلة وثم كذلك إلا أن بينهما تراخيًا. فعلى هذا إذا قال لزوجته أنت طالق إن دخلت الدار وكلمتك فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعًا بدخول الدار والكلام لا

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٢) سورة العصر: ٢، ٣.

تطلق بأحدهما دون الآخر فإن دخلت الدار ولم يكلمها لم تطلق وإن كلمها ولم تدخل الدار لم تطلق ولكن إذا جمع بينهما طلقت ولا يبالي بأيهما بدأ بالكلام أم بالدخول أي ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد أن يجمع بينهما لأن المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله ألا ترى أنك تقول رأيت زيدًا وعمرًا فيجوز أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد. قال الله تعالى: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[1]. وكذلك إن قال لعبده إن دخلت الدار وكلمت زيدًا فأنت حر فإنه لا يعتق إلا بوقوع الفعلين جميعًا كيف وقعا ولا فرق فيه بين وقوع الأول قبل الثاني أو الثاني قبل الأول في اللفظ.

ولو قال إن دخلت فكلمت عمرًا لا يقع العتق إلا بالجمع بينهما مرتبًا الكلام بعد الدخول بلا مهلة ولو قال ذلك بثم لكان في الترتيب مثل الفاء إلا أنه يكون بينهما تماد وتراخ، ومن ذلك حروف الجر نحو من واللام فإن الرجل إذا حلف وقال والله لا آكل من طعام زيد فإنه يحنث بأكل اليسير منه ولو قال لا آكل طعام زيد فإنه لا يحنث إلا بأكل الجميع وكذلك لو كان عنده عبد فقال هو لزيد بفتح اللام والرفع لم يلزمه شيء ولو قال لزيد بكسر اللام والخفض لكان مقرًّا له به لأن اللام إذا فتحها كانت تأكيدًا وكان مخبرًا أن العبد اسمه زيد وإذا كسر اللام كانت لام الملك الخافضة وكان مخبرًا أنه ملكه.

قال: «**وفي الحذف والإضمار وفي أبواب الاختصار والتكرار وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفي الفرق بين إن وأن وإذا ومتى وكلما وأشباهها مما يطول ذكرها فإن ذلك كله من النحو**».

ومن ذلك مسائل الطلاق إذا قال: أنت طالق طلقت منه وإن لم ينو ولو أتي بلفظ المصدر فقال أنت طلاق لم يقع الطلاق إلا بنيته لأنه ليس بصريح إنما هو كناية على إرادة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل على حد ماء غور أي غائر، ومنهم من يجعله صريحًا يقع به الطلاق من غير نية كاسم الفاعل لكثرة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرة استعماله في الطلاق حتى صار ظاهرًا فيه قال الشاعر.

(١) سورة آل عمران: ٤٣.

[٥] فإنْ تَرْفُقِي يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أيْمَنُ وإنْ تخرقي يا هِنْدُ فالخرْقُ الأمُ
فأنْتِ طَلاَقٌ والطَّلاَقُ عَزيمَةٌ ثَلاَثًا ومَنْ يَخْرُقْ أعَقُّ وأظْلَمُ
فَبيني بها إنْ كُنْتِ غَيْرَ رفِيقَةٍ فمَا لإمْريءِ بَعْدَ الثَّلاَثَةِ مُقْدمُ

فأوقع الطلاق موقع طالق على ما ترى ويجوز أن يكون على حذف مضاف أي ذات طلاق كما يقال صلى المسجد والمراد أهل المسجد واسأل القرية وهو كثير، واعلم أن هذه المصادر إذا أجريت مجرى أسماء الفاعلين ووضعت موضعها فلك فيها وجهان أجودهما أن تتركها على لفظ واحد في الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول أنت طلاق وأنتما طلاق وأنتم طلاق وأنتن طلاق وهذا رجل عدل ورجال عدل ونسوة عدل والآخر أن تثنى وتجمع فتقول عدلان وعدول وأنشد ابن الأعرابي:

[٦] طَمِعْتُ بلَيْلَى أنْ تَريعَ وإنّما يُقَطِّعُ أعْنَاقَ الرِّجَال المَطَامِعُ
وبايَعْتُ لَيْلَى فِي خَلاء ولَم يَكُنْ شُهُودٌ عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ

فجمع عدلا ومقنعا كما ترى وقد روى قوله والطلاق عزيمة ثلاث على ثلاثة أوجه الطلاق عزيمة ثلاثًا برفع عزيمة ونصب الثلاث والطلاق عزيمة ثلاث برفعهما والطلاق عزيمة ثلاث بنصب العزيمة ورفع الثلاث فإذا نصب الثلاث فكأنه قال أنت طالق ثلاثا ويكون قوله والطلاق عزيمة مبتدأ وخبرًا فكأنه قال والطلاق مني جد غير لغو، وإذا رفعهما كانت الثلاث خبرًا ثانيًا أي الطلاق الذي يقع بمثله الطلاق هو الثلاث أو يكون موضحًا للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدة لا غير،

---

[٥] **الأبيات من الطويل:** وهى بلا نسبة في خزانة الأدب (٣/٤٥٩، ٤٦١)، وشرح شواهد المغني (١/١٦٨)، ومغني اللبيب (١/٥٣، ٥٤). المعجم المفصل (٢/٨٦٩).
وفي الأبيات شاهدان: أولهما قوله: **(فأنت طلاق)** حيث أوقع **(طلاق)** موقع **(طالق)**، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: ذات طلاق. والثاني قوله: **(والطلاق عزيمة)** حيث جاءت الجملة اعتراضيه.

[٦] **البيتان من الطويل،** وهما لكثير في لسان العرب (١١/٤٣٠) **(عدل)**، وليس في ديوانه؛ وللبعيث في لسان العرب (٨/٢٧٨). **(قطع)**، ٢٩٧ **(قنع)**.. المعجم المفصل (١/٥٤٠).
والشاهد فيه قوله: **(عدول)** في جمع المصدر **(عدل)**، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، لكنه لما غلب الوصف به وكثر، صار كأنه صفه، فجاز أن يثنى ويجمع.

ويجوز أن يكون المراد أنت طالق ثلاثا ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كأنه قال والطلاق الذي ذكرته ونويته عزيمة ثلاث فسره بهذا الدليل هذا إذا نوى الثلاث ودليل على ذلك قوله فيبنى بها فهذا دليل على إرادة الثلاث والبينونة، وأما إذا نصب عزيمة مع رفع الثلاث فعلى إضمار فعل كأنه قال والطلاق ثلاث أعزم عليك عزيمة ويجوز أن يكون التقدير والطلاق إذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبد الله راكبًا أحسن منه ماشيًا والمراد إذا كان ماشيًا، كما تقول هذا بسرًا أطيب منه رطبًا أي هذا إذا كان بسرًا أطيب منه إذا كان رطبا.

وقوله: «**من يخرق أعق وأظلم**» قد حذف الفاء الذي هو جواب الشرط والمبتدأ أيضًا والمعنى فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستقبحة، ومن ذلك الفرق بين أن المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة وذلك أن المكسورة معناها الشرط والمفتوحة معناها الغرض والعلة ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار لم يقع الطلاق حتى تدخل الدار لأن معنى تعليق الشيء على شرط هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولو فتح أن لكانت طالقًا في الحال لأن المعنى أنت طالق لأن دخلت الدار أي من أجل أن دخلت الدار فصار دخول الدار علة طلاقها لا شرطًا في وقوع طلاقها كما كان في المكسورة وكذلك لو شدد أن يقع الطلاق في الحال كانت دخلت الدار أو لم تكن، ومن ذلك إذا ومتى وكلما تستعمل في الشرط كما تستعمل إن إلا أن الفرق بين هذه الأشياء وبين إن أن إن تعلق فعلا بفعل وإذا وكلما للزمان المعين فإذا قال أنت طالق إن دخلت الدار أو قال أنت طالق إذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار، أما إن فشرط لا يقع الطلاق إلا بوجود ما بعدها وأما إذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكأنه قال أنت طالق إذا جاء وقت كذا وكذا فهي تطلق وقت دخول الدار فقد استوت إن وإذا في هذا الموضع في وقع الطلاق وتفترقان في موضع آخر فلو قال إذا لم أطلقك أو متى لم أطلقك فأنت طالق وقع الطلاق على الفور بمضي زمان يمكن أن تطلق فيه ولم تطلق، ولو قال إن لم أطلقك فأنت طالق كان كأنه على التراخي يمتد إلى حين موت أحدهما وذلك لأن إذا ومتى اسمان للزمان المستقبل ومعناهما أي وقت ولهذا تقع جوابًا عن السؤال عن الوقت فإذا قيل متى ألقاك فيقال إذا شئت كما تقول يوم الجمعة أو يوم السبت ونحوهما وليست كذلك إن، ألا ترى أنه لو قيل

متى ألقاك لم يقل في جوابه إن شئت وإنما تستعمل أن في الفعل ولهذا يجاب بها عن سؤال عن الفعل فإذا قيل هل تأتيني فيقال في الجواب إن شئت، ومتى حالها كحال إذا في أنها للزمان وليس في هذه الكلم ما يقتضى التكرار إلا كلما وذلك أنك إذا قلت كلما دخلت الدار فأنت طالق طلقت بكل دخول إلى أن ينتهي عدد الطلاق لأن ما من كلما مع ما بعده مصدر فإذا قال كلما دخلت فمعناه كل دخول يوجد منك فأنت به طالق وكل معناه الإحاطة والعموم فلذلك يتناول كل دخول.

كلام الإمام محمد بن الحسن الشيباني

في ما أودع كتابه من القواعد النحوية

وقوله: ((وهَلاَّ سَفَّهُوا رَأْيَ مُحمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبانِيِّ رِحمة الله فِيْمـا أوْدَع كِتابَ الأيْمان)).

وهو صاحب الإمام أبي حنيفة -رضي الله عنهما- وذلك أنه ضمن كتابه المعروف بالجامع الكبير في كتاب الأيمان منه مسائل فقه تبتني على أصول العربية لا تتضح إلا لمن له قدم راسخ في هذا العلم، فمن مسائله الغامضة أنه إذا قال أي عبيدي ضربك فهو حر فضربه الجميع عتقوا، ولو قال أي عبيدي ضربته فهو حر فضرب الجميع لم يعتق إلا الأول منهم فكلام هذا الحبر مسوق على كلام النحوي في هذه المسألة وذلك من قبل أن الفعل في المسألة الأولى عام وفي المسألة الثانية خاص وإنما قلنا ذلك لأن الفعل في المسألة الأولى مسند إلى عام وهو ضمير أي وأي كلمة عموم وفي المسألة الثانية خاص لأن الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب وهو خاص إذ الراجع إلى أي ضمير المفعول والفعل يصير عامًا بعموم فاعله وذلك أن الفاعل كالجزء من الفعل وإنما كان كذلك لأن الفعل لا يستغني عنه وقد يستغنى عن المفعول فكأنه أحد أجزائه التي لا يستغنى عنها، ويدل على ذلك أمور الأول منه أنه متى اتصل بالفعل الماضي ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وضربنا وذلك لئلا يجتمع في كلمة أربع حركات لوازم لو قيل ضربت ولا يلزم ذلك في المفعول لأنه فضلة فهو كالأجنبي من الفعل؛ الثاني أنك تقول قامت هند وقعدت زينب فتؤنث الفعل لتأنيث فاعله والقياس أن لا يلحق الكلمة علم

التأنيث إلا لتأنيثها في نفسها نحو قائمة وقاعدة وإما أن تلحق الكلمة العلامة والمراد تأنيث غيرها فلا فلولا أن الفعل والفاعل ككلمة واحدة لما جاز ذلك، الثالث أنك تقول يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين فالنون في هذه الأفعال علامة الرفع وقد تخلل بينه وبين المرفوع ضمير الفاعل وهو الألف والواو والياء في يضربان ويضربون وتضربين فلو لم يكن الفاعل والفعل عندهم كشيء واحد لما جاز الفصل بين الفعل وإعرابه بكلمة أخرىولا يجوز مثل ذلك في المفعول؛ ومن ذلك أنهم قد قلوا كنتيٌّ فنسبوا إلى كنت قال الشاعر:

[٧] فأصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأصْبَحْتُ عاجنًا وشرُّ خِصَالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لما جازت النسبة إليه إذ الجمل لا ينسب إليها وقد قالوا لا تحبذه بما لا ينفعه فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا لاتحادهما فبان بما ذكرناه أن الفعل والفاعل عندهم شيء واحد فلذلك لما كان الفاعل في أي عبيدي ضربك عامًا صار الفعل عامًا ولما كان الفاعل في أي عبيدي ضربته خاصًا لأنه كناية عن المخاطب صار الفعل خاصًا ولولا خوض هذا الإمام في لجة بحر هذا العلم النفيس ورسوخ قدمه فيه لما ألمَّ بفقه هذه المسألة ونظائرها مما أودعه كتابه فجاحد فضل هذا العلم مكابر والمنكب عنه خاسر.

وقوله: «**وَمَا لهُمْ لَمْ يَتَرَاطَنُوا في مَجَالس التدْريس وحَلَقِ المناظرَة ثُمَّ نَظَرُوا هَلْ تَرَكُوا لِلْعِلْمِ جَمَالاً وأُبَّهَةً وهلْ أصبَحَتِ الخَاصَّةُ بالعامَّةِ مشبَّهةً وهل انْقَلَبُوا هُزْأةً لِلسَّاخِرِينَ وضُحْكَةً لِلنَّاظِرِينَ هذا**».

التراطن التكلم بكلام العجم قال الشاعر:

أصواتُهم كتراطن الفُرْس

و«**مجالس التدريس**» أماكنه وهو جمع مجلس لمكان الجلوس والتدريس

---

[٧] **البيت من الطويل** وهو للأعشى في الدرر (٦/٢٨٤)، همع الهوامع (٢/١٩٣)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أسرار العربية ص٨٢، ولسان العرب (١٣/٢٧٧) (عجن)، ٣٦٩ (كنن). المعجم المفصل (٢/٩٩٧).

وفي نسخة روى:

ومـا أنـا كُنْيتيٌّ ومـا أنـا عَـاجنٌ وشرُّ الرِّجَـالِ الكُنْتُنِيُّ وعَـاجِنُ

والشاهد فيه قوله: (كنتي) حيث نسب إلى الجملة (كنت)، وذلك على لغة بعض العرب.

مصدر درَّس يدرس تدريسًا والتضعيف فيه للتعدية تقول درست العلم درسًا ودرسته تدريسًا صار بالتضعيف يتعدى إلى مفعولين وقيل سمي إدريسَ لكثرة دراسته كتاب الله تعالى وكان اسمه أخنوخ ((**وحلق المناظرة**)) الجماعة يجتمعون للمناظرة وغيرها قيل لهم ذلك لتحلقهم واستدارتهم تشبيها بحلقة الخاتم والدرع يقال حلقة بسكون اللام والجمع حلق بفتح الحاء واللام وهو جمع على غير قياس؛ قال الأصمعي الجمع حِلَق بكسر الحاء وفتح اللام كبدرة وبدر وقصعة وقصع وحكى يونس حلقة في الواحد بفتح الحاء واللام والجمع حلق بالتحريك أيضًا قال ثعلب كلهم يجيزه على ضعفه قال أبو يوسف سمعت أبا عمرو الشيباني يقول ليس في الكلام حلقة بالتحريك إلا جمع حالق الذي يحلق الشعر على حد كافر وكفرة.

و((**المناظرة**)) مفاعلة من النظر لأن كل واحد ينظر ويفكر فيما يفلج به على صاحبه وقيل هو من النظير لأن كل واحد منهما نظير صاحبه في النظر.

و((**الجمال**)) الحسن يقال قد جمل الرجل بالضم جمالا وهو جميل وجمال بالتشديد للمبالغة وامرأة جميلة وجملاء عن الكسائي وأنشد:

فَهْيَ جَمْلاَءُ كَبَدْرٍ طالِعٍ بذّتِ الخَلْقَ جَمِيعًا بالجَمَالْ

((**والأبهة**)) الجلال ((**والخاصة**)) خلاف العامة ((**والهزأة**)) بسكون الزاي الرجل يهزأ به والهزأة بالتحريك الذي يكثر استهزاؤه بالناس والهزأ السخرية يقال هزأ به واستهزأ ومثله الضحكة والضحكة فالإسكان للمفعول والتحريك للفاعل.

وقوله: ((**فإنَّ الإِعْرَابَ أجْدَى مِنْ تفَاريقِ الْعَصَا**)).

((**أجدى**)) أنفع وهو أفعل من الجدا وهو العطية وأصل الجدا المطر العام وهو مثل يضرب لمن يكثر الانتفاع به لأن العصا كلما كسرت حصل منها منافع وأصله أن غنية الكلابية كان لها ولد شاطر كان يلاعب الصبيان فيشجونه فتأخذ أرْشَ الشجاج حتى استغنت من ذلك فقالت:

أحْلِفُ بالَمرْوَةِ يَوْمًا والصَّفَا إنَّكَ أجْدَى مِنْ تفَاريق العَصَا

سئل أعرابي عن قولهم: أجدى من تفاريق العصا، فقال: إن العصا تقطع سواجير للأسارى والكلاب ثم تقطع السواجير أوتادا ثم تقطع الأوتاد أشظة فإن جعلوا رأس الشظاظ كالفلكة صار مهارًا لليختي فإن فرق المهار صار منه تواد

وهي خشبات تشد على خلف الناقة إذا صرت فإن كانت العصا قناة فكل شقة منها جلاهق وهو قوس البندق وإن فرقت الشقة صارت سهامًا وإذا فرقت السهام صارت حظاء والحظاء جمع حظوة وهو السهم الصغير فإن فرقت الحظاء صارت مغازل فإن فرقت المغازل شعب بها المشعب أقداحه المصدوعة.

فكيف تشظت آلت إلى نفع فضرب في الانتفاع بها المثل، وفي قوله «**أجدى من تفاريق العصا**» نظر وذلك أن أفعل من كذا لا يستعمل إلا مما يستعمل منه ما أفعله، والتعجب لا يكون مما هو على أربعة أحرف، والجيد أن يقال: أنفع من تفاريق العصا، ويجوز أن يحمل على رأي من يقول ما أعطاه للدراهم وأولاه للخير.

وقوله: «**وآثاره الحسنة عديد الحصا**».

الآثار ما بقي من رسم الشيء وسنن رسول الله ﷺ آثاره وواحد الآثار أثر وأثر بفتح الهمزة والثاء وكسر الهمزة وسكون الثاء والمراد به منافع الإعراب، والعديد والعدد واحد يقال عددت الشيء إذا أحصيته ويقال هو عديد الحصا والتراب مبالغة في الكثرة.

قال: «**ومن لم يتق الله في تنزيله فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب**».

التنزيل مصدر نزل ينزل تنزيلا مثل كلم يكلم تكليمًا، والمراد به هاهنا المفعول بمعنى منزله والمصدر يستعمل بمعنى المفعول كثيرًا نحو ضرب الأمير أي مضروبة وخلق الله أي مخلوقه، واجترأ أقدم وهو افتعل من الجراءة وتأويله تفسير ما يؤول إليه وهو غير معرب أي ليس بذي معرفة بالإعراب يقال رجل معرب أي ذو حظ منه.

وقوله: «**ركب عمياء وخبط خبط عشواء**».

هو مثل يضرب لمن يصيب مرة ويخطئ أخرى والمراد يركب عمياء أي ناقة عمياء والخبط الضرب يقال خبط البعير بيديه الأرض خبطًا إذا ضربها ومنه قيل خبط عشواء وهي الناقة التي في بصرها ضعف فهي تخبط إذا مشت لا تتوقى شيئًا.

قال الخليل: العشواء هي الناقة التي لا تبصر ما أمامها فهي تخبط بيديها كل شيء وقد يكون ذلك من حدتها فهي ترفع طرفها ولا تتعمد موقع يديها.

قال: ((**وقال ما هو تقول وافتراء وهراء وكلام الله منه براء**)).

والتقول الباطل وهو مصدر تقول تقولا وهو بناء للدخول في أمر وليس منه كقولهم تقيس وتنزر إذا انتمى إلى قيس ونزار وليس منه والافتراء الاختلاق افتعال من الفرية والخلق وهو الكذب والهراء المنطق الفاسد يقال منه أهرأ الرجل في منطقة وقيل الهراء الكثير. قال ذو الرُّمة[1]:

[٨] **لهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَوَاشِي لاَ هُرَاء ولاَ نَزْرُ**

والبراء بمعنى البريء يقال براء وبرىء مثل طوال وطويل.

قال: ((**وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن**)).

المرقاة الدرجة والبيان الكشف عن الشي والبيان الفصاحة المراد به هاهنا علم الكلام المنثور نحو الجناس والطباق ونحوهما؛ والمطلع المظهر قال أطلعته على الأمر إذا أريته إياه والمراد أنه وصلة إلى فهم معاني كتاب الله -عز وجل- ومعرفة فوائده.

وقوله: ((**الكافل بإبراز محاسنه**)).

الكافل الكافي من كفل اليتيم إذا كفاه.

---

(١) **غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي**، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة: شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذى الرمة وامتاز بإجادة التشبية.

عشق ((**مية**)) المنقرية واشتهر بها. وله ((**ديوان شعر-ط**)) توفي بأصبهان وقيل بالبادية.
الأعلام (١٢٤/٥)، وفيات الأعيان (٤٠٤/١)، والشعر والشعراء ٢٠٦.

[٨] البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص٥٧٧؛ وجمهرة اللغة ص ١١٠٦؛ والخصائص (٢٩/١) (٣٠٢/٣) ولسان العرب (١٨١/١) (هرأ)، (٢٠٣/٥) (نزر).. المعجم المفصل (٣٦٠/١).

والشاهد فيه قوله: (**رخيم الحواشي**) حيث جاء (**الرخيم**) بمعنى الصوت اللين، والترخيم: (**تليين الصوت**).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[١]. أي عالها وكفاها المؤونة وهو هاهنا بمعنى التكفل ولذلك عداه بالباء والإبراز مصدر أبرزه يبرزه إذا أظهره، والمحاسن المآثر وهو ضد المساوي الواحد حسن جاء على غير بناء واحد كالمذاكير كان قياس واحده محسن.

وقوله: ((**الموكل بإثارة معادنه**)).

الموكل أي المعتمد من الوكيل يقال وكلته بكذا أوكله والفاعل موكل والمفعول موكل، والإثارة الإظهار من أثرت الحديث إذا نقلته عن غيرك والمراد أن النحو طريق إلى ظهور ما في القرآن من حسن وبديع، والمعادن جمع معدن بكسر الدال ومعدن كل شيء مركزه والمراد أنه المعتمد في بيان أصوله.

وقوله: ((**فالصادُّ عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك الصاد**)).

المعرض والمانع يقال صد عن الشيء صدودًا أي أعرض والساد فاعل من سددت الشيء سدًّا إذا منعت النفوذ فيه، والطرق جمع طريق والخير ضد الشر، والسلوك النفوذ والمعنى أن المانع من تعلم النحو كساد طرق الخير ووجوه البر أن ينفذ فيها.

وقوله: ((**والمريد بموارده أن تعاف وتترك**)).

المريد فاعل من الإرادة وهي المشيئة والموارد الطرق. قال الشاعر:

أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ إِذَا اعْوَجَّ المَوَارِدُ مُسْتَقِيم

أي المانع منه والمعرض عنه كالمانع من طرق الخير والمريد بطرقه أن تعاف أي تكره وتترك.

وقوله: ((**ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب**)).

ندبني دعاني يقال ندبته إلى الحرب أو غيره إذا دعوته إليه؛ والأرب والأربة والمأربة الحاجة وخص المسلمين بذلك دون غيرهم لأمرين:

أحدهما: أن الغالب على المسلمين التكلم بلسان العرب؛ والنحو قانون يتوصل به إلى كلام العرب.

---

(١) سورة آل عمران: ٣٧.

والأمر الثاني: أنه وسيلة إلى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الإسلام.

وقوله: ((**وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب**)).

الشفقة بمعنى الحذر يقال أشفقت عليه إذا خشيت عليه وأشفقت منه إذا حذرته، والمصدر الإشفاق والشفقة الاسم؛ والحدب التعطف يقال حدب عليه وتحدب إذا تعطف والأشياع الأحزاب. والأعوان والحفدة للخدم واحدهم حافد على حد كافر وكفرة.

بيان الباعث على تأليف هذا الكتاب

وقوله: ((**لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب**)).

الإنشاء الاختراع يقال أنشأ خطبة ورسالة وقصيدة إذا اخترع ذلك: وقوله بكافة الأبواب شاذ من وجهين:

أحدهما: أن كافة لا تستعمل إلا حالا وهاهنا قد خفضها بالباء على أنه قد ورد منه شيء في الكلام عن جماعة من المتأخرين كالفارقي الخطيب والحريري وقد عيب عليهما ذلك والذين استعملوه لجأوا إلى القياس والاستعمال ما ذكرناه.

والوجه الثاني: أنه استعمله في غير الأناسي والكافة الجماعة من الناس لغة.

قال: ((**مرتب ترتيبًا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي ويملأ سجالهم بأهون السقي**)).

الأمد الغاية والسجال جمع سَجل وهو الدلو. قال الخليل السجل الدلو الملأى.

وقوله: ((**فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب مقسومًا أربعة أقسام:**

القسم الأول: في الأسماء.

القسم الثاني: في الأفعال.

القسم الثالث: في الحروف.

القسم الرابع في المشترك)).

قلت إنما قسمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه ويجرى ذلك مجرى الأبواب في غيره.

قوله: ((**وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفًا**)).

معناه ميزت كل صنف منها على حدة والصنف النوع من كل شيء.

((**وفصَّلت كل صنف منها تفصيلاً**)).

أي جعلته فصولا.

وقوله: ((**حتى رجع كل شيء في نصابه**)).

نصاب كل شيء أصله.

((**واستقر في مركزه**)).

أي في موضعه ومركز الجند موضعهم كأنه موضع ركزهم الرماح.

((**ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة**)).

أدخر أفتعل من الذخر فأبدل من الذال دالا غير معجمة وأدغم فيها التاء وذلك من قبل أن الدال حرف مجهور والتاء حرف مهموس فكرهوا تجاورهما مع ما بينهما من التنافي وإبدال الذال دالا لأنها توافقها في الجهر وتوافق التاء في المخرج تقريبًا لأحدهما من الآخر والمعنى أنني لم أبق شيئًا مما عندي من الفوائد إلا أودعته إياه.

((**ونظمت من الفرائد المتناثرة**)).

نظمت أي جمعت من قولهم نظمت الخرز واللؤلؤ في خيط والخيط النظام والفرائد جمع فريدة وهو الكبار من الدر. والمتناثرة المتبددة والمراد أنني جمعت فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرقًا في غيره وعبرت عنه بأحسن عبارة.

وقوله: ((**مع الإيجاز غير المخل**)).

الإيجاز الإقلال يقال كلام وجز ووجيز وموجِز وموجَز إذا قل مع تمام المعنى وما أحسن قول ابن الرومي يصف امرأة بطيب الحديث.

وحَديثُهَا السِّحْرُ الحَلاَلُ لَوْ أنَّهُ لَمْ يَجْنِ قَتْلَ المُسْلِم المُتَحَرِّزِ
إنْ طَالَ لَمْ يُمْلِلْ وإنْ هِي أوْجَزَتْ ودَّ المُحَدَّثُ أنَّهَا لَمْ تُوجِزِ

شَـرَكُ القُلُـوبِ وفِتنـةٌ مـا مِثلُهـا لِلمُطْمَئِـنّ وعقلـةُ المُسْتَوْفِزِ

المخل المهمل يقال أخل بكذا إذا أهمله وتركه كأنه مأخوذ مـن الخلـل وهـو الفرجة بين الشيئين.

((**والتلخيص غير الممل مناصحة**)).

التلخيص الشرح والتبيين يقال لخصت له المعنى إذا شرحته وبينته لـه؛ والملـل السآمة يقال مللت الشيء أمله إذا سئمته والمعنى أنني أوجزت العبارة من غير تـرك شيء من الفوائد وبينته بشرحي من غير إملال بطول العبارة والمناصحة المفاعلة من النصح وهو خلاف الغش.

وقوله: ((**لمقتبسيه**)).

أي لمستفيديه يقال أقبست الرجل علمًا وقبسته نارًا واقتبست منه علمًا ونارًا.

قال الكسائي: أقبست الرجل علمًا ونارًا سواء وقبسته فيهما.

وقوله: ((**أرجو**)).

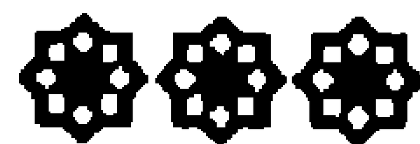
أي آمل تقول رجوته أرجوه رجوًا وارتجيتـه أرتجيـه ارتجـاء وترجيتـه أترجـاه ترجيًا.

وقوله: ((**أن أجتنى منها ثمرتي دعاء يستجاب وثناء يستطاب**)).

يقال جنيت الثمرة واجتنيتها اقتطفتها وثمر جنـي حيـن يقطـف والثمـرة واحـد الثمار والثمر جنس وثمرة كل شيء ما ينتجه والدعـاء مصـدر دعـا يدعـو والدعـوة المرة الواحدة والمستجاب المقبول والثناء الكلام الجميل والمستطاب الطيب.

وقوله: ((**واللـه عـز سـلطانه ولـي المعونـة علـى كـل خـير والتـأييد والملـيّ بالتوفيق فيه والتسديد**)).

قلت لما أضاف كلا إلى خير استغرق الجنس لأن معنى الكل الإحاطة والعموم فصار كما لو أدخل عليه الألف واللام كأنـه قـال واللـه ولـي المعونـة علـى الخـير والتأييد فيستغرق الجميع فاعرف ذلك.



في معنى الكلمة والكلام

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع:

الاسم والفعل والحرف. والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتي إلا في اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة)).

قال الشارح:

أيده الله موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي:

اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتميزه من غيره تميزًا ذاتيًّا حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر؛ وهذه طريقة الحدود أن يؤتي بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة.

((**فاللفظة**)) جنس للكلمة وذلك أنها تشتمل المهمل والمستعمل فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو صص وكق ونحوهما فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لأنه ليس شيئًا من وضع الواضع ويسمى لفظة لأنه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال سيبويه رحمه الله فكل كلمة لفظة وليس كل لفظة كلمة، ولو قال عوض اللفظة عرض أو صوت لصح ذلك ولكن اللفظة أقرب لأنها تتضمنها؛ والأشياء الدالة خمسة الخط والعقد والإشارة والنصبة واللفظ فحد باللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنه دال.

وقوله: ((**الدالة على معنى**)).

فصلٌ فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى.

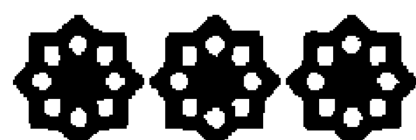
وقوله: ((**مفرد**)).

فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالألف واللام فإنه يدل على معنيين التعريف والمعرَّف وهو من جهة النطق لفظة واحدة وكلمتان إذ كان مركبًا من الألف واللام الدالة على التعريف فهي كلمة لأنها حرف معنى والمعرف كلمة أخرى، واعتبار ذلك أن يدل مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له وذلك نحو قولك زيد فهذا اللفظ يدل على المسمى ولو أفردت حرفًا من هذا اللفظ أو حرفين نحو الزاي مثلا لم يدل على معنى البتة بخلاف ما تقدم من المركب من نحو الغلام فإنك لو أفردت اللام لدلت على التعريف إذ كانت أداة له كالكاف في كزيد والباء في بزيد ومن ذلك ضربا وضربوا ونحوهما فإن كل واحد من ذلك لفظة وفي الحكم كلمتان الفعل كلمة والألف والواو كلمة لأنها تفيد المسند إليه فلو سميت بضربا وضربوا كان كلمة واحدة لأنك لو أفردت الألف والواو لم تدل على جزء من المسمى كما كانت قبل التسمية.

وقوله: ((**بالوضع**)).

فصل ثالث احترز به من أمور: منها ما قد يدل بالطبع؛ وذلك أن من الألفاظ ما قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع وذلك كقول النائم أخ فإنه يفهم منه استغراقه في النوم وكذلك قوله عند السعال أح أح فإنه يفهم منه أذى الصدر؛ فهذه ألفاظ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها، ولا يقال لها كلم لأن دلالتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح، الأمر الثاني الانفصال عما قد يغلط فيه العامة وتصحفه وذلك أن اللفظة إذا صحفت وفهم منها مصحفة معنى ما فلا تسمى كلمة صناعية لأن دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع، ومنها أن يحترز بذلك من التسمية بالجمل نحو برق نحرُه وتأبط شرًّا فإن هذه الأشياء جمل خبرية وبعد التسمية بها كلم مفردة لا يدل جزء اللفظ منها على جزء من المعنى فكانت مفردة بالوضع فاعرفه؛ وفي الكلمة لغتان كلمة بوزن نبقة ولبنة وهي لغة أهل الحجاز وكِلمة بوزن

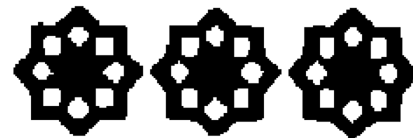
كسرة وسدرة وهى لغة بني تميم وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناء قلة لأنه جمع على منهاج التثنية والكثير كلم وهذا النوع من الجمع جنس عندنا وليس بتكسير وقد تقدم نحو ذلك.



تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أنواع

قال صاحب الكتاب: ((وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف)).

قال الشارح: الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام وكل لفظ عمَّ شيئين فصاعدًا فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنسًا حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان فإنه جنس للإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك فالعام جنس وما تحته نوع وقد يكون جنسًا لأنواع ونوعًا لجنس كالحيوان فإنه نوع بالنسبة إلى الجسم وجنس بالنسبة إلى الإنسان والفرس وإذ قد فهم معنى الجنس فالكلمة إذاً جنس والاسم والفعل والحرف أنواع ولذلك يصدق إطلاق اسم الكلمة على كل واحد من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة كما يصدق اسم الحيوان على كل واحد من الإنسان والفرس والطائر فاعرفه.



بيان التركيب الذي ينعقد به الكلام

قال صاحب الكتاب: ((والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى)).

قال الشارح:

اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو زيد أخوك وقام بكر وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، فالمراد بالمركب اللفظ المركب فحذف الموصوف لظهور معناه؛ وقوله من كلمتين فصل احترز به عما يأتلف من الحروف نحو الأسماء المفردة نحو زيد وعمرو ونحوهما.

وقوله: أسندت إحداهما إلى الأخرى.

فصل ثان احترز به عن مثل معدي كرب وحضرموت، وذلك أن التركيب على ضربين تركيب إفراد وتركيب إسناد فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين وهو من قبيل النقل ويكون في الأعلام نحو معدي كرب وحضرموت وقالى قلا ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو معدي كرب مقبل وحضرموت طيبة وهو اسم بلد باليمن؛ وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى فعرَّفك بقوله أسندت إحداهما إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة وإنما عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الإسناد أعم من الخبر لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام فكل خبر مسند وليس كل مسند خبرًا وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معنى قولنا قم أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهي فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

((وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة)).

قال الشارح قوله:

وهذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة فإن ذلك لا يحصل إلا من اسمين نحو زيد أخوك والله إلهنا لأن الاسم كما يكون مخبرا عنه فقد يكون خبرًا أو من فعل واسم نحو قام زيد وانطلق بكر فيكون الفعل خبرا والاسم المخبر عنه ولا يتأتي ذلك من فعلين لأن الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ولا يتأتي من فعل وحرف ولا حرف واسم لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما وجزء الشي لا ينعقد مع غيره كلاما ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد وهو النداء خاصة وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الإمالة، واعلم أنهم قد اختلفوا في لفظ الكلام فذهب قوم إلى أنه مصدر وفعله كلم جاء محذوف الزوائد ومثله سلم سلامًا وأعطى عطاء قالوا والذي يدل على أنه مصدر أنك تعمله فتقول عجبت من كلامك زيدا فإعملك إياه في زيد دليل على أنه مصدر إذ لو كان اسما لم يجز إعماله وقد أعمل. قال الشاعر.

[٩] وَبَعدَ عطائكَ المِائةَ الرِّتاعا

فأعمل العطاء في المائة. وقال الآخر:

[١٠] ألاَ هَلْ إلَى رَيَّا سَبيلٌ وسَاعَةٍ تُكَلِّمُنِي فِيها مِنَ الدَّهْر خاليا

---

[٩] صدر البيت:

((أكفرًا بعد رد الموت عني))

وهو من الوافر، والبيت للقطامي في ديوانه ص٣٧؛ وتذكرة النحاة ص٤٥٦، وخزانة الأدب (١٣٦/٨،١٣٧)، ولسان العرب (٣٨/٨) **(عطا)**، (١٤١/٩) **(رهف)**. المعجم المفصل (٤٩٢/١).

والشاهد فيه قوله: (**عطائك المئة**) فقد عمل اسم المصدر الذي هو (**عطاء**) عمل الفعل، فنصب المفعول الذي هو قوله (**المئة**) بعد إضافته لفاعله، وهو ضمير المخاطب.

[١٠] **البيتان من الطويل**، وهما لذي الرمة في الدرر (٢٦٣/٥)، ولم أقع عليهما في ديوانه وبلا نسبة في همع الهوامع (٩٥/٢). المعجم المفصل (١٠٦٨/٢).

والشاهد فيهما: (**كلاميها**) حيث أعمل اسم المصدر (**كلام**) وهو اسم مصدر (**كلم** =

فأشْفِيَ نفْسِي مِنْ تباريح ما بها فإنَّ كَلاَمِيها شِفَاءٌ لِمِا بيا

وذهب الأكثرون إلى أنه اسم للمصدر وذلك أن فعله الجاري عليه لا يخلو من أن يكون كلم مضاعف العين مثل سلم أو تكلم، فكلم فعل يأتي مصدره على التفعيل وتكلم مثل تفعل يأتي مصدره على التفعل فثبت أن الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم قال الله تعالى: ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾(١).

وقال: ﴿**صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً**﴾(٢). والكلام والسلام اسم للمصدر ولا يمتنع أن يفيد اسم الشيء ما يفيده مسماه قال الله تعالى: ﴿**وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئاً**﴾(٣). وقد يطلق الكلام بإزاء المعنى القائم بالنفس قال الشاعر:

إنَّ الْكَلاَمَ لَفِي الْفُؤادِ وإنَّما جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤادِ دَلِيلاً

فإذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يتكلم به من المعنى وإذا كان مصدرًا كان عبارة عن فعل جارحة اللسان وهو المحصل المعنى المتكلم به وإذا كان اسما للمصدر كان عبارة عن التكليم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان، ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام والقول والكلم والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها كما أن الكلمة جنس للمفردات فيصح أن يقال كل زيدٌ قائم كلام ولا يقال كل كلام زيد قائم وكذلك مع الجملة الفعلية؛ وأما الكلم فجماعة كلمة كلبنة ولين وثفنة وثفن فهو يقع على ما كان جمعًا مفيدًا كان أو غير مفيد فإذا قلت قام زيد أو زيد قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه ولا يقال له كلم لأنه ليس بجمع إذ كان من جزأين وأقل الجمع ثلاثة، ولو قلت إن زيدًا قائم وما زيد قائم كان كلامًا من جهة إفادته وتسمى كلمًا لأنه جمع، وأما القول فهو أعم منهما لأنه عبارة عن جميع ما ينطق به اللسان تامًا كان أو ناقصًا والكلام والكلم أخص منه، والذي قضى بذلك الاشتقاق مع السماع ألا تري أن اشتقاق الكلام من الكلْم

= **تكليما)** ثم صار اسما لنفس نطقها.

(١) سورة النساء: ١٦٤.

(٢) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٣) سورة النحل: ٧٣.

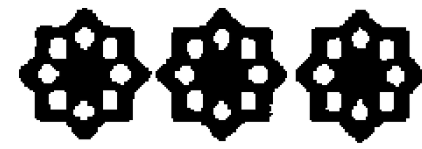
وهو الجرح كأنه لشدة تأثيره ونفوذه في الأنفس كالجرح لأنه إن كان حسنًا أثر سرورًا في الأنفس وإن كان قبيحًا أثر حزنًا مع أنه في غالب الأمر ينزع إلى الشر ويدعو إليه قال الشاعر:

وَجَرْحُ اللّسان كجرح اليد

وقال الآخر:

قَوَارِصُ تأتِينِي وتَحْتَقِرُونَهَا وقَدْ يَمْلأُ القَطْرُ الإناءَ فَيفْعُمُ

وغير المفيد لا تأثير له في النفس، وأما القول فهو من معنى الإسراع والخفة ولذلك قيل لكل ما مذل به اللسان إليه تامًا كان أو ناقصًا قول.



القسم الأول من الكتاب وهو قسم الأسماء

تعريف الاسم وبيان محترزاته

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران)).

قال الشارح:

قد أكثر الناس في حد الاسم فأما سيبويه فإنه لم يحده بحد ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثالا اكتفى به عن الحد فقال الاسم رجل وفرس؛ وكأنه لما حد الفعل والحرف تميز عنده الاسم؛ ونحا أبوالعباس قريبًا من ذلك فقال: فأما الأسماء فما كان واقعًا علىمعان نحو رجل وفرس وزيد؛ وقد حده أبو بكر محمد ابن السري فقال: الاسم ما دل على معنى مفرد كأنه قصد الانفصال من الفعل إذا كان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان، فإن قيل اليوم والليلة قد دلت على أزمنة فما الفرق بينهما وبين الفعل قيل اليوم مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر والفعل ليس زمانًا فقط.

((**فإن قيل**)) فأين وكيف ومَن أسماء دلت على شيئين الاسمية والاستفهام وهذا قادح في الحد، فالجواب أن هذا إنما يكون كاسرًا للحد إن لو كان الاسم على بابه من الاستعمال فأما وقد نقل عن بابه واستعمل مكان غيره على طريق النيابة فلا، وذلك أن من يدل على معنى الاسمية بمجردها واستفادة الاستفهام إنما هو من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها فكأنك إذا قلت من عندك أصله أمن عندك فهما في الحقيقة كلمتان الهمزة إذ كانت حرف معنى ومَن الدالة على المسمى لكنه لما كانت من لا تستعمل إلا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام للزومها إياها وصارت من نائبة عنها ولذلك بنيت فدلالتها على الاسمية دلالة لفظية ودلالتها على الاستفهام من خارج ولو وجد اسم معرب نحو زيد وعمرو وهو يدل على ما دل عليه من من غير نيابة لكان قادحًا في الحد، وقد حده السيرافي بحد آخر فقال كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل فقوله كلمة

جنس للاسم يشترك فيه الأضرب الثلاثة الاسم والفعل والحرف.

وقوله تدل على معنى في نفسها فصل احترز به من الحرف لأن الحرف يدل على معنى في غيره وقوله: من غير اقتران بزمان محصل؛ فصل ثان جمع بها المصادر إلى الأسماء ومنع الأفعال أن تدخل في حد الأسماء لأن الأحداث تدل على أزمنة مبهمة إذ لا يكون حدث إلا في زمان ودلالة الفعل على زمان معلوم إما ماض وإما غير ماض، وقد اعترضوا على هذا الحد بمضرب الشوَّل وخفوق النجم وزعموا أن مضرب الشول يدل على الضراب وزمنه وذلك وقت معلوم وكذلك خفوق النجم، وقد أجيب عنه بأن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب فقولنا مضرب الشول كقولنا مشتى ومصيف وقولهم أتى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول كقولهم أتى وقته وذهب وقته والضراب إنما فهم من كونه مشتقًا من لفظه والحدود يراعي فيها الأوضاع لا ما يفهم من طريق الاشتقاق أو غيره مما هو من لوازمه ألا ترى أن ضاربًا يفهم منه الضرب لأنه من لفظه والمفعول لأنه يقتضيه ولم يوضع لواحد منهما بل وضع للفاعل لا غير، وأما قول صاحب الكتاب في حده ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران.

فقوله: ما دل.

ترجمة عن الحقيقة التي يشترك فيها القبيل الثلاثة نحو كلمة ولو صرح بها لكان أدل على الحقيقة لأنه أقرب إلى المحدود إذا ما عام يشمل كل دال من لفظ وغيره والكلمة لفظ والاسم المحدود من قبيل الألفاظ لكنه وضع العام موضع الخاص.

وقوله: في نفسه.

فصل احترز به عن الحرف إذ الحرف يدل على معنى في غيره.

وقوله: دلالة مجردة عن الاقتران.

فصل ثان: احترز به عن الفعل لأن الفعل يدل على معنى مقترن بزمان؛ وحاصل هذا الحد راجع إلى الأول وهو ما دل على معنى مفرد ويرد على هذا الحد المصادر وسائر الأحداث لأنها تدل على معنى وزمان وذلك أن أكثر النحويين يضيف إلى ذلك الزمان المحصل لأن زمن المصادر مبهم وربما أوردوا نقضًا مقدم

الحاج وخفوق النجم، والحق أنه لا يحتاج إلى التعرض لقوله: محصل، لأنا نريد بالدلالة اللفظية والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ وإنما الزمان من لوازمها وضروراتها؛ وهذه الدلالة لا اعتداد بها فلا يلزم التحرز عنها ألا ترى أن جميع الأفعال لابد من وقوعها في مكان ولا قائل أن الفعل دال على المكان كما يقال إنه دال على الزمن، وأما خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم فالزمن مستفاد من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه على أن نقول المضرب والمقدم زمن الضراب والقدوم وإنما يبين بإضافته إلى الحاج والشول وذلك الزمن معلوم بالعرف لا مفهوم من اللفظ ألا ترى أنك لو أخليته من الإضافة فقلت أتيت مقدما لم يفهم من ذلك زمان فعلمت أن هذه الألفاظ مجردة عن الاقتران أنفسها **((وأما اشتقاق الاسم))** فقد اختلف العلماء فيه فذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو.

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من السمة وهى العلامة، والقول على المذهبين أنه لما كان علامة على المسمى يعلوه ويدل على ما تحته من المعنى كالطابع على الدرهم والدينار والوسم على الأموال، ذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو وهو العلو لا من السمة التي هى العلامة؛ قال الزجاج جعل الاسم تنويهًا للدلالة على المعنى لأن المعنى تحت الاسم؛ وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من السمة التي هى العلامة وكلامهما حسن من جهة المعنى إلا أن اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنك تقول أسميته إذا دعوته باسمه أو جعلت له اسما والأصل أسموته فقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعة على حد أدعيت وأغزيت ولو كان من السمة لقيل أوسمته لأن لام السمو واو تكون آخرًا وفاء السمة واو تكون أولا ومن ذلك قولهم في تصغيره سُمَىٌّ وأصله سميو فقلبوا الواو ياء وأدغت على حد سيد وميت ولو كان من الوسم لقيل فيه وسيم فتقع الواو الأولى مضمومة فإن شئت أقررتها وإن شئت همزتها على حد وقتت وأقتت وفي عدم ذلك وأنه لم يقل دليل على ما قلناه؛ ومن ذلك قولهم في تكسيره أسماء وأصله أسماوٌ فوقعت الواو طرفا وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة بعد أن قلبت ألفا ولو كان من الوسم لقيل فيه أوسام فلما لم يقل ذلك دل على صحة مذهب البصريين وأنه من السمو فإن ادعى القلب فليس ذلك بالسهل فلا يصار إليه وعنه مندوحة؛ وفي الاسم لغات اسم بكسر الهمزة واسم بضم الهمزة وسم بكسر السين من غير همزة وقالوا سم بضم

السين قال الشاعر:

[١١] باسم الذي في كل سورة سِمُهُ

وقال الآخر:

[١٢] وعامُنا أعْجَبَنا مُقَدَّمُهْ يُدْعَى أبَا السَّمح وقرضَابٌ سُمُه

يروي بضم السين وكسرها وقد ذكر فيه لغة خامسة قالوا سمى بزنة هدي وعلى وأنشدوا:

والله أسماك سُمًا مباركا

ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون على لغة من قال سم ونصبه لأنه مفعول ثان فإن صحت هذه اللغة من جهة أخرى فمجازها أنه تمم الاسم ولم يحذف منه شيئًا كما تمم الآخر في غدًا فقال:

إنَّ مع اليوم أخاه غَدْوًا

قال صاحب الكتاب:

((وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف عليه والجر والتنوين والإضافة)).

قال الشارح:

ختم الله بالصالحات أعماله:

الخصائص جمع خصيصة وهيتأنيث الخصيص بمعنى الخاص ثم جعلت اسمًا للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه فيكون دليلا عليه وأمارة على وجوده كدلالة الحد إلا أن دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحد دلالة عامة وذلك أنك إذا قلت

---

[١١] **الرجز** بلا نسبة في أسرار العربية ص٨؛ والإنصاف ص١٦ وشرح شافية ابن الحاجب (٢٥٨/٢)، ولسان العرب (٤٠١/١٤،٤٠٢) **(سما)**... المعجم المفصل (١٢٦١/٣).

والشاهد فيه: قوله: **(سِمُه)** و **(سِمُ)** لغة في **(اسم)**.

[١٢] **الرجز** بلا نسبة: في أسرار العربية ص٩؛ والإنصاف ص١٦ والصاحبي في فقه اللغة ص٢٣٠؛ ولسان العرب (٦٧٠/١) **(قرضب)**، (٣٩٧/١٠) **(برك)**، (٥٣٦/٢) **(لحم)**، (٤٠١/١٤) **(سما)** المعجم المفصل (١٢٦١/٣).

والشاهد فيه قوله: ((**سِمُهُ**)) وهو لغة (اسم).

الرجل دلت الألف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسما والحد يدل على ضروب الأسماء كلها والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو .قولك كل ما دل على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدل على ذلك فليس باسم والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس نحو قولك كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الأداة ولا ينعكس فيقال كل ما لم تدخله الألف واللام فليس باسم لأن المضمرات أسماء ولا تدخلها الألف واللام وكذلك غالب الأعلام والمبهمات وكثير من الأسماء نحو أين وكيف ومن لا تدخل الألف واللام شيئًا من ذلك وهى مع ذلك أسماء، ومن خواص الاسم ((**جواز الإسناد إليه**)) فالإسناد وصف دال على أن المسند إليه اسم إذ كان ذلك مختصًا به لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد وذلك لأن الفعل خبر وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئًا إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف نحو قام زيد وقعد بكر والفعل نكرة لأنه موضوع للخبر وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لأن حد الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده، ولا يصح أن يسند إلى الحرف أيضًا شيء لأن الحرف لا معنى له في نفسه فلم يفد الإسناد إليه ولا إسناده إلى غيره فلذلك اختص الإسناد إليه بالاسم وحده، ومن خواص الاسم ((**دخول حرف التعريف**)) وإنما قال حرف التعريف ولم يقل الألف واللام على عادة النحويين لوجهين أحدهما أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة دخلت توصلا إلى النطق بالساكن وعند الخليل[1] أن التعريف بالألف واللام جميعًا وهما حرف واحد مركب من حرفين نحو هل وبل فقال حرف التعريف ليشمل المذهبين، والوجه الثاني أنه احترز به من اللغة الطائية لأن لغتهم إبدال لام التعريف ميما نحو قوله عليه السلام ((**ليس من امبر امصيام في**

(١) **الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمري أبو عبد الرحمن:** من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض أخذه من الموسيقى، وكان عارفًا بها. وهو أستاذ سيبويه النحوي، ولد ومات في البصرة، وعاش فقيرًا صابرًا.

له كتاب ((**العين**)) في اللغة و((**معاني الحروف** – خ)) وكتاب ((**العروض**)) و((**النقط والشكل**)) و((**النغم**)) وفكر في ابتكار طريقة في الحساب تسهله على العوام، فدخل المسجد وهو يعمل فكره، فصدمته ساريه وهو غافل. وكانت سبب موته.

الأعلام (٣١٤/٢)، وفيات الأعيان (١٧٢/١)، وإنباه الرواة (٣٤١/١)، نزهة الجليس (٨٠/١).

امسفر))[١] فعبر بحرف التعريف ليعم اللغة الطائية وغيرها وإنما كان التعريف مختصًا بالاسم لأن الاسم يحدث عنه والمحدث عنه لا يكون إلا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة ولا يصح أيضًا تعريف الحرف لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر:

[١٣] فَيُسْتَخْرَجَ الْيَرْبُوعُ مِنْ نافِقَائِهِ   ومِنْ جُحْرِهِ بالشَّيْخَةِ الْيُتَقَصَّعُ

فشاذ في القياس والاستعمال والذي شجعه على ذلك أنه قد رأي الألف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى، ومن خواص الاسم ((**الجر**)) وذلك أنه لا يكون في الفعل ولا الحرف أما الحروف فلأنها مبنية لا يدخلها الجر ولا شيء من أنواع الإعراب ولا ينعقد منها كلام مع غيرها فيحكم على محلها بإعراب ذلك الموضع وأما الفعل فمنه ما هو معرب وهو المضارع إلا إنه لا يدخله الجر وسنوضح علة امتناعه منه في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى، ومن خواص الاسم ((**التنوين**)) والمراد بالتنوين هاهنا تنوين التمكين نحو رجل وفرس وزيد وعمرو ولا يكون ذلك إلا في الأسماء فهو من خواصها لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء فلذلك كان خصيصًا بها ولم يرد مطلق التنوين ألا ترى أن من جملة التنوين تنوين الترنم ولا تمتنع الأفعال منه نحو قوله:

[١٤] وَقولي إنْ أصبتُ لقدْ أصابَنْ

---

(١) **ذكره الزيلعي** في نصب الراية (وقال: وهي لغة بعض العرب رواها عبدالرزاق في مصنفه عن كعب بن عاصم الأشعري، وذكره الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (١٨٣/١) وقال: ((**وهذا لغة الأشعريين يقلبون اللام ميمًا فيقولون: رأينا أولئك امرجال**)) يريدون الرجال، ومررنا ((**بامقوم**)) أي بالقوم وهي لغة مستفيضة إلى الآن باليمن.

[١٣] البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي في الأشباه والنظائر (١٧٨/٢)، وتخليص الشواهد ص ١٥٤، وخزانة الأدب (٤٨٢/٥)، المعجم المفصل (٥٢٨/١).
والشاهد فيه قوله: (**اليتقصع**) حيث دخلت (**أل**) على الفعل شذوذًا؛ إذ هي خاصة بالاسم. وقوله: (**فيستخرج**)منصوب بـ (**أن**) مضمرة بعد فاء السببية.

[١٤] **صدر البيت**

أقِلِّي اللومَ عاذِلَ والعِتَابن =

ونحو قوله:

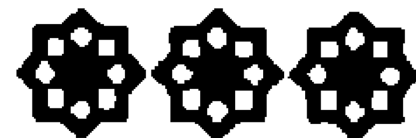
[١٥] دَايَنـــتُ أرْوَى والدُّيُـــونُ تقُضَـــنْ

فبين بذلك أنه ليس المراد مطلق التنوين؛ ومن خواص الاسـم الإضافة والمـراد بالإضافة هنا أن يكون الاسم مضافًا لا مضافًا إليه وذلك مختص بالأسماء إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف ولا معنى لتعريف الأفعال ولا الحروف فأما المضـاف إليه فقد يكون فعلا نحو قوله تعالى: ﴿هَـذَا يَـوْمُ يَنفَـعُ الصَّـادِقِينَ صِدْقُهُـمْ﴾[1].

وقول الشاعر:

علـى حيـن عـاتبتُ المشـيبَ علـى الصِّبـا

فلذلك لم يكن من خواص الاسم فهذه الأشـياء مـن غـالب خصـائص الأسـماء فكل كلمة دخلها شيء من هذه العلامات فهى اسم ولا ينعكس ذلك.



= والبيت من الوافر، وهـو لجرير في ديوانـه ص ٨١٣. وخزانـة الأدب (٦٩/١، ٣٣٨)، (١٥١/٣)، والخصائص (٢/ ٩٦)، ولسان العرب (٢٤٤/١٤) (خنا). المعجـم المفصـل (٣٢/١).

والشاهد فيه قوله: (والعتابن) و (أصابن) حيث أدخل تنوين الترنم على الاسم (العتاب)، والفعل (أصاب). ويروى (العتابا) و (أصابا) والشـاهد فـي هـذه الروايـة قولـه: (أصابـا) حيث زيدت الألف للضرورة.

[١٥] عجز البيت:

فمطلـــــت بعضًـــــا وأدت بعضـــــا

الرجـز لرؤبـة فـي ديوانـه ص ٧٩، والأغـاني (٣١١/٢٠)، والخصـائص (٩٦/٢)وسـمط اللآلي ص ٢٣١، وشرح أبيات سـيبويه (٣٥٥/٢)؛ ولسـان العـرب (١٦٨/١٣) (ديـن). المعجم المفصل (١١٨٧/٣).

والشاهد فيه: (تقضن) حيث أدخل تنوين الترنم على الفعـل (تقضـى). ويـروى (تقضـى) والشاهد في هذه الرواية إثبات ألف (تقضي) وألف (بعضا) التي هي عوض من النون في حال النصب، ولا تحذف في الكلام إلا على ضعف.

(١) سورة المائدة: ١١٩.

ومن أصناف الاسم اسم الجنس

((فصل)) قال صاحب الكتاب ((وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه)).

قال الشارح:

اعلم أن اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد إذا دل على أشياء كثيرة ودل مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهًا تامًّا حتى يكون ذلك الاسم اسما لذلك الأمر الذي وقع به التشابه فإن ذلك الاسم يسمى اسم الجنس وهو المتواطئ كالحيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد فالتشابه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع وكذلك إذا قلت إنسان وقع على كل إنسان باعتبار الآدمية وكذلك إذا قلت رجل وقع على كل رجل باعتبار الرجولية وهى الذكورة والآدمية وهذا معنى قوله ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه فإن دل الاسم المفرد على أشياء كثيرة ولم يدل على الأمر الذي تشابهت تلك الأشياء به فإنه يسمى المشترك مثل اسم العين الواقع على العضو الذي يبصر به وعلى ينبوع الماء وعلى الذهب وعلى عين الركية.

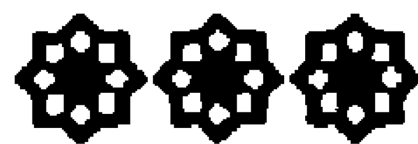
واعلم أن الشمول تارة يكون بالوجود نحو الإنسان والفرس والثور والأسد وتارة يكون بالاستعداد والقوة نحو الشمس والقمر فإنهما وإن لم يكن لهما في الوجود مشارك فهما شاملان بالقوة فإنا لو قدرنا خلق نيرات تماثل الشمس والقمر لأطلق عليها اسم الشمس والقمر باعتبار النور.

قال: **((وينقسم إلى اسم عين واسم معنى وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة واسم هو صفة فالاسم غير الصفة نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة نحو راكب وجالس ومفهوم ومضمر)).**

قال الشارح: المراد باسم العين ما كان شخصًا يدركه البصر كرجل وفرس ونحوهما من المرئيات والمعاني عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة مصدري علم

وقدر وذلك مما يدرك بالعقل دون حاسة البصر.

((**وكلاهما ينقسم إلى اسم هو صفة وغير صفة**)) فالاسم غير الصفة ما كان جنسًا غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان مأخوذًا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الحلية وبصرى ومغربي ونحوهما من صفات النسبة كل هذه صفات تعرفها بأنها جارية على الموصوفين ومثال جريانها قولك هذا رجل ضارب ومضروب وكذلك الباقي؛ ((**فإن قيل**)) اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذة من فعل فما بالك حكمت على بِصريّ ومغربي بأنهما صفتان وليسا من فعل قيل لما أضفتهما حدث فيهما معنى الفعل لأنهما صارا في معنى منسوب أو معزُو؛ والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات والآخر السواد إلا أن دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو من خارج وغير الصفة لا يدل إلا على شيء واحد وهو ذات المسمى، ولما قسم الأعيان والمعاني إلى صفات وغير صفات مثل بالأمرين فرجل وفرس من أسماء الأعيان غير الصفات وعلم وجهل من أسماء المعاني وراكب وجالس من صفات الأعيان ألا ترى أنها تجرى صفات على أسماء الأعيان نحو قولك رجل راكب وغلام جالس، ومفهوم ومضمر من صفات المعاني ألا تراك تقول هذا معنى مفهوم وحديث مضمر أي غير باد للأفهام؛ والمراد أن المعاني توصف كما توصف الأعيان فاعرفه.



ومن أصناف الاسم العلم

((فصل)) قال صاحب الكتاب

((وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه ولا يخلو من أن يكون اسمًا كزيد وجعفر أو كنية كأبي عمرو وأم كلثوم أو لقبًا كبطة وقفة)).

قال الشارح:

اعلم أن العلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة لأنه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا لمعنى في الاسم ولذلك قال أصحابنا إن الأعلام لا تفيد معنى ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفة وقوعا واحدا نحو زيد فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل وليست أسماء الأجناس كذلك لأنها مفيدة ألا ترى أن رجلا يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا وزيد يصلح أن يكون علما على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ومن بكر إلى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فإنك لو سميت الرجل فرسًا أو الفرس جملا كان ذلك تغييرًا للغة وإنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن ذلك أجمع، والعلم مأخوذ من علم الأمير أو علم الثوب كأنه علامة عليه يعرف به، **((وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام اسم نحو زيد وعمرو وكنية كأبي عمرو وأم كلثوم ولقب كبطة وقفة))** والكنية لم تكن علمًا في الأصل وإنما كانت عادتهم أن يدعوا الإنسان باسمه وإذا ولد له ولد دعي باسم ولده

توقيرًا له وتفخيمًا لشأنه فيقال له أبو فلان وأم فلان ولذلك استقبحوا أن يكنى الإنسان نفسه وقد يكنون الوليد فيقولون أبو فلان على سبيل التفاؤل بالسلامة وبلوغ سن الإيلاد يقال منه كنوت الرجل وكنيته وهو من الكناية وهي التورية؛ والكنية من الأعلام وهي جارية مجرى الأسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذي يدل على أنها أعلام قول الشاعر:

[١٦] ما زِلْتُ أفْتَحُ أبْوَابًا وأغْلِقُهَا حَتَّى أتَيْتُ أبَا عَمْرو بنَ عَمَّار

فحذف التنوين من أبي عمرو لأنه لو لم يكن علما لما حذف بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار؛ وأما «**اللقب**» فهو النبز كقولهم قفة وبطة لقبين فقفه لقب وبطة لقب والقفة كاليقطينة تتخذ من الخوص يشبه بها الكبير يقال شيخ كالقفة وقيل الشجرة البالية؛ وهذه الأقسام الثلاثة كلها ترجع إلى معنى واحد وهو العلم ولذلك يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

«**وينقسم إلى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب إما جملة نحو برق نحره وتأبط شرًا وذرّى حبًّا وشاب قرناها ويزيد في مثل قوله:**

[١٧] نُبِّئْتُ أخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ

وإما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدًا نحو معد يكرب وبعلبكّ وعمرويه ونفطويه أو مضاف ومضاف إليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى.

---

[١٦] البيت من البسيط، وهو للفرزدق وأدب الكاتب ص ٤٦١، وسر صناعة الإعراب (٤٥٦/٢، ٥٢٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢٦١/٢)، ولسان العرب (٢٩١/١٠) (**غلق**). المعجم المفصل (٤١٢/١).

وفي البيت شاهدان: أولهما جواز قوله: (**أغلق**) للتكثير وثانيهما حذف التنوين من (**أبا عمرو**) لأن الكنية بمنزلة العلم.

[١٧] الرجز لرؤبة في محلق ديوانه ص١٧٢، وخزانة الأدب (٢٧٠/١)، وشرح التصريح (١١٧/١)، ولسان العرب (٢٠٠/٣). (**زيد**)، ٣٢٩ (**فدد**). المعجم المفصل (١١٤٧/٣).

والشاهد فيه: قوله: (**يزيد**) حيث سمي به وأصله فعل مضارع ماضيه (**زاد**) مشتمل على ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل.

قال الشارح:

((**الاسم العلم يكون مفردا ومركبا**)) فالمفرد هو الأصل لأن التركيب بعد الإفراد وذلك نحو زيد وعمرو والمراد بالإفراد أنه يدل على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده والمركب من الأعلام هو الذي يدل على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كان يدل على أكثر من ذلك ((**والمركب على ثلاثة أضرب جملة**)) وهو كل كلام عمل بعضه في بعض نحو ذرّي حبًّا من قوله:

[١٨] **إنَّ لَهَا لَرَكَبًا إرْزَبَّا كَأَنَّهُ جَبْهَةُ ذَرَّى حَبَّا**

ومثله تأبط شرًّا سمي بذلك لأنه تأبط حية فسمى بذلك وهي جملة من فعل وفاعل ومفعول؛ ومن الجمل المسمى بها شاب قرناها قال الشاعر:

[١٩] **كَذَبْتُمْ وبَيْتِ الله لاَ تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وتَحْلُبُ**

ومنه برق نحره وهو اسم رجل وهو فعل وفاعل ومثله يزيد في قوله:

[٢٠] **نُبِّئْتُ أخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ**

وهو فعل سمي به وفيه ضمير فاعل ولذلك حكاه مرفوعا ولو كانت التسمية بالفعل وحده لكان من قبيل ما لا ينصرف نحو تغلب ويشكر؛ والفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا إذا صوت ورجل فداد شديد الصوت، وبني يزيد منصوب على البدل من أخوالي؛ ولهم فديد جملة من مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثالث؛ ولهم يتعلق بمحذوف وعلينا يتعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه وإن كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب؛ ولا يعمل فيه فديد لأنه مصدر كالنهيق

---

[١٨] **الرجز بلا نسبة**: في جمهرة اللغة ص ٣٠٨، والكتاب (٣/٣٢٦)، ولسان العرب (١/٢٩٦) (**حبب**)، ٤١٦ (**رزب**). المعجم المفصل (٣/١١٠٧). وفي نسخة (**مُرَكَّنا**) مكان (**الركبا**).

والشاهد فيه: تركه (**ذرى حبا**) على نفظه محكيا، لأنه جملة عمل بعضها في بعض.

[١٩] **البيت من الطويل**، وهو للأسدي في لسان العرب (١٣/٣٣٣) (**قرن**)، وبلا نسبة في أمال المرتضى (٢/٢٧٣)، والخصائص (٢/٣٦٧) ولسان العرب (١٢/٥٩٦) (**نوم**). المعجم المفصل (١/٧٣).

والشاهد فيه قوله: (**شاب قرناها**) على الحكاية، فقد سمي بالجملة المؤلفة من الفعل والفاعل، فحكى.

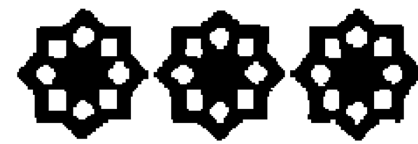
[٢٠] سبق الشاهد برقم [١٧].

والنذير فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه، وظلمًا مصدر في موضع الحال أو مفعول له والعامل فيه فعل محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير حملوا علينا أو شدوا علينا ظلمًا؛ ويجوز أن يكون ظلمًا نصبًا على أنه مفعول ثالث أي ذوى ظلم ويكون لهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلمًا، وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه تزيد بالتاء المعجمة بثنتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة إليه تنسب البرود التزيدية قال علقمة:

رَدَّ الْقِيَانُ جِمَالَ الحَيِّ فَاحْتَمَلوا فَكُلُّهُمْ بالتَّزيديَّاتِ معْكُومُ

وإنما سموا بالجمل ليشبهوا حال المسمى بها بحال من يوصف بالجملة وهذا يقتضي الحكاية لأنه يجرى مجرى المثل فحكوا الكلام كما كان في أول حال، الثاني من المركبات اسمان رُكب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو حضرموت وبعلبك ومعد يكرب.

ويشبه بما فيه تاء التأنيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سيبويه ونِفطوَيه وعمرَوَيهِ إلا أنه مركب من اسم وصوت أعجمي فانحط عن درجة إسماعيل وإبراهيم فبنى على الكسر لذلك، الثالث من المركبات المضاف وهو ضربان اسم غير كنية نحو ذي النون وعبد الله وامرئ القيس وكنية نحو أبي زيد وأبي جعفر وقد مضى الكلام عليه قبل.



تقسيم العلم المنقول إلى ستة أنواع.
وضرب الأمثلة لها بما لا يوجد في كتاب

قال صاحب الكتاب:

((والمنقول على ستة أنواع منقول عن اسم عين كثور وأسد ومنقول عن اسم معنى كفضل وإياس ومنقول عن صفة كحاتم ونائلة ومنقول عن فعل إما ماض كشمر وكعسب وإما مضارع كتغلب ويشكر وإما أمر كإصمتَ في قول الراعي:

[٢١] أشْلَى سَلوقيَّةً باتتْ وباتَ بها بوحش إصمِتَ في أصلابها أوَدُ

وأطرقا في قول الهذلي:

[٢٢] على أطرقا باليـاتِ الخيـا م إلاّ الثمـامَ وإلاّ العِصيُّ

ومنقول عن صوت كَبَّة وهو نبزُ عبد الله بن الحارث بن نوفل ومنقول عن مركب وقد ذكرناه)).

قال الشارح:

اعلم أن الأعلام على ضربين منقول ومرتجل والغالب عليها النقل ومعنى النقل أن يكون الاسم بإزاء حقيقة شاملة فتنقله إلى حقيقة أخرى خاصة وليس لها أن يتسمى بها في الأصل، وهو على ثلاثة أضرب منقول عن اسم ومنقول عن فعل

---

[٢١] **البيت من البسيط**، وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٦٩، وخزانة الأدب (٣٢٤/٧، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٤١)، ولسان العرب (٥٥/٢) **(صمت)**. المعجم المفصل (٢٢١/١).

والشاهد فيه قوله: (إصمت)، فالشاعر سمَّى به، وأصله فعل أمر، وفيه شاهد آخر حيث إن الفعل همزته همزة وصل فقطعت الهمزة بعد التسمية.

[٢٢] **البيت من المتقارب**، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (٣١٧/٢)، (٣٤٢/٧)، وشرح أشعار الهذليين (١٠٠/١)، ولسان العرب (٢٢٤/١٠) **(طرق)**. المعجم المفصل (١٠٩١/٢).

والشاهد فيه قوله: **(أطرقا)** حيث جاء هذا اللفظ اسم مكان منقولاً عن فعل أمر.

ومنقول عن صوت، فإما الأول وهو النقل عن الأسماء فضربان عين ومعنى فالعين يكون اسمًا وصفة فالمنقول عن الاسم غير الصفة نحو رجل سمى بأسد أو ثور أو حجر هى في الأصل أسماء أجناس لأنها بإزاء حقيقة شاملة وإنما نقلتها إلى العلمية فصارت لذلك تدل على مخصوص بعد أن كانت تدل عل شائع، والمنقول عن الصفة نحو مالك وفاطمة فهذان الاسمان وصفان في الأصل لأنهما أسماء فاعلين تقول هذا رجل مالك فهو فاعل من الملك قال الله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[1] وقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾[2] وفاطمة فاعلة من فطمت الأم ولدَها فهى فاطمة وكذلك حاتم ونائلة حاتمٌ فاعل من حتمت الأمر إذا أحكمته أو من الحتم وهو القضاء ونائلة فاعلة من نلته نولا ونولته أي أعطيته فهذه في الأصل أوصاف لأنها أسماء فاعلين ثم نقلت فصارت أعلامًا كما صار أسد وثور كذلك؛ ومانقل عن الصفة وفيه اللام المعرَّفة فإنها تقر فيه بعد النقل نحو الحارث والعباس، وما نقل منها مجردًا من الألف واللام لم يجز دخولهما عليه بعد النقل نحو سعيد ومكرم وحاتم ونائلة وما فيه الألف واللام بعد النقل فإشعار فيه بتبقية معنى الصفة ولذلك يجرى عليه أحكام الصفة كما قال الأعشى:

أتاني وَعيدُ الحرص مِنْ آل جَعفر

فجمعه جمع الصفة كما تجمعه قبل النقل على حد أحمر وحمر، قال الخليل كأنهم جعلوه الشيء بعينه يريد أنهم لمحوا اتصافه بمعنى ذلك الاسم، وأما ما نقل من الأسماء وهو معنى نحو فضل وإياس وزيد وعمرو فهذه كلها معان لأنها مصادر في الأصل ففضل مصدر فضَلَ يفضل فضلا وإياس مصدر آسه يؤوسه إياسًا وأوسًا إذا أعطاه وزيد مصدر زاد يزيد زيدًا وزيادةً فأما قوله:

وأنتم معشرٌ زَيدٌ على مِائةٍ فأجمعوا أمرَكُم طُرًّا فكِيدُوني

فإنه مصدر وصف به على حد قولك رجل عدل وماء غور؛ وأما الثاني وهو ما نقل من الفعل فقد نقل من ثلاثة أفعال الماضي والمضارع والأمر فالماضي نحو شمَّرَ اسم رجل وهو منقول من شمر إزاره إذا رفعه وشمر في الأمر إذا خف ومنه

---

(١) سورة الفاتحة: ٤.

(٢) سورة آل عمران: ٢٦.

ناقة شِمّيرٌ أي سريعة ومثله خضم بن عمرو بن تميم قال الشاعر:

[٢٣] لـوْلا الإلـهُ ماسـكنَّا خَضَّمـا   ولا ظَلِلنـا بالمشـاءي قُيَّمـا

أي بلاد خضَّمَ يعني بلاد تميم، ومن المسمين بالماضي كعسب وهو من الكعسبة وهو اعدو السريع وهو رباعي ومثله ترجم من قولهم ترجم عن الشيء، وأما دئل فقبيلة أبي الأسود فإن سيبويه لم يذكره في أبنية الأسماء وذكر الأخفش أنه قد جاء في المعارف والمعارف غير معول عليها في الأبنية لأنه يجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام وذكر الأخفش أنه اسم دُوَيبةٍ تشبه ابن عرس وأنشد:

جاءُوا بجيش لو قِيسَ معْرَسُهُ   مَا كانَ إلاَّ كُمعْرَس الدُئل

فعلى ذلك تحتمل قبيلة أبي الأسود أن تكون من هذا فتكون كأسد وثور، والآخر أن يكون منقولا من الفعل مثل شمَّر وخضم من قولك دأل يدأل وهو مشي فيه بغي ونشاط كأنه قيل دُئلَ في هذا المكان كما يقال سيرَ فيه وعدِيَ فيه ثم سمي به مفردًا؛ وأما المضارع فنحو يشكر وتغلب ويزيد وهو كثير، وأما الأمر فنحو قولهم في الفلاة إصمت وإصمتة قال الشاعر:

[٢٤] أشْلىَ سلوقيَّةً باتَتْ وباتَ بها   بوَحش إصمتَ في أصلاَبها أوَدُ

قوله أشلى أي دعا يقال أشلى الكلبَ إذا دعاه وآسده إذا أغراه بالصيد والضمير في أشلى يعود إلى الصائد وسلوقية منسوبة إلى سلوق وهي قرية باليمن ينسب إليها السيوف والكلاب والضمير في باتت يعود إلى سلوقية والضمير في بات يعود إلى الصائد، وإصمت فلاة بعينها كأنه في الأصل فعل أمر من صَمت يصْمت إذا سكت كأن إنسانًا قال لصاحبه اصمت يسكته ليسمع حسًّا أو يكون في فلاة يسكت المرء فيها صاحبه خوفًا فسمى المكان بالفعل خاليًا من الضمير ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث والمسموع في مضارع صمت يصمت بالضم والكسر هنا إما أن يكون لغة أو من تغيير الأسماء كما قطعت الهمزة في التسمية وذلك أن همزة الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على

---

[٢٣] الرجز تفرد به ابن يعيش. المعجم المفصل (١٢٥٩/٣).

والشاهد فيه قوله: (خضما) يعني بلاد خضم، أي بلاد تميم، فسمى باسم منقول من فعل.

[٢٤] سبق الشاهد برقم (٢١).

تلك الأفعال نحو انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارًا فأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها إنما دخلت على أسماء قليلة نحو ابن وابنة واثنين واثنتين وامرئ وامرأة واسم واست وليس هذا منها وإذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء فقطعت الألف لذلك وربما أنثوا فقالوا أصمته إيذانًا بغلبة الاسمية بعد التسمية وشجعهم على ذلك تأنيث المسمى وهو المفازة والأصلاب جمع صلب وهو الظهر والأود الاعوجاج والمراد أنها ذات هبوط وصعود وهي موحشة فأما أطرقا في قول الهذلي(١):

[٢٥] علَى أطْرَقَا بالِيَاتِ الخِيَا م إلاَّ الثُمامُ وإلاَّ العِصِي

فإن البيت لأبي ذُؤيب الهذليّ من قصيدة أولها:

عرفت الديارَ كَرَقْم الدُوي يُزَبِّرُها الكاتبُ الحِمْيَري

وهذه القصيدة تروى مطلقة مرفوعة وتروى مقيدة ساكنة وهي من المتقارب فمن أطلقها كانت من الضرب الأول ووزنه فعولن عصي يو ومن قيدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف ووزنه فعل عصي، وأطرقا اسم بلد قال الأصمعي سمي بقوله أطرق أي اسكت كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبيه أطرقا أي اسكتا لنسمع فسمى المكان أطرقا، وموضع على أطرقا نصب على الحال من الديار وكذلك باليات الخيام نصب على الحال أيضا والمراد عرفت الديار على أطرقا أي في هذه الحال، وقوله إلا الثمام وإلا العصى يروى الثمام بالرفع والنصب فمن نصب فلا إشكال فيه لأنه استثناء من موجب ومن رفع فبالابتداء والخبر محذوف والتقدير إلا الثمام وإلا العصى لم تبل ومن نصب الثمام ورفع العصى فإنه حمله

(١) **أظنه خويلد بن خالد بن محرث،** أبو ذؤيب، من بني هذيل بن مدركه من مضر: شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام وسكن المدينة. واشترك في الغزو والفتوح. وعاش إلى أيام عثمان فخرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى إفريقية (سنة ٢٦هـ) غازيًا. فشهد فتح إفريقية وعاد مع عبد الله بن الزبير وجماعة يحملون بشرى الفتح إلى عثمان ﷺ. فلما كانوا بمصر مات أبو ذؤيب فيها وقيل مات بإفريقية: أشهر شعره عينيه رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد...

الأعلام (٢/٣٢٥)، الأغاني (٦/٥٦)، ومعاهد التنصيص (٢/١٦٥)، والشعر والشعراء (٢٥٢)، وخزانة الأدب للبغدادي (١/٢٠٣).

[**٢٥**] سبق الشاهد برقم (٢٢).

على المعنى وذلك أنه لما قال بليت إلا الثمام كان معناه بقي الثمام فعطف على هذا المعنى وتوهم اللفظ؛ ومثله قوله الآخر:

[٢٦] وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ   من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

ألا ترى أنه رفع أو مجلف على معنى بقي من المال مسحت؛ ونحو منه قوله:

[٢٧] غداة أحَلَّتْ لابن أصْرَمَ طَعْنَةٌ   حُصَيْن عَبيطاتِ السدائفِ والخَمْرُ

وذلك أنه رفع الخمر على توهم رفع العبيطات لأنه إذا أحلتها الطعنة فقد حلت هي، ومن قيد القافية جاز أن يكون العصي مرفوعًا كالمطلقة على ما ذكرناه وجاز أن يكون منصوبًا بالعطف على الثمام إلا أنه أسكن للوقف وما فيه الألف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجرور، وفي أطرقا ضمير وهو الألف التي هي ضمير التثنية «**فإن قيل**» فإذا سمي به وفيه ضمير فإنه يكون جملة فينبغي أن يذكر مع الجمل المحكية في المركبات نحو تأبط شرًّا وشاب قرناها فالجواب أن أطرقا له جهتان جهة كونه أمرا وجهة كونه جملة فأورده هاهنا من حيث أنه أمر ولو أورده في المركبات من حيث هو جملة لجاز؛ وقد روى بعضهم علا أطرقا بضم الراء كأنه جعله جمع طريق ويجعل علا فعلا من العلو وفيه ضمير كأنه قال السبيل علا أطرقا وعلى هذا يكون قد أنث الطريق لأن فعيلا وفعالا إنما يجمعان على أفعل إذا كان مؤنثًا نحو عناق وأعنق وعقاب وأعقب ويكون باليات الخيام صفة أطرق، وقيل أطرقا بالكسر جمع طريق في لغة هذيل ويقوى هذه المقالة رواية من قال أطرقا بالضم ومجاز ذلك أن يكون مقصورًا من أطرقاء كأنه جمع فعيلا على أفعلاء كصديق وأصدقاء ثم حذفت الألف الأولى التي للمد فعادت ألف التأنيث إلى أصلها

---

[٢٦] **البيت من الطويل**، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/٢٦)، وجمهرة أشعار العرب ص٨٨٠، ولسان العرب (٢/٤١) **(سحت)**، (٩/٣١) **(جلف)** (٨/٣٨٢) **(ودع)**. المعجم المفصل (٢/٥٧٥).

والشاهد فيه: رفع **(مجلف)** إما لأنه مبتدأ حذف خبره، وتقدير الكلام: أو مجلف كذلك، أو لأنه فاعل لفعل محذوف دل عليه سياق الكلام، والتقدير: أو بقي مجلف.

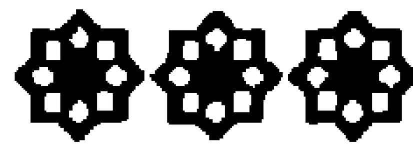
[٢٧] **البيت من الطويل**: وهو للفرزدق في ديوانه (١/٢٥٤)، وسمط اللآلي ص ٣٦٧، وشرح التصريح (١/٢٧٤)، والمقاصد النحوية، (٢/٤٥٦). المعجم المفصل (١/٣٧٩).

والشاهد فيه قوله: و**(الخمر)** حيث رفعه على الاستئناف فكأنه قال: والخمر كذلك، أو: فاعل لفعل محذوف.

وهو القصر وينبغي أن تكتب الألف بالياء على حد كتبها في حبارى وسماني ولا شاهد فيه على هذين الوجهين والثالث الصوت قد نقل الصوت إلى العلم كما نقل الاسم والفعل من ذلك تسمية عبد الله بن الحارث ببة فببة صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبي وذلك قولها:

[٢٨] لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جاريةً خِدَّبَهْ
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تُحِبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ

فغلب عليه فسمى به.



---

[٢٨] الرجز لهند بنت أبي سفيان والدة عبد الله بن الحارث في سر صناعة الإعراب (٥٩٩/٢)، ولسان العرب (٢٢١/١) (ببب)، (٣٤٦/١) (خدب) المعجم المفصل (١١٠٧/٣).

والشاهد فيه قولها: (ببه) وهو حكاية الصوت الذي كانت ترقصه عليه، فسمته به.

تقسيم المرتجل إلى ضربين وبيان أمثلتهما

قال صاحب الكتاب

((والمرتجل على ضربين قياسي وشاذ فالقياسي نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف والشاذ نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة)).

قال الشارح:

اعلم أن المرتجل في الأعلام ما ارتجل للتسمية به أي اخترع ولم ينقل إليه من غيره من قولهم ارتجل القصيدة والخطبة إذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة روية واشتقاقه من الرجل كأن الشاعر والخطيب أنشأهما وهو على رجله في حال الإنشاء ((**وهو على ضربين**)) كما ذكر ((**قياسي وشاذ**)) والمراد بالقياسى أن يكون القياس قابلا له غير دافعه وذلك نحو حمدان وعمران وغطفان وفقعس وحنتف فهذه الأسماء مرتجلة للعلمية لأنها لم تكن موضوعة بإزاء شيء من الأجناس ثم نقلت منه إلى العلمية وإنما بنيت صيغها من أول مرة للعلمية وكون القياس قابلا لها من حيث إن لها نظيرا في كلامهم ((**فحمدان**)) في العلم كسعدان اسم نبت وصفوان للحجر الأملس ((**وعمران**)) كسرحان وهوالذئب وحرمان وعصيان مصدرين ((**وفقعس**)) مثل سهلب وهو الطويل اسم رجل من بني أسد وهو فقعس ابن طريف ((**وحنتف**)) اسم رجل أيضًا وهما حنتفان حنتف وأخوه سيف ابنا أوس ابن جرى اليربوعي وليس فيهما خروج عن مقتضى القياس من إظهار تضعيف أو تصحيح معتل نحو حيوة ومكوزة، ومن المرتجل المعدول نحو عمر وزفر وزحل كله مرتجل لأنه لا يعدل إلا في حال التعريف ((**وأما الشاذ**)) فما كان بالضد مما ذكر مما يدفعه القياس فمن ذلك ((**محبب**)) اسم رجل القياس فيه محب بالإدغام نحو مقر ومرد لأنه مفعل من المحبة والميم زائدة لقولك أحببت وحببت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مهدد محلقًا بجعفر وإظهار التضعيف لذلك إلا أنه ليس في كلام العرب تركيب م ح ب فلذلك كان من الشاذ، ومن ذلك ((**موهب**)) في اسم رجل و((**موظب**)) في اسم مكان وكلاهما شاذ لأن ما فاؤه واو لا يأتي منه

مفعل بفتح العين إنما هو مفعل بكسرها نحو موضع وموقع ومورد وموجل وموعد، ومن الشاذ ((**مكوزة ومزيد**)) قياسهما مكازة ومزاد كمفازة ومعاش تقلب الواو والياء فيهما ألفا بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما ومثله في الشذوذ مريم ومدين لا فرق بين الأعجمي والعربي في هذا الحكم، ومن الشاذ ((**حيوة**)) اسم رجل وأصله حية مضاعف الياء لأنه ليس في الكلام حيوة فقلبوا الياء واوا وهذا ضد مقتضى القياس لأن القياس يقتضي إذا اجتمعت الياء والواو وقد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تقلب الواو ياء على حد سيد وميت وأما أن تجتمع الياءان فتقلب الياء واوا فلا.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((وإذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب أضيف اسمه إلى لقبه فقيل هذا سعيد كرز وقيس قفة وزيد بطة وإذا كان مضافًا أو كنية أجري اللقب على الاسم فقيل هذا عبد الله بطة وهذا أبو زيد قفة)).

قال الشارح:

اعلم أنك إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إليه نحو ((**سعيد كرز**)) اسمه سعيدا ولقبه كرزا فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب وكذلك ((**قيس قفة وزيد بطة**)) وإنما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أن أصل أسمائهم إما مفرد كزيد وإما مضاف كعبد الله وامرئ القيس وأبي بكر وأم جعفر وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فأضافوا العلم إلى اللقب ليجروا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو عبد الله وشبهه فإذا أضفت الاسم إلى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما إذا أضفته إلى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريف بالإضافة وجعلت الألقاب معارف لأنها قد جرت مجرى الأعلام وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالألف واللام قبل التلقيب كما أنا إذا قلنا الشمس كان معرفة بالألف واللام وإذا قلنا عبد شمس كان من قبيل الأعلام.

((**فإن قيل**)) كيف جازت إضافة الاسم إلى اللقب وهما كشيء واحد وهل هو إلا إضافة الشيء إلى نفسه فالجواب أن العلم إذا أضيف إلى اللقب وابتزوا ما فيه

من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير والمسمى يضاف إلى الاسم نحو ذات مرة وذا صباح ونحو قوله:

إليكـــم ذوى آل النبـــي تطلّعـــتْ

والإضافة على هذا حقيقية بمعنى لام الملك والاختصاص فقولك قيس قفة أي المختص بهذا اللقب أوكأن هذه اللفظة ملكت اللقب، فإن كان العلم مضافًا أفردوا اللقب كقولهم عبد الله بطة ليصير بمنزلة أبي بكر زيد فيكون من قبيل عطف البيان فعبد الله كأبي بكر وبطة كزيد فلم يخرج عن حد استعمالهم.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((**وقد سموا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام كل واحد منها مختص بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلام في الأناسي وذلك نحو أعوج ولاحق وشدقم وعليان وخطة وهيلة وضمران وكساب**)).

قال الشارح:

اعلم أن الأعلام وضعت على الأشخاص ليتميز بعضها من بعض والأشخاص على ضربين آدمية وغير آدمية فالآدمية قد تقدم شرحها وغير الآدمية على ضربين ((**منه ما يتخذ ويؤلف كالخيل والإبل والغنم والكلاب**)) فيحتاجون إلى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها أعلامًا ليمتاز كل شخص باسم ينفرد به كالأناسي وذلك نحو ((**أعوج**)) وهو فرس مشهور للعرب كان في الجاهلية سابقًا ينسب إليه الخيل الأعوجية قال الشاعر:

[٢٩] نجَوْتَ وَلَمَ تَمْنُنْ عَلَيْكَ طَلاَقَةٌ سِوَى جَيِّدِ التَقْرِيبِ مِنْ آل أعْوَجَ

((**ولاحق**)) وهو فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رحمه الله مشهور واسم فحل كان لغني أيضًا ((**وشدقم**)) وهو فحل من الإبل كان للنعمان ((**وعليان**)) جمل كان لكليب بن وائل قال:

---

[٢٩] **البيت من الطويل**: وهو للفرزدق في ديوانه ص ١١٧، وسر صناعة الإعراب (١٠٢/١)، ولسان العرب (٣٠/١١) (**أهل**)، (٣٧/١١) (**أول**) المعجم المفصل (١٥٣/١).
والشاهد فيه: مجيء (**أعوج**) علما على فرس مشهور.

وَدُونَ عَلَيَّانَ خَرْطُ القَتَادِ

((وخُطَّةٍ وهَيْلَةٍ)) وهما عنزا سوء وقيل هيلة شاة كانت لقوم من العرب من أساء إليها درت له بلبنها ومن أحسن إليها وعلفها نطحته فكانت العرب تضرب بها المثل وفي المثل لعن الله معزى خيرها خطة وقال الكميت يخاطب الأبرش الكلبي:

فَإِنَّكَ والتَّحَوُّلَ عَنْ مَعَدٍّ كَهَيْلَةَ قَبْلَنا والحَالِبِينَا

((وضمران)) وهو كلب ((وكساب)) وهي كلبة.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وما لا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج إلى التمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناش الأرض وغير ذلك فإن العلم فيه للجنس بأسره وليس بعضه أولى به من بعض فإذا قلت أبو براقش وابن دأية وأسامة وثعالة وابن قترة وبنت طبق فكأنك قلت الضرب الذي من شأنه كيت وكيت، ومن هذه الأجناس ما له اسم جنس واسم علم كالأسد وأسامة والثعلب وثعالة وما لا يعرف له اسم غير العلم نحو ابن مقرض وحمار قبان، وقد صنعوا في ذلك نحو صنيعهم في تسمية الأناسي فوضعوا للجنس اسما وكنية فقالوا للأسد أسامة وأبو الحارث وللثعلب ثعالة وأبو الحصين وللضبع حضاجر وأم عامر وللعقرب شبوة وأم عريط، ومنها ما له اسم ولا كنية له كقولهم قثم للضبعان وماله كنية ولا اسم له كأبي براقش وأبي صبيرة وأم رباح وأم عجلان)).

قال الشارح:

اعلم أن العلم في هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ما تقدم من الأعلام فإنه واقع على الأشخاص كزيد وعمرو فالعلم فيه يختص شخصا بعينه لا يشاركه فيه غيره وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أسامة وثعالة فإن هذين الاسمين يقعان على كل ما يخبر عنه من الأسد ومن الثعلب وإنما كان العلم هاهنا للجنس ولم يكن كالأناسي وذلك لأن لكل واحد من الأناسي حالا مع غيره من معاملة أو مبايعة فاحتاج إلى اسم يخصه دون غيره ليخبر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتخذه الناس ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وإبلهم وكلابهم وقد يجعلون لكل واحد منها لقبًا يخصه دون غيره نحو أعوج

ولاحق وذلك أنه قد يختص بزيادة حسن أو فضل عدو فاحتيج لذلك إلى التميز بين أفراده بالألقاب الخاصة ليخبر عن كل واحد بما فيه من المعنى أو يؤمر له بزيادة نظر، وأما هذه السباع التي لا تثبت عندهم فلا تحتاج إلى الفصل بين أفرادها فإذا لحقها لقب كان ذلك لكل واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمع فإذا قلت «**أسامة**» أو «**ثعالة**» أو «**ابن قترة**» فكأنك قلت هذا الضرب الذي رأيته أو سمعت به من السباع أو غيره وهى أعلام معارف لا محالة يدل على أنها معارف أن ما كان منها مضافًا فتعريفه بين بترك صرف ما أضيف إليه نحو ابن قترة وحمار قبان وما كان منها مفردًا فهو معرفة بامتناعه من الألف واللام اللتين للتعريف ألا ترى أن ابن مخاض وابن لبون وابن ماء لمّا كن نكرات دخلت فيما أضيفت إليه الألف واللام لتعرف شيئًا من شيء كما تفعل في الخيل والكلاب قال الشاعر:

[٣٠] وابْنُ اللَّبُون إذَا مالُزَّ فِي قَرَن   لَمْ يَسْتَطع صَوْلَةَ البُزْل الْقَنا عِيس

وقال الآخر:

[٣١] وجَدْنا نهْشَلاً فَضَلتْ فُقَيْمًا   كَفَضْل ابْن المَخَاض عَلَى الفَصِيل

قال الآخر:

[٣٢] مُفدَّمَةً قَزًّا كأنَّ رقابَهَا   رقابُ بَنَاتِ المَاء أفْزَعَهَا الرَّعْدُ

ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالا كقولك هذا

---

[٣٠] **البيت من البسيط:** وهو لجرير في ديوانه ص ١٢٨، الأغاني (٥/٣٢٠)، وجمهرة اللغة ص ١٣٠، ولسان العرب (٥/٤٠٥) (لزز)، (٦/١٧٨) (قعس)، (٦/١٨٤) (قنعس)، (١٣/٣٧٥) (لبن). المعجم المفصل (١/٤٧٤).
الشاهد فيه: دخول (**أل**) علي (**ابن اللبون**) ليصير معرفة بعد تنكيره، وليس كـ (**ابن آوى**) الذي لا تدخله (**أل**) فدل على أنه علم معرفة.

[٣١] **البيت من الوافر:** وهو للفرزدق في ديوانه (٢/٩٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/٥١٣)، والكتاب (٢/٩٨)، وله أو لجرير في لسان العرب (٧/٢٢٩) (**مخض**). المعجم المفصل (٢/٨٠٣).
والشاهد فيه: دخول (**أل**) على (**المخاض**) ليتعرف به المضاف إليه.

[٣٢] **البيت من الطويل:** وهو لأبي عطاء السندى في الكتاب (٢/٩٨)، ولأبي الهندي الرياحي، وهو مؤمن بن عبد القدوس، في لسان العرب (٥/٢٨٤) (**وضر**)، (١٠/١٨) (**برق**)، (١٢/٤٥١) (**فدم**). المعجم المفصل (١/٢١٧).
والشاهد فيه قوله: «**بنات الماء**» حيث عرفها بـ (**أل**) وهذا دليل تنكير (**ابن ماء**) ويروى: (**تفزع للرعد**) مكان (**أفزعها الرعد**).

أسامة مقبلاً ورأيت ثعالة موليًا ولو كانت نكرات لم يقع الحال بعدها؛ واعلم أن هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا إلا أن تعريفها أمر لفظي وهي من جهة المعنى نكرات لشياعها في كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها شخصًا بعينه دون غيره إلا أن الشياع لم يكن لأنه بإزاء حقيقة شاملة بل لأجل أن هذا اللفظ موضوع بإزاء كل شخص من هذا الجنس فمن ذلك ((**أبو براقش**)) وهو طائر ذو ألوان من سواد وبياض يتغير في النهار ألوانًا يضرب به المثل في التلون قال الشاعر:

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ كَأنهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا
كَأبي بَرَاقِشَ كُلَّ لَوْنٍ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ

ومن ذلك قولهم: ((**ابن دأية**)) للغراب قيل له ذلك لأنه يقع على دأية البعير فينقرها والدأية من البعير الموضع الذي يقع عليه خشب الرحل فيعقره، وقالوا: ((**ابن قترة**)) لضرب من الحيات إلى الصغر كأنه سمي بذلك تشبيهًا بالسهم الذي لا حديدة فيه فيقال له قترة والجمع قتر كأنه منقول منه، وقالوا ((**بنت طبق**)) لضرب من الحيات وأصله الداهية وقيل بنت طبق سلحفاة تزعم العرب أنها تبيض تسعا وتسعين بيضة وتبيض بيضة تنقف عن أسود، وقالوا: ((**ابن مقرض**)) لدويبة دون الفأر ولونها إلى الغبرة وقيل هي الدلق واسمها بالفارسية دلة تقتل الحمام، وقالوا ((**حمار قبان**)) وهو دويبة مستطيلة ذات أرجل والمسموع فيها ترك الصرف فعلى هذا يكون فعلان من قب في الأرض إذا ذهب فيها وربما صرفها بعضهم فيجعلها فعالا من قبن وهو مثل قب فيكون كحسان إن جعل من الحسن كانت النون أصلا وانصرف وإن جعلته من الحس لم ينصرف قال الشاعر:

[٣٣] يا عَجَبًا لَقَدْ رَأيْتُ عَجَبَا حِمَارَ قَبَّانٍ يَسُوقُ أرْنَبَا

فتقول في الجماعة رأيت حمر قبان، وقالوا ((**سام أبرص**)) لضرب من العظاء فسام اسم فاعل من السم كأنه ذو سم وأبرص أفعل من البرص قيل له ذلك لبياض

---

[٣٣] الرجز بلا نسبة في الخصائص (١٤٨/٣)، وسر صناعة الإعراب (٧٣/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢٤٨/٢)، ولسان العرب (٦٥٩/١) (**قبب**)، (٢١٤/٤) (**حمر**)، (٣٩١/١١) (**ضلل**)، (٢٧٢/١٢) (**زمم**)، (٣٣٠/١٣) (**قبن**). المعجم المفصل (١١١١/٣).

والشاهد فيه: انظر شرح المفصل.

لونه، وقالوا ((**ابن آوى**)) وهي دابة قريبة من الثعلب وتسمى بالفارسية شغال والجمع بنات آوى، وآوي منه لا ينصرف لأنه على زنة أفعل معرفة، وقالوا ((**ابن عرس**)) لدابة دون السنور سوداء في عنقها بياض والجمع بنات عرس.

وحكي الأخفش بنو عرس أيضًا وعرس هاهنا معرفة يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالا نحو قوله هذا ابن عرس مقبلا وقالوا ((**للضبع**)) حضاجر وقثام وجعار وأم عامر فحضاجر جمع حضجر وهو العظيم البطن قال الشاعر:

[٣٤] **حِضَجْرٌ كأُمِّ تَوْأَمَيْنِ تَوَكَّأَتْ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهِلَّةُ عاشِرِ**

أراد أنه عظيم البطن كامرأة متئم تم لها تسعة أشهر ودخلت في العاشر واتكأت على مرفقيها فنتأ بطنها وعظم فكأن الضبع سميت بذلك لعظم بطنها فجعلت كأنها ذات بطون وغلب عليها فصار علمًا، وجعار وقثام معدولان كحذام وقطام وقالوا للذكر من الضباع قثم كعمر وزفر وقيل لها جعار وقثام لتلطخها بجعرها والجعر نجو كل ذات مخلب من السباع ويقال للأمة قثام لنتنها كما يقال دفار.

وقالوا: ((**أم عجلان**)) لطائر أسود أبيض أصل الذنب من تحت وربما كان أحمر واسمه الفتاح، ((**وقد أجروا هذه الأشياء مجرى الأناسي فمنها ماله اسم جنس ولقب وكنية**)) كالأسد والثعلب فأسد وثعلب من أسماء الأجناس كرجل وفرس وأسامة وثعالة علمان كطلحة وحمزة شبهوهما بما سمي من المذكرين وفيه تاء التأنيث: ((**وأبو الحارث وأبو الحصين**)) كأبي القاسم وأبي الحسين ومثله ((**ضبع وحضاجر وأم عامر**)) وكذلك((**عقرب وشبوة وأم عِرْيطٍ**)) فضبع وعقرب أسماء جنس وحضاجر وشبوة غلمان قال الشاعر:

هَلاّ غَضِبْتَ لِبَيْتِ جارِكَ إذْ تُجَرِّدُهُ حَضَاجِرْ

كما قالوا للمرأة دنانير ومصابيح وشبوة كمية وعزة ((**وأم عِرْيط وأم عامر**)) كنيتان كأم هانئ وأم سلمة ((**ومنها ما له علم ولا كنية له**)) كقولهم للضبعان

---

[٣٤] **البيت من الطويل**: وهو لسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه (٥٩٢/١)، وبلا نسبة في الكتاب (٧١/٢)، ولسان العرب (٢٠٢/٤) (**حضجر**). المعجم المفصل (٤٣٠/١).
وفي البيت شاهد آخر: وهو رفع (**حضجر**) على القطع والابتداء، ولو نصبه على الذم بإضمار فعل لجاز ذلك.

«**قثم**» فقولهم قثم بمنزلة عمر وزفر ونحوهما من المعدول، ومن ذلك «**حمار قبان**» وهو بمنزلة عبد الله وامرئ القيس ونحوهما من الأسماء المضافة «**ومنها ماله كنية ولا علم له**» كقولهم «**أبو براقش وأبو صبيرة وأم رباح**» للقرد في لغة أهل اليمن «**وأم عجلان**» وهذه كلها كني ولا علم لها «**وابن عرس**» يجري مجرى الكنية وهو معرفة ألا ترى أنه لا يدخل عليه الألف واللام فلا يقال ابن العرس، ومن الكنى «**أم جبين**» لدابة قدر الكف وربما جاء في الشعر الفصيح أم الجبين قال الشاعر:

[٣٥] تَرَى التَّيْميَّ يَزْحَفُ كالْقَرَنْبَى ... إلَى تَيْمِيَّةٍ كَعَصَا الخَلِيل

يَقُولُ المُجْتَلُونَ عَرُوسُ تَيْم ... سِوَى أُمِّ الجُبَيْن ورَأس فِيل

فأم جبين تجري مجرى أم زيد وأم الجبين تجري مجرى أم الحارث وأم الهيثم.

«**فصل**» قال صاحب الكتاب:

«وقد أجروا المعاني في ذلك مجرى الأعيان فسموا التسبيح بسبحان والمنية بشعوب وأم قشعم والغدر بكيسان وهو في لغة بني فهم قال:

[٣٦] إذَا ما دَعَوْا كَيْسَانَ كانَتْ كُهُولُهُمْ ... إلَى الْغَدْر أدْنَى مِنْ شَبَابِهِمْ المُرْدِ

ومنه كنوا الضربة بالرجل على مؤخر الإنسان بأم كيسان والمبرة ببرة والفجرة بفجار والكلية بزوبر قال:

عُدَّتْ عليَّ بزَوْبَرَا

وقالوا في الأوقات لقيته غدوة وبكرة وسحر وفينة، وقالوا في الأعداد ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية».

[**٣٥**] **البيتان من الوافر**، وهما لجرير في لسان العرب (١٣/١٠٥) (**جني**)، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٣٦٧/١). المعجم المفصل (٨٠٤/٢).
والشاهد فيه قوله: (**أم الجبين**) يريد: أم جبين، فزاد (**أل**).

[**٣٦**] **البيت من الطويل**، وهو للنمر بن تولب في ملحق ديوانه ص٣٩٩، والأغاني (٨٢/١٤)، وله أو لضمرة بن ضمرة في لسان العرب (٢٠١/٦) (**كيس**). المعجم المفصل (٢٥٧/١).
والشاهد فيه قوله: (**إذا ما دعوا كيسان**) حيث جاء (**كيسان**) علما للغدر.

قال الشارح:

اعلم إنهم قد علقوا الأعلام على المعاني أيضًا كما علقوها على الأعيان إلا أن تعليقها على المعاني أقل وذلك لأنه الغرض منها التعريف والأعيان أقعد في التعريف من المعاني وذلك لأن العيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعاني لأنها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بينٌ، فمن ذلك قولهم: ((**سبحان**)) هو علم عندنا واقع علىمعنى التسبيح وهو مصدر معناه البراءة والتنزيه وليس منه فعل وإنما هو واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة جعل علمًا عل هذا المعنى فهو معرفة لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون قال الأعشى:

[٣٧] أَقُولُ لمَّا جاءَني فَخْرُهُ   سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفاخِرِ

فلم ينونه لما ذكرناه من أنه لا ينصرف فإن أضفته فقلت سبحان الله فيصير معرفة بالإضافة وابتز منه تعريف العلمية كما قلنا في الإضافة نحو زيدكم وعمركم فيكون معرفة بعد سلب العلمية فأما قوله:

[٣٨] سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبحَانًا نَعُوذ بِهِ   وقَبْلَنا سَبَّحَ الجودِيُّ والْجمُدُ

الجمد المكان المرتفع وفي تنوين سبحان هنا وجهان:

أحدهما: أن يكون ضرورة كما يصرف ما لا ينصرف في الشعر من نحو

---

[٣٧] **البيت من السريع**: وهو للأعشى في ديوانه ص ١٩٣، وأساس البلاغة ص ٢٠٠ (**سبح**)، والأشباه والنظائر (١٠٩/٢)، ولسان العرب (٤٧١/٢) (**سبح**). المعجم المفصل (٤٢٣/١).

والشاهد فيه: نصب (**سبحان**) على المصدر، ولزومها للنصب لأنها مصدر جامد، وقد منعت من الصرف لأنها علم للتسبيح، فجرت مجرى (**عثمان**) الممنوع من الصرف لزيادة الألف والنون وقيل: (**سبحان**)بقيت بدون تنوين لأنها مضافة إلى مضاف إليه محذوف.

[٣٨] **البيت من البسيط**؛ وهو لورقة بن نفيل في الأغاني (١١٥/٣)، وخزانة الأدب (٣٨٨/٣)، (٢٤٣،٢٣٨،٢٣٦،٣٣٤/٧) ولأميه بن أبي الصلت في ديوانه ص٣٠، ولسان العرب (٤٧١/٢) (**سبح**) (١٣٢/٣)، (**جمد**)، (١٣٨/٣) (**جود**). المعجم المفصل (٢١٩/١).

والشاهد فيه:مجيء (**سبحانًا**) منونا مفرد لضرورة الشعر، والمعروف فيه أنه يضاف إلى ما بعده، أو يجعل مفردًا معرفة.

أحمد وعمر **والوجه الثاني**: أن يكون أراد النكرة، وأما قولهم للمنية ((**شعوب**)) فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فإن جعلته اسما للموت انصرف لأنه مذكر، قال أهل اللغة سميت بذلك لأنها تشعب أي تفرق وقد أدخل عليها الألف واللام فقيل الشعوب ويحتمل إدخال الألف واللام عليها أمرين أحدهما أن تكون زائدة على حد زيادتها في قوله:

باعد أم العمر ومن أسيرها

ويحتمل وهو الأمثل أن يكون روعى مذهب الوصفية فيها كأنه صفة في الأصل ألا ترى أنها على أمثلة الصفات نحو أكول وضروب فاذًا اللام فيها بمنزلتها في العباس والحارث ويؤيد هذا ما قالوه في اشتقاقها أنها سميت بذلك لأنها تشعب أي تفرق ومن قال شعوب بلا لام غلب جانب العلمية وعرّاها في اللفظ في مذهب الوصفية كما فعل من قال عباس وحسن وإن لم يعر من ذلك في المعنى، وقد كنوا عنها ((**بأم قشعم**)) على نحو صنيعهم في الأعيان وإنما كنوا عن المنية بأم قشعم لأن الرجل إذا قتل اجتمعت عليه القشاعم وهي النسور، ومن ذلك ((**كيسان**)) وهو علم على الغدر معرفة لإشارتك به إلى المعنى المخصوص فهو لا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، وقد كنوا عن الضربة بالرجل على مؤخر الإنسان ((**بأم كيسان**)) لأن ذلك يدل على تولية وغدر مأخوذ من الكيس لأن الغدر في الحرب والنكوص إنما يكون من الأكياس لأن الإقدام والشجاعة نوع تهوُّر، وأما البيت الذي أنشده وهو قوله:

[٣٩] إِذَا ما دَعَوْا كَيْسَانَ كانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الْغَدْرِ أدْنَى مِنْ شَبَابِهم المُرْدِ

أورده ابن الأعرابي في نوادره لضمرة بن ضمرة بن جابر ورواه ابن دريد للنمر ابن تولب في بني سعد وهم أخواله وكانوا أغاروا على إبله فقال:

إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وأُمُّكَ مِنْهُمُ غَرِيبًا فَلاَ يَغْرُرْكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدِ

إذا ما دعوا كيسان إلخ وبعده.

فإنَّ ابنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مُصْغًى إناؤُهُ إذَا لَمْ يُزَاحِمْ خالَهُ بأبٍ جَلْدِ

وقيل هى لغسان بن وعلة فشاهد على تسمية الغدر بكيسان يهجو قومًا وصفهم

---

[٣٩] سبق الشاهد برقم (٣٦).

بانهماك الكبير والصغير في الغدر فالعقلاء منهم وهم الكهول أسرع إليه من ذوي الجهل وهم المرد الشباب، ومن الأعلام على المعاني قولهم: ((**بَرَّة وفجار**)) أما برة فعلم على المبرة وأنشد سيبويه:

[٤٠] **أنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا   فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ**

فبرة اسم للخطة التي هي المبرة وفجار علم على الفجرة والأصل أن يكون فجار معدولا عن فجرة أو فاجرة علمًا كما أن حذام وقطام معدولان عن حازمة وقاطمة علمين ويؤيد ذلك أنه قرنها بقوله برة فكما أن برة علم بلا ريب فكذلك ما عدل عنه فجار ولو عدل عن برة هذه لكان القياس بَراوَ كفجار، ومن ذلك زَوْبر يقال أخذ الشيء بزوبره أي كله قال الطرمَّاح.

[٤١] **وإنْ قال غاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً   بهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بزَوْبَرَا**

والمعنى وإن قال غاوٍ من تنوخ أي غير رشيد قصيدة بها جرب أي عيب من هجاء ونحوه عدت عليَّ بزوبر أي نسبت إلي بكمالها وجعل زوبر علمًا على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه؛ ومن الأسماء المعلقة على المعاني ((**غدوة وبكرة وسحر**)) إذا أردت ذلك من يوم بعينه فهي معارف؛ فغدوة وبكرة لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كأنهما جعلا علمًا على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظي ألا ترى أنه لا فرق بين غدوة وغداة في المعنى وغداة نكرة، وأما سحر فمعرفة إذا أردت سحر يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عن الألف واللام فإن أردت التنكير صرفته قال الله تعالى: ﴿**إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ**﴾(١).

---

[٤٠] **البيت من الكامل**: وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٥، وإصلاح المنطق ص٣٣٦، وخزانة الأدب (٣٢٧/٦، ٣٣٠، ٣٣٣)، ولسان العرب (٤٢/٥) (برر)، (٤٨/٥) (**فجر**)، (١٧٤/١١) (**حمل**). المعجم المفصل (٤٠٢/١).

والشاهد فيه: جعل (**فجار**) معدولا عن الفجرة المؤنثة.

[٤١] **البيت من الطويل**، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ٨٥، والاشتقاق ص٤٨، وسمط اللآلي ص٥٥٤، ولسان العرب (٣١٧/٤) (**زبد**).

وفي نسخة (أإنْ قال عاوٍ) مكان (**وإن قال غاوٍ**) المعجم المفصل (٣١١/١).

والشاهد فيه: ترك صرف (زوبر)، وهو منصرف، للضرورة الشعرية، وقيل: لأن الشاعر علقه علما على القصيدة، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث.

(١) سورة القمر: ٣٤.

ومثله «**فينة**» وهو اسم من أسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة أي الحين بعد الحين تريد الندرى وحكى أبو زيد الفينة بعد الفينة بالألف واللام وهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان أحدهما بالألف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لأنه ليس بصفة في الأصل؛ ومثله قولهم للشمس إلاهة والإلاهة في اعتقاب تعريفين عليه، ومن الأسماء المعلقة على المعاني. «**أسماء العدد**» وهي معرفة لأنها عدد معروف القدر ألا ترى أن ستة أكثر من خمسة بواحد وكذلك ثمانية ضعف أربعة وإذا كانت معروفة المقادير كانت معرفة أعلامًا على هذه المقادير، وقد يدخلها اللام فيقال الثلاثة نصف الستة والسبعة تعجز عن الثمانية واحدًا فتكون مما اعتقب عليه تعريفان، فإذا قلت عندي ستة كان المراد الجنس المعدود لا نفس العدد لأن العدد لا يكون عندك.

واعلم أن هذه الأسماء مبنية على السكون لأنها لم تقع موقع الأسماء فتكون فاعلة أو مفعولة أو مبتدأة، والإعراب في أصله إنما هو للفرق بين اسمين معنى كل واحد منهما يخالف معنى الآخر فلما لم تكن هذه الأسماء على الحد الذي يستوجب به الإعراب سكنت وصارت بمنزلة صوت تصوته نحو صه ومه فإن أوقعتها موقع الأسماء أعربتها وذلك قولك ثمانية ضعف أربعة وأربعة نصف ثمانية فأعربت هذه الأسماء ولم تصرفها للتعريف والتأنيث.

«**فصل**» قال صاحب الكتاب:

«ومن الأعلام الأمثلة التي يوزن بها في قولك فعلان الذي مؤنثة فعلى وأفعل صفة لا ينصرف ووزن طلحة وإصبع فعلة وإفعل».

قال الشارح:

اعلم أن هذه الأمثلة التي يوزن بها الأسماء والأفعال من الأعلام الخاصة المعلقة على المعاني لإشارتك بها إلى معنى معرفة ومنزلتها منزلة اسم غير صفة وإن مثلت به الصفة فإن أوقعته موقع نكرة كان اسمًا منكورًا وإن أوقعته موقع معرفة كان اسمًا معرفة ثم ينظر فإن كان فيه في حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرف منع صرفه وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفًا مثال ذلك أنا نقول كل أفعل يكون صفة لا ينصرف فتصرف إفعل هذا لأن كلا توجب له التنكير

كقولك كل رجل وهو اسم ليس بصفة فليس فيه إلا علة واحدة وهي وزن الفعل فانصرف لذلك وإن كان الممثل به لا ينصرف لأن الذي مثلت به أحمر وبابه فيه علتان وزن الفعل والصفة ولا يمتنع أن ينصرف المثال ولا ينصرف الممثل به لأن كل واحد منهما له حكم نفسه في الصرف وتقول أفعل إذا كان اسمًا نكرة فإنه ينصرف فلا ينصرف أفعل هذا لأنه في موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وإن كان الممثل منصرفًا نحو أفكل وأيدع لأنهما اسمان نكرتان فليس فيهما علة سوى وزن الفعل فإنا إذا قلنا ((**فعلان الذي مؤنثة فعلى وأفعل صفة لا ينصرف**)) فإن المثال في هاتين المسألتين والممثل به لا ينصرفان جميعًا إلا أن المانع للصرف في المثال غير المانع في الممثل. وذلك أن المثال الذي هو فعلان لا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون وكذلك قولك أفعل صفة فالمثال الذي هو أفعل هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والممثل به نحو سكران لا ينصرف للصفة وزيادة الألف والنون وكذلك أحمر لا ينصرف للوزن والصفة فكل واحد من المثال والممثل به له حكم في الصرف يخصه.

وتقول ((**طلحة وإصبع فعلة وإفعل**)) ووزن طلحة فعلة لا ينصرف للتعريف والتأنيث وإفعل مثال إصبع لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اعلم واسلم والممثل به الذي هو إصبع ينصرف لأنه نكره ليس فيه إلا وزن الفعل وحده فاعرفه.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد يغلب بعض الأسماء الشائعة على أحد المسمين به فيصير علمًا له بالغلبة وذلك نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود غلبت على العبادلة دون من عداهم من أبناء آبائهم وكذلك ابن الزبير غلب على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير وابن الصعق وابن كراع وابن رألان غالبة على يزيد وسويد وجابر بحيث لا يذهب الوهم إلى أحد من أخوتهم)).

قال الشارح:

اعلم أن هذه الأسماء ليست أعلامًا على الحقيقة لأن العلم كل اسم علقته على مسمى بعينه فيصير معرفة بالوضع ولا يدل على وجود معنى ذلك الاسم في مسماه ألا ترى أنك تسمى جعفرا وزيدا فجعفر اسم نهر قال الشاعر:

إلَـى بَلَـدٍ لاَبـقٌ فِيـهِ ولاَ أذَى وَلاَ نَبطيَّـاتٍ يُفَجِّـرْنَ جَعْفَـرَا

وزيد مصدر زاد يزيد زيدًا وزيادة وأنت إذا سميت رجلاً بأحدهما فلم تسمه لأنه نهر أو زائد على غيره وهذه الأسماء أعني ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وغيرها مما ذكره في الأصل شاملة كل مولود لهم والاسم إذا غلب واشتهر صار كالمتواضع عليه وجرى ومجرى العلم في إفادة التعريف وذهاب الوهم إلى شخص بعينه حتى لا يقال لكل من كان ابنًا لعمر وعباس ابن عمر وابن عباس حتى يقيد باسمه أو صفته «**فابن عمر**» غلب على عبد الله بن عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما- «**وابن عباس**» غلب على عبد الله بن عباس بن عبد المطلب -رضي الله عنهما- «**وابن مسعود**» غلب على عبد الله بن مسعود «**وابن الزبير**» غلب على عبد الله بن الزبير بن العوام وذلك لشهرتهم بالعلم كان يضرب بهم المثل في الفقه يقال فقه العبادلة وقوله: «**العبادلة**» تكسير عبد الله لأنه ركب من المضاف والمضاف إليه اسم رباعي نحو عبدل ثم جمعوا على عبادلة كصيارفة وصياقلة وقد يفعلون مثل ذلك في النسب قالوا عبدري وعبشي في النسب إلى عبد الدار وعبد شمس كأنهم نسبوا إلى عبدر وعبشم فعلى هذا قياس تكسيره عبادرة وعباشمة وليس ذلك بقياس، وقالوا «**ابن الصعق**» والصعق رجل من كلاب معاصر النعمان ابن المنذر واسمه خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب كان يطعم الطعام بتهامة فهبت ريح فسفت التراب في جفانه فشتمها فرمى بصاعقة قتلته فقال بعض أهله:

وإنَّ خَوَيْلِـدًا فـأبْكِي عَلَيْـهِ قَتِيلُ الريـح فِـي الْبَلَـدِ التِّهَـامِي

فعرف خويلد بالصعق وغلب عليه حتى إذا قيل الصعق لا يفهم سواه ولا يسبق الوهم إلى غيره ممن أصابته صاعقه وعرف ابنه يزيد بابن الصعق لشهرته وكان أفضل ولده مالا وأغزرهم جودا وأكثرهم حروبا ووقائع فلذلك إذا قيل ابن الصعق لا يذهب الذهاب إلى غيره من بني أبيه إلا بقيد أو قرينة، وكذلك إذا قالوا «**ابن رألان**» هو ابن رألان الطائي السنبسي لا يسبق الوهم إلى غيره من إخوته، ومن ذلك «**ابن كُراع**» الفكلي لا ينصرف الوهم إلى غيره من بني كراع وذلك لغلبة الاستعمال فجرت هذه الأسماء مجرى الأعلام في التعريف وإن لم تكنها لما ذكرناه.

تقسيم ما يدخله لام التعريف من الأعلام إلى نوعين وأمثلتهما

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وبعض الأعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعين لازم وغير لازم فاللازم في نحو النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلب من الشائعة ألا ترى أنهما هكذا معرفين باللام اسمان لكل نجم عهده المخاطب والمخاطب ولكل معهود ممن أصيب بالصاعقة ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب)).

قال الشارح:

اعلم أن هذه الأسماء التي ذكرها بالألف واللام من قبيل الأعلام في الشهرة وإفادة التعريف وهي علي ضربين منها ما يلزمه الألف واللام ولا يفارقانه ومنها ما لا يلزمه بل أنت مخير في إثباتها وإسقاطها فالأول نحو قولهم ((**النجم للثريا والصعق لخويلد**)) والنجم أصله نجم لواحد النجوم ثم أدخل عليه الألف واللام فقالوا النجم لأي نجم كان بين المتخاطبين فيه عهد ثم غلب على الثريا لكثرة الاستعمال قال الهذلي:

[٤٢] فَوَرَدْنَ والْعَيُّوقُ مَقْعَدَ رَابِئَ الضُّرَبَاء خَلْفَ النَّجْمِ لاَ يَتَتَلَّعُ

فالنجم هاهنا الثريا وقال الأصمعي هو الجوزاء وأنكره الرياشي، يصف حمرا وردن الماء بليل، والعيوق كوكب يطلع بحيال الثريا والرابئ الأمين الحافظ يقعد خلف ضارب القداح كلما نهد قدح حفظه كيلا يبدل، والضرباء جمع ضارب أو

---

[٤٢] **البيت من الكامل:** وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (١/٤١٨، ٤٢١)، وشرح أشعار الهذليين (١/١٩)، ولسان العرب (١/٤٢٦) **(رقب)**، (١/٥٤٨) **(ضرب)**، (٨/٣٦) **(تلع)**، (١٠/٢٨٠) **(عوق)**، (١٢/٥٦٩) **(نجم)**، (١٢/٥٧٩) **(نظم)**. المعجم المفصل (١/٥٣٦).

وفي البيت شاهد آخر: وهو نصب **(مقعد)** على الظرف مع اختصاصه، تشبيها له بالمكان.

ضريب يقول فوردن يعني الحمر والعيوق من النجم مقعد رابئ الضرباء ومقعده خلفهم وهذا في زمن الحر لأن العيوق لا يكون من النجم بهذه الحال إلا في زمن الصيف فالنجم علم على الزريا كما ترى فإذا أطلق النجم فلا ينصرف إلا إليه إلا بقرينة، وأما الثريا فتصغير الثروة فعلى من الثروة قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهي سبعة أو نحوها قال الشاعر:

خَليلَيَّ إنِّي لِلثُّرَيَّا لحَاسِدٌ وإنِّي عَلَى رَيْبِ الزَّمانِ لَوَاجِدُ
تَجَمَّعَ مِنْها شَمْلُها وهْيَ سِتَةٌ وأفْقِدُ مِنْ أحْبَبْتُهُ وهْوَ واحدٌ

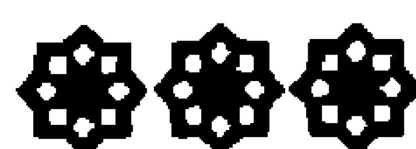
وأصلها ثريوا فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الأول منهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء على حد سيد وميت ثم دخلت عليها الألف واللام للعهد ثم غلب اللفظ على هذه الكواكب دون سائر ما يوصف بالثروة والكثرة، وكذلك ((**الصعق**)) أصله صعق من قولهم صعق الرجل فهو صعق على حد حذر فهو حذر وفهم فهو فهم فهو وصف عام لكل من أصابته صاعقة ثم دخلته الألف واللام لتعريف العهد ليخصه دون غيره ممن أصيب الصاعقةعلى حد دخولها في النجم والثريا ثم غلب على خويلد حتى صار علمًا وإن كان تعريفها في الأصل بالألف واللام لا بالتسمية فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

((**فاللام فيهما والإضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان في أنهما لا تنزعان**)).

قال الشارح:

يشير إلى أن التعريف في ابن عمر وابن عباس ونحوهما بالإضافة ألا ترى أنك لو نزعت الألف واللام من هذه الأسماء لزال التعريف كما لو حذفت المضاف إليه من ابن كراع وابن رألان ونحوهما بطل التعريف لأن تعريف ابن كراع بالإضافة كما كان التعريف في النجم والثريا ونحوهما بالألف واللام فلذلك قال: ((**فاللام فيهما والإضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان**)) يعني من حيث إن التعريف في الموضعين بهما لا بالوضع.



قال صاحب الكتاب:

((وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لأنها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدبور والعوق والسموك والثروة)).

قال الشارح:

ومما جرى بالغلبة مجرى الأعلام ولزمته اللام قولهم الدبران والعيوق والسماك للنجوم المعروفة فإنها أوصاف في الحقيقة مشتقة بمعنى الفاعل ولزمته اللام لأنهم أرادوا فيها معنى الصفة فالدبران مأخوذ من دبر إذا تأخر بمعنى الدابر وهم يزعمون أن الدبران يتبع الثريا خاطبًا لها ونظيره من الصفات الصلتان وهو النشيط مأخوذ من السيف الصلت، ((**والعيوق**)) مأخوذ من عاق يعوق بمعنى العائق قالوا عاق الدبران عن الوصول إلى الثريا زعموا أن الدبران جاء خاطبًا وساق مهرها كواكب صغارًا معه تسمى القلاص قال الشاعر:

أمَّا ابنُ طَوْق فَقَدْ أوْفَى بذِمَّتِهِ كَما وَفي بقَلاص النَّجْم حاديها

والعيوق بينهما في العرض إلى ناحية السماك فكأنه يعوقه عنها ونظير العيوق من الصفات القيوم، و((**السماك**)) من سمك إذا ارتفع والسماء سامكة أي مرتفعة ومنه النجوم السوامك ومعنى السماك السامك فهذه الأسماء وإن كانت بمعنى فاعل فالدبران بمعنى الدابر والعيوق بمعنى العائق والسماك بمعنى السامك فلا يجوز إطلاقه على كل ما يطلق عليه فاعل فلا يقال الدبران لكل ما يقال فيه الدابر وكذلك العيوق والسباك وذلك لأن الاسمين قد يكونان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف فيختص أحد البناءين شيئًا دون شيء للفرق ألا ترى أنهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل من الأناسي والأصل واحد وهو ع د ل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والأصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ إليه والمرأة تحرز فرجها فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الأبنية التي هي الدبران والسماك والعيوق ولا يطلق عليه الدابر والعائق والسامك وإن كانت بمعناها للفرق، ومما يجرى هذا المجري في لزوم الألف واللام أسماء الأيام نحو الثلاثاء والأربعاء بمعنى الثالث والرابع واختص بهذا

الزمان كما اختص العيوق وبابه فلا يقال لكل ثالث ورابع ثلاثاء وأربعاء فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

((وما لا يعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف)).

قال الشارح:

يريد أنك لا تجد اسمًا يغلب على أمته وفيه اللام لازمه إلا وهو مشتق صفة فإن جاء اسم عربي قد لزمته اللام ولا يعرف أصله الذي اشتق منه حكمت عليه بأنه مشتق حملا على ما ظهر من ذلك لأن عدم اطلاعنا على ذلك جهل بما علم غيرنا.

قال صاحب الكتاب:

((وغير اللازم في نحو الحارث والعباس والمظفر والفضل والعلاء وما كان صفة في أصله أو مصدرًا)).

قال الشارح:

هذه الأسماء أعني الحارث والعباس وما كان مثلهما تدخلهما اللام ولا تلزم لزومها في نحو الدبران والعيوق والسماك والصعق وذلك أن تعريف نحو الدبران والصعق وأخواتهما في الحقيقة باللام فلو نزعت منها لتنكرت ولذلك لم يجز نزعها منها، وأما ((**الحارث والعباس**)) ونحوهما فإن تعريفهما بالوضع والعلمية دون اللام والذي يدل على ذلك قولهم أبو عمرو بن العلاء ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد وذلك لأن ابنًا مضاف إلى العلم فجرى مجرى أبي عمرو بن بكر ولو كان العلاء معرفًا باللام لوجب إثبات التنوين كما يثبت مع ما يعرف باللام نحو جاءني أبو عمرو بن العلاء وإذا ثبت أنها أعلام فهي غير محتاجة في تعريفها إلى اللام إلا أنها لما كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعباس من قولك مررت برجل حارث بمعنى الكاسب كأنه يحرث لدنياه وكذلك عباس والعباس المحرب الذي يعبس في الحرب وكذلك تقول رجل مظفر وهو مفعل من ظفره الله.

وأما ((**الفضل والعلاء**)) فهما وإن كانا مصدرين في الحقيقة فقد يوصف بالمصادر مبالغة كما قالوا ماء غور ورجل عدل فجرى لذلك عندهم مجرى الأوصاف الغالبة، وهذه الصفات المنقولة ضربان أحدهما ما نقل وفيه الألف واللام

من نحو الحسن والعباس وما أشبههما والآخر ما نقل ولا لام فيه من نحو سعيد ومكرم فأما ما نقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرم لأن العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وأما ما نقل وفيه اللام فيقر بعد النقل عليه وما أدخل فيه الألف واللام بعد النقل فمراعاة لمذهب الوصفية قال الخليل جعلها الشيء بعنيه أي لم يجعلها كأنه سمى بها وإنما جعلها أوصافًا مفيدة معنى الاسم في المسمى كما تكون الصفة فإقرار اللام للإيذان ببقايا أحكام الصفة ومن لم يثبت اللام وقال حارث وعباس ومظفر خلصها اسما وعراها من مذهب الوصفية في اللفظ وإن لم تعر من روائح الصفة على كل حال ألا ترى أنهم سموا الخبز جابرًا قالوا لأنه يجبر الجائع وقالوا للبلد واسط قال سيبويه سموه بذلك لأنه وسط ما بين العراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وإن لم تدخله اللام، وقوله:

((**وما كان صفة في أصله أو مصدرًا**)).

يعني ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف أو مصدرًا موصوفًا به على سبيل المبالغة نحو الفضل والعلاء من نحو هذا رجل فضل وعلاء ولا يريد كل مصدر ألا ترى أن نحو زيد وعمرو أصلهما المصدر ولا تدخلهما اللام.

((**فصل**)) قال صاحب الكتاب:

((**وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به فلذلك من التأول يجري مجرى رجل وفرس فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليه قالوا مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة قال:**

عَلاَ زَيْدُنا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْن يَمَانِ

وقال أبو النجم

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقال الآخر:

[٤٣] **رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بأَحْنَاء الخِلاَفَةِ كاهِلُهْ**

---

[٤٣] **البيت من الطويل**، وهو لابن ميادة في ديوانه ص١٩٢، وخزانة الأدب (٢/٢٢٦)، والدرر (١/٨٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٥١)، ولسان العرب (٣/٢٠٠) (زيد). المعجم المفصل (٢/٧١٠).

وقال الأخطل:

[٤٤] وقَدْ كان مِنْهُمْ حاجبٌ وابْنُ أُمِّهِ أبُو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وعن أبي العباس إذا ذكر الرجل جماعة اسم كل واحد منهم زيد قيل له فما بين الزيد الأول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد وهو قليل)).

قال الشارح:

اعلم أن العلم الخاص لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر إلا أنه ربما شورك في اسمه أو اعتقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفة ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجرى حينئذ مجرى الأسماء الشائعة نحو رجل وفرس فحينئذ يجترأ على إضافته وإدخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة فالإضافة نحو قولك زيدكم وعمركم وقد أنشدوا أبياتًا تشهد بصحة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النقا إلخ

فالشاهد فيه أنه أضاف زيدًا إلى المضمر فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى أخيك وصاحبك، والنقا الكثيب من الرمل وكتبه بالألف لأنه من الواو بدليل ظهورها في التثنية نحو نقوان ومن قال نقيان كتبه بالياء، يذكرهم بوقعة جرت في ذلك المكان وكانت الغلبة لهم، ومن ذلك قول أبي النجم:

[٤٥] باعد أم العمرو من أسيرها إلخ

= **والشاهد فيه قوله: (الوليد) و (اليزيد)** حيث أدخل الشاعر **(أل)** فيهما بتقدير التنكير فيهما، وهي في الحقيقة زائدة.

[٤٤] **البيت من الطويل**، وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٧٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٩٠/٣)، وأمالي ابن الحاجب (٣٢٣/١). والمعجم المفصل (٦٢٢/٢).

والشاهد فيه قوله: (والزيد زيد المعارك) حيث دخلت **(أل)** على العلم، ثم أضيف. وقد جاز إدخال **(أل)** على الأعلام. وإضافتها إلحاقا للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك الوضعي، وكأنه تخيل في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ.

[٤٥] عجز البيت:

حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِهَا

والرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٩/٣)، والإنصاف (٣١٧/١)، والجنى الداني =

الشاهد فيه إدخال اللام على العمرو يريد بأسيرها نفسه كأنه في أسرها لعشقه إياها، ومن ذلك قول ابن ميادة.

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا إلخ

الشاهد فيه قوله اليزيد والمراد به يزيد وأما الوليد فهو من باب الحسن والعباس، ومن ذلك قول الأخطل(1):

وقد كان منهم حاجب إلخ

الشاهد فيه إدخال الألف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الأعرابي:

[٤٦] ياليْتَ أمَّ الْعَمْرو كانَتَ صَاحِبِي   مَكَانَ مَنْ أشْتَى عَلَى الرَّكَائِب

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الآخر:

[٤٧] يَزَيدُ سُلَيْم سالِمُ المَال والْفَتَى   فَتَى الأزْدِ للأمْوَال غَيْرُ مُسالم

فقال يزيد سليم فأضافه لما كان ثم شريك في الاسم يوهم تنكيره وأضافه للتعريف وقوله سالم المال يهجوه بذلك وينسبه إلى البخل، ومثله في الإضافة قوله:

- ص١٩٨، ولسان العرب (٢٧٢/٥) (وبر)، ومغني اللبيب (٥٢/١). المعجم المفصل (١١٧٢/٣).

وفي البيت شاهد: هو زيادة (**أل**) في اسم العلم (**عمرو**).

(1) **غياث بن غوث بن الصلت بن طارقه** بن عمرو من بني تغلب أبو مالك: شاعر مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع. وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير والفرزدق والأخطل. أخباره مع الشعراء والخلفاء كثيرة. له «**ديوان شعر**» ولعبد الرحيم بن محمود مصطفى «**رأس الأحب المكلل في حياة الأخطل**» ... الأعلام (١٢٣/٥)، الأغاني طبعه دار الكتب (٢٨٠/٨).

[٤٦] الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص٢٦٢، والإنصاف (٣١٦/١)، ورصف المباني ص٧٧، وسر صناعة الإعراب (٣٦٦/١)، ولسان العرب (٢٧٢/٥) (وبر)، (١٠٢/٨) (ربع) المعجم المفصل (١١١٤/٣).

والشاهد فيه قوله: (**أم العمرو**) يريد: أم عمرو، فأدخل (**أل**) ضرورة وقيل: لأن العلم فيه بعض التنكير لاشتراك غير واحد في المسمى الواحد.

[٤٧] **البيت من الطويل،** وهو لربيعة الرقى في ديوانه ص ١٢٧، وخزانة الأدب (٢٧٧/٦)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٤٥٥/٢). المعجم المفصل (٩٤٠/٢).

والتمثيل فيه قوله: (**يزيد سليم**) حيث أضاف العلم (**يزيد**) لوجود شريك له في الاسم يوهم تنكيره، فأضافه للتعريف.

[٤٨] يا عُمَرَ الخَيْرِ جُزِيتَ الجَنَّهْ اكْسُ بُنَيَّاتِي وأُمَّهُنَّهْ

ومن ذلك مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوهم مات وخلف لهم تراثًا ناطقًا وصامتًا فأتوا أفعى نجران حكيم الزمان فجعل القبة الحمراء والذهب لمضر والأفراس لربيعة والشاة لأنمار وأضيف كل واحد إلى ما حكم له به تعريفًا له بذلك، واعلم أن هذه الأعلام متى أضفتها سلبتها ما كان فيها من تعريف العلمية وكسوتها بعد تعريفًا إضافيًّا وجرت مجرى أخيك وغلامك في تعريفها بالإضافة فعلى هذا لو سئلت عن زيد عمرو في قول من قال رأيت زيد عمرو ومررت بزيد عمرو لقلت من زيد عمرو بالرفع لا غير ولم تجز الحكاية فلا تقول من زيد عمرو بالنصب ولا من زيد عمرو بالجر كما لو سئلت عن صاحب عمرو لقلت من صاحب عمرو بالرفع، والذي يدل على أن الاسم لا يضاف إلا وهو نكرة أن ما لا يمكن تنكيره من الأسماء لا تجوز إضافته نحو الأسماء المضمرة وأسماء الإشارة لا تقول هو بكر ولا هؤلاء زيد كما تقول غلام زيد وأصحاب بكر لأن تعريف هذه الأسماء لا يفارقها ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها وإذ قد علمت أن العلم متى أضفته ابتززته تعريفه وكسوته تعريفًا إضافيًّا فتعلم إنه إذا أضيف إلى نكرة فهو نكرة نحو مررت بزيد رجل وعمرو امرأة ألا أنه يحدث فيه نوع تخصيص إذ جعلته زيد رجل ولم تجعله زيدًا شائعًا في الزيدين كما أنك إذا قلت غلام رجل استفيد منه أنه ليس لامرأة، وأما إدخال اللام عليه فقليل جدًّا في الاستعمال وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء لأنك إذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى رجل وفرس ولا تستنكر أن تدخل عليه لام التعريف وقد جاء في الشعر وما أقله نحو ما تقدم من الأبيات وذلك أنه لما اعتقد فيه التنكير لمشارك له في الاسم إما توهما أو وجودًا عرفه باللام، ومن ذلك الحكاية عن أبي العباس أنه إذا ذكر جماعة اسم كل واحد منهم زيد فيقول المجيب فما بين الزيد الأول والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد

---

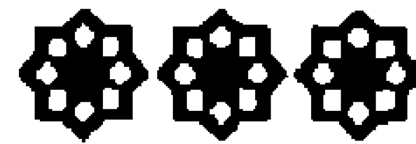
[٤٨] الرجز بلا نسبة في الخصائص (٧٣/٢)، ورصف المباني ص٤٠٠.

والشاهد فيه: إضافة العلم ويوجد شاهد آخر وهو مجيء الهاء للإطلاق في القوافي، كما تكون الألف لذلك، لأنها تسرح القافية إلى الحركة من التقييد، وهو السكون، كما تفعل الألف.

فمجازها ما ذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلته في الكلام وما ورد من ذلك في الشعر فضرورة وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ما جاء منه على أنها زيادة على حد زيادتها في اللات والعزى والذي والتي والآن، وأما قول الشاعر:

[٤٩] بـأبي الظُّلاَمَـةَ مِنْـه النَّوْفَـلُ الزُّفَـرُ

فإن الزفر هنا صفة وليس بعلم ومعناه السيد والنوفل الكثير العطاء فلو سميت رجلاً بزفر هذا بعد خلعك منه اللام لوجب صرفه لأنه حينئذ كصرد ونغرو جُعْل وما لا ينصرف معدولا عن فاعل لا يجوز دخول اللام عليه كزحل وقثم وجشم، وإنما كثرت الإضافة في الأعلام ولم يستقبحوا ذلك فيها استقباحهم تعريفها باللام لوجهين **أحدهما** أن الإضافة قد تجدها في أنفس الأعلام كثيرًا واسعًا نحو عبد الله وعبد الصمد وذي الرمة وأبي محمد وسائر الكنى فلم يتناف اللفظان أعني العلم والإضافة **والوجه الثاني** أن الإضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم فلا تفيد التعريف نحو قوله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾(1). و﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾(2). وعامة أسماء الفاعلين إذا أريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب الحسن الوجه وليست اللام كذلك لأنه لا ينوى فيها الانفصال ولا تجد اللام معرفة في الأعلام كما تعرفها الإضافة، فأما الصعق والدبران فإنهما ليسا أعلامًا في الحقيقة على ما تقدم وإنما تعريفها باللام وأما الحارث والعباس ونظائرهما فإن تعريفهما بالعلمية وإنما دخلت اللام لأنها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأقرت بعده إيذانًا بمعنى الوصفية وقد تقدم ذلك.



---

[٤٩] صدر البيت:

أخـو رَغَـائِبَ يعْطِيهَـا ويَسْـأَلُها

والبيت من البسيط: وهو لأعشى باهلة في الأصمعيات ص٩٠، وأمالي المرتضى (٢/٢١) جمهرة اللغة ص٧٠٦، ٩٧١، ١١٧٤، ولسان العرب (٣٢٥/٤) (زفر)، (١١١/٥) (قفر) (٦٧٢/١١) (نفل) المعجم المفصل (٣٧٠/١).

والشاهد فيه: أن (الزفر) بمعنى: السيد.

(١) سورة المائدة: ٩٥.

(٢) سورة الأحقاف: ٢٤.

كل مثنى أو مجموع من الأعلام يعرف باللام وأمثلة ذلك

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وكل مثنى أو مجموع من الأعلام فتعريفه باللام إلا نحو أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعات قال:

[٥٠] وَقَبْلِيَ مَاتَ الخَالِدَانِ كِلاَهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وابْنُ المُضَلَّلِ

أراد خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن المضلل، وقالوا لكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطفيل وقيس بن عناب وقيس ابن هزمة الكعبان والعامران والقيسان قال:

[٥١] أنا ابن سعد أكرم السعدينا

وفي حديث زيد بن ثابت ﷺ هؤلاء المحمدون بالباب وقالوا طلحة الطلحات وابن قيس الرقيات وكذلك الأسامتان والأسامات ونحو ذلك)).

قال الشارح:

اعلم أنك إذا ثنيت الاسم العلم ينكر وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل فيجري مجرى رجل وفرس فقيل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان والفرق بينهما أن الزيدين والعمرين

---

[٥٠] **البيت من الطويل**، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص٥٧، ولسان العرب (١٦٥/٣) (**خلد**)، (٣٩٦/١١) (**ضلل**)، (١٣٣/١٤) (**حجا**). المعجم المفصل (٧٩٠/٢).

والشاهد فيه قوله: (**الخالدان**) أضاف (**أل**) للتعريف عند تثنيه العلم.

[٥١] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٩١، الكتاب (١٥٣/٢) وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٦٠، والكتاب (٣٩٦/٣)، والمقتضب (٢٢٣/٢). المعجم المفصل (١٢٧٧/٣).

والشاهد فيه قوله: (**السعدينا**) حيث أضاف (**أل**) للتعريف عند جمع العلم.

وفيه شاهد آخر: وهو نصب (**أكرم**) على الفخر والتعظيم.

مشتركان في التسمية بزيد وعمرو والرجلان والفرسان مشتركان في الحقيقة وهى الذكورية والآدمية ألا ترى أنك لو سميت امرأة أو فرسًا بزيد وجمعت بينه وبين رجل اسمه زيد لقلت الزيدان في التثنية لاشتراكهما في اللقب مع اختلاف الحقيقتين ويؤيد عندك أنه نكرة أنك تصفه بالنكرة فتقول جاءني زيدان كريمان ورأيت زيدين كريمين ومررت بزيدين كريمين فكريمان نكرة لا محالة وقد جرى وصفًا عليه فعلمت بذلك أنه نكرة فإذا أردت التعريف كان بألف واللام والإضافة نحو الزيدان والعمران وزيداك وعمراك فتعريفه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبل فإذًا لا تكون التثنية إلا فيما يصح تنكيره فأما المضمرات من نحوهما وأنتما والموصولات من نحو قولك اللذان واللتان والمبهمات من نحو هاتان وهذان فكلها صيغ صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعية على ما سنذكر في موضعه، وقد جاءت أعلام معارف بلفظ التثنية والجمع وذلك إنما جاء في الأماكن من الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضها بعضًا نحو أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعات ((**فأبانان**)) جبلان متقابلان متصل أحدهما بالآخر فلما كانا متصلين لا يفارق واحد منهما صاحبه وحال كل واحد منهما في الخصب والقحط واحد لايشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر جريًا مجرى الشيء الواحد نحو يثرب ويذبل فخصا باسم علم كما خص يثرب ويذبل بذلك قال الشاعر:

[٥٢] لَوْ بأبانَيْن جاءَ يَخْطُبُهَا   رُمِّلَ ما أنْفُ خاطِبٍ بِدَمِ

وحال عمايتين وهما جبلان متناوحان حال أبانين قال الشاعر:

[٥٣] لَوْ أنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْن وَيَذْبُلٍ   سمِعا حَديثَكَ أنْزلاَ الأوْعالاَ

---

[٥٢] **البيت من المنسرح**، وهو للمهلهل في الأغاني (٤٣/٥)، والدرر (٢٥٤/٦)، ولسان العرب (٥/١٣) (**ابن**)، ولعصم بن النعمان في معجم الشعراء ص ٢٧٥. المعجم المفصل (٩١٨/٢).

وفي نسخة (**ضُرِّجَ**) مكان (**رُمِّلَ**).

والشاهد فيه قوله: (**بأبانَيْن**) بدون (**أل**) حيث ورد علما دون أن تسلب التثنية علميته.

وفي البيت شاهد آخر: وهو إضافة (**ما**) بين الفعل ومرفوعه ضرورة.

[٥٣] **البيت من الكامل** وهو لجرير في ديوانه ص ٥٠، والدرر (١٢٥/١)، ومعجم ما استعجم ص ٩٦٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦٥/٥).

ومثل ذلك من الجمع عرفات وهى معرفة لأنها اسم لبقاع معلومة غير متفرقة ولا موجودة بعضها دون بعض ويدل على أنها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم هذه عرفات مباركا فيها فانتصاب الحال بعدها يدل على أنها معرفة، وفيها لغتان الصرف وتركه والصرف أفصح من حيث كان جمعًا لمواضع مجتمعة كأن كل موضع منهم عرفة فجعلت مكانا واحدًا ووضع لها اسم خاص وتنوينها في الحقيقة تنوين مقابلة والتاء للجمع لا لمجرد التأنيث قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾(1). بالتنوين، وحال أذرعات كحال عرفات قال امرؤ القيس:

[٥٤] تَنَوَّرْتُها مِنْ أذْرعاتٍ وأهْلُها بيَثْربَ أدْنَى دَارِها نَظَرٌ عالي

يروى بالصرف وتركه علي ما ذكر؛ وكذلك يقولون هذان أبانان بينين فيقع بعده الحال كما تقول هذا زيد واقفًا وربما قيل لكل واحد منهما أبان؛ وما عدا ما ذكر من التثنية والجمع فتعريفه باللام نحو قولك الزيدان والعمران فأما الأسماء التي ذكرها وهى الخالدان والكعبان وسائر ما مثل به فشاهد علي ما ادعاه من أنهم إذا ثنوا الاسم أو جمعوه ينكر فإذا أرادوا تعريفه فباللام فمن ذلك الخالدان وأنشد:

[٥٥] وقبلي مات الخالدان إلخ

والصواب فقبلي بالفاء وهو للأسود بن يعفر وقبله:

فإنْ يَكُ يَوْمِي قدْدَنَي وأخَالُهُ كَوَارِدَةٍ يَوْمًا إلَى ظِمء مَنْهلِ

= وفي نسخة (**عصر**) مكان (**عصم**)، و(**سمعت**) مكان (**سمعا**) المعجم المفصل (٦٣٩/٢).

والشاهد فيه قوله: (**عمايتين**) مثل (**أبانين**) بالبيت السابق.

(١) سورة البقرة: ١٩٨.

[**٥٤**] **البيت من الطويل:** وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٣١، وخزانة الأدب (٥٦/١)، والدرر (٨٢/١)، ورصف المباني ص ٣٤٥. المعجم المفصل (٧٤٨/٢).

والشاهد فيه قوله: (**أذرعات**) حيث يجوز فيه:

١- الكسر مع التنوين، وذلك مراعاة للحال قبل التسمية فهو جمع مؤنث سالم، يجر بالكسرة وينون تنوين مقابلة.

٢- الكسر بلا تنوين، يجربا لكسرة لأنه جمع بحسب أصله، ويمنع من التنوين لأنه علم لمؤنث بحسب حاله.

٣- الفتح بغير تنوين، لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف ويُجَرُّ بالفتحة بالنيابة.

[**٥٥**] سبق الشاهد برقم [٥٠].

والشاهد فيه قوله والخالدان والمراد خالد بن قيس من بني جحوان من بني أسد وخالد بن قيس بن نضلة بن المضلل وهو من بني أسد أيضًا؛ وقال ابن السكيت في إصلاحه الخالدان خالد بن نضلة بن جحوان بن فقعس وخالد بن قيس ابن المضلل بن مالك الأصغر بن منقذ بن طريف بن عمر بن قعين؛ ووجه الشاهد فيه أنه لما ثنى الخالدان ينكرا وإذا أريد تعريفهما عرفهما باللام وصار تعريفهما بعد التثنية تعريف عهد بعد أن كان تعريف علمية، يقول إن كان قد دنا يومي فلست بأول الموتى قد مات قبلي الخالدان وكانا سيدين وأخال أظن أنه قد قرب وبقي منه كما بقي من مسير الإبل إلى الماء للشرب؛ والمناهل المواضع التي يجتمع فيها الماء الواحد منهل، ومثله الكعبان وهما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر من بني صعصعة، والعامران عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب وهو أبو علي وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة من بني ملاعب الأسنة وهو أبو براء، وقالوا القيسان وهما من طيء قيس بن عناب بن أبي حارثة من بني عتود وقيس بن هزمة بن عناب وقد روى عناب بالنون وعتاب بالتاء وهو المشهور ابن أبي حارثة، وأما قول الآخر وهو رؤبة:

[٥٦] أنا ابن سعد أكرم السعدينا

فالرواية بنصب أكرم على الفخر والمدح ولو خفضت على النعت لجاز، وقال السعدينا لأن السعود في العرب كثير منهم سعد بن مالك في ربيعة وسعد بن ذبيان في غطفان وسعد بن بكر في هوازن وسعد بن هذيم في قضاعة ورؤبة من بني سعد ابن زيد مناة بن تميم وفيهم الشرف والعدد، وأما المحمدون في حديث زيد بن ثابت فهم محمد بن أبي بكر ومحمد بن حاطب ومحمد بن طلحة بن عبيد الله ومحمد بن جعفر بن أبي طالب، وأما طلحة الطلحات فهم طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي وفيه يقول عبد الله بن قيس الرقيات.

[٥٧] رَحِمَ اللهُ أعْظُمًا دَفَنُوها بسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

---

[٥٦] سبق الشاهد برقم [٥١].

[٥٧] **البيت من الخفيف**، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٢٠، والحيوان (٣٣٢/١)، وخزانة الأدب (١٠/٨، ١٤)، ولسان العرب (٥٣٣/٢) **(طلح)** المعجم المفصل (١٤٠/١).

قيل إنما قيل له ذلك لأنه كان في أجداده جماعة يسمون بطلحة فأضيف إليهم لأنه كان أكرمهم؛ وقيل كان في زمانه جماعة اسم كل واحد منهم طلحة فعلاهم بالكرم والطلحات المعروفون بالكرم هم طلحة بن عمر بن عبيد الله بن عمرو بن يعمر بن عثمان التيمي وهو طلحة الجود وطلحة بن عبد الله بن عوف بن أبي عبدالرحمن بن عوف الزبيرى وهو طلحة الندى وطلحة بن الحسن بن علي وهو طلحة الخير وطلحة بن عبد الله بن عبدالرحمن بن أبي بكر وهو طلحة الدراهم؛ وأما ابن قيس الرقيات فهو عبيد الله بن قيس الرقيات بن شريح بن مالك بن ربيعة وهو النويعم وإنما نسب قيس إلى الرقيات لأنه تزوج عدة نسوة وافق أسماؤهن كلهن رقية في قول الأصمعي وقال غيره كانت له عدة جدات أسماؤهن كلهن رقية وقيل إنما أضيف إليهن لأنه كان يشبب بعدة نساء تسمين رقية وهو قول السكري وقيل سمي رقيات كما يسمى الرجل بمساجد ومنه قوله وقد يقال ابن قيس الرقيات بتنوين قيس ورفع الرقيات عل عطف البيان كأنه لقب له كقولك عبد الله بطة، وأسامة علم للأسد لا يدخله الألف واللام والتثنية الأسامتان إذا أريد التعريف والأسامات للجمع كالطلحات كل ذلك معرف باللام حين تنكر تثنيته وجمعه فاعرفه.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلانة كنايات عنَ أسامي الأناسي وكناهم وقد ذكروا أنهم إذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة، وأما هن وهنة فللكنايات عن أسماء الأجناس)).

قال الشارح:

اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من

= **وفي البيت ثلاثة شواهد:**

أولها: جمع (**طلحة**) على (**طلحات**) على القياس.

ثانيها: قوله (**طلحة**) بالنصب فإنه بدل من (**أعظم**) المحذوفة فأثبت بدل الكل من البعض.

ثالثها: وردت (**طلحة**) بالكسر في بعض الروايات وعلى ذلك قد حذف (**أعظم**) وأبقى (**طلحة**) على جره من غير عطف ولا إضافة إلى مثل المحذوف، وهو غير الغالب في استعمال العرب.

الاستحسان والإيجاز ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾(١). كنى بذلك عن قضاء الحاجة لأنه كل من يأكل الطعام يحتاج إلى قضاء الحاجة ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٢). كنى عن تكذيبهم في قولهم لهود عليه السلام ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾(٣). وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء وكنيت بالواو والياء إذا عبرت عنه بعبارة أخرى تورية والمضمرات كلها كنايات عما تقدمها من الظواهر وفلان وفلانة كنايات عن أعلام الأناسي خاصة ولا يدخلها اللام إيذانًا بأن المكنى عنه كذلك قال الشاعر:

[٥٨] في لجة أمسك فلانًا عن فُل

أراد فلانًا عن فلان وإنما حذف تخفيفًا وهذا الحذف من تغييرات النداء واستعماله ههنا في غير النداء ضرورة، وأبو فلان وأم فلان كناية عن الكني نحو أبي محمد وأبي القاسم وأم هانئ، وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك لنقصانهن عن درجة الأناسي في التعريف إذ العلمية فيها إنما كان على التشبيه بالأناسي، فأما هن وهنة فكنايتان عن الأجناس فهن كناية عن المذكر وهنة كناية عن المؤنث تقول عندي هنو زيد وإذا سئلت عنه قلت كناية أو تورية بيانًا له وإيضاحًا فإن نكرت وقلت هن وهنة كان كناية عن النكرات كما كان فلان كناية عن المعارف والأعلام فإن أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة وأكثر ما يستعمل في المنكرات والشدائد قال الشاعر:

[٥٩] وقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا ياهَنَا ... وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بشَرْ

---

(١) سورة المائدة: ٧٥.

(٢) سورة الأعراف: ٦٧.

(٣) سورة الأعراف: ٦٦.

[٥٨] **الرجز لأبي النجم** في جمهرة اللغة ص ٤٠٧، وخزانة الأدب (٣٨٩/٢)، والدرر (٣٧/٣)، ولسان العرب (٣٥٥/٢) **(لجج)**، (٣٢٤/١٣، ٣٢٥) **(فلن)**. المعجم المفصل (١٢٤٢/٣).

والشاهد فيه قوله: (عن فل) حيث استعملها في غير النداء، فجرها بحرف الجر، للضرورة وقيل: الأصل **(فلان)** وحذفت الألف والنون للضرورة.

[٥٩] **البيت من المتقارب**، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٦٠، وخزانة الأدب (٣٧٥/١) (٢٧٥/٧)، وبلا نسبة في لسان العرب (٣٦٩/١٥) **(هنا)**. المعجم المفصل (٢٩٤/١).

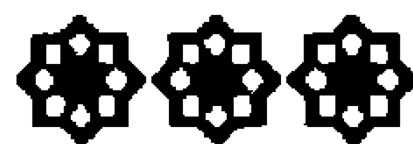
فمعنى يا هناه يا رجل وهناه لا يستعمل إلا في النداء وقال الآخر:

[٦٠] رحْتِ وفِي رجْلَيْكِ ما فِيهمَا وقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَر

أراد هنك بالرفع أعربه بالحركة في حال الإضافة وهي لغة وسكنه تشبيهًا بعضد وليس بأبعد من قول امرئ القيس:

[٦١] فالْيَومَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ اسْمًا مِنَ اللهِ ولاَ واغِل

لأنه في البيت منفصل وهاهنا متصل.



والشاهد فيه قوله: (يا هناه) حيث بناه على **(فعالِ)** لأن أصله الهاء، وأدخلتْ عليه الألف لمد الصوت في النداء...

[٦٠] **البيت من السريع**، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ص٤٣، وخزانة الأدب (٤/٤٨٤،٤٨٥) (٨/٣٥١)، وبلا نسبة في لسان العرب (١١/٧١٦) **(وأل)**، (١٥/٣٦٧) **(هنا)**. المعجم المفصل (١/٤٢٧).

والشاهد فيه: إسكان النون في **(هنك)** ضرورة، وهو مرفوع، لأنه فاعل **(بدا)** وأعرب بالحركة.

[٦١] **البيت من السريع**، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٢، وإصلاح المنطق ص٢٤٥،٣٢٢)، ولسان العرب (١/٣٢٥) **(حقب)**، (١٠/٤٢٦) **(دلك)**، (١/٧٣٢) **(وغل)** المعجم المفصل (٢/٧٨٣).

والشاهد فيه قوله: (أشرب) حيث سكن الباء ضرورة. ويروى **(فاليوم أسقى)** وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

ومن أصناف الاسم المعرب

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((الكلام في المعرب وإن كان خليقا من قبل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب بأن يقع في القسم الرابع إلا أن اعتراض موجبين صوَّب إيراده في هذا القسم أحدهما أن حق الإعراب للاسم في أصله والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة والثاني أن لابد من تقدم معرفة الإعراب للخائض في سائر الأبواب)).

قال الشارح:

اعلم أن المعرب يفيد الكلمة والإعراب فالكلمة ذات المعرب التي وقع بها الإعراب اسمًا كان أو فعلا إلا أن دلالته على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة ودلالته على الإعراب دلالة التزام فهو من خارج من جهة الاشتقاق إذ كان من لفظه، والمراد بالمعرب ما كان فيه إعراب أو قابلا للإعراب وليس المراد منه أن يكون فيه إعراب لا محالة ألا ترى أنك تقول في زيد ورجل أنهما معربان وإن لم يكن فيهما في الحال إعراب لأن الاسم إذا كان وحده مفردًا من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به فإن ركبته مع غيره تركيبًا تحصل به الفائدة نحو قولك زيد منطلق وقام بكر فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه، وقدم الكلام على المعرب قبل الإعراب وإن كان المعرب مشتقًا من الإعراب والمشتق منه قبل المشتق وذلك من قبل أنه لما كان المعرب يقوم بنفسه من غير إعراب والإعراب لا يقوم بنفسه صار المعرب كالمحل له والإعراب كالعرض فيه فكما يلزم تقديم المحل على الحال كذلك يلزم تقديم المعرب على الإعراب، واعلم أنه كما رتب كتابه أربعة أقسام قسمًا في الأسماء وقسما في الأفعال وقسما في الحروف وقسما في المشترك قضت القسمة بإيراد الكلام على المعرب في قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسم والفعل فاعتذر عن الوفاء بذلك بأمرين أحدهما أن أصل الإعراب أن

يكون للأسماء دون الأفعال والأفعال محمولة في الإعراب على الأسماء على ما سيوضح أمره في موضعه فقدم ذكره في قسم الأسماء باعتبار أنه الأصل في ذلك والأمر الثاني أنه لما كانت الحاجة ماسة إلى تقديمه لأن إدراك المعاني مرتبط به قدمه لذلك.

((فصل)) **قال صاحب الكتاب:**

((والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو محلا بحركة أو حرف فاختلافه لفظا بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحًا أو جاريًا مجراه كقولك جاء الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل)).

قال الشارح:

قوله: ((**ما اختلف آخره**)) يريد من الأسماء لكنه تركه ثقة بعلم المخاطب به ولولا ذلك التقدير لكان اللفظ عامًّا يشمل الاسم والفعل المعربين وإنما مراده تفسير الاسم المعرب لا غير ويجوز أن يكون أطلق العام وأراد به الخاص واحترز بذلك من المبني لأن المبني لا يختلف آخره وإنما يلزم طريقة واحدة من سكون أو حركة فحركة آخره كحركة أوله وحشوه في اللزوم والثبات والمراد باختلاف الآخر اختلاف الحركات عليه لا أن الحرف في نفسه يختلف ويتغير، وقوله باختلاف العوامل يحترز مما قد يتحرك من المبنيات على السكون بغير حركة لالتقاء الساكنين أو لإلقاء حركة غيره عليه فالأول نحو شدُّ وشدَّ وشدٍّ ومدُّ ومدَّ ومدٍّ فهذا وأشباهه يجوز فيه ثلاثة أوجه الضم والفتح والكسر فالضم للاتباع والفتح للتخفيف والكسر لالتقاء الساكنين ومن ذلك قولك أخذت من الرجل فتفتح النون لالتقاء الساكنين بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت من ابنك فتكسرها لسكون النون وما بعدها، وأما ما حرك لإلقاء حركة غيره عليه فنحو قولك كم خذت في كم أخذت وكم بلك في كم إبلك وكم ختًا لك في كم أختًا لك ألقيت حركات الهمزات على الميم تخفيفًا للهمزة.

وقد قرئ ﴿**قَدْ فَلَحَ الْمُؤْمِنُون**﴾[1]. وهذا يأتي في موضعه مستوفى، وهذا اختلاف كائن في المبنيات وليس بإعراب لأنه لم يحدث بعامل. فلذلك قيد

---

(١) سورة المؤمنون: ١.

الاختلاف أن يكون بعامل ولم يطلقه، وقوله لفظا أو محلا احترز به من الأسماء التي لا يتبين فيها الإعراب وإنما يدرك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الأسماء المقصورة من نحو عصًا ورحى والمنقوص في حالتي الرفع والجر لأن هذه الأسماء معربة وإن لم يظهر فيها إعراب وإنما لم يظهر فيها إعراب لنبو حرف الإعراب عن تحمل الحركات؛ وجملة الأمر أن المعرب على ضربين أحدهما باختلاف في اللفظ باد للأسماع والآخر باختلاف في المحل يقدر تقديرًا من غير أن يلفظ به فالاختلاف في اللفظ يكون بحركة أو حرف فالاختلاف بالحركة يكون في كل اسم حرف إعرابه صحيح أو جار مجرى الصحيح.

فالصحيح ما لم يكن حرف إعرابه حرف علة كالواو والياء والألف وذلك نحو رجل وفرس فالآخر من هذه الكلم قد اختلف بحسب تعاقب العوامل في أولها وهو الابتداء ورأيت والباء، وقوله أو ما كان جاريا مجراه يريد أو ما كان جاريًا مجرى الصحيح من المعتل وذلك إذا سكن ما قبل حرف العلة منه وإنما يتأتي ذلك في الواو والياء فأما الألف فلا يمكن سكون ما قبلها وإذا سكن ما قبل حرف العلة جرى مجرى الصحيح في تعاقب حركات الإعراب عليه نحو قولك:

هذا غزو وظبى ورأيت غزوًا وظبيًا ومررت بغزو وظبي وإنما كان كذلك لأن الواو إذا انضم ما قبلها والياء إذا انكسر ما قبلها أشبهتا الألف وصارتا مدتين كما أن الألف كذلك فحينئذ تثقل الضمة والكسرة عليهما كثقلهما على الألف إلا أن امتناع الألف من الحركة للتعذر وامتناع الواو والياء منها نوع استحسان للثقل مع إمكان الإتيان بهما فيهما فأما إذا سكن ما قبل الواو والياء زال المد منهما وفارقتا الألف بذلك فجرتا لذلك مجرى الصحيح ولم يثقل عليهما ضمة وكسرة.

وكذلك الواو المشددة والياء المشددة تدخلهما حركات الإعراب من غير ثقل تقول هذا عدو وكرسي ورأيت عدوًّا وكرسيًّا ومررت بعدو وكرسي وذلك لأن الحرف المشدد يعد بحرفين الأول منهما ساكن والثاني متحرك والواو الأولى من عدو والياء الأولى من كرسي بمنزلة الزاي من غزو والباء من ظبي والحاء من نحى في السكون فلذلك كان حكمهما في تعاقب الحركات عليهما واحدًا، فإن قيل قد اشترطتم في الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرف إعرابه صحيحًا فما تعنون بحرف الإعراب فالجواب أن المراد بقولنا حرف الإعراب محل الإعراب وهو من

كل معرب آخره نحو الدال من زيد والباء من يضرب وعلى هذا لا يكون للمبني حرف إعراب لأنه لا إعراب فيه.

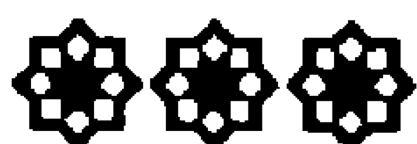
وربما سمى آخر الكلمة مطلقًا حرف إعراب سواء كانت معربة أو لم تكن معربة فعلى هذا حرف الإعراب من ضرب الباء على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الإعراب.

فإن قيل ولم كان الإعراب في آخر الكلمة ولم يكن في أولها ولا في وسطها قيل إنما كان كذلك لوجهين:

أحدهما: أن الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد تقدم ذكر المدلول عليه فلذلك كان الإعراب آخرًا.

الوجه الثاني: أنه لما احتيج إلى الإعراب لم يخل من أن يكون أولا أو وسطا أو آخرا فلم يجز أن يكون أولا لأن الحرف الأول لا يكون إلا متحركا فلو جعل الإعراب أولا لم يعلم إعراب هو أم بناء ومع ذلك فاز من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الأفعال.

فلو كان الإعراب أولا لامتنع منها الجزم إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكنًا، ولم يجعل وسطا لأن بوسط الكلمة يعرف وزنها هل هى على فعل كفرس أو فعل ككتف أو على فعل كعضد مع أن من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له فلما امتنع الأول والوسط بما ذكرناه لم يبق إلا جعل الإعراب آخرًا فاعرفه.



الكلام على الأسماء الستة التي تعرب بالحروف

قال صاحب الكتاب:

((واختلافه لفظا بحرف في ثلاثة مواضع في الأسماء الستة مضافة وذلك نحو جاءني أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقية وفي كلا مضافًا إلى مضمر تقول جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وفي التثنية والجمع على حدها تقول جاءني مسلمان ومسلمون ورأيت مسلمَين ومسلمين ومررت بمسلمَين ومسلمين)).

قال الشارح:

اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والإعراب بالحروف فرع عليها وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين.

أحدهما: أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل ولذلك كثرت في بابها أعني الحركات دون غيرها مما أعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هي به.

الوجه الثاني: أنا لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينهما وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لأن العلامة غير المعلم كالطراز في الثوب ولذلك كانت الحركات هي الأصل هذا هو القياس.

وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه وذلك في مواضع منها الأسماء الستة المعتلة إذا كانت مضافة ومنها كلا ومنها التثنية والجمع السالم فأما ((**الأسماء الستة المعتلة وهي أخوك وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال**)) فهذه الأسماء إذا أضيفت إلى غير ضمير متكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء نحو قولك هذا أخوك وأبوك ورأيت أخاك وأباك

ومررت بأخيك وأبيك وكذلك سائرها وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها وتضمنت معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها واحترزنا بقولنا وتضمنت معنى الإضافة عن مثل يد ودم وغد وشبهها مما حذفت لامه.

فإن قيل قولكم تضمنت معنى الإضافة زيادة وصف لا تأثير له وإلحاقة بالعلة يكون حشوًا فلا يكون جزاء للعلة فالجواب لا نسلم أنه لا تأثير له وذلك لأنه إذا تضمن معنى الإضافة صار في معنى التثنية لدلالته على شيئين مع أنا نقول أن إلحاق الوصف بالعلة مع عدم المناسبة إذا ذكر احترازًا من ورود نقص جاز كما لو كان له تأثير.

وذلك لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين:

أحدهما: أن يكون لها تأثير.

والثاني: أن تكون للاحتراز فكما لا يكون ماله تأثير حشوًا كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوا، وقال قوم إنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف، ونظير التوطئة هاهنا قول أبي إسحاق أن اللام الأولى في نحو قولهم والله لئن زرتني لأكرمتك إنما دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمده، وقد اختلفوا في هذه الحروف فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب والإعراب فيها مقدر كما يقدر في الأسماء المقصورة.

وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها ولا يلزم مثل ذلك في الأسماء المقصورة لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم في غيرها مما كان في معناها.

وذهب الأخفش إلى مثل مذهب سيبويه في أنها حروف إعراب ويدل على الإعراب في أحد قوليه إلا أنه لا يقول أن فيها إعرابًا منويًا، وذهب الجرمي إلى أن الانقلاب فيها بمنزلة الإعراب وفيه ضعف لأنه يلزم أن تكون في حال الرفع غير معربة لأن الواو لام الكلمة في الأصل ولم تنقلب عن غيرها.

وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات وأن الباء في أبيك حرف الإعراب والخاء في أخيك حرف الإعراب.

وكذلك الباقية وهذه الحروف أعني الواو والألف والياء إشباع حدث عن الحركات وإشباع حركات الإعراب حتى ينشأ عنها هذه الحروف.

كثير في الشعر وغيره وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات في حال الإضافة نحو هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك وهو ضعيف أيضًا لأن هذا الإشباع إنما يكون في ضرورة الشعر ولا داعي يدعو إليه في حال الاختيار ولا دليل عليه مع أنه يلزم منه أن يكون لنا اسم ظاهر معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال وذلك معدوم.

وذهب الزيادي إلى أنها أنفسها إعراب وذلك فاسد أيضًا لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال.

وكان علي بن عيسى الربعي يذهب إلى أنها معربة بالحركات وأن هذه الحروف أعني الواو والألف والياء لامات فإذا قلت هذا أخوك فأصله أخَوُك وإنما نقلت الضمة من الواو إلى الخاء لئلا تنقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وإذا قلت أخيك فأصله أخوك فنقلت الكسرة من الواو إلى الخاء ثم قلبتها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولا ينفك من ضعف أيضًا لأن نقل الحركة إنما يكون إلى حرف ساكن، وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها.

فإذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها.

وإذا قلت رأيت أخاك فالألف علامة النصب والفتحة التي قبلها.

وإذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجر والكسرة التي قبلها وهو قول ضعيف من قبل أن الإعراب أمارة على المعنى.

وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها، واعلم أن هذه الأسماء قد خولف فيها القياس بحذف لاماتها في حال إفرادها لأنك إذا قلت أخ فأصله أخو وأب فأصله أبو وحم فأصله حمو وهن فأصله هنو.

والذي يدل على ذلك قولهم في التثنية أخوان وأبوان وحموان وهنوان وقالوا في الجمع هنوات قال الشاعر:

[٦٢] أَرَى ابنَ نِزَارٍ قَدْ جَفانِي ومَلَّنِي علَى هَنَواتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ

وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها إلا أنهم حذفوها تخفيفًا مبالغة في التخفيف والقياس ما قدمناه ألا ترى إنهم لم يحذفوا اللام في مثل عصا ورحى ويحكى أن بلحارث يأتون بها على القياس مقصورة فيقولون هذا أبًا وأخًا ورأيت أبًا وأخًا قال الشاعر:

[٦٣] إنَّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

ويحكى أن منهم من يحذف لاماتها في كل حال ويعربها بالحركات في حال إضافتها فيقول هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك.

وأما ((فم)) فأصله فوه بزنة فوز يدلك على ذلك قولك في تكسيره أفواه وفي تصغيره فويه فهذا وحده لامه هاء والهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف فحذفت كحذف حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب.

وكان القياس قلبها ألفًا لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو عصا ورحى فتحذف الألف لالتقاء الساكنين فبقى الاسم المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يؤدى إلى ما

---

[٦٢] **البيت من الطويل:** وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب (١/١٥١)، (٢/٥٥٩)، وشرح شواهد الإيضاح ص٥٣٥، ولسان العرب (١٥/٣٦٦،٣٦٩) (**هنا**). المعجم المفصل (١/٥١٤).

والشاهد فيه قوله: (**هنوات**) في جمع (**هَنْتَ**) مما يدل على أن التاء في (**هنت**) بدل من واو.

[٦٣] **الرجز لرؤبة في ملحق** ديوانه ص١٦٨، وله أو لأبي النجم في الدرر (١/١٠٦)، وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب (٧/٤٥٥). المعجم المفصل (٣/١٢٨٨).

في البيت شاهدان:

أولهما قوله: (**أبا أباها**) حيث ألزم (**أباها**) الألف في حالة الجر على لغة والأشهر القول (**أبا أبيها**).

ثانيهما قولك: (**غايتاها**) حيث ألزم المثنى الألف في حالة النصب..

ذكر أبدلوا من الواو ميما لأن الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان.

وقلت: هذا فم ورأيت فما ومررت بفم.

وأما «**ذومال**» فأصل ذو فيه ذوًا مثل عصًا وقفًا يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿**ذَوَاتَا أَفْنَانٍ**﴾(١). وأن تكون لامه ياء أمثل من أن تكون واوًا وذلك لأن القضاء عليها بالواو يصيرها من باب القوة والهوة مما عينه ولامه من واد واحد والقضاء عليها بالياء يصيرها من باب شويت ولويت وهو أكثر من الأول والعمل إنما هو على الأكثر.

وأما ذو فلا تستعمل إلا مضافة ولا تضاف إلا إلى اسم جنس من نحو مال وعقل ونحوهما ولا تضاف إلى صفة ولا مضمر فلا يقال ذو صالح ولا طالح ولا يجوز ذوه ولا ذوك لأنها لم تدخل إلا وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس كما دخلت الذي وصلة إلى وصف المعارف بالجمل وكما أتي بأي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام في قولك يا أيها الرجل ويا أيها الناس، وقد جاء مضافًا إلى المضمر قال كعب بن زهير:

[٦٤] **صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ   أَبَارَ ذِوِى أُرُومَتِهَا ذَوُوهَا**

وقال الآخر:

[٦٥] **إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ**

والذي جسر على ذلك كون الضمير عائدًا إلى اسم الجنس وأضعف من ذلك قول من يقول اللهم صل على محمد وذويه من قبل أن مضمره لا يعود إلى جنس والذي حسنه قليلاً أنها ليست بصفة موجودة الموصوف فجرت مجرى ما ليس

---

(١) سورة الرحمن: ٤٨.

[٦٤] **البيت من الوافر،** وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٠٤، وأمالي ابن الحاجب ص٣٤٤، ولسان العرب (١٥/٤٥٨) (ذو). المعجم المفصل (١٠٥٤/٢).

والشاهد فيه قوله: (ذووها) حيث أضاف (ذوو) جمع (ذوى) إلى مضمر وهذا جائز.

[٦٥] **البيت من مجزوء الرمل؛** وهو بلا نسبة في الدرر (٢٧/٥)، ولسان العرب (١٥/٤٥٨) (ذو)، وهمع الهوامع (٢/٥٠). المعجم المفصل (١٠٥٨/٢).

والشاهد فيه قوله: (ذووه) مثل البيت السابق.

بصفة، فأما قوله تعالى في قراءة ابن مسعود: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عليم﴾[1].

فالأشبه بالقياس أن يكون العالم هاهنا مصدرًا كالفالج والباطل فكأنه قال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عليم﴾ فالقراءتان في المعنى سواء ويجوز أن يكون على مذهب من يرى زيادة ذي فيكون حاصله وفوق كل عالم عليم ويجوز أن يكون من إضافة المسمى إلى الاسم أي وفوق كل شخص يسمى عالمًا أو يقال له عالم عليم وذلك على حد قول الشاعر:

[٦٦] إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النبيِّ تَطَلَّعَتْ   نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وأَلْبُبُ

على ما سنذكر في موضعه، ((والموضع الثاني)) ما اختلف آخره في اللفظ بحرف وهو ((كلا)).

اعلم أن كلا اسم مفرد يفيد معنى التثنية كما أن كلا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مثنى لفظا ومعنى والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردًا نحو قولك كلا أخويك مقبل قال الشاعر:

[٦٧] كِلاَ يَوْمَي أُمامَةَ يَوْمُ صَدٍّ   وإنْ لَمْ نأْتِهَا إلاَّ لِمَامَا

وقال الآخر:

[٦٨] أُكَاشِرُهُ وأَعْلَمُ أنْ كِلاَنَا   عَلَى مَا شَاءَ صاحِبُهُ حَرِيصُ

---

(١) سورة يوسف:٧٦.

[٦٦] البيت من الطويل، وهو للكميت بن زيد في خزانة الأدب (٣٠٧/٤،٣٠٨،٣٠٩)، ولسان العرب (١١٦/١) (ظمأ)، (٧٣٠/١) (لبب)، (٣٢٢/١٥) (نسا)، (٤٥٧/١٥) (ذو)، (٤٦١/١٥) (ذا). المعجم المفصل (٥٦/١).

والشاهد فيه قوله: (إليكم ذوى آل النبي) أي: إليكم يا أصحاب هذا الاسم، فالإضافة في (ذوى آل النبي) من إضافة المسمى إلى الاسم.

[٦٧] البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٧٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٩١، ولسان العرب (٢٢٩/١٥) (كلا). المعجم المفصل (٨١٩/٢).

والشاهد فيه قوله: (كلا يومي أمامة يومُ صد) حيث أخبر بـ (يوم) وهو مفرد عن (كلا) وذلك يدل على أن (كلا) مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى.

[٦٨] البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في الكتاب (٧٤/٣)، وليس في ديوانه، ولعمرو ابن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص١٨. المعجم المفصل (٤٧٨/١). -

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صد وحريص وكلاهما مفرد ولو كانت تثنية حقيقية لفظا ومعنى كما زعموا لما جاز إلا يوما صد وحريصان ألا ترى أنه لا يجوز بوجه أن تقول الزيدان قائم ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثنى كقولك جاءني كلا أخويك وكل الرجلين ومررت بهما كليهماولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه وذلك ممتنع ألا ترى أنه لا يقال مررت بهما اثنيهما كما تقول مررت بهما كليهما.

ومما يدل على إفرادها أنك متي أضفتها إلى ظاهر كانت بالألف على كل حال وليس المثنى كذلك.

((**فإن قيل**)) فقد عاد الضمير إليها بلفظ التثنية نحو قوله:

[٦٩] كِلاَهُما حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أنْفَيْهِمَا رَابي

فقال قد أقلعا وأنت لا تقول زيد قاما فالجواب أن هذا محمول على المعنى كما يحمل على معنى كل ومن نحو قوله تعالى: ﴿**وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً**﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿**وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ**﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ**﴾(٣).

وفي موضع آخر: (**ومنهم من يستمعون إليك**).

= **والشاهد فيه قوله: (حريص)** خبر عن (**كلانا**) ولم يقل (**حريصان**).

ويوجد شاهد آخر: وهو حذف الضمير من (**أن**) المخففة، وابتداء ما بعدها على فيه إثبات الضمير.

[٦٩] **البيت من البسيط**، وهو للفرزدق في أسرار العربية ص٢٨٧، وتخليص الشواهد ص٦٦، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب (٩/١٥٦) (**سكف**) المعجم المفصل (١/١٠١).

والشاهد فيه قوله: (وكلا أنفيهما رابي) أعاد الضمير حملا على المعنى.

(١) سورة مريم: ٩٥.

(٢) سورة النمل: ٨٧.

(٣) سورة الأنعام: ٢٥.

وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾[(١)].

فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالإفراد وعلى المعنى أخرى بالجمع فكذلك كلا لفظة مفردة ومعناها التثنية فلك أن تحمل الخبر تارة على اللفظ فتفرده وتارة على المعنى فتثنيه.

ونونه صاحب الكتاب فقال كلا لأنه عنده مفرد من قبيل المقصور وهو غير مضاف وألف كلا لام وليست زائدة لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصلا، وذهب بعضهم إلى أنها منقلبة عن ياء وذلك لأنه رآها قد أميلت قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الألف ياء لأنه قد سمع فيها الإمالة، والأمثل أن تكون منقلبة عن واو لأنها قد أبدلت تاء في كلتا وإبدال التاء من الواو وأضعف إبدالها من الياء والعمل إنما هو على الأكثر وإنما أميلت لكسرة الكاف ولأنها تنقلب ياء وذلك إذا أضيفت إلى مضمر في حال النصب والجر نحو ضربت الرجلين كليهما ومررت بهما كليهما وإنما قلبوها في هذه الحال تشبيها بعليك وإليك ولديك ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم وهي ملازمة للإضافة كما أن تلك كذلك وليس لها تصرف غيرها مما يستعمل مفردًاومضافًا فجرت مجرى الأدوات نحو على وإلي والظروف غير المتمكنة نحو لدي فقلبوا ألفها لذلك ياء كما قلبوا الألف في عليك وإليك ولديك ولم يقلبوها في الرفع ياء.

فيقولوا قام الرجلان كليهما لأنها بعدت برفعها عن شبه عليك وإليك ولديك إذ كن لاحظّ لهن في الرفع فهذه الألف وإن فهم من اختلافها الإعراب فليس الاختلاف في الحقيقة لأجل الإعراب بل لما ذكرت لك.

وحال «**كلتا**» كحال كلا في الإفراد والانقلاب إلا أنها مؤنثة قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[(٢)].

وقد اختلف العلماء في هذه التاء فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة كما أبدلت منها في بنت وأخت ووزنها فعلى كذكرى وحفرى وهو نبت، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمة كما

(١) سورة الحج: ١١.

(٢) سورة الكهف: ٣٣.

كانت في كلا.

والأوجه الأول وذلك لأمرين:

أحدهما: ندرة البناء وأنه ليس في الأسماء فعتل.

والثاني: أن تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح نحو حمزة وطلحة وقائمة وقاعدة وكلتا اسم مفرد عندنا وما قبل التاء فيه ساكن فلم تكن تاؤه للتأنيث مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوًا في كلمة فلو سميت رجلا بكلتا لم تصرفه في معرفة ولا نكرة كما لو سميت بذكرى وسكرى لأن الألف للتأنيث وقياس مذهب أبي عمر الجرمي أن لا تصرفه في المعرفة وتصرفه في النكرة لأنه كقائمة وقاعدة إذا سمى بها فاعرفه، فأما «**التثنية وجمع السلامة**» فإنهما يعربان بالحروف وتختلف أواخرهما بها فأما التثنية فإن إعرابها بحرفين الألف والياء فالألف للرفع والياء للنصب والجر ألا إنك تفتح ما قبل الياء فتقول جاءني الزيدان والعمران ورأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين والجمع السالم إعرابه بحرفين أيضًا وهما الواو والياء فالرفع بالواو نحو قولك جاءني الزيدون والمسلمون والجر والنصب بالياء إلا أنك تكسر ما قبل الياء في الجمع فرقا بينها وبين التثنية تقول رأيت الزيدين والعمرين ومررت بالزيدين والعمرين وللتثنية والجمع فصلان يستقصى الكلام عليهما فيهما.

قال صاحب الكتاب:

«واختلافه محلا في نحو العصا وسعدى والقاضي في حالتي الرفع والجر وهو في النصب كالضارب».

قال الشارح:

يريد ان اختلاف الآخر يقدر تقديرًا من غير أن يلفظ به وذلك إذا كان حرف الإعراب نابيًا عن تحمل الحركة بأن يكون حرف علة كالألف في عصا وحبلى والياء في قاض لأن الكلمة في نفسها معربة بحكم الاسمية إذا لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن واستحقاق الإعراب وإنما حرف الإعراب في عصا وشبهه ألف والألف لا تتحرك بحركة لأنها مدة في الحلق وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضى بها إلى مخرج الحركة فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن لأن

الكلمة غير معربة بل لنبو في محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات فإن الإعراب لا يتعذر على حرف الإعراب منها لأنه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الإعراب فيها وإنما الكلمة جمعا في موضع كلمة معربة وكذلك ياء القاضي والداعي لا يظهر فيهما الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهي نابية عن تحمل الضمة والكسرة.

واعلم أن صاحب الكتاب لم يستقص الكلام على المقصور والمنقوص وإنما أشار إليهما إشارة ولابد من التنبيه على نكت بابيهما بما فيه مقنع إن شاء الله تعالى.

((**المقصور**)) اعلم أن المقصور كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة نحو العصا والفتى وحبلى وسكرى وقولنا مفردة احتراز من مثل حمراء وصحراء وبابهما فإن هذه الأسماء في آخرها ألفان ألف التأنيث المنقلبة همزة وألف أخرى قبلها للمد وإنما سمي مقصورًا لأنه قصر عن الإعراب كله أي حبس عنه فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر فتقول في الرفع هذه عصا ورحى يافتي وفي الجر مررت بعصا ورحى يافتي وفي النصب رأيت عصا ورحى يافتى والقصر الحبس ومنه قوله تعالى: ﴿**حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الخِيَامِ**﴾[1].أي محبوسات وإنما لم يدخله شيء من حركات الإعراب لأن في آخره ألفا والألف لا تتحرك بحركة على ما تقدم فكان فيها مقدرا فإذا قلت في الرفع هذه عصا ففي الألف ضمة منوية وإذا قلت في النصب رأيت عصا ففي الألف فتحة منوية وإذا قلت في الجر مررت بعصا ففي الألف كسرة منوية؛ ((**والمقصور على ضربين**)) منصرف وغير منصرف ((**فالمنصرف**)) ما يدخله التنوين وحده نحو عصا ورحى ثم يلتقي ساكنان الألف التي هي لام الكلمة والتنوين بعدها ساكن فيحذف لالتقاء الساكنين وكانت الألف أولى بالحذف من التنوين لوجوه ثلاثة.

أحدها: أن التنوين دخل لمعنى ويزول بزوال ذلك المعنى وليست الألف كذلك لأنها لام الكلمة.

الثاني: أن الألف إذا حذفت بقي قبلها ما يدل على الألف المحذوفة وهي

---

(١) سورة الرحمن: ٧٢.

الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليل.

الثالث: أن الساكن الأول هوالمانع من النطق بالثاني فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع فلذلك تقول هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا بالتنوين من غير ألف «**وغير المنصرف**» ما كان في آخره ألف التأنيث المفردة نحو حبلى وسكرى فهذا لا يدخله شيء من الإعراب لأن في آخره ألف والألف لا تقبل الحركة ولا يدخله التنوين لأنه غير منصرف لأجل التأنيث اللازم فتقول هذه حبلى وسكرى ورأيت حبلى وسكرى ومررت بحبلى وسكرى فالألف ثابتة على كل حال لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى نحو حبلى القوم وسكرى ابنك فاعرفه «**والمنقوص**» كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة نحو القاضي والداعي وقاض وداع فهذا يدخله النصب وحده مع التنوين ولا يدخله رفع ولا جر وإنما سمى منقوصًا لأنه نقص شيئين حركة وحرفا فالحركة هى الضمة أو الكسرة حذفت للثقل والحرف هو الياء حذف لالتقاء الساكنين فتقول في الرفع هذا قاض يافتى وفي الجر مررت بقاض يافتى وكان الأصل هذا قاضي بضم الياء وتنوينها ومررت بقاضي بكسر الياء وتنوينها أيضًا فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها لأنها قد صارت مدة كالألف لسعة مخرجها وكون حركة ما قبلها من جنسها على ما تقدم فحذفت الضمة والكسرة لما تقدم ولما حذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكنا فحذفت لالتقاء الساكنين على ما ذكرناه في المقصور فلذلك تقول في الرفع هذا قاض وفي الجر مررت بقاض قال الله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾(١).

وقال: ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾(٢). وتقول في النصب رأيت قاضيا تثبت الفتحة لخفتها قال الله تعالى: ﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً يُنَادِي لِلإِيمَانِ﴾(٣).

وقال: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾(٤). فاعرفه.

---

(١) سورة طه: ٧٢.

(٢) سورة التوبة: ١٠٩.

(٣) سورة آل عمران: ١٩٣.

(٤) سورة الأحقاف: ٣١.

تقسيم الاسم المعرب إلى نوعين من حيث الصرف وعدمه

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر كأحمد ومروان إلا إذا أضيف أو دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف واسم المتمكن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الأمكن)).

قال الشارح:

اعلم أن الاسم المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظا أو تقديرا فاللفظ نحو هذا رجل وفرس وزيد وعمرو ورأيت رجلا وفرسا وزيدا وعمرا ومررت برجل وفرس وزيد وعمرو والتقدير نحو قولك هذا عصا ورحى ورأيت عصا ورحى ومررت بعصا ورحى فهذه الأسماء كلها متمكنة وما كان مثلها وإن لم يظهر فيها الإعراب لأن عدم ظهور الإعراب إنما كان لنبو حرف الإعراب عن تحمل الحركة على ما ذكرنا.

والمتمكن وصف راجع إلى جملة المعرب وأصل الصرف التنوين وحده على ما سنذكر في موضعه وهذا الضرب من الأسماء سمي المتمكن الأمكن، فالمتمكن أعم من الأمكن فكل أمكن متمكن وليس كل متمكن أمكن والتمكن رسوخ القدم في الاسمية وقولنا اسم متمكن أي راسخ القدم في الاسمية وقولنا اسم متمكن أي هو بمكان منها أي لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب والأمكن على زنه أفعل التي للتفضيل أي هو أتم تمكنا من غيره لم يعرض فيه شبه الحرف فيخرجه إلى البناء ولم يشابه الفعل فينقص تمكنه ويمتنع منه بعض حركات الإعراب وهو الجر ويمتنع منه التنوين الذي هو من خصائص الأسماء.

فكان بذلك أمكن من غيره أي أرسخ قدمًا في مكانه من الاسمية.

وقد ذهب بعضهم إلى أن المكان مأخوذ من كان يكون فهو مفعل منه كالمقام والمراح ولا أراه صحيحًا لقولهم تمكن ولو كان من الكون لقيل تكون فأما تمسكن وتمدرع فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه وقد قالوا في الجمع أمكنة، وهذا نص الضرب الثاني وهو غير المنصرف وهو ما يشابه الفعل من وجهين فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون آخره في الجر مفتوحًا نحو هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر.

والبغداديون يسمون باب مالا يتصرف باب ما لا يجرى والصرف قريب من الإجراء لأن صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هى علامات الإعراب ويدخله التنوين أيضًا وذلك لأن الاسم بإطلاقه يستحق وجوه الإعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالته على مسماه، والاسم على ضربين نكرة ومعرفة والنكرة هى الأصل والأخف عليهم والأمكن عندهم والمعرفة فرع فلما كانت النكرة أخف عليهم ألحقوها التنوين دليلا على الخفة ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها.

ولابد من ((**بيان ثقل الأفعال**)) فإن مدار هذا الباب على شبه مالا ينصرف الفعل في الثقل حتى جرى مجراه فيه ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملا على الفعل وإنما قلنا أن الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين:

أحدهما: أن الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالا وإذا كثر استعماله خف على الألسنة لكثرة تداوله ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله له.

الوجه الثاني: أن الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما إذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضي شيئًا من ذلك إذ هو سمة على المسمى لا غير فهو مفرد والمفرد أخف من المركب فقد ثبت بهذا البيان أن الأفعال أثقل من الأسماء وهى مع ثقلها فروع في الأسماء من حيث كانت مشتقة من المصادر التي هى

ضرب من الأسماء على الصحيح من المذهب وأنها مفتقرة إلى الأسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها، وكان في الأسماء ما هو فرع على غيره من حيث أنه ثان له ودخيل عليه فحصل بين هذا الضرب من الأسماء وبين الأفعال مشاركة ومشابهة في الفرعية والشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما هو في الأصل للآخر.

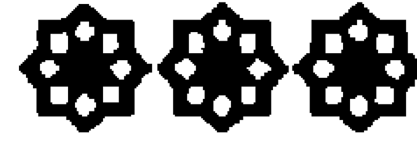
ولكن الشبه إذا قوى أوجب الحكم وإذا ضعف لم يوجب فكلما كان الشبه أخص كان أقوى وكلما كان أعم كان أضعف.

فالشبه الأعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لأنه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة أنه ثان باجتماع السببين فيه لأن هذا يختص نوعا من الأسماء دون سائرها فهو خاص مقرب الاسم من الفعل فإذا اجتمع في الاسم علتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة مكررة على ما سيوضح فيما بعد إن شاء الله تعالى فإنه يشبه الفعل من وجهين ويسرى عليه ثقل الفعل فحينئذ منع الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين.

«**واختلفوا في منع الصرف ما هو**» فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعًا للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال، وقال قوم ينتمون إلى التحقيق أن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ثم يتبع الجر التنوين في الزوال لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضًا فتتبع الخاصة الخاصة، ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه إنما يذهب منه التنوين لا غير.

قال أبو علي لو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل مررت بأحمد وإبراهيم لأشبه المبنيات نحو أمس وجير ثم لما منع الجر ولابد للجار من عمل وتأثير شارك النصب في حركته لتآخيهما كما شارك نصب الفعل جزمه في مثل لم يفعلا ولن يفعلا وأخواتهما على أن أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار والمحققون على

خلاف ذلك وهو رأى سيبويه فعلى هذا القول إذا قلت نظرت إلى الرجل الأسمر وأسمركم فالاسم باق على منع صرفه وإن انجر لأن الشبه قائم وعلم الصرف الذي هوالتنوين معدوم، وعلى القول الأول يكون الاسم منصرفا لأنه لما دخله الألف واللام والإضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الأفعال وغلبت الاسمية فانصرف، وقوله واسم المتمكن يجمعهما يريد أن مالا ينصرف متمكن لأن التمكن هو استحقاق الاسم الإعراب بحكم الاسمية وما لا ينصرف معرب فهو متمكن لذلك وإن كان غيره أمكن منه فاعرفه.



بيان العلل التي تمنع الاسم من الصرف

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد وهي العلمية والتأنيث اللازم لفظا أو معنى في نحو سعاد وطلحة ووزن الفعل الذي يغلبه في نحو أفعل فإنه فيه أكثر منه في الاسم أو يخصه في نحو ضرب إن سمي به والوصفية في نحو أحمر والعدل عن صيغة إلى أخرى في نحو عمر وثلاث وأن يكون جمعًا ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح إلا ما اعتل آخره نحو جوار فإنه في الرفع والجر كقاض وفي النصب كضوارب وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة والتركيب في نحو معديكرب وبعلبك والعجمة في الأعلام خاصة والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث في نحو سكران وعثمان إلا إذا اضطر الشاعر فصرف)).

قال الشارح:

الأسباب المانعة من الصرف تسعة وهي العلمية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعجمة والألف والنون الزوائد فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنتان في اسم أو واحد يقوم مقام سببين امتنع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون في موضع الجر مفتوحًا وذلك قولك هذا أحمد وعمر ورأيت أحمد وعمر ومررت بأحمد وعمر، وإنما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه وذلك أن كل واحد فرع على غيره فإذا اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فرعا من جهتين:

إحداهما: أنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى اسم يكون معه والاسم لا يفتقر إلى فعل فكان فرعا عليه.

والآخر: أنه مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء فلما أشبهه في

الفرعية امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل، والتعريف فرع على التنكير لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقله عن الأصل كنقل جعفر عن اسم النهر الذي هو نكرة شائع إلى واحد بعينه فالتعريف المانع من الصرف هو الذي ينقل الاسم من جهة أنه متضمن فيه من غير علامة تدخل عليه وهو تعريف العلمية، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين أحدهما أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وإنسان فإذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة وليس كذلك المؤنث، الثاني أن المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعا.

وقوله: «**التأنيث اللازم**» وصف احترز به عن تأنيث الفرق وهوالفارق بين المذكر والمؤنث في مثل قائمة وقاعدة ونحوهما من الصفات وامرئ وامرأة ونحوهما من الأجناس ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقًا بين الواحد والجمع مثل قمح وقمحة وشعير وشعيرة فهذا التأنيث لا اعتداد به وإنما المانع من الصرف التأنيث اللازم فإن سمي بشيء مما ذكر وفيه تاء التأنيث العارضة لزمه التأنيث بالتسمية فلم يجز سقوطها واعتد بها سببًا مانعًا من الصرف إذا انضم إليه غيره نحو طلحة وحمزة فإنهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فإذا نكر انصرف لأنه لم يبق فيه إلا التأنيث وحده.

فأما «**ألف التأنيث المقصورة والممدودة**» نحو حبلى وبشرى وسكرى وحمراء وصفراء فإن كل واحدة منهما مانعة من الصرف بانفرادها من غير احتياج إلى سبب آخر فلا ينون شيء من ذلك في النكرة فإذا لم ينصرف في النكرة فأحرى أن لا ينصرف في المعرفة لأن المانع باق بعد التعريف والتعريف مما يزيده ثقلا؛ وإنما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف لأن الألف للتأنيث وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها يبني معها الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى وأحمر وحمراء فبنية كل واحد من المؤنث غير بنية المذكر وليست التاء كذلك إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغير بنيته دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة ويؤيد عندك ذلك وضوحا أن ألف التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى كما تثبت الراء في حوافر والميم في دراهم وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير نحو

طلحة وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الألف مختلطة بالاسم الاختلاط الذي ذكرناه كانت لها مزية على التاء فصارت مشاركتها لها في التأنيث علة ومزيتها عليها علة أخرى كأنه تأنيثان فلذلك قال صاحب الكتاب «**متى اجتمع سببان أو تكرر واحد**» ويعبر عنها بأنها علة تقوم مقام علتين والفقه فيها ما ذكرناه.

فأما «**الألف الزائدة للإلحاق**» نحو أرطي وحبنطي وما أشبه ذلك من الأسماء المذكرة التي في آخرها ألف زائدة فهي تنصرف في النكرة نحو هذا أرطى ورأيت أرطى ومررت بأرطى فتنوينه دليل على تذكيره وصرفه فإن سميت به رجلا لم ينصرف للتعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث أنها زائدة وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث لأن العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص فتقول هذا أرطى مقبلا من غير تنوين.

وقوله: «**لفظا أو معنى**» يريد باللفظ أن يكون فيه علامة تأنيث في اللفظ وإن لم يكن مسماه مؤنثًا كطلحة وحمزة فإنهما لا ينصرفان للتعريف ولفظ التأنيث وإن كان مسمى كل واحد منهما مذكرًا، ويريد بالمعنى أن يكون مسماه مؤنثًا وإن لم يكن فيه علامة تأنيث ظاهره وإنما يقدر فيه علامة التأنيث تقديرًا نحو هند وجمل وسعاد وزينب والذي يدل أن علم التأنيث مقدر أنه يظهر في التصغير فيقول هنيدة وجميلة فتظهر التاء فأما زينب وسعاد فإن تاء التأنيث لا تظهر في تصغيرهما لأن الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علم التأنيث ولو سميت رجلا بزينب وسعاد لم تصرفهما أيضًا لغلبة التأنيث على الاسم فكذلك لو سميته بعناق لكان حكمه حكم سعاد في غلبة التأنيث فلا ينصرف.

وأما «**وزن الفعل**» فهو من الأسباب المانعة للصرف وهو فرع لأن البناء للفعل إذ كان يخصه أو يغلب عليه فكان أولى به وجملة الأمر أن وزن الفعل على ثلاثة أضرب وزن يخص الفعل لا يوجد في الأسماء وضرب يكون في الأفعال والأسماء إلا أنه في الأفعال أغلب وضرب يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر فالأول نحو ضرب وضورب فهذان بناءان يخصان الأفعال لأنه بناء ما لم يسم فاعله فلا يكون مثله في الأسماء وإنما جاء دئل وهو اسم قبيلة أبي أسود وقد تقدم الكلام عليها في الأعلام.

فإذا سميت بضرب أو ضورب لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خفف هذا الاسم أعني ضرب ونحوه بأن أسكنت عينه فقلت ضرب على حد قولهم في كتف كتف بسكون التاء فسيبويه رحمه الله يصرفه لزوال لفظ بناء الفعل ولأبي العباس فيه تفصيل ما أحسنه وهو إن كان التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم الإسكان له ومصيره إلى زنة الاسم نحو قفل وبرد وإن كان الإسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف إذ الإسكان عارض بدليل جواز استعمال الأصل فالحركة وإن كانت محذوفة من اللفظ فهى في حكم المنطوق بها ولو سميت بمثل رد وشد وقيل وبيع لانصرف لأن هذا إعلال لازم لرفض أصله وهو عدم استعماله فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه والتحق رد وشد بحب ودر وقيل وبيع بفيل وديك.

ومن ذلك فعل مثل ضرب وكسر بتضعيف العين إذا سميت بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وينصرف في النكرة لزوال أحد السببين وهو التعريف لأن هذا أيضًا بناء خاص للفعل لا حظ فيه للأسماء وإنما وردت ألفاظ في الأعلام قالوا خضم وهو اسم رجل وهو خضم بن عمرو بن كلاب بن تميم قال الشاعر:

[٧٠] لَوْلاَ الإلهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا ولاَ ظَلِلْنَا بالمَشَاءِى قُيَّمَا

يريد بلاد خضم أي بلاد بني تميم، قالوا عثر وبدر فعثر اسم مكان وبدر ماء معروف قال الشاعر وهو زهير:

لَيْثٌ بعَثَّرَ يَصْطَادُ الرِّجَالَ إذَا ما كَذَّبَ اللَّيْثُ عَنْ اقْرَانِهِ صَدَقَا

وقال الآخر وهو كثير:

[٧١] سَقَا الله أمْوَاهًا عَرَفْتُ مَكَانَها جُرَابًا ومَلْكومًا وبَذَّرَ والْغَمْرَا

وهذه أعلام ولا اعتداد بالأعلام في الأبنية وقد تقدم شرح ذلك فأما بقم للنبت المصبوغ به وشلم لبيت المقدس فهما عجميان.

---

[٧٠] سبق الشاهد برقم (٢٣).

[٧١] **البيت من الطويل**، وهو لكثير عزة في ديوانه ص٥٠٣، وخزانة الأدب (٣٥٥/٢)، ولسان العرب (٥١/٤) (بذر). المعجم المفصل (٣٢٦/).

والشاهد فيه قوله: (وبذر) حيث منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

وأما الضرب الثاني وهو ما يغلب وجوده في الأفعال نحو أفكل وهو اسم للرعدة وأيدع وهو صبغ وأرمل وأكلب وإصبع ويرمع وهى حجارة دقاق تلمع ويعمل وهو جمع يعملة وهى الناقة السريعة ويلمق وهو من أسماء القباء فهذه الأبنية في الأسماء وإن كانت صالحة العدة فهى في الأفعال أعم وأغلب لأن في أولها هذه الزوائد وهى تكثر في أوائل الأفعال المضارعة فكان البناء للفعل لذلك فأفكل وأيدع وأرمل بمنزلة أذهب وأشرب من الأفعال وأكلب بمنزلة أقتل وأخرج وإصبع بمنزلة اعلم واسمع في الأمر وفي المضارع فيمن يكسر حرف المضارعة ما عدا الياء ويرمع ويعمل ويلمق بمنزلة يذهب ويركب فإذا سمى بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل لأنه لما غلب في الفعل كان البناء له والأسماء دخيلة عليه.

وأما الضرب الثالث وهو البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال وذلك بأن يسمى بمثل ضرب وعلم وظرف فإنه منصرف معرفة كان أو نكرة لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة فنظير ضرب في الأفعال من الأسماء جبل وقلم ونظير علم كتف ورجل ونظير ظرف عضد ويقظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سببًا، وقد ذهب عيسى بن عمر إلى منع صرف ما سمى بشيء من ذلك واحتج بقول الشاعر:

[٧٢] أَنَا ابنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنايا ... مَتَى أضَعِ الْعِمَامَةَ تعْرِفُونِي

قال الرواية جلا من غير تنوين وهو فعل سمى به أبوه وليس في ذلك حجة عند سيبويه لاحتمال أن يكون سمى بالفعل وفيه ضمير فاعل فيكون جملة والجمل تحكى إذا سمى بها نحو برق نحره وشاب قرناه أو يكون جملة غير مسمى بها في

---

[٧٢] **البيت من الوافر**، وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص٢٢٤، والأصمعيات ص١٧، وبلا نسبة في لسان العرب (١٢٤/١٤) (ثنى)، ١٥٢ (جلا). المعجم المفصل (١٠٣٧/٢).

والشاهد فيه قوله: (جلا) حيث منع من الصرف واختلف في سبب منعه فقال عيسى بن عمر: منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

وقال الجمهور: لم ينون للحكاية، فهو منقول عن جملة، أو هو فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجملة الفعل والفاعل في محل جر صفة لموصوف محذوف والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها.

موضع الصفة لمحذوف والتقدير أنا ابن رجل جلا كما قال:

[٧٣] كأنَّكَ مِنْ جمَال بَنِي أقَيْش يُقَعْقَعُ بَيْنَ رجْلَيْهِ بشَنِ

والمراد جمل من جمال بني أقيش فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة، وأما الوصف فهو فرع على الموصوف وهو علة في منع الصرف لأن الصفة تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل والموصوف متقدم على الصفة كقولك مررت برجل أسمر وثوب أحمر والصفة مشتقة كما أن الفعل مشتق فكان فرعا كما أن الفعل فرع فإذا انضم إليه سبب آخر منعا الصرف نحو أحمر وأصفر وعطشان وسكران فأحمر وشبهه لا ينصرف للصفة ووزن الفعل وكذلك لو صغرته لكان غير منصرف أيضًا لأن هذا الفعل قد صغر في التعجب قال الشاعر:

[٧٤] ياما أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هؤلَيَّائِكُنَّ الضَّال والسَّمَرِ

وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر والمشتق فرع على المشتق منه، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب والعدل هو أن تريد لفظا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ فلذلك كان سببًا لأنه فرع على المعدول عنه فعمر علم معدول عن عامر علمًا أيضًا وكذلك زفر معدول عن زافر علما أيضًا.

---

[٧٣] **البيت من الوافر**، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٢٦، وخزانة الأدب (٦٧/٥، ٦٩)، ولسان العرب (٣٧٣/٦) (وقش)، (٢٨٦/٨، ٢٨٧) (قعع)، (٢٤١/١٣) (شنن). المعجم المفصل (١٠٣٢/٢).

والشاهد فيه قوله: (**كأنك من جمال**) حيث حذف الاسم الموصوف، وأقام الصفة مقامه، والتقدير: كأنك جمل من جمال بني أقيش.

[٧٤] **البيت من البسيط**، وهو للمجنون في ديوانه ص١٣٠، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب (٩٣/١، ٩٦، ٩٧). المعجم المفصل (٤٤٣/١).

والشاهد فيه قوله: (**أميلح**) حيث صغر فعل التعجب.

وهناك شاهد آخر وهو قوله: (**هؤليّائكنّ**) حيث صغر اسم الإشارة مع اقترانه بالهاء.

وفي الأعلام زافر وإليه تنسب الزافرية وزافر من زفر الحمل يزفره إذا حمله، وقثم معدول عن قائم علمًا وهو منقول من القائم وهو اسم الفاعل من قثم إذا أعطى كثيرًا.

وزحل معدول عن زاحل سمي بذلك لبعده فهذه الأسماء كلها معدولة ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات، وفعل يأتي على ضروب منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجيء جنسًا نحو صرد ونغر وسبد لطائر ويجيء صفة كحطم قال الشاعر:

[٧٥] قد لفها الليل بسواق حطم

وزفر من قوله:

[٧٦] يأتي الظلامة منها النوفل الزفر

ويجيء جمعًا نحو ثقبة وثقب ورطبة ورطب فلو سمي بشيء من ذلك لانصرف لأنه منقول من نكرة واعتبار العدل من ضروب فعل بامتناع الألف واللام منه وعرفنا أنه معدول أنه ورد في اللغة غير منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف وكان عمر علمًا معدولا عن عامر وصفا وهو مصروف على أصل ما ينبغي أن يكون عليه الأسماء وعمر لفظة من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه مع التعريف كونه مغيرا عنه.

والمعدول بابه السماع ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك ملك ولا في حارث حرث كما قالوا عمر وزفر، والمعدول على ضربين معرفة ونكرة فالمعرفة قد تقدم ذكرها وهو نحو عمر وزفر وهو من قبيل المرتجل لأنه يغير في حال العلمية فلو نكر لانصرف نحو قولك مررت بزحل وزحل آخر وعمر وعمر آخر لبقائه بلا تغيير

---

[٧٥] الرجز لرشيد بن رميض في الأغاني (١٥/١٩٩، ٢٠٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٥٥، وله أو لأبي زغبة الخزرجي أو لرشيد بن رميض في لسان العرب (١٢/١٣٩) (**حطم**)، ولأبي زغبة الخزرجي في لسان العرب (١٢/٨٢) (**خفق**). المعجم المفصل (٣/١٢٤٩).

والشاهد فيه: نعت (**سواق**) بـ (**حطم**) لأنه نكرة، وليس بمعدول عن (**حاطم**) لأن (**فُعَل**) لا يعدل عن (**فاعل**) إلا في باب المعرفة، نحو: (**عُمَر**).

[٧٦] سبق الشاهد برقم (٤٩).

لأنه لما زال التعريف بالتنكير زال العدل أيضًا وكذا ينصرف أيضًا في التصغير لزوال صفة العدل به لأنه إنما كان عدل عن معرفة علم فإذا نكر لم يكن ذلك العلم مرادًا فانصرف.

وأما المعدول في حال التنكير فنحو أحاد وثلاث ورباع وما كان منها نكرات بدليل قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[1]. فمثنى وثلاث ورباع في موضع الصفة لأجنحة وهى نكرة قال الشاعر:

[٧٧] ولكِنَّمَا أهْلِي بِوَادٍ أنيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مثْنَى ومَوْحَدُ

فأجراه وصفًا لذئاب وهو نكرة وصفة النكرة نكرة والمانع له من الصرف على هذا الوصف والعدل عن العدد المكرر فأما الوصف فظاهر وأما العدل فالمراد بمثنى اثنين اثنين وكذلك ثلاث ورباع فالعدل هنا يوجب التكرير فإذا قال جاء القوم ثلاث ورباع فمعناه أنهم تحزبوا وقت المجيء ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة .وقالوا موحد كمثنى ومثلث فأما مثلث ومربع إلى العقد فقياس ولم يسمع ونظير ثلاث ورباع في الصفة والوزن أحاد وثناء وقد سمعا قال الشاعر:

[٧٨] مَنَتْ لَكَ أنْ تُلاَقِينِي المنايَا أُحَادَ أُحَادَ فِي شَهْرٍ حَلاَلِ

وأما ما وراء ذلك إلى عشار فغير مسموع والقياس لا يدفعه على أنه قد جاء في شعر الكميت:

[٧٩] خصالا عشارا

---

(١) سورة فاطر: ١.

[٧٧] **البيت من الطويل**، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في لسان العرب (٧٦/١٤) (**بغا**)، وبلا نسبة في مغني اللبيب (٦٥٤/٢). المعجم المفصل (١٩٤/١).

والشاهد فيه قوله: (مثنى وموحد) بمعنى: اثنين اثنين، وواحدًا واحدًا.

[٧٨] **البيت من الوافر**، وهو لعمرو ذي الكلب الهذلي في جمهرة اللغة (ص١٠٢، ١٠٤٧،٥٠٧)، وشرح أشعار الهذليين (٥٧٠/٢)، ولسان العرب (١٥١/١٢) (**جمم**). المعجم المفصل (٧٥٢/٢).

والشاهد فيه قوله: (أحاد أحاد) معدول عن **(واحدًا واحدًا)**

[٧٩] رواية البيت:

فلم يستر يثوك حتى رَمَيْـ ـت فوق الرجال خِصَالاً عُشَارا

فإن سمي رجل بمثنى وثلاث ورباع ونظائرها انصرف في المعرفة فتقول فيه هذا مثنى وثلاث بالتنوين لأن الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدل أيضًا لزوال معنى العدد بالتسمية وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف فانصرف لبقائه على سبب واحد فإن نكرته بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيبويه لأنه أشبه حاله قبل النقل وينصرف على قياس قول أبي الحسن لخلوه من سبب البتة، وحكي أن ابن كيسان[1] قال قال أهل الكوفة مثنى وموحد بمنزلة عمر وإن هذا الاسم معرفة فإذا سميت به رجلا لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ولسائر المعدولة فصول يأتي الكلام عليها هناك مفصلا إن شاء الله تعالى.

وأما «**الجمع المانع من الصرف**» فهو كل جمع يكون ثالثه ألفًا وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كدواب وتخاد ومساجد ومنابر ودنانير ومفاتيح فكل ما كان من هذا النوع فإنه لا ينصرف نكرة ولا معرفة قال الله تعالى: ﴿**فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ**﴾[2].

وقال الله تعالى: ﴿**لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ**﴾[3].

وقال تعالى: ﴿**يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ**﴾[4].

فهذا الجمع وما كان مثله مما فيه شبه بالتصغير ووجه الشبه بينهما أن ثالثه حرف لين وبعد الثالث مكسور كما أنه في التصغير كذلك فدراهم في الجمع كدريهم ودنانير كدنينير ليس بينهما فرق إلا ضم أول الاسم المصغر وفتح أول هذا

= وهو من المتقارب، للكميت في ديوانه (١/١٩١)، وأدب الكاتب ص٥٦٧، وخزانة الأدب (١/١٧٠، ١٧١)، والدرر (١/٩١)، ولسان العرب (٤/٥٧٢) (**عشر**). المعجم المفصل (١/٣٠٥).

والشاهد فيه قوله: (عُشارا) حيث عُدِلَ هذا اللفظ عن «عشرة عشرة».

(١) **محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن**، من أهل بغداد من مؤلفاته «**تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها**» و«**المهذب**» و«**غلط أدب الكاتب**» و«**معاني القرآن**».
الأعلام (٥/٣٠٨) شذرات الذهب (٢/٢٣٢).

(٢) سورة الحج: ٣٦.

(٣) سورة الحج: ٤٠.

(٤) سورة سبأ: ١٣.

الجمع وهو غير مصروف والذي منعه من الصرف كونه جمعًا لا نظير له في الآحاد فصار بعدم النظير كأنه جمع مرتين وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحكمه في التكسير والصرف كحكم نظيره فكلاب منصرف في النكرة والمعرفة لأن نظيره في الواحد كتاب وإتان.

كذلك فلو كان كلاب مما يجمع لكان قياس جمعه كلب على حد كتاب وكتب وكذلك باقي الجموع وهذا الجمع أعني مساجد ودراهم لما كان الجمع الذي ينتهي إليه الجموع ولا نظير له في الآحاد مكسر على حده صار كأنه جمع مرتين نحو كلب وأكلب أكالب ورهط وأرهط وأراهط وكررت العلة وقامت مقام علتين كما قلنا في ألف التأنيث وليس في الأسباب ما يمنع الصرف وحده ويقوم مقام علتين سوى ألف التأنيث وهذا الضرب من الجموع فإذا كان هذا الجمع صحيحًا غير معتل فإنه غير منصرف نحو هذه مساجد ودراهم ويكون في موضع الجر مفتوحا فإن كان معتلا بالياء نحو جوار وغواش فإنه ينون في الرفع والجر ويفتح في النصب من غير تنوين نحو هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش ورأيت جواري وغواشي كما تقول رأيت ضوارب وفيه مذهبان.

أحدهما: قول الخليل وسيبويه أنه لما كان جمعا والجمع أثقل من الواحد وهو الجمع الذي ينتهي إليه الكثرة على ما تقدم نحو أكالب وأراهط وأشاف وكان آخره ياء مكسورا ما قبلها وكانت الضمة والكسرة مقدرتين فيهما وهما مستثقلتان وذلك مما يزيده ثقلا فحذفوا الياء حذفا تخفيفا فلما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال مفاعل فدخله التنوين على حد دخوله في قصاع وجفان لأنه صار على وزنه والذي يدل على ذلك أنك إذا صرت إلى النصب لم تحذف الياء لخفة الفتحة ولأنهم لما حذفوا الياء في الرفع والجر ودخله التنوين وافق المفرد المنقوص فصار قولك هذه جوار وغواش ومررت بجوار وغواش كقولك هذا قاض ومررت بقاض أرادوا أن يوافقه في النصب لئلا يختلف حالاهما.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن التنوين في جوار وغواش ونحوه بدل من الحركة الملقاة عن الياء في الرفع والجر لثقلهما ولما دخل التنوين عوضًا على ما ذكرنا حذفت الياء لالتقاء الساكنين سكونها وسكون التنوين بعدها على ما قلنا في قاض وغاز ولا يلزم ذلك في النصب لثبوت الفتحة وهذا الوجه فيه ضعف لأنه يلزم

أن يعوض في نحو يغزو ويرمي.

((فإن قيل)) إن الأفعال لا يدخلها تنوين فلذلك لم يعوضوا في يغزو ويرمي فالجواب أن الأفعال إنما يمتنع منها تنوين التمكين وهو الدال على الخفة فأما غير ذلك من التنوين فإنه يدخلها ألا ترى إلى قوله:

[٨٠] وقولي إن أصبت لقد أصابن

وقوله:

[٨١] ألا أيها الليل الطويل ألا انجلن

وقول العجاج:

[٨٢] من طلل كالأنحمي أنهجن

وتنوين جوار وغواش ليس بتنوين تمكين إنما هو عوض فلا يمتنع من الأفعال كما لا يمتنع تنوين الترنم، وكان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي فيما حكاه أبو عثمان ينظرون إلى جوار ونحوه من المنقوص فكلما كان له نظير من الصحيح مصروف صرفوه وما لم يكن نظيره مصروفًا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون في غير معتل ويسكنونه في موضع الرفع خاصة قال الفرزدق:

[٨٣] وَلَوْ كانَ عَبْدُ الله مَوْلًى هَجَوْتُهُ ولكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

---

[٨٠] سبق الشاهد برقم (١٤).

[٨١] **عجز البيت**: بصبح وما الإصباح منك بأمثلِ.
البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٨، والأذهبة ص ٢٧١، وخزانة الأدب (٣٢٦/٢،٣٢٧)، ولسان العرب (٣٦١/١١). (**شلل**) المعجم المفصل (٧٦٤/٢).
وفي البيت شاهد آخر قوله: (**أيها الليل**) فإنه نداء وخطاب لمالا يعقل وهو الليل، وليس اسم صوت، لكونه لا يشبه اسم الفعل.
ويروى: (**فيك بأمثل**) وفي هذه الرواية شاهد على مجئ (**في**) بمعنى (**من**).

[٨٢] الرجز للعجاج في ديوانه (١٣/٢)، وتخليص الشواهد ص ٤٧، والخصائص (١٧١/١)، وبلا نسة في لسان العرب (٢٧/٨) **بيع**. المعجم المفصل (١١٣٢/٣).
والشاهد فيه: وصل القافية بنون الترنم.

[٨٣] **البيت من الطويل**، وهو للفرزدق في إنباه الرواه (١٠٥/٢)، وبغية الوعاة (٤٢/٢)، وخزانة الأدب (٢٣٥/١-٢٣٩)، (١٤٥/٥)، ولسان العرب (٤٧/١٥) (**عـرا**)، ٤٠٩ (**ولي**). المعجم المفصل (١٠٨٤/٢).

ففتح في موضع الجر وهو قول أهل بغداد والصرف قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وسائر البصريين، فأما قول صاحب الكتاب «**وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة**» فإشكال أورده على نفسه لأنه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعا لا نظير له في الآحاد وحضاجر على زنة دراهم وسواهم الضبع مفرد قال الشاعر:

هَلاَّ غَضِبْتَ لِرَحْلِ جا رِكَ إذْ تُجَرِّدْهُ حَضَاجِرْ

وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بإيراد نظير لهذا الجمع من الآحاد ثم انفصل عنه بأن قال أما حضاجر فجمع عند سيبويه سميت به الضبع وهو معرفة والمعارف من أسماء المدن والناس قد سمى بالجموع نحو قولهم للقبيلة كلاب وقالوا المدائن لموضع معروف وهو كثير فواحد حضاجر حضجر وقد تقدم الكلام عليه.

وأما سراويل فهو عند سيبويه والنحويين أعجمي وقع في كلام العرب فوافق بناؤه بناء مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة وهو قناديل ودنانير قال الشاعر وهو ابن مقبل:

[٨٤] **يُمَشِّي بها ذَبُّ الرِّيَادِ كأنَّهُ فَتًى فارسِيٌّ فِي سَرَاويلَ رَامِحُ**

ويروى أتى دونها ذب الرياد هكذا أنشده صاحب الصحاح قوله ذب الرياد الثور الوحشي والمراد فتى فارسي رامح في سراويل ومن الناس من يجعله جمعًا لسروالة وهي قطعة خرقة منه كدخاريص وأنشدوا:

[٨٥] **عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمسْتَعْطِفِ**

= **والشاهد فيه قوله: (مولي مواليا)** حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الصحيح، فأثبت الياء، وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، و هذا شاذ.

[٨٤] **البيت من الطويل،** وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص٤١، ولسان العرب (٣٨١/١) **(ذبب)**، (١٨٨/٣) **(رود)**، (٣٣٤/١١) **(سرل)**. المعجم المفصل (١٧٤/١).

والشاهد فيه قوله: (سراويل) حيث جاء مفردا ممنوعا من الصرف لأنه على وزن يشبه وزنًا من أوزان صيغ منتهى الجموع وهو **(مفاعيل)**.

[٨٥] **البيت من المتقارب** وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٢٣٣/١)، ولسان العرب (٣٣٤/١١) **(سرل)**. المعجم المفصل (٥٨٠/٢). =

فيكون كعثكالة وعثا كيل وهو رأي أبي العباس ويضعف من جهة المعنى لأنه لا يريد أن يكون عليه من اللوم قطعة وإنما هو هجو والسراويل تمام اللباس فأراد أنه تام التردي باللوم.

قال أبو الحسن من العرب من يجعله واحدًا فيصرفه والسماع حجة عليه قال أبو علي الوجه عندي أن لا ينصرف في النكرة لأنه مؤنث على بناء لا يكون في الآحاد فمن جعله جمعًا فأمره واضح ومن جعله مفردًا فهو أعجمي ولا اعتداد بالأبنية الأعجمية.

((**وأما التركيب**)) فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعا على الواحد وثانيًا له لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين أحدهما أن يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا كما بني كيف وأين لما تضمنا معنى همزة الاستفهام وكما بني من حين تضمن معنى حرف الجزاء وهي إن.

وأما القسم الثاني وهو الداخل في باب مالا ينصرف فهو أن يكون الاسمان كشيء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث فما كان من هذا النوع فإنه يجرى مجرى ما فيه تاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو حضرموت تقول هذا حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت فلا ينصرف لأنه معرفة مركب والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث فإن نكرته صرفته تقول هذا حضرموت وحضرموت آخر منعت الأول الصرف لأنه معرفة وصرفت الثاني لأنه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب فانصرف وفتح الاسم الأول للتركيب وينزل الثاني من الأول منزلة تاء التأنيث ويمتنع الثاني من الصرف للتركيب والتعريف وكل ما كان من ذلك كان

- **والشاهد فيه**: أن واحد السراويل (**السروالة**).

على ما ذكرنا من منع الصرف.

ويجوز فيه إضافة الأول إلى الثاني فإذا أضفت أعربت الأول بما يستحقه من الإعراب ونظرت في الثاني فإن كان مما ينصرف صرفته وإن كان مما لا ينصرف لم تصرفه فتقول فيما يضاف إلى المنصرف هذا حضرموت وبعل بك وإن أضفت إلى مالا ينصرف قلت هذا رام هرمز ومار سرجس ورأيت رام هرمز ومار سرجس ومررت برام هرمز وبمار سرجس قال جرير:

[٨٦] لَقِيتُمْ بالجَزيرَةِ خَيْلَ قَيْس فَقُلْتُمْ مارَ سَرْجِسَ لا قِتالاَ

أنشد على قول من أضاف فمن لم يضف يقول مار سرجس بالضم لأنه يجعله كالاسم الواحد حكما يقول يا مار سرجس، وأما معديكرب ففيه الوجهان التركيب والإضافة فإن ركبتهما جعلتهما اسمًا واحدًا وأعربتهما إعراب مالا ينصرف فتقول هذا معد يكرب ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب كما تقول هذا طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة وإذا أضفت كان لك في الثاني منع الصرف وصرفه فإذا صرفته اعتقدت فيه التذكير وإذا منعته الصرف اعتقدت فيه التأنيث فتقول في المنصرف هذا معدي كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدى كرب كما تقول هذا غلام زيد ورأيت غلام زيد ومررت بغلام زيد وتقول في غير المنصرف هذا معدي كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب كما تقول هذا غلام زينب ورأيت غلام زينب ومررت بغلام زينب واعلم أن في معديكرب شذوذين:

أحدهما: من جهة البنية لأنهم قالوا معدي بالكسر على زنة مفعل والقياس مفعل بالفتح نحو المرمى والمغزى وما اعتلت فاؤه يجيء المكان منه على مفعل بالكسر نحو المورد والموضع فهذا وجه من الشذوذ.

والوجه الثاني: سكون الياء من معديكرب وهو في موضع حركة ألا ترى أنك إذا ركبت فقلت هذا معديكرب كانت الياء بإذاء الراء من حضرموت واللام من بعلبك وكلاهما مفتوح وإذا أضفت كان ينبغي أن تسكن في موضع الرفع والجر

---

[٨٦] **البيت من الوافر**، وهو لجرير في ديوانه ص٧٥٠، ولسان العرب (١٠٦/٦) **(سرجس)**. المعجم المفصل (٦٣٥/٢).

والشاهد فيه قوله: **(مارسرجس)** حيث أضاف الجزء الأول إلى الجزء الثاني، ومنعه من الصرف للعلمية والعجمة، ويجوز رفعه على أن يجعل الجزء الثاني من تمام الجزء الأول.

وتفتح في موضع النصب كما في سائر المنقوصة من نحو هذا قاضي زيد ومررت بقاضي زيد ورأيت قاضي زيد ولم يجز الأمر في معديكرب كذلك بل سكنت في حال النصب كما سكنت في حال الرفع والجر وذلك أنهم شبهوها في حال التركيب وحصولها حشوا بما هو من نفس الكلمة نحو الياء في دردبيس والياء في عيضموز.

قال الخليل شبهوها بالألف في مثنى ومعنى وأما في حال الإضافة فسكنوها أيضًا تشبيهًا لها بالمركبة للزوم هذا الاسم الإضافة ولأنهم لما سكنوها في المركب وهو موضع لا يكون فيه إلا مفتوحة سكنوها هاهنا لأنه موضع قد تسكن فيه ألا ترى أنها قد تسكن في الرفع والجر فحمل النصب في مثل هذا على الرفع والجر لجواز إسكانه في ضرورة الشعر حملا على المرفوع والمجرور تشبيها لها بالألف فاعرفه.

وأما «**العجمة**» فإنها من الأسباب المانعة من الصرف لأن العجمة دخيلة على كلام العرب لأنها تكون أولا في كلام العجم ثم تعرب فهي ثانية له وفرع عليه.

واعلم أن قولهم العجمة ليس المراد منه لغة فارس لا غير بل كل ما كان خارجًا عن كلام العرب من روم ويونان وغيرهم وتنقسم العجمة إلى قسمين:

أحدهما: ما عرب من أسماء الأجناس فنقل إلى العربي جنسًا شائعًا واستعمل استعمال الأجناس فجرى مجرى العربي فلا يكون من أسباب منع الصرف واعتباره بدخول الألف واللام عليه وذلك كالإبريسم والديباج والفرند واللجام والإستبرق فهذا النوع من الأعجمي جار مجرى العربي يمنعه من الصرف ما يمنعه ويوجبه له ما يوجبه.

والثاني: من المعرب ما نقل علمًا نحو إسحاق ويعقوب وفرعون وهامان وختلخ وتكين فهذه في لغتها الأعجمية أعلام والأعلام معارف والمعرفة أحد الأسباب المانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك ثقلا، والأسماء الأعجمية تعرف بعلامات.

منها خروجها عن أبنية العرب نحو إسماعيل وجبريل.

ومنها مقاربة ألفاظ العجم إلا أنها غيرت إلى المعربة نحو أبراهام إذ قالوا

إبراهيم على الإخلاص ومنها ترك الصرف نحو إبليس ولو كان عربيًا لانصرف ومن زعم أنه من أبلس إذا يئس فقد غلط لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية.

((**وأما الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث**)) فهي من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتين والزائد فرع على المزيد عليه وهما مع ذلك مضارعتان لألفي التأنيث نحو حمراء وصحراء والألف في حمراء وصحراء يمنع الصرف فكذلك ما أشبهه وذلك نحو عطشان وسكران وغرثان وغضبان واعتباره أن يكون فعلان ومؤنثة فعلى نحو قولك في المذكر عطشان وفي المؤنث عطشى وسكران وفي المؤنث سكرى وغرثان وفي المؤنث غرثى لا تقول سكرانة ولا عطشانة ولا غرثانة في اللغة الفصحى وإنما قلنا فعلان ومؤنثه فعلى احترازًا من فعلان آخر لا فعلى له في الصفات قالوا رجل سيفان للطويل الممشوق وقالوا امرأة سيفانة ولم يقولوا سيفي وقالوا رجل ندمان وامرأة ندمانة ولم يقولوا ندمى فهذا ونحوه مصروف لا محالة.

ووجه المضارعة بين الألف والنون في سكران وبابه وبين ألفي التأنيث في حمراء وقصباء أنهما زيدتا زيدًا معًا كما أنهما في حمراء كذلك وأن الأول من الزائدين في كل واحد منهما ألف وأن صيغة المذكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث وأن الآخر من كل واحد منهما يمتنع من إلحاق تاء التأنيث فكما لا تقول في حمراء وصفراء حمراءة وصفراءة كذلك لا تقول في عطشان عطشانة ولا في غضبان غضبانة بل تقول في المؤنث غضبي وعطشى وقولنا في اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بني أسد غضبانة وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كندمان فتقول هذا عطشان ورأيت عطشانا ومررت بعطشان.

وأما الأعلام نحو مروان وعدنان وغيلان فهي أسماء لا تنصرف للتعريف وزيادة الألف والنون واعلم أن هذه الألف والنون في هذه الأعلام وما كان نحوها محمولات على باب عطشان وسكران لقرب ما بينهما ألا ترى أنهما زائدتان كزيادتهما وأنه لا يدخل عليها تاء التأنيث لا تقول مروانة ولا عدنانة لأن العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص وليس المانع من الصرف كونه على زنة فعلان ألا ترى أن عثمان وذبيان وسفيان حكمها حكم عدنان وغيلان.

فإن قيل فأنت تقول سلمان وسلمى فهلا كان كعطشان وعطشى قيل ليس سلمان وسلمى من قبيل عطشان وعطشى إنما ذلك من قبيل تلاقي اللغة وأمر حصل بحكم الاتفاق لا أنه كان مقصودًا، وقد كثرت زيادة الألف والنون آخرًا على هذا الحد فإن جهل أمرها في موضع قضى بزيادة النون فيه إلى أن تقوم الدلالة بخلافه فإن سميت رجلا بسرحان أو امرأة منعته الصرف لأنه صار حكمه حكم عدنان وذبيان فإن نكرته انصرف لا محالة.

فإن سميت برمان فسيبويه والخليل لا يصرفانه ويحكمان على الألف والنون بالزيادة حملا على الأكثر وأبو الحسن يصرفه ويحملها على أنها أصل وحجته أنه قد كثر في النبات فعال نحو سماق وحماض وعناب وجمار.

وقوله: ((**إلا إذا اضطر الشاعر فصرف**)) يعني أن الاسم إذا اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة امتنع من الصرف ولم يجز صرفه إلا في ضرورة الشعر فإن ضرورة الشعر تبيح كثيرًا مما يحظره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحس الضرورات لأنه رد إلى الأصل ولا خلاف في ذلك إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة فإنه لا يجوز صرفه للضرورة لأنه لا ينتفع بصرفه لأنه لا يسد ثلمة في البيت من العشر وذلك أنك إذا نونت مثل حبلى وسكرى فقلت حبلى وسكرى فتحذف ألف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لأنك زدت التنوين وحذفت الألف فما ربحت إلا كسر قياس ولم تحظ بفائدة واعلم إنك إذا نونت اسمًا غير منصرف ضرورة جررته أيضًا لأنك ترده إلى أصله فتحركه بالحركات الثلاث التي تنبغي له نحو قوله:

[٨٧] إذَا ما غَزَوْا بالجَيْش حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْر تَهْتَدِي بعَصَائبِ

---

[٨٧] **البيت من الطويل**، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٤٢، ولسان العرب (٦٠٥/١) (**عصب**)، (٦٣/١٠) (**حلق**). المعجم المفصل (٩٧/١).

والشاهد فيه قوله: (بعصائب) حيث جرها بالكسرة وهو ممنوع من الصرف، للضرورة الشعرية.

فخفض عصائب لما ردها إلى أصلها.

قال صاحب الكتاب:

((وأما السبب الواحد فغير مانع أبدًا وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت)).

قال الشارح:

السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة وقد أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريين كأبي على وابن البرهان وغيرهما ترك صرف ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين وقد أنكر المنع أبو العباس المبرد(١) وقال ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتًا صالحة العدة قال عباس بن مرداس(٢):

[٨٨] فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولاَ حَابسٌ يَفُوقَان مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه، ومن ذلك قول الأصبغ العدواني.

[٨٩] ومِمَّنْ وُلِدُوا عَامِرُ ذُو الطُّول وذُو الْعَرْض

ولم يصرف عامرًا وأنشدوا:

---

(١) **محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس** إمام العربية ببغداد في زمنه. الأعلام (١٤٤/٧)، وفيات الأعيان (٣١٣/٣).

(٢) **العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي من مضر**، أبو الهيثم، شاعر، فارس، من سادات قومه، أدرك الجاهلية والإسلام... وكان ممن ذم الخمر وحرمها في الجاهلية، ومات في خلافة عمر، جمع الدكتور يحيى الجبوري ما بقى من شعره في ديوان.
انظر الأعلام (٢٦٧/٣)، شرح شواهد المغني (٤٤)، وابن سعد (١٥/٤).

[٨٨] **البيت من المتقارب**، وهو لعباس بن مرداس في دايونه ص ٨٤، ولسان العرب (٩٧/٦) **(ردس)**. المعجم المفصل (٥٥٣/١).
والشاهد فيه قوله: (مرداس) حيث منعه من الصرف وهو مصروف وذلك للضرورة الشعرية.

[٨٩] **البيت من الهزج**، وهو لذي الأصبع العدواني في ديوانه ص ٤٨، وبلا نسبة في لسان العرب (٥٩٣/١)، **(عرب)**، (٦٠٨/٤) **(عمر)**. المعجم المفصل (٤٨٣/١).
والشاهد فيه: عدم صرف **(عامر)** للضرورة الشعرية.

[٩٠] ومُصْعَبُ حِين جَـدَّ الأمْـرُ أكْبَرُهَـا وأطْيَبُهـا

إلى أبيات أخر غير هذه جاءت في أشعار العرب أضعاف ما ذكرناه.

وقد تأولها أبو العباس وروى شيئًا منها على غير ما رووه فأما بيت عباس فإن الرواية الصحيحة يفوقان شيخي في مجمع وشيخه هو مرداس وإن صحت روايتهم فإنه جعله قبيلة لتقدمه وكثرة أشياعه.

وأما عامر ذو الطول فأبو القبيلة ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها فلم يصرفه ثم رد الكلام في الصفة إلى اللفظ ومنه قوله تعالى: ﴿أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْداً لِّثَمُودَ﴾(١). صرف الأول جعله أبا القبيلة ومنعه الصرف ثانيا لأنه جعله نفس القبيلة.

وأما قوله مصعب حين جد الأمر فإن الرواية الصحيحة وأنتم حين جد الأمر وإن صحت تلك الرواية حمله على إرادة القبيلة.

وكان أبو بكر بن السراج يقول لو صحت الرواية في ترك صرف ما لا ينصرف ما كان بأبعد من قوله:

[٩١] فَبَيْنَاهُ يَشْرى رَحْلَهُ قال قائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ نَجيبُ

إنما هو فبينا هو فحذف الواو من هو وهي متحركة من نفس الكلمة وإذا جاز حذف ما هو من نفس الحرف كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى، والذي ذكره ابن السراج لا أراه لأن التنوين حرف دخل لمعنى فإذا حذف أخل بذلك المعنى وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا ترى أنه لما اجتمع التنوين مع ياء المنقوص في مثل قاض ومع المقصور في مثل عصا واقتضت الحال حذف أحداهما حذف لام الكلمة وبقي التنوين لأن حذف التنوين ربما أوقع لبسا وليس

---

[٩٠] **البيت من مجزوء الوافر**، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٢٤. المعجم المفصل (٩٣/١).

والشاهد فيه: عدم صرف (**مصعب**) للضرورة الشعرية.

(١) سورة هود: ٦٨.

[٩١] **البيت من الطويل**، وهو للعجير السلولي في خزانة الأدب (٢٥٧/٥، ٢٦٠) (٤٧٣/٩)، ولسان العرب (٤٣٥/٣) (**هدبد**)، (٤٧٦/١٥) (**ها**). المعجم المفصل (٨٦/١).

والشاهد فيه قوله: (**فبيناه**) يريد (**بينا هو**) فسكن الواو ثم حذفها ضرورة.

كذلك حذف الواو من قوله فبيناه يشرى رحله.

واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة فللضرورة اعتبر مطلق الثقل وفي حال الاختيار اعتبر ثقل مخصوص فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلامًا معارف فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين فلو جاء مثل رجل وفرس وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي فأما صاحب الكتاب فإنه اختار منع جواز صرف ما ينصرف في الضرورة وهو مذهب سيبويه والأكثر من البصريين وقد ذكرت حجتهم في ذلك.

قال صاحب الكتاب:

((وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير كقولك رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد)).

قال الشارح:

قد ذكرنا أن العلمية أحد الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريف فرعا والتنكير أصلا على ما مضى والعلمية تجامع ستة أسباب من موانع الصرف.

أحدها: العجمة في مثل إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب فهذه الأسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾(١).

وقال عز من قائل: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾(٢).

الثاني وزن الفعل نحو يزيد وتغلب ويشكر ويعمر وخضم وضرب إذا سمى به فهذا وما كان مثله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل.

الثالث العدل في مثل عمر وزفر وحذام وقطام عدل من عامر وزافر وحاذمة وقاطمة أعلاما.

---

(١) سورة البقرة: ١٢٧.

(٢) سورة الأنعام: ٨٤.

الرابع زيادة الألف والنون في نحو عثمان وذبيان وسلمان وعدنان فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

الخامس التركيب نحو بعلبك ومعديكرب ورام هرمز وما كان مثلها مما جعل الاسمان فيه اسما واحدا فهذه الأسماء لا تنصرف للتعريف والتركيب.

السادس التأنيث في مثل طلحة وحمزة وسعاد وقطام فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيث في نحو طلحة وحمزة بالتاء وفي سعاد بتقدير التاء إلا أنه لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التأنيث ولذلك يتعاقبان إلا فيما لا يعتد به وذلك في تصغير وراء وقدام فقد قيل وريئة وقديديمة وهو قليل.

وأما سقر وما كان مثله فإن حركة عينه قامت مقام الحرف الرابع على ما سنذكر، فهذه الستة إحدى علتيها التعريف فإذا نكرت زالت إحدى العلتين وهو التعريف فبقيت علة واحدة فينصرف فتقول هذا إبراهيم وإبراهيم آخر وأحمد وأحمد آخر وعمر وعمر آخر وعثمان وعثمان آخر وهذا بعلبك وبعلبك آخر وهذا حمزة وحمزة آخر.

وقوله نحو رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد فالمرادأن سعاد وما كان مثله مثل طلحة فيه التعريف والتأنيث فإذا نكر انصرف لزوال التعريف وقطام فيه ثلاثة علل التعريف والتأنيث والعدل فإذا نكر زال التعريف وزال أيضًا العدل لزوال التعريف لأنه إنما كان معدولا في حال التعريف فبقى في كل واحد منهما سبب واحد وهو التأنيث وهذا الضرب من التأنيث لا أثر له إلا مع التعريف فإذا زال التعريف بطل حكمه وصار الاسم في حكم ما لا سبب فيه فإن شئت أن تقول بقى بلا سبب لأن السبب الباقي لا أثر له وإن شئت أن تقول بقى على سبب واحد وهو التأنيث لفظًا.

ومثله عمر إذا نكرته زال التعريف وزال العدل بزواله أيضًا، وهذا إنما يطرد فيما مثل به من سعاد وقطام ونظائرهما لا في كل ما أحد سببيه التعريف ألا ترى أن أذربيجان قد اجتمع فيه التعريف والتركيب والعجمة وزيادة الألف والنون فإذا زال التعريف جاز أن يقال لبقائه بلا سبب إذ كان لا أثر لهذه الأسباب إلا مع التعريف ولا يقال بقى على سبب واحد لأنه لما زال التعريف بقى فيه أكثر من سبب واحد فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

«إلا نحو أحمر فإن فيه خلافًا بين الأخفش وصاحب الكتاب».

قال الشارح:

لما أطلق وقال وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير استثنى أحمر ونحوه من الصفات إذ كان فيه خلاف إذا سمي به ثم نكر فإن سيبويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنعه في حال تعريفه إلا أن المانع من الصرف مختلف ففي حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل وفي حال التنكير شبهه بحاله قبل التسمية.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى صرفه لأنه بالتسمية فارق الصفة وعرض فيه التعريف ووزن الفعل على ما ذكر فإذا نكر زال التعريف وبقي فيه علة واحدة وهي الوزن وحده فانصرف وأرى القياس ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحوه مثل سكران وعطشان إذا سمي بشيء من ذلك ثم نكر فهو على الخلاف.

قال صاحب الكتاب:

«وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله:

[٩٢] لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ

قال الشارح:

اعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه فكأن الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف عند هؤلاء وفيه رد إلى الأصل وقد أنشد قول جرير:

لم تتلفع بفضل إلخ

---

[٩٢] البيت من المنسرح، وهو لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢١، ولسان العرب (٣/١٦٦) (دعد)، (٩/٣٢١) (لفع). المعجم المفصل (١/١٢٤).

والشاهد فيه: أتى بـ (**دعد**) مصروفة مرة وغير مصروفة مرة أخرى.

والشاهد فيه صرف دعد وترك صرفها، والتلفع التقنع والتردي.

والعلب جمع علبة كظلمة وظلم وهو إناء من جلد يشرب به الأعراب، يصفها بأنها حضيرة رقيقة العيش لا تلبس ما يلبسه العرب ولا تشرب مما يشربون، ومثله قول الآخر:

[٩٣] ألاَ حَبَّذَا هِنْدٌ وأرْضٌ بهَا هِنْـدُ وَهِنْدٌ أتَى مِنْ دُونِهَا النَّـأْىُ والْبُعْـدُ

فصرف هندا في موضعين من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لأنه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت والقياس الصرف لأن مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب ألا ترى أنهم قالوا ذلذلا وجندلا فصرفوه وإن كان المراد ذلاذل وجنادل غير مصروفين لأنهما بزنة مساجد لكنهم حذفوا الألف منهما تخفيفًا وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به ويؤيد وضوحًا أن الألف مرادة أنه قد اجتمع فيها أربع متحركات متواليات في كلمة مع كون الألف مرادة فهو مصروف لمراعاة اللفظ، وكان الزجاج لا يرى صرف نحو هند ودعد وجمل ولا صرف شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

فأما الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط فمصروف البتة نحو لوط ونوح قال الله تعالى: ﴿امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا﴾[1].

واعلم أن اعتمادهم في نحو هند ودعد وما كان مثلهما الصرف ومنعه واعتمادهم في نحو نوح ولوط الصرف ألبتة مع تساويهما في الخفة لسكون أوسطهما دليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة وصاحب الكتاب لم يفرق بين هند وجمل وبين لوط ونوح وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهند ودعد وهو القياس إلا أن المسموع ما ذكرنا.

قال صاحب الكتاب:

«وأما ما فيه سبب زائد كماه وجور فإن فيهما ما في نوح مع زيادة التأنيث فلا مقال في امتناع صرفه».

---

[٩٣] سبق الشاهد برقم (٤).

(١) سورة التحريم: ١٠.

قال الشارح:

أما ((**ماه وجور**)) إذا سمي بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما لأنه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب التعريف والتأنيث والعجمة ولذلك لو سميت امرأة بدك أو حشٌ لكان غير مصروف لما ذكرناه ولو سميت بهما رجلا لكان حكمهما حكم نوح ولوط.

قال صاحب الكتاب:

((والتكرر في نحو بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح نزل البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلا بحال والزنة التي لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان)).

قال الشارح:

لما ذكر في أثناء هذا الفصل أن السبب الواحد لا يكون مانعا من الصرف ألبتة خاف أن يتوهم متوهم أن نحو ((**حبلى وبشرى وصحراء ومساجد**)) ناقض لما قرره فنبه عليه وعرف أن العلة هاهنا متكررة وذلك أن ألف التأنيث المقصورة والممدودة في نحو حبلى وسكرى وحمراء وصحراء هى المانعة من الصرف وحدهاوأن الصفة لا أثر لها بل هى سبب زائد على المانع ألا ترى أن نحو حبارى وبهمى وشكاعي أسماء غير صفات وليس فيها إلا الألف وحدها وأن صحراء وطرفاء ليست بصفة وليس مع الألف الممدودة فيهما سواها وإنما منعت الصرف لأنها لازمة للتأنيث وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزل منزلة الجزء منها فلذلك تثبت في التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى وصحراء وصحارى وليست التاء كذلك في نحو طلحة وحمزة إنما هى علامة منفصلة بمنزلة اسم ضم إلى اسم ولذلك تحذف في التكسير في نحو قرية وقرى وظلمة وظلم وجفنة وجفان وطلحة وطلاح فالألف تشارك التاء في التأنيث وتزيد عليها باللزوم فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان فهذا معنى ((**تكرر العلة**)) وكذلك نحو ((**مساجد ومصابيح**)) وذلك أن هذا الجمع لما لم يكن له نظير في الآحاد وليس في الجموع جمع إلا وله نظير في الآحاد على ما تقدم فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنه جمع ثانيًا فتكررت العلة وقد تقدم ذلك مبسوطًا.

القول في وجوه إعراب الاسم من رفع ونصب وجر. وتعريفها

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب؛ وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول، والجر علم الإضافة، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينَصَّب عملَ العامل على القبيلين انصبابة واحدة، وأنا أسوق هذه الأجناس كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده)).

قال الشارح:

اعلم أن الإعراب في اللغة البيان يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام ((**الثيب تعرب عن نفسها**)) وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه وذلك لما يعزى إليهم من الفصاحة يقال أعرب وتعرب إذا تخلق بخلق العرب في البيان والفصاحة كما يقال تمعدد إذا تكلم بكلام معد، والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب ألا ترى أنك تقول ضرب زيد عَمرًا وأكرم أخاك أبوك فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر.

((**فإن قيل**)) فأنت تقول ضرب هذا هذا وأكرم عيسى موسى وتقتصر في البيان على المرتبة قيل هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيد فظهور الرفع في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الإعراب وكذلك لو قيل أكل كمثرى عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر إلى أن الكمثرىمأكول وكذلك لو ثنيتهما أو نعتهما أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول ضرب الموسيان العيسيين وضرب عيسى الكريم موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن.

واعلم: إنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى قالوا وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها نحو هذا زيد ورأيت زيدًا ومررت بزيد والاختلاف معنى لا محالة.

وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات وهو رأى ابن درستويه فالإعراب عندهم لفظ لا معنى فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرى على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه، والأظهر المذهب الأول لاتفاقهم على إنهم قالوا حركات الإعراب ولو كان الإعراب نفس الحركات لكان من إضافة الشيء إلى نفسه وذلك ممتنع وقوله ((**وجوه الإعراب**)) يريد به أنواع إعراب الأسماء التي هى الرفع والنصب والجر لأنه لما كانت معاني المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافا إليها كان الإعراب المضاف إليه مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه.

واعلم أن سيبويه فصل بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء فسمى حركات الإعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما وحركات البناء ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق بينهما فإذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملا عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث عمله ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ وأغنى عن أن يقول ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار.

قد خالفه الكوفيون وسموا الضمة اللازمة رفعا والفتحة والكسرة نصبًا وجرًا والصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة.

واعلم أن إعراب الأسماء من هذه الأربعة الرفع والنصب والجر ولا يدخل الاسم جزم وإنما لم تجزم الأسماء لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها فلو جزمت لأبطل الجازم الحركة وإذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين لأن التنوين تابع للحركة ولوزالا اختلت الكلمة بذهاب شيئين.

أحدهما: الحركة وهو دليل كونها فاعلة أومفعولة أو مضافًا إليها.

والآخر: التنوين الذي هو دليل كونه منصرفًا، ((**فإن قيل**)) فهلا أذهب الجازم الحركة وحدها قيل لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الإعراب لسكونه وسكون التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لعاد لفظ المجزوم إلى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه لأنه لا يسلم سكونه.

ويحكى عن المازني أنه قال لم يدخل الجزم الأسماء لأنه بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى نحو لم ولما وإن المجازية وما جرى مجراها.

وقوله: ((**وكل واحد منها علم على معنى**)) يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هى الفاعلية والمفعولية والإضافة ولولا إرادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددها.

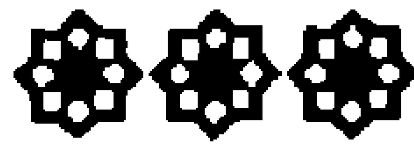
ثم قال: ((**فالرفع علم الفاعلية**)) فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدأ لمشاركةٍ في الإخبار عنه وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرًا عنه وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر.

وذهب سيبويه وابن السراج[1] إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه اعلم أن الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ويعرى الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره.

والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الأول وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولا وحمل عليه المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إن وخبر لا التي لنفي الجنس واسم ما ولا التي بمعنى ليس وجعل لكل واحد منها فصلا يأتي عقيب هذا مرتبًا هذا الترتيب ويستقصى عليها الكلام هناك.

وقوله: «**والفاعل واحد ليس إلا**» يريد أن كل فعل متعد كان أو غير معتد لايكون له إلا فاعل واحد والعلة في ذلك أن الفعل حديث وخبر فلابد له من محدث عنه يسند ذلك الحديث إليه وينسب إليه وإلا عدمت فائدته فإذا ذكرت بعده اسمًا وأسندت ذلك الفعل إليه اشتغل به وصار حديثًا عنه وإن جئت بعده باسم آخر وقع فضلة فينتصب انتصاب الفضلات وهو المفعول به.

وقوله «**ليس إلا**» يريد ليس إلا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفًا وحذف المستثنى أيضًا وحذف المستثنى بعد إلا سائغ إذا وقعت بعد ليس وسيوضح في موضعه من الاستثناء إن شاء الله تعالى.



(١) **محمد بن السرى بن سهل**، أبو بكر: أحد أئمة الأدب والعربية من أهل بغداد. كان يلثغ بالراء فيجعلها غينًا.
مات شابًا. وكان عارفًا بالموسيقى. من كتبه «**الأصول -ط-**» في النحو «**وشرح كتاب سيبويه**» و«**الشعر والشعراء**» و«**الخط والهجاء**» ...
الأعلام (٦/١٣٦) والوفيات (١/٥٠٣).

ذكر المرفوعات

((الفاعل))

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدمًا عليه أبدًا كقولك ضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه، وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه)).

قال الشارح:

اعلم أنه قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوزام للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها ثم قدم الكلام على الفاعل لأنه الأصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه على ما تقدم شرحه.

واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء.

وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ويريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل إذا ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثرًا فيه.

وقال بعضهم في وصفه هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا كأنه احترز بقوله لمجرد كونه خبرا من الخبر إذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أين زيد وكيف محمد ومتى الخروج فإن هذه الظروف التي وقعت أخبارًا يجب تقديمها لكن لا لمجرد كونه خبرًا بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام.

وهذا الكلام عندي ليس بمرضي لأن خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم

لمجرد كونه خبرًا إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله ذاهب فلما لم يجب ذلك في كل خبر علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرًا وهو كونه عاملاً فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك أين زيد ونظائره سبب أوجب تقديمه فاعرفه.

وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظ يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلا في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدمًا عليه وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلا وإنما يكون مبتدأ وخبرا معرضًا للعوامل اللفظية.

وقوله: ((**وحقه الرفع**)) يعني وخصته من الحركات الرفع، ورافعه ما أسند إليه من الفعل أو ما كان في معناه من الأسماء مثال الفعل قام زيد رفعت زيدا بقام ومثال ما هو في معنى الفعل من الأسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك زيد ضارب غلامه وحسن وجهه ومضروب أخوه فهذا في تقدير يضرب غلامه وحسن وجهه ويضرب أخوه فارتفاع كل واحد من الغلام والوجه والأخ كارتفاع زيد بالفعل قبله من قولك ضرب زيد.

وربما قال بعضهم في عبارته الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه وهو تقريب وهو في الحقيقة غير جائز لأن الإسناد معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظي.

فإن قيل ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعًا.

فالجواب عن ذلك من وجوه.

أحدها: أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل وكان الغرض اختصاص كل واحد منها بعلامة تميزه عن صاحبه وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع.

وثانيها: أن الفاعل إنما اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل

يجوز سقوطه وحذفه ألا ترى أنك تقول ضرب زيد ويكون الكلام مستقلا وإن لم تذكر مفعولا ولو أخذت تحذف الفاعل ولم تقم مقامه شيئًا نحو ضرب زيدا من غير فاعل لم يكن كلامًا وإذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف والضمة أقوى من الفتحة لأن الضمة من الواو والفتحة من الألف والواو أقوى من الألف لأنها أضيق مخرجا ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك في الألف لسعة مخرجها ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه وإذا ضاق صلب الصوت وقوى فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى والأضعف الأضعف؛ووجه ثالث أن الفاعل أقل من المفعول إذ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو ضرب زيد عمرًا وأعطيت زيدا درهما وأعلمت زيدا عمرًا خير الناس فيتعدى إلى مفعول واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة ولك أن تأتي بالمصدر بعد ذلك والظرف من الزمان والظرف من المكان والمفعول له والمفعول معه والحال والاستثناء والضمة أثقل من الفتحة فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفع الذي هو ثقيل وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف وإنما فعلوا ذلك لوجهين.

أحدهما ليقل في كلامهم ما يستثقلون وهو الضمة.

والثاني: أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلا في الكلام فيكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل وخفة النصب موازية لكثرة المفعول ومثله مثل من نصب بين يديه حجران أحدهما خمسة أرطال والآخر عشرة أرطال ثم قيل له عالج إن شئت الخفيفة عشر مرات وإن شئت عالج الثقيل خمس مرات فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل فيكون ذلك جاريًا على منهاج الحكمة والعدل فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

((والأصل أن يلى الفعل لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرًا ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدًا)).

قال الشارح:

اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل إن كان عاملا في الفاعل

والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانيًا فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازما له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم على ما سنذكر في الفصل الذي بعده وقد تقدم من الدليل في شرح الخطبة على شدة اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به ما فيه مقنع وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضله لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده فإذًا رتبة الفعل يجب أن يكون أولا ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرًا.

وقد تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير ولذلك جاز أن يقال ((**ضرب غلامه زيد**)) فالغلام مفعول وهو مضاف إلى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه فهو في الظاهر إضمار قبل الذكر لكنه لما كان مفعولا كانت النية به التأخير لأنه لما وقع في غيرموضعه كانت النية به التأخير إلى موضعه ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعنى وذلك جائز.

ولو قلت ((**ضرب غلامه زيدًا**)) برفع الغلام مع أنه متصل بضمير المفعول لكان ممتنعا لأن الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظا ومعنى لأن الفاعل وقع أولا وهي مرتبته والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوي بها غيرها.

وقد أقدم أبو الفتح ابن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياسًا قال وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالأصل وحمل عليه قول الشاعر:

[٩٤] جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِم   جَزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

---

[٩٤] **البيت من الطويل،** هو للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٩١، وبلا نسبة في لسان العرب (١٠٨/١٥). المعجم المفصل (٦٢٨/٢).

والشاهد فيه قوله: (**جزى ربُّه عَنّي عِدىًّ**) حيث عاد الضمير في الفاعل (**ربه**) إلى المفعول (**عدى**) والمفعول متأخر لفظا ورتبة وهذا ممنوع عند جمهرة النحاة، وأجازه بعضهم.

وذلك خلاف ما عليه الجمهور والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر والتقدير جزى رب الجزاء وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر إذ كان دالا عليه ومثله قولهم من كذب كان شرًّا له أي كان الكذب شرًّا له.

وبعضهم يقول الضمير في البيت يعود إلى المفعول بعده ولكن على سبيل الضرورة ولا يجوز مثله في حال الاختيار وسعة الكلام فاعرفه.

((فصل)) **قال صاحب الكتاب:**

((ومضمره في الإسناد إليه كمظهره تقول ضربت وضربنا وضربوا وضربن وتقول زيد ضرب فتنوى في ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع إلي زيد شبيه بالتاء الراجعة إلى أنا وأنت في أنا ضربت وأنت ضربتَ)).

قال الشارح:

لا فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر وبين إسناده إلى المضمر من جهة حصول الفائدة واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر إلا أنك إذا أسندته إلى ظاهر كان مرفوعًا وظهر الإعراب فيه وإذا أسندته إلى مضمر لم يظهر الإعراب فيه لأنه مبنى وإنما يحكم على محله بالرفع فإذا قلت ضربت كانت التاء في محل مرفوع لأنها الفاعلة.

واعلم أن الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربت وقبلت وذلك لئلا يتوالى في كلمة أربع متحركات لوازم فقولنا لوازم تحرز من ضمير المفعول لأن الفعل لا يسكن لامه إذا اتصل به ضمير المفعول لأن ضمير المفعول ليس بلازم للفعل ألا ترى أنه يجوز إسقاطه وحذفه وأن لا تذكره فتقول ضربك بالتحريك فيجتمع فيه أربع متحركات إذ لم تكن لوازم لأن ضمير المفعول في حكم المنفصل فعلى هذا تقول ضربنا بسكون الباء إذا أردت الفاعل ويقع الظاهر بعده منصوبًا لأنه المفعول وتقول ضربنا بحركة الباء إذا أردت المفعول ويقع الظاهر بعده مرفوعا لأنه الفاعل فقد بان الفرق بين ضربنا وضربنا وحدثنا وحدثنا إذا أسكنت فالضمير فاعل وإذا حركت فالضمير مفعول.

وقوله: ((**وهو ضمير يرجع إلى زيد**)) يريد بذلك أنك إذا أخبرت عن أنا وهو ضمير منفصل فقلت أنا ضربت وعن أنت في قولك أنت ضربت فكما يعود إلى كل

واحد منهما ضمير متصل يظهر في اللفظ في صورة تدركها الحاسة في الخط كان كذلك في الغائب ولم يظهر له صورة ولا لفظ حملا لما جهل أمره على ما علم فاعرفه.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ومن إضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدًا تضمر في الأول اسم من ضربك وضربته إضمارًا على شريطة التفسير لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدًا فاعلاً ومفعولاً فوجهت الفعلين إليه استغنيت بذكره مرة ولما لم يكن بد من إعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته إياه ومنه قول طفيل أنشده سيبويه. وجرى فوقها واستشعرت لون مذهب)).

قال الشارح:

هذا الفصل من باب إعمال الفعلين وهو باب الفاعلين والمفعولين.

اعلم أنك إذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الأسماء العاملة ووجهتهما إلى مفعول واحد نحو ضربني وضربت زيدًا فإن كل واحد من الفعلين موجه إلى زيد من جهة المعنى إذ كان فاعلا للأول ومفعولا للثاني ولم يجز أن يعملا جميعا فيه لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة على أن الفراء قد ذهب إلى أنك إذا قلت قام وقعد زيد فكلا الفعلين عامل في زيد وهو ضعيف لأن من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب وحينئذ يؤدي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة وذلك فاسد وإذ لم يجز أن يعملا معا فيه وجب أن يعمل أحدهما فيه وتقدر للآخر معمولا يدل عليه المذكور، وذهب الجميع إلى جواز إعمال أيهما شئت واختلفوا في الأولية فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى فإذا قلت ضربني وضربت زيدًا نصبت زيدًا لأنك أعملت فيه ضربت ولم تعمل الأول فيه لفظا وإن كان المعنى عليه.

وذهب سيبويه إلى أن في ضربني فاعلا مضمرًا دل عليه المذكور وحمله على القول بذلك امتناع خلو الفعل من فاعل في اللفظ.

وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر.

وكان الفراء لا يرى الإضمار قبل الذكر، وأثر هذا الخلاف يظهر في التثنية والجمع فتقول عل مذهب سيبويه في التثنية ضرباني وضربت الزيدين وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدين فتظهر علامة التثنية والجمع لأن فيه ضميرًا وتقول على مذهب الكسائي ضربني وضربت زيدًا وفي التثنية ضربني وضربت الزيدين وفي الجمع ضربني وضربت الزيدين فتوحد الفعل الأول في كل حال لخلوه من الضمير.

والصحيح مذهب سيبويه لأن الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير من ذلك إضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾(١). وهو إضمار الشأن والحديث وفسره بعده ونحو قول الشاعر:

[٩٥] إذا مُتُّ كان الناسُ نِصْفان شامِتٌ   وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أصْنَعُ

المراد كان الشأن والأمر الناس نصفان، ومن ذلك قولهم نعم رجلا زيد ففي نعم فاعل مضمر فسرته النكرة بعده والتقدير نعم الرجل رجلا زيد أي المضمر كناية عن رجل، ومثله ربه رجلا أدخل رب على مضمر لم يتقدم له ذكر ظاهر وفسره بما بعده ويسميه الكوفيون المضمر المجهول.

وأما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من كلامهم فكان ما قلناه وهو الحمل على الإضمار بشرط التفسير أولى إذا كان له نظير من كلام العرب فكان أقل مخالفة.

وقوله: «**تضمر في الأول اسم من ضربك وضربته**» يريد مضمر الاسم المذكور لأنه فاعل ومفعول من جهة المعنى إذ كان ضاربًا ومضروبًا ولذلك يترجم بباب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر فإذا قلت ضربني وضربت زيدًا أضمرت في الأول اسم زيد الذي فعل بك من

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

[٩٥] **البيت من الطويل**، وهو للعجير السلولي في الأذهية ص١٩٠، وتخليص الشواهد ص٢٤٦، وخزانة الأدب (٧٢/٩، ٧٣). المعجم المفصل (٥٤١/١).

والشاهد فيه قوله: (كان الناس نصفان) حيث جاء اسم (**كان**) ضمير الشأن وخبرها الجملة الاسمية: (**الناس نصفان**) ويروى (**كان الناس صنفين**) وعلى هذه الرواية يكون (**الناس**) اسمًا (**كان**) و(**صنفين**) خبرها.

الضرب مثل ما فعلت به، فأما البيت الذي أنشده وهو من أبيات الكتاب لطفيل الغنوي.

[٩٦] وكُمْتًا مُدَمّاةً كأنَّ مُتونَها جرَى فَوقَها واسْتَشْعَرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

فشاهد على إعمال الثاني وهو اختيار سيبويه، نصب اللون باستشعرت وأضمر في جرى فاعلا دل عليه لون مذهب ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول وكان أظهر ضمير المفعول في استشعرت وقال واستشعرته كأنه يصف خيلا وأن ألوانها كمت مشوبة بحمرة كأن عليها شعار ذهب والشعار ما يلي الجسد من الثياب والمذهب هاهنا من أسماء الذهب فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

((**وكذلك إذا قلت ضربت وضربني زيد رفعته لإيلائك إياه الرافع وحذفت مفعول الأول استغناء عنه؛ وعلى هذا تعمل الأقرب أبدًا فتقول ضربت وضربني قومك؛ قال سيبويه ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربتُ وضربوني قومك؛ وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل قال الله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1] ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[2] وإليه ذهب أصحابنا البَصريون**)).

قال الشارح:

إذا قلت ضربت وضربني زيد برفع زيد أعملت الثاني وهو فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل والفاعل حقه الرفع وهذا معنى قوله: ((**لإيلائك إياه الرافع**)) يشير بذلك إلى قربه منه وحذفت مفعول الأول استغناء عنه ولم تضمره لأن المفعول فضلة فلم تحتج إلى إضماره وعلى هذا يعمل الأقرب أبدا وذلك مقتضى القياس فتقول ضربت وضربني قومك أعملت الثاني ولذلك رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوه من الضمير ولو أعملت الأول لقلت ضربت وضربوني قومك

---

[٩٦] **البيت من الطويل**، وهو للطفيل الغنوي في ديوانه ص٢٣، ولسان العرب (٨١/٢) (**كمت**)، (٤١٣/٤) (**شعر**)، (٢٧٠/١٤) (**دمى**). المعجم المفصل (١٢٨/١).

والشاهد فيه في الشطر الثاني، حيث تنازع عاملان وهما (**جرى**) و(**استشعرت**) معمولا واحدًا هو قوله (**لون مذهب**) وقد أعمل الشاعر العامل الثاني.

(١) سورة الكهف: ٩٦.

(٢) سورة الحاقة: ١٩.

بنصب القوم وإظهار ضمير الجماعة في الفعل الثاني لأن تقديره ضربت قومك وضربوني.

والوجه المختار ضربت وضربني قومك وبه ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾[1]. أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال آتوني أفرغه عليه قطرا إذ التقدير آتوني قطرا أفرغه عليه؛ ومثله قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[2]. أعمل الثاني وهو اقرءوا ولو أعمل الأول لقال هاؤم اقرءوه كتابيه.

واعلم أن هذا الاستدلال بالظاهر والغالب وذلك لأنه يجوز أن يكون أعمل لأول وحذف مفعول الثاني لأن المفعول فضلة يجوز أن لا يأتي به، ومثله قول الفرزدق:

[٩٧] ولكِنَّ نِصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي بَنُو عبدِ شَمْس بن مَنافٍ وهاشِم

فهذا مثل قولهم ضربت وضربني قومك أعمل الثاني وهو سبني ولو أعمل الأول لقال وسبوني لأن التقدير لو سببت بني عبد شمس وسبوني.

قال صاحب الكتاب:

«وقد يعمل الأول وهو قليل ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

تُنُخِّل فاستاكت به عود إسحل

وعليه الكوفيون، وتقول على المذهبين قاما وقعد أخواك وقام وقعدا أخواك، وليس قول امرئ القيس:

كفاني ولم أطلب قليل من المال

من قبيل ما نحن بصدده إذ لم يوجه فيه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول».

---

(١) سورة الكهف: ٩٦.

(٢) سورة الحاقة: ١٩.

[٩٧] **البيت من الطويل**، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/٣٠٠)، ولسان العرب (٣٣٢/٩) (**نصف**). المعجم المفصل (٩٣٢/٢).

والشاهد فيه: تنازع عاملان، هما قوله (**سببت**) و (**سبني**) معمولا واحدا هو (**بني عبد شمس**) فأعمل الثاني فيه وأعمل الأول في الضمير.

قال الشارح:

قد ذكرنا أنه لا خلاف في جواز إعمال أي الفعلين شئت لتعلق معنى الاسم بكل واحد من الفعلين وإنما الخلاف في الأول منهما فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى وتعلقوا بأبيات أنشدوها منها قول عمر بن أبي ربيعة:

[٩٨] إذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكَةٍ تُنُخِّلَ فاستاكَتْ به عُودُ إسْحِلِ

الشاهد فيه رفع عود إسحل بالفعل الأول والتقدير تنخل عود إسحل فاستاكت به ولو أعمل الثاني لقال تنخل فاستاكت بعود إسحل.

فقوله: «**تنخل**» أي اختير والإسحل شجر يشبه الأثل يستاك به ينبت بالحجاز، وهذا لا دليل فيه لأن ذلك يدل على الجواز ولا خلاف فيه وأما أن يدل على الأولية فلا، وحجة البصريين في ترجيح إعمال الثاني أنه أقرب إلى المعمول وليس في إعماله تغيير المعنى إذ لا فرق في المعنى بين إعمال الأول والثاني وتكتسب به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة.

ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا جحر ضب خرب وماء شن بارد فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وإنما هما من صفات الجحر والماء، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصدره وصدر زيد فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما الخفض فاختير الخفض هاهنا حملا على الباء وإن كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة وكان إعمال الثاني فيما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد، قال وتقول على المذهبين قاما وقعد أخواك وقام وقعد أخواك قد تقدم من قولنا إنه إذا وجه الفعلان إلى اسم واحد لا يجوز أن يعملا فيه جميعًا وإذ كانت القضية كذلك وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظا ومعنى ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير

---

[٩٨] **البيت من الطويل**، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٩٨، والرد على النحاة ص٩٧. المعجم المفصل (٧٦٩/٢).

والشاهد فيه: تنازع عاملان وهما قوله (**تُنُخّل**) وقوله: (**فاستاكت**) معمولا واحدا، هو قوله (**عود**) فأعمل الأول فيه. وهذا هو حجة الكوفيين، ورد البصريون بأنه جائز وليس واجب.

فتقول على مذهب سيبويه قاما وقعد أخواك فتثني الفعل الأول لأن فيه ضميرًا وتقول قام وقعد أخواك على مذهب الكسائي وتوحد الفعلين جميعًا الأول لأن فاعله محذوف عنده والثاني لأنه عمل في الظاهر بعده.

وتقول على مذهب الفراء قام وقعد أخواك فتوحد الفعلين جميعًا أيضًا لخلوهما من الضمير لأنهما جميعًا عملا في هذا الاسم الظاهر ورفعاه، فأما بيت امرئ القيس:

[٩٩] فلو أنّ ما أسْعَى لأدْنى مَعيشَةٍ كفَانِي ولم أطْلُبْ قَليلٌ من المال

فليس من هذا الباب لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجها إلى ما وجه إليه الآخر وهو الاسم االمذكور وليس الأمر في البيت كذلك لأن الفعل الأول موجه إلى القليل من المال والثاني موجه إلى الملك ولم يجعل القليل مطلوبًا وإنما كان مطلوبه الملك: وتلخيص معنى البيت أنني لو سعيت لمنزلة دنية كفاني قليل من المال ولم أطلب الكثير ألا ترى أنه قال في البيت الثاني:

[١٠٠] وَلكنَّما أسْعى لِمَجْدٍ مُؤَثَّل وقد يُدْرِكُ المجْدَ المُؤَثَّل أمْثالِي

ولو نصب قليلا بأطلب استحال المعنى وصار التقدير كفاني قليل ولم أطلب قليلا فيكون هذا عطف جملة لا تعلق لأحدهما بالأخرى كقولك ضربني زيد ولم أكرم بكرًا وحذف المفعول من الجملة الثانية لدلالة البيت الثاني عليه، يصف بعد همته فيقول لو كان سعيي في الدنيا لأدنى حظ فيها لكفتني البلغة من العيش ولم أتجشم ما أتجشم وإنما طلبي معالي الأمور كالملك ونحوه فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

---

[٩٩] **البيت من الطويل**، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٣٩، وخزانة الأدب (٣٢٧/١، ٤٦٢). المعجم المفصل (٧٥٦/٢).

والشاهد فيه قوله: (**قليل**) فاعلا لـ (**كفاني**) وليس البيت من باب التنازع.

[١٠٠] **البيت من الطويل**، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩، ولسان العرب (٩/١١) (**أثر**) المعجم المفصل (٧٤٠/٢).

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (**ولكنما أسعى**) حيث دخلت (**ما**) على (**لكن**) فكفتها عن العمل، ووطأتها للدخول على الفعل.

((ومن إضماره قولهم إذا كان غدًا فأتني أي إذا كان ما نحن عليه غدا)).

قال الشارح:

يريد ومن إضمار الفاعل أن الإنسان يقول لمن يخاطبه في أمر يطلبه إذا كان غدا فأتني يريد إذا كان ما نحن عليه غدا فأتني، فكان هاهنا بمعنى الحدوث والتقدير إذا حدث هذا الأمر غدا فأتني فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الظاهر، ونحو منه.

[١٠١] **فإن كان لا يُرْضيك حَتّى ترُدَّني إلى قَطَريٍّ لا إخالُك راضِيًا**

المراد فإن كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن عليها.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر يقال من فعل فتقول زيد بإضمار فعل، ومنه قوله عز وجل: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ. رِجَالٌ﴾(١). فيمن قرأها مفتوحة الباء أي يسبح له رجال؛ ومنه بيت الكتاب.

ليبك يزيد ضارع لخصومة

أي ليبكه ضارع)).

قال الشارح:

اعلم أن الفاعل قد يذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه وذلك أن الإنسان قد يرى مضروبًا أو مقتولا ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل وكل واحد منهما يقتضى فاعلا في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول من ضربه أو من قتله فيقول المسئول زيد أو عمرو يريد ضربه زيد أو قتله عمرو فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وإن لم ينطق به لأن السائل لم يشك في الفعل وإنما يشك في

---

[١٠١] **البيت من الطويل**، وهو لسوار بن المضرب في شرح التصريح (٢٧٢/١)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤٧٩/١٠). المعجم المفصل (١٠٧٧/٢).

والشاهد فيه قوله: (فإن كان لا يرضيك) حيث ذهب الكسائي إلى أن اسم **(كان)** محذوف، على تقدير كونها ناقصة أو أن فاعل **(كان)** محذوف، على تقدير كونها تامة. فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناقصة.

(١) سورة النور: ٣٦، ٣٧.

فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيد لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل كالتأكيد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ﴾. بفتح الباء في قراءة عاصم[1] وابن عامر وذلك أنه بناه لما لم يسم فاعله فأقام الجار والمجرور بعده مقام الفاعل ثم فسر من يسبح على تقدير سؤال سائل من يسبحه فقال رجال أي يسبح له رجال فرفع رجالا بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه يسبح لأنه لما قال يسبح له دل أن ثم مسبحا، ومثله بيت الكتاب:

[١٠٢] لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لِخُصُومةٍ ومختبطٌ ممّا تُطِيحُ الطَوائحُ

البيت لابن نهيك النهشلي والشاهد فيه رفع ضارع بفعل محذوف كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع لخصومة أي يبكيه ضارع لخصومة، والمختبط المحتاج وأصله ضرب الشجر للإبل ليسقط ورقها وتعلف، يصف أنه كان مقيمًا بحجة المظلوم ناصرًا له مؤاسيًا للفقير المحتاج، والضارع الذليل الخاضع وتطيح تذهب وتهلك يقال أطاحته السنون إذا أذهبت به في طلب الرزق وأهلكته، والطوائح جمع مطيحة وهي القواذف يقال طوحته الطوائح أي ترامت به المهالك والقياس أن يقال المطاوح لأنه جمع مطيحة وإنما جاء على حذف الزوائد كما قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[2]. والقياس ملاقح لأنه جمع ملقحة وإنما جاء محذوف الزوائد.

ورواه الأصمعي ليبك يزيد ضارع لخصومة على بنية الفاعل ولا شاهد فيه على هذه الرواية، فعلى قياس قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ *

---

(١) ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير وأبي مجلز «الإِيصَالِ» انظر المحتسب لابن جني (١٥٦/٢).

وفي قراءة أخرى «تُسَبِّح له» بالتاء وكسر الباء لابن حيوة، «تُسَبَّح» بالتاء أيضًا وفتح الباء لأبو جعفر.

انظر المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٠٤.

[١٠٢] **البيت من الطويل**، وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب (٣٠٣/١)، وبلا نسبة في لسان العرب (٥٣٦/٢) **(طوح)** . المعجم المفصل (١٦٥/١).

والشاهد فيه: حذف عامل الفاعل لقرينة والتقدير: يبكيك ضارع.

والعامل المحذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع و«**يزيد**» نائب فاعل **(يبك)** المجزوم بلام الأمر.

(٢) سورة الحجر: ٢٢.

رِجَالٌ﴾(١). أجاز سيبويه ضرب زيد عمرو لأنك لما قلت ضرب علم أن له ضاربًا والتقدير ضربه عمرو، ومثله قراءة(٢) من قرأ **﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾**(٣).

قال أبو العباس المعنى زينة شركاؤهم فرفع الشركاء بفعل مضمر دل عليه زين.

قال صاحب الكتاب:

((**والمرفوع في قولهم هل زيد قام فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر، وكذلك في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾**(٤) **وبيت الحماسة:**

إن ذو لوثة لانا

وفي مثل للعرب لو ذات سوار لطمتني، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾(٥)**. على معنى ولو ثبت، ومنه المثل إلا حظية فلا ألية أي إن لا تكن لك في النساء حظية فإني غير ألية**)).

قال الشارح:

اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله والشك إنما وقع في الفعل وأما الاسم فمعلوم عندك، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر دل عليه الظاهر لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى وذلك نحو

---

(١) سورة النور: ٣٦، ٣٧.

(٢) ومن ذلك قراءة أبي عبد الرحمن السلمي ((**وكذلك زين لكثيرٍ من المشركين قتل أولادِهم شركاؤهِمْ**)).

انظر المحتسب لابن جني (١/٢٣٨).

وكذلك قراءة علي بن أبي طالب ((**وكذلك زُيِّنَ**)) بضم الزاي انظر المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٤٦.

(٣) سورة الأنعام: ١١٧.

(٤) سورة التوبة: ٦.

(٥) سورة الحجرات: ٥.

قولك أزيد قام ورفعه بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر.

وأبو الحسن الأخفش يختار أن يكون مرتفعًا بفعل مضمر على ما قلناه.

وأبو عمر الجرمي يختار أن يكون مرتفعًا بالابتداء لأن الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر كما ذكرناه ولا يفتقر إلى تكلف تقدير محذوف.

وأما تمثيل صاحب الكتاب بقوله: ((**هل زيد قام**)) فلم يمثل بالهمزة فيقول أزيد قام وذلك من قبل أن سيبويه يفرق بين الهمزة وهل فعنده إذا قلت أزيد قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازًا حسنًا وإذا قلت هل زيد قام يقع إضمار الفعل لازمًا ولم يرتفع الاسم بعده إلا بفعل مضمر على أنه فاعل وقبح رفعه بالابتداء ولم يجز تقديم الاسم هاهنا إلا في الشعر فلذلك مثله بهل دون الهمزة، وإنما قبح رفعه بعد هل بالابتداء ولم يقبح بعد الهمزة وذلك من قبل أن الهمزة أم الباب وأعم تصرفا وأقواها في باب الاستفهام لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعًا ويختص به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام نحو من وكم وهل فمن سؤال عمن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى رب وهل لا يسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول أزيد عندك أم عمرو على معنى أيهما عندك ولم يجز في ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى قد نحو قوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ**﴾[1]. أي قد أتى وقد تكون بمعنى النفي نحو قوله تعالى: ﴿**هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ**﴾[2]. وإذ كانت الهمزة أعم تصرفا وأقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلا واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها.

((**فإن قيل**)) إذا كان الاستفهام يقتضي الفعل على ما أقررتم فما بالكم ترفعون بعده المبتدأ والخبر فتولون أزيد قائم وهل زيد قائم فالجواب أن الجملة قبل دخول الاستفهام تدل على فائدة فدخل الاستفهام سؤالاً عن تلك الفائدة.

---

(١) سورة الإنسان: ١.

(٢) سورة الرحمن: ٦٠.

وذكر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[1]. فأحد هنا مرتفع بفعل مضمر تفسيره الظاهر الذي هو استجارك والتقدير إن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره وذلك أن إن في باب الجزاء بمنزلة الألف في باب الاستفهام رذلك لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء نحو من ومتي لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان وليست إن كذلك بل تأتي شرطا في الأشياء كلها فلذلك حسن أن يليها الاسم في اللفظ ويقدر له عامل وذلك نحو إن زيد أتاني آته ترفع زيدًا بفعل مضمر يفسر هذا الظاهر والتقدير إن أتاني زيد أتاني آته.

قال النمر بن تولب:

[١٠٣] لاَ تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهْلَكْتُهُ وإذَا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذَلِكَ فاجْزَعِي

نصب منفسًا بعد أن بإضمار فعل تقديره إن أهلكت منفسا أهلكته ويجوز رفع منفس فيقال إن منفس أهلكته على تقدير إن هلك منفس ولابد من تقدير فعل إما ناصب وإما رافع.

وزعم الفراء أن أحدا في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك وهو قول فاسد لأنا إذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبرًا لأحد وصار الكلام كالمبتدأ والخبر، وأما ((**بيت الحماسة**)):

[١٠٤] إذًا لَقَامَ بنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لاَنَا

الشاهد فيه رفع ذو لوثة بفعل مضمر دل عليه لانا والتقدير إن لان ذو لوثة لانا

---

(١) سورة التوبة: ٦.

[١٠٣] **البيت من الكامل**، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص٧٢، ولسان العرب (٦/٢٣٨) (**نفس**)، (١١/٢١١) (**خلل**) المعجم المفصل (١/٥٥١).

الشاهد فيه قوله: (إنْ منفسًا أهلكْته) حيث نصب (**منفسًا**) بإضمار فعل دل عليه ما بعده، لأن حرف الشرط يقتضي فعلا مظهرا أو مضمرا.

[١٠٤] **البيت من البسيط**، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب (٧/٤٤١)، ولسان العرب (١٣/١٤٠) (**خشن**). المعجم المفصل (٢/٩٦٦).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: (**إذن لقام**) حيث دخلت (**إذن**) على الفعل الماضي وهي متضمنه معنى الشرط، فجاز إجراؤها مجرى (**لو**) في إدخال اللام في جوابها.

وثانيهما: رفع (**ذو**) بفعل مضمر دل عليه (**لانا**).

لمكان حرف الجزاء وهى إن واقتضائها الفعل وأنه لا يقع بعدها مبتدأ وخبر لا يجوز أن يقال إن زيد قائم أكرمتك، والخشن جمع أخشن بمعنى الخشن والجمع خشن بسكون الشين نحو قوله:

[١٠٥] أَلْيَنُ مَسًّا فِي حَوَايَا الْبَطْنِ مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

وتحريك الشين في البيت ضرورة، والحفيظة الغضب واللوثة الضعف والاسترخاء أي أنهم يخشنون إذا لان الضعيف لعجز أو ذلة يصفهم بالمنعة، وأما المثل وهو قولهم ((**لو ذات سوار لطمتني**)) فالاسم الذي هو ذات سوار مرتفع بعد لو بفعل مقدر دل عليه لطمتني والتقدير لو لطمتني ذات سوار لطمتني من قبل أن لو تقتضي الفعل اقتضاء إن الشرطية لأن لو شرط فيما مضي كما أن إن شرط فيما يستقبل، ويحكى أن حاتمًا الطائي أسر في بلاد بني عنزة فغاب عنها الرجال وبقى فيما بين نسائهم حاتم مقيدًا مغلولا ثم اتفق لهن الارتحال فارتحلن بحاتم فلما بلغن بعض الطريق مسهن الجوع وكان عادة الجاهلية أكل الفصيد في المخمصة فقال أفككن عني الغل لأفزد ففككن عنه فنزل عن الناقة ونحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدى أنه فلطمته جارية بما فعل فقال لو ذات سوار لطمتني يريد لو حرة لطمتني والمعنى لو لطمتني من كانت في الشرف لي كفؤًا لهان عليّ ذلك.

وأما المثل الآخر وهو قول العرب ((**إن لا حظية فلا ألية**)) فمعناه أن لا تكن لك في النساء حظية فإني غير ألية كأنها قالت إن كنت ممن لا تحظى عنده امرأة فإني غير ألية، ولو عنت بالحظية نفسها ولم يكن إلا نصبًا إذ التقدير ألا أكن حظية فيكون منصوبًا لأنه خبر كان، يضرب لمن أخطأته الحظوة فيقال إن أخطأتك الحظوة فيما تطلب فلا تأل أن تتودد إلى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد وأصله في المرأة تصلف عند زوجها، وحظية وألية فعيلة من الحظوة والألو وألوت أي قصرت والأصل حظيوة وأليوة وإنما قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها على

---

[١٠٥] الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٧٦٣، ولسان العرب (٧٣/١٣) (**تقن**)، (١٤٠/١٣) (**خشن**)، (٨٣/١٥) (**عكا**). وفي نسخة (**حشايا**) مكان (**حوايا**). المعجم المفصل (١٢٨٣/٣).

وفي البيت شاهد آخر: حيث فصل بين أفعل التفضيل، وهو قوله: (**ألين**) والمفضول، وهوقوله (**يثربيّات**) بالتمييز وعديل الظرف.

حد سيدوميت.

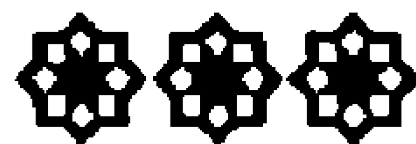
وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[1]. فأن وما بعدها من الاسم والخبر بتأويل مصدر من لفظ الخبر مضاف إلى الاسم وهو في موضع رفع بفعل محذوف وتقديره ولو ثبت صبرهم أو وقع لما ذكرناه من أن لولا يليها إلا الفعل.

واعلم أنك لو قلت لو أن زيدًا قائم لأكرمناه لم يجز وإذا قلت لو أن زيدا قام لأكرمناه جاز وذلك لوقوع الفعل في خبر أن فيكون مفسرا لذلك الفعل المحذوف الرافع كأنا قلنا لو صح أن زيدا قام أو لو ثبت.

((**فإن قيل**)) فكيف يكون قام من قولك لو أن زيدا قام دالا على صح وثبت وليس من لفظه قيل لما كانا في المعنى شيئًا واحد جاز أن يفسر أحدهما بالآخر ألا ترى أنه لا فرق بين أن تقول قام زيد وبين أن تقول صح قيام زيد أو ثبت قيام زيد فلما كان إياه في المعنى جاز أن يدل قام على صح لأن الصحة للقيام فيجوز أن يدل أحدهما على الآخر من حيث هما فعلان ماضيان وأحدهما ملتبس بالآخر من حيث كانت أن وما اتصل بها في موضع المصدر والفعل المضمر مسند إليه.

وقد أجاز سيبويه أن تكون أن وما اتصل بها بعد لو وإن كان فيها معنى المجازاة في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وجاز لأن الفعل الذي هو خبر أن يصحح لها معنى المجازاة وساغ ذلك لأنها ليست عاملة كان الشرطية فجاز أن يقع بعدها المبتدأ.

وقال السيرافي[2] لو كانت أن في موضع اسم مبتدأ لجاز أن يقال لو أن زيدا جالس أتيناك على معنى لو وقع هذا والحق الأول لاقتضائها الفعل.



---

(١) سورة الحجرات: ٥.

(٢) **الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي**. أبو سعيد: نحوي عالم بالأدب. أصله من سيراف (**من بلاد فارس**) تفقه في عمان وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها. له الإقناع في النحو أكمله بعده ابنه يوسف و((**أخبار النحويين والبصريين – ط**)) و((**صنعة الشعر**)) و((**البلاغة**)) و((**شرح المقصورة الدريدية**)).
الأعلام (١٩٥/٢، ١٩٦).

الكلام على المبتدأ والخبر وتعريفهما

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وحسبت وأخواتها لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزءين، وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة)).

قال الشارح:

هذا الفصل واضح من كلام صاحب الكتاب غير أنا نذكر نكتا تختص بهذا الفصل لابد منها.

اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه، والعوامل اللفظية هى أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر فأما الأفعال فنحو كان وأخواتها والحروف نحو إن وأخواتها وما الحجازية.

وإنما اشترط أن يكون مجردا من العوامل اللفظية لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعًا وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به فرفعته تارة ونصبته أخرى نحو كان زيد قائما وإن زيدا قائم وما زيد قائما وظننت زيدا قائما وإذا كان كذلك خرج

عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل وهذا معنى قوله: ((**غصبتهما القرار على الرفع**)) وقوله: ((**المجردان للإسناد**)) يريد بذلك أنك إذا قلت زيد فتجرده من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوته لا يستحق الإعراب لأن الإعراب إنما أتى به للفرق بين المعاني وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى فأما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تصوته غير معرب.

وقوله: ((**وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معًا تناولا واحدا**)) إشارة إلى أن العامل في المبتدأ والخبر تجريدهما من العوامل اللفظية.

وهى مسألة قد اختلف فيها العلماء ((**فذهب الكوفيون**)) إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وإنما قلنا ذلك لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر والخبر لابد له من مبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشيء أن يكون عاملاً ومعمولا في حال واحدة.

وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى: ﴿**أَياً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى**﴾[1]. فنصب أيا بتدعوا وجزم تدعوا بأي فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا في حال واحدة.

ومثله قوله تعالى: ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ المَوْتُ**﴾[2]. فأينما منصوب بتكونوا لأنه الخبر وتكونوا مجزوم بأينما وذلك كثير في كلامهم فكذلك هاهنا، وهو فاسد لأنه يؤدى إلى محال وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول وإذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخرًا في حال واحدة، ومما يؤيد فساد ما ذهبوا إليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد أخاك وإن زيدا أخوك وظننت زيدًا أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملا في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره.

---

(١) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢) سورة النساء: ٧٨.

وأما الآيات التي أوردوها فإن الجواب عنها من وجهين أحدهما أنا لا نسلم أن الجزم في الفعل بنفس الاسم المنصوب، وإنما هو بتقدير حرف الشرط الذي هو إن والنصب في الاسم بالفعل المذكورة فإذًا العامل في كل واحد منهما غير الآخر، الثاني أنا نسلم أن كل واحد منهما عامل في الآخر إلا أنه باعتبارين فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسم والنصب في الاسم بالفعل نفسه فهما شيئان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه لأنه باعتبار واحد يكون عاملا ومعمولا وهو كونه مبتدأ وخبرًا.

((**وذهب البصريون**)) إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ثم اختلفوا فيه فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية.

وقال الآخرون هو التعري وإسناد الخبر إليه وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب.

والقول على ذلك أن التعري لا يصح أن يكون سببًا ولا جزءًا من السبب وذلك أن العوامل توجب عملا والعدم لا يوجب عملا إذ لابد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة.

((**فإن قيل**)) العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثرة تأثيرًا حسيًّا كالإحراق للنار والبرد والبل للماء وإنما هى أمارات ودلالات والأمارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر وصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك هاهنا ((**قيل**)) هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم أن التعري عامل أنه معرف للعامل إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافًا بأن العامل غير التعري، وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم يعني من الإخبار عنه قال لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ.

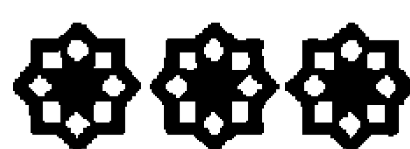
والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثان كان خبرا عنه والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره، وهذه القوة تشبه به الفاعل لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل وأن الفاعل

قد أسند إليه غيره كما أن المبتدأ كذلك إلا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء.

وأما العامل في الخبر فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى إلى قوله: ((**وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما**)) وإنما قلنا ذلك لأنه قد ثبت أنه عامل في المبتدأ فوجب أن يكون عاملا في الخبر لأنه يقتضيهما معًا ألا ترى أن كأن لما اقتضت مشبهًا ومشبهًا به كانت عاملة في الجزءين كذلك هاهنا هذا معنى قوله: ((**لأنه معنى يتناولهما معًا تناولا واحدا**)) يعني الابتداء، وذهب آخرون إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعًا يعملان في الخبر قالوا لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعملا فيه وهذا القول عليه كثير من البصريين ولا ينفك من ضعف وذلك من قبل أن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل وإذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له، ويمكن أن يقال إن الشيئين إذا تركيا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب.

والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر كما كان عاملا في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدرة ووضعتها على النار فإن النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا.

وذهب قوم إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ وحده عمل في الخبر وهذا ضعيف لأن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبه.



تقسيم المبتدأ إلى نوعين
معرفة ونكرة

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس ونكرة إما موصوفة كالتي في قوله عز وجل: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾[1]. وإما غير موصوفة كالتي في قولهم أرجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك وشر أهر ذا ناب وتحت رأسي سرج وعلى أبيه درع)).

قال الشارح:

اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ألا ترى أنك لو قلت رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائما وعالما في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هى المبتدأ وأن يكون الخبر النكرة لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه فإذا قلت قائم أو حكيم فقد أعلمته بمثل ما علمت مما لم يكن بعلمه حتى يشاركك في العلم فلو عكست وقلت قائم زيد فقائم منكورلا يعرفه المخاطب لم تجعله خبرا مقدمًا يستفيده المخاطب ولا يصح أن يكون زيد الخبر لأن الأسماء لا تستفاد ولا يساوى المتكلم المخاطب لأن النكرة ما لا يعرفه المخاطب وإن كان المتكلم يعرفه ألا ترى أنك تقول عندي رجل فيكون منكورا وإن كان المتكلم يعرفه فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب فلذلك.

قال: ((**المبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس**)) وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النكرة الموصوفة والنكرة إذا اعتمدت

---

(١) سورة البقرة: ٢٢١.

على استفهام أو نفي وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفًا أو جارا ومجرورا وتقدم عليها نحو تحت رأسي سرج ولي مال وإذا كان في تأويل النفي نحو قولهم شر أهر ذا ناب، فأما النكرة الموصوفة فنحو قولك رجل من بني تميم جاءني ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[1]. لما وصف الرجل بأنه من بني تميم والعبد بأنه مؤمن يخصص من رجل آخر ليس له تلك الصفة فقرب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالإخبار عنه فائدة وإنما يراعى في هذا الباب الفائدة، وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفي لأن الكلام صار غير موجب فتضمنت النكرة معنى العموم فأفادت فجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحو قولك: «**أرجل عندك أم امرأة وما أحد خير منك**» وقالوا في المثل «**شر أهر ذا ناب**» فالابتداء بالنكرة فيه حسن لأن معناه ما أهر ذا ناب إلا شر فالابتداء هاهنا محمول على معنى الفاعل وجرى مثلا فاحتمل والأمثال تحتمل ولا تغير.

ومعنى شر أهر ذا ناب أنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر مثله فيه إلا لسوء ظن ولم يكن غرضهم الإخبار عن شر وإنما يريدون الكلب أهره شر وإنما كان محمولا على معنى النفي لأن الإخبار به أقوى لأنه أوكد ألا ترى أن قولك ما قام إلا زيد أوكد من قولك قام زيد وإنما احتيج إلى التوكيد في هذه المواضع من حيث كان أمرًا مهما لما ذكرناه، ومماجاء من ذلك قولهم في المثل شيء ما جاء بك يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت أي ما جاء بك إلا شيء أي حادث لا يعهد مثله.

وأما قولهم: «**تحت رأسي سرج وعلى أبيه درع ولك مال**» فالذي سوغ ذلك كونك صدرت في الخبر معرفة هي المحدث عنها في المعنى ألا ترى أن السرج من قولك تحت رأسي سرج وإن كان المحدث عنه في اللفظ فالرأس مضاف إلى ضمير المتكلم وهو الياء من رأسي وهذا الضمير هو المحدث عنه في المعنى كأنك قلت أنا متوسد سرجا، وكذلك على أبيه درع كأنك قلت أبوه متدرع وكذلك لك مال المعنى أنت ذومال فلما كان المعنى مفيدًا جاز وإن كان اللفظ على خلافه، والذي يؤيد عندك ما قلناه أنك لو قلت تحت رأس سرج وعلى رجل درع ولرجل مال لم يكن كلاما، وإنما اشترط هاهنا أن يكون الخبر مقدما لوجهين:

---

(١) سورة البقرة: ٢٢١.

أحدهما: أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا باستقر وهو فعل ويدل أنه جملة أنه يقع صلة والصلات لا تكون إلا جملا وإذا كان كذلك فلو قلت سرج تحت رأسى أودرع على أبيه أو قال درهم لي لتوهم المخاطب أنه صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس، والوجه الثاني أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب فلما سمج ذلك عندهم في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه لأنه وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ وإن كنا قد أحطنا علمًا أنه المبتدأ، ومن ذلك قولهم سلام عليك وويل له قال الله تعالى: ﴿سَلامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾[1]. و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[2]. ومن ذلك أمت في حجر لافيك، فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخبارا في المعنى إنما هى دعاء أو مسألة فهى في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة والتقدير ليسلم الله عليك وليلزمه الويل.

وقولهم أمت في حجر لافيك معناه ليكن الأمت في الحجارة لا فيك والأمت اختلاف انخفاض وارتفاع قال الله تعالى: ﴿لاَ تَرَى فِيهَا عِوَجاً وَلاَ أَمْتاً﴾[3]. والمعنى أبقاك الله بعد فناء الحجارة لأن الحجارة مما يوصف بالبقاء قال الشاعر:

[١٠٦] ما أطْيَبَ العيش لَوْ أنَّ الْفَتَى حَجَرٌ   تَنْبُو الحَوَادثُ عَنْهُ وهْوَ مَلْمُومُ

فلما كانت في معنى الفعل كانت مفيدة كما لو صرحت بالفعل، والفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت كأنك ابتدأت شيئًا قد ثبت عندك واستقر وإذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في إثباتها.

---

(١) سورة مريم: ٤٧.

(٢) سورة المطففين: ١.

(٣) سورة طه: ١٠٧.

[١٠٦] **البيت من البسيط**، وهو لابن مقبل في ديوانه ص٢٧٣، ولسان العرب (٥/٢) **(أمت)**، (٥٨٠/١٢) **(نعم)**. المعجم المفصل (٨٨١/٢)

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (لو أن الفتى حجرٌ) حيث جاء خبر **(أنَّ)** اسمًا جامدًا وفيه رد على الزمخشري الذي أوجب أن يكون خبر (أنَّ) فعلاً ليكون عوضًا من الفعل المحذوف. وردَّ بالقول: إنما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كما في هذا البيت.

تقسيم الخبر إلى نوعين مفرد وجملة

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن له وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق)).

قال الشارح:

اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك إذا قلت عبد الله منطلق فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة في انطلاقه وإنما ذكرت عبد الله وهو معروف عند السامع لتسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق، وخبر المبتدأ على ضربين مفرد وجملة فإذا كان الخبر مفردًا كان هو المبتدأ في المعنى أو منزلا منزلته فالأول نحو قولك زيد منطلق ومحمد نبينا فالمنطلق هو زيد ومحمد هو النبي ﷺ ويؤيد عندك هاهنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سئلت عن زيد من قولك زيد منطلق فقيل من زيد هذا الذي ذكرته لقلت هو المنطلق ولو قيل من المنطلق لقلت هو زيد فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على أنه هو، وأما المنزل منزلة ما هو هو فنحو قولهم أبو يوسف أبو حنيفة فأبو يوسف ليس أبا حنيفة إنما سد مسده في العلم وأغنى غناءه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُم﴾[1]. أي هن كالأمهات في حرمة التزويج وليس بأمهات حقيقة ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ﴾[2]. فبقي أن لا تكون أمهات حقيقة إلا الوالدات، ثم المفرد على ضربين يكون متحملا للضمير وخاليًا منه فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقًا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك قولك زيد ضارب وعمرو مضروب وخالد حسن ومحمد خير منك ففي كل واحد من هذه

---

(١) سورة الأحزاب: ٦.

(٢) سورة المجادلة: ٢.

الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لابد منه لأن هذه الأخبار في معنى الفعل فلابد لها من اسم مسند إليه ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند أسند إلى ضميره وهذا هو التحقيق؛ والذي يدل على تحملها الضمير المرفوع أنك لو أوقعت موقع المضمر ظاهرًا لكان مرفوعا نحو زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه وحسن وجهه وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلا عملت في المضمر إذا أسندت إليه لكونه فاعلا وذلك من حيث كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل كذلك هذه الأسماء، وتحمل هذه الأشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوبًا إلى ذلك المضمر ولو نسبته إلى ظاهر لم يكن فيه ضمير نحو زيد ضارب غلامه لأن الفعل لا يرفع فاعلين وكذلك ما كان في حكمه وجاريًا مجراه «**وأما القسم الثاني وهو ما لا تحمل الضمير من الإخبار**» وذلك إذا كان الخبر اسما محضا غير مشتق من فعل نحو زيد أخوك وعمرو غلامك فهذا لا يتحمل الضمير لأنه اسم محض عار من الوصفية.

والذي يتضمن الضمير من الأسماء ما تقدم وصفه من الإخبار المشتقة كاسم الفاعل وغيره مما ذكرناه وهذه الأسماء ليست كذلك وإنما الإخبار بأنه مالك للغلام ومختص بأخوة زيد.

وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني من المتأخرين من البصريين إلى أنه يتحمل الضمير قالوا لأنه وإن كان اسما جامدًا غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة ألا ترى أنك إذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه وهذه المعاني معاني أفعال، والصحيح الأول وعليه الأكثر من أصحابنا لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم هاهنا، واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان مفردًا سواء كان مشتقًا أو غير مشتق فإنه يكون مرفوعًا مثل المبتدأ لأن الابتداء والتعري كما رفع المبتدأ على ما ذكرناه كذلك رفع الخبر لأن تناوله إياه كتناوله المبتدأ إلا أن تناوله المبتدأ بلا واسطة وتناوله الخبر بواسطة المبتدأ فكان المبتدأ شرطا لا علة وقد تقدم ذلك.

تقسيم الجملة الواقعة خبرًا إلى أربعة أضرب

قال صاحب الكتاب:

((والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق وبكر إن تعطه يشكرك وخالد في الدار)).

قال الشارح:

اعلم أن الجملة تكون خبرًا للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنها إذا وقعت خبرًا كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعًا، والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه أمران أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب والبسيط أول والمركب ثان فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقعت الجملة موقعه فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه.

والأمر الثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد.

واعلم أنه ((**قسم الجملة إلى أربعة أقسام فعلية واسمية وشرطية وظرفية**)) وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل، فمثال ((**الجملة الفعلية**)) زيد قام أبوه فزيد مرتفع بالابتداء وقام في موضع خبره وفيه ضمير يرتفع بأنه فاعل كارتفاع الأب في قوله زيد قام أبوه وهذا الضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو زيد ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبرًا عن هذا المبتدأ وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبرًا وتصير الجملة من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبرًا عنه ألا ترى أنك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن

كلامًا لعدم العائد فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بد من العائد وتكون الجملة التي العائد منها في موضع رفع خبرًا.

وأما الجملة الاسمية فأن يكون الجزء الأول منها اسما كما سميت الجملة الأولى فعلية لأن الجزء الأول فعل وذلك نحو زيد أبوه قائم ومحمد أخوه منطلق فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ الأول كما كان قولك قام أبوه كذلك في المسألة الأولى فأخبرت عن المبتدأ الثاني وهو الأب بمفرد ولذلك لم تحتج إلى ضمير وأخبرت عن المبتدأ الأول بجملة من مبتدأ وخبر وهى أبوه قائم والهاء عائدة إلى المبتدأ ولولا هى لم يصح الخبر كما قلنا في الجملة الفعلية.

وأما «**الجملة الثالثة وهى الشرطية**» فنحو قولك زيد إن يقم أقم معه فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو قام زيد إلا أنه لما دخل هاهنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد نحو زيد إن تكرمه يشكرك عمرو فالهاء في تكرمه عائدة إلى زيد ولم يعد من الجزاء ذكر ولو عاد الضمير منهما جاز وليس بلازم نحو زيد إن يقم أكرمه ففي يقم ضمير من زيد وكذلك الهاء في أكرمه تعود إليه أيضًا.

«**الرابعة الظرف**» والظرف على ضربين ظرف من الزمان وظرف من المكان وحقيقة الظرف ما كان وعاء وسمي الزمان والمكان ظروفًا لوقوع الحوادث فيهما وقد يقع الظرف خبرا عن المبتدأ نحو قولك زيد خلفك والقتال اليوم.

واعلم أن الظرف على ضربين ظرف زمان وظرف مكان والمبتدأ أيضًا على ضربين جثة وحدث فالجثة ما كان شخصًا مرئيًا والحدث ما كان معنى نحو المصادر مثل العلم والقدرة فإذا كان المبتدأ جثة نحو زيد وعمرو وأردت الإخبار عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان نحو قولك زيد عندك وعمرو خلفك وإذا كان المبتدأ أحدثا نحو القتال والخروج جاز أن يخبر عنه بالمكان والزمان، والعلة في ذلك أن الجثة قد تكون في مكان دون مكان فإذا

أخبرت باستقرارها في بعض الأمكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان مثال ذلك قولك زيد خلفك فخلفك خبر عن زيد وهو مكان معلوم بجواز أن يخلومنه زيد بأن يكون أمامك أو يمينك أو في جهة أخرى غيرهما فإذا خصصته بخلفك استفاد المخاطب ما لم يكن عنده وكذلك القتال أمامك يجوز أن يقع في مكان غير ذلك.

وأما ظرف الزمان فإذا أخبرت به عن الحدث أفاد لأن الأحداث ليست أمورا ثابتة موجودة في كل الأحيان بل هى أعراض منقضية تحدث في وقت دون وقت فإذا قلت القتال اليوم أو الخروج بعد غد استفاد المخاطب ما لم يكن عنده لجواز أن يخلو ذلك الوقت من ذلك الحدث، وأما الجثث فأشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة فإذا أخبرت وقلت زيد اليوم أو عمرو الساعة لم تفد المخاطب شيئًا ليس عنده لأن التقدير زيد حال أو مستقر في اليوم وذلك معلوم لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم إذ كان الزمان لا يتضمن واحدا دون واحد.

((**فإن قيل**)) فأنت تقول الليلة الهلال والهلال جثة فكيف جاز هاهنا ولم يجز فيما تقدم فالجواب أنه إنما جاز في مثل الليلة الهلال على تقدير حذف المضاف والتقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوع الهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه فلو قلت الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجز إلا أن يكونا متوقعين وكذلك لو قلت اليوم زيد لمن يتوقع وصوله وحضوره جاز.

واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفا أو جارًّا ومجرورًا نحو زيد في الدار وعمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لأن الدار ليست من زيد في شيء وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك فهذه هى الإخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازا لما في الظرف من الدلالة عليها إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص على ما تقدم بيانه فلو أردت بقولك زيد عندك أنه جالس أو قائم لم يجز الحذف لأن الظرف لا يدل عليه لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسا أو قاعدا.

واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف هل هو اسم أو فعل فذهب الأكثر إلى أنه فعل وأنه من حيز الجمل وتقديره زيد استقر في الدار أو حل في الدار ويدل على ذلك أمران أحدهما جواز وقوعه صلة نحو قولك الذي في الدار زيد والصلة لا تكون إلا جملة ((**فإن قيل**)) التقدير الذي هو مستقر في الدار كما قال ما أنا بالذي قائل لك شيئًا والمراد بالذي هو قائل فكذلك هنا يكون الظرف متعلقًا باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف قيل اطراد وقوع الظرف خبرًا من غير هو دليل على ما قلناه فإن ظهرت في اللفظ كان حسنًا وإن لم تأت بها فحسن أيضًا ولم يقبح قبح ما أنا بالذي قائلٍ لك ولا هو في قلته فاطراد جاءني الذي في الدار وقلة ما أنا بالذي قائل لك شيئًا تدل على ما ذكرناه.

والأمر الثاني أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به والأصل أن يتعلق بالفعل وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى.

وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر اسم وأن الإخبار بالظرف من قبيل المفردات إذ كان يتعلق بمفرد فتقديره مستقر أو كائن ونحوهما والحجة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفردًا على ما تقدم والجملة واقعة موقعه ولا شك أن إضمار الأصل أولى ووجه ثان أنك إذا قدرت فعلا كان جملة وإذا قدرت اسما كان مفردًا وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى.

واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو استقر أو مستقر وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مغاير المبتدأ في المعنى ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعًا بالظرف كما كان مرتفعًا بالاستقرار ثم حذفت الاستقرار وصار أصلا مرفوضًا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف.

وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره والقول عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلا مرفوضًا فإن ذكرته أولا وقلت زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع.

واعلم أنك إذا قلت زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلا أواسما وفيه ضمير مرفوع والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ وإذا قلت زيد في الدار أو من الكرام فالجار والمجرور في موضع

نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك إذا قلت زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ.

وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت زيد عندك أو خلفك لم ينتصب عندك وخلفك بإضمار فعل ولا بتقديره وإنما ينتصب بخلاف الأول لأنك إذا قلت زيد أخوك فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر وإذا قلت زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد لأنه ليس إياه فنصبناه بالخلاف.

وهذا قول فاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضًا لأن الخلاف عدم المماثلة فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به.

وأيضًا فإن من مذهبهم أن المبتدأ مرتفع بعائد يعود إليه من الظرف إذا قلت زيد عندك وذلك العائد مرفوع وإذا كان مرفوعًا فلابد له من رافع وإذا كان له رافع في الظرف كان ذلك الرافع هو الناصب فاعرفه.

((**فصل**)) قال صاحب الكتاب:

((ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع إلى المبتدأ وقولك في الدار معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلومًا فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم البر الكرّ بستين والسمن منوان بدرهم وقوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾[1])).

قال الشارح:

قد تقدم قولنا إن خبر المبتدأ إذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلابد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية من المبتدأ إذا كانت غير الأول.

وقوله: ((**إذا قلت زيد في الدار معناه استقر فيها**)) يعني أنه يتعلق بمحذوف وقد تقدم بيان ذلك.

وقوله ((**وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره**)) يعنى أن الراجع إلى المبتدأ إذا كان الخبر جملة فإنه يجوز حذفه وإسقاطه مع شدة الحاجة إليه وذلك

---

(١) سورة الشورى: ٤٣.

إذا كان موضع المضمر معلومًا غير ملتبس كقولهم: «**السمن منوان بدرهم**» فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والمنوان وخبره خبر المبتدأ الأول والعائد محذوف تقديره منوان منه بدرهم فموضع منه المحذوف رفع لأنه صفة لمنوين وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المنوان والثاني الهاء المجرورة وهي تعود إلى السمن لابد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ ولم يتصل به وساغ حذف العائد هاهنا لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أن السمن هنا جنس وما بعده بعض من الجنس وإنما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن فكأنه قال السمن كله منوان منه بدرهم ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منوان وأنه بدرهم والمراد غير ذلك.

ومثله «**البر الكر بستين**» إلا أن المحذوف هاهنا شيئان أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه وتقديره البر الكر منه بستين إلا أن موضع منه هنا نصب على الحال لأنه لا يجوز أن يكون نعتًا للكر إذ كان معرفة والعامل في الحال الجار والمجرور الذي هو الخبر وهو بستين وصاحب الحال المضمر المرفوع فيه وجاز تقدمه عليه وإن كان العامل معنى لأن لفظ الحال جار ومجرور فصار كقولك كل يوم لك ثوب.

وفي منه ضميران على ما ذكر أحدهما مرفوع يعود إلى المضمر في بستين والآخر الهاء العائدة إلى المبتدأ الأول الذي هو البر وهي الرابطة.

والثاني من المحذوفين ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائد وهو التمييز والتقدير البر الكر بستين درهما فترك ذكر الدرهم للعلم به وهو من تمام الكلام ألا ترى أنك لولم ترده لالتبس ولم يعلم من أي الأنواع هو الثمن.

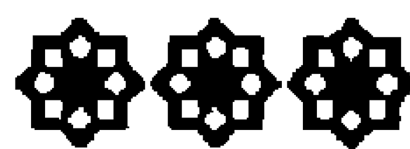
ولا يستبعد حذف العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه فإنه قد جاء حذف الجملة التي هي خبر بأسرها للدلالة عليها نحو قوله تعالى: ﴿**وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ**﴾(١). معناه فعدتهن ثلاثة أشهر إلا أنه حذف لدلالة الأول عليه وإذا جاز حذف الجملة بأسرها كان حذف شيء منها أسهل، وأما قوله تعالى: ﴿**وَلَمَن**

---

(١) سورة الطلاق: ٤.

﴿صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[1]. فمن في موضع رفع بالابتداء وصبر وغفر الصلة والعائد ضمير الفاعل فيهما.

وقوله: «**إن ذلك لمن عزم الأمور**» في موضع الخبر وإن المكسورة تقدر تقدير الجمل فلذلك إذا وقعت خبرا افتقرت إلى ضمير عائد إلى المبتدأ كما تفتقر الجملة إذا وقعت خبرا ولم يوجد العائد في الآية فكان مرادًا تقديرًا وإنما حذف لقوة الدلالة عليه والمعنى إن ذلك الصبر منه أي من الصابر.



(١) سورة الشورى: ٤٣.

بيان جواز تقديم الخبر على المبتدأ بشرطه وما جاء مخالفًا للشرط

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك وكقوله تعالى: ﴿سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُم﴾[1]. و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[2]. المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا وذلك قولك في الدار رجل)).

قال الشارح:

يجوز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة فمثال المفرد قولك قائم زيد وذاهب عمرو وقائم خبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك ذاهب خبر عن عمرو ومثال الجملة أبوه قائم زيد وأخوه ذاهب عمرو فأبوه مبتدأ وقائم خبره والجملة في موضع الخبر عن زيد وقد تقدم عليه وكذلك أخوه ذاهب مبتدأ وخبر في موضع الخبر عن عمرو، وذهب الكوفيون إلى منع جواز ذلك واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأنه يؤدى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك إذا قلت قائم زيدكان في قائم ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فتقول قائمان الزيدان وقائمون الزيدون ولو كان خاليًا عن الضمير لكان موحدًا في الأحوال كلها وكذلك إذا قلت أبوه قائم زيد كانت الهاء في أبوه ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره.

والمذهب الأول لكثرة استعماله في كلام العرب قالوا: ((**مشنوء من يشنؤك وتميمي أنا**)) فمن يشنؤك مبتدأ.

---

(١) سورة الجاثية: ٢١.

(٢) سورة البقرة: ٦.

وقوله: مشنوء الخبر وهو مقدم وكذلك تميمي أنا أنا مبتدأ وتميمي خبر مقدم ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها إنما هى كونه تميميًا لا أنا المتكلم.

وأما قولهم أنه يؤدى إلى تقديم المضمر على الظاهر فتقول إن تقديم المضمر علي الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدًا وأما إذا تقدم لفظًا والنية به التأخير فلا بأس به نحو ضرب غلامه زيد ألا ترى أن الغلام هاهنا مفعول ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل فهو وإن تقدم لفظا فهو مؤخر تقديرًا وحكمًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[1]. الهاء في نفسه عائدة إلى موسى وإن كان الظاهر متأخرًا لأنه في حكم المقدم من حيث كان فاعلا، ومثله قولهم في المثل في أكفانه لف الميت وقالوا في بيته يؤتى الحكم فقد تقدم المضمر على الظاهر فيهما لفظا لأن النية بهما التأخير والتقدير لف الميت في أكفانه ويؤتى الحكم في بيته وإذا ثبت ما ذكرناه جاز تقديم خبر المبتدأ عليه وإن كان فيه ضمير لأن النية فيه التأخير من قبل أن مرتبة المبتدأ قبل الخبر فاعرفه.

وأما قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[2]. ﴿سَوَآءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[3] فمحياهم مبتدأ ومماتهم عطف عليه وسواء خبر مقدم وإنما وحد الخبر هاهنا والمخبر عنه اثنان لوجهين أحدهما أن سواء مصدر في معنى اسم الفاعل في تأويل مستو والمصدر لا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عدل وهذان عدل وهؤلاء عدل فكذلك هاهنا، والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير كأنه قال محياهم سواء ومماتهم كما قال.

فإني وقيار بها لغريب

أراد فإني لغريب بها وقيار، وكذلك قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾. الفعل هاهنا في تأويل المصدر والمعنى سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار فالإنذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى وسواء الخبر وقد تقدم وسواء مصدر في معنى اسم الفاعل والتقدير مستويان على ما تقدم ألا ترى أن موضع الفائدة الخبر والشك إنما وقع في استواء الإنذار وعدمه لا في نفس الإنذار ولفظ

---

(١) سورة طه: ٦٧.

(٢) سورة الحاقة: ٢١.

(٣) سورة الجاثية: ٢١.

الاستفهام لا يمنع من ذلك إذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام وإنما الهمزة هاهنا مستعارة للتسوية وليس المراد منها الاستفهام وإنما جاز استعارتها للتسوية لاشتراكهما في معنى التسوية ألا ترى أنك تقول في الاستفهام أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد والشيئان اللذان يسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول في التسوية ما أبالي أفعل أم لم يفعل فأنت غير مستفهم وإن كان اللفظ الاستفهام وذلك لمشاركته الاستفهام في التسوية لأن معنى ما أبالي أفعل أم لم يفعل أي هما مستويان في علمي كما قال في الاستفهام كذلك هذا هو التحقيق من جهة المعنى.

وأما إعراب اللفظ فقالوا سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه، وقوله: «**وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا وذلك قولك في الدار رجل**» قد تقدم في الفصل قبله لِمَ ابتدئ بالنكرة هنا ولم التزم تقديمه بما أغنى عن إعادته.

قال صاحب الكتاب:

«**وأما سلام عليك وويل لك وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها إذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل، وفي قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال**».

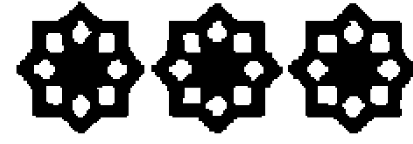
قال الشارح:

لما تقدم من كلامه أنه قد التزم تقديم الخبر إذا وقع المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا أورد على نفسه إشكالا وهو قولهم: «**سلام عليك وويل له**» فإن المبتدأ نكرة والخبر جار ومجرور ولم يتقدم على المبتدأ ثم أجاب بأن المبتدأ في قولك لك مال وتحتك بساط إنما التزم تقديم الخبر هناك خوفًا من التباس الخبر بالصفة وهاهنا لا يلبس لأنه دعاء ومعناه ظاهر ألا ترى أنك إذا قلت سلام عليك وويل له بالرفع كان معناه كمعناه منصوبًا وإذا كان منصوبا كان منزلا منزلة الفعل فقولك سلامًا عليك وويلا لك بمنزلة سلم الله عليك وعذبك الله فلما كان المعنى فيه ينزع إلى معنى الفعل لم يغير عن حاله لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدمًا.

وأما قوله: «**وفي قولهم أين زيد وكيف عمرو ومتى القتال**» يريد أنه قد التزم

هاهنا تقديم الخبر أيضًا وإنما قدم الخبر في هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام وذلك أنك إذا قلت أين زيد فأصله أزيد عندك فحذفوا الظرف وأتوا بأين مشتملة على الأمكنة كلها وضمنوها معنى همزة الاستفهام فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبرًا.

وكذلك إذا قلت كيف زيد معناه على أي حال زيد وإذا قلت متى القتال فمعناه القتال غدًا ونحوه فعمل فيه ما عمل بأين وستوضح أحوال هذه الظروف المستفهم بها في أماكنها إن شاء الله تعالى.



بيان جواز حذف المبتدأ أو الخبر إذا دلت قرينة على ذلك

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويجوز حذف أحدهما فمن حذف المبتدأ قول المستهل الهلال والله وقولك وقد شممت ريحًا المسك والله أو رأيت شخصًا فقلت عبد الله وربى ومنه قول المرقش:

إذ قـــــال الخميـــــــس نعـــــــم

ومن حذف الخبر قولهم خرجت فإذا السبع وقول ذي الرمة:

[١٠٧] فيا ظَبْيَةَ الوَعْسَاء بَيْنَ جُلاَجِل وَبَيْـنَ النَّقـا أأنْـتِ أمْ أُمُّ سـالِم

وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيل﴾[1]. يحتمل الأمرين أي فأمري صبر جميل أو فصبر جميل أجمل)).

قال الشارح:

اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها فالمبتدأ معتمد الفائدة والخر محل الفائدة فلابد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا، وقد جاء ذلك مجيئًا صالحًا فحذفوا المبتدأ مرة والخبر أخرى فمما حذف فيه المبتدأ ((**قول المستهل الهلال والله**)) أي هذا الهلال والله والمستهل طالب الهلال كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم.

---

[١٠٧] سيأتي تخريجه برقم (١٠٩).

(١) سورة يوسف: ١٨.

ومثله إذا شممت ريحًا طيبة قلت ((**المسك والله**)) أي هو المسك والله أو هذا المسك، وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص فإذا رأيته بعد قلت عبد الله وربى كأنك قلت ذاك عبد الله أو هذا عبد الله، وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل مررت برجل راحم المساكين بار بوالديه فعرف بتلك الأوصاف فقلت زيد والله أي هو زيد أو المذكور زيد؛ وأما بيت المرقش الأكبر:

[١٠٨] **لاَ يبْعدِ اللهُ التَّلَبُّبَ والغَارَاتِ إذْ قال الخَمِيسُ نَعَمْ**

فالتلبب لبس السلاح والخميس الجيش والنعم الإبل قال الفراء هو ذكر لا يؤنث يقال هذا نعم وارد، والمعنى أنه يتأسف على الغير ولاسيما في أوقات إقبالهم على الغنائم فيقول الجيش نعم أي هذا نعم فاطلبوه إلا أنه حذف للعلم به، وقد ((**حذف الخبر أيضًا**)) كما حذف المبتدأ وأكثر ذلك في الجوابات يقول القائل من عندك فتقول زيد والمعنى زيد عندي إلا أنك تركته للعلم به إذ السؤال إنما كان عنه، ومن ذلك قولهم ((**خرجت فإذا السبع**)) اعلم أن إذا تكون على ضربين زمانا وفيها معنى الشرط وتضاف إلى الجملة الفعلية وإذا وقع بعدها اسم كان ثم فعل مقدر نحو **﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾**(١). **﴿وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ﴾**(٢). والقدير إذا انشقت السماء انشقت وإذا مدت الأرض مدت كان ذلك لتضمنه معنى الشرط والشرط يقتضي الفعل، وتكون بمعنى المفاجأة وهي في ذلك على ضربين تكون اسما وتكون حرفا وإذا كانت اسما كانت ظرفًا من ظروف الأمكنة وإذا كانت حرفًا كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة كما أن إن حرف دال على معنى المجازاة والهمزة حرف دال على معنى الاستفهام فإذا قلت خرجت فإذا السبع وأردت به الظرفية لم يكن ثم حذف وكان السبع مبتدأ وإذا الخبر قد تقدم كما تقول عندي زيد ويتعلق الظرف باستقرار محذوف فإن ذكرت اسما آخر كان

---

[١٠٨] **البيت من السريع**، وهو للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق ص ٦٠، ولسان العرب (٤٢٧/١٢) (عمم)، (٣١٦/١٥) (ندى). المعجم المفصل (٨١١/٢).

والشاهد فيه قوله: (نَعَم) و (النعم) واحد الأنعام، وهو هنا خبر لمبتدأ محذوف، و التقدير: هذه نعم.

(١) سورة الانشقاق: ١.

(٢) سورة الانشقاق: ٣.

منصوبًا على الحال نحو خرجت فإذا السبع واقفًا أو عاديًا والعامل في الحال الظرف وإن شئت رفعته على الخبر وجعلت الظرف من صلته، فإن جعلتها حرفًا كان الخبر محذوفًا لا محالة والتقدير خرجت فإذا السبع حاضر أو موجود لأن المبتدأ لابد له من خبر ولا خبر لها هاهنا ظاهرًا فوجب أن يكون مقدرًا، وأما قول ذي الرمة:

[١٠٩] فيا ظبية الوعساء

إلخ فالخبر محذوف فيه والتقدير أأنت الظبية أم أم سالم والمراد أنكما التبستما على لشدة تشابهكما فلم أعرف إحداكما من الأخرى، والوعساء الأرض اللينة ذات الرمل، وجلاجل موضع ويروى بالحاء غير المعجمة والنقا الكثيب من الرمل.

وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1]. احتمل الأمرين وذلك أن يكون صبر مبتدأ والخبر محذوف والمعنى فصبر جميل أجمل من غيره أو فعندي صبر جميل وجاز الابتداء بقوله صبر جميل وهو نكرة لأنها قد وصفت والنكرة إذا وصفت جاز الابتداء بها وقد تقدم بيان ذلك، ويجوز أن يكون صبر جميل خبرًا والمبتدأ محذوف والتقدير فأمرى صبر جميل أو صنعى صبر جميل.

قال صاحب الكتاب:

«وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده، ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم أقائم الزيدان وضربي زيدًا قائمًا وأكثر شربي السويق ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير قائمًا وقولهم كل رجل وضيعته».

قال الشارح:

اعلم أن لولا حرف يدخل على جملتين إحداهما مبتدأ وخبر والأخرى فعل وفاعل فتعلق إحداهما بالأخرى وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين

---

[١٠٩] **البيت من الطويل**، وهو لذى الرمة في ديوانه ص٧٥٠، ولسان العرب (١٢٣/١١) (جلل)، (٤٣٠/١٥) (أ)، ٤٩١ (يا). المعجم المفصل (٩٣٩/٢).
وفي نسخة (آأنت) مكان (أأنت).
وفيه شاهد على هذه الرواية: حيث أدخل الألف بين الهمزتين كراهية لاجتماعهما.

(١) سورة يوسف: ١٨.

فعليتين فيربط إحداهما بالأخرى فتصيران كالجملة الواحدة فتقول قام زيد خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان لا تعلق لإحداهما بالأخرى فإذا أتيت بإن الشرطية فقلت إن قام زيد خرج محمد ارتبطت الجملتان وتعلقت إحداهما بالأخرى حتى لو ذكرت إحدى الجملتين منفردة لم تفد ولم تكن كلامًا، وكذلك لولا تقول زيد قائم خرج محمد فهاتان جملتان متباينتان إحداهما مبتدأ وخبر والأخرى فعل وفاعل فإذا أتيت بلولا وقلت لولا زيد قائم لخرج محمد ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى فصارتا كالجملة الواحدة إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله فإذا قلت لولا زيد لخرج محمد كان تقديره لولا زيد حاضر أو مانع ومعناه أن الثاني امتنع لوجود الأول وليست الجملة الثانية خبرًا عن المبتدأ لأنه لا عائد منها إلى زيد والجملة إذا وقعت خبرًا فلابد فيها من عائد إلى المبتدأ وإنما اللام وما بعدها كلام يتعلق بلولا وجواب لها.

وقد شبه سيبويه ما حذف من خبر المبتدأ بعد لولا بقولهم أما لا ومعناه أن رجلاً أمر بأشياء يفعلها وقد شبهت عليه فوقف في فعلها فقيل له افعل كذا وكذا إن كنت لا تفعل الجميع وزادوا على أن ما وحذفوا الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجورًا، وربما وقع بعد لولا هذه الفعل والفاعل لاشتراكهما في معنى الآخر ألا ترى أنه لا فرق من جهة المعنى بين زيد قائم وقام زيد قال الجموح:

[١١٠] قَالَتْ أُمامَةُ لمَّا جئْتُ زائرَها هَلاَّ رَمَيْتَ ببعْض الأسْهُم السُّودِ
لاَ دَرَّ دَرُّكَ إنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لولاَ حُدِدْتُ ولاَ عذْرَى لِمحْدُودِ

والمراد لولا الحد؛ وقال الكوفيون الاسم الواقع بعد لولا يرتفع بلولا نفسها لنيابتها عن الفعل والتقدير لولا يمنع زيد وهذا ضعيف لوجوه منها أنه لو كان الأمر على ما ادعوه لجاز وقوع أحد بعدها لأن أحد يعمل فيها النفي ولم يسمع عنهم ذلك.

---

[١١٠] **البيتان من البسيط**، وهما للجموح الظفري في خزانة الأدب (٤٦٢/١)، ولسان العرب (٥٤٥/٤) (**عذر**). المعجم المفصل (٢٨٠/١).

والشاهد فيهما: دخول (**لولا**) على الجملة الفعلية في قوله: (**لولا حُددتُ**) وهذا البيت يرد على مذهب الفراء القائل بأن ما بعد (**لولا**) مرفوع بها فلو كانت عاملة للرفع لذكر بعدها، هنا مرفوع.

الوجه الثاني: أنه لو كان معناه النفي على ما ادعوه لجاز أن تعطف عليه بالواو ولا لتأكيد النفي فتقول لـولا زيـد ولا خـالد لأ كرمتـك نحـو قولـه تعـالى: **﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلاَ الظُّلُمَاتُ وَلاَ النُّورُ * وَلاَ الظِّلُّ وَلاَ الحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلاَ الأَمْوَاتُ﴾**[1]. فلما لم يجز ذلك ولـم يستعمل دل علـى أن الجحود قد زايلها.

الوجه الثالث: أن الحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعمول نحـو حـروف الجـر فإنها مختصة بالأسماء ونحو حروف الجزم اختصت بالدخول علـى الأفعـال ولـولا هذه غير مختصة بل تدخل على الأسـماء نحـو لـولا زيـد لأكرمتـك وتدخـل علـى الأفعال في نحو ما أنشدناه من البيتين فاعرفه.

قال ومن ذلك قولهم: ((**أقائم الزيدان**)) يعنـي أنـه حـذف الخبر لسـد الفـاعل مسده، واعلم أن قولهم أقائم الزيدان إنما أفـاد نظـرًا إلـى المعنـى إذ المعنـى أيقـوم الزيدان فتم الكلام لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفـظ وفعـل مـن جهـة المعنى فلما كان الكلام تامًّا من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ولـم يكن ثم خـبر محذوف على الحقيقة؛ ولو قلت قائم الزيدان من غير استفهام لم يجز عنـد الأكـثر وقد أجازه ابن السراج وهو مذهب سيبويه لتضمنه معنى الفعـل وإن كـان فيـه قبـح لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ نحو زيـد ضارب أبوه أو موصوف نحو مررت برجل ضارب أبوه أو ذي حال نحو هذا زيـد ضاربًا أبوه أو على استفهام أو نفي بخلاف الفعل فإنه يعمـل معتمـدًا وغـير معتمـد وسنذكر أحكامه مستقصى في فصل اسم الفاعل.

وأما قولهم: ((**ضربي زيدا قائمًا**)) فهي مسألة فيهـا أدنـى إشـكال يحتـاج إلـى كشف وذلك أن المعنى ضربت زيدًا قائمًا أو أضرب زيدا قائمًا فالكلام تام باعتبـار المعنى إلا أنه لابد من النظر في اللفظ وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك أن قولك ضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح أن يكـون خـبرًا فـيرتفع لأن الخـبر إذا كـان مفـردًا

---

(١) سورة فاطر: ١٩-٢٢.

يكون هو الأول والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم، ولا يصح أن يكون حالا من زيد هذا لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو ضربي لأن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته وإذا كان من صلته لم يصح أن يسد مسد الخبر لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر فكما أن الخبر كان جزء غير الأول فكذلك ما سد مسده ينبغي أن يكون غير الأول، وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرًا فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربي زيدًا إذا كان قائما فإذا هي الخبر والحق أنها في موضع نصب متعلقة باستقرار محذوف تقديره استقر أو مستقر ثم حذف العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدم ونقل الضمير من الفعل إلى الظرف وصار الظرف وما ارتفع به في موضع مرفوع لأنه خبر مبتدأ فالظرف وحده في موضع نصب يدل على ذلك أنه يظهر النصب فيما كان معربًا نحو القتال اليوم وعندك ونحو ذلك والظرف مع الضمير في موضع خير المبتدأ فإذا أريد المضي قدر بإذ وإذا أريد المستقبل قدر بإذا والظرف الذي هو إذا أو إذ يضاف إلى الفعل والفاعل الذي هو كان والضمير الذي فيه وكان هذه المقدرة هى التامة وليست الناقصة فحذف الفعل وأقيم الظرف مقامه ثم حذف الفعل لدلالة الظرف عليه.

((**فإن قيل**)) ولم قدر الخبر بإذا أو إذ دون غيرهما من ظروف المكان قيل لأنهما ظرفا زمان وظروف الزمان يكثير الإخبار بها عن الأحداث والإخباربها مختص بالحدث فكان تقديره بها أولى، وكانت إذ وإذا أولى من غيرهما من ظروف الزمان لشمولهما فإذ تشمل جميع ما مضى وإذا تشمل جميع المستقبل فلما أريد تقدير جزء من الزمان كان أولى بذلك لما ذكرناه.

((**فإن قيل**)) ولم قلتم إن كان المقدرة هى التامة دون أن تكون الناقصة قيل لو كانت كان المقدرة الناقصة لكان قائما من قولك ضربي زيدا قائما الخبر ولو كان خبرا لجاز أن يقع معرفة لأن أخبار كان تكون معرفة ونكرة فالمعرفة نحو قولك كان زيد أخاك وكان محمد القائم ومثال النكرة كان زيد قائما فلما اقتصر هاهنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه البتة دل ذلك على أنه حال وليس بخبر.

وأما المسألة الثانية وهي((**أكثر شربي السويق ملتوتا**)) فالكلام عليها كالكلام على المسألة قبلها في تقدير الخبر والعامل فيه إلا أن قوله أكثر شربي ليس بمصدر وإنما لما أضيفت أكثر إلى شربي الذي هو المصدر صار حكمه حكم المصدر لأن أفعل بعض ما يضاف إليه تقول زيد أفضل القوم فيكون بعض القوم والياقوت أفضل الحجارة لأنه بعض الحجارة ولو قلت الياقوت أفضل الزجاج لم يجز لأنه ليس من الزجاج فكذلك إذا قلت صمت أحسن الصيام تنصب أحسن على المصدر لأنه لما أضفته إلى المصدر صار مصدرًا فكذلك لما أضفت أكثر إلى الشرب الذي هو مصدر صار مصدرا وجاز أن يخبر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر.

وأما المسألة الثالثة وهي ((**أخطب ما يكون الأمير قائما**)) فهي في تقدير حذف الخبر كالمسألة الأولى إلا أن فيها اتساعا أكثر من الأولى وذلك أن فيها وجهين من التقدير أحدهما نحو المسألة قبلها فقولك أخطب ما يكون الأمير بمعنى أخطب كون الأمير لأن ما مع الفعل بتأويل المصدر نحو قول الشاعر:

يسر المرء ما ذهب الليالي

وكذلك ما يكون بمعنى الكون والمراد بكونه وجوده والتقدير أخطب وجود الأمير إذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة ويكون إذا الخبر وهو في موضع نصب بالاستقرار على ما تقدم يدل على ذلك أنه قد حكى عن بعض العرب أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بنصب يوم فدل ذلك على أن إذا في موضع نصب كما تقول زيد عندك وفيه ضمير والظرف والضمير في موضع رفع لأنه الخبر.

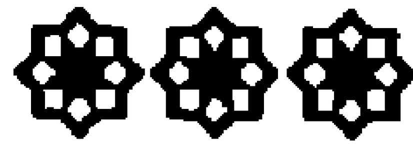
الوجه الثاني: أن يكون قوله أخطب ما يكون بمعنى الزمان لأن ما تكون بمعنى الزمان لأنها في تأويل المصدر والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال أخطب أوقات كون الأمير كما يقال مقدم الحاج وخفوق النجم أي زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ويكون الخبر إذا كان قائما على ما تقدم إلا أن إذا علي هذا في موضع رفع خبرًا عن الأول كما تقول وقت القتال يوم الجمعة فكأنه قال أخطب الأوقات التي يكون الأمير فيها خطيبًا إذا كان قائمًا، ومثله على سعة الكلام ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[1]. وهما لا يمكران لكن لما

(١) سورة سبأ: ٣٣.

كان فيهما جعله لهما، ومثله ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً﴾[1]. والنهار لا يبصر إنما يبصر فيه، والذي أحوج إلى تقدير المصدر بالزمان هاهنا أنه قد نقل عنهم أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع فكذلك قدر الأول بالزمان وقضى على إذا التي هي الخبر بالرفع فاعرفه.

وأما قولهم: ((**كل رجل وضيعته**)) فالمراد كل رجل وضيعته مقرونًا إلا أنك حذفت الخبر واكتفيت بالمعطوف لأن معنى الواو هنا كمعنى مع فقولك كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته وهذا كلام مكتف فالواو هاهنا كالواو في قولك استوى الماء والخشبة إلا أن قولنا استوى الماء والخشبة أوله فعل يعمل فيه وليس هاهنا فعل وإنما هو اسم عطف على اسم بالواو التي معناها معنى مع فعطفت لفظا والمعنى معنى الملابسة.

واعلم أن الواو التي بمعنى مع لابد فيها من معنى الملابسة والواو التي لمطلق العطف قد تخلو من ذلك ألا ترى أنك إذا قلت ما صنعت وأباك المعنى ما صنعت مع أبيك وما صنع أبوك معك وكذلك إذا قلت كل رجل وضيعته لأن معناه مع ضيعته ولو قلت زيد وعمرو خارجان لم يجز حذف الخبر لأنه ليس في اللفظ ما يدل عليه وليس كذلك كل رجل وضيعته لأن معناه مع ضيعته ومع تدل على المقارنة فاعرفه.



(١) سورة النمل: ٨٦.

جواز وقوع المبتدأ والخبر معرفتين

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا كقولك زيد المنطلق والله إلهنا ومحمد نبينا ومنه قولك أنت أنت وقول أبي النجم.

أنا أبو النجم وشعري شعري

ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ)).

قال الشارح:

قد تقدم من قولنا أن حق المبتدأ أن يكون معرفة وحق الخبر أن يكون نكرة بما أغنى عن إعادته ((**وقد يكون المبتدأ والخبر معًا معرفتين**)) نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق والله إلهنا ومحمد نبينا فإذا قلت زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيدًا على انفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخًا ولا يدري أنه زيد هذا فتقول زيد أخوك أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك الذي استفاده المخاطب فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة.

وكذلك إذا قلت: ((**زيد المنطلق**)) فالمخاطب يعرف زيدا ويعرف أن شخصًا انطلق ولا يعلم أنه زيد فيقال زيد المنطلق فزيد معروف بهذا الاسم منفردًا والمنطلق معروف بهذا الاسم منفردًا غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر أمره عندك من غير أن تراه لكنت عارفًا به ذكرًا وشهرة ولو رأيت شخصًا لكنت عارفًا به عينًا غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته إلا

بمعرفة أخرى بأن يقال لك هذا زيد فاعرفه.

فأما قولهم: «**الله ربنا ومحمد نبينا**» فإنما يقال ذلك ردًّا على المخالف والكافر أو يقال على سبيل الإقرار والاعتراف لطلب الثواب بقوله؛ وأما قولهم «**أنت أنت**» فظاهر اللفظ فاسد لأنه قد أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظا ومعنى وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ، وإنما جاز هاهنا لأن المراد من التكرير بقوله أنت أنت أي أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة لم تتغير معنى وتكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته وهذا مفيد يتضمن ما ليس في الجزء الأول، وعليه قول أبي النجم:

[١١١] أنا أبو النجم وشعري شعري

معناه وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت وعلى هذا قياس *الباب، وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلتبس* إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه فأيهما قدمت كان المبتدأ؛ ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب فإنه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو ضرب عيسى موسى اللهم إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله:

لعاب الأفاعي القاتلات لعابُه

وقوله:

[١١٢] بَنُو نا بَنُو أبْنائنا وبَناتُنا ... بَنُوهنَّ أبْناءُ الرِّجال الأبَاعِدِ

ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ لأنه يلزم منه أن لا يكون له

---

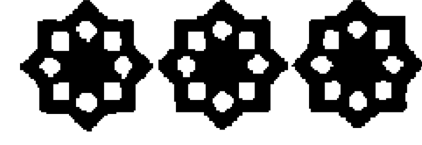
[١١١] الرجز لأبي النجم في أمالي المرتضى (٣٥٠/١)، وخزانة الأدب (٤٣٩/١). المعجم المفصل (١١٦٩/٣).

وفي البيت شاهد آخر: وهو إثبات ألف (أنا) في الوصل كما في الوقف وذلك على لغة بني تميم.

[١١٢] **البيت من الطويل**، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٤٤٤/١)، وبلا نسبة في الإنصاف (٦٦/١). المعجم المفصل (٢٦٠/١).

والشاهد فيه قوله: (بنونا بنو أبنائنا) حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنوية.

بنون إلا بني أبنائه وليس المعنى على ذلك فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليل نحو أكل كمثرى موسى وأبرأ المرضى عيسى.



بيان أنه قد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا منه قولك هذا حلو حامض وقوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ * ذُو العَرْشِ المَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾(١).

قال الشارح:

يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران وأكثر من ذلك كما قد يكون له أوصاف متعددة فتقول: ((هذا حلو حامض)) تريد أنه قد جمع بين الطعمين كأنك قلت هذا مز فالخبر وإن كان متعددًا من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى لأن المراد أنه جامع الطعمين وهو خبر واحد؛ وتقول هذا قائم قاعد على معنى راكع قال الشاعر:

[١١٣] مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي
تَخِذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ سُودٍ جعادٍ مِنْ نِعاجِ الدَّشْتِ

ومثله ((قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ. ذُو العَرْشِ المَجِيدُ. فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾)) واعلم أنك إذا أخبرت بخبرين فصاعدًا كان العائد على المخبر عنه راجعًا من مجموع الجزأين والمراد العائد المستقل به جميع الخبر وذلك إنما يعود من مجموع الاسمين فأما كل واحد منهما على الانفراد ففيه ضمير يعود إليه لا محالة من حيث كان راجعًا إلى معنى الفعل فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة إلى الموصوف والظرف إلى المظروف فأما عود الضمير من الخبر

---

(١) سورة البروج: ١٤-١٦.

[١١٣] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٩، وبلا نسبة في لسان العرب (٨/٢) (بتت)، (٤٥٦/٧) (قيظ)، (٢٠١/٩) (صرف)، (٤٢١/١٤) (شتا). المعجم المفصل (١١٢٦/٣).

والشاهد فيه قوله: (**مقيظ مصيف**) حيث تعددت الأخبار من غير عطف والمبتدأ واحد.

المستقل به إلى المبتدأ فإنما يكون من المجموع سواء كان الخبران ضدين أم لم يكونا.

((فصل)) **قال صاحب الكتاب:**

((إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا كقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِراً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[1]. وقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[2]. وكقولك كل رجل يأتيني أوفى الدار فله درهم، فإذا دخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالإجماع وفي دخول إن خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب)).

قال الشارح:

اعلم أن الأسماء على ضربين منها ما هو عار من معنى الشرط والجزاء وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء فالأول نحو زيد وعمرو وشبههما فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء في خبره تقول زيد منطلق ولو قلت زيد فمنطلق لم يجز.

وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء وذكر أن ذلك ورد عنهم كثيرًا حكى أخوك فوجد على معنى أخوك وجد والفاء زائدة وأنشد:

[١١٤] وقائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ وأكْرُومَةُ الحَيَّيْن خِلْوٌ كَمَا هِيَا

والمراد وقائلة خولان أنكح فتاتهم، وسيبويه لا يرى زيادتها ويتأول ما ورد من ذلك على أنها عاطفة وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية، **((وما كان متضمنًا معنى الشرط فالأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة))** فالأسماء الموصولة نحو الذي والتي وأخواتهما فهذه الأسماء لا تتم إلا بصلات وعائد

---

(١) سورة البقرة: ٢٤٧.

(٢) سورة النحل: ٥٣.

[١١٤] **البيت من الطويل**، وهو بلا نسبة في الأزهية ص٢٤٣، ولسان العرب (٢٣٩/١٤) (**خلا**). المعجم المفصل (١٠٨٩/٢).

والشاهد فيه قوله: (خولان فانكح فتاتهم) حيث رفع (**خولان**) على تقدير مبتدأ محذوف والتقدير: ((**هذه خولان**))، وذلك أنه لا يصح أن يكون (**خولان**)مبتدأ دخلت الفاء على خبره، وهذا مذهب سيبويه، وأجازه الأخفش. وقيل: الفاء زائدة.

وصلاتها تكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وهى الجمل التي تقع أخبارًا للمبتدأ فالموصول لا يخبر عنه حتى يتم بصلته فإذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد فقولك الذي أبوه قائم أو الذي قام أبوه بمنزلة زيد أو عمرو ويفتقر إلى جزء آخر يكون خبرًا حتى يتم كلامًا كما يفتقر زيد وعمرو فتقول الذي أبوه قائم منطلق فيكون الذي أبوه قائم بمنزلة زيد ثم أخبرت عنه بمنطلق كما تقول زيد منطلق، فإذا كان الموصول شائعًا لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جار ومجرور وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء وذلك قولك: ((**الذي يأتيني فله درهم**)) والذي عندي فمكرم قال الله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم**﴾[1]. إلخ وقال تعالى: ﴿**وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ**﴾[2].

وقوله: ﴿**الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِراً وَعَلانِيَةً**﴾[3]. كله من صلة الذين وهو في موضع اسم مرفوع بالابتداء وقوله: (**فلهم أجرهم**) في موضع الخبر وكذلك قوله: ﴿**وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ**﴾[4]. فقوله من الله الخبر، وإنما اشترطنا لدخول الفاء أن يكون شائعًا غير مخصوص وأن تكون صلته فعلا أو جارًّا ومجرورًا لأنه إذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشرط المحض وذلك أنه إذا كان شائعًا كان مبهمًا غير مخصوص وباب الشرط مبنى على الإبهام فإن جعلته لواحد مخصوص نحو زيد الذي أتاني فله درهم لم يجز دخول الفاء في خبره لبعده عن الشرط والجزاء ألا ترى أنك تقول من يخرج فله درهم فيكون مبهمًا غير مخصوص فكذلك إذا قلت الذي يأتيني فله درهم لابد أن يكون شائعًا لمخصوص.

فإن قيل فأنت تقول إن أتاني زيد فله درهم فيكون الأول مخصوصًا فهلاجاز ذلك في الذي إذا أردت به مخصوصًا.

فالجواب أن الشرط لابد فيه من إبهام فأنت إذا قلت من يأتي فله درهم

---

(١) سورة البقرة: ٢٤٧.

(٢) سورة النحل: ٥٣.

(٣) سورة البقرة: ٢٤٧.

(٤) سورة النحل: ١.

فالإبهام واقع في الفعل والفاعل معا ألا ترى أن الفعل مبهم يحتمل أن يوجد وأن لا يوجد والفاعل مبهم يعود إلى من وإذا قلت إن أتاني زيد فله كذا فالفاعل وإن كان مخصوصًا فالفعل مبهم وأنت إذا قلت الذي يأتيني وأردت به مخصوصًا لم يكن فيه إبهام البتة لأن الموصول مخصوص والفعل مبني على تيقن وجوده فخلا من إبهام البتة ففارق الشرط.

وإنما اشترط وصله بالفعل لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل البتة فلوقلت الذي أبوه قائم له درهم لم يجز دخول الفاء في الخبر هاهنا لعدم مشابهة الشرط ((**وأما إذا وصل الموصول بظرف أو جار ومجرور**)) فإنه وإن لم تكن صلته فعلا ملفوظًا به فإنه مقدر حكما فإذا قلت الذي في الدار أو عندك فكأنك قلت الذي استقر أو وجد أو نحو ذلك فإذا وجدت هذه الشرائط في الموصول جاز دخول الفاء في خبره، فإن قيل فما الفرق بين الخبر عن الموصول إذا كان فيه الفاء وبينه إذا لم يكن قيل إذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أذن ذلك بأن الخبر مستحق بالفعل الأول ألا ترى أنك إذا قلت الذي يأتيني فله درهم أذن ذلك بأن الدرهم مستحق له بإتيانه لأن الفاء للتعقيب والمسبب يوجد عقيب السبب وإذا قلت الذي يأتيني له درهم يدل على استحقاق الدرهم من غير أن يدل على أنه بالإتيان.

وكذلك ((**النكرة الموصوفة**)) بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم حكمه حكم الموصول في دخول الفاء في خبرها لشبهها بالشرط والجزاء كالموصول لأن النكرة في إبهامها كالموصول إذا لم يرد به مخصوص والصفة كالصلة فإذا كانت بالفعل أو ما هو في تقدير الفعل من جار ومجرور كانت كالموصول في شبه الشرط والجزاء فدخلت الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصول.

فإن وقع في الصلة شرط وجزاء لم تدخل الفاء في آخر الكلام وذلك قولك الذي إن يزرني أزره له درهم ولو قلت هنا فله لم يجز لأن الشرط لا يجاب دفعتين وكذلك كل رجل إن يزرني أكرمه له درهم ولا يجوز فله درهم لأن الصفة قد تضمنت الجواب ولم يحتج إلى إعادته.

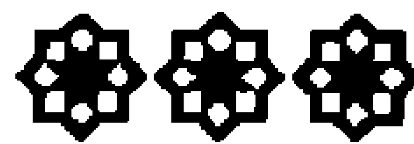
ولو قلت الذي أبوه أبوك فزيد لم يجز لأنه لم يتقدم في الصلة ما يصح به

الشرط وكذلك لو قلت كل إنسان فله درهم لم يجز لأنه لم تتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط فجرى هذان في الامتناع مجرى زيد فقائم وعمرو فمنطلق ((**فإن دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة الحروف الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر**)) وهي إنَّ وأنَّ وكأن وليت ولعل ولكن فذهب سيبويه إلى أن كأن وليت ولعل ولكن تمنع من دخول الفاء في الخبر لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى فهي جارية مجرى الأفعال العاملة فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرها.

وأما أن فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء لأنها وإن كانت عاملة فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء، وقال الأخفش لا يجوز دخول الفاء مع أن لأنها عاملة كأخواتها والأول أقرب إلى الصحة وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾[١].

وقال: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ**﴾[٢]. إلى أن قال: ﴿**فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾[٣].

وقال: ﴿**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ**﴾[٤]. فأدخل الفاء في الخبر فالأخفش يحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة، والأول أظهر لأن الزياد على خلاف الأصل وسيوضح ذلك في حروف العطف إن شاء الله تعالى.



(١) سورة الأحقاف: ١٣.
(٢) سورة آل عمران: ٢١.
(٣) سورة آل عمران: ٢١.
(٤) سورة الجمعة: ٨.

خبر إن وأخواتها

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو المرفوع في نحو قولك إن زيدًا أخوك ولعل بشرًا صاحبك؛ وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل ونزل قولك إن زيدًا أخوك منزلة ضرب زيدًا أخوك وكأن عمرًا الأسد منزلة فرس عمرًا الأسد، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعًا به في قولك زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه)).

قال الشارح:

اعلم أن هذه الحروف وهي إن وأخواتها وهي ستة إن وأن ولكن وليت ولعل وكأن من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبرًا وإنما عملت لشبهها بالأفعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، الثاني أنها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، الثالث أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، الرابع أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو ضربك وضربه وضربني فلما كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر وهي مقتضية لهما جميعًا ألا ترى أن إن لتأكيد الجملة ولكن للاستدراك فلابد من الخبر لأنه المستدرك ولابد من المبتدأ ليعلم خبر من قد استدرك؛ وليت في قولك ليت زيدًا قادم تمن لقدوم زيد ولعل ترج وكأن تقتضي مشبهًا ومشبهًا به فلما اقتضتهما جميعًا جرت مجرى الفعل المتعدى فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الأفعال بما قدم مفعوله على فاعله فقولك إن زيدا قائم بمنزلة ضرب زيدًا رجل.

وإنما قدم المنصوب فيها على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب إذ

كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعًا علي الأفعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع حطًا لها عن درجة الأفعال إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر «**وذهب الكوفيون**» إلى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وهو فاسد وذلك من قبل أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه، ومع ذلك فإنا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ عمل في خبره نحو ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وكذلك كان وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وليس فيه تسوية بين الأصل والفرع لأنه قد حصلت المخالفة بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه.

«فصل» قال صاحب الكتاب:

«وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز تقديمه إلا إذا وقع ظرفًا كقولك إن في الدار زيدًا ولعل عندك عمرًا وفي التنزيل ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[1]».

قال الشارح:

يعني أن هذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر وكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحروف لا فرق فالمراد بأصنافه كونه مفردًا وجملة وبأحواله كونه معرفة ونكرة وبشرائطه افتقاره إلى عائد من الخبر إذا كان جملة.

وقوله: «**من أصنافه**» يعني أن خبر المبتدأ كما يكون مفردًا أو جملة أو ظرفًا كذلك في هذه الحروف تقول في المفرد إن زيدًا قائم كما تقول في المبتدأ زيد قائم وفي الجملة إن زيدًا أبوه قائم كما تقول زيد أبوه قائم وإن زيدا قام أبوه كما تقول زيد قام أبوه وتقول في الظرف إن زيدا عندك وإن محمدا في الدار فموضع الظرف رفع لأنه خبر إن كما كان خبر المبتدأ قبل دخول هذه الحروف، فإن كان اسم إن جثة وأخبرت عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرف إلا ظرف مكان ولا تخبر

---

(١) سورة الغاشية: ٢٦.

عنه بالزمان فتقول إن زيدا عندك ولو قلت إن زيدا اليوم لم يجز لأن هذه الأخبار في الحقيقة إنما هي أخبار أسماء هذه الحروف وأما قولهم خبر إن وخبر كان فتقريب لأن الحروف والأفعال لا يخبر عنها، وقوله «**وأحواله**» يعني أن أحوال أخبار هذه الحروف كأحوال أخبار المبتدأ من أنه يكون الخبر نكرة ومعرفة كما يكون كذلك في المبتدأ والخبر فتقول إن زيدا قائم وإن زيدا أخوك كما تقول ذلك في المبتدأ.

وأما «**شرائطه**» فإنه إذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم هو المعرفة والخبر هو النكرة كما كان كذلك في المبتدأ والخبر وإذا كان جملة فلابد فيها من عائد إلى المبتدأ كما كان كذلك في المبتدأ والخبر فكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع إن وأخواتها لا فرق بينهما إلا أن الذي كان مبتدأ مرفوعًا ينتصب هاهنا بإن وأخواتها «**ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها**» ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعًا على الأفعال في العمل فانحطت عن درجة الأفعال فجاز التقديم في الأفعال نحو قائمًا كان زيد وكان قائما زيد ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم «**إلا أن يكون الخبر ظرفًا أو جارا ومجرورا**» فلا يجوز أن تقول إن منطلق زيدا ويجوز أن تقول إن في الدار زيدا وذلك أنهم قد توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال ألا ترى أنهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه في نحو قوله:

[١١٥] لله در اليوم من لامها

والمعنى لله در من لامها اليوم ومثله.

[١١٦] كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنَا أوَاخِرِ المَيْس أصْوَاتُ الْفَرَارِيج

---

[١١٥] صدر البيت:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرتْ

والبيت من السريع، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ص١٨٢، وخزانة الأدب (٤/٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩). المعجم المفصل (٢/٨١٨).

والشاهد فيه: إضافة (درّ) إلى (مَنْ) مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة، وامتنع نصب (مَنْ) لأن (درّ) ليس باسم فاعل، ولا اسم فعل.

[١١٦] **البيت من البسيط**، وهو لذي الرمة في ديوانه ص٩٩٦، ولسان العرب (٧/٢٤٤) =

والمراد أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا، ومنه:

[١١٧] كَما خُطَّ الْكِتَاب بكَفِّ يَوْمًا يَهُودِي يقَارِبُ أوْ يُزِيلُ

والمراد بكف يهودي يومًا، وإذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد كان جوازه في إن واسمه أسهل إذ هما شيئان منفصلان، ومما سوغ الفصل بالظرف هنا كون هذه الحروف ليست مما يعمل في الظروف وإنما العامل الاستقرار المحذوف فاعرفه.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد حذف في نحو قولهم إن مالا وإن ولدا وإن عددا أي إن لهم مالا، ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد إن الناس عليكم فيقول إن زيدا وإن عمرا أي إن لنا، وقال الأعشى:

[١١٨] إنَّ مَحَلاً وَإنَّ مُرْ تَحَلاَ وَإنَّ فِي السُّفْر إذْ مَضَوْا مَهلاَ

وتقول إن غيرها إبلا وشاء أي إن لنا، وقال:

ياليت أيام الصبي رواجعا

أي ياليت لنا؛ ومنه قول عمر بن عبدالعزيز لقرشي مَت إليه بقرابة فإن ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك أي فإن ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل؛ وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري))

قال الشارح:

اعلم أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فإنه قد يجوز

- (نقض) المعجم المفصل (١/١٦٠).

والشاهد فيه: الفصل بين المضاف (**أصوات**) والمضاف إليه (**أواخر**) بالجار والمجرور، للضرورة.

[١١٧] **البيت من الوافر**، وهو لأبي حية النميري في الإنصاف (٢/٤٣٢)، ولسان العرب (١٢/٣٩٠) (**عجم**). المعجم المفصل (٢/٧٢٥).

والشاهد فيه قوله: (**بكف يوما يهودي**) حيث فصل بالظرف (**يوما**) بين المضاف والمضاف إليه.

[١١٨] سيأتي تخريجه برقم (١١٩).

حذفها والسكوت على أسمائها دونها وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها على ما ذكرناه ودلالة قرائن الأحوال عليها؛ وذلك قولهم: ((**إن مالا وإن ولدا وإن عددا**)) كان ذلك وقع في جواب هل لهم مال وهل ولد وهل عدد فقيل في جوابه إن مالا وإن ولدًا وإن عددا أي إن لهم مالا وإن لهم ولدا وإن لهم عددا ولم يحتج إلى إظهاره لتقدم السؤال عنه، ولم يأت ذلك إلا فيما كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، قال ((**ويقول الرجل للرجل هل لكم أحد إن الناس عليكم**)) أي ألب ((**فيقول إن زيدا وإن عمرا**)) المعنى إن لنا زيدا وإن لنا عمرا واستغنى عن ذكره لتقدمه في السؤال قال الأعشى:

[١١٩] إن محــــلا إلــــخ

ويروى وإن للسفر إذ مضوا مهلا ومعناه إن لنا محلاً يعني في الدنيا إذا عشنا وأن لنا مرتحلا إلى الآخرة وأراد بالسفر المسافرين من الدنيا إلى الآخرة فيقول في رحيل من رحل ومضى مهل أي لا يرجع، وقيل إن في السفر يريد من قدم لآخرته فاز وظفر والمهل السبق، فهذا كله عند سيبويه على حذف الخبر كنحو ما تقدم تقديره، ولا يرى الكوفيون حذف الخبر إلا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة، وكان الفراء يذهب إلى أنه إنما يحذف مثل هذا إذا كررت إن ليعلم أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف.

وحكى أن أعرابيًّا قيل له الزبابة الفأرة قال إن الزبابة وإن الفأرة ومعناه إن هذه مخالفة لهذه والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر، والفائدة أن المحل خلاف المرتحل؛ وهو قول غير مرضٍ عند أصحابنا فإنه قد ورد في الواحد الذي لا مخالف معه قال الأخطل:

[١٢٠] خَلاَ أنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاس أوْ إنَّ الأكَارِمَ نَهْشَلاَ

---

[١١٩] **البيت من المنسرح**، وهو للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣، ولسان العرب (١١/٢٧٩) ((**رحل**)). المعجم المفصل (٢/٦٥٩).

والشاهد فيه قوله: (**إن محلا وإن مرتحلا**) حيث حذف خبر (**إن**) وهو ظرف لقرينة والتقدير: إن لنا في الدنيا محلا وإن لنا عنها مرتحلا.

[١٢٠] **البيت من الطويل**، وهو للأخطل في خزانة الأدب (١٠/٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٢)، ولسان العرب (١١/٦٨٢) (**نهشل**). المعجم المفصل (٢/٦٥٢).

والشاهد فيه قوله: (**أو إن الأكارم نهشلا**) حيث حذف خبر (**إن**) وتقديره: تفضلوا، واسمها معرفة، وفي هذا ردّ على الكوفيين في اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم، =

وقالوا: ((**إن غيرها إبلا وشاء**)) فقولهم غيرها اسم إن والخبر مضمر على النحو الذي ذكرناه كأنه قال إن لنا غيرها أو عندنا غيرها وانتصب إبلا وشاء على التمييز؛ ويجوز أن يكون إبلا وشاء اسم إن وغيرها حالا؛ وقد نص سيبويه على أن الإبل والشاء انتصابهما انتصاب الفارس إذا قلت ما في الناس مثله فارسًا كأنه يقدره بالمشتق أي ماشية؛ ولا يحسن أن يكون عطف بيان لأن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف؛ ومنه قول رؤبة:

[١٢١] **يا ليت أيام الصبي رواجعًا**

على تقدير يا ليت لنا أيام الصبي رواجعًا فيكون أيام الصبي اسم ليت والخبر الجار والمجرور المقدر ورواجعا حال وتنوينه ضرورة؛ وقيل تقديره أقبلت رواجعا فيكون أقبلت الخبر ورواجعا أيضًا حال؛ وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيها لها بوددت وتمنيت لأنها في معناهما وهي لغة بني تميم يقولون ليت زيدا قائما كما يقولون ظننت زيدا قائما وعليه الكوفيون والأول أقيس وعليه الاعتماد وهو رأي البصريين؛ فأما ((**ما حكي عن عمر بن عبد العزيز**)) فالخبر محذوف أي فإن ذاك مصدق ولعل مطلوبك حاصل فإنما ساغ حذف الخبر هاهنا وإن لم يكن ظرفا لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه نحو قولك من القائم فيقال زيد أي زيد القائم، والجيد أن يقدر المحذوف ظرفا نحو إن لك ذاك أي حق القرابة ولعل لك ذاك فالمعنى واحد إلا أنه من جهة اللفظ جار على منهاج القياس؛ وقوله ((**مت إليه بقرابة**)) المت المد والمراد تدلي إليه بقرابة والموات الوسائل؛ قال ((**وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري**)) يجوز في قد الكسر والضم فالكسر أجود لأنه الأصل في التقاء الساكنين والضم للاتباع لثقل الخروج من كسر إلى ضم من نحو وعذاب أركض و(**عيون ادخلوها**)؛ والمراد قد التزم حذف الخبر وذلك أن شعري مصدر شعرت أشعر شعرا وشعرة إذا فطن وعلم ولذلك سمى الشاعر شاعرا لأنه فطن لما خفى على غيره.

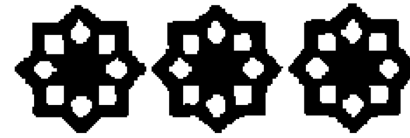
= وعلى الفراء في اشتراطه تكرير (**أن**).

[١٢١] **الرجز للعجاج** في ملحق ديوانه (٢/٣٠٦)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/٢٣٤،٢٣٥). المعجم المفصل (٣/١١٩٦).

وفي البيت شاهد آخر: على اعتبار أنه ليس في البيت حذف وهو نصب ليت للمبتدأ والخبر على لغة بعض العرب.

وهو مضاف إلى الفاعل فقولك ليت شعري بمعنى ليت علمي والمعنى ليتني أشعر فأشعر هو الخبر وناب شعري الذي هوالمصدر عن أشعر ونابت الياء في شعري عن اسم ليت الذي في قولك ليتني، وأشعر من الأفعال المتعدية وقد يعلق عن العمل فيقال ليت شعري أزيد قام أم عمرو ومعنى التعليق إبطال عمله في اللفظ وإعماله في الموضع فيكون موضع الاستفهام وما بعده نصبا بالمصدر فهو داخل في صلته.

وقيل الخبر محذوف وقد ناب معمول المصدر عن الخبر فلم يظهروا خبر ليت هاهنا لسد معمول المصدر مسده وصار ذلك كقولهم لولا زيد لأكرمتك في حذف الخبر لسد جواب لولا مسده، وقالوا ليت شعري زيد عندك أم عند عمرو رفعوا زيد ولم يعملوا فيه المصدر لأنه داخل في الاستفهام، وقيل إن الجملة بعد شعري في موضع الخبر والأول أقيس لعدم العائد من الجملة فاعرفه.



خبر لا التي لنفي الجنس

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو في قول أهل الحجاز لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك، وقول حاتم

ولا كريم من الولدان مصبوح

يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية والثاني أن لا يجعل مصبوحًا خبرا ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي، وارتفاعه بالحرف أيضًا لأن لا محذوبها حذوان من حيث إنها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها)).

قال الشارح:

إنما خص أهل الحجاز دون غيرهم لأن أهل الحجاز يظهرون الخبر فيظهر فيه العمل وبنو تميم لا يظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل لا، واعلم أن لا النافية على ضربين عاملة وغير عاملة فالعاملة التي تنفي على جهة استغراق الجنس لأنها جواب ما كان على طريقة هل من رجل في الدار فدخول من في هذا لاستغراق الجنس ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ألا ترى أنه لا يجوز هل من زيد في الدار كما يجوز هل زيد في الدار، فهذه التي لاستغراق الجنس عاملة النصب فيما بعدها من النكرات المفردة ومبنية معها بناء خمسة عشر وإنما استحقت أن تكون عاملة لشبهها بأن الناصبة للأسماء ووجه الشبه بينهما أنها داخلة على المبتدأ والخبر كما أن إن كذلك وأنها نقيضة إن لأن لا للنفي وإن للإيجاب وحق النقيض أن يخرج على حد نقيضه من الإعراب نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا فقولك ضربت زيدا فعل وفاعل ومفعول وقولك ماضربت زيدا نفي لذلك ومع ذلك فقد أعربته إعرابه من حيث كان نقيضه يشعر بمعنى الرفع له، فلما أشبهت لا إن وكانت إن عاملة في المبتدأ والخبر كانت لا كذلك عاملة في المبتدأ والخبر لأنها تقتضيهما جميعًا

كما تقتضيهما أن ولما نصبوا بها لم تعمل إلا في نكرة على سبيل حرف الخفض الذي في المسألة لأنها كالنائبة عنها إلا أن لا بنيت مع النكرة لأنها لما وقعت في جواب هل من رجل عندك على سبيل الاستغراق وجب أن يكون الجواب أيضًا بحرف الاستغراق الذي هو من ليكون الجواب مطابقا للسؤال فكان قياسه لا من رجل في الدار ليكون النفي عاما كما كان السؤال عاما ثم حذفت من من اللفظ تخفيفا وتضمن الكلام معناها فوجب أن يبني لتضمنه معنى الحرف كما بنى خمسة عشر حين تضمن معنى حرف العطف، ((**فإن قيل**)) أيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجود في كلامهم ألا ترى أنك تقول قد علمت أن زيدا منطلق فإن حرف وهو مع ما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد، وكذلك أن الخفيفة مع الفعل المضارع إذا قلت أريد أن تقوم والمعنى أريد قيامك فكذلك لا والاسم المنكر بعدها بمنزلة اسم واحد، ونظيره قولك يا ابن أم فالاسم الثاني في موضع خفض بالإضافة وجعلا اسما واحدًا وكذلك لا رجل في الدار فرجل في موضع منصوب منون لكنه جعل مع لا اسما واحدًا ولذلك حذف منه التنوين وبنى على حركة لأن له حالة تمكن قبل البناء فميز بالحركة عما بنى من الأسماء ولم يكن له حالة تمكن نحو من وكم وخص بالفتحة لأنها أخف الحركات وليس الغرض إلا تحريكه فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها فلذلك تقول لا رجل عندك ولا غلام لك تريد النفي العام.

قال الله تعالى: ﴿**لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ**﴾[1]. وقال: ﴿**لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ**﴾[2]. وموضع لا وما عملت فيه مبتدأ لأنها جواب ما حاله كذلك ألا ترى أن قولك هل من رجل في الدار في موضع رفع بالابتداء كذلك لا رجل، فإن قدرت دخولها على كلام قد عمل غيرها فيه لم تعمل فيه شيئًا وكان الكلام على ما كان عليه موجبًا وذلك قولك أزيد في الدار أم عمرو فتقول لا زيد في الدار ولا عمرو وكذلك تقول أرجل في الدار أم امرأة والجواب لا رجل في الدار ولا امرأة وكذلك إن جعلتها جوابًا كقولك هل رجل في الدار قلت لا رجل في الدار وهذا قليل إذ كان التكرير والبناء أغلب عليها وكان هذا في مواضع لا ونعم.

---

(١) سورة هود: ٤٣.

(٢) سورة التوبة: ١١٨.

واعلم أنه قد ذهب الكوفيون وأبو إسحاق الزجاج وجماعة من البصريين إلى أن حركة لا رجل ولا غلام حركة إعراب واحتجوا لذلك بقولهم لا رجل وغلاما عندك بالعطف على اللفظ فلولا أنه معرب لم يجز العطف عليها لأن حركة البناء لا يعطف عليها لأنه إنما يعطف للاشتراك في العامل، والقول هو الأول لحذف التنوين، منه إذ لو كان معربا لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك لا خيرًا منك في الدار ونحو ذلك من الموصوفات.

وأما قولهم أنه جاز العطف على اللفظ نحو لا رجل وغلامًا فتقول إنما جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ نحو لا رجل ظريفا بالتنوين وذلك قبل أنها وإن كانت حركة بناء فهي مشبهة بحركة الإعراب وذلك لاطرادها في كل نكرة منفية بلا من غير اختصاص باسم بعينه فجرت لذلك مجرى العامل الذي يعمل في كل اسم يباشره ويلاقيه، ومثله الضمة في الاسم المفرد المنادى العلم نحو يا حكم لاطرادها في كل منادى مفرد علم.

واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر لا فذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين بخلاف إن فإنها مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل ولا هذه لا تشبه الفعل وإنما تشبه أن المشددة فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أن ولن وهي لا ترفع شيئًا كذلك هذه، وذهب أبو الحسن ومن يتبعه إلى أن لا هذه ترفع الخبر وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيهما جميعًا وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر وليس كذلك نواصب الأفعال لأنها لا تقتضي إلا شيئًا واحدًا وهو المختار.

وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان وهي قاعدتهم في إن وأخواتها.

((فصل)) **قال صاحب الكتاب:**

((ويحذفه الحجازيون كثيرًا فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ولا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا)).

قال الشارح:

اعلم أنهم «**يحذفون خبر لا**» من لا رجل ولا غلام ولا حول ولا قوة وفي كلمة الشهادة نحو لا إله إلا الله والمعنى لا رجل ولا غلام لنا ولا حول ولا قوة لنا وكذلك لا إله في الوجود إلا الله ولا أهل لك ولا مال لك ولا بأس عليك ولا فتى في الوجود إلا علي ولا سيف في الوجود إلا ذو الفقار فالخبر الجار مع المجرور وهو محذوف، ولا يصح أن يكون الخبر الله في قولك لا إله إلا الله وذلك لأمرين.

أحدهما: أنه معرفة ولا لا تعمل في معرفة.

الثاني: أن اسم لا هنا عام وقولك إلا الله خاص والخاص لا يكون خبرًا عن العام ونظيره الحيوان إنسان فإنه ممتنع لأن في الحيوان ما ليس بإنسان وقولك الإنسان حيوان جائز لأن الإنسان حيوان حقيقة وليس في الإنسان ما ليس بحيوان، ويجوز إظهار الخبر نحو لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك هذا مذهب أهل الحجاز «**وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر لا البتة**» ويقولون هو من الأصول المرفوضة ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم لا رجل أفضل منك أن أفضل نعت لرجل على الموضع وكذلك خير منك نعت لأحد على الموضع، وكان أبو العباس المبرد يجوز أن يكون أفضل منك مرفوعًا بلا على الخبر ويجوز أن يكون رفعا بخبر الابتداء إذا كانت لا وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدم، وأما البيت الذي هو:

ولا كريم من الولدان مصبوح

أنشده لحاتم الطائي وما أظنه له قال الجرمي هو لأبي ذؤيب الهذلي وقبله:

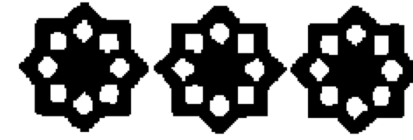
[١٢٢] هَلاَّ سألْتِ هَدَاكِ اللهُ ما حَسَبِي ... عِنْدَ الشِّتَاء إذا ما هَبَّتِ الرِّيحُ
ورَدَّ جازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... ولاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَان مَصْبُوحُ

---

[١٢٢] **البيتان من البسيط** وهما لحاتم بن عبد الله الطائي في ملحق ديوانه ص٢٩٤، ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق أشعار الهذليين ص ١٣٠٧، وبلا نسبة في لسان العرب (٤٥٢/٤) (صرر). المعجم المفصل (١٧٥/١).

والشاهد فيه قوله: (**مصبوح**) حيث ذكر خبر (**لا**) لأنه لم يكن مما يُعلم،فإذا لم يُعلم يجب ذكره. ويجوز أن يكون (**مصبوح**) نعتا لاسمها محمولا على الموضع، والخبر محذوف لعلم السامع، تقديره: موجود.

المصبوح الذي سقى اللبن صباحا، وصف سنة شديدة الجدب قد ذهبت بالمرتفق فاللبن عندهم متعذر لا يسقاه الوليد الكريم فضلا عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضيف إذ لا لبن عندهم، والحرف الناقة المسنة، ومصبوح يجوز أن يكون صفة للمنفى على الموضع ويضمر الخبر وعليه بنو تميم ويجوز أن يكون خبرًا كما قال أهل الحجاز واختاره الجرمي **((فإن قيل))** لم جاز اطراده في المنفي نحو لا رجل ولا غلام ولا ملجأ ولم يطرد في الإثبات نحو إن مالا وإن إبلا فالجواب أن عموم النفي ينبئ عن معنى الخبر وليس للإثبات عموم كعموم النفي فإن أردت خبرًا خاصًّا لم يكن بد من ذكره نحو لا رجل في الدار لأن عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص فإن وقع النفي في جواب هل من رجل في الدار مصرحا به فقلت في جوابه لا رجل ومعناه في الدار جاز وإن لم تذكره لتقدم ذكره ودلالة ما سبق عليه.



اسم لا وما المشبهتين بليس

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو في قولك ما زيد منطلقًا ولا رجل أفضل منك، وشبهها بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر إلا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعًا فقيل ما زيد منطلقا وما أحد أفضل منك ولم تدخل لا إلا على النكرة فقيل لا رجل أفضل منك وامتنع لا زيد منطلقا، واستعمال لا بمعنى ليس قليل ومنه بيت الكتاب:

[١٢٣] مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فأنَا ابنُ قَيْس لاَ بَرَاحُ

قال الشارح:

اعلم أن ما حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال وقياسه أن لا يعمل شيئًا وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حد همزة الاستفهام وهل ألا ترى أنك لما قلت هل قام زيد وهل زيد قائم فوليه الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصها فهذا هو القياس في ما لأنك تقول ما قام زيد كما تقول ما زيد قائم فيليها الاسم والفعل غير أن أهل الحجاز يشبهونها بليس ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يفعل بليس كذلك تقول ما زيد منطلقا وما أخوك خارجا، فاللغة الأولى أقيس والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرًا﴾[1]. وقال ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم﴾[2]. ويروى عن الأصمعي أنه قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب يعني نصب خبر ما المشبهة بليس، وما هذه وإن كانت مشبهة بليس وتعمل عملها فهي أضعف عملا منها لأن ليس فعل

---

[١٢٣] سيأتي تخريجه برقم (١٢٤).

(١) سورة يوسف: ٣١.

(٢) سورة المجادلة: ٢.

وما حرف ولذلك من الضعف إذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر نحو قولك ما قائم زيد وما مسيء من أعتب وما زيد إلا قائم قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[1].

وأما ليس فإنها تعمل على كل حال تقول ليس زيد قائمًا وليس قائمًا زيد وليس زيد إلا قائمًا، ووجه الشبه بين ليس وما أنهما جميعًا لنفي ما في الحال وأن ليس مختصة بالمبتدأ والخبر فإذا دخلت ما على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر، وكذلك إذا قلت ما زيد إلا قائم لم يكن لها عمل لانتقاض النفي بدخول إلا وكذلك إذا تقدم الخبر نحو ما قائم زيد لأن نضد الابتداء والخبر قد غير، وذهب الكوفيون إلى أن خبر ما في قولك ما زيد قائما ليس منتصبا بما وإنما هو منصوب بإسقاط الخافض وهو الباء كان أصله ما زيد بقائم فلما سقطت الباء انتصب الاسم وهذا غير مرضٍ لأن الخافض إذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب فإذا سقط الخافض وصل الفعل أوما هو في معناه إلى المجرور فنصبه فالنصب إنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض ألا ترى أنك تقول كفى بالله شهيدا فيكون الاسم مجرورا بالباء فإذا سقط الباء كان الاسم مرفوعا نحو كفى الله لأنه لم يكن موضعهما نصبا بل رفعا وكذلك تقول بحسبك زيد فإذا سقط الخافض قلت حسبك زيد بالرفع لأنه كان في موضع مبتدأ وكذلك تقول ما جاءني من أحد وتقول ما جاءني أحد فترفع لأن موضعه كان مرفوعًا فبان بما ذكرته أن خبر ما ليس منصوبا بما ذكروه من سقوط الباء وإنما هو بنفس الحرف الذي هوما للشبه الذي ذكرناه.

وأما بنو تميم فإنهم لا يعملونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلة هل والهمزة ونحوهما مما لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدم، وأما ((**لا المشبهة بليس**)) فحكمها حكم ما في الشبه والأعمال ولها شرائط ثلاث، أحدهما أن تدخل على نكرة، والثاني أن يكون الاسم مقدمًا على الخبر.

---

(١) سورة آل عمران: ١٤٤.

والثالث: أن لا يفصل بينها وبين الاسم بغيره فتقول لا رجل منطلقا كما تقول ليس زيد منطلقا، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر ليس وما تقول لا رجل بقائم كما تقول ليس زيد بقائم، ويجوز حذف الخبر منه قال سعد بن مالك:

[١٢٤] من صد عن نيرانها إلخ

وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب إذا فر الأقران، والهاء في نيرانها تعود إلى الحرب، جعل لا بمنزلة ليس ورفع براح بها والخبر محذوف وتقديره لا براح لي؛ ويجوز أن يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبر وهو رأى أبي العباس المبرد، والأول أجود لأنه كان يلزم تكرير لا كقوله تعالى: ﴿**لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ**﴾(١). هذا رأي سيبويه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾(٢). هي لا هذه دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة لأن لا كلمة ومثلها تاء ثمت، وقيل دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا علامة ونسابة؛ والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص فالاسم محذوف إلا أن عملها مختص بالحين فللات حال مع الحين ليست لها مع غيره كما كان للدن مع غدوة حين نصبها نحو لدن غدوة، ولا يكون اسمها إلا مضمرا وقد شبهها سيبويه بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث إن اسمها لا يكون إلا مضمرا من نحو أتاني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وكذلك لات مع الحين، وقد قالوا لات حين مناص بالرفع على أنه الاسم والخبر محذوف وهو قليل والأول أكثر «**وما أقعد وأوغل في شبه ليس**» لأن ما لنفي ما في الحال لا غير ولا قد يكون لنفي الماضي نحو قوله تعالى: ﴿**فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى**﴾(٣). أي لم يصدق ولم يصل ومنه قول الشاعر:

---

[١٢٤] **البيت من مجزوء الكامل** وهو لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر (١٠٩/٨، ١٣٠)، ولسان العرب (٤٠٩/٢) (برح). المعجم المفصل (١٦٧/١).

والشاهد فيه قوله: (لا براحُ) حيث أعمل (لا) عمل (ليس) فرفع بها الاسم وهو قوله: (براح) وحذف خبرها.

(١) سورة البقرة: ٢٥٤.

(٢) سورة ص: ٣.

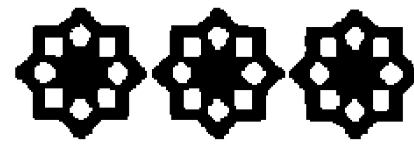
(٣) سورة القيامة: ٣١.

[١٢٥] وأي أمـــر ســـيء لا فعلـــه

أي لم يفعله، فلما كانت ما ألزم لنفي ما في الحال كانت أوغل في الشبه بليس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس وكثر استعمال ما فكانت لذلك أعم تصرفا فعملت في المعرفة والنكرة نحو ما زيد قائما وما أحد مثلك ولا ليس لها عمل إلا في النكرة نحو لا رجل أفضل منك؛ وقال أبو الحسن الأخفش: لا ولات لا يعملان شيئًا لأنهما حرفان وليسا فعلين فإذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف وإذا وقع بعدهما منصوب فبإضمار فعل فإذا قال ولات حين مناص كان التقدير ولا أرى حين مناص، ونحو قول جرير:

[١٢٦] فَـلاَ حَسَبًا فَخَـرْتَ بـهِ لتَيْـم ولاَ جَـــدًّا إذَا ازْدَحَـــمَ الجـــدُودُ

على تقدير فلا ذكرت حسبا كذلك في لات.



[١٢٥] الرجز لشهاب بن العيف في خزانة الأدب (١٠/٨٩، ٩٠)، وللعفيف العبدي في لسان العرب (١/٩١) (زنأ). المعجم المفصل (٣/١٢٣٢).

وفي البيت شاهد آخر: حيث لم يكرر (لا) في الماضي، وهذا خاص بالشعر.

[١٢٦] **البيت من الوافر**، وهو لجرير في ديوانه ص٢٣٢، وخزانة الأدب (٣/٢٥). المعجم المفصل (١/٢٢٢).

والشاهد فيه قوله: (حسبًا) حيث نصبه بفعل يدل عليه الفعل المفسر والتقدير: ولا ذكرت حسبا.

ذكر المنصوبات منها المفعول المطلق

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هوالمدر سمى بذلك لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل، وينقسم إلى مبهم نحو ضربت ضربا وإلي موقت نحو ضربت ضربة وضربتين)).

قال الشارح:

اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قيامًا، وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أن زيدًا من قولك ضربت زيدًا ليس مفعولا لك على الحقيقة وإنما هو مفعول لله سبحانه وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به، وإنما ((**سمى مصدرًا لأن الفعل صدر عنه**)) وأخذ منه ولهذا قيل للمكان الذي يصدر عنه الإبل بعد الرى مصدر كما قيل مورد لمكان الورود، ((**ويسميه سيبويه الحدث والحدثان**)) وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون، ((**وربما سماه الفعل**)) من حيث كان حركة الفاعل.

واعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ولذلك قال لأن الفعل صدر عنه، وإنما قلنا ذلك لأن المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الأجناس ألا تراك تقول ضربت ضربًا وذهبت ذهابًا وقعدت قعودًا وكذبت كذابًا ولم تأت على منهاج واحد ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ألا ترى أن الفاعل من الثلاثي يأتي على فاعل لا يختلف نحو ضرب فهو ضارب وقتل فهو قاتل ومن الرباعي على مفعل نحو أخرج فهو مخرج وأكرم فهو مكرم ومن فاعل على مفاعل نحو ضارب فهو مضارب وقاتل فهو

مقاتل، فلما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الأجناس نحو رجل وفرس وغلام ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دل على أنها الأصل، ومما يدل على أن المصادر أصل وأن الأفعال مشتقة منها أن الفعل يدل على الحدث والزمان ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول وكذلك كل مشتق يكون فيه الأصل وزيادة المعنى الذي اشتق له فلما لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال.

وذهب الكوفيون إلى أن الأفعال هي الأصل والمصادر مشتقة منها واحتجوا في ذلك بأن المصادر تعتل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها ألا ترى أنك تقول قام قياما فيعتل المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل تقلبها ألفا وتقول لاوذ لواذًا فيصح المصدر وإن كان على زنته لصحة فعله وهو لاوذ.

وقالوا أيضا رأينا الفعل عاملا في المصدر ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ومقدمًا عليه، وهذا الذي ذكروه لا حجة لهم فيه أما قولهم إنه يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته فلا يدل على أن المصدر فرع لأنه يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الأصل لما بينهما من الملابسة طلبا للتشاكل ولا يدل على أنه أصل ألا ترى أن بعض الأفعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا يدل ذلك على أن بعضها أصل لبعض ألا ترى أنك قلت أقام وأقال فأعللتهما بقلب عينهما ألفا بالحمل على قام وقال حين اعتلا لتجرى الأفعال على سنن واحد ومنهاج واحد في الاعتلال والصحة وكذلك قالوا أغزيت وادعيت فقلبوا الواو ياء حملا على يغزي ويدعى فقد رأيت كيف اعتل كل واحد من الأفعال لاعتلال الآخر ولا يدل على أن بعضها فرع على بعض.

وأما قولهم إن الأفعال تكون عاملة في المصادر فنقول يجوز أن تكون عاملة فيها ولا تكون أصلا لها وذلك لأنا قدأجمعنا على أن الأفعال والحروف عاملة في الأسماء ولم يقل أحد أنها أصل لها كذلك هاهنا.

وأما قوله: ((**وينقسم إلى مبهم نحو ضربت ضربا وإلى موقت نحو ضربت ضربة وضربتين**)) فالمعنى به أن المصدر يذكر لتأكيد الفعل نحو قمت قياما وجلست جلوسا فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك ألا ترى أنك إذا قلت ضربت دل على جنس الضرب مبهما من

غير دلالة على كميته أو كيفيته فإذا قلت ضربت ضربا كان كذلك فصار بمنزلة جاءني القوم كلهم من حيث لم يكن في كلهم زيادة على ما في القوم، ويذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل نحو قولك ضربت ضربة وضربتين فالمصدر هاهنا قد دل على الكمية لأن بذكره عرفت عدد الضربات ولم يكن ذلك معلومًا من الفعل، ومثله في زيادة الفائدة ضربته ضربا شديدا وقمت قياما طويلا أفدت أن الضرب شديد والقيام طويل.

وقوله: ((**موقت**)) يعني أن له مقدارا معينا وإن لم يتعين هو في نفسه كما تقول في الأزمنة سرت يومًا وليلة فيكون لها مقدار معين وإن لم يتعين اليوم والليلة ومثله في الأمكنة سرت فرسخا وميلا فهو موقت لأن له قدارًا معينًا وإن لم يتعينا في أنفسهما فاعرفه.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾[1].

وقوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا﴾[2]. وما لا يلاقيه فيه كقولك قعدت جلوسا وحبست منعا؛ وغير المصدر نحو قولك ضربته أنواعا من الضرب وأي ضرب وأيما ضرب ومنه رجع القهقري واشتمل الصماء وقعد القرفصاء لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ومنه ضربته سوطا)).

قال الشارح:

قد تقدم أن المصدر أحد المفعولات ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان لأن الفعل يتضمن كل واحد منهما والفعل إنما ينصب ما كان فيه دلالة عليه فالفعل يعمل في مصدره بلا خلاف نحو قمت قياما وضربت ضربا لقوة دلالته عليه إذ كانت دلالته عليه لفظية؛ وكذلك يعمل فيما كان في معناه وإن لم يكن جاريا عليه وهو على ضربين، أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه وهذا معنى قوله ((ما

---

(١) سورة نوح: ١٧.

(٢) سورة المزمل: ٨

يلاقي الفعل في اشتقاقه» يريد أن فيه حروف الفعل والثاني ما لا يكون فيه لفظ الفعل ولا فيه حروفه فالأول نحو قولك اجتوروا تجاورا وتجاوروا اجتوارا لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد؛ ومثله قوله تعالى: ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً**﴾[1]. ألا ترى أن التبتيل ليس بمصدر تبتل وإنما هو مصدر بتل فهو فعل مثل كسر ومصدره الجاري عليه التكسير وتبتل تفعل مثل تكسر وتجرع ومصدره إنما هو التبتل مثل التجرع فجرى التبتيل على تبتل وليس له في الحقيقة لأن معناهما يؤول إلى شيء واحد؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً**﴾[2]. فنبات في الحقيقة مصدر نبت وقد جرى على أنبت، وفي قراءة ابن مسعود وأنزل تنزيلا إذ معنى أنزل ونزل واحد، ومنه بيت الكتاب:

[١٢٧] وخيْرُ الأمْرِ ما اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وليْسَ بأنْ تَتَبَّعَهُ اتِّباعَا

فإنه أكد قوله تتبعه بقوله اتباعا واتباع افتعال وهو في الحقيقة مصدر اتبع وقياسه أن يقول تتبعا ولكن لما كان معنى تتبع واتبع واحدا أكد كل واحد منهما بمصدر صاحبه، وقال رؤبة:

[١٢٨] وقد تطويت انطواء الحضب

الحضب بالحاء غير المعجمة والضاد المعجمة الحية لأن تطويت وانطويت في المعنى واحد وهكذا كل مصدرين يرجعان إلى معنى واحد، فهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل الذكور لاتفاقهما في المعنى وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي وبعضهم يضمر لها فعلا من لفظها فيقول التقدير اجتوروا فتجاوروا تجاورًا وتجاوروا فاجتوروا اجتوارا، وكذلك قوله تعالى: ﴿**أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ**

---

(١) سورة المزمل: ٨.

(٢) سورة نوح: ١٧.

[١٢٧] **البيت من الوافر**، وهو للقطامي في ديوانه ص٣٥، ولسان العرب (٨/٢٧) (تبع). المعجم المفصل (١/٤٩١).

والشاهد فيه وقوع: (اتباع) مصدرًا لـ (**تتبّع**) لأن المعنى واحد.

[١٢٨] **الرجز لرؤبة في ديوانه** ص١٦، والدرر (٣/٥٩)، ولسان العرب (١/٣٢١) (**حضب**). المعجم المفصل (٣/١١١٦).

والشهد فيه مجيء: الانطواء مصدرًا لـ (**تطوّى**) لأن المعنى واحد.

نَبَاتاً﴾[1]. أي أنبتكم فنبتم نباتًا فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر وهو مذهب سيبويه.

وأما ((**الضرب الثاني وهو ما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق**)) بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناهما متقاربا نحو قولك شنئته بغضا وأبغضته كراهة وقعدت جلوسا وحبست منعا فأكثر النحويين يجيز أن يعمل الفعل في مصدر الآخر وإن لم يكن من لفظه لاتفاقهما في المعنى نحو أعجبني الشيء حبًّا لأنه إذا أعجبك فقد أحببته قال الشاعر:

[١٢٩] يُعْجِبُهُ السَّخُونُ والبَرُودُ والتَّمْرُ حبًا ما لهُ مَزيدُ

وقالوا رضته إذلالا، وذهب الآخرون إلى أن الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلا أن يكون من لفظه نحو قمت قياما لأن لفظه يدل عليه إذ كان مشتقا منه وما كان مما تقدم ذكره نحو قعدت جلوسا وحبست منعا فهو منصوب بفعل مقدر دل عليه الظاهر فكأنك قلت قعدت فجلست جلوسا وحبست فمنعت منعا وكذلك كل ما كان من هذا الباب؛ وهو رأي سيبويه لأن مذهبه أنه إذا جاء المصدر منصوبًا بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر.

فأما قولهم: ((**ضربته أنواعا من الضرب وأي ضرب وأيما ضرب**)) فهذه تعمل فيها الأفعال التي قبلها بلا خلاف وانتصابها على المصدر والحق فيها أنها صفات قد حذفت موصوفاتها فكأنه إذا قال ضربته أنواعا من الضرب فقد قال ضربته ضربا متنوعا أي مختلفا وإذا قال أي ضرب وأيما ضرب فقد قال ضربته ضربا أي ضرب وأيما ضرب على الصفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه.

وأما ((**رجع القهقري واشتمل الصماء وقعد القرفصاء**)) فقد قال سيبويه إنها مصادر وهي منصوبة بالفعل قبلها لأن القهقري نوع من الرجوع فإذا تعدى إلى

---

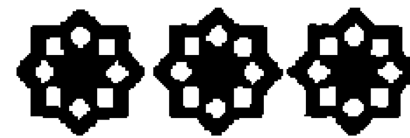
(١) سورة نوح: ١٧.

[١٢٩] **الرجز لرؤبة** في ملحق ديوانه ص١٧٢، والمقاصد النحوية (٣/٤٥) وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/٢١٠). المعجم المفصل (٣/١١٤٧).

والشاهد فيه قوله: (يعجبه... حبًّا) حيث جاء المفعول المطلق مصدرًا من غير اشتقاق الفعل، ولكن من معناه.

المصدر الذي هو جنس عام كان متعديا إلى النوع إذ كان داخلا تحته وكذلك القرفصاء نوع من القعود وهى قعدة المحتبى والصماء أن يلقى طرف ردائه الأيمن على عاتقه الأيسر.

وقال أبو العباس هذه حلى وتلقيبات وصفت بها المصادر ثم حذفت موصوفاتها فإذا قال رجع القهقري فكأنه قال الرجعة القهقري وإذا قال اشتمل الصماء فكأنه قال الاشتمالة الصماء وإذا قال قعد القرفصاء فكأنه قال القعدة القرفصاء، والفرق بين انتصابه إذا كان صفة وبين انتصابه إذا كان مصدرا وإن كان العامل الفعل في كلا الحالين أن العامل فيه إذا كان مصدرا عمل بمباشرة من غير واسطة وإذا كان صفة عمل فيه بواسطة الموصوف المقدر، وأما ((**ضربته سوطا**)) فهو منصوب على المصدر وليس مصدرا في الحقيقة وإنما هو آلة للضرب فكأن التقدير ضربته ضربة بالسوط فموضع قولك بالسوط نصب صفة لضربة ثم حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ثم حذف حرف الجر فتعدى الفعل فنصب وأفاد العدو الدلالة على الآلة فاعرفه.



تنقسم المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة إلى ثلاثة أنواع

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع ما يستعمل إظهار فعله وإضماره وما لا يستعمل إظهار فعله وما لا فعل له أصلا، وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاء، فالنوع الأول قولك للقادم من سفره خير مقدم ولمن يقرمط في عداته مواعيدَ عرقوب وللغضبان غضب الخيل على اللجم؛ ومنه قولهم أو فرقا خيرًا من حُبّ بمعنى أو أفرقك فرقا خيرا من حب)).

قال الشارح:

قد تقدم من قولنا إن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات ((**وقد يحذف فعله**)) لدليل الحال عليه وهو في قولك على ثلاثة أضرب منها ضرب يحذف فعله ويجوز ظهوره فأنت فيه بالخيار إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته. وضرب لا يجوز استعمال فعله ولا إظهاره. وضرب ليس له فعل البتة؛ ((**فالضرب الأول**)) نحو قولك لمن لقيته وعليه وعثاء السفر ومعه آلته فعلمت أنه آيب من سفره فقلت ((**خير مقدم**)) أي قدمت خير مقدم فخير منصوب على المصدر لأنه أفعل وإنما حذفت ألفه تخفيفًا وأفعل بعض ما يضاف إليه فلما أضفته إلى مصدر صار مصدرا، ومن ذلك إذا رأيت رجلا يعد ولا يفي قلت مواعيد عرقوب أي وعدتني مواعيد عرقوب فهو مصدر منصوب بوعدتني ولكنه ترك لفظه استغناء عنه بما فيه من ذكر الخلف واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد قال الشماخ[1]:

---

(١) **الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبيان الغطفاني**: شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو من طبقة لبيد والنابغة. كان شديد متون الشعر ولبيد أسهل منه منطقًا وكان أرجز الناس على البديهة. جمع بعض شعره في ((**ديوان – ط**)) شهد القادسية وتوفى في غزوة موقان.. الأعلام (١٧٥/٣)، الأغاني (٩٧/٨)، وخزانة الأدب للبغدادي (٥٢٦/١)، والكامل للمبرد (٢٨/٢).

[١٣٠] وَواعَدْتَنِي مالاً أحاولُ نَفْعَهُ   مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بيَتْرَبِ

ويروى للأشجعي:

[١٣١] وعَدْتِ وكانَ الخُلْفُ مِنْكِ سَجِيَّةً   مَوَاعِيدَ عُرقوبٍ بيَتْرَبِ

وهذا عرقوب وعد وعدا فأخلف فضرب به المثل وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئًا فقال عرقوب إذا أطلع نخلي فلما أطلع قال إذا أبلح فلما أبلح قال إذا أزهى فلما أزهى قال إذا أرطب فلما أرطب قال إذا صار تمرًا فلما صار تمرًا أخذه من الليل ولم يعطه شيئًا؛ أنكر أبو عبيد يثرب لأن عرقوبًا رجل من العماليق وكانوا بالبعد من يثرب مدينة الرسول ﷺ وإنما هي يترب بتاء معجمة ثنتين من فوقها وراء مفتوحة وهي موضع قريب من اليمامة.

ومن ذلك قولهم «**غضب الخيل على اللجم**» وذلك مثل يضرب لمن يغضب على من لا يرضيه والمراد غضبت غضب الخيل على اللجم ويجوز أن يكون المراد شدة الغضب فنصب المصدر بالفعل المحذوف؛ ومن العرب من يرفع هذا كله فيقول للقادم من سفره خير مقدم أي قدومك خير مقدم فيكون خير مقدم خبر مبتدأ محذوف وكذلك مواعيد عرقوب أي عداتك مواعيد عرقوب ومثله غضب الخيل على اللجم أي غضبك غضب الخيل على اللجم.

وأما قولهم: «**أو فرقا خيرًا من حب**» فتكلم بذلك رجل عند الحجاج وذلك أنه كان قد صنع عملا فاستجاده فقال الحجاج أكل هذا حبا فقال الرجل مجيبا أو فرقا خيرا من حب أي فعلت هذا لأني أفرقك فرقا خيرا من حب فهو أنبل لك وأجل ولو رفع لجاز كأنه قال أو أمري فرق خير من حب، فهذا النوع أنت مخير فيه بين إظهار العامل وحذفه فإن أظهرته فزيادة في البيان وإن حذفته فثقة بدليل الحال عليه.

---

[١٣٠] **البيت من الطويل**، ونسب لأكثر من شاعر، فهو لابن عبيد الأشجعي في خزانة الأدب (٥٨/١)، وللأشجعي في لسان العرب (٢٣١/١) **(ترب)**، ٥٩٥١ **(عرقب)**، ولعلقمة في جمهرة اللغة ص١١٢٣، وللشماخ في ملحق ديوانه ص٤٣٠. المعجم المفصل (١١٣/١).

والشاهد فيه قوله: (مواعيد عرقوب أخاه بيثرب) حيث أعمل المصدر **(مواعيد)** المجموع مكسَّرًا في قوله: **(أخاه)**.

[١٣١] راجع البيت السابق. المعجم المفصل (١١٢/١).

قال صاحب الكتاب:

«والنوع الثاني قولك سقيا ورعيا وخيبة وجدعًا وعقرًا وبؤسًا وبعدًا وسحقًا وحمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعم ونعْمَة عين ونعَامِ عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولأ فعلن ذلك ورغما وهوانًا».

قال الشارح:

اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولك في الدعاء للإنسان سقيا ورعيًا والمراد سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيًا فانتصبا بالفعل المضمر وجعلوا المصدر بدلا من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل كما قالوا الحذر الحذر والمعنى احذر الحذر ولم يذكروا احذر فلما استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكر الفعل صار قولك سقيا ورعيا كقولك سقاك الله ورعاك الله فلو أظهرت الفعل صار كتكرار الفعل، ومن ذلك قولك للمدعو عليه «**خيبة وجدعا وعقرًا وبؤسًا وبعدًا وسحقًا**» فقولك خيبة بدل عن خيبك الله وهو مصدر منصوب به وكذلك جدعا معناه جدعك الله ومثله عقرًا وبؤسًا وبعدًا وسحقًا أي عقره الله عقرًا وأبأسه الله بؤسًا وأبعده الله بعدًا وأسحقه الله سحقًا على حذف الزوائد، وكل هذه المصادر دعاء عليه أوله وهي منصوبة بفعل مضمر متروك إظهاره لأنها صارت بدلا من الفعل، وبعضهم يظهر الفعل تأكيدًا فيقول سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وليس بالكثير، ومنهم من يرفع فيقول سقى لك ورعى والمعنى مفهوم كما يقال سلام عليكم وإنما يخرجه مخرج ما قد ثبت قال الشاعر:

[١٣٢] أقَامَ وأقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وخَيْبَةٌ لأوَّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ

يصف أسدا، وأما قولهم: «**حمدًا وشكرًا إلخ**» فهذه المصادر ليست من المصادر التي قبلها من وجه وهي منها من وجه آخر وذلك أن هذه المصادر أفعالها

---

[١٣٢] **البيت من الطويل،** وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٦١، وبلا نسبة في لسان العرب (٥/٢٩٧)، (يسر). المعجم المفصل (١/٣٦١).

والشاهد فيه: رفع (خيبة) على الابتداء، وهي نكرة لما فيها من معنى النصب على المصدر المدعوّ به ولم يُرد به الدعاء في الحقيقة ولكنه أمر متوقع منتظر، فهوكالدعاء في هذا، وحكمه كحكمه في جواز الرفع والنصب.

الناصبة لها المضمرة أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه وليست بدعاء لأحد أو عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهة أن الفعل المضمر مستقبل أشبهت الدعاء لاستقباله فمعناه أحمد الله حمدا وأشكره شكرا وأعجب عجبا وأكرمك كرامة وأسرك مسرة.

وأما قولهم «**لا كيدًا ولا همًا**» فمعناه لا أكاد كيدًا أن أفعل وهو من كدت أكاد من أفعال المقاربة وليس من الكيد الذي هو المكر ولا أهم به همًا من الهمة لا من الهم الذي هو الحزن كأنه يؤكد ما ينفي أن يفعل.

وقوله: «**لأفعلن ذلك ورغمًا وهوانًا**» أي أرغمك بفعله رغما وأهينك به هوانا وأصل الرغم لصوق الأنف بالتراب وهو كناية عن الذل، وقد جاء بعض هذه المصادر مرفوعًا بأنه خبر مبتدأ محذوف قال رؤبة:

[١٣٣] **عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإقَامَتِي فِيكُم عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أعْجَبُ**

حكاه يونس مرفوعا كأنه قال أمري عجب، قال سيبويه وسمعنا من العرب الموثوق بعربيتهم من يقال له كيف أصبحت فيقول حمد الله وثناء عليه بالرفع كأنه قال أمري وشأني حمد الله وثناء عليه، والنصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره.

قال صاحب الكتاب:

«ومنه إنما أنت سيرًا سيرًا وما أنت إلا قتلاً قتلاً وإلا سير البريد وإلا ضرب الناس وإلا شرب الإبل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَناًّ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[1]. ومنه مررت فإذا له صوت صوت حمار وإذا له صراخ صراخ الثكلى وإذا له دقك دقك بالمنحاز حب القِلْقِلِ».

قال الشارح:

إنما يقال هذا لمن يكثر منه ذلك الفعل ويواصله فاستغنى بدلالة المصدر عن

---

[١٣٣] **البيت من الكامل،** وهو لضمرة بن جابر في الدرر (٧٢/٣)، ولهنى بن أحمر في الكتاب (٣١٩/١)، ولسان العرب (٦١/٦) (حيس). المعجم المفصل (٥٨/١).

والشاهد فيه: رفع (**عجب**) على إضمار مبتدأ، والتقدير: أمري عجب، فكلمة (**عجب**) تفارق (**سبحان الله**) من جهة أنها تتصرف فتستعمل مرفوعة.

(١) سورة محمد: ٤.

إظهاره وليس ذلك مما يختص بالمخاطب بل تستعمله في الإخبار عن الغائب كما تستعمله في المخاطب فتقول زيد سيرًا سيرًا إذا أخبرت عنه بمثل ذلك المعنى وتقول أنت الدهر سيرا سيرا وأنت هذا اليوم سيرا سيرا وكان عبد الله سيرا سيرا إذا أخبرت بشيء متصل بعضه ببعض، وإن رفعت وقلت ما أنت إلا سير سير على معنى ما أنت إلا صاحب سير وحذفت الصاحب وأقمت السير مقامه لم يدل على كثرة ومواصلة كما دل النصب إنما أخبرت أنه صاحب سير لا غير.

واعلم أنك إذا رفعت كان على وجهين، أحدهما أن يكون على حذف مضاف وهو صاحب على ما تقدم.

والثاني أن تجعله نفس السير والقتل لما كثر ذلك منه توسعًا ومجازًا كما يقال رجل عدل ورضى إذا كثر عدله والرضى عنه كما يقال:

[١٣٤] **تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حَتّى اذا إذَّكَرَتْ فإنَّما هِيَ إقْبالٌ وإدْبارُ**

جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغة وتوسعًا، فالرفع في ذلك كله على ما ذكرت لك والنصب على تقدير فعل مضمر لا يظهر إذ قد صار المصدر بدلا منه فقولك: ((**إنما أنت سيرا سيرا وما أنت إلا قتلا قتلا**)) معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا، وقوله ((**إلا سير البريد وإلا ضرب الناس وإلا شرب الإبل**)) معناه ما أنت إلا تسير سيرا مثل سير البريد وما أنت إلا تشرب شربا مثل شرب الإبل ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ثم حذف المضاف وهو مثل وأقام المضاف إليه مقامه على حد واسأل القرية وهذا الحذف والإضمار وإن كثر فهو فاش في كلام العرب مطرد. وأما ضرب الناس فتقديره ما أنت إلا تضرب الناس ضربا ويجوز في هذا وحده التنوين ونصب الناس لأنه مصدر مضاف إلى مفعول ولا يكون مضافا إلى الفاعل لأنه يصير معناه يضربه مثل ضرب الناس وهو من الناس إلا أن يريد أن يضربه الضرب المعهود المتعارف فحينئذ يكون من قبيل شرب الإبل وسير البريد.

وأما قوله تعالى: ﴿**فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾(١). فالمعنى فإما أن تمنوا منًا وإما

---

[١٣٤] **البيت من البسيط**، وهو للخنساء في ديوانها ص ٣٨٣، والأشباه والنظائر (١/١٩٨)، و خزانة الأدب (١/٤٣١) (٢/٣٤).. المعجم المفصل (١/٣٣٦).
والشاهد فيه: رفع (إقبال) و(إدبار) وهما مصدران قد أُخبر بهما.

(١) سورة محمد: ٤.

أن تفادوا فداء فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر، وأما قولهم «**مررت فإذا له صوت صوت حمار إلخ**» فهو منصوب وفي نصبه وجهان أحدهما أن يكون منصوبًا بالمصدر المذكور إذ كان في معنى الفعل وذلك أن قولنا له صوت في معنى يصوت فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا إما على المصدر وأما على الحال وعلى كلا الوجهين في صوت حمار معنى التشبيه فإذا نصبته على المصدر فتقديره فإذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار ثم حذفت على ما ذكرنا متقدما وإذا كان حالا فتقديره فإذا هو مشبهًا صوت حمار أو ممثلا صوت حمار.

والوجه الثاني: أن يكون نصبه بإضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ويجوز أن يكون من غير لفظه فإذا كان من لفظه فتقديره فإذا له صوت يصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم وإذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الأول لم يكن نصب صوت حمار إلا على الحال لا غير كأنك قلت له صوت يخرجه صوت حمار أو يمثله صوت حمار، ومثله «**له صراخ صراخ الثكلى وله دق دقك بالمنحاز حب القلقل**» والمنحاز الهاوون والقلقل بالكسر وقافين حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعامة تقول فلفل بالضم والفاء وهو تصحيف منهم والكلام عليها كالكلام في المسألة المتقدمة، والنكتة في ذلك أنه يريد مررت به وهو يصوت ولم يرد أن يصفه بذلك أو يبدله منه فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

«ومنه ما يكون توكيدًا إما لغيره كقولك هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وهذا زيد غير ما تقول وهذا القول لا قولك وأجِدك لا تفعل كذا أو لنفسه كقولك له علي ألف درهم عرفا وقول الأخوص:

[١٣٥] إنّي لأَمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّني قَسِمًا إليْكَ مَعَ الصُّدُودِ لأميْلُ

وقوله تعالى: (صنع الله، ووعد الله، وكتاب الله عليكم، وصبغة الله) وقولهم الله أكبر، دعوة الحق.

---

[١٣٥] سيأتي تخريجه برقم (١٣٧).

قال الشارح:

اعلم أن «**حقا والحق**» ونحوهما مصادر والناصب لها فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة فتؤكد الجملة، وذلك الفعل أحق وما جرى مجراه وذلك أنك إذا قلت هذا عبد الله جاز أن يكون إخبارك عن يقين منك وتحقيق وجاز أن يكون على شك فأكدته بقولك حقًّا كأنك قلت أحق ذلك حقًّا، وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرة نحو حقًّا ويجوز أن تكون معرفة نحو «**الحق لا الباطل**» وذلك لأن انتصابها انتصاب المصدر المؤكد لا على الحال التي لا يجوز أن تكون إلا نكرة وإذا قلت هذا عبد الله الحق لا الباطل فالحق منصوب على المصدر المؤكد لما قبله والباطل عطف عليه بلا كما يقال رأيت زيدًا لا عمرًا، وإذا قال: «**هذا عبد الله غير ما تقول**» فغير منصوب على المصدر وتحقيقه هذا عبد الله حقًّا غير ما تقول أي غير قولك فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه.

والمفهوم من هذا الكلام أن المتكلم قد اعتقد أن قول المخاطب باطل وتلخيص معناه هذا عبد الله حقًّا لا باطلاً، وإذا قال: «**هذا القول لا قولك**» فكأنه قال هذا القول لا أقول قولك أي مثل قولك يعني أنني أقول الحق ولا أقول باطلا مثل قولك، ولو أسقطت الإضافة وقلت هذا القول لا قولا وهذا القول غير قول لم يحسن الحذف لسقوط الفائدة لأنه لم يكن فيما بقي ما يدل على البطلان، فلو وصفته بما يدل على البطلان نحو هذا القول لا قولا كذا أو غير قيل ضعيف ونحو ذلك مما يدل على ضده أو صحته لجاز لحصول الفائدة والتوكيد وهذا هو المطلوب من هذا الفصل.

وقال الزجاج إذا قلت هذا زيد حقًّا وهذا زيد غير قيل باطل لم يجز تقديم حقا لا تقول حقا هذا زيد فإن ذكرت بعض هذا الكلام فوسطته وقلت زيد حقًّا أخوك جاز، وأما سيبويه فلم يمنع من جواز تقديم حقا بل قال في الاستفهام «**أجدَّك لا تفعل كذا وكذا**» كأنه قال أحقا لا تفعل كذا وكذا ففي ذلك إشارة إلى جوازه.

واعلم أن قولهم في الاستفهام أجدك لا تفعل كذا أصله من الجد الذي هو نقيض الهزل كأنه قال أتجد ذلك جدًا غير أنه لا يستعمل إلا مضافا حتى يعلم من

صاحب الحد ولا يجوز ترك الإضافة نحو لبيك ومعاذ الله على ما سيأتي قال الشاعر:

[١٣٦] أجدكما لا تقضيان كراكما

وأما ما يكون تأكيدًا لنفسه فنحو قولهم: ((**له على ألف درهم عرفا**)) ومثله قوله:

[١٣٧] إني لأمنحك الصدود إلخ

وذلك أنه لما قال له على ألف درهم فقد أقر واعترف فإذا قال عرفا بمعنى اعتراف فلم يزد بذكره عما تقدم من الكلام فكان تأكيدا نحو ضربت ضربا، والفرق بين هذا والذي قبله حتى جعل هذا تأكيدًا لغيره وجعل هذا تأكيدا لنفسه أنك إذا قلت هذا عبد الله حقا فقولك من قبل أن تذكر حقا يجوز أن يظن أن ما قلته حق وأن يظن أن ما قلته باطل فتأتي بحقا فتجعل الجملة مقصورة على أحد الوجهين الجائزين عند السامع وقوله له على ألف درهم هو اعتراف حقا كان أو باطلا فصار هذا توكيدا لنفسه إذ كان الذي ظهر هو الاعتراف.

وأما قوله في البيت ((**قسما**)) فهو مصدر مؤكد وذلك أن قوله: ((**وإنني إليك مع الصدود لأميل**)) يفهم منه القسم فإذا قال قسما كان تأكيدًا لنفسه.

وأما قوله تعالى: (**صنع الله**) فهو مصدر من هذا القبيل وذلك أن قبله ﴿**وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ**﴾[1]. فصنع الله منصوب على المصدر المؤكد لأن ما قبله صنع الله في

---

[١٣٦] صدر البيت (**خَلِيليَّ هُبَّا طالما قد رقدتُمَا**)

والبيت من الطويل، وهو لقس بن ساعدة في خزانة الأدب (٢/٧٧،٨٠).. وبلا نسبة في لسان العرب (٣/١١٣) (**جدد**). المعجم المفصل (٢/٨٣١).

والشاهد فيه: أن (**أجدّكما**) ليس مصدرا مؤكدًا لقوله (**لا تقضيان**)، بل هو منصوب إما بنزع الخافض، وإما حال، وإما حال حذف عامله وجوبا.

[١٣٧] **البيت من الكامل**، وهو للأحوص في ديوانه ص١٦٦،... وخزانة الأدب (٢/٤٨)، (٨/٢٤٣،٢٤٤)... المعجم المفصل (٢/٧٣٠).

والشاهد فيه نصب: (**قسمًا**) على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم.

(١) سورة النمل: ٨٨.

الحقيقة، وكذلك ((وعد الله)) لأن قبله ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعْدَ اللَّهِ لاَ يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾(١). نصب وعد الله لأن ما قبله وعد من الله فكان تأكيدًا لذلك.

وأما قوله: ((كتاب الله عليكم)) فقد اختلف النحويون فيه وذهب أصحابنا والفراء من الكوفيين إلى أنه نصب على المصدر المؤكد وذلك أنه لما تقدم من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاَتُكُمْ﴾(٢). إلى قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾(٣). فقوله كتاب الله عليكم بمنزلة فرض الله عليكم وتحريم الله عليكم لأن الابتداء تحريم المذكورات من النساء إلا من سبي وأخرج من دار الحرب فإنها تحل لمن ملكها وإن كان لها زوج لأنه تقع الفرقة بينها وبين زوجها فهذه شريعة شرعها الله وكتاب كتبه عليكم فانتصب المصدر بما دل عليه سياق الآية كأنه فعل تقديره كتب الله عليكم فأضيف المصدر إلى الفاعل.

وقال الكسائي كتاب الله منصوب بعليكم على الإغراء كأنه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب قال وذلك جائز قد ورد به السماع وهو القياس فالسماع قول الراجز:

[١٣٨] يا أيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إنِّي رَأيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

والمراد دونك دلوى وأما القياس فإن الظرف نائب عن الفعل تقديره الزموا كتاب الله ولو ظهر الفعل لجاز تقديم معموله عليه فكذلك ما ناب عنه، والحق المذهب الأول لأن هذه الظروف ليست أفعالا وإنما هي نائبة عن الفعل وفي معناه فهي فروع في العمل على الأفعال والفروع أبدًا منحطة عن درجات الأصول

(١) سورة الروم: ٥،٦.
(٢) سورة النساء: ٢٣.
(٣) سورة النساء: ٢٤.

[١٣٨] الرجز لجارية من بني مازن في الدرر (٥/٣٠١)... وبلا نسبة في لسان العرب (٢/٦٠٩) (ميح)... المعجم المفصل (٣/١٢٢٢).
والشاهد فيه قولها: (دلوى دونكا) فإن ظاهره أن (دلوى) مفعول مقدم لاسم الفعل (دونك)، وهو مبتدأ خبره جملة (دونك)، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده، و كأنه قال: خذ دلوى دونكا.

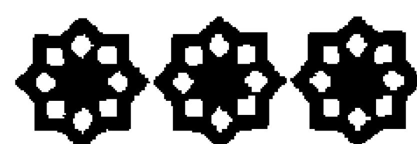
فإعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز.

وأما ما أنشده من البيت فلا حجة فيه لأنا نقول دلوى رفع بالابتداء والظرف الخبر كما تقول دلوى عندك.

وأما القياس الذي ذكروه فليس بصحيح لأنه يؤدى إلى التسوية بين الأصل والفرع، وقد أجاز بعض النحويين أن يكون دلوى منصوبًا بإضمار فعل كأنه قال إملأ دلوى ويؤيد ذلك أنه لو قال يا أيها المائح دلوى ولم يزد عليه جاز لدليل الحال عليه، ومن ذلك قولهم: ((**الله أكبر دعوة الحق**)) لأن قولك الله أكبر إنما هو دعاء إلى الحق وأن يثنى السامع إلى جملة القائلين بالتوحيد وإلى من شعارهم قول الله أكبر فيكون دعوة يتداعون بها كأنه قال دعوا دعاء الحق، ومثله قوله:

[١٣٩] إنَّ نِزَارًا أصْبَحَتْ نِزَارَا دَعْوَةَ أبْرَار دَعَوْا أبْرَارَا

نصب دعوة على المصدر لأن معنى أصبحت نزارا أي يتداعون نزارا وذلك أن نزارا وهو أبو ربيعة ومضر لما وقع بين ربيعة ومضر تباين وحروب بالبصرة وصارت ربيعة مع الأزد في قتال مضر وكان رئيسهم مسعود بن عمرو الأزدي ثم إن ربيعة صالحت مضر فصار كأن نزارا تفرقت ثم اجتمعت فقال أصبحت نزارا أي أصبحت مجتمعة الأولاد إذ دعا بعضهم بعضا وفي حال التباين كان يقول المضري بالمضر ويقول الربيعي بالربيعة لأن أحد الفريقين ما كان ينصر الآخر، فقوله أصبحت نزارا بمنزلة قوله دعا بعضهم بعضا بهذا اللفظ ثم جاء بالمصدر وهو دعوة أبرار وأضافه إلى الفاعل لأنه أبين إذ لو قال تمر مر السحاب صنعًا أو كتابًا لم يكن فيه من البيان ما فيه مع الإضافة، وفي الجملة هذا الفصل الذي فيه المصدر المؤكد لغيره نحو هذا زيد حقا وما أكد نفسه نحو له على ألف درهم عرفا ينتصب على إضمار فعل غير كلامك الأول لأنه ليس بحال ولا مفعول له كأنه قال أحق حقا وأنجد جدا ولا أقول قولك وكتب الله عليكم كتابًا ولا يظهر الفعل كما لم يظهر في باب سقيا لك وحمدًا فاعرفه.



---

[١٣٩] **الرجز لرؤبة في** الكتاب (٣٨٢/١)، وليس في ديوانه المعجم المفصل (١١٥٩/٣).
والشاهد فيه: نصب **(دعوة)** على المصدر المؤكد لما قبله.

بيان ما جاء من المصادر مثنى وما لا يتصرف

قال صاحب الكتاب:

((ومنه ما جاء مثنى وهو حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك، ومنه مالا يتصرف نحو سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله)).

قال الشارح:

اعلم أن هذه ((**المصادر التي وردت بلفظ التثنية**)) الغرض من التثنية فيها التكثير وأنه شيء يعود مرة بعد مرة وليس المراد منها الاثنين فقط كما تقول ادخلوا الأول فالأول والغرض أن يدخل الجميع وجئت بالأول فالأول حتى يعلم أنه شيء بعد شيء.

ومنه يقال جاءني القوم رجلا فرجلا على هذا المعنى ولا يحتاج إلى أكثر من تكريره مرة واحدة، وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير تحنن علينا تحننا وثنى مبالغة وتكثيرًا أي تحننا بعد تحنن ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة وإنما يراد بها التكثير فجعلت التثنية علمًا لذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره، وهذا المثنى لا يتصرف ومعنى عدم التصرف أنه لا يكون إلا مصدرا منصوبًا ولا يكون مثنى إلا في حال الإضافة كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافين، وإنما لم يتمكن إذا ثنيت لأنه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير فدخل هذا اللفظ هذا المعنى في موضع المصدر فقط فلذلك لم يتصرفوا فيه. وربما وحدوا حنانًا قال الله تعالى: ﴿وَحَنَاناً مِّن لَّدُنَّا﴾(١). وقال الشاعر:

[١٤٠] **فقالَتْ حَنانٌ ما أتَى بكَ هاهُنا أذُو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بالحَيِّ عارِفُ**

---

(١) سورةمريم: ١٣.

[١٤٠] **البيت من الطويل**، وهو لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب (٢/١١٢)،... وبلا نسبة في لسان العرب (١٣/١٢٩) (حنن)... المعجم المفصل (٢/٥٦٨).

والشاهد فيه رفع: (حنان) بتقدير مبتدأ، أي: أمرنا حنان وهونائب عن المصدر الواقع بدلا من الفعل.

فرفع لما أفرد لأنه لم يدخله معنى غير الذي يوجبه اللفظ كما كان ذلك في حال التثنية، فإذا قلت «**حنانيك**» فهو منصوب بفعل مضمر تقديره تحنن تحننا بعد تحنن لكنهم حذفوا الفعل لأن المصدر صار بدلا منه كما كان ذلك في سقيا لك ورعيا قال الشاعر:

[١٤١] أبا مُنْذِرٍ أفْنَيْتَ فاسْتَبْق بَعْضَنا حنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

والتحنن الرحمة والخير فمعنى قول القائل حنانيك بعد تحنن أي كلما كنت في رحمة وخير فلا تقطعن ذلك وليكن موصولا بآخر من رحمتك، وأما «**لبيك وسعديك**» فهما مثنيان ولا يفرد منهما شيء ولا يستعملان إلا مضافين لما ذكرته لك من إرادة معنى التكثير فلما تضمن لفظ التثنية ما ليس له في الأصل من معنى التكثير لزم طريقة واحدة لينبيء عن ذلك المعنى، فلبيك مأخوذ من قولهم ألب بالمكان إذا أقام به وألب على كذا إذا أقام عليه ولم يفارقه وسعديك مأخوذ من المساعدة والمتابعة، وإذا قال الإنسان لبيك فكأنه قال دواما على طاعتك وإقامة عليها مرة بعد مرة وكذلك سعديك أي مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة فهما اسمان مثنيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه بل من معناه كأنك قلت في لبيك داومت وأقمت وفي سعديك تابعت وطاوعت، وليسا من قبيل سقيا لك ورعيا تقديره سقاك الله ورعاك الله إذ لا يحسن أن يقال ألب لبيك وأسعد سعديك إذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة تنصبهما إذ كانت غير متصرفة ولا هي مصادر معروفة كسقيا ورعيا.

وأما قولهم لبي يلبي فهو فعل مشتق من لفظ لبيك كما قالوا سبحل وحمدل من سبحان الله والحمد لله، وقد ذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد غير مثنى وأن الياء فيه كالياء التي في عليك ولديك وأصله لبب ووزنه فعلل ولا يكون فعلا لقلة فعل في الكلام وكثرة فعلل فقلبت الباء التي هي لام من لبب ياء هربا من التضعيف فصارت لبي ثم أبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت لبا ثم لما

---

[١٤١] **البيت من الطويل**، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص٦٦، ولسان العرب (١٣/ ١٣٠) (حنن)... المعجم المفصل (١/ ٤٨٤).

والشاهد فيه: نصب (**حنانيك**) على المصدر النائب عن الفعل وقد ثنى (**حنانيك**) لإرادة التكثير لأن التثنية أول مراتب التكثير.

أضيفت إلى الكاف في لبيك قلبت الألف ياء كما قلبت الألف في إلى ولدى إذا وصلتها بالضمير فقلت إليك وعليك ولديك، ووجه الشبه بينهما أن لبيك اسم ليس له تصرف غيره من الأسماء لأنه لا يكون إلا مضافا كما أن إليك وعليك ولديك لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة الإضافة فقلبوا ألفه ياء فقالوا لبيك كما قالوا لديك وعليك، واحتج سيبويه على يونس فقال لو كانت الياء في لبيك بمنزلة ياء لديك وإليك لوجب أنك متى أضفتها إلى ظاهر أقررت ألفها بحالها كما إنك إذا أضفت لدي وعلى وإلي إلى الظاهر أقررت ألفها وكنت تقول هذا لبي زيد ولبى جعفر كما تقول لدي زيد وإلى عمرو وأنشد:

[١٤٢] دَعَوْتُ لِما نابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَى مِسْوَرِ

فجعل لبي يدي مسور بالياء وإن كان مضافا إلى الظاهر الذي هو يدي دليل على أنه تثنية ولو كان مفردا من قبيل لدي وكلا لكان بالألف، وبعض العرب يقول لب لب مبنية على الكسر ويجعله صوتا معرفة مثل غاق كأنه على صوت الملبى فاعرفه. ومن ذلك قولهم: «**دواليك**» كأنه مأخوذ من المداولة وهى المناوبة فدواليك تثنية دوال كما أن حواليك تثنية حوال ودوال وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا نفس التثنية قال الشاعر عبد بني الحسحاس.

[١٤٣] إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالَيْكَ حتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لاَبِسُ

فدواليك في البيت في موضع الحال ومعناه إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك أي متداولين وذلك أن من عادة العرب كانت إذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما برد الآخر ثم تداولا على تخريقه هذا مرة وهذه مرة فهو يصف تداولهما على شق البرد حتى لا يبقى فيه ملبس وقالوا: «**هذاذيك**» والكلام عليه على ما تقدم وهو مأخوذ من هذَّ يهذُّ إذا أسرع في

---

[١٤٢] **البيت من المتقارب**، وهو لرجل من بني أسد في الدرر (٦٨/٣)... ولسان العرب (٢٣٩/١٥) (لبى)... المعجم المفصل (٤٤٩/١).

والشاهد فيه: أن قوله: (لَبَّيْ) تثنيةَ (لب) وهو شاهد على أن (**لبيك**) تثنية.

[١٤٣] **البيت من الطويل**، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص١٦،... ولسان العرب (٥١٧/٣) (**هذذ**)، (٢٥٣/١١) (**دول**).. المعجم المفصل (٤٦٤/١).

والشاهد فيه قوله: (**دواليك**) حيث نصب على المصدر الموضوع موضع الحال، وثُنّي لأن المداولة من اثنين، والكاف للخطاب.

القراءة والضرب قال العجاج:

[١٤٤] ضربًـا هذاذيـك وطعنًـا وخضًـا

كأنه يقول هذًّا بعد هذ من كل جهة فضربًا منصوب على المصدر أي يضرب ضربا وهذاذيك نصب على المصدر وهو بدل من الأول وثنى للتكثير كأنه يقطع الأعناق بضربه ويبلغ الأجواف بطعنه، والوخض الطعن الجائف، وأما قولهم: ((سبحان الله)) فهو مصدر منصوب غير متصرف ولا منصرف وأما كونه غير متصرف فإنه لم يستعمل إلا منصوبًا ولا يدخله رفع ولا جر ولا ألف ولام كما تدخل على غيره من المصادر نحو السقي والرعي وهو من المصادر التي لا تستعمل أفعالها كأنه قال سبح سبحانا بتخفيف الباء كقولك كفر كفرانا وشكر شكرانا ومعناه التنزيه والبراءة، وقد استعمل مضافا وغير مضاف وإذا لم يضف ترك صرفه فقيل سبحان من زيد كأنه جعل علما على معنى البراءة وفيه الألف والنون زائدتان نحو قول الأعشى:

[١٤٥] أَقُولُ لمَّا جاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفاخِرِ

وهو مثل عثمان في منع الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فأما سبح يسبح فهو فعل ورد على سبحان بعد أن ذكر وعرف معناه فاشتقوا منه فعلا قالوا سبح زيد أي قال سبحان الله كما تقول بسمل إذا قال بسم الله، وقد يجيء سبحان منونا في الشعر قال الشاعر:

[١٤٦] سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحانًا نَعُوذُ بِهِ وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

وفي تنوينه وجهان أحدهما أن يكون نكرة والثاني أن يكون معرفة إلا أنه نونه ضرورة، ويروى نعود به بالدال غير المعجمة أي نعاوده مرة بعد مرة، وقالوا: ((معاذ الله وعياذ الله)) وكلاهما منصوب على المصدر تقول أعوذ بالله أي ألجأ

---

[١٤٤] الرجز للعجاج في ديوانه (١/١٤٠).. وخزانة الأدب (٢/١٠٦)، وبلا نسبة في لسان العرب (٣/٥١٧) (هذذ).. المعجم المفصل (٣/١١٨٧).

والشاهد فيه قوله: (هذاذيك) حيث أضاف هذا اللفظ إلى ضمير المخاطب، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه، أي: أسرع هذاذيك.

[١٤٥] سبق الشاهد برقم (٣٧).

[١٤٦] سبق الشاهد برقم (٣٨).

إلى الله عوذا وعياذا فهذان مصدران متصرفان تقول العوذ بالله والعياذ بالله وأما معاذ الله فلا يكون إلا منصوبًا ولا يدخله الألف واللام ولا الرفع والجر.

وأما قولهم: ((**عمرك الله**)) فهو مصدر لم يستعمل إلا في معنى القسم ونصبه على تقدير فعل وفي تقدير ذلك الفعل وجهان منهم من يقدر أسألك بعمرك الله وبتعميرك الله أي وصفك الله بالبقاء والعمر والعمر البقاء تقول بعمر الله كأنك تحلف ببقاء الله قال:

[١٤٧] إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ بعَمْرُ اللهِ أعْجَبَني رضاها

ومنهم من يقدر أنشدك بعمر الله فيكون الناصب أنشدك وهم يستعملون أنشدك في هذا المعنى كثيرًا ثم حذف الباء فوصل الفعل فنصب عمرك ثم حذف الفعل فبقى عمرك الله والله منصوب بالمصدر الذي هو عمرك كأنه قال بوصفك الله بالبقاء.

وقد أجاز الأخفش الرفع في الله بالمصدر كأنه قال يذكر الله إياك بالبقاء، وقالوا: ((**قعدك الله**)) بمعنى عمرك الله وفيه لغتان قعدك الله وقعدك الله ومعناه أسألك بقعدك أي بوصفك الله بالثبات والدوام مأخوذ من قواعد البيت وهي أصوله، والأصل في ذلك القعود الذي هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة معه، ولا يستعمل عمرك الله وقعدك الله إلا في القسم.

قال صاحب الكتاب:

((والنوع الثالث نحو دفرًا وبهرًا وأفّة وتفة وويحك وويسك وويلك وويبك)).

قال الشارح:

وأما القسم الثالث وهو نحو: ((**دفرًا وبهرًا وأفّة وتفّة**)) فهذه أيضًا من قبيل ما قبلها من المصادر من حيث إنها غير متصرفة بأن تكون مرفوعة أو مجرورة أو بالألف واللام وأنها منصوبة بأفعال غير مستعملة إلا أن الفرق بينهما أن ما قبلها لها أفعال ولم تستعمل وهذه لا يؤخذ منها فعل البتة فإذا سئلت عنها مثلت بقولك نَتْنًا

[١٤٧] البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص٥٠٧، ولسان العرب (٣٢٣/١٤) (رضى)... المعجم المفصل (١٠٥١/٢)

وفي البيت شاهد آخر: قوله: (رضيت عليَّ) حيث جاءت (على) بمعنى (عن).

لقرب معناهما وليس من أفة وتفة وبهرًا ودفرًا فعل وإنما تردها إلى نتنًا لأنه مصدر لفعل معروف وهو نتن نتنا، وقد قالوا بهر القمر الكواكب إذا غطاها ومنه قول ذي الرمة:

[١٤٨] **حَتَّى بَهَرْت فمَا تَخْفَى عَلَى أحَدٍ إلاَّ عَلَى أحَدٍ لاَ يَعْرِفُ الْقَمَرا**

ويقال بهرًا في معنى عجبًا ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

[١٤٩] **ثُمَّ قالُوا تُحِبُّها قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصا والتُّرَابِ**

ويقال بهرًا لفلان إذا دعي عليه بسوء كأنه قال تعسًا له ولا أعلم أحدًا تعرض لتفسير ذلك إلا سيبويه وتفسير دفرًا نتنًا أيضًا والدفر النتن ولذلك سميت الدنيا أم دفار ولم يستعمل منه فعل.

وأما قولهم: ((**ويحك وويسك وويلك وويبك**)) فهي من المصادر التي لا أفعال لها كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلا لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثقل في تصريف فعلها لو استعمل فاطرح لذلك وأجروها مجرى المصادر المفردة المدعو بها وجعلوا الإضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم سقيا لك لأنه لولا اللام في سقيا لك لما علم من يعني وكذلك لولا الإضافة في هذه المصادر لم يعلم المكلم من يعني والإضافة فيها مسموعة ولا يجوز القياس عليها فلا يجوز أن تقول سقيك قياسًا على ويحك لأن العرب لم تدع به وإنما وجب اتباع العرب فيما استعملوه هاهنا ولم يجاوزوه لأنها أشياء قد حذف منها الفعل وجعلت بدلا من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء فلا يجوز تجاوزه لأن الإضمار والحذف اللازم وإقامة المصادر مقام الأفعال حتى لا تظهر الأفعال معها ليس بقياس مستمر فتجاوز فيه الموضع الذي لزموه، فقد شبه سيبويه هذا الموضع بقولهم عددتك وعددت لك

---

[١٤٨] **البيت من البسيط** وهو لذي الرمة في ديوانه ص١١٦٣،.. ولسان العرب (٨٢،٨١/٤) (بهر)... المعجم المفصل (٣٢٦/١)، وفي نسخة (**لقد ظهرت فلا**) مكان (**حتى بهرت فما**).

وفي البيت شاهد آخر: وهو استعمال (أحد) بلا تنبيف ولا إضافة، وهذا قليل.

[١٤٩] **البيت من الخفيف**، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٤٣١،... ولسان العرب (٨٢/٤) (بهر)... المعجم المفصل (١٠١/١).

والشاهد فيه قوله: (بهرًا) وهو مصدر أهمل فعله، ولذلك يجب أن يقدر له فعل من معناه فكأنه قال: جهدي، أي: جهدي ذلك.

ووزنتك ووزنت لك وكلتك وكلت لك لا تتجاوز هذه الأفعال فلا يقال وهبتك في معنى وهبت لك.

واعلم أن مذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلها ويح وويل وويس وويب دخلت عليها كاف الخطاب.

وقال الفراء أصلها كلها وي فأما ويلك فهي وي عنده زيدت عليها لام الجر فإذا كان بعدها مضمر كانت اللام مفتوحة كقولك ويلك وويله وإن كان بعدها ظاهر جاز فتح اللام وكسرها ففتح اللام مع الظاهر لغة وهو الأصل فيها والكسر على قياس الاستعمال وأنشد:

[١٥٠] يا زِبْرِقانُ أخا بَنِي خَلَفٍ ما أنْتَ ويْلَ أبيكَ والْفَخْرُ

أنشده بفتح اللام وكسرها فالذين كسروا اللام تركوها على أصلها والذين فتحوها خلطوها بوى كما قالت العرب يال تيم ثم أفردت هذه اللام بيائها كأنها منها ثم كثر استعمالها فأدخلوا عليها لامًا أخرى فقالوا ويل لك، وأما ويح وويس وويب فكنايات عن الويل فويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ معروفة وكثرت حتى صارت للتعجب يقولها أحدهم لمن يحب ولمن يبغض، وكنوا بالويس عنها ولذلك قال بعض العلماء ويس ترحم كما كنوا عن غيرها فقالوا قاتله الله ثم استعظموا ذلك فقالوا قاتعه الله وكاتعه وله نظائر، والقول ما قاله سيبويه ولو كان الأمر على ما قال الفراء لما قيل ويل لزيد بضم اللام والتنوين.

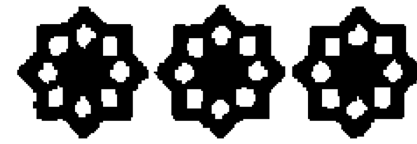
واعلم أن هذه المصادر إذا أضيفت لم تتصرف ولم تكن إلا منصوبة لما ذكرناه ولأنك لو رفعتها بالابتداء لم يكن لها خبر فإن أفردتها وجئت باللام جاز الرفع فتقول ويل لك وويح له فيكون الجار والمجرور الخبر، ويجوز النصب مع اللام فتقول ويحًا له وويلا له قال جرير:

---

[١٥٠] **البيت من الكامل**، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص٢٩٣، وخزانة الأدب (٩١/٦، ٩٢، ٩٥)... ولسان العرب (٧٤٠/١١) (**ويل**)... المعجم المفصل (٣٥٤/١).
وفي نسخة (**ويب**) بدلا من (**ويل**).
وفي البيت شاهد آخر: وهو عطف الاسم الظاهر (**الفخر**) على ضمير الرفع المنفصل (**أنت**) ولذلك رفعه.

[١٥١] كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً في جُلُودِها فَوَيْلاً لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِها الخُضْرِ

والفرق بين النصب والرفع أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئًا قد ثبت عندك واستقر وفيها ذلك المعنى أعني الدعاء كما أن حسبك فيه معنى النهي وإذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل في إثباته فاعرفه.



[١٥١] البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص٥٩٦،... ولسان العرب (٧٣٨/١١) (ويل)... المعجم المفصل (٤٣٣/١).
وفي البيت شاهدان: أولهما نصب (ويلا)، والأكثر في كلامهم رفعه بالابتداء.
ثانيهما: مجيء اللام بعد الدعاء للتبيين، وذلك في قوله: (لتيم).

بيان أن بعض أسماء غير مصادر تجرى مجرى المصادر وهى على ضربين

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى وهى على ضربين جواهر نحو قولهم تربا وجندلا وفاها لفيك وصفات نحو قولهم هنيئًا مريئًا وعائذاً بك وأقائمًا وقد قعد الناس وأقاعدًا وقد سار الركب)).

قال الشارح:

اعلم أن الأسماء على ضربين جواهر ومعان والمراد بالجواهر في عرف النحويين الشخوص والأجسام المتشخصة والمعاني هي المصادر كالعلم والقدرة فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك إظهاره نحو ما تقدم من نحو سقيا ورعيا وحنانيك ولبيك وويله وويحه وما أشبه ذلك مما دعى به من المصادر فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدعاء وذلك نحو قوله: ((**تربا لك وجندلا**)) ومعناه ألزمك الله أو أطعمك الله تربا أي ترابا وجندلا أي صخرًاواختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلا من قولك تربت يداك وجندلت فإن أدخلت لك هاهنا وقلت تربا لك وجندلا لك كان دخولها كدخولها في سقيا لك لبيان من تعني بالدعاء فإن علم الداعي أنه قد علم من يعني جاز أن لا يأتي به لظهوره وربما جاء به مع العلم تأكيدًا وإن لم يعلم المعنى بالدعاء فلابد من الإتيان به، وربما رفعت العرف هذا فقالوا ترب له فرفعه بالابتداء قال الشاعر:

[١٥٢] لَقدْ ألَبَّ الوَاشُونَ ألْبَا لِبَيْنِهِمْ فَتُرُبٌ لأفْوَاهِ الوُشَاةِ وجَنْدَلُ

---

[١٥٢] **البيت من الطويل**، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/٧٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٨٣)... المعجم المفصل (٢/٦٨٩).

وترب مبتدأ والخبر لأفواه الوشاة وفيه معنى المنصوب في الدعاء كما كان في قولك سلام عليك معنى الدعاء، وأما قولهم: ((**فاها لفيك**)) فقد حكى أبو زيد فاها لفيك بمعنى الخيبة لك وأنشد لرجل من بلهجيم وهو أبو سدرة الأسدي:

[١٥٣] فقُلْتُ لَهُ فاهَا لِفِيكَ فإنَّها قُلُوصُ امْرِئ قاريكَ ما أنْتَ حاذِرُه

وإنما يعنون به فم الداهية فالضمير يعود إلى الداهية يدل على ذلك قوله:

[١٥٤] ودَاهِيَةٍ مِنْ دوَاهِي المَنُو ن يَحْسَبُها النّاسُ لاَ فالَهَا

وفاها منصوب بمنزلة تربا وجندلا كأنك قلت تربا لفيك وإنما يخصون الفم بذلك لأن أكثر المتالف فيما يأكله الإنسان ويشر به وصار فاها بدلا من اللفظ بقولك دهاك الله وإنما قلنا بدلا من هذا اللفظ تقريبًا لأنه فم الداهية في التقدير فقدر الفعل المتصرف من الداهية وليس القصد إلا تقدير فعل ناصب ليس شيئًا معينًا لا يتجاوز وإنما يقصد ما يلائم المعنى ويقارب اللفظ، وقالوا ((**هنيئًا مريئًا**)) وهما صفتان تقول هذا شيء هني مري كما تقول هذا رجل جميل صبيح ونحوهما مما هو على فعيل من الصفات، ولم يأت من الصفات ما يدعى به إلا هذان الحرفان وليسا بمصدرين إنما هما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل وانتصابهما بفعل مقدر تقديره ثبت لك ذلك هنيئًا مريئًا فتكون حقيقة نصبه على الحال وذلك تقوله لشيء تراه عنده مما يأكل أو يستمتع به على سبيل الدعاء بلفظ الخبر كما تقول رحمه الله ثم حذف الفعل وجعل بدلا من اللفظ بقولهم يهنأك يدل على ذلك أنه

= **والشاهد فيه**:رفع (**ترب**) على الابتداء، وهو نكرة لما فيه من معنى المنصوب، من قولك: تربت يداك، وخبره الجار والمجرور بعده.

[١٥٣] **البيت من الطويل**، وهو لأبي سدرة الأسدي في خزانة الأدب (١١٦/٢، ١١٨)... وشرح أبيات سيبويه (٢٦١/١)... المعجم المفصل (٣٥٧/١).

والشاهد فيه: نصب (**فاها**) بفعل مضمر تقديره: ألصق الله، أو جعل الله فاها لفيك، ووضع موضع (**دهاك الله**) فنصب لأنه بدل من التلفظ بالفعل.

[١٥٤] **البيت من المتقارب**، وهو لعامر بن جوين الطائي في خزانة الأدب (١١٧/٢)، و.. بلا نسبة في لسان العرب (٥٢٨/١٣) (**فوه**). المعجم المفصل (٦٣٩/٢).

والشاهد فيه قوله: (**لافالها**) حيث اضطر الشاعر إلى استعمال (**فا**) في غير الإضافة ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، ويكون (**فا**) مضافا إلى ضمير الداهية، وتكون اللام مقحمة ويكون مثل قولهم: لا أبا لك، والخبر محذوف، والتقدير: فيما يعلمه الناس، أو نحو ذلك.

قد يظهر يهنأك في الشعر على سبيل الدعاء قال الأخطل:

[١٥٥] إلى إمَام تُفادِينا فَوَاضِلُهُ أظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِيء لَهُ الظَّفرُ

دعاء له بهنئ والظفر فاعله فصار يهنيء له الظفر بمنزلة هنيئًا له الظفر وصار اختزال الفعل وحذفه في هنيئًا كحذفه في قولهم الحذر وتقديره احذر الحذر، وقالوا: «عائذا بك» قال الشاعر:

[١٥٦] ألْحِقْ عَذَابَكَ بالْقَوْمِ الذِينَ طغَوْا وعائِذًا بك أنْ يَعْلُو فَيُطْغُوني

وقالوا «أقائمًا وقد قعد الناس وأقاعدًا وقد سار الركب» فإن هذه أسماء فاعلين وهي منصوبة على الحال وقد قدر سيبويه العامل فيها بأفعال من ألفاظها على حد قولك أقياما والناس قعود

[١٥٧] أطربا وأنت قِنَّسْريُّ

فكأنه قال أعوذ عائذا بك وأتقوم قائما وأتقعد قاعدا وحذفه استغناء، وقد أنكره بعض النحويين وقال الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظ الفعل لعدم الفائدة إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائمًا ولا يقعد إلا قاعدا لأن الفعل قد دل عليه وإذا ورد شيء من ذلك فتأوله بالمصدر فيكون تقدير عائذًا وقائمًا وقاعدا إذا جعلت العامل أعوذ وتقوم وتقعد بتقدير عياذ وقيام وقعود وهو رأي أبي العباس.

والذي قدره سيبويه لا يمتنع لأن الحال قد يرد مؤكدًا كما يرد المصدر مؤكدًا

---

[١٥٥] البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص ١٦٧... ولسان العرب (١/١٨٥) (هنأ). المعجم المفصل (١/٣٧١).

والشاهد فيه قوله: (فليهنئ) إذ تصريحه بالفعل يدل على أن معنى (هنيئًا): ليهنئ، فوضع المصدر موضع الفعل.

[١٥٦] البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن الحارث السهمي في الكتاب (١/٣٤٢)، ولسان العرب (٣/٤٩٨) (عوذ)... المعجم المفصل (٢/١٠٣٧).

والشاهد فيه: وضع (عائذًا) موضع المصدر النائب عن فعله، أي: أعوذ عياذًا.

[١٥٧] عجز البيت (والدهر بالإنسان دَوَّارِيُّ)

الرجز للعجاج في ديوانه (١/٤٨٠)، وخزانة الأدب (١١/٢٧٤،٢٧٥)، ولسان العرب (٥/٩٣) (قسر)، ١١٧ (قنسر)... المعجم المفصل (٣/١٣٠٠).

والشاهد فيه: مجيء الاستفهام التوبيخي للمخاطب.

وفيه شاهد آخر وهو قوله: (دوّاريُّ) بتشديد الياء للمبالغة لا للنسب.

وإن كان الفعل قد دل على ما دل عليه اسم الفاعل قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾(١). فذكر رسولا وإن كان الفعل قد دل عليه على سبيل التأكيد.

واعلم أنه لا يجوز إضمار الفعل الدال على الحال إلا أن تكون الحال مشاهدة تدل عليه لو قلت مبتدئا من غير حال تدل عليه قائمًا أو قاعدا كما تقول في المصدر قياما يا زيد لم يجز لأن المصدر مأخوذ من لفظ الفعل فهو دال على فعل معين وليس كذلك الحال لأنه لا يدل على فعل مخصوص لأنه يجوز أن تقول ثبت قائمًا أو جاء قائما أو ضحك قائما وإنما جاز أن تقول أقائما وقد قعد الناس لما شوهد منه من أمارات القيام والتأهب له حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود وكذلك عائذا بك كأنه رأى شيئًا يتقى فصار عند نفسه في حال استعادته فقال عائذًا بك كأنه قال أعوذ عائذًا بك وإذا ذكرت شيئًا من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرك إياه فأنت تعمل في تثبيته فاعرفه.

((فصل)) **قال صاحب الكتاب:**

((ومن إضمار المصدر قولك عبد الله أظنه منطلق تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت عبد الله أظن ظني منطلق، وما جاء في الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا محتمل عندي أن يوجَّه على هذا)).

قال الشارح:

قوله: ((**ومن إضمار المصدر**)) يوهم أنه قد تقدم إضمار مصدر حتى عطف عليه والذي تقدم إضمار فعل عامل في المصدر، وقوله: ((**عبد الله أظنه منطلق**)) فعبد الله مبتدأ ومنطلق الخبر والظن ملغى والهاء ضمير المصدر أضمر لتقدم ذكر الفعل والفعل دال على مصدره إذ كان من لفظه ومشتقا منه فصار تقدمه كتقدم المصدر فكما يكنى عن المصدر إذا تقدم فكذلك يكنى عنه إذا تقدم الفعل وذلك قولهم من كذب كان شرًّا له أي كان الكذب شرًّا له فكذلك تقول عبد الله ظننته منطلق فتكون الهاء عائدة إلى الظن قال الشاعر العبدي:

[١٥٨] **فَجالَ عَلَى وحْشيِّه وتَخالُهُ   على ظَهْرِهِ صِبًّا جَدِيدًا يَمانِيًّا**

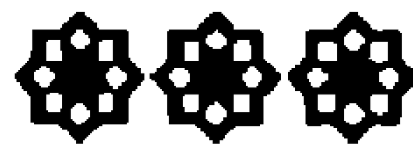
---

(١) سورة النساء: ٧٩.

[١٥٨] **البيت من الطويل،** المعجم المفصل (١٠٨٨/٢).

فالهاء في تخاله عائدة على المصدر كأنه قال فتخال الخـال ألا تـرى أنـه أتـى بمفعول تخال وهو الجار والمجرور الذي هو على ظهره وسبا فاستوفى الفعل ما يقتضيه فلم يبق إلا أن يكون ضمير المصدر.

واعلم أنك إذا أتيت بضمير المصدر نحو عبد الله ظننته منطلق قبح إلغاء الفعل لأن الإتيان بضمير المصدر كالإتيان به إذ كان كناية عنه والمصدر مؤكد للفعل وقبح إلغاؤه بعد تأكيده؛ وأقبح من ذلك أن تصرح بالمصدر ثم تلغيه نحو عبد الله ظننت ظنا منطلق لأن التصريح بالمصدر كتكرير الفعل فلذلك كان أقبح، ولو قلت ظننته عبد الله منطلقا لم يجز الإلغاء البتة لأنك إذا قدمت الفعل على مفعوليه لم يجز الإلغاء فإذا أكد بالمصدر مع ذلك كان إلغاؤه أجدر بالامتناع؛ قال: ((**وما جاء في الدعوة المرفوعة واجعله الوارث منا**)) يجوز أن تكون الهاء عائدة إلى ما تقدم لأن من جملة الدعاء وأمتعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ما أحييتنا فيجوز أن تكون الهاء عائدة إلى المذكور كأنه قال واجعل الإمتاع الوارث منا؛ قال ويمكن أن يوجه على إضمار المصدر كأنه قال واجعل الوارث منا أي أعضاءنا إشارة إلى السمع والبصر جعلا ثم كنى عن الجعل.



= **والشاهد فيه قوله: (وتخاله)** حيث جاء بالضمير عائدا على المصدر فكأنه قال: فتخال الخال.

تعريف المفعول به

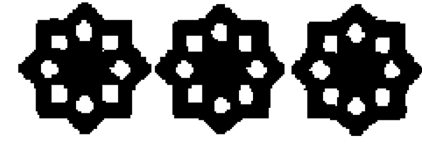
((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمرا وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ويكون واحدًا فصاعدا إلى الثلاثة على ما سيأتيك بيانه في مكانه إن شاء الله؛ ويجيئ منصوبًا بعامل مضمر مستعمل إظهاره أو لازم إضماره)).

قال الشارح:

قد تقدم القول أن المصدر هو المفعول في الحقيقة فإذا قلت قام زيد وفعل زيد قياما كانا في المعنى سواء ألا ترى أن القائل إذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله؛ والمفعول به ليس كذلك ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا لم يصح تعبيره بأن تقول فعلت زيدا لأن زيدا ليس مما تفعله أنت وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر وهذا معنى قوله: ((**هو الذي يقع عليه فعل الفاعل**)) يريد يقع عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل وذلك نحو ضرب زيد عمرا وأكرم محمد خالدًا؛ وقوله: ((**هو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدى**)) يعني أن اعتبار المتعدى إنما هو بالمفعول به لأن جميع الأفعال لازمها ومتعديها يتعدى إلى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان وأما المفعول به فلا يصل إليه إلا ما كان متعديا؛ ومعنى التعدي أن المصدر الذي هو مدلول الفعل وهو فعل الفاعل على ضربين ضرب منهما يلاقى شيئًا ويؤثر فيه فيسمى متعديا وضرب منهما لا يلاقي شيئًا فيسمى غير متعد فكل حركة للجسم كانت ملاقيه لغيره سميت متعدية وكل حركة له لم تكن ملاقيه لغيره كانت لازمة أي هى لازمة للفاعل لا تتجاوزه نحو قام وقعد وسيوضح ذلك في قسم الأفعال ((**ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة**)) يعني أن الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرًا وقد يتعدى إلى مفعولين نحو أعطى وظن وقد يتعدى إلى ثلاثة نحو أعلم وأرى

وسيوضح أمر ذلك في فصل الأفعال، وقد يحذف العامل في المفعول وذلك على ضربين أحدهما ما يجوز إظهاره وحذفه والثاني ما لا يجوز ظهوره ولا يستعمل إلا محذوف العامل وسيوضح ذلك في فصل عقيب هذا الفصل فاعرفه.



بيان المنصوب بالمستعمل إظهاره

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو قولك لمن أخذ يضرب القوم أو قال أضرب شرّ الناس زيدًا بإضمار إضرب ولمن قطع حديثه حديثك ولمن صدرت عنه أفاعيل البخلاء أكلَّ هذا بخلا بإضمار هات وتفعل)).

قال الشارح:

قد تقدم قولنا إن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل، وهو في ذلك على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز حذف العامل وضرب يجوز حذفه وإثباته وضرب يحذف ولا يجوز إثباته، فالأول أن تقول زيدًا مثلا وتريد اضرب زيدًا وليس ثم قرينة تدل عليه فهذا لا يجوز لاحتمال أن يكون المراد اضرب زيدًا أو أكرم زيدًا أواشتم زيدًا أو غير ذلك ممالا يحصى فهذا يكون إلباسًا فلذلك لا يجوز مثله، والضرب الثاني وهو ما يجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه فهو أن ترى رجلا يضرب أو يشتم فتقول **((زيداً تريد اضرب زيدًا))** ويجوز إظهاره فتقول اضرب زيدا أو قال أضرب شر الناس فقال بعض السامعين زيدًا أي اضرب زيدا فإنه شر الناس، وكذلك إذا كان رجل في حديث ثم حضر من قطع الحديث من أجله فتقول: **((حديثك معناه هات حديثك))** أو أتم حديثك، وكذلك **((إذا صدرت من إنسان أفاعيل البخلاء))** مثل أن يطلب منه ما جرت العادة أن لا يرد من مثله أو يخبر عنه بمثل ذلك فتقول: **((أكلَّ هذا بخلا))** معناه أتفعل كل هذا بخلا، وهذه الأشياء كلها منصوبة بالعامل المحذوف للدلالة عليه ولو ظهر لجاز.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ومنه قولك لمن زكنت أنه يريد مكة مكة ورب الكعبة ولمن سدد سهمًا

القرطاس والله وللمستهلين إذا كبروا الهلال والله تضمر يريد ويصيب وأبصروا ولرائي الرؤيا خيرًا وما سر وخيرًا لنا وشرا لعدونا أي رأيت خيرا ولمن يذكر رجلا أهلَ ذاك وأهله أي ذكرت أهله ومنه قوله:

[١٥٩] لَنْ تَرَاهَا ولَوْ تأَمَّلْتَ إلاَّ ولَهَا في مَفَارِق الرَّأس طِيبَا

أي وترى لها، ومنه قولهم كاليوم رجلا بإضمار لم أر قال أوس:

[١٦٠] كاليوم مطلوبا ولا طلبا»

قال الشارح:

قوله: «**ومنه**» يريد مما حذف منه الفعل ويجوز إظهاره فإن حذفته فللاستغناء عنه وإن أظهرته فلتأكيد البيان؛ فمن ذلك إذا رأيت رجلا متوجها وجه الحاج قاصدا في هيئة الحاج قلت: «**مكة والله**» كأنك قلت يريد مكة والله وإن شئت أضمرت لفظ الماضي كأنك قلت أراد مكة كأنك أخبرت بهذه الصيغة أنه كان فيها أمس ولو أظهرت ما أضمرت لجاز؛ وكذلك إذا رأيت أن رجلا قد سدد سهمًا قبل القرطاس فقلت: «**القرطاس والله**» أي يصيب القرطاس كأنك لما شاهدت إجادة التسديد فحدست الإصابة وكذلك لو سمعت وقع السهم في القرطاس قلت القرطاس والله أي أصاب القرطاس؛ ومن ذلك لو رأيت ناسًا يرقبون الهلال وأنت متباعد منهم فكبروا لقلت «**الهلال والله**» أي أبصروا الهلال والله؛ ومن ذلك إذا قص إنسان عليك رؤيا رآها فعبرتها له قلت «**خيرا لنا وما سر وخيرا لنا وشرا لعدونا**» تقول ذلك على سبيل التفاؤل كأنك قلت رأيت خيرا وأبصرت خيرا ورأيت ما سر أي الذي سر ورأيت خيرا لنا وشرا لعدونا وما أشبه ذلك؛ ومن ذلك إذا ذكر رجل فأثنى عليه خير أو شر فقلت: «**أهل ذاك أو أهله**» معناه ذكرت أهل ذاك أو أهله والهاء تعود إلى الذكر أو الثناء كأنك قلت ذكرت أهلا لذاك الذكر أو الثناء لأنه في ذكره فحمله على المعنى؛ وأما «**قول الشاعر:**

---

[١٥٩] سيأتي تخريجه برقم (١٦١).

[١٦٠] صدر البيت: **(حتى إذا الكَلاَّبُ قالَ لهَا)**.

البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص٣، وأمالي المرتضى (٢/٧٣)... المعجم المفصل (١/٤٥).

والشاهد فيه قوله: (مطلوبا ولا طلبا) حيث نصب **(مطلوبا)** بفعل مقدر محذوف.

[١٦١] لـــــن تراهـــا إلـــــخ

فقد ذهب سيبويه إلى أنه منصوب على المعنى لأنه لما قال لـن تراهـا إلا ولهـا في مفارق الرأس طيبا دل على أن الطيب داخل في الرؤية فنصبه علـى هـذا التـأويل ومثله قوله:

[١٦٢] تَذَكَّـرَتْ أرْضًـا بهـا أهْلَهـا أخْوالَهـــا فِيهـــا وأعمْامَهـــا

لأن الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر؛ وقد رد هذا وأشـباهه أبـو العبـاس المبرد وذكر أن مثل هذا يجوز لأنه لا يحمل على المعنى إلا بعد تمام الكلام الأول لأنه حمل على التأويل ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه؛ وأما التقدير لـن تراهـا وإن تأملت إلا رأيت لها في مفارق الرأس طيبـا فهـو منصـوب بإضمـار فعـل وإليـه ذهب صاحب هذا الكتاب.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((قال سيبويه وهذه حجج سمعت من العرب يقولون اللهم ضبعًـا وذئبًـا وإذا سألتهم ما تعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعًا وذئبًا؛ وسـمع أبـو الخطـاب بعـض العرب وقيل له لم أفسدتم مكانكم فقـال الصبيـانَ بـأبي أي لـمُ الصبيـانَ؛ وقيـل لبعضهم أما بمكان كذا وجذٍ فقال بلى وجاذًا أي أعرف به وجاذا)).

قال الشارح:

قوله: ((**وهذه حجج سمعت من العرب**)) يعني شواهد من كـلام العـرب علـى جواز حذف الفعل العامل وذلك قولهم في مثل من أمثـالهم ((**اللهـم ضبعًـا وذئبًـا**)) كأن قائله يدعو على غنم غيره فإذا قيل ما تعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعًا وذئبًـا فأضمر العامل.

---

[١٦١] **البيت من الخفيف**، وهو لعبيـد الله بن قيـس الرقيـات فـي ملحـق ديوانـه ص١٧٦، والكتاب (٢٨٥/١).. المعجم المفصل (٤٨/١).

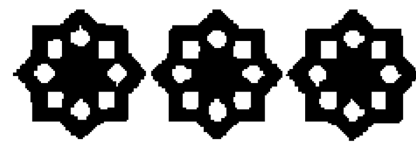
والشاهد فيه قوله: (طِيبًا) حيث نصبه بفعل دل عليه ما قبله.

[١٦٢] **البيت من السـريع**، وهـو لعمـرو بـن قميئـة فـي خزانـة الأدب (٤٠٧/٤)، والكتـاب (٢٨٥/١)... المعجم المفصل (٨١٩/٢).

والشاهد فيه: نصب (**أخوالها**) و(**أعمامها**) بفعل محذوف تقديره: تذكرت.

قال سيبويه كلهم يفسر ما ينوى يعني يقدر المحذوف على هذا الوجه.

قال أبو العباس سمعنا أن هذا دعاء لها لا دعاء عليها لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأفلتت الغنم؛ قال وأما ما وضعه سيبويه عليه فإنه يريد ذئبًا من هاهنا وضبعًا من هاهنا فلا يصل كل واحد منهما إلى الآخر وإن اجتمعا في الغنم؛ ومن ذلك ماحكاه سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش وكان من مشايخ سيبويه أنه سمع بعض العرب وقد قيل له: ((**لم أفسدتم مكانكم فقال الصبيان بأبي**)) كأنه خاف أن يلام فقال لم الصبيان فأضمر ما ينصب، ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال وحدثني من يوثق به أنه قيل لبعضهم: ((**أما بمكان كذا وجذ**)) بالجيم المعجمة والذال المعجمة وهو نقرة في الجبل تمسك الماء فقال: ((**بلى وجاذا أي أعرف به وجاذا**)) فأضمر العامل.



المنصوب باللازم إضماره

ومنه المنادى

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((منه المنادى لأنك إذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا أريد أو أعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه، ولا يخلو من أن ينتصب لفظا أو محلا فانتصابه لفظا إذا كان مضافًا كعبد الله أو مضارعا له كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الأخ ويا ثلاثة وثلاثين أو نكرة كقوله:

فيا راكبا إما عرضت فبلغن))

قال الشارح:

اعلم أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات والأصل في كل منادى أن يكون منصوبًا وإنما بنوا المفرد المعرفة على الضم لعلة نذكرها والذي يدل على أن الأصل في كل منادى النصب قول العرب يا إياك لما كان المنادى منصوبا وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب هذا استدلال سيبويه.

وقد قالوا يا أنت أيضًا فكنوا عنه بضمير المرفوع نظرًا إلى اللفظ كما قالوا يا زيد الظريف فأتبعوا النعت على اللفظ قال الشاعر:

[١٦٣] يا مُرَّ يا ابنَ واقعٍ يا أنْتَا أنتَ الَّذي طلَّقْتَ عامًا جُعْتَا

فإذا قلت يا إياك كان تقديره يا إياك أعني، ومن قال إن إياك مضاف على ما

---

[١٦٣] الرجز للأحوص في محلق ديوانه ص ٢١٦،.. ولسالم بن دارة في خزانة الأدب (١٣٩/٢-١٤٣،١٤٦)... المعجم المفصل (١١٢٠/٣).

وفي نسخة يروى (**يا أبجر بن أبجر يا أنتا**).

والشاهد فيه قوله: (**يا أنتا**) حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع. وهذا شاذ.

سيشرح في موضعه قال لم ينصب أنت لأنه مفرد ونصب إياك لأنه مضاف، ومما يدل على أن أصل المنادى النصب نصبهم المضاف في قولهم يا عبد الله والمشابه له من نحو يا خيرًا من زيد والمنكور من نحو يا رجلا ويا راكبًا والناصب له فعل مضمر تقديره أنادي زيدًا أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك ولا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به لأن يا قد نابت عنه ولأنك إذا صرحت بالفعل وقلت أنادي أو أريد كان إخبارا عن نفسك والنداء ليس بإخبار وإنما هو نفس التصويت بالمنادي ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد فتقول ناديت زيدًا.

وكان أبو العباس المبرد يقول الناصب نفس يا لنيابتها عن الفعل قال ولذلك جازت أمالتها، وكان أبو علي يذهب في بعض كلامه إلى أن يا ليس بحرف وإنما هو اسم من أسماء الفعل والمذهب الأول وهو مذهب سيبويه، والمنصوب في النداء على ضربين «**منصوب في اللفظ ومنصوب في المحل**» فالمنصوب في اللفظ على ثلاثة أضرب مضاف ومشابه للمضاف ونكرة فأما «**المضاف**» فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه النصب كما بينا المعرفة والنكرة في ذلك سواء فتقول في المعرفة يا عبد الله أقبل ويا غلام زيد افعل وتقول في النكرة يا عبد امرأة تعال ويا رجل سوء تب.

وأما «**المضارع للمضاف**» فحكمه النصب أيضًا كما كان المضاف كذلك وذلك قولك «**يا خيرًا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنًا وجه الأخ ويا ثلاثة وثلاثين**» كله منصوب لما ذكرناه من شبه المضاف ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه أحدها أن الأول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملا في المضاف إليه «**فإن قيل**» المضاف عامل في المضاف إليه الجر وهذا عامل نصبا أو رفعًا فقد اختلفا قيل الشيء إذا أشبه الشيء من جهة فلابد أن يفارقه من جهات أخرى ولولا تلك المفارقة لكان إياه فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه.

الوجه الثاني من المشابهة أن الاسم الأول مختص بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه ألا ترى أن قولنا يا ضاربا رجلا أخص من قولنا يا ضاربًا، الثالث أن الاسم الثاني من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف ألا ترى أن الجار والمجرور في قولك يا خيرًا من زيد من صلة خير وإذا كان من صلته ومتعلقا به كان من تمامه وكذلك يا ضاربًا زيدا فزيد منصوب بضارب فهو

من تمامه وكذلك يا مضروبا غلامه فالغلام مرتفع باسم المفعول الذي هو مضروب وكذلك ياحسنا وجه الأخ نصبت الوجه على الشبه بالمفعول ولا يحسن رفعه لأنه يفتقر إلى عائد فهذه كلها منصوبة سواء جعلتها أعلامًا أو لم تجعلها فإن جعلتها أعلامًا نصبتها لشبهها بالمضاف وإن جعلتها معرفة بالقصد فهي منصوبة لذلك وإن كانت نكرة كانت منصوبة كسائر النكرات، والتنوين في جميع ذلك كحرف من وسط الاسم إذ كان ما بعده من تمامه وصلته فصارت الراء من خير والباء من ضارب بمنزلة الياء من الذي.

وأما قوله: «**يا ثلاثة وثلاثين**» فإن سميت بهما وجعلتهما علمًا نصبتهما كما لو سميت بزيد وعمرو لأنك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة فكان الثاني من تمام الأول وتابعًا له في إعرابه بإشراك الواو فصار كأن الأول عامل في الثاني فانتصب كما ينتصب يا خيرًا من زيد فحرف النداء نصب الاسم الأول والثاني يتبعه في الإعراب لزومًا لطريقته التي كان عليها قبل التسمية وهي متابعة المعطوف المعطوف عليه في الإعراب؛ فإن ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثة وثلاثون وإن شئت نصبت الثاني فقلت يا ثلاثة وثلاثين كما تقول يا زيد والحرث والحرث فالرفع عطف على اللفظ والنصب عطف على المحل لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى وليس كذلك إذا سميت بهما وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة «**الثالث النكرة**» وهي منصوبة أيضًا في النداء وذلك قولك يا رجلا ويا غلامًا فغلام ورجل في هذا الموضع يراد به الشائع لأنه لم يوجه الخطاب نحوهما مختصا بالنداء، ومثال ذلك الأعمى يقول يا رجلا خذ بيدي ويا غلامًا أجزني فلا يقصد بذلك غلامًا بعينه ولا رجلا بعينه فالنصب في هذه الأقسام الثلاثة من جهة واحدة، وأما قول الشاعر وهو عبد يغوث[1].

[١٦٤] فَيَارَاكِبًا إمَّا عرضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَاىَ مِنْ نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيا

---

(١) **عبد يغوث بن صلاءة بن ربيعة، من بني الحارث بن كعب، من قحطان:** شاعر جاهلي يماني، وفارس معدود، كان سيد قومه بني الحارث وقائدهم..
الأعلام (١٨٧/٤)، والأغاني (٦٩/١٥)، وخزانة الأدب (٣١٧/١).

[١٦٤] **البيت من الطويل،** وهو لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر (٢٤٣/٦)، وخزانة الأدب (١٩٤/٢، ١٩٥، ١٩٧).. ولسان العرب (١٧٣/٧) **(عرض)**... المعجم -

فالشاهد فيه نصب راكب لأنه منادى منكور إذ لم يقصد قصد راكب بعينه إنما أراد راكبًا من الركبان يبلغ خبره ولو أراد راكبًا بعينه لبناه على الضم، وإنما قال هذا لأنه كان أسيرًا.

قال صاحب الكتاب:

((وانتصابه محلا إذا كان مفردا معرفة كقولك يا زيد ويا غلام ويا أيها الرجل أو داخلة عليه لام الاستغاثة أو التعجب كقوله:

يا لعطافنا ويالرياح

وقولهم ياللماء ويا للدّواهي أو مندوبًا كقولك يا زيداه)).

قال الشارح:

((**وأما انتصابه محلا**)) فإذا كان المنادي مفردا معرفة فإنه ينبي على الضم ويكون موضعه نصبًا وذلك على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والثاني ما كان متعرفًا في النداء ولم يكن قبل كذلك وذلك نحو يا زيد ويا رجل فرجل نكرة في الأصل وإنما صار معرفة في النداء وذلك أنك لما قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره قال الأعشى:

[١٦٥] قالَتْ هُرَيْرَةُ لمَّا جئْتُ زائِرَها ويْلِي عليْك ووَيْلى منْكَ يا رَجُلُ

لما أرادت رجلا بعينه بناه على الضم وأما يا زيد ويا حكم فهى معارف أيضًا ((**فإن قيل**)) هل التعريف الذي في يا زيد ويا حكم في النداء تعريف العلمية بقى على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية فالجواب أن المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء هذا قول أبي العباس المبرد، وقد خالفه أبو بكر بن السراج أي خلاف الصواب وزعم أن

= المفصل (١٠٨٠/٢).

والشاهد فيه قوله: (فياراكبا) حيث نصب المنادى لأنه نكرة غير مقصودة.

[١٦٥] **البيت من البسيط** وهو للأعشى في ديوانه ص١٠٧، وخزانة الأدب (٣٩٤/٨)، (٣٥٢/١١)،... ولسان العرب (٧٣٧/١١) (ويل)... المعجم المفصل (٦٨٤/٢).

والشاهد فيه قوله: (يا رجلُ) حيث بُني المنادى على الضم لأنه مفرد نكرة مقصوده، وهذا هو القياس.

قول أبي العباس فاسد قال وذلك أنه قد وقع في الأسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غير نحو فرزدق وزعم أن معنى تنكير للفظ أن تجعله من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه، والقول ما قاله أبو العباس وما أورده أبو بكر فغير لازم لأنه ليس ممتنعًا أن يسمى الرجل ابنه أو عبده الساعة فرزدقا فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد، ونظير ذلك أن الشمس والقمر من أسماء الأجناس فتعرفهما بالألف واللام وإذا نزعناهما منهما صارا نكرتين وإن لم يكن لهما شريك في الوجود فإنما ذلك بالاستعداد لأنه ليس مستحيلا أن يخلق الله مثلهما وإذا جاز ذلك في أسماء الأجناس كان في الأعلام أسوغ فصح بما ذكرناه أنك إذا ناديت العلم تنكر ثم جعل فيه تعريف آخر قصدى غير التعريف الذي كان فيه وصار ذلك كإضافة الأعلام ومن المعلوم أنك لما أضفتها فقد ابتززتها تعريفها وحصل فيها تعريف الإضافة وذلك نحو زيدكم وعمركم فكذلك هاهنا في النداء؛ ((**وإن قيل**)) **إذا قلت** يا زيد ويا خالد أمبني هو أم معرب وهل الضمة فيه حركة بناء أو حركة إعراب فالجواب أنه مبني على الضم والذي يدل على ذلك حذفهم التنوين منه ولو كان معربًا لما حذف التنوين منه كما لم يحذف من النكرة نحو:

[١٦٦] فيا راكبا إما عرضت

ومما يدل أنه غير معرب أن موضعه نصب ألا ترى أن المضاف إذا وقع موقعه يكون منصوبًا نحو يا عبد الله وأن نعت المفرد والمعطوف عليه يجوز فيه الرفع على اللفظ والنصب نحو يا زيد الظريف والظريف ويا زيد والحرث والحرث قال الشاعر:

[١٦٧] ألا يا قَيْسُ والضَّحَّاكُ سِيرَا وقد جَاوزْتُما خَمَرَ الطَّرِيق

يروى برفع الضحاك ونصبه ولولا أن موضعه نصب لما جاز النصب في نعته

---

[١٦٦] سبق الشاهد برقم (١٦٤).

[١٦٧] **البيت من الوافر**، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ١٦٥... ولسان العرب (٢٥٧/٤) (**خمر**)... المعجم المفصل (٦١٤/٢).

والشاهد فيه قوله: (**يا قيس والضحاك**) حيث روى نصب (**الضحاك**) ورفعه، فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى المبني، إذا كان مفردا، يجوز فيه وجهان: الرفع على لفظ المنادى، والنصب على محله.

وما عطف عليه وذلك أن العامل إذا عمل عمله من رفع أو نصب أو جر لم يكن لذلك الاسم موضع سوى ما ظهر ألا ترى أن المضاف لما لم يكن له موضع سوى ما هو عليه لم يجز في نعته غير النصب فبان بذلك أنه مبني مضموم، وقد ذهب قوم إلى أنه بين المعرب والمبني والمذهب الأول إلا أن حركته وإن كانت حركة بناء إلا أنها مشبهة بحركة الإعراب من أجل أن كل اسم متمكن يقع في هذا الموضع يضم فأشبه من أجل ذلك المرفوع بقام ونحوه من الأفعال لأن كل اسم متمكن يسند إليه الفعل فهو مرفوع ولذلك حسن أن يتبعه النعت على اللفظ فتقول يا زيد الطويل كما تقول قام زيد الطويل «**فإن قيل**» فلم بني وحق الأسماء أن تكون معربة فالجواب أنه إنما بنى لوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى أنه وقع موقع المضمر والمتمكنة من الأسماء إنما جعلت للغيبة فلا تقول قام زيد وأنت تحدثه عن نفسه إنما إذا أردت أن تحدثه عن نفسه فتأتي بضميره فتقول قمت والنداء حال خطاب والمنادى مخاطب فالقياس في قولك يا زيد أن تقول يا أنت والدليل على ذلك أن من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلا عليه ومما لا يلتبس نداؤه بالمكنى فيناديه بالمكنى على الأصل فيقول يا أنت قال الشاعر:

[١٦٨] **يا مُرَّ يا ابنَ واقِعٍ يا أنْتَا أنْتَ الَّذِي طلَّقْتَ عامًا جُعْتَا**

غير أن المنادى قد يكون بعيدًا منك أو غافلا فإذا ناديته بأنت أو إياك لم يعلم إنك تخاطبه أو تخاطب غيره فجئت بالاسم الذي يخصه دون غيره وهو زيد فوقع ذلك الاسم موقع المكنى فتبنيه لما صار إليه من مشاركة المكنى الذي يجب بناؤه.

«**فإن قيل**» فالمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقع الذي ذكرته من حيث إنهما مخاطبان فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن المنادى المفرد المعرفة إنما بني مع وقوعه الموقع الذي وصفناه لأنه في التقدير بمنزلة أنت وأنت لا يكون إلا معرفة غير مضاف فخرج المنكور إذ كان مخالفًا لأنت من جهة التنكير والمضاف لأن أنت غير مضاف فلم يبن لذلك مع تمكنه بالإضافة، والوجه الثاني أن المفرد يؤثر فيه النداء ما لم يؤثر في المضاف والنكرة فالمضاف معرفة بالمضاف إليه كما كان قبل النداء والنكرة في حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة والإقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه

---

[١٦٨] سبق الشاهد برقم (١٦٣).

قبل ذلك من التعريف فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر في بنائه.

((**فإن قيل**)) فلم بنى على حركة ولم كانت حركته ضمة فالجواب أما تحريكه فلأن له أصلا في التمكن فوجب أن يميز عن ما بنى ولا أصل له في التمكن فبنى على حركة تمييزًا له عن مثل من وكم وغيرهما مما لم يكن له سابقة إعراب، وخص بضم لوجهين أحدهما شبهه بالغايات نحو قبل وبعد ووجه الشبه بينهما أن المنادى إذا أضيف أو نكر أعرب وإذا أفرد بنى كما إن قبل وبعد تعربان مضافتين ومنكورتين وتبنيان في غير ذلك فكما بني قبل وبعد على الضم كذلك المنادى المفرد يبني على الضم.

والثاني أن المنادى إذا كان مضافًا إلى مناديه كان الاختيار حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسر منها وإذا كان مضافًا إلى غائب كان منصوبًا وكذلك إذا كان منكورًا فلما كان الفتح والكسر في غير حال البناء وبنى جعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بنائه وهو الضم فذلك علة بنائه على الضم، وانتصابه محلا قولهم: ((**يا أيها الرجل**)) فأي منادى مبهم مبنى على الضم لكونه مقصودًا مشارًا إليه بمنزلة يا رجل وها تنبيه والرجل نعت والغرض نداء الرجل وإنما كرهوا إيلاء أداة النداء ما فيه الألف واللام فأتوا بأي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام فصار أي وها وصفته بمنزلة اسم واحد ولذلك كانت صفة لازمة، وكان الأخفش يذهب إلى أن أيا من قولك يا أيها الرجل موصولة وأن الرجل بعدها صلتها قال لأن أيا لا تكون اسما في غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة وهو قول فاسد لأنه لو كان الأمر على ما ذكر لما جاز ضمه لأنه لا يبني في النداء ما كان موصولا ألا ترى أنه لا يقال يا خير من زيد بالضم إنما تقول يا خيرًا من زيد بالنصب لأن من زيد من تمام خير كذلك الرجل من تمام أي.

واعلم أن حقيقة هذا النعت وما كان مثله في نحو هذا الرجل إنما هو عطف بيان وقول النحويين أنه نعت تقريب وذلك لأن النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من سببه وهذه أجناس فهى شرح وبيان للأول كالبدل والتأكيد فلذلك كان عطف بيان ولم يكن نعتا، ومما هو منصوب في التقدير والموضع وإن لم يكن لفظه منصوبًا ما دخل عليه ((**لام الاستغاثة**)) نحو يالزيد إذا استغثت به لغيره ودعوته لنصرته وحق هذه اللام أن تكون مكسورة لأنها لام الإضافة ولام الإضافة

تكون مكسورة مع الظاهر نحو قولك المال لزيد غير أنه وقعت هذه اللام لمعنيين أحدهما المستغاث به والآخر المستغاث من أجله فلم يكن بد من التفرقة بينهما ففتحت لام المستغاث به وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها للفرق فإذا قلت يا لزيد بالفتح علم أنه مستغاث به وإذا قلت يالزيد بالكسر علم أنه مستغاث من أجله قال الشاعر:

[١٦٩] تَكَنَّفَنِي الوُشاةُ فأَزْعَجُوني فيا لَلنَّاس لِلْوَاشِي المُطاع

فتح اللام الأولى من الناس لأنهم مستغاث بهم وكسر الثانية لأنه مستغاث من أجله، ومنه ما يروى أن عمر بن الخطاب ﷺ لما ضر به العِلج قال ياللـه للمسلمين، وموضع هذه اللام المفتوحة نصب والعامل فيها العامل في المنادى المضاف النصب وهو ما ينوب عنه حرف النداء من الفعل فإذا قال يا لزيد فكأنه قال أدعوكم لزيد وكان اللام المكسورة مفعولا ثانيًا، وأما قوله:

يا لعَطَّافنا ويا لرياح

فهو إشارة إلى قول الشاعر وهما من أبيات الكتاب.

[١٧٠] يا لَقَوْمِي مَنْ لِلْعُلَى والمَساعِي يا لَقَوْمِي مَنْ لِلنَّدَى والسَّماح
يا لَعَطَّافِنا ويا لَرِياح وأبِي الحَشْرَجِ الْفَتَي النَّفَّاح

يرثي رجالا من قومه هذه أسماؤهم يقول لم يبق للعلى والمساعي من يقوم بهما بعدهم، والنفاح الكثير العطاء ويروى الوضاح من الوضح وهو البياض كأنه أبيض الوجه لكرمه، وأما ((**دخول اللام للتعجب**)) فنحو قولهم ((**يا للماء**)) كأنهم رأوا عجبًا وماء كثيرًا فقالوا تعال يا عجب وياماء فإنه من إبانك ووقتك، وقالوا

---

[١٦٩] **البيت من الوافر**، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ص١١٨، وبلا نسبة في لسان العرب (٥٦٣/١٢) **(لوم)**.. المعجم المفصل (٥٤٨/١).
والشاهد فيه قوله: (فيا لَلنّاس لِلواشي) حيث اللام مفتوحة مع المستغاث به ومكسورة مع المستغاث له.

[١٧٠] **البيتان من الخفيف وهما**، أو الثاني منهما، بلا نسبة في خزانة الأدب (١٥٥/٢) والدرر (٤٣/٣).. المعجم المفصل (١٨١/١) وفي نسخة العجز يروى **(وأبى الخزرج الفتي الوضاح)**.
وفيهما شاهدان: أولهما قوله **(يالرياح)** حيث فتحت اللام لتكرار **(يا)** **وثانيهما قوله: (وأبى الحشرج)** حيث حذف اللام في المعطوف، والأصل (ويا لأبي الحشرج).

((يا للدواهي)) أي تعالين فإنه لا يستنكر لكن لأنه من أحيانكن وكل قولهم هذا في معنى التعجب والاستغاثة ومثله قول الشاعر:

[١٧١] لَخَطَّاب لَيْلَى يالَبُرْثُن مِنْكُمُ أَدَلُّ وأمْضَى مِنْ سُلَيْكِ المَقَانِبِ

كأنه رأي عجبا من كثرة خطاب ليلى وإفسادها عليه فقال يالبرثن على سبيل التعجب أي مثلكم من يدعى للعظيم، وقال الخليل هذه اللام بدل من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يا زيداه ولذلك تتعاقبان فلا تدخل اللام مع ألف الندبة ومجراهما واحد لأنك لا تدعو أحدًا منهما ليستجيب في الحال كما في النداء.

وقال الفراء أصل يا لفلان يا آل فلان وإنما خفف بالحذف وهو ضعيف لأن الآل والأهل واحد فلو كان الأصل ما ذكره لجاز أن يقع موقعه الأهل في بعض الاستعمال ولم يرد ذلك فاعرفه، ومن ذلك ((قولهم في الندبة وازيداه)) ووا عمراه موضعه نصب وهو في تقدير مضموم حيث كان معرفة مفردا وإنما فتح آخره لمجاوزة ألف الندبة كما يكسر لمجاورة ياء الإضافة في قولك يا زيدي وسيوضح ذلك في موضعه.

تم الجزء الأول من شرح المفصل للعلامة ابن يعيش
ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثاني وأوله توابع المنادى

[١٧١] البيت من الطويل، وهو لقرار أو لفرار الأسدي في الأغاني (٢٠/٣٥٤) ولسان العرب (١٠/٤٤٣) (سلك)، (١٣/٥٠) برثن.. المعجم المفصل (١/١٢٦).
والشاهد فيه قوله: (يالبرثن) حيث فتح لام المستغاث به وإن كان بمعنى المتعجب منه.

شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي

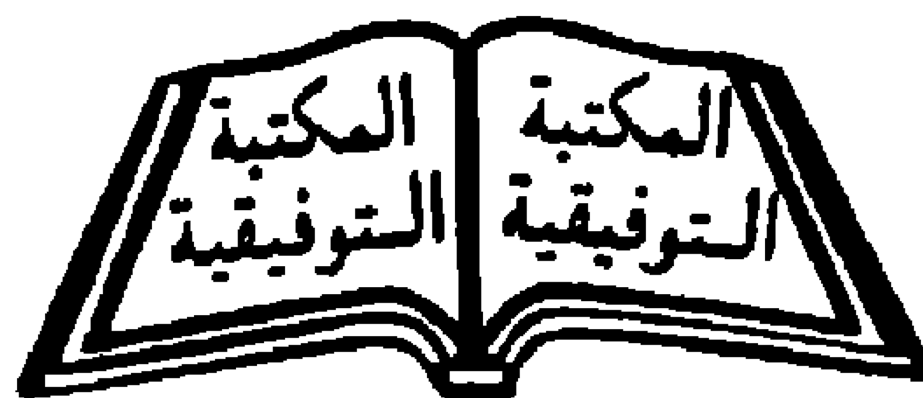
المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية

على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية

حققه وشرح شواهده
أحمد السيد أحمد
دار العلوم - جامعة القاهرة

راجعه ووضع فهارسه
إسماعيل عبد الجواد عبد الغني
دار العلوم - جامعة القاهرة

الجزء الثاني



أمام الباب الأخضر - سيدنا الحسين
ت: ٥٩٠٤١٧٥ - ٥٩٢٢٤١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

((رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا))

توابع المنادى

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك يا زيد الطويلُ والطويلَ ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو والحارث وقرئ والطير رفعا ونصبًا إلا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات فإن حكمهما حكم المنادى بعينه تقول يا زيد زيد ويا زيد وعمرو بالضم لا غير وكذلك يا زيد أو عمرو ويا زيد لا عمرو)).

قال الشارح:

اعلم أن لك أن تصف المنادى المفرد إذا كان معرفة وتؤكده وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان.

وأما الوصف فقولك ((يا زيد الطويل)) لك أن ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبه حملا على الموضع، ((فإن قيل)) فهذا المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيدًا أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجز وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفصل بينهما أن ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة لحركة الإعراب وذلك لأنه لما أطرد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك أمس فإن حركته متوغلة في البناء ألا ترى أن كل اسم مفرد

معرفة يقع منادى فإنه يكون مضمومًا وليس كل ظرف يقع موقع أمس يكون مكسورا ألا تراك تقول فعلت ذلك اليوم وأضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ما وجب في أمس، وكذلك عثمان فإنه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف، ومنه قوله:

[١] يا حكم الوارث عن عبد الملك

فرفع الصفة على اللفظ وهو الأكثر في الكلام، وتقول في التأكيد بالمفرد «**يا تميم أجمعون وأجمعين**» إن شئت رفعت على اللفظ وإن شئت نصبت على الموضع فحكم التأكيد كحكم الصفة إلا أن الصفة يجوز فيها النصب على إضمار أعني ولا يجوز مثل ذلك في أجمعين.

وأما عطف البيان فإنه يكون بالأسماء الجامدة كالأعلام تكون كالشرح له والبيان كالتأكيد والبدل فتقول: «**يا غلام بشر وبشرا**» فبشر الأول محمول على اللفظ والثاني محمول على الموضع وقد أنشدوا بيت رؤبة:

[٢] إنِّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يا نَصرُ نَصرُ نَصرَا

فنصر الثاني محمول على لفظ الأول والثالث محمول على الموضع كما تقول يا زيد العاقل والعاقل لأن مجرى عطف البيان والنعتّ واحد، وقد أنشدوا البيت على ثلاثة أوجه يا نصر نصر نصرا وهو اختيار أبي عمرو ويا نصر نصرا نصرا لجرى المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يا زيد العاقل اللبيب وكان

---

[١] الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١١٨، وشرح شواهد المغني (١/٥٢)، وشرح قطر الندى ص٢٠٩... المعجم المفصل (٣/١٢١٨).

والشاهد فيه قوله: (يا حكم الوارث) فإن **(حكم)** منادى مبني على الضم، و**(الوارث)** نعتَ مقترن بـ **(أل)**، وقد روى برفع **(الوارث)** ونصبه، فدل مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترنا بـ**(أل)** وكان المنادى مبنيا، جاز في النعت الوجهان.

[٢] الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٧٤، وخزانة الأدب (٢/٢١٩)، ولسان العرب (٥/٢١١) **(نصر)**... المعجم المفصل (٣/١١٦٠).

والشاهد فيه قوله: (يا نصر نصر نصرا) فإن **(نصر)** الأول منادى وقوله: **(نصر)** الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه وقوله: **(نصرًا)** الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله... ويروى **(يا نصرُ نصرا نصرا)** وفي هذه الرواية يجوز اعتبار **(نصرًا)** الأولى مفعولا مطلقا، والثانية توكيدًا له...

المازني يقول يا نصر نصرا نصرا ينصبهما على الإغراء لأن هذا نصر حاجب نصر ابن سيار كان حجب رؤبة ومنعه من الدخول فقال اضرب نصرا أو لمه، ويروى يا نصر نصر نصرا يجعل الثاني بدلاً من الأول ولذلك لم ينونه والثالث منصوب على المصدر كأنه قال انصرني نصرا وسيوضح أمر البدل وعطف البيان في موضعهما من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى، وأما العطف بحرف فنحو «**يا عمرو والحارث والحارث**» إذا عطفت اسما فيه الألف واللام على مفرد جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول في الرفع يا زيد والحارث وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني وقرأ الأعرج: ﴿**يا جبال أوبي معه والطيرُ**﴾[1]. وتقول في النصب يا زيد والحارث وهو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبى عمر الجرمى وقراءة العامة ﴿**يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾ بالنصب[2]، وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت يا زيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده وإذا قلت يا زيد والرجلَ فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث وحارثا علمان وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما والألف واللام في الرجل قد أفادتا معنى وهو معاقبة الإضافة فلما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار والوجه مع الألف واللام النصب أيضًا لأنهما بمنزلة الإضافة، فإن عطفت اسم مفردًا علما على مثله نحو «**يا زيد وعمرو**» لم يكن فيه إلا البناء لأن العلة الموجبة لبناء الاسم الأول موجودة في الثاني لأن حرف العطف أشرك الثاني في حكم الأول ولذلك لو أبدلت الثاني من الأول وهو مفرد لم يكن فيه إلا البناء والضم نحو «**يا زيد زيد**» ويا أخانا خالد لأن عبرة البدل أن يحل محل الأول ولو أحللته محل الأول لم يكن فيه إلا البناء ولذلك استثناه فقال «**إلا البدل**».

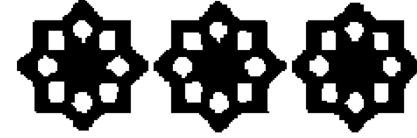
وقوله: «**ونحو زيد وعمرو**» يعني في العطف بالحرف ويمثله بقوله: «**يا زيد وعمرو ويا زيد أو عمرو ويا زيد لا عمرو**» يشير إلى أن جميع حروف العطف في ذلك سواء وإن اختلفت معانيها، وإن كان المنادى مبهما كان حكمه كحكم غيره إلا أنه يوصف بالرجل وما أشبهه من الأجناس فتقول «**يا أيها الرجل**» أقبل

---

(١) سورة سبأ: ١٠.

(٢) قرأ ابن عباس والحسن وقتادة وابن أبي إسحاق «**يا جبال أُوبي معه**» وقرأ الأعرج وعبدالوارث عن أبي عمرو «**الطيرُ**» بالرفع.
انظر المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٢٢.

فيكون أي والرجل كاسم واحد فأيّ مدعو والرجل نعته ولا يجوز أن يفارقه النعت لأن أيًّا اسم مبهم لم يستعمل إلا بصلة إلا في الاستفهام والجزاء فلما لم يوصل أُلزم الصفة لتبيينه كما تبينه الصلة وقد أجاز المازني نصب ذلك حملا على الموضع قياسًا على غير المبهم والصواب ما ذكرنا للمانع المذكور.



بيان حكم وصف المنادى بابن وابنة وتفصيل ذلك

قال صاحب الكتاب:

((وإذا أضيفت فالنصب كقولك يا زيد ذا الجمة وقوله:

أزيد أخا ورقاء))

ويا خالد نفسه ويا تميم كلكم أو كلهم ويا بشر صاحب عمرو ويا غلام أبا عبد الله ويا زيد وعبد الله)).

قال الشارح:

وإن كان التابع مضافًا لم يكن فيه إلا النصب صفة كان أو غير صفة مثال الصفة: ((**يا زيد ذا الجمة**)) ويا زيد أخانا قال الشاعر:

[٣] **أزيدُ أخا وَرْقاءَ إنْ كُنْتَ ثائِرا فَقَدْعَرَضت أحناءُ حَقٌّ فَخاصِمِ**

الشاهد فيه نصب الصفة لأنها مضافة وورقاء حيٌّ من قيس والثائر طالب الدم يقول إن كنت طالبا لثأرك فقد أمكنك ذلك فاطلبه وخاصم فيه، والأحناء الجوانب وهي جمع حنو، ولا يجوز رفع هذه الصفة بحال لأن المنادى إذا وصف بالمضاف لم يكن فيه إلا النصب وذلك من قبل أن الصفة من تمام الموصوف لأنها مخصصة للموصوف موضحة له كتخصيص الألف واللام في نحو الرجل والغلام ولذلك لا يجوز تقديمها عليه، ويؤيد عندك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ**﴾[١]. فدخول الفاء في

---

[٣] **البيت من الطويل،** وهو بلا نسبة في الكتاب (١٨٣/٢)، ولسان العرب (٢٠٤/١٤) (حنا)... المعجم المفصل (٩٣٣/٢).

والشاهد فيه: نصب (أخا ورقاء) وهو بدل من (زيد) المنادى المبني على الضم في محل نصب، فقد أجرى البدل على المحل.

(١) سورة الجمعة: ٨.

خبر الموت دليل على اتحاد الصفة والموصوف ألا ترى أنك لو قلت إن الرجل فإنه ملاقيك لم يجز وإنما جاز في الآية لأنك وصفته بقولك الذي تفرون منه والفاء تدخل في خبر الموصول بالفعل فلما وصفوا الموت بما يجوز دخول الفاء في خبره جاز دخولها في خبر موصوفه، وإذ كانت منزلتها من الموصوف هذه المنزلة جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه فكما لم يكن في المنادى إذا كان مضافا إلا النصب نحو يا غلام زيد كذلك لا يكون في صفة المنادى إذا كانت مضافة غيره كقولك يا زيد أخانا ولم يجز أن تقول يا زيد أخونا ويا بكر صاحب بشر فترفع حملا على اللفظ كما فعلت في المفرد حيث قلت يا زيد العاقل. وكذلك إن أكدت فقلت ((**يا زيد نفسه ويا تميم كلكم ويا قيس كلكم**)) فتنصب لأن مجرى التأكيد مجرى النعت فلذلك استويا في الحكم وجاز أن تقول كلكم بلفظ الخطاب لأن المنادى مخاطب وجاز أن تقول كلهم بلفظ الغيبة لأن المنادى وإن كان مخاطبًا إلا أن لفظ الاسم الظاهر موضوع للغيبة ألا تراك تقول زيد فعل ولا تقول فعلت وإن كنت تخاطب زيدا المذكور.

وتقول ((**يا بشر صاحب عمرو ويا غلام أبا عبد الله**)) تنصب الثاني لا غير سواء جعلته عطف بيان أو بدلا لأن عطف البيان حكمه حكم الصفة والصفة إذا كانت بمضاف لم يكن إلا منصوبًا فكذلك عطف البيان، والبدل عبرته أن يحل محل الأول وأنت لو أحللته محل الأول وأوليته حرف النداء، وهو مضاف لم يكن إلا نصبًا، وكذلك إذا عطفت على المنادى المفرد مضافا لم يكن إلا نصبا نحو يا زيد وعبد الله لأن المعطوف شريك المعطوف عليه فكما أن الأول إذا كان مضافا لم يكن إلا منصوبًا فكذلك الثاني لأنه شريكه في العامل.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((والوصف بابن وابنة كالوصف بغيرهما إذا لم يقعا بين علمين فإن وقعا أتبعت حركة الأول حركة الثاني كما فعلوا في ابنم وامرئ تقول يا زيد ابن أخينا ويا هند ابنة عاصم)).

قال الشارح:

((**إذا وصف الاسم المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة**)) كان حكمهما كحكم غيرهما من الأسماء المضافة إذا وصف بها من استحقاق الإعراب بالنصب نحو ((يا

زيد ابن أخينا)) بضم الأول لأنه منادى مفرد علم وبنصب الصفة لأنها مضافة كما قلت يا زيد ذا الجمة، وإن وصفت بهما علمًا مضافين إلى علم أو كنية أو لقب نحو يا زيد بن عمرو ويا جعفر بن أبي خالد ويا زيد بن بطة كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادي وجهان:

أحدهما: الاتباع وهو أن تقول يا زيد بن عمرو فتتبع حركة الدال فتحة النون وحقها الضم وهو غريب لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب وههنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك أنك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد إذ كل إنسان معزو إلى أبيه علمًا كان أو كنية أو لقبًا فيوصف بذلك فجعلا كالاسمين اللذين ركب أحدهما مع الآخر قال الشاعر:

[٤] يا حكم بن المنذر بن الجارود

ففتح ميم حكم مع أنه منادى مفرد معرفة وذلك لأنهم جعلوهما كالاسم الواحد فلما فتحوا نون ابن من حيث كان مضافا فتحوا أيضًا ميم حكم لأنهم لما أضافوا ابنًا كأنهم قد أضافوا ما قبله، ولذلك من شدة انعقادهما شبه سيبويه حركة الدال من زيد بحركة الراء من امرئ وحركة النون من ابنم فكما أن الراء من امرئ تابعة للهمزة والنون في ابنم تابعة للميم كذلك أتبعوا الدال من يا زيد بن عمرو النون من ابن لأن الصفة والموصوف كالصلة والموصول وانضاف إلى ذلك كثرة الاستعمال فقوى الاتحاد ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الأول ويبتدأ بالثاني فيقال ابن فلان.

والوجه الثاني: أن تقول يا زيد بن عمرو بضم الدال من زيد على الأصل لا تتبعها فتحة النون من ابن عمرو وهي لغة فاشية فعلى هذا يكون الألف من عيسى في قوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾[1]. على القول الأول في تقدير مفتوح وعلى القول الثاني في تقدير مضموم فاعرفه.

---

[٤] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، ولرؤبة أو للكذاب الحرماني في شرح التصريح (١٦٩/٢)، ولسان العرب (١٥٨/١٠) (سردق)... المعجم المفصل (١١٤١/٣).

والشاهد فيه قوله: (**يا حكم بن المنذر**) حيث أتبع الموصوف، وهو (**الحكم**)، للصفة، وهي (**ابن**)، لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم.

(١) سورة المائدة: ١١٠.

قال صاحب الكتاب:

«وقالوا في غير النداء أيضًا إذا وصفوا هذا زيد ابن أخينا وهند ابنة عمنا وهذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم وكذلك النصب والجر فإذا لم يصفوا فالتنوين لا غير، وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر كقوله:

جارية من قيس ابن ثعلبه»

قال الشارح:

قد جروا على هذه القاعدة في غير النداء أيضًا لا فرق بين النداء وغير النداء في هذا الحكم وذلك أنه لما كثر إجراء ابن صفة على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافًا إلى علم أو ما يجرى مجرى الأعلام من الكنى والألقاب نحو زيد بن عمرو وأبي بكر بن قاسم وسعيد بن بطة وعبد الله بن الدمينة فلما كان ابن لا ينفك من أن يكون مضافا إلى أب أو أم وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيرهم فحذفوا ألف الوصل من ابن لأنه لا يقوى فصله مما قبله إذ كانت الصفة والموصوف عندهم كالشيء الواحد وهى مضارعة للصلة والموصول من وجوه تذكر في موضعها، وحذفوا تنوين الموصوف أيضًا كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحدًا لكثرة الاستعمال وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم على ما تقدم،

فإذا قلت: «**هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم**» فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة إعراب لأنك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدًا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالمصدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الأول.

وكذلك النصب تقول رأيت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجر مررت بزيد بن عمرو فتكسر الدال من زيد اتباعا لكسرة النون من ابن عمرو.

وقد ذهب بعضهم إلى أن التنوين إنما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو قول فاسد لأنه قد جاء عنهم هذه هند بنت عمرو فيحذف التنوين

وإن لم يلقه ساكن بعده فعلم بذلك أن حذف التنوين إنما كان لكثرة استعمال ابن، فإن لم تضف ابنا إلى علم نحو: ((**هذا زيد ابن أخينا وهذه هند ابنة عمنا**)) لم تحذف التنوين وأثبت الهمزة خطًا لأنه لم يكثر استعماله كثرة إضافته إلى العلم.

وكذلك إذا لم يصفوا به وجعلوه خبرًا لم يحذف التنوين وأثبتت همزة الوصل خطا فتقول زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابن عمرو الخبر، ومثله إن بكرا ابن جعفر وظننت محمدًا ابن علي؛ وكذلك إن ثنيت فقلت ضربت الزيدين ابني جعفر أثبت الألف والنون لوجهين:

أحدهما أنه لم يكثر ذلك في التثنية كثرته في الإفراد والثاني أنه لم يبق بالتثنية علما وصار تعريفه بالألف واللام نحو الرجل والغلام. فأما قوله تعالى: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ**﴾(١). فقد قرئ بالتنوين وبغير التنوين فمن نون جعله مبتدأ وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود ومن حذف التنوين منه جعله وصفا وقدر مبتدأ محذوفا تقديره هو عزير بن الله فيكو هو مبتدأ وعزير الخبر وابن الله صفته، وهذا فيه ضعف لأن عزيرًا لم يتقدم له ذكر فيكنى عنه، والأشبه أن يكون أيضًا خبرًا إلا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة وله نظائر نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾(٢). بحذف التنوين من أحد.

ومنه ما رواه أبو العباس عن عمارة بن عقيل أنه قرأ ﴿**وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ**﴾(٣). ينصب النهار على إرادة التنوين، ومنه قول الشاعر:

[٥] **فألْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعتبٍ ولاَ ذَاكِرِ اللهَ إلاَّ قَلِيلاَ**

أراد ولا ذاكر الله إلا قليلا بالتنوين ولذلك نصب إلا أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين؛ وقوله ((**وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر**)) بمعنى أنهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوين وذلك إذا وقع ابن وصفا بين علمين نحو

---

(١) سورة التوبة: ٣٠.

(٢) سورة الإخلاص: ١،٢.

(٣) سورة يس: ٤٠.

[٥] **البيت من المتقارب**، وهى لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٥٤، والأغاني (٣١٥/١٢)، وخزانة الأدب (٣٧٤/١١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩)، ولسان العرب (٥٧٨/١) (**عتب**)، (٤٤٧/١١) (**عسل**)... المعجم المفصل (٦٦٨/٢).

والشاهد فيه: حذف التنوين من (**ذاكِر**) ضرورة.

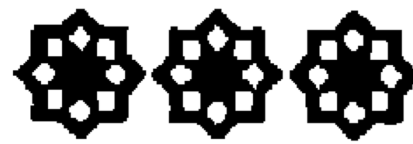
قول الشاعر:

جارِيَـــةٌ مِـــنْ قَيْـــس ابـــن ثَعْلَبَـــهْ كأنهـــا حِلْيَـــةُ سَـــيْفٍ مُذْهَبَـــهْ

البيت للأغلب العجلي[(١)]؛ وقيس بن ثعلبةُ بـن عكابـة[(٢)] قبيلـة عظيمـة معروفـة، وقال الحطيئة[(٣)]:

[٦] فـإنْ لاَ يَكُـنْ مـالٌ يُثـابُ فإنَّـهُ سَـيأتي ثَنـائي زَيْـدًا ابـنَ مهُلْهِـل

ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف في الخط والجيد في البيتين أن يكون أراد البدل لا الوصف ليخرج عن عهدة الضرورة.



---

(١) **الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة**، من بني عجل بن لجيم، من ربيعة: شاعر راجز معمر. أدرك الجاهلية والإسلام وتوجه مع سعد بن أبي وقاص غازيًا فنزل الكوفة، استشهد في واقعة نهاوند – وهو أول من أطال الرجز...
الأعلام (١/٣٣٥)، خزانة الأدب للبغدادي (١/٣٣٣)، والمؤتلف والمختلف ٢٢، وسمط الآلي ٨٠١، وهو وفيه الأغلب بن جشم.

(٢) **قيس بن ثعلبة بن عكابة من بني بكر بن وائل**، جد جاهلي الأعلام (٥/٢٠٥)، جمهرة الأنساب ص٣٠.

(٣) **جرول بن أوس بن مالك العبس**، أبو مليكة: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام كان هجاءً عنيفًا، لم يكد يسلم من لسانه أحد. وهجا أمه وأباه ونفسه، وأكثر من هجاء الزبرقان بن بدر. فشكاه إلى عمر بن الخطاب، فسجنه عمر بالمدينة. فاستعطفه بأبيات فأخرجه ونهاه عن هجاء الناس فقال: إذن تموت عيالي جوعًا. له «**ديوان شعر – ط**».
الأعلام (٢/١١٨)، الأغاني طبعة دار الكتب (٢/١٥٧).

[٦] **البيت من الطويل**، وهو للحطيئة في ديوانه ص١٧٢، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٣١). المعجم المفصل (٢/٧٩٧).
والشاهد فيه قوله: (زيدًا ابن مهلهل) حيث نون (زيدًا) للضرورة الشعرية.

المنادى المبهم

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والمنادى المبهم شيئان أي واسم الإشارة فأي يوصف بشيئين بما فيه الألف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه وباسم الإشارة كقولك يا أيها الرجل ويا أيهذا قال ذو الرمة:

ألا أيهـــذا البـــاخع الوجـــد نفســـه

واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام كقولك يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال وأنشد سيبويه لخُزَز بن لوذان:

يـــا صـــاح يـــا ذا الضـــامر العنـــس

ولعبيد:

يـــا ذا المخوِّفنـــا بمقتـــل شـــيخه))

قال الشارح:

المبهم في النداء شيئان أحدهما أي والثاني اسم الإشارة فأما أي فنحو قولك يا أيها الرجل وهي أشد إبهامًا من أسماء الإشارة ألا ترى أنها لا تثنى ولا تجمع فتقول يا أيها الرجل ويا أيها الرجلان ويا أيها الرجل ولذلك لزمها النعت فيا أداة النداء وأي المنادى وها تنبيه والرجل نعته، والأصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادي وفيه الألف واللام فلما لم يمكن نداءه والحالة هذه كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء إذ الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم فجاءوا بأي وصلة إلى نداء الرجل وهو على لفظه وجعلوه لاسم المنادي وجعلوا الرجل نعته ولزم النعت حيث كان هو المقصود وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمة لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه وعوضًا مما حذف منها، والذي حذف منها الإضافة في قولك أي الرجلين وأي الغلامين والصلة في نظيرتها وهي من ألا ترى أنك إذا ناديت من قلت يا من أبوه قائم ويا من في الدار، وتوصف أي في النداء بشيئين

أحدهما الألف واللام وقد ذكر والثاني اسم الإشارة نحو يا أيهذا الرجل فذا صفة لأي كما وصفت بما فيه الألف واللام وجاز الوصف به لأنه مبهم مثله كما تصف ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام، والنكتة في ذلك أن ذا يوصف بما يوصف به أي من الجنس نحو الرجل والغلام فوصفوا به أيا في النداء تأكيدًا لمعنى الإشارة إذ النداء حال إشارة والغرض نعته ألا ترى أن المقصود بالنداء من قولك يا أيهذا الرجل إنما هو الرجل وذا وصلة كأي قال الشاعر:

[٧] **ألاَ أَيُّهَذَا المَنْزِل الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيُّ عَاهِدُ**

وقال الآخر:

[٨] **ألا أَيُّهَذَا الَّلائِمِي أحْضُرَ الوَغى وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي**

وقال ذو الرمة:

[٩] **ألا أَيّهَذَا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ لِشَيْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِرُ**

وقد يستغنون باسم الإشارة عن أي فيوقعونها موقعها فيقولون يا ذا الرجل ويا هذا الرجل فيكون ذا وصلة كما كانت أي وتلزمها الصفة كما تلزم أيا ولا يجوز في صفتها إلا الرفع كما كانت أي كذلك لأنه لا يتم بياذا النداء هاهنا لأنه في معنى يا أيها ولابد من الرجل إذ هو المنادى في الحكم والتقدير ولا يلزمها هاء

---

[٧] **البيت من الطويل**، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٠٨٨، وشرح أبيات سيبويه (٤٨٦/١،٤٨٧)... المعجم المفصل (٢٢٠/١).

والشاهد فيه: نعت (أي) باسم الإشارة، وهو مثل (أي) في إبهامها، فأجرى **(المنزل)** على **(هذا)**، لأنه مفرد مثله.

[٨] **البيت من الطويل**، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص٣٢،... وخزانة الأدب (١١٩/١)، (٥٧٩/٨)... ولسان العرب (٣٢/١٣) (أنن)، (٢٧٢/١٤) (دنا)... المعجم المفصل (٢٧٠/١).

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (أحضر) حيث روى بالرفع على حذف **(أنْ)** الناصبة، وارتفاع الفعل بعدها، وروى بالنصب بإضمار **(أنْ)**.

[٩] **البيت من الطويل**، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٠٣٧، ولسان العرب (٥/٨) **(بخع)**، ولسان العرب (٣١٢/١٥) **(نحا)**. المعجم المفصل (٣٥٥/١).

والشاهد فيه قوله: (أيهذا الباخع) حيث إن المقصود بالنداء إنما هو **(الباخع)**، و **(ذا)** وصلة لـ **(أي)**.

التنبيه كما لزم أيا لأنه لم يحذف من اسم المشار إليه شيء كما حذف من أي، فأما هذا فلها مذهبان أحدهما أن تكون وصلة لنداء الرجل فيكون حكمها حكم يا أيها الرجل والآخر أن تكون مكتفية لأنه يجوز أن تقول يا هذا أقبل ولا تصف فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول يا هذا الرجل والرجل بالرفع والنصب ويا هذا الظريف والظريف وأجاز المازني يا أيها الرجل والرجل بالرفع والنصب وقد تقدم الكلام عليه، فأما ما أنشده من قول الشاعر:

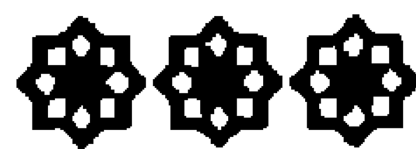
[١٠] يا صاح يا ذَا الضَّامِرُ الْعَنْس والرَّحْل والأقْتَابِ والحِلْس

فالشاهد فيه وصف ذا بما فيه الألف واللام والضامر رفع وإن كان مضافا إلى العنس لأن إضافته غير محضة إذ التقدير يا ذا الذي ضمرت عنسه، والعنس الناقة الشديدة وأصل العنس الصخرة في الماء قيل لها ذلك لصلابتها، ومثله يا ذا الحسن الوجه تقديره يا هذا الحسن وجهه.

وذهب الكوفيون إلى أن الرواية يا صاح يا ذا ضامر العنس بخفض الضامر ويضيفون ذا إلى الضامر ويجعلونه مثل يا ذا الجمة وتكون ذو بمعنى صاحب وهي التي تتغير فتكون في الرفع بالواو وفي النصب بالألف وفي الجر بالياء قالوا ألا ترى أنه عطف عليه والرحل والأقتاب والحلس بالخفض ولو كان الضامر مرفوعًا على ما أنشده سيبويه لكان الرحل مخفوضًا بالعطف على العنس فيصير التقدير يا الذي ضمرت عنسه ورحله وهذا فاسد، وسيبويه يحمل ذلك على مثل قول الآخر:

علفتها تبنا وماء باردًا

فيكون التقدير يا ذا الضامر العنس والمتغير الرحل لأن الضمور يدل على تغير.



---

[١٠] **البيت من الكامل**، وهو لخالد بن مهاجر في الأغاني (١٠/١٠٨،١٠٩،١٣٦)، (١٦/١٤٠،١٤١،١٤٢)، ولخزر بن لوذان في خزانة الأدب (٢/٢٣٠،٢٣٣)... المعجم المفصل (١/٤٧٢).

والشاهد فيه قوله: (يا ذا الضامر العنسي)، فإن (ذا) منادى مبني و(الضامر العنسي) نعت مقترن بـ (أل) ومضاف، وقد رُوي البيت برفع هذا النعت ونصبه، فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيها وجهان: الرفع والنصب.

اسم الإشارة المنادى

قال صاحب الكتاب:

((وتقول في غير الصفة يا هذا زيد وزيدا ويا هذان زيد وعمرو وزيدا وعمرا وتقول يا هذا ذا الجمة على البدل)).

قال الشارح:

قوله في غير الصفة يعني عطف البيان والبدل فأما عطف البيان فنحو ((**يا هذا زيد وزيدا**)) ترفع على اللفظ وتنصب على الموضع فهو كالنعت يعمل فيه العامل وهو يا لا على تقدير مباشرة حرف النداء بخلاف البدل فإنه العامل يعمل فيه على تقدير أن يحل محل الأول ويباشر حرف النداء فلذلك تقول يا هذا زيد بالضم لا غير لأن تقديره يا زيد، وتقول في المضاف ((**يا هذا ذا الجمه**)) تنصب لا غير في البدل وغيره فاعرفه.

((فصل)) **قال صاحب الكتاب:**

((ولا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده لأنهما لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم مع أنهما خلف عن همزة إله وقال:

[١١] مِنَ أجْلِكِ يا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وأنْت بَخِيلَةٌ بالْوَصْل عَنِّيٌ

شبهه بيا الله وهو شاذ)).

قال الشارح:

قد تقدم قولنا إن حروف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام وإذا أريد ذلك توصل إليه بأي وهذا، والعلة في ذلك أمران أحدهما أن الألف واللام تفيدان التعريف والنداء يفيد تخصيصًا وإذا قصدت واحدا بعينه صار معرفة كأنك أشرت إليه والتخصيص ضرب من التعريف فلم يجمع بينهما لذلك لأن أحدهما كاف وصار حرف النداء بدلا من الألف واللام في المنادى فاستغنى به عنهما وصارت كالأسماء التي هى للإشارة نحو هذا وشبهه، الثاني أن الألف واللام تفيدان تعريف

---

[١١] سيأتي تخريجه برقم (١٣).

العهد وهو معنى الغيبة وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين.

((**فإن قيل**)) فأنتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالإشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جاز هاهنا ولم يجز مع الألف واللام وما الفرق بين الموضعين فالجواب عنه من وجهين أحدهما أن تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر لتعرفه لحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو هذا وشبهه لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر.

والوجه الثاني: وهو قول المازني أن أصل هذا أن يشير به الواحد إلى واحد فلما دعوته نزعت منه الإشارة التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الإشارة ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل بإسقاط حرف النداء.

فأما قولهم يا ألله فإنما جاز نداؤه وإن كان فيه الألف واللام من قبل أنه تلزمه الألف واللام ولا تفارقانه وتنزلان منه بمنزلة حرف من نفس الاسم، وأصل اسم الله تعالى والله أعلم إله ثم دخلت عليه الألف واللام فصار الإله ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعي بأن تلين وتلقى حركتها على الساكن قبلها وهو لام التعريف فصار تقديره ألاه بكسر اللام الأولى وفتح الثانية فأدغموا اللام الأولى في الثانية بعد إسكانها وفخموها تعظيما؛ وقال بعضهم حذفوا الهمزة حذفا على غير وجه التليين ثم خلفتها الألف واللام ومثل ذلك أناس حذفوا الهمزة وصارت الألف واللام في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان فأما قولهم:

[١٢] إنَّ المَنايا يَطَّلِعِنَ على الأناس الآمِنِينا

فمردود لا يعرف قائله ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض منه ضرورة، فلما كثر استعمال اسم الله تعالى وكانت الألف واللام فيه عوضًا من المحذوف صارتا كحرف من حروفه وجاز نداؤه وإن كانتا فيه؛ وتشبيهه لزوم

---

[١٢] **البيت من مجزوء الكامل**، وهو لذي جدن الحميري في خزانة الأدب (٢/٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨)... المعجم المفصل (٢/٩٩١).

والشاهد فيه قوله: (**الأناس**) حيث اجتمع فيه (**أل**) والهمزة، وهذا لا يكون إلا في الشعر، والقياس: الناس، فإن أصله: أناس، فحذفت الهمزة وعوِّض عنها (**أل**)؛ إلا أنها ليست لازمة، إذ يقال، في السعة: (**ناس**).

الألف واللام في اسم الله تعالى بلزومهما النجم فذلك أنك إذا قلت نجم كان لواحد من النجوم فإذا عنيت نجمًا بعينه أدخلت الألف واللام وقد غلب النجم على الثريا حتى إذا أطلق لا ينصرف إلى غيره وصار علمًا بالغلبة كالدبران والعيُّوق ولا يجوز نزع الألف واللام منها لأنها هي المعرفة في الحقيقة؛ فهما سيان من جهة اللزوم والغلبة إلا أن الفرق بينهما أنه إذا نزعت الألف واللام من النجم تنكر والتنكير في اسم الله تعالى محال، وأما بيت الكتاب

[١٣] من أجلك إلخ

فشاذ قياسًا واستعمالا فأما القياس فلما في نداء ما فيه الألف واللام على ما ذكر وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه إلا ما ذكر وهو حرف أو حرفان ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الألف واللام وإن لم يكن مثله والفرق بينهما أن الذي والتي صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى بهما صفتين كقولك يا زيد الذي في الدار ويا هند التي أكرمتني ويقع صفة لأيها نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[1]. و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[2]. وليستا اسمين ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو، وأقبح من ذلك قوله فيما أنشده أبو العلاء:

[١٤] فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا

وكان الذي حسنه قليلا وصفه باللذان والصفة والموصوف كالشيء الواحد

---

[١٣] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص٢٣٠،... وخزانة الأدب (٢٩٣/٢)،.. ولسان العرب (١٥/ ٢٤٠) (لتا)... المعجم المفصل (١٠٣٢/٢).

والشاهد فيه قوله: (يا التي) حيث نادى ما فيه (أل) تشبيها بقولهم: (يا الله). وقال السيرافي: كان أبو العباس لا يجيز: (يا التي) ويطعن على البيت، وسيبويه غير منهم فيما رواه. ومنهم من تأول البيت على الحذف، والتقدير عنده: يا أيتها التي تيمت قلبي، فأقام النعت مكان المنعوت.

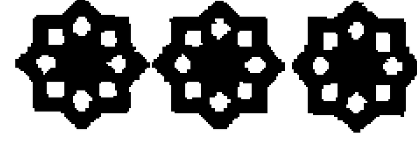
(١) سورة الصف: ٢.

(٢) سورة الحجر: ٦.

[١٤] الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص٢٣٠، وخزانة الأدب (٢٩٤/٢)، وشرح ابن عقيل ص٥١٨... المعجم المفصل (١١٦٠/٣).

والشاهد فيه قوله: (فيا الغلامان) حيث جمع حرف النداء و(أل) في غير لفظ الجلالة، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية.

فصار حرف النداء كأنه باشر اللذان؛ ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[1]. فعامل موصوف الذي معاملة الذي في دخول الفاء في الخبر وقد تقدم بيان ذلك فاعرفه.



---

(١) سورة الجمعة: ٨.

لتكرر المنادى في حال الإضافة وجهان

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وإذا كرر المنادى في حال الإضافة ففيه وجهان أحدهما أن ينصب الاسمان معًا كقول جرير:

يا تيم تيم عدى لا أبالكم

وقول بعض ولده))

يا زيد زيد اليعملات الذبل

والثاني أن يضم الأول:

قال الشارح:

((**إذا كان المنادي مضافا وكرر المضاف**)) دون المضاف إليه وذلك نحو يا زيد زيد عمرو فإنه يجوز فيه وجهان أحدهما نصب الأول والثاني والوجه الآخر ضم الأول ونصب الثاني قال الخليل ويونس[1] هما سواء في المعنى وهما لغة العرب، ((**فإذا نصبتهما جميعًا**)) فسيبويه يزعم أن الأول هو المضاف إلى عمرو والثاني تكرر لضرب من التأكيد ولا تأثير له في خفض المضاف إليه قال لأنا قد علمنا أنك لو لم تكرر الاسم الثاني لم يكن إلا منصوبًا فلما كررته بقى على حاله.

وذهب أبو العباس محمد بن يزيد إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور وتقديره عنده يا زيد عمرو زيد عمرو وحذف عمرو الأول اكتفاء بالثاني، وقد شبه الخليل يا تيم تيم عدى بقولهم لا أبا لك وذلك أن الأب مضاف إلى الكاف غير ذي شك بدليل نصب الأب بالألف والأب لا يكون إعرابه بالحروف إلا في حال إضافته إلى غير متكلم فلما نصب بالألف دل على إضافته ثم أقحمت اللام فلم يكن لها تأثير في خفض الكاف إلا

(١) **يونس بن حبيب الضبي بالولاء كان إمام نحاة البصرة**، علامة بالأدب أعجمي الأصل مؤلفاته ((**معاني القرآن**)) و((**اللغات**)) و((**النوادر**)).
الأعلام (٨/٢٦١)، والفهرست ص٤٧.

تأكيد معنى الإضافة، ومثله:

[١٥] يــــا بــــؤس للحــــرب

البؤس مضاف إلى الحرب وأقحمت اللام فلم يكن لها تأثير، «**والوجه الثاني أن يضم الأول وينصب الثاني**» وهو القياس لأن الأول منادى مفرد معرفة بين باسم مضاف إما بدلا وإما عطف بيان؛ وأما البيتان اللذان أنشدهما فالأول لجرير وهو:

[١٦] يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ   لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ

فقد روى على الوجهين المذكورين يريد تيم بن عبد مناة وهو من قوم عمر بن لجأ وعدى أخوهم، يقول تنبهوا حتى لا يلقيكم عمر في مكروه أي يوقعكم في هجاء فاحش من أجل تعرضه كأنه ينهاهم عن أذاه ويأمرهم بالإقرار بفضله، وأما البيت الآخر وهو

[١٧] يا زَيْدُ زَيْدَ الْعِيْمَلاَتِ الذُّبَّلِ   تَطَاوَلَ اللَّيْلُ هدِيتَ فانْزِل

البيت لبعض ولد جرير وهو من أبيات الكتاب والقول في إعرابه كالقول في

---

[١٥] البيت من مجزوء الكامل، وروايته:

يــا بُــؤْسَ لِلْحَــرْبِ التــي   وَضَعَــتْ أَرَاهِــطَ فاسْــتَرَاحُوا

وهو لسعد بن مالك في خزانة الأدب (١/٤٦٨، ٤٧٣)، وبلا نسبة في لسان العرب (٣٠٥/٧) (**رهط**)... المعجم المفصل (١٦٧/١).

والشاهد في البيت هو قوله: (**للحرب**) حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه.

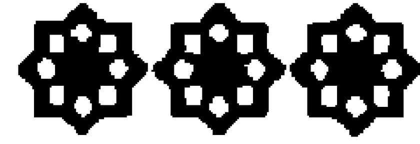
[١٦] **البيت من البسيط**، وهو لجرير في ديوانه ص ٢١٢،... وخزانة الأدب (٢٩٨/٢، ٣٠١)، (٩٩/٤، ١٠٧)، ولسان العرب (١١/١٤) (**أبي**)... المعجم المفصل (٣٨٠/١).

والشاهد فيه قوله: (**يا تيم تيم عدى**) حيث أقحم (**تيم**) الثاني بين (**تيم**) الأول وما أضيف إليه، فعامل الثاني في منع التنوين للإضافة معاملة الأول ويجوز أن يضم (**تيم**) الأول على أنه منادى علم، والثاني بدل منه.

[١٧] الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩، وخزانة الأدب (٣٠٢/٢، ٣٠٤)، ولسان العرب (٤٧٦/١١) (**عمل**)... المعجم المفصل (١٢٣٧/٣).

والشاهد فيه: إقحام (زيد) بين الأول وما أضيف إليه، والتقدير: يا زيد اليعملات زيدها، فحذف الضمير اختصارًا، وقدم (**زيدًا**) فاتصل بـ (**اليعملات**)، فوجب له النصب.

البيت الأول وهو زيد بن أرقم[1] وأضافه إلى اليعملات لأنه كان يحدو بها ولهذا قال تطاول الليل فانزل أي انزل عن ظهرها واحد بها فقد تطاول الليل فاعرفه.



(١) **زيد بن أرقم الخزرجي الأنصاري**: صحابي. غزا مع النبي ﷺ سبع عشرة غزوة، وشهد صفين مع علي، ومات بالكوفة. له في كتب الحديث ٧٠ حديثًا.
الأعلام (٣/٥٦) تهذيب التهذيب (٣/٣٩٤)، خزانة الأدب للبغدادي (١/٣٦٣).

نداء المضاف إلى ياء المتكلم

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقالوا في المضاف إلى ياء المتكلم يا غلامي ويا غلامِ ويا غلاما وفي التنزيل (يا عباد فاتقون) وقرئ يا عبادي ويقال يا ربا تجاوز عني وفي الوقف يا رباه ويا غلاماه، والتاء في يا أبت ويا أمت تاء تأنيث عوضت عن الياء ألا تراهم يبدلونها هاء في الوقف)).

قال الشارح:

((**متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس**)) ففيه لغات أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحو يا قوم لا بأس ويا غلام أقبل وقال تعالى: ﴿**يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ**﴾[1]. لم يثبتوا الياء هاهنا كما لم يثبتوا التنوين في المفرد نحو يا زيد لأنها بمنزلته إذ كانت بدلاً منه وذلك أن الاسم مضاف إلى الياء والياء لا معنى لها ولا تقوم بنفسها إلا أن تكون في الاسم المضاف إليها كما أن التنوين لا يقوم بنفسه حتى يكون في اسم فلما كانت الياء كالتنوين وبدلا منه حذفوها في الموضع الذي يحذف فيه التنوين تخفيفًا لكثرة الاستعمال والنداء ولم يخل حذفها بالمقصود إذ كان في اللفظ ما يدل عليها وهو الكسرة قبلها ألا ترى أنه لو لم يكن قبلها كسرة لم تحذف نحو مصطفي ومعلي إذا أضفتهما قلت مصطفاى ومعلاى فلا يجوز إسقاط الياء منهما لأنه لا دليل عليها بعد حذفها، وإذ كانوا قد حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة قبلها في غير النداء كان جوازه في النداء الذي هو باب حذف وتغير أولى وأجدر بالجواز ألا ترى أنك تحذف منه التنوين نحو يا زيد وتسوغ فيه الترخيم نحو يا حار فاعرفه.

اللغة الثانية: إثبات الياء نحو ((**يا غلامي**)). وكان أبو عمرو يقرأ ((**يا عبادي فاتقون**)) وقال عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

---

(١) سورة الزمر: ١٠.

[١٨] وكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلا هِي وَحْدَكا لَمْ يَكُ شَيْءٌ يا إلا هِي قَبْلَكا

فأثبت الياء لأنها اسم بمنزلة زيد إذا أضفت إليه فكما لا تحذف زيدا في النداء كذلك لا تحذف الياء وليس إثباتها بالمختار.

اللغة الثالثة: أن تقول ((**يا غلامي**)) بفتح الياء وهو الأصل فيها من حيث كانت نظيره الكاف في أخوك وأبوك والإسكان فيها ضرب من التخفيف.

اللغة الرابعة: أن تبدل من الياء ألفا لأنها أخف وذلك أنهم استثقلوا الياء وقبلها كسرة فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحة وكانت الياء متحركة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقالوا ((**يا غلاما**)) ويا زيدا في يا غلامي ويا زيدي وإذا وقفوا ألحقوه الهاء للسكت فقالوا: ((**يا غلاماه**)) ويا زيداه لخفاء الألف، ومن يقول يا غلاماه ويا زيداه قليل لأن الألف بدل من الياء، وليس الاختيار يا غلامي حتى تبدل منها الألف على أن في لغة طيء يبدلون من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا فيقولون في فتى فتا وفي بقى بقا قال الشاعر:

وما الدنيا بباقاة علينا

يريد بباقية وفي جارية جاراة وهو كثير وإذا ساغ ذلك في غير النداء ففي النداء أولى لكثرة استعماله، ومنهم من يقول يا رب ويا قوم بالضم يريدون يا رب ويا قوم وإنما يفعلون ذلك في الأسماء الغالب عليها الإضافة لأنهم إذا لم يضيفوها إلى ظاهر أو إلى مضمر غير المتكلم علم أنها مضافة إلى المتكلم والمتكلم أولى بذلك لأن ضميره الذي هو الياء قد يحذف فاعرفه.

فأما التاء في ((**يا أبت ويا أمت**)) فتاء التأنيث بمنزلة التاء في قائمة وامرأة قال سيبويه سألت الخليل عن التاء في يا أبت لا تفعل ويا أمت فقال هذه التاء بمنزلة

---

[١٨] الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر (٢٣/٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢٩/٢)... المعجم المفصل (١٢٢١/٣).

في البيت ثلاثة شواهد: أولهما قوله: **(يا إلهي)** حيث أثبت الياء، على الأصل، وحذفها أكثر في كلام العرب، لأن النداء باب حذف وتغيير.

ثانيهما قوله: (وحدكا) حيث أضاف **(وحد)** إلى ضمير المخاطب.

ثالثهما لابن مالك في (المغني) حيث استدل به على أن **(لم)** ترد للنفي المنقطع وقال: إنه خطأ.

الهاء في خالة وعمة يعني أنها للتأنيث والذي يدل على أنها للتأنيث أنك تقول في الوقف يا أبه ويا أمه فتبدلها هاء في الوقف كقاعد وقاعده على حد خال وخاله وعم وعمه ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الإضافة والأصل يا أبي ويا أمي فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضا منها ولذلك لا تجتمعان فلا تقول يا أبتي ولا يا أمتي لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ولا تدخل هذه التاء عوضًا فيما كان له مؤنث من لفظه ولو قلت في يا خالي ويا عمي يا خالت ويا عمت لم يجز لأنه كان يلتبس بالمؤنث فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال فيه لأنها مؤنثة وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو رواية وعلامة، وفي لغات قالوا يا أبت بالكسر ويا أبت بالفتح ويا أبتا بالألف وإذا وقفت قلت يا أبتاه ويا أمتاه وحكى يونس عن العرب يا أب ويا أم، فمن قال يا أبت بالكسر فإنه أراد يا أبتى بالإضافة إلى ياء النفس ثم حذف الياء وأبقى الكسرة دليلا عليها مؤذنة بأنها مرادة، ومن قال: ((**يا أبت**)) بالفتح فيحتمل أمرين أحدهما أن يكون مثل يا طلحة أقبل ووجهه أن أكثر ما يدعي هذا النحو مما فيه تاء التأنيث مرخما فلما كان كذلك ورد المحذوف ترك الآخر يجرى على ما كان يجرى عليه في الترخيم من الفتح ولم يعتد بالهاء وأقحموها كما أنه لما كان أكثر ما يقول العرب اجتمعت اليمامة وهم يريدون أهل اليمامة فإذا ردوا الأهل جروا على ما كانوا عليه من التأنيث فقالوا اجتمعت أهل اليمامة ولم يعتدوا بالأهل وجعلوه من قبيل المقحم على حد قوله:

[١٩] كليني لهم يا أميمة ناصب

والوجه الثاني: أن يكون أراد يا أبتا فحذف الألف تخفيفًا وساغ ذلك لأنها بدل من الياء فحذفوها كما تحذف الياء وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف كما أن الكسرة تبقى دليلا على الياء، وأما من قال: ((**يا أبتا ويا أمتا**)) فإنه أراد الياء إلا أنه استثقلها فأبدل من الكسرة فتحة ثم قلبها ألفا لأنها متحركة مفتوح ما قبلها قال الشاعر:

---

[١٩] **البيت من الطويل**، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٤٠، وخزانة الأدب (٢/٣٢١، ٣٢٥)، (٣/٢٧٢، ٣٩٢٤) (٥/٧٤، ٧٥)، (١١/٢٢).. المعجم المفصل (١/١٢٢).

والشاهد فيه قوله: (أميمَةَ) حيث فتح تاءها في الترخيم.

[٢٠] يـــا أبتـــا علــك أو عســـاكا

وقال:

[٢١] يـــا أَبَتـــا ويـــا أَبَـــهْ حَسُـــــــنْتَ إلاَّ الرَّقَبَـــــــهْ

وقد كثر إبدال هذه الياء ألفا قال الشاعر:

[٢٢] وقدْ زَعَمُـوا أنِّي جَزَعْـتُ عَلَيْها وهَـلْ جَـزَعٌ أنْ قُلْـتُ وَا بأباهُمـا

وقال رؤبة:

[٢٣] فهـــي ترثـــى بأبـــا وابنيمـــا

وكثرة ما جاء من ذلك تزيد قول من قال يا أبت بالفتح أنه أراد يا أبتا بـالألف قوة.

قال صاحب الكتاب:

«وقالوا يا ابن أمي ويا ابن عمي ويا ابن أم ويا ابن عم ويا ابن أم ويا ابن عم وقال أبو النجم:

يـا بنْـتَ عَمَّـا لا تَلُومِـي واهْجَعـي جَعَلُـوا الاسْـمَيْن كاسْـم واحِـد»

قال الشارح:

---

[٢٠] الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص١٨١، وخزانة الأدب (٣٦٢/٥، ٣٦٧، ٣٦٨)، وبلا نسبة في لسان العرب (٣٤٩/١٤) (روى)... المعجم المفصل (١٢١٩/٣).

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (**عساكا**) حيث اتصل بـ(**عسى**) الضمير الموضوع للنصب، وهو الألف، فاستدلوا به على أن (**عسى**) حرف بمعنى (**لعل**). وقيل: الكاف خبر منصوب المحل، واسم (**عسى**) ضمير مستتر.

[٢١] **البيت من الرجز**، الشاهد فيه قوله: (**يا أبتا**) يريد: يا أبتي، فأبدل الياء ألفا. المعجم المفصل (١١١٠/٣).

[٢٢] **البيت من الطويل**، وهو لعمرة الخثعمية في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠٨٢، ولسان العرب (١٠/١٤) (أبي)... المعجم المفصل (٨٣٦/٢).

والشاهد فيه قوله: (**بأباهما**) يريد: بأبيهما، فأبدل الياء ألفا.

[٢٣] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٥، وشرح أبيات سيبويه (٦٠٩/١)، ولسان العرب (٣٠٩/١٤) (**رثا**)... المعجم المفصل (١٢٥٩/٣).

والشاهد فيه: أن المندوب المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى غير المندوب من قلب الياء ألفا أو تركها على أصلها كما في رواية (**بأبي وابنيما**).

إذا قلت يا ابن أخي ويا غلام غلامي فالقياس في هذه الياءات أن لا تحذف لأن النداء لم يقع على الأخ ولا على الغلام الثاني فهما بمنزلة غيرهما في غير النداء ألا تراك تقول في الخبر جاء غلام أخي فكما أن الأخ ليس له حظ في المجئ فكذلك إذا قلت يا غلام أخي ليس للأخ حظ في النداء والياء إنما تحذف إذا وقعت موقعًا يحذف فيه التنوين وهو أن تتصل بالاسم المنادى، هذا هو القياس إلا أنه قد ورد عنهم في قولهم يا ابن أمي ويا ابن عمي على الخصوص أربعة أوجه مسموعة من العرب حكاها الخليل ويونس فالوجه الأول ((**يا ابن أمي ويا ابن عمي**)) بإثبات الياء قال الشاعر:

[٢٤] **يا ابْنَ أمِّي ويا شُقَيِّقَ نفْسِي   أنتَ خَلَّفْتِنِي لِدهْرٍ شَدِيدِ**

ولذلك وجهان من المعنى **أحدهما** أن تكون أثبتها كما أثبتها في يا غلامي وإذا ساغ ثبوتها في المنادى كان ثبوتها في المضاف إلى المنادى أسوغ والثاني وهو أجودهما أن تثبتها كما أثبتها في يا ابن أخي وفي يا غلام غلامي.

والوجه الثاني من الأوجه الأربعة أن تقول ((**يا ابن أمَّ ويا ابن عم**)) بالفتح وقد قرأ به ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون الأصل يا ابن أما بالألف ثم حذفت الألف تخفيفًا وساغ ذلك لأنها بدل من الياء فحذفت كما تحذف الياء في يا غلامي في قولك يا غلام وحذفت الياء من المضاف إليه وإن كانت لا تحذف من المضاف إليه إذا قلت يا غلام غلامي كما تحذف من المضاف إذا قلت يا غلام لأن هذا الاسم أعني يا ابن أم ويا ابن عم قد كثر استعماله فجاز فيه ما لم يجز في نظائره، والفتحة في ابن على هذا فتحة إعراب كما أنها في يا غلام غلامي كذلك.

والثاني أن تجعل ابنا وأما جميعًا بمنزلة اسم واحد فتبني الاسم الآخر على الفتح وتبنى الاسم الذي هو الصدر لأنه كالبعض للثاني فالفتحة في الأول ليست نصبة كما كانت في الوجه الأول وإنما هي بمنزلة الفتحة من خمسة عشر وهما في

---

[٢٤] **البيت من الخفيف**، وهو لأبي زبيد في ديوانه ص٤٨،.. ولسان العرب (١٠/١٨٢) **(شقق)**... المعجم المفصل (١/٢٨٥).

والشاهد فيه قوله: **(يا ابن أمي)** حيث أثبت ياء المتكلم وهذا قليل، فالعرب لا تكاد تثبتها إلا في الضرورة.

موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر وهو مقصود، ويجوز أن يكون فتح الثاني إتباعًا لفتحة النون في ابن وموضع أم وعم خفض بالإضافة.

والوجه الثالث الكسر فتقول ((**يا ابن أم ويا ابن عم**)) وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي يا ابن أم بالكسر ويحتمل أمرين أحدهما أن يكون أضاف ابنا إلى أم وحذف الياء من الثاني وكان الوجه إثباتها مثل يا غلام غلامي.

والوجه الثاني أنهما لما جعلا كاسم واحد وأضافهما إلى نفسه حذف الياء وبقيت الكسرة دليلا كما يفعل بالاسم الواحد نحو يا غلام ويا قوم ومثله يا أحد عشر أقبلوا.

الوجه الرابع: أن تقول ((**يا ابن أما ويا ابن عما**)) فتجعل مكان الياء ألفا كما قال:

يا بنت عما لا تلومي واهجعي

كما تقول يا غلاما فتفتح ما قبل الياء تخفيفا وهي متحركة فتنقلب ألفًا فاعرفه.



المندوب وشروطه

«فصل» قال صاحب الكتاب:

«ولابد لك في المندوب من أن تلحق قبله يا أو وا وأنت في إلحاق الألف في آخره مخير فتقول وا زيداه أو وا زيد والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصة دون الدرج ويلحق ذلك المضاف إليه فيقال وا أمير المؤمنيناه ولا يلحق الصفة عند الخليل فلا يقال وا زيد الظريفاه ويلحقها عند يونس، ولا يندب إلا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاه ولم يستقبح وا من حفر بئر زمزماه لأنه بمنزلة يا عبد المطلباه».

قال الشارح:

اعلم أن المندوب مدعو ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع كأنه تعده حاضرا وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن ولما كان مدعوا بحيث لا يسمع أتوا في أوله بيا أو وا لمد الصوت ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرا للترنم كما يأتون بها في القوافي المطلقة وخصوها بالألف دون الواو والياء لأن المد فيها أمكن من أختيها.

واعلم أن الألف تفتح كل حركة قبلها ضمة كانت أو كسرة لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا اللهم إلا أن يخاف لبس فحينئذ لا تغير الحركة فتقول وازيدا وإذا وقفت على الألف ألحقت الهاء في الوقف محافظة عليها لخفائها فتقول وازيداه ويا عمراه فإن وصلت أسقطت الهاء لأن خفاء الألف قد زال بما اتصل بها فتقول وازيدا وعمراه تسقط الهاء من الأول لاتصاله بالثاني وتثبتها في الثاني لأنك وقفت عليه، ويجوز أن لا تأتي بألف الندبة وتجرى لفظه مجرى لفظ المنادى نحو وا زيد ويا عمرو ولا يلبس بالمنادى إذ قرينة الحال تدل عليه، «وتلحق علامة الندبة المضاف إليه فيقال وا أمير المؤمنيناه ووا غلام زيداه لأن المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلة التنوين من

المضاف فإن كان المضاف إليه اسما ظاهرًا فتحت آخره لأجل ألف الندبة وتحذف التنوين من المضاف إليه في الندبة لأنه لا يجتمع ساكنان التنوين والألف ولم تحرك التنوين لأن أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما أن التنوين كذلك فلم يجتمع في آخر الاسم زيادتان على هذه القضية فعاقبوا بينهما لذلك هذا إذا كان المضاف إليه ظاهرًا، فإن كان مضمرًا فإن كان المضمر متكلمًا فلا تخلو ياؤه من أن تكون محذوفة وقد اجتزئ بالكسرة منها نحو يا غلام أو تكون ثابتة وفيها لغتان السكون والحركة فإن كانت الأولى فإنك تبدل من الكسرة فتحة لأجل الألف بعدها وتقول: ((**واغلاماه**)) وإن كانت ثابتة وهي ساكنة كان لك فيها وجهان أحدهما حذف الياء لسكونها وسكون الألف بعدها ويستوى في ذلك لغة من أثبتها ومن حذفها.

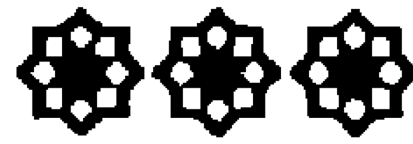
والوجه الثاني: أن لا تحذفها بل تفتحها لأجل الألف بعدها وإذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصله الفتح كان فتح ما أصله الفتح أجدر وأولى، وإن كانت الياء مفتوحة نحو وا غلامي فليس فيه إلا وجه واحد وهو إثباتها وتحريكها، وإن كان المضاف إليه مضمرًا غير ياء النفس أتبته بالألف وفتحت ما قبلها إذا لم يلتبس نحو قولك في المضاف إلى المخاطب ((**واغلامكاه**)) فإن كان مما يلتبس قلبت الألف إلى جنس الحركة قبلها نحو ((**يا غلامكية**)) إذا كان المخاطب مؤنثًا إذ لو قلت وا غلامكاه التبس بالمذكر، وكذلك تقول ((**واغلامهوه**)) إذا كان المضمر غائبا إذ لو قلت واغلامهاه التبس بالمؤنث وعلى هذا فقس كل ما يأتي منه.

((**ولا تلحق ألف الندبة الصفة لا تقول وازيد الظريفاه**)) عند سيبويه والخليل لأن الصفة ليست المقصود بالندبة وإنما المندوب الموصوف.

وذهب الكوفيون ويونس من البصريين إلى جوازه وقالوا إن الصفة والموصوف كالشيء الواحد والمذهب الأول إذ ليست الصفة كالمضاف إليه لأن المضاف إليه داخل في المضاف ولذلك يلزمه وأنت في الصفة بالخيار إن شئت تصف وإن شئت لا تصف.

واعلم أن الندبة لما كانت بكاء ونوحا بتعداد مآثر المندوب وفضائله وإظهار ذلك ضعف وخور ولذلك كانت في الأكثر من كلام النسوان لضعفهن عن

الاحتمال وقلة صبرهن وجب أن لا يندب إلا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون فيكون عذرا له عندهم ويعلم أنه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله، فلهذا المعنى «**لا تندب نكرة ولا مبهم فلا يقال وا رجلاه ولا واهذاه**» لإبهامهما ويستقبحون وا من في الداراه لعدم وضوحه وإبهامه ولا يستقبحون «**وا من حفر بئر زمزماه**» لأنه منقبة وفضيلة صار ذلك علمًا عليه يعرف به بعينه فجرى مجرى الأعلام نحو وا عبد المطلباه وذلك أن عبد المطلب هو الذي أظهر زمزم بعد دثورها من عهد إسماعيل عليه السلام بأن أتي في المنام فأمر بحفر زمزم فقال وما زمزم قال لا تنزف ولا تهدم، وتسقى الحجيج الأعظم، وهي بين الفرث والدم، فغدا عبد المطلب ومعه الحرث ابنه ليس له يومئذ ولد غيره ووجد الغراب ينقر بين إساف ونائله فحفر فلما بدا الطوى كبر وقصته معروفة، فالندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبًا إذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لأنه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة فاعرفه.



حذف حرف النداء

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أيٌّ قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾(1). وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾(2). وتقول أيها الرجل وأيتها المرأة ومن لا يزال محسنًا أحسن إلي، ولا يحذف عما يوصف به أي فلا يقال رجل ولا هذا)).

قال الشارح:

قد تقدم القول إن الغرض بالنداء التصويت بالمنادى ليقبل والغرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو فإذا كان المنادي متراخيًا عن المنادى أو معرضًا عنه لا يقبل إلا بعد اجتهاد أو نائمًا قد استثقل في نومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما خلا الهمزة وهي يا وأيا وهيا وأي يمتد الصوت بها ويرتفع، فإن كان قريبًا نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر:

[٢٥] أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرًا

لأنها تفيد تنبيه المدعو ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيدًا، وقد ((**يجوز حذف حرف النداء**)) من القريب نحو قوله:

حار بن كعب ألا أحلام تزجركم

ونحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ وقد كثر حذف حرف النداء في المضاف نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ﴾(3).

---

(١) سورة يوسف: ٢٩.
(٢) سورة الأعراف: ١٤٣.
[٢٥] سبق الشاهد برقم: (٣).
(٣) سورة يوسف: ١٠١.

وقال تعالى: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾(١). وقال: ﴿رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ﴾(٢). وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾(٣). وهو كثير في الكتاب العزيز؛ وفي الجملة حذف الحروف مما يأباه القياس لأن الحروف إنما جيء بها اختصارا ونائبة عن الأفعال فما النافية نائبة عن أنفى وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم وحروف العطف عن أعطف وحروف النداء نائبة عن أنادي فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو إجحاف إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرائن الدالة كالتلفظ به.

وقوله: ((**يجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به أي**)) جعل ذلك شرطا في جواز حذفه لا علة؛ منهم من جعل ذلك علة وإنما هو اعتبار وتعريف للموضع الذي يحذف منه حرف النداء فقالوا كل ما يجوز أن يكون وصفا لأي ودعوته فإنه لا يجوز حذف حرف النداء منه لأنه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه فيكون إجحافا فلذلك لا تقول رجل أقبل ولا غلام تعال ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء لأن هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوتا لأي نحو يا أيها الرجل ويا أيها الغلام ويا أيهذا لأن أيا مبهم والمبهم ينعت بما فيه الألف واللام أو بما كان مبهمًا مثله قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى﴾(٤). قال الشاعر:

يا أيُّها الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هلاَّ لِنفسكَ كانَ ذا التَّعْليمُ

وقال الآخر:

[٢٦] ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه

فوصف أيا باسم الإشارة كما وصفه بما فيه الألف واللام إذ كان مبهما مثله كما يوصف ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام.

واحتج سيبويه بأن أصل هذا أن يستعمل بالألف واللام فنقول يا أيها الرجل فلم

---

(١) سورة يوسف: ١٠١.
(٢) سورة المائدة: ١١٤.
(٣) سورة البقرة: ٢٦٠.
(٤) سورة الحجرات: ١٣.
[٢٦] سبق الشاهد برقم: (٩).

يجز حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض، وكذلك المبهم يكون وصفا على ما تقدم لأي فإذا حذفت أيا صار يا بدلا في هذا كما صار بدلا في رجل.

وقال المازني في نحو هذا أقبل أن هذا اسم تشير به إلى غير المخاطب فلما ناديته ذهبت منه تلك الإشارة فعوض منها التنبيه بحرف النداء، وقد أجاز قوم من الكوفيين هذا اقبل على إرادة النداء وتعلقوا له بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾(1).

قالوا والمراد يا هؤلاء، وقد عمل به المتنبي في قوله:

هذي برزت لنا فهجت رسيسا

وكان يميل كثيرًا إلى مذهب الكوفيين ولا حجة في الآية لاحتمال أن يكون هؤلاء منصوبا بإضمار أعني بمعنى الاختصاص ويكون أنتم مبتدأ وتقتلون الخبر، وقيل أنتم مبتدأ والخبر هؤلاء وتقتلون أنفسكم من صلة هؤلاء وقد يكون اسم الإشارة موصولا نحو قوله:

[٢٧] عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمارَةٌ أمِنْتِ وهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أي والذي تحملينه طليق، ويحمل قول المتنبي على أن يكون إشارة إلى المصدر أي هذه البرزة أو إلى الظرف على إرادة المرة فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

«وقد شذ قولهم أصبح ليل وافتد مخنوق وأطرق كرا

وجاري لا تستنكري عذيري

---

(1) سورة البقرة: ٨٥.

[٢٧] **البيت من الطويل**، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص١٧٠،... وخزانة الأدب (٤١/٦،٤٨)... ولسان العرب (٤٧/٦) (**حدس**)، (١٣٣/٦) (**عدس**)... المعجم المفصل (٦٠٠/٢).

والشاهد فيه قوله: (وهذا تحملين طليق)، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن (**ذا**) اسم موصول وقع مبتدأ كما لم يمنعهم عدم تقدم (**ما**) أو (**من**) الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندهم أن التقدير: والذي تحملينه طليق.

ولا عن المستغاث والمندوب؛ وقد التزم حذفه في اللهم لوقوع الميم خلفا عنه)).

قال الشارح:

قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا: ((**أصبح ليل وافتد مخنوق وأطرق كرا**)) يريد ترخيم كروان على قول من قال يا حار بالضم وذلك أن هذه أمثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها.

وقال أبو العباس المبرد الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها، فأما قول العجاج:

[٢٨] جاري لا تستنكري عذيري

فإنه يريد يا جارية فإنما رخم فحذف تاء التأنيث وحذف أداة النداء ضرورة، ((**ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به**)) فلا تقول لزيد وأنت تريد يا لزيد لأن المستغيث يبالغ في رفع صوته وامتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي ((**وكذلك المندوب**)) قال سيبويه لا يجوز حذف حرف النداء منه لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم والاختلاط الاجتهاد في الغضب ولأنهم يريدون به مذهب الترنم ومد الصوت ولذلك زادوا الألف أخيرًا مبالغة في الترنم، فأما قولهم: ((**اللهم**)) فهو نداء والضمة فيه بناء بمنزلتها في يا زيد والميم فيه عوض من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يا مع الميم إلا في شعر أنشده الكوفيون لا يعرف قائله ويكون ضرورة وذلك قوله:

[٢٩] إنّي إذَا مَا حَدَثٌ ألَمَّا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

---

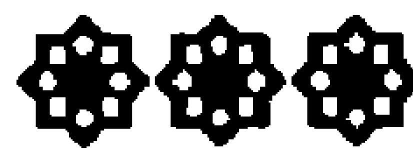
[٢٨] الرجز للعجاج في ديوانه (١/٣٣٢)، وخزانة الأدب (٢/١٢٥)... ولسان العرب (٤/٥٤٨) (**عذر**)... المعجم المفصل (٣/١١٧٣).

والشاهد فيه: حذف حرف النداء ضرورة من (**جاري**)، وهو اسم نكرة قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء، وإنما يطرد حذفه في المعارف، والأصل: يا جارية، فرخم المنادى.

[٢٩] الرجز لأبي خراش في الدرر (٣/٤١)، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب (٢/٢٩٥)،... وبلا نسبة في لسان العرب (١٣/٤٦٩، ٤١٧) (**أله**)... المعجم المفصل (٣/١٢٥٨).

فجمع لضرورة بين يا والميم، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن أصلـه يـا اللـه أمنا بخير إلا أنه لما كثر فـي كلامهـم.واشـتهر فـي ألسـنتهم حذفـوا بعـض الكـلام تخفيفًا كما قالوا هلم والأصل ها المم فحذفوا الهمزة تخفيفًـا وأدغمـوا الميـم فـي الميم كما قالوا ويلمه والأصل ويل لأمه وإنما حذفوا وخففوا، وهـو قـول واه جـدًّا لوجوه منها أنه لوكان الأمر كما ذكروا لما حسن أن يقـال اللهـم أمنـا بخـير لأنـه يكون تكرارا فلما حسن من غير قبح دل على فساد ما ذهب إليـه، وأيضًـا فإنـه لـو كان الأمر على ما ظن لما جاز استعماله في المكاره نحو اللهم أهلكهم ولا تهلكنا لأنه يكون تناقضا قال الله تعالى: ﴿اللَّهُـمَّ إن كَـانَ هَـذَا هُـوَ الحَقَّ مِنْ عِنـدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَـذَابٍ أَلِيـمٍ﴾[1]. مـع أنـه لـو كـانت الميم أصلاً من الفعل لم يحتج الشرط إلى جواب في الآية ولسـدت مسـد الجـواب فلما افتقرت إلى جواب وأجيبت بالفاء دلت على أنها زائدة وليست من الفعل.

واعلم أن سيبويه لا يرى نعت اللهم لأنه لفظ لا يقع إلا في النداء فهو في منزلة يا هناه ويا ملكعان وفل وليس شيء من هذا بنعت، وخالفـه أبـو العبـاس فـي ذلـك وقال إذا كانت الميم عوضًا من يا فكما تقول يا اللـه الكريـم كذلـك تقـول اللهـم الكريم واستدل بقوله تعـالى: ﴿اللَّهُـمَّ فَـاطِرَ السَّـمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[2]. فسـيبويه يحمل فاطر السموات على أنه نداء ثان لا أنه نعت.



- والشاهد فيه قوله: (يا اللهم) فجمع بين (يا) والميم المشددة في (اللهم) وهـذا ضـرورة عند البصريين.

أما الكوفيون فتمسكوا بهذا الشاهد وأمثاله، ليذهبوا إلى أن الميم المشددة ليسـت عوضـا من (يا) التي للتنبيه في النداء، إذ لو كانت كذلك لما جاز أن يجمع بينهما، لأن العـوض والمعوّض لا يجتمعان.

(١) سورة الأنفال: ٣٢.

(٢) سورة الزمر: ٤٦.

الاختصاص

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء وذلك قولهم أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيها القوم واللهم اغفر لنا أيتها العصابة جعلوا أيا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم وما كنوا عنه بأنا ونحن والضمير في لنا كأنه قيل أما أنا فأفعل متخصصًا بذلك من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب)).

قال الشارح:

اعلم أن كل منادى مختص تختصه فتناديه من بين من بحضرتك لأمرك ونهيك أو خبرك ومعنى اختصاصك إياه أن تقصده وتختصه بذلك دون غيره، وقد أجرت العرب أشياء اختصوها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص فاستعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول ما أبالي أقمت أم قعدت وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فأنت غير مستفهم وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في معنى التسوية لأن معنى قولك لا أبالي أفعلت أم لم تفعل أي هما مستويان في علمي فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنىالتسوية كذلك جاء الاختصاص بلفظ النداء لاشتراكهما في معنىالاختصاص وإن لم يكن منادى.

والذي يدل على أنه غير منادى أنه لا يجوز دخول حرف النداء عليه لا تقول أنا أفعل كذا يا أيهذا الرجل إذا عنيت نفسك ولا نحن نفعل كذا يا أيها القوم إذا عنيتم أنفسكم لأنك لا تنبه غيرك، وهذا الاختصاص يقع للمتكلم نحو نحن نفعل

أيها العصابة وتعني بالعصابة أنفسكم وللمخاطب نحو أنتم تفعلون أيها القوم ولا يجوز للغائب لا تقول إنهم فعلوا كذا أيتها العصابة.

وقولهم: «**أنا أفعل كذا أيها الرجل ونحن نفعل كذا أيتها العصابة**» فأي وصفتها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف أو خبر محذوف المبتدأ فإذا كان مبتدأ فكأنه قال الرجل المذكور أو العصابة المذكورة من أريد وإذا كان خبرًا فكأنه قال من أريد الرجل المذكور أو العصابة المذكورة إذ لا يقدر فيها حرف النداء بل هي جملة في موضع الحال لأن الكلام قبلها تام ولذلك مثلها صاحب الكتاب بقوله: «**أنا أفعل كذا متخصصًا من بين الرجال ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام**» وذكر أي هنا وصفته توضيحًا وتأكيدًا إذ الاختصاص حاصل من أنا ونحن فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

«**ومما يجري هذا المجري قولهم إنا معشر العرب نفعل كذا ونحن آل فلان كرماء وإنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروة إلا أنهم سوغوا دخول اللام ههنا فقالوا نحن العرب أقرى الناس للضيف وبك الله نرجوا الفضل وسبحانك الله العظيم ومنه قولهم الحمد لله الحميدَ والملك لله أهل الملك وأتاني زيد الفاسقَ الخبيث وقرئ حمالة الحطب ومررت به المسكين والبائس؛ وقد جاء نكرة في قول الهذلي:**

[٣٠] ويَأوي إلَى نِسْوَةٍ عُطَّل وشُعْثًا مَرَاضِيعَ مثْلَ السَّعالِي

وهذا الذي يقال فيه نصب على المدح والشتم والترحم».

قال الشارح:

اعلم أن هذا النحو من الاختصاص يجرى على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره وليس بنداء على الحقيقة بدليل أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبني على الضم كما يبني الاسم المفرد في النداء على الضم في نحو يا

---

[٣٠] **البيت من المتقارب**، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب (٢/٤٢، ٤٣٢)، (٥/٤٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٤٦)... المعجم المفصل (٢/٧٤٩).

والشاهد فيه قوله: (**شعثا**) بالنصب على إضمار فعل تقديره: (**وذكرهن**) (**شعثا**). ويروى (**شعثٍ**) فعطفها على (**عطل**) بالواو لا بالفاء لأن الفاء تفيد التفرقة.

زيد ويا بكر ولم يقولوا في:

[٣١] بنا تميمًا يكشف الضباب

بنا تميم بالضم كما فعلوا في النداء ولأنه أيضًا «**يدخل عليه الألف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف**» وما فيه الألف واللام لا يباشره حرف النداء وإذا أرادوا ذلك توصلوا إليه بأي ونحوها كقولك يا أيها الرجل فلما قلت ههنا نحن العرب من غير وصلة دل أنه غير منادى.

وقوله: «**مما يجرى هذا المجرى**» يريد مجرى الأول في الاختصاص وإنما فصله من الأول وإن كانا جميعًا اختصاصًا لأنهما مختلفان من جهة اللفظ وذلك أن الفصل الأول مرفوع نحو نحن نفعل كذا أيتها العصابة وأنا أفعل كذا أيها الرجل وهذا الفصل منصوب نحو قوله:

إنا بني منقر

وقول الآخر:

بنا تميمًا يكشف الضباب

وذلك الفصل مختص بأي دون غيرها من الأسماء وهذا الفصل يكون بسائر الأسماء نحو بني فلان وآل فلان وغيرهما من الأسماء.

واعلم أن هذا الضرب من الاختصاص ليس نداء على الحقيقة وإن كان جاريًا مجراه وذلك من قبل أنه منصوب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره ولا يكون إلا للمتكلم والمخاطب وهما حاضران ولا يكون لغائب كما أن النداء كذلك والذي يدل على أنه ليس بنداء أن الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبني على الضم كما يبني الاسم المفرد في النداء على الضم نحو يا زيد ويا حكم ولم يقولوا في قول الشاعر بنا تميم بالضم كما فعلوا في النداء ولأنه أيضًا يدخل عليه الألف واللام نحو قولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولا يجوز ذلك في النداء، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء أنك في النداء تختص واحدا من جماعة ليعطف عليك

---

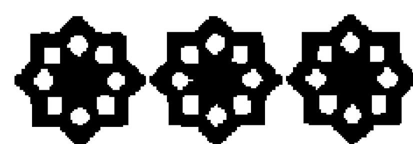
[٣١] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩، وخزانة الأدب (٤١٣/٢)، والدرر (١٥/٣)... المعجم المفصل (١١٠٥/٣).

والشاهد فيه: (تميما) حيث نصبه على الاختصاص، وهو اسم علم وهذا جائز.

عند توهم غفلة عنك وفي هذا البـاب تختصه بفعل يعمل فيه النصب تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له، والاسم المنصوب في هذا الباب لابد أن يتقدم ذكره ويكون من أسماء المتكلم والمخاطب نحو قوله:

أَبَى اللهُ الاَّ أَنَّنا آلَ خِنْدِفٍ بنا يَسْمَعُ الصَّوْتَ الأنامُ ويُبْصِرُ

فآل خندف هم النون والألف في أننا وكذلك قولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف فالعرب هم نحن، ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم بإضمار أريد أو أعني أو أختص فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم، فمن ذلك: ((**الحمد لله الحميدَ والملك لله أهلَ الملك**)) وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول: ((**أتاني زيد الخبيث الفاسق**)) ومنه قراءة من قرأ ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ**﴾[1][2]. بالنصب على الذم والشتم؛ ومن ذلك ((**مررت به البائس المسكين**)) فيجوز خفض البائس والمسكين على البدل ولا يجوز أن يكون نعتا لأن المضمرات لا تنعت ويجوز نصبه على الترحم بإضمار أعني وهو من قبيل المدح والذم فاعرفه.



(١) سورة المسد: ٤.

(٢) ومن ذلك قراءة ابن مسعود ((**ومُرَيْئتُهُ**)) حَمَّالةٌ للحطب في جيدها حبلٌ من مَسَد)) انظر المحتسب لابن جنى (٢/٤٤٥).
وفي قراءة أخرى ((**ومُرَيَّته حمالة الحطب**)).
و ((**حاملةٌ الحطب**)) لابن قلابة ((**وامرأته**)) باختلاس الهاء عن أبي عمرو انظر المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٨٢.

الترخيم وشرائطه

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ومن خصائص النداء الترخيم إلا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء، وله شرائط إحداها أن يكون الاسم علما والثانية أن يكون غير مضاف والثالثة أن لا يكون مندوبا ولا مستغاثا والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تأنيث فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين يقولون يا عاذل ويا جاري لا تستنكري ويائب أقبلي وياشا ارجُني، وأما قولهم يا صاح وأطرق كرا فمن الشواذ)).

قال الشارح:

إنما قال: ((**ومن خصائص النساء الترخيم**)) لأن الترخيم المطرد إنما يكون في النداء وفي غير النداء إنما يكون على سبيل الندرة وهو من قبيل الضرورة على ما سيأتي بيانه ولذلك قال: ((**إلا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء**)) جعله خاصة للنداء، والترخيم مأخوذ من قولهم صوت رخيم إذا كان لينا ضعيفا والترخيم ضعف في الاسم ونقص له عن تمام الصوت قال الشاعر:

[٣٢] لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِير ومَنْطِقٌ رخِيمُ الحَوَاشِي لاَ هُرَاء ولا نَزْرُ

يصف امرأة بعذوبة المنطق ولين الكلام وذلك مستحب في النساء، ((**والترخيم له شروط**)) منها أن يكون منادى وذلك لكثرة النداء في كلامهم وسعة استعماله والكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها فلذلك رخموا المنادى وحذفوا آخره كما حذفوا منه التنوين وكما حذفوا الياء في يا قوم على ما سبق، ((**ومنها أن يكون علمًا**)) لأن الأعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجد في غيرها ألا ترى أنهم قالوا حيوة والقياس حية وقالوا مزيد وموهب ومحبب

---

[٣٢] سبق الشاهد برقم (٨/١).

وقد تقدم علة ذلك في فصل الأعلام **((ومنها أن يكون مفردا غير مضاف))** لأن الاسم المفرد قد أثر فيه النداء وأوجب له البناء بعد أن كان معربا والمضاف والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء بل حالهما بعد النداء في الإعراب كحالهما قبل النداء فلما كان حكم المفرد في النداء مخالف حكمه في غير النداء وكان الترخيم إنما يسوغه النداء جاز ولما كان المضاف والمضاف إليه جاريين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم لم يجز فيهما هذا مع عدم السماع والذي ورد من الترخيم عن العرب إنما هو في المفرد نحو يا حار ويا عام.

وذهب الكسائي والفراء إلى جواز الترخيم في المضاف ويوقعون الحذف على آخر الاسم الثاني فيقولون يا أبا عرو ويا آل عكرم وأنشدوا بيتًا لم يعرف قائله:

[٣٣] أبا عُرْوَ لاَ تُبعِدْ فَكُلُّ ابن حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَةٍ فَيُجِيبُ

وقال زهير:

[٣٤] خذوا حِذْرَكَمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذكُرُوا أوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بِالْغَيْبِ يُذْكَرُ

فرخم المضاف إليه فيهما وهذا محمول عندنا على الضرورة وحاله حال ما رخم في غير النداء للضرورة لأن المضاف إليه غير منادى **((ومنها أن تكون عدته زائدة على ثلاثة أحرف))** وذلك لأن أقل الأصول ما كان على ثلاثة فإذا حذفت من الخمسة حرفا ألحقته بالأربعة وقربته من الثلاثة تخفيفا له بقربه من الثلاثة الذي هو أقل الأبنية وإذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة وإذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تحذف منه شيئًا لأنه لم يكن دونها شيء من الأصول فتبلغه لأنها هى الغاية.

---

[٣٣] **البيت من الطويل**، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص٢٣٩،... وخزانة الأدب (٣٣٧،٣٣٦/٢)... المعجم المفصل (٨٧/١).

والشاهد فيه قوله: (**أبا عُرْوَ**) والأصل: (**أبا عروة**) فحذف عجز ما أضيف إليه المنادى للترخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين. والبصريون لا يجيزون ترخيم المنادى المركب.

[٣٤] **البيت من الطويل**، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٢١٤،... وخزانة الأدب (٣٣٠،٣٢٩/٢).. ولسان العرب (٣٣٣/٣) (فرد)، (٥٤٩/٤) (عذر)... المعجم المفصل (٣٧٤/١). وفي نسخة (**حظكم**) مكان (**حذركم**).

والشاهد فيه قوله: (**يا آل عكرم**) حيث رخم المنادى المضاف، والأصل: يا آل عكرمة.

فأما ((**ما كان فيه هاء التأنيث**)) فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة أحرف لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضرموت ورامهرمز فجاز حذف الثاني منه كما جاز في حضرموت وبقي على حرفين معتلا كيد ودم لأنه كان كذلك والهاء فيه إذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العلمية بل يجوز في الشائع كما يجوز في الخاص، وإنما ساغ الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علمًا نحو ((**ياثب وياعض**)) في ثبة وعضة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فإنه لم يكثر في شيء ككثرته لما تقدم من أنه كاسم ضم إلى اسم ولأن تاء التأنيث تبدل هاء في الوقف أبدًا مطردًا ودخولها الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيدًا ومبالغة نحو علامة ونسابة فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة مع عدم الإخلال ببنية الكلمة لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لأن التغيير مؤنس بالتغيير، فإذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرها قلت حروفها أو كثرت شائعًا كان أوخاصًا تقول في الخاص ياسلم أقبل وفي مرجانة يا مرجان أقبلي وفي النكرة قالوا: ((**يا عاذل أقبلي**)) يريدون عاذلة وقالوا يا جاري يريدون يا جارية قال العجاج:

[٣٥] جـاري لا تسـتنكري عذيـرى

أراد يا جارية وقالوا ((**ياثب**)) في ياثبة وهى الجماعة وقالوا: ((**ياشا ارجني**)) وهو زجر لها عن السرح والانبعاث ومعناه أقيمي في البيت.

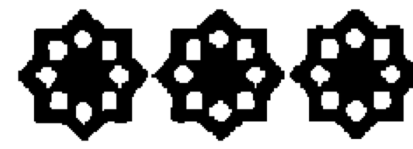
وقولهم هنا ياشا إنما هو على لغة من قال يا حار بالكسر فأما من قال يا حارُ بالضم فقياسه ياشاه برد الهاء التي هى لام بعد حذف تاء التأنيث لئلا يبقى الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مد وهو عديم النظير، واعلم أنهم قد قالوا ((**يا صاح**)) وهم يريدون يا صاحبًا وقالوا: ((**أطرق كرا**)) وهم يريدون كروانًا فرخم على لغة من قال يا حار بالضم كأنه حذف الألف والنون وبقيت الواو وحقها الضم فقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كان على لغة من قال يا حار بالكسر لقال يا كرو بفتح الواو لأن المحذوف مراد.

---

[٣٥] سبق الشاهد برقم (٢٦).

وفي الجملة ترخيم هذين الاسمين شاذ قياسًا واستعمالا فالقياس لما ذكرناه من أن الترخيم بابه الأعلام وأما الاستعمال فظاهر لقلة المستعملين له ففي قولهم يا صاح شذوذ واحد وهو ترخيم النكرة وليس فيها تاء التأنيث وفي قولهم أطرق كرا شذوذ من جهتين أحدهما حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفًا لأي نحو يا أيها الكروان.

والوجه الثاني: أنه رخمة وهو نكرة ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدوم فاعرفه.



تعريف الترخيم

قال صاحب الكتاب:

((والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط ثم إما أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير وهو الكثير أو يجعل ما بقى كأنه اسم برأسه فيعامل بما يعامل به سائر الأسماء فيقال على الأول يا حار ويا هرق ويا ثمو ويا بنو في المسمى ببنون وعلى الثاني يا حار ويا هرق ويا ثمى وبا بنى)).

قال الشارح:

اعلم أن الترخيم في كلام العرب على ضربين ترخيم يكون في باب التحقير وهو حذف زوائد الاسم إن كانت فيه نحو قولك في أسود سويد وفي أزهر زهير وفي كتاب كتيب وفي حمراء وصحراء حمير وصحير وهذا يوضح في فصله من هذا الكتاب وترخيم يختص باب النداء وهو ما نحن بصدد فسره وشرحه وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء.

وقوله: ((**على سبيل الاعتباط**)) يعني من غير علة موجبة وإنما ذلك لنوع من التخفيف من قولهم اعتبط البعير إذا مات من غير علة قال أمية:

[٣٦] مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يمُتْ هَرَمًا لِلْمَوْتِ كَأسٌ والمَرْءُ ذَائِقُها

يقول من لم يمت شابًا طريًا يمت لعلة الكبر والهرم لابد من ذلك ((**ثم هذا الترخيم على وجهين أحدهما وهو الأكثر أن يحذف آخر الاسم ويكون المحذوف مرادًا في الحكم كالثابت**)) المنطوق به تدع ما قبله على حاله في حركته وسكونه إيذانًا وإشعارًا بإرادته والثاني أن يحذف ما يحذف من آخره

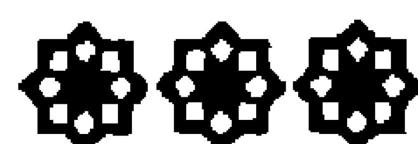
---

[٣٦] البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٢، وجمهرة اللغة ص٣٥٧، وخزانة الأدب (٤٧/٣)،.. ولسان العرب (١٨٨/٦، ١٩٠) (**كأس**)، (٣٤٧/٧) (**عبط**)... المعجم المفصل (٥٨٨/٢).

وفي البيت شاهد آخر: وهو تأنيث (**الكأس**) بدليل عود الضمير عليها مؤنثًا.

ويبقى الاسم كأنه قائم برأسه غير منقوص منه فيعامل معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم فيقال على الوجه الأول في حارث يا حار وفي أمامة يا أمام وفي برثن يا برثُ وفي هرقل يا هرق وفي ثمود يا ثمو وفي بنون اسم رجل يا بنو لا يغير الاسم بعد الحذف.

وقد خالف الفراء في الاسم الذي قبل آخره ساكن فزعم أن ترخيم نحو هرقل وسبطر وما كان مثلهما بحذف حرفين نحو ياهر وياسب قال وإنما كان كذلك لئلا يشبه الأدوات يعني الحروف نحو نعم وأجل والأسماء غير المتمكنة نحوكم ومن وهو قول واه لأنا اتفقنا على أن المرخم الذي قبل آخره متحرك تبقى حركته على ما هى عليه من ضم وفتح وكسر وإنما فعلنا ذلك لأنا قدرنا ثبوت المحذوف وكمال الاسم فصارت هذه الحركات كأنها حشو وضمة البناء الذي يحدثها النداء مقدرة على حرف الإعراب المحذوف وما قبل المحذوف فليس بحرف إعراب فلذلك بقى على حاله من الحركة كما أن الزاى من زيد والباء من بكر على حال واحدة منصوبًا كان الاسم أو مرفوعا أو مجرورًا كذلك هنا ولولا ذلك لحرك المرخم بحركة واحدة كله وإذا كان ذلك كذلك فينبغي أن يبقى السكون أيضًا كما لو كان المحذوف باقيًا لأن الثابت حكما كالثابت لفظا ولو اعتبر إلباسه بالأدوات في حال سكونه لوجب أن يعتبر إلباسه بالمضاف في حال كسره وهذا واضح؛ «**ويقال على الوجه الثاني في حارث يا حار**» وفي أمامة يا أمام وفي برثن يابرث كله بالضم إلا أن الضمة في برث غير الضمة الأصلية إنما هى ضمة النداء وقد انحذفت الضمة الأصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأتيت بالضمة وتقول في ترخيم ثمود وبنون علمًا يا ثمى ويا بنى لئلا يبقى الاسم آخره واو قبلها ضمة وذلك معدوم في الأسماء المتمكنة فأبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء كما فعل بأدل وأجر جمع دلو وجرو وحجة هذا الوجه أنك لما رخمته وحذفت آخره صارت المعاملة مع ما بقى وصار ما قبل المحذوف حرف إعراب كما كان ذلك في يد ودم فضم كسائر الأسماء المناداة المفردة فاعرفه.



تفصيل المرخم إلى مفرد ومركب وحكم كل مفصلا

قال صاحب الكتاب:

((ولا يخلو المرخم من أن يكون مفردًا أو مركبًا فإن كان مفردًا فهو على وجهين أحدهما أن يحذف منه حرف واحد كما ذكرت والثاني أن يحذف منه حرفان وهما على نوعين إما زيادتان في حكم زيادة واحدة كاللتين في أعجاز أسماء ومروان وعثمان وطائفي وإما حرف صحيح ومدة قبله وذلك في مثل منصور وعمار ومسكين وإن كان مركبًا حذف آخر الاسمين بكماله فقيل يا بخت ويا عمر ويا سيب ويا خمسة في بخت نصر وعمرويه وسيبويه والمسمى بخمسة عشر وأما نحو تأبط شرًا وبرق نحره فلا يرخم)).

قال الشارح:

اعلم أن ((المرخم يكون مفردًا أو مركبًا والمفرد على ضربين أحدهما مالا يحذف منه في النداء إلا حرف واحد)) نحو قولك في عامر وحارث وشبههما يا عام ويا حار ويجوز فيه الضم والكسر قال مهلهل:

[٣٧] يا حارُ لاَ تَجْهَلْ عَلى أشياخنا إنّا ذَوُو السَّوْرَاتِ والأحْلاَم

وقال زهير:

[٣٨] يا حَارُ لاَ أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بداهيَةٍ لَمْ يلْقَها سُوقَةٌ قَبْلِي ولاَ مَلِكُ

---

[٣٧] البيت من الكامل، وهو للمهلهل بن ربيعة في الكتاب (٢/٢٥١)، وله أو لشرحبيل بن مالك في شرح أبيات سيبويه (٢/٢٦). المعجم المفصل (٢/٩٠٢).
والشاهد فيه قوله: (يا حارُ) يريد: يا حارثُ، فرخم، وهذا الترخيم كثير.

[٣٨] البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص١٨٠، وجمهرة اللغة ص ١٠٠٩، والدرر (٣/٥٦)... المعجم المفصل (٢/٦٢٢).

ينشدان بكسر الراء وضمها، وسمع بعضهم قارئًا يقرأ ((**وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**))[1]. فقال ما أشغل أهل النار عن الترخيم فقال ذلك لأنهم لا يقدرون على التلفظ بتمام الكلمة لضعف قواهم، ((**والثاني ما يحذف منه في الترخيم حرفان وذلك شيئان أحدهما ما كان في آخره زائدتان زيدا معًا**)) فمن ذلك ما كان في آخره ألف ونون نحو مروان وسعدان ورجل سميته مسلمان وكذلك ما كان في آخره ألفا التأنيث نحو حمراء وصحراء إذا سميت بهما وأسماء اسم امرأة وكذلك حكم ياءى النسب نحو بصرى وطائفى إذا سميت بهما، وتقول: ((**في ترخيم ما في آخره ألف ونون**)) يا مرو ويا سعد ويا مسلم قال الشاعر:

[٣٩] يا مَرْوَ إنَّ مَطِيَّتي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الحِبَاءَ ورَبُّهَا لَمْ يَيْأَس

وتقول: ((**فيما كان في آخره ألفا التأنيث يا حمر أقبلى ويا صحر في حمراء وصحراء علمين ويا أسم في أسماء اسم امرأة قال الشاعر:**

[٤٠] قِفِي فانْظُري يا أسْمَ هَلْ تعْرِفِينهُ أهَذَا المَغِيريُّ الَّذِي كان يُذْكَرُ

فأسماء اسم امرأة يحتمل أن يكون من باب حمراء وصحراء ويكون وزنه فعلاء وأصله وسماء من الوسامة وهى الملاحة فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم أحد وأصله وحد وامرأة أناة وهى وناة ويحتمل أن يكون من قبيل منصور وعمار وهو أفعال جمع اسم وأصله أسماو فقلبت الواو الأخيرة همزة بعد قلبها ألفًا على حد كساء وشقاء وسمى به مؤنثًا فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف ورخم فحذف الحرف الأخير الذي هو أصل وما قبله من حرف المد كما فعل في منصور

= **والشاهد فيه:** مثل البيت السابق.

(١) سورة الزخرف: ٧٧.

[٣٩] **البيت من الكامل**، وهو للفرزدق في ديوانه (٣٨٤/١)، وخزانة الأدب (٣٤٧/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٥٠٥/١)... المعجم المفصل (٤٦٩/١).

والشاهد فيه قوله: (**يا مرو**) فإن أصله: (**يا مروان**) فرخمه بحذف النون، وحذف الألف قبلها.

[٤٠] **البيت من الطويل**، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٩٣، وخزانة الأدب (٣٦٩/١١)... المعجم المفصل (٣٧٥/١).

والشاهد فيه قوله: (**يا أسْمَ**) حيث رخمه بحذف الهمزة، ثم حذف الألف التي قبلها، والأصل: يا أسماء.

وعمار إذا رخما، وتقول ((**فيما كان في آخره ياء النسبة**)) يا طائف ويا بصر ترخيم طائفي وبصرى علمين تحذف الحرفين معًا لأنهما زائدان زيدا معًا لمعنى واحد فنزلا منزلة الزيادة لواحدة فلما زيدا معًا حذفا معًا.

وأما الثاني مما يحذف منه حرفان في الترخيم وذلك ((**ما كان آخر الاسم منه حرفا أصليًّا وقبله حرف مد زائد**)) فإنك تحذف الأصل وما قبله من الزائد معًا وتجريهما معًا مجرى الزائدين إذا بقي بعد حذفهما ثلاثة أحرف نحو عمار ومنصور ومسكين وتقول يا منص ويا عم ويا مسك وذلك لأنهما جريا مجرى الزائدين وذلك من حيث إن الأصل يحذف للترخيم لأنه طرف كما يحذف الزائد الثاني من مروان ونحوه وقبله حرف مدكما كان قبل النون في مروان كذلك فقد ساوى الأصل والزائد قبله الزائدين من الجهة المذكورة فجريا في الحذف مجراهما، ولو كان قبل الحرف الأصلي زائد غير مدة لم يحذف لمفارقته الزائد الأول في مروان وحمراء وذلك لو سميت بسنور وبرذون لقلت فيمن قال يا حار بالكسر ياسنو أقبل ويابرذو أقبل وعلى قول من قال يا حار بالضم وياسنا ويابرذا فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأما ((**المركب**)) فأمره في الترخيم كأمر تاء التأنيث تحذف الكلمة التي ضمت إلى الصدر رأسا كما تحذف تاء التأنيث ((**فتقول في بخت نصر اسم رجل يابخت**)) بحذف الاسم الأخير لا غير كما تقول في مرجانة اسم امرأة يا مرجان فلا تزيد على حذف التاء وفي حضرموت يا حضر وفي مارسرجس يا مار ((**وفي عمرويه يا عمر وفي سيبويه ياسيب وفي المسمى بخمسة عشر يا خمسة**)) جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو تمرة إذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم.

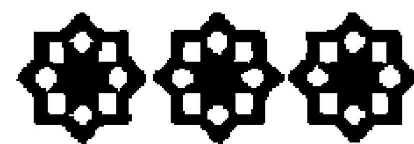
ومن ذلك التصغير فإنه إذا جعل الاسمان اسما واحدًا ولحقه التصغير فإنه إنما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر كما يصغر ما قبل هاء التأنيث فتقول حضيرموت وبعيلبك وعميرويه كما تقول تميرة وطريفة.

ومن ذلك النسب فإنك تقول في النسب إلى حضرموت حضرى وإلى معدى كرب معدي كما تقول في النسب إلى البصرة بصرى وإلى مكة مكي فيقع النسب

إلى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء.

ومما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التأنيث لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ولا بنات الأربعة بالخمسة كما أن الاسم الثاني لا يلحق الاسم الأول بشيء من الأبنية، وأيضًا فإن الاسم الثاني إذا دخل على الأول وركب معه لم يغير بنيته كما أن التاء كذلك إذا دخلت الاسم المؤنث لم تغير بناءه كتمر وتمرة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترخيم كما يحذفون منه تاء التأنيث وكان الحذف في الترخيم أجدر إذ كان يحذف في الترخيم ما لا يحذف في الإضافة ألا ترى أنك تقول في جعفر يا جعف فتحذف الراء في الترخيم وتقول في النسب جعفري فتثبتها وإذا ساغ حذف ما يثبت في الإضافة في الترخيم كان حذف ما لا يثبت فيها أولى؛ ولو رخمت اثنا عشر علمًا لقلت يا اثن فتفتح النون على قول من يقول يا حار بالكسر ومن يقول يا حار بالضم قال يا اثن لأن عشر هاهنا بمنزلة النون من اثنين وأنت لو رخمت اثنان لقلت يا اثن.

وأما ما يحكى من نحو «**تأبط شرًّا وبرق نحره**» ونحوهما فإنه لا يرخم لأن النداء لم يؤثر فيه وإنما هي جمل محكيه والترخيم إنما يكون فيما أثر فيه النداء بناء على ما قال سيبويه ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى يقول عنترة يا دار عبلة بالجواء تكلمي ومع ذلك فإنه لا يجوز لأنها جمل محكيه الإعراب لاحظ للبناء فيها فاعرفه.



حذف المنادى

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد يحذف المنادى فيقال يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب:

[٤١] يا لَعْنَةُ اللهِ والأقْوَامُ كُلُّهُمُ والصَّالحِونَ على سمْعانَ مِنْ جار

وفي التنزيل ألا يا اسجدوا)).

قال الشارح:

اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه كذلك أيضًا: ((**قد يحذفون المنادى**)) لدلالة حرف النداء عليه فمن ذلك قولهم: ((**يا بؤس لزيد والمراد يا قوم بؤس لزيد**)) فبؤس رفع بالابتداء والجار والمجرور بعده خبره وساغ الابتداء به وهو نكرة لأنه دعاء ومثله قولهم يا ويل لزيد ويا ويح لك فيما حكاه أبو عمرو وكأنه نبه إنسانًا ثم جعل الويل له وليس كقوله يا بؤس للحرب لأنه هناك مدعو ولذلك نصبه إذ كان مضافا والمراد يا بؤس الحرب واللام دخلت زائدة مؤكدة لمعنى الإضافة على حد زيادتها في لا أبا لك ولا تزاد هذه اللام إلا في هذين الموضعين.

ويجوز أن يكون يا هنا تنبيها لا للنداء فلا يكون ثم مدعو محذوف وما بعدها كلام مبتدأ كأنك قلت بؤس لزيد وويل له وويح له.

وأما ((**بيت الكتاب الذي أنشده**)) فيحتمل الوجهين المذكورين وهو أن يكون ثم منادى محذوف والمراد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان والآخر أن

---

[٤١] **البيت من البسيط**، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٤٤٨،.. وخزانة الأدب (١٩٧/١١)... المعجم المفصل (٤٠٢/١).

والشاهد فيه قوله: (**يا لعنة الله**) يريد: يا قوم، أو يا هؤلاء لعنة الله، فحذف المنادى، ولذلك رفع (**لعنة**) على الابتداء، ولو أوقع النداء عليها لنصبها.

يكون يا لمجرد التنبيه كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه واللعنة رفع بالابتداء وعلى سمعان الخبر ولو كانت اللعنة منادة لنصبها لأنها مضافة.

قال سيبويه: فيالغير اللعنة يشير إلى أن المنادى محذوف وهو غير اللعنة، ويروي والصالحون والصالحين مرفوعا ومخفوضا فالخفض أمره ظاهر وهو العطف على لفظ اسم الله فخفض المعطوف الثاني كما خفض المعطوف الأول ومن رفع فعلى وجهين أحدهما أن يكون محمولا على معنى اسم الله تعالى إذ كان فاعلا في المعنى والفاعل مرفوع ومثله قوله:

[٤٢] طلب المعقب حقه المظلوم

برفع المظلوم على الصفة للمعقب على المعنى، والوجه الآخر أن يكون معطوفًا على المبتدأ الذي هو لعنة الله أي ولعنة الصالحين ثم حذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه على حد واسئل القرية أي أهل القرية، وسمعان هذا قد روى بكسر السين وفتحها والفتح أكثر وكلاهما قياس فمن كسر كان كعمران وحطان ومن فتح كان كقحطان ومروان.

وقوله تعالى: ((**أَلاَّ يَسْجُدُوا**))[١]. فقد قرأها الكسائي ألا[٢] خفيفة وقرأها الباقون بالتشديد فمن خفف جعلها تنبيهًا ويا نداء والتقدير ألا يا هؤلاء اسجدوا لله ويجوز أن يكون يا تنبيها ولا منادى هناك وجمع بين تنبيهين تأكيدا لأن الأمر قد

---

[٤٢] صدر البيت

(حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا)

والبيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص١٢٨،.. وخزانة الأدب (٢٤٥،٢٤٢/٢) (١٣٤/٨)، ولسان العرب (٦١٤/١).. المعجم المفصل (٨٨٠/٢).

والشاهد فيه قوله: (**المظلوم**) بالرفع، وهو نعت لـ (**المعقب**) المجرور لفظًا والمرفوع محلا لأنه فاعل المصدر (**طلب**) فيكون الشاعر قد أتبع النعت لمنعوته على المحل.

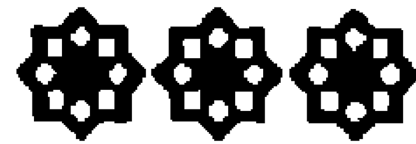
(١) سورة النمل: ٢٥.

(٢) ومن ذلك قراءة الأعمش هلا تسجدوا وهلا يسجدوا جميعًا وكذلك في حرف عبد الله وأبيّ وقيل في قراءة عبد الله ألاّ يسجدوا لله.
انظر المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١١٠.

يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر ومثله قول الشاعر:

[٤٣] ألا يا اسْلَمي يا هِنْدُ هِنْدَ بَني بَدْرٍ وإنْ كانَ حَيٌّ قاعِدًا آخرَ الدَّهْرِ

وأما قراءة الجماعة فعلى أن الناصبة للفعل دخلت عليها لا النافية والفعل المضارع بعدها منصوب وحذف النون علامة النصب فالفعل هنا معرب وفي تلك القراءة مبني فاعرفه.



[٤٣] **البيت من الطويل،** وهو للأخطل في ديوانه ص١٥٠، والأغاني (٢٩٧/٨)، ولسان العرب (٣٦/١٥) (عدا)... المعجم المفصل (٤٤٦/١).

والشاهد فيه قوله: (ألا يا اسلمي) يريد: ألا يا هند اسلمي. فحذف المنادى.

التحذير وأمثلته

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير إياك والأسد أي اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يهلكك ونحوه رأسك والحائط وماز رأسك والسيف ويقال إياي والشر وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب أي نحني عن الشر ونح الشر عني ونحني عن مشاهدة حذف الأرنب ونح حذفها عن حضرتي ومشاهدتي والمعنى النهي عن حذف الأرنب)).

قال الشارح:

قد اشتمل هذا الفصل على ضروب من الأمر والتحذير تقول إذا كنت تحذر إياك ومثله أن تقول نفسك وهو منصوب بفعل مضمر كأنك قلت إياك باعد أو إياك نح واتق نفسك فحذف الفعل واكتفى بإياك عنه وكذلك نفسك لدلالة الحال عليه وظهور معناه وكثر ذلك محذوفا حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة، فمن ذلك قولهم إياك والأسد فإياك اسم مضمر منصوب الموضع والناصب له فعل مضمر وتقديره إياك باعد وإياك نح وما أشبه ذلك والأسد معطوف على إياك كما تقول زيدا اضرب وعمرا.

((**فإن قيل**)) كيف جاز أن يكون الأسد معطوفًا على إياك والعطف بالواو يقتضي الشركة في الفعل والمعنى ألا تراك تقول ضربت زيدا وعمرا فالضرب واقع بهما جميعا وأنت هاهنا لا تأمر بمباعدة الأسد على سبيل التحذير كما أمرته بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطب محذورًا مخوفًا كما كان الأسد محذورا مخوفًا فالجواب أن البعد والقرب بالإضافة فقد يكون الشيء بعيدا بالإضافة إلى شيء وقريبًا بالإضافة إلى شيء آخر غيره وههنا إذا تباعد عن الأسد فقد تباعد الأسد عنه فاشتركا في البعد.

وأما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الأسد عليه لأن العامل قد يعمل في المفعولين وإن اختلف معناهما ألا تراك تقول أعطيت زيدا درهما فيتعدى الفعل إليهما تعديا واحدا وإن كان زيد آخذًا والدرهم مأخوذًا فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا إذا عطفت الأسد على إياك شاركه في عمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناهما فالمخاطب حذر خائف والأسد محذور منه مخوف وإن كان الفعل قد تعدى إليهما إلا أن تعديه إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف.

((**فإن قيل**)) هل يجوز حذف الواو من الأسد فتقول إياك الأسد قيل لا يجوز ذلك لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف أو حرف الجر نحو إياك والأسد وإياك من الأسد فتكون قد عديته إلى الأول بنفسه ثم عديته إلى الثاني بحرف جر.

((**فإن قيل**)) فهلا جاز حذف حرف الجر فقلت إياك الأسد قيل ليس ذلك بالسهل ولا يقدم عليه السماع من العرب وربما جاء مثل ذلك بغير واو في ضرورة الشعر نحو قوله:

[٤٤] فإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ   إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ ولِلشَّرِّ جالِبُ

والمراد والمراء بحرف العطف أو من المراء بحذف حرف الجر وسيبويه ينصب المراء بفعل غير الفعل الذي نصب إياك كأنه لما قال إياك إياك اكتفى ثم قال اتق المراء أو جانب المراء.

وقوله: ((**أي اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يهلكك**)) فهو تفسير المعنى والإعراب على ما ذكرته. ومن ذلك قولهم ((**رأسك والحائط**)) فينتصب الرأس هاهنا بفعل مضمر والحائط مفعول معه والتقدير دع رأسك والحائط أي مع الحائط كقولك استوى الماء والخشبة.

ويجوز أن يكون التقدير اتق رأسك والحائط وهو تحذير كأنه على تقديرين

---

[٤٤] **البيت من الطويل**، وهو للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة (٤/٧٦)، وخزانة الأدب (٣/٦٣)، وبلا نسبة في لسان العرب (١٥/٤٤١) **(أيا)**... المعجم المفصل (١/٧٢).

والشاهد فيه قوله: (المراء) حيث نصبه بعد **(إياك)** بعد حذف حرف العطف ضرورة. وقال المازني: لما كرر **(إياك)** مرتين كان أحدهما عوضا من الواو.

أي اتق رأسك أن يدق الحائط واتق الحائط أن يصيب رأسك فينتصب كل واحد منهما بفعل مقدر. فإذا كررت هذه الأسماء ازداد إظهار الفعل قبحًا لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما، ومن ذلك قولهم: ((**ماز رأسك والسيف**)) فهذا كقولهم رأسك والحائط وهو تحذير والمراد بقوله ماز مازن ثم رخم ولم يكن اسم الذي خوطب بهذا مازنًا ولكنه من بني مازن بن العنبر بن عمرو بن تميم وكان اسمه كرامًا أسر بجير القشيرى فجاءه قنعب اليربوعي ليقتله فمنعه المازني منه فقال للمازني: ماز رأسك والسيف سماه مازنًا إذا كان من بني مازن ويحتمل أن يكون أراد مازني ولما غلبت عليه هذه النسبة صارت كاللقب فرخم بحذف يآءى النسبة كما تقول يا طائف في يا طائفى فبقي مازن ثم رخمه ثانيًا ومثله في الترخيم كثير.

((**وقالوا إياى والشر**)) وليس الخطاب لنفسه ولا يأمرها وإنما يخاطب رجلا يقول له إياى باعد عن الشر ويوقع الفعل المقدر عليه فيجيء بالواو ليجمع بينهما في عمل الفعل إذ كان الفعل عاملا في الأول، ومثله ((**إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب**)) يعني يرميه بسيف أو ما أشبهه فأن في موضع نصب كأنه قال إياى وحذف أحدكم الأرنب.

وقال الزجاج إن معناه إياى وإياكم ودل عليه قوله وأن يحذف أحدكم الأرنب ولو حذف الواو هنا لجاز مع أن فيقال أن يحذف أحدكم الأرنب ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من والفرق بينهما أن أن وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

((ومنه شأنك والحج أي عليك شأنك مع الحج وامرأ ونفسه أي دعه مع نفسه وأهلَك والليل أي بادرهم قبل الليل ومنه عذيرك أي أحضر عذرك أو عاذرك ومنه هذا ولا زعماتِك أي ولا أتَوهَّم زعماتِك وقولهم كليهما وتمرًا أي أعطني وكلّ شيء ولا شتيمةَ حر أي ائت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمة حر)).

قال الشارح:

اعلم أن قولهم: «**شأنك والحجَّ**» هو بمنزلة رأسك والحائط في تقدير العامل أي خل رأسك مع الحائط ودع شأنك مع الحج وكذلك «**امرأ ونفسه**» كأنك قلت دع امرأ ونفسه فيكون انتصابه انتصاب المفعول معه على حد ما صنعت وزيدًا.

وأما قولهم أهلك والليل فمعناه بادر أهلك قبل الليل وأما تقدير الإعراب فكأنه قال بادر أهلك وسابق الليل فيكون كل واحد من الاسمين منصوبا بفعل مقدر وقد عطف جملة على جملة.

ويجوز أن يكون التقدير بادر أهلك والليل فيكون الليل معطوفًا على الأهل عطف مفرد على مفرد وجعلهما مبادرين لأن معنى المبادرة مسابقتك الشيء إلى الشيء فكأنه أمر المخاطب أن يسابق الليل إلى أهله ليكون عندهم قبل الليل ومعناه تحذيره أن يدركه كتحذيره من الأسد.

وأما قولهم: «**عذيرك**» فهو مصدر كالعذر يقال لمن جنى جناية واحتملت منه عذيرك من فلان قال الشاعر:

[٤٥] **أُرِيدُ حباءَهُ ويُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرُكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادِ**

وهو مصدر بمعنى العذر وقد ورد منصوبًا ومرفوعًا فالنصب بفعل مقدر كأنه قال هات عذيرك أو أحضره ونحو ذلك ووضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ولذلك قبح إظهار الفعل لأنه أقيم مقام الفعل ودخول فعل على فعل محال، والرفع بالابتداء والخبر ما في الجار والمجرور بعده ومعناه من يعذرني في احتمالي إياه.

وقال بعضهم ليس العذير مصدرًا وإنما هو بمعنى عاذر يقال عاذر وعذير كشاهد وشهيد وقادر وقدير وضعف أن يكون مصدرًا بمعنى العذر قال لأن فعيلا لم يأت في المصادر إلا في الأصوات نحو الصهيل والصرير فإذا قال عذيرك على

---

[٤٥] **البيت من الوافر**، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص١٠٧، وخزانة الأدب (٣٦١/١٦)، (٢١٠/١٠)، وعجزه لعلى بن أبي طالب في لسان العرب (٥٤٨/٤ (عذر).. المعجم المفصل (٢٣٦/١).

والشاهد فيه مجيء (عذيرك) بمعنى: احضر عذيرك، وقيل: الزَمْ عذيرك.

معنى عاذرك فكأنه قال هات عاذرك أو أحضر عاذرك، وهو مذهب سيبويه وهو الصواب لأنه وضع موضع الفعل والمصدر يطرد وضعه موضع الفعل نحو رويدك وحذرك ولا يطرد ذلك في اسم الفاعل على أنهم قد قالوا وجب القلب وجيبًا فجاء المصدر على فعيل في غير الأصوات فجاز أن يكون هذا منه، وأما قولهم ((**هذا ولا زعماتك**)) قال ذو الرمة:

[٤٦] لَقَدْ خَطٌّ رُومِيٌّ ولاَ زَعماتِهِ لِعُتْبَةَ خَطًّا لَمْ تُطَبَّقْ مَفاصِلُهْ

فهذا مثل يقال لمن يزعم زعمات ويصح غيرها فلما صح خلاف قوله قيل هذا ولا زعماتك أي هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك أي ما زعمته والزعم قول عن اعتقاد ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو أتوهم وشبهه لأنه جرى مثلا والأمثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغيير، وقالوا: ((**كليهما وتمرًا**)) ويروى كلاهما وتمرا وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلا وأصله أن إنسانا خير بين شيئين فطلبهما المخير جميعًا وزيادة عليهما فمن نصب فبإضمار فعل كأنه قال أعطني كليهما وتمرا ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبر محذوف كأنه قال كلاهما لي ثابت وزدني تمرا والنصب أكثر.

وقالوا في مثل ((**كل شيء ولا شتيمة حر**)) ويروى بنصبهما جميعا وبرفع الأول ونصب الثاني فمن نصبهما فبإضمار فعلين كأنه قال ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ومن رفع الأول فبالابتداء كأنه قال كل شيء أمم ولا تشتمن حرًّا أي كل شيء محتمل ولا تشتمن حرًّا ومثله كل شيء ولا هذا أي إيت كل شيء ولا هذا ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلها لأنها أمثال.

قال صاحب الكتاب:

((ومنه قولهم انته أمرًا قاصدًا لأنه لما قال انته علم أنه محمول على أمر يخالف المنهي عنه قال الله تعالى ﴿انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ﴾[1]. ويقولون حسبك

---

[٤٦] **البيت من الطويل**، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص١٢٦٩)، وأساس البلاغة (ص١٩٢ (زعم)، ولسان العرب (٢١٣/١٠) (**طبق**)... المعجم المفصل (٦٩٣/٢).

والشاهد فيه قوله: (ولا زعماته) وهو مثل يُقال لمن يزعم زعمات، ويصح غيرها والتقدير: ولا أتوهم زعماتك، ولا يجوز ظهور هذا العامل (**أتوهم**) وشبهه، لأنه جرى مثلا، والأمثال لا تغيَّر.

(١) سورة النساء: ١٧١.

خيرًا لك ووراءك أوسع لك ومنه من أنت زيدًا أي تذكر زيدًا أو ذاكرًا زيدًا ».

قال الشارح:

أما قولهم: «**انته أمرًا قاصدًا**» فإن أمرًا منصوب بفعل مضمر تقديره انته وائت أمرًا قاصدا فلما قال انته علم أنه محمول على أمر يخالف المنهي عنه لأن النهي عن الشيء أمر بضده إلا أنه ههنا يجوز لك إظهار الفعل العامل لأنه لم يكثر استعماله كثرة الأول.

فأما: «**قوله تعالى ﴿انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ﴾**[1]». وما كان مثله نحو قوله تعالى: **﴿فَآمِنُوا خَيْراً لَّكُمْ﴾**[2]. فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون كالمسألة التي قبلها فيكون التقدير والله أعلم انتهوا وائتوا خيرا لكم وآمنوا وائتوا خيرا لكم هذا مذهب سيبويه والخليل قال سيبويه لأنك حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في أمر آخر فكأنه أمر أن يكف عن الشر والباطل ويأتي الخير.

الثاني: وهو مذهب الكسائي أنه منصوب لأنه خبر كان محذوفة والتقدير انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم.

الثالث: وهو مذهب الفراء أن يكون خيرا متصلا بالأول ومن جملته ويكون صفة لمصدر محذوف كأنه قال انتهوا انتهاء خيرا لكم وآمنوا إيمانًا خيرا لكم، ومن ذلك «**حسبك خيرا لك ووراءك أوسع لك**» فهذان المثلان من قبيل الأول فقولك حسبك أمر كأنك قلت اكفف عن هذا الأمر واقطع وائت خيرًا لك وقولهم وراءك أوسع لك معناه خل هذا المكان الذي هو وراءك وائت مكانًا أوسع لك فالأول منهي عنه والثاني مأمور به إلا أن أفعال هذه الأشياء لا تظهر لأنه كثر استعمالها وعلم المُخاطب أنه محمول على أمر غير ما كان فيه فصارت هذه الأسماء عوضا من اللفظ بالفعل.

ومما جاء منصوبا بإضمار فعل لم يستعمل إظهاره قولهم: «**من أنت زيدا**» وأصله أن رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهورًا بالفضل

(١) سورة النساء: ١٧١

(٢) سورة النساء: ١٧٠.

والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك فقيل له من أنت زيدًا على جهة الإنكار كأنه قال من أنت تذكر زيدا أو ذاكرا زيدًا لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنه كثر في كلامهم حتى صار مثلا ولأنه قد علم أن زيدًا ليس خبرا فلم يكن بد من حمله على فعل ولا يقال ذلك إلا جوابًا كأنه لما قال أنا زيد قيل من أنت تذكر زيدا أو ذاكرا زيدا، وبعض العرب يرفع ذلك فيقول من أنت زيد فيكون خبرا عن مصدر محذوف كأنه قال من أنت كلامك زيد ((**فإن قيل**)) كيف يجوز أن يكون خبر المصدر والخبر إذا كان مفردًا يكون هو المبتدأ في المعنى وليس الخبر هاهنا المبتدأ قيل ثم مضاف محذوف والتقدير من أنت كلامك كلام زيد أو ذكرك ذكر زيد ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه توسعًا على حد واسأل القرية، والنصب أجود لأنه أقل إضمارًا وتجوزا لأنك تضمر فعلا لا غير وفي الرفع تضمر مبتدأ وتحذف مضافا فكان مرجوحًا لذلك، ويجوز أن تقول من أنت زيدا لمن ليس اسمه زيدا على سبيل المثل أي أنت بمنزلة الذي يقال له ذلك كما قالوا أطّرى فإنك ناعلة والصيف ضيعت اللبن فتخاطب الرجل بهذا وإن كان اللفظ للمؤنث وإنما يقال للرجل ذلك على معنى أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا، وربما صرح باسمه فقيل من أنت عمرا على التشبيه بالمثل.

قال صاحب الكتاب:

((ومنه مرحبًا وأهلا وسهلا أي أصبت رحبًا لا ضيقًا وأتيت أهلا لا أجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا وإن تأتني فأهلَ الليل وأهل النهار أي فإنك تأتي أهلا لك بالليل والنهار)).

قال الشارح:

وقالوا: ((**مرحبًا وأهلا وسهلا**)) فانتصاب هذه الأسماء بأفعال مقدرة فقدرها سيبويه فقال تقديرها رحبت بلادك وأهلت وإنما قدرها بالفعل لأن الدعاء إنما يكون بفعل فرده إلى فعل من لفظ المدعو به كما يقدرون تربا وجندلا بتربت يداك وجندلت وإنما الناصب له أصبت تربا وجندلا على حسب المعنى المقصود وهذا إنما يستعمل فيما لا يستعمل الفعل فيه ولا يحسن إلا في موضع الدعاء به ألا ترى أن الإنسان الزائر إذا قال له المزور مرحبًا وأهلا فليس يريد رحبت بلادك وأهلت وإنما يريد أصبت رحبًا وسعة وأنسًا عندنا لأن الإنسان إنما يأنس بأهله وإذا قال

سهلا كأنه قال أصبت سهلا أي مكانا سهلا لا حزنا وخشونة، ونظير ذلك أنك إذا رأيت رجلا يسدد سهمًا فتقول القرطاس والله أي أصبت القرطاس على طريق التفاؤل والحدس لصحة التسديد فكذلك إذا رأيت رجلا قاصدًا مكانًا وطالبًا أمرًا قلت مرحبًا وأهلا وسهلا أي أدركت ذلك وأصبته فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه، ويقول الراد وبك وأهلا وسهلا فإذا قال وبك وأهلا وسهلا فكأنه لفظ بمرحبا بك وأهلا وسهلا ولذلك عطف وإذا قال وبك أهلا فإنما اقتصر في الدعاء على الأهل فقط من غير أن يعطفه على شيء قبله كان الرحب والسعة قد استقرا استقرارا يغنيه عن الدعاء فإذا رددت فإنما تعني أنك لو جئتني لكنت بمنزلة من يقال له هذا إذ لا يحسن أن يقول الزائر للمزور أهلا لأن الحال لا تقتضي من الزائر أن يصادف عنده المزور ذلك وإنما جئت ببك في قولك وبك أهلا لتبين أنه المعنى بالدعاء لا لأنه متصل بالفعل المقدر كما كان في قولك سقيا لك كذلك وتقديره سقاك الله سقيا ولك كأنه قال هذا الدعاء لك فيجئ لك على تقدير آخر لا على تقدير سقاك الله، ومن العرب من يرفع فيقول مرحب وأهل أي هذا مرحب فيكون هذا مبتدأ محذوفًا ومرحب الخبر قال طفيل الغنوي:

[٤٧] وبالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ   لِمُلْتَمِس المَعْرُوفِ أهْلٌ ومَرْحَبُ

قال سيبويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمر هو ما يظهر يريد أنه إذا رفع أضمر مبتدأ فيكون ذلك المبتدأ هو الخبر المظهر في المعنى بخلاف ما إذا نصبت لأنك في حال النصب تضمر فعلا والفعل ليس بالاسم الظاهر وقالوا: ((**إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار**)) على معنى فإنك تأتي أهل الليل وأهل النهار أي تأتي من يكون لك كالأهل بالليل والنهار فاعرفه.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((ويقولون الأسد الأسد والجدار الجدار والصبي الصبي إذا حذروه الأسد والجدار المتداعى وإيطاء الصبي ومنه أخاك أخاك أي الزمه والطريق الطريق أي خله، وهذا إذا ثنى لزم إضمار عامله وإن أفرد لم يلزم)).

---

[٤٧] **البيت من الطويل**، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ص٣٨، والدرر (٣/٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٨٤)... المعجم المفصل (١/٥٩).

والشاهد فيه: رفع (أهل) و(مرحب) بتقدير مبتدأ، أي: هذا أهل ومرحب.

قال الشارح:

اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك في التحذير: ((**الأسد الأسد والجدار الجدار والصبي الصبي**)) والطريق الطريق إذا كنت تحذره من الأسد أن يصادفه ومن الجدار المتداعى أن يقرب منه لئلا يقع عليه أو يناله ومن الصبي أن يطأه إذا كان في طريقه وهو غافل عنه ومن الطريق المخوف أن يمر فيه.

وكذلك قالوا في الإغراء: ((**أخاك أخاك**)) وانتصاب هذه الأسماء بفعل مضمر تقديره اتق الأسد أن يصادفك واتق الجدار أن ينالك وجانب الصبي لئلا تطأه وخل الطريق والزم أخاك فحذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم ودلالة الحال وما جرى من الذكر عليها، ((**فإذا كرروا هذه الأسماء لم يجز ظهور هذه الأفعال العوامل فيها**)) لأن المفعول الأول لما كرر شبه بالفعل فأغنى عنه وصار بمنزلة إياك النائب عن الفعل كما كانت المصادر كذلك في قولهم الحذر الحذر والنجاة النجاء جعلوا الأول بمنزلة الزم وعليك ونحوه من تقدير الفعل ويقبح دخول فعل على فعل، ((**فلو أفردت جاز ظهور العامل**)) فإذا قلت الأسد الأسد لم يجز أن تقول اتق الأسد الأسد أو جانب ولو أفردت فقلت الأسد جاز ظهور الفعل فتقول حاذر الأسد أو اتق الأسد وكذلك إذا قالوا الصبي الصبي لم يجز أن تقول باعد الصبي الصبي أو جانب الصبي الصبي وإذا أفردت جاز أن تقول ذلك ولا تقول خل الطريق الطريق وإذا قلته مفردًا حسن أن تقول خل الطريق قال الشاعر:

[٤٨] **خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ   وَأبْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ**

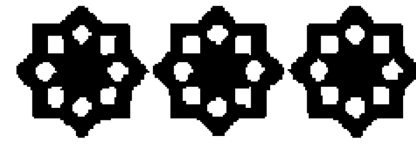
واعلم أن هذه الأسماء المنصوبة على إضمار الفعل إن كان الفعل فيها مما يجوز أن يظهر كان الاسم خاليًا من الضمير وكان خالص الإفراد وإن كان مما لا يجوز أن يظهر عامله كان فيه ضمير وكان فيه شائبة لنيابته عن الفعل وتضمنه ضميره الذي كان فيه، وكان أبو الحسن يذهب إلى أن في نحو سقيا ورعيًا

---

[٤٨] **البيت من البسيط،** وهو لجرير في ديوانه (١/٢١١)، وشرح التصريح (٢/١٩٥)، ولسان العرب (٥/٣١٠) (برز)... المعجم المفصل (١/٣٥٧).

والشاهد فيه قوله: (**خل الطريق**) حيث أظهر العامل (خَلِّ)، ولو أضمره، وقال: ((**الطريق**))، لكان حسنا.

وشبههما ضميرين لأنهما في معنى سقاك الله سقيًا ورعاك الله رعيًا، وهو وإن كان كذلك فهو على كل حال مفرد وليس كصه ومه ودراك وتراك لأن هذه الأشياء تجرى مجرى الجمل لاستقلالها بما فيها من الضمير وهي مع ذلك مبنية وسقيًا ورعيًا معربة مبقاة على ما كانت عليه من الإعراب فاعرف ذلك وقس عليه ما كان مثله في قولك الليل الليل والله الله في أمرى ونحو ذلك تصب إن شاء الله.



حكم ما أضمر عامله على شريطة التفسير

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك زيدا ضربته كأنك قلت ضربت زيدًا ضربته إلا أنك لا تبرزه استغناء بتفسيره قال ذو الرمة:

[٤٩] إذَا ابنَ أبي مُوسَى بلالاً بَلَغْتِهِ فقامَ بفَأْس بَيْنَ وصْلَيْكِ جازرُ

ومنه زيدًا مررت به وعمرًا لقيت أخاه وبشرًا ضربت غلامه بإضمار جعلت على طريقي ولابست وأهنت قال سيبويه النصب عربي كثير والرفع أجود)).

قال الشارح:

اعلم أن هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل فإذا قلت ((زيدًا ضربته)) فإنه يجوز في زيد وما كان مثله أبدًا وجهان الرفع والنصب فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء في ضربته ولولا الهاء لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه، فإن حذفت الهاء وأنت تريدها فقلت زيد ضربت جاز عند البصريين على ضعف لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها قال الشاعر:

قَدْ أصْبَحَتْ أُم الخِيَار تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أصْنَعِ

والنصب بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربت زيدا ضربته وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعًا عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي فلم يجز أن يتعدى إلى زيد لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ولما لم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر

---

[٤٩] سيأتي تخريجه برقم (٤٨).

تفسيرا له، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لأنه قد فسره هذا الظاهر فلم يجز أن يجمع بينهما لأن أحدهما كاف فلذلك لزم إضمار عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نعم رجلا زيد أضمر الرجل في نعم وجعلت النكرة تفسيرا له ولم يجز إظهار ذلك المضمر اكتفاء بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره لأن ضميره ليس غيره وإذا تعدى إلى ضميره كان متعديا إليه وهو قول فاسد لأن ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحًا فإنه فاسد من جهة اللفظ وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ وذلك أن الظاهر والمضمر ههنا غير أن من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به فلم يجز أن يتعدى إلى آخر؛ والذي يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر أنك قد تقول: ((**زيدا مررت به**)) فتنصب زيدا ولو لم يكن ثم فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لأن مررت لا يتعدى إلا بحرف جر، فأما قوله:

[٥٠] إذا ابن أبي موسى بلالا إلخ

فالبيت لذي الرمة وقبله:

أَقُولُ لَهـا إِذْ شَمَّرَ اللَّيْلُ واسْتَوَتْ بها الْبِيدُ واشْتَدَّتْ عَلَيْها الحَرَائِرُ

وبلال هذا ابن أبي بردة قاضي البصرة وأبو موسى جده واسم أبي بردة عامر واسم أبي موسى عبد الله ابن قيس الأشعري؛ والشاهد فيه نصب ابن أبي بفعل مضمر موسى تفسيره بلغته كأنه قال إذا بلغت ابن أبي موسى بلالاً بلغته وربما رفع على تقدير فعل ما لم يسم فعله كأنه قال إذا بلغ ابن أبي موسى لأن إذا فيها معنى الشرط فلا يليها إلا فعل هذا هو الوجه؛ والمعنى أنه يخاطب ناقته يقول إذا أوصلتني إلى بلال استغنيت عنك لأني أستغنى به عن الرحيل إلى غيره، وقوله:

---

[٥٠] **البيت من الطويل**، وهو لذي الرمة في ديوان ص١٠٤٢، وخزانة الأدب (٣٢/٣، ٣٧)، وشرح أبيات سيبويه (١٦٦/١)... المعجم المفصل (٣٥٩/١).

والشاهد فيه قوله: (إذا ابن أبي موسى بلال بلغته) حيث يجوز في (ابن) الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار فعل يفسره الفعل الظاهر والتقدير: إذا بلغت ابن أبي موسى بلالاً بلغته.

[٥١] فقـام بفـأس بيـن وصليـك جـازر

دعاء ولولا ذلك لم يجز دخول الفاء ألا ترى أنك تقول إن أتاني زيد أتيتـه ولا يجوز فأتيته وتقول إن أتاني زيد فأحسن الله جزاءه لأن فيه دعاء، والوصل بالكسـر واحد الأوصال، وقد عيب عليه ذلـك قـالوا كـان سبيله إذا أوصلتـه إلـى مقصـوده ومطلوبه أن يعاملها بالحسنى وينظر إليها لا أن ينحرها فهو إذًا إلـى الهجـاء أقـرب والحق أنه مديح والمراد ما ذكرناه من أنه تقع الغنية عنك، ومثله قول الشماخ:

إذَا بَلَّغتِنِـــي وحَمَلْـــتِ رَحْلِـــي عَرَابَـــةَ فاشْـــرَقِي بـــدَمِ الوَتِيـــن

وليس ذلك بهجاء ألا ترى أنه يقول في أثناء القصيدة:

إذَا مـــا رَايـــةٌ رُفِعَـــتْ لِمَجْـــدٍ تَلَقَّاهـــا عَرَابَـــة بـــالْيَمِين

فأما قولهم زيدا مررت به فهو منصوب بفعل مضمر يفسره هـذا الظـاهر إلا أن النصب ههنا أضعف منـه فـي قولـك زيـدا ضربتـه لأنـك إذا قلـت زيـدا مـررت بـه أضمرت فعلا على غير لفظ الأول كأنك قلت لقيت زيدا أو جزت زيـدا أو جعلـت زيدا على طريقي لأنك إذا جزت وجعلته على طريقك فقد مررت به وإذا قلت زيدا ضربته أضمرت فعلا من لفظه فكأنك قلت ضربت زيدا ضربتـه فيكـون الظـاهر دالا على مثل لفظه ومعناه وفي قولك زيدًا مررت به يكون الظاهر دالا على مثـل معنـاه دون لفظه وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة وإذا ضعـف النصـب قوى الرفع، ومثله قولك: ((**عمرا لقيـت أخـاه وبشـرا ضربـت غلامـه**)) فـي جـواز النصب لأن الفعل إذا وقع بشيء من سببه فكأنه قد وقع بـه والدليـل علـى ذلـك أن الرجل يقول أهنت زيدا بإهانتك أخاه وأكرمت عمرا إذا أوصلت الإكرام إلى غـيره بسببه فإذا قلت زيدا ضربت أخاه فنصبـت الأخ جـاز أن تضمـر فعـلا ينصـب زيـدا تقديره لابست زيدا ضربت أخاه أو أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تضمر ضربـت لأن ضربت الثاني ليس واقعًا علـى ضمـيره وإنمـا هـو واقـع علـى الأخ والنصـب ههنـا أضعف منه في مررت بزيد وإذا ضعف النصب قوى الرفع فإذا الرفع في زيـد لقيـت أخاه أقوى من الرفع في قولك زيد مررت به والرفع في قولك زيد مررت بـه أقـوى من الرفع في قولك زيدا ضربته، قال سيبويه النصب عربـي جيـد والرفـع أجـود منـه يعني أن النصب في زيدا ضربته عربي فصيـح فـي كـلام العـرب والرفـع أجـود لأن

---

[٥١] عجز البيت السابق.

الرفع لا يفتقر إلى إضمار ولا تقدير محذوف والنصب يفتقر إلى إضمار فعل وفاعل فاعرفه.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ثم إنك ترى النصب مختارًا ولازما فالمختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية كقولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ورأيت عبد الله وزيدا مررت به وفي التنزيل ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾[1]. ومثله: ﴿فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾[2])).

قال الشارح:

يريد أن المسائل التي تقدمت وهي زيد ضربته وعمرو مررت به وزيد ضربت أخاه المختار فيها الرفع ثم يعرض في هذا الباب أمور يصير النصب بها مختارًا ولازمًا لا يجوز غيره، قال ((**فالمختار في موضعين أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعلية إلخ**)) وذلك لأن العرب تختار مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وفيها فعل كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوبًا أو لم تذكره نحو قام زيد وعمرا كلمته إذ الغرض توافق الجمل وتطابقها لا تختلف وليس الغرض أن يكون فيها منصوب، قال الله تعالى: ﴿وَالْقَمَرُ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾[3]. فرفع القمر هاهنا لأن قبله: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[4]. وهو مرفوع بالابتداء وقال الله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾[5]. فنصب كلا لأن قبله فعلا وهو ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾[6]. وأضمر له فعلا نصبه به ثم عطفها على الأولى لتشاكلهما في

(١) سورة الإنسان: ٣١.
(٢) سورة الأعراف: ٣٠.
(٣) سورة يس: ٣٩.
(٤) سورة يس: ٣٧.
(٥) سورة الإسراء: ١٣.
(٦) سورة الإسراء: ١٢.

الفعلية وإذا كان النصب من غير تقدم فعل جائزا كان مع تقدمه مختارًا إذ فيه تشاكل الجملتين من غير نقض للمعنى، قال الله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾[1]. لما كان قد تقدم يدخل من يشاء في رحمته نصب الظالمين بإضمار يعذب الظالمين أو يهين، وقال تعالى ﴿فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾[2]. نصب فريقا لأن قبله فريقًا هدى ونظائره في القرآن كثيرة، ويجوز الرفع في الجملة الثانية وإن كان قبلها جملة فعلية فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأة وليس قبلها فعل وذلك قولك لقيت زيدا ومحمد أكرمته لم تحتفل بتقدم الفعل الذي هو لقيت زيدا إذ كانت جملة قائمة بنفسها فصار كأنك قلت محمد أكرمته ابتداء فعطفت جملة على جملة كقولك قام زيد ومحمد أفضل منه فهذا لا يجوز فيه إلا الرفع.

قال صاحب الكتاب:

((فأما إذا قلت زيد لقيت أباه وعمرا مررت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه لأن الجملة الأولى ذات وجهين)).

قال الشارح:

قد تقدم من قولنا إنه إذا كان الكلام مبتدأ وخبرا وعطفت عليه جملة في أولها اسم وبعده فعل واقع على ضميره كان الاختيار رفع الاسم الثاني بالابتداء نحو قولك زيد أخوك وعمرو كلمته لأنه لم يتقدم الجملة الثانية ما يصرفه إلى النصب فجرى كحاله لو لم تتقدمه جملة أصلا، فأما إذا كان الكلام مصدرا بفعل كان الاختيار في الاسم الذي في الجملة الثانية النصب على إضمار فعل على ما أصلناه، فإذا قلت زيد لقيته ففيه جملتان إحداهما اسمية وهى الجملة الكبرى التي هى المبتدأ والخبر وهى زيد لقيته بكمالها والثانية فعلية وهى الخبر الذي هو لقيته وهى الجملة الصغرى فالجملة الأولى لا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد والجملة الثانية لها موضع من الإعراب لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في زيد قائم وشبهه وإذ قد تقرر ذلك فأنت إذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته كنت في عمرو بالخيار إن شئت رفعته وإن شئت نصبته لأنه قد تقدمه جملتان

(١) سورة الإنسان: ٣١.
(٢) الأعراف: ٣٠.

إحداهما اسمية وهي قولك زيد لقيته بكمالها والثانية قولك لقيته فإن عطفت على الجملة الاسمية رفعت عمرا لأن صدر الجملة اسم وإن عطفت على الجملة التي هي لقيته نصبت لأن صدر الجملة فعل وليس إحداهما أولى من الأخرى فهذا معنى قوله: ((**ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه**)) يعني ليس النصب أولى من الرفع ولا الرفع أولى من النصب، قال ((**لأن الجملة الأولى ذات وجهين**)) يعني إنها مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فهي ذات وجهين لذلك، وهذا موضع فيه إشكال وذلك أنك إذا قلت زيد لقيته وعمرو كلمته لم يجز حمل عمرو كلمته على لقيته وذلك لأن لقيته جملة لها موضع من الإعراب ألا ترى أنك تقول زيد قائم فيقع موقعها اسم واحد وهو خبر زيد فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبرا لزيد وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجز لخلوه من العائد إلى زيد إذ الهاء في ضربته إنما تعود إلى عمرو فإن جئت بعائد فيها فقلت زيد عمرا ضربته عنده جازت المسألة فالهاء في ضربته تعود إلى عمرو والهاء في عنده تعود إلى زيد ولا شك إنه إنما لم يذكر ذلك لأنه معلوم فلم يحتج إلى التعرض له فأجاز الوجهين بشرط وجود شرائطه من الضمير وغيره فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

((فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء كقولك لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به ولقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه عمرو عادت الحال الأولى جذعة وفي التنزيل ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1] وقرئ بالنصب)).

قال الشارح:

يعني بعد وجود ما يختار معه النصب نحو تقدم جملة فعلية أو غير ذلك ((**إذا وجد في الجملة المعطوفة ما يصرف الكلام إلى الابتداء**)) صار الاختيار فيه الرفع ويصير المعترض من قبيل المانع وذلك قولك: ((**لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به**)) صار ورأيت زيدا وإذا عبد الله يشتمه عمرو فالرفع ههنا هو الوجه المختار وإن كان قد تقدمت جملة فعلية لأن أما وإذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمل بهما الثاني على الأول وإنما هما حرفا ابتداء يقطعان ما بعدهما عما قبلهما فيكون ما بعدهما بمنزلة جملة ليس قبلها شيء فكما أنك إذا قلت زيد ضربته ابتداء

(١) سورة فصلت: ١٧.

ولس قبله كلام كان المختار الرفع فكذلك بعد أما وإذا التي للمفاجأة لأنهما بمنزلة كلام مبتدأ، ومن قال زيدا ضربته وإن لم يتقدمه كلام فينصب وإن كان المختار الرفع قال ههنا لقيت زيدا وأما عمرا فأكرمته فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله: ((**عادت الحال الأولى جذعة**)) أي شابة طرية كأن لم يتقدمها كلام.

فأما قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾[1]. فالقراءة بالرفع على الابتداء وإن كان قبله ﴿**فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً**﴾[2]. لما ذكرناه من حال أما وقد قرأ بعضهم وأما ثمود فهديناهم بالنصب وليس ذلك على حد زيدا ضربته لأن ذلك ليس بالمختار والكتاب العزيز يختار له والذي حسنه عند هذا القارئ ما في أما من معنى الشرط والشرط يقتضي الفعل فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

((والثاني أن تقع موقعا هو بالفعل أولى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك أعبد الله ضربته ومثه آلسوط ضرب به زيد وآلخوان أكل عليه اللحم وأزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه وأزيدا سميت به)).

قال الشارح:

والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفًا على فعل وذلك إذا ولى الاسم حرف هو بالفعل أولى وجاء بعده فعل واقع على ضميره فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام نحو قولك: ((**أعبد الله ضربته**)) وأعمرا مررت به وأزيدا ضربت أخاه النصب في ذلك كله هو الوجه المختار والرفع جائز فالنصب بإضمار فعل يكون الظاهر تفسيره وتقديره أضربت عبد الله ضربته وألقيت زيدا مررت به وأأهنت زيدا ضربت أخاه فالنصب مع الاستفهام بالعامل الذي يقدر بعد الاستفهام وهو في الاستفهام مختار كما كان الرفع مع الابتداء مختارا، وأما الرفع مع الاستفهام فجائز بالابتداء وما بعده الخبر إلا أنه مرجوح وإنما كان النصب هو المختار من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم لأن السؤال إنما يكون عما وقع الشك فيه وأنت

---

(١) سورة فصلت: ١٧.

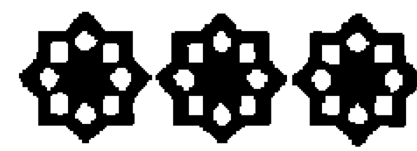
(٢) سورة فصلت: ١٦.

إنما تشك في الفعل لا في الاسم ألا ترى أنك إذا قلت أزيدا ضربته فإنما تشك في الضرب الواقع بزيد ولست تشك في ذاته فلما كان حرف الاستفهام إنما دخل الفعل لا الاسم كان الأولى أن يليه الفعل الذي دخل من أجله، وإنمادخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء لأن المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة فإذا استفهمت فإنما تستفهم عن تلك الفائدة فاعرفه.

وأما «**ألسوط ضرب به زيد وألخوان أكل عليه اللحم وأزيدا سميت به**» فإن الاختيار في ألسوط وألخوان وأزيدا النصب وذلك أنك إذا قلت ضرب زيد بالسوط وأكل اللحم على الخوان وسميت بزيد فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من المجرورات في موضع نصب وذلك أنك أقمت الاسم مقام الفاعل فصار الجار والمجرور في موضع نصب وحل محل قولك مر زيد بعمرو ونزل زيد على خالد فلما اتصلت حروف الجر بكنايات هذه الأسماء وقد تقدمت الأسماء وجب أن تنصبها لأن الحروف التي اتصلت بكناياتها في موضع نصب فصار بمنزلة أزيدا مررت به، والذي يدل على أن موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفتها وكان الفعل مما يتعدى بنفسه لم تكن الأسماء الأولى إلا منصوبة وذلك نحو ألسوط ضرب وألخوان أكل وأزيدا سميت لو كان يتكلم به لم يكن إلا كذلك لأن الفعل الواحد لا يرفع اسمين فإذا رفعت أحدهما فلابد من نصب الآخر.

وأما قولهم: «**أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه**» فيختار فيهما النصب لمكان همزة الاستفهام وذلك لما كان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الفعل في عمله فقولك أزيدا أنت ضاربه بمنزلة قولك أزيدا أنت تضربه وأزيدا أنت مضروب به بمنزلة أزيدا أنت تضرب به فكما تفسر قولك أزيدا أنت تضربه بالفعل الناصب فكذلك تفسر باسم الفاعل في قولك أزيدا أنت ضاربه لأنه في معناه والنية التنوين والانفصال فالضمير وإن كان مجرورا في اللفظ فهو منصوب في الحكم كما كان أزيدا مررت به كذلك كيف وأبو الحسن يذهب إلى أن الضمير في موضع منصوب البتة؛ وكذلك إذا قلت أزيدا أنت محبوس عليه وأزيدا أنت مكابر عليه فمحبوس ومكابر من أسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل فمحبوس في معنى تحبس ومكابر في معنى تكابر فلذلك جاز نصب زيد فيهما

بفعل يفسره محبوس ومكابر كأنك قلت أتنتظر زيدا أنت محبوس عليه وأشكيت زيدا أنت مكابر عليه واختير النصب لمكان حرف الاستفهام وفي كل واحد من محبوس ومكابر ضمير مستتر يرجع إلى أنت يقوم مقام الفاعل إذ كان في معنى تكابر وتحبس؛ فإن لم يجر اسم الفاعل واسم المفعول مجرى الفعل كانا كغلام وأخ ووجب رفع الاسم نحو أزيد أنت ضاربه وأزيد أنت محبوس به وأزيد أنت مكابر عليه كأنك قلت أزيد أنت أخوه أو غلامه وما أشبههما من الأسماء.



بيان ما يجب فيه الرفع

قال صاحب الكتاب:

((ومنه أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه لأن الآخر ملتبس بالأول بالعطف أو الصفة)).

قال الشارح:

ومن ذلك ((**أزيدا ضربت عمرا وأخاه وأزيدا ضربت رجلا يحبه**)) فيختار فيه النصب أيضًا لأن الفعل واقع على ما هو من سببه وقد وليه حرف الاستفهام فكان كقولك أزيدا ضربت أخاه وذلك أن الجملة إذا كان فيها ضمير اسم قد تقدم ذكره فهى من سبب ذلك الاسم وإن كان في الجملة اسم ليس فيه ضمير ولا تبالي في أي موقع من الجملة وقع ذلك الضمير فإذا قلت أزيدًا ضربت عمرا وأخاه فعمرو والأخ منصوبان متصلان به داخلان في الجملة فصار بمنزلة أزيدا ضربت أخاه لاتحاد المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أعمرا ضربت زيدا في داره لكان الوجه أيضًا النصب لأن قولك في داره ظرف وقع فيه الضرب فهو من جملة ضربت وكذلك لو قلت أزيدا ضربت رجلا يحبه فيحبه نعت لرجل والنعت والمنعوت يتسلط عليهما العامل تسلطا واحدا فكان يحبه من جملة ضربت فصار الاسم المنصوب بضربت من سبب الاسم الأول إذ كان في جملته عائد إليه، ولو كان الذي يلي الاسم جملة ليس فيها ذكر ثم جئت بجملة أخرى فعطفتها علىالجملة الأولى وفيه ذكر للاسم لم يجز وذلك قولك أزيدا ضربت عمرًا وضربت أباه لأن قولك وضربت أباه جملة أخرى قائمة بنفسها والجملة الأولى قد مضت بلا ذكر فلم تلتبس بها.

قال صاحب الكتاب:

((فإن قلت أزيد ذهب به فليس إلا الرفع)).

قال الشارح:

وأما قوله: ((**أزيد ذهب به**)) فليس فيه إلا الرفع لأنك إذا قلت ذهب بزيد فالباء وما عملت فيه في موضع رفع اسم ما لم يسم فاعله لأنه لابد للفعل من فاعل أو ما

يقوم مقام الفاعل وليس معك ما يقوم مقام الفاعل إلا الباء وما اتصلت بـه فـأقيمت مقام الفاعل فكانت في موضع رفع لذلك فوجب أن يكون الاسم مرفوعا لأن الـذي اتصلت به كنايته مرفوع وصـار بمنزلـة أزيـد ذهـب أخـوه لأن كنايتـه قـد اتصلت بمرفوع وهو الأخ، وارتفاع زيد في قولك أزيـد ذهـب بـه علـى وجهيـن أحدهمـا بالابتداء والآخر بأنه فاعل فعل محذوف، وإن أسندت الفعل في قولك أزيـد ذهـب به إلى مصدره كان الجار والمجرور في محل منصوب وتقديره ذهـب الذهـاب بـه وجاز نصب الاسم الذي هو زيد وكان مختارًا لأن ضميره فـي محـل نصـب وهـذا لاختلاف فيه بين أصحابنا.

قال صاحب الكتاب:

«وأن تقع بعد إذا وحيث كقولك إذا عبـد اللـه تلقـاه فأكرمـه وحيـث زيـدا تجده فأكرمه».

قال الشارح:

ومن ذلك إذا الزمانية وحيث إذا وقع بعدهما اسم وبعده فعل واقع على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحو قولك: «**إذا زيدا تلقاه فأكرمه وحيـث زيـدا تجـده فأعطه**» لأن فيهما معنى المجازاة والمجازاة إنما تكون بالفعل فلما كـان الموضـع موضع فعل اختير نصب الاسم بعدهما بإضمار فعل يفسره الظاهر فإذا قلت إذا زيدا تلقاه فتقديره إذا تلقى زيدا تلقاه وكذلك حيـث تقـول حيـث زيـدا تجـده فأكرمـه وتقديره حيث تجد زيدا تجده فأكرمه لمـا ذكرنـاه مـن أن فيهمـا معنـى المجـازاة وذلك لأن قولنا إذا عبد الله تلقاه يوجب الأوقات المستقبلة كلهـا ولا يخـص وقتـا من وقت فهي بمنزلة متى وحيث توجب الأماكن كلها ولا تخص مكانًا دون مكان فهي بمنزلة أين غير أن متى وأين تجزمان وإذا وحيث لا تجزمان عند البصريين إلا في ضرورة الشعر.

وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدهما بـالابتداء والـذي أراه أن ذلـك جـائز فـي حيث لأنها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكـون بعدهـا المبتـدأ والخبر تقـول لقيته حيث زيد جالس فتكون نظيرة إذ في الزمان في وقوع الابتداء والخـبر بعدهـا نحو قولك لقيته إذ زيد جالس، وأما إذا فلا تنفك من معنى المجـازاة لأنهـا لا تقـع

إلا للمستقبل فإذا وليها الاسم فلابد من أن يكون الفعل بعدها مقدرا مرفوعا كان أو منصوبًا تقول إذا زيد جلس أجلس تقديره إذا جلس زيد جلس ويدل على ذلك أنه لابد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت أجلس إذا زيد جالس لم يجز ويجوز ذلك مع حيث.

قال صاحب الكتاب:

((وبعد حرف النفي كقولك ما زيدا ضربته وقال جرير

فــلاَ حَسَــبًا فَخَــرْتَ بـــهِ لِتَيْــم   ولاَ جَــدًّا إذَا ازْدَحَــمَ الجُــدُودُ))

قال الشارح:

ومن ذلك النفي ((**إذا وقع الاسم بعد حرف نفي**)) وكان بعده فعل واقع على ضميره أو على ما هو متصل بضميره فالاختيار فيه النصب نحو ما زيدا لقيته ولا زيدا قتلته وما زيدا لقيت أباه ولا عمرا مررت به وإنما صار النصب هنا مختارًا لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام وحروف الجزاء وحروف الأمر والنهي ووجه الشبه أن ما بعد النفي غير واجب كما أن ما بعد كل واحد من هذه الأشياء كذلك، فالحال بين النصب والرفع متقارب فقولك ما زيدا ضربته أقوى من قولك ما زيد ضربته بالرفع والنصب فيه أضعف من النصب بعد حروف الاستفهام وحروف الجزاء والرفع فيه أقوى من الرفع في قولك أزيد ضربته لشبه النفي بالابتداء ولذلك كان فرعا ومحمولا على غيره في النصب وشبهه بالابتداء أنه نقيض المبتدأ ونفي له والنفي يجرى مجرى الإيجاب ألا ترى أنك إذا قلت قام زيد فنفي هذا أن تقول ما قام زيد فترد الكلام على لفظه فشبهه بالمبتدإ أنك ترد فيه لفظ المبتدإ قال الشاعر:

[٥٢] فــلا حســبا فخــرت بــه إلــخ

فنصبه بإضمار فعل تقديره فلا ذكرت حسبا فخرت به، وأجاز يونس أن تكون الفتحة في قوله فلا حسبا فتحة بناء بمنزلة لا رجل في الدار ونونه للضرورة، البيت لجرير يهجو عمر بن لجأ وهو من تيم عدي يقول لم تكتسب لهم حسبا يفخرون به ولا لك جد تعول عليه عند ازدحام الناس للمفاخرة أي ليس لك قديم ولا

---

[٥٢] سبق الشاهد برقم (١/١٢٦).

حديث ومثله:

[٥٣] فَـلاَ ذَا جَـلاَلٍ هِبْنَـهُ لِجَلاَلِـهِ   ولاَ ذا ضيـاع هُـنَّ يَـتْرُكْنَ لِلْفَقْـر

نصب ذا جلال بفعل محذوف دل عليه هبنه فكأنه قال فلا هبن ذا جلال هبنه

قال صاحب الكتاب:

((وأن تقع في الأمر والنهي كقولك زيدا اضربه وخالدا اضرب أباه وبشرا لاتشتم أخاه وزيدا ليضربه عمرو وبشرا ليقتل أباه عمرو، ومثله أما زيدا فاقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه)).

قال الشارح:

ومن ذلك ((**إذا كان بعد الاسم فعل أمر أو نهي**)) واقع على ضميره أو ما اتصل بضميره فإنه مختار فيه النصب نحو قولك: ((**زيدا اضربه وخالدا اضرب أباه وزيدا ليضربه عمرو**)) وبشرا ليضرب أخاه جعفر وزيدا لاتشتمه وخالدا لا تضرب أباه النصب في ذلك كله الوجه المختار والرفع جائز وإنما كان النصب مختارًا لأجل الأمر والنهي إذ الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال لأنك إنما تأمره بإيقاع فعل وتنهاه عن إيقاع فعل وذلك إنك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود وإذا نهيته فأنت تمنعه من الإتيان به.

فأما الذوات فإنها موجودة ثابتة لا يصح الأمر بها ولا النهي عنها وإذا كان الأمر كذلك ثم أتيت باسم قد وقع الفعل الذي بعده على ضميره نصبته بإضمار فعل على نحو ما ذكرناه في الاستفهام وكان النصب في الأمر والنهي أقوى منه في الاستفهام من قبل أن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالأفعال وقد يكون الاستفهام بغير فعل نحو قولك أزيد أخوك وأعبد الله عندك.

وإنما قال في التمثيل زيدا اضربه وزيدا ليضربه عمرو ليريك أنه لا فرق في ذلك بين الأمر للحاضر والأمر للغائب فقوله زيدا اضربه أمر للحاضر وزيدا ليضربه عمرو أمر للغائب فمثل بهما، والرفع جائز على الابتداء والجملة بعده سدت مسد

---

[٥٣] **البيت من الطويل**، وهو لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص ٩٧، وخزانة الأدب (٣٣٧/٩)، ولسان العرب (٧٤/٥) (**قدر**)... المعجم المفصل (٤٣٧/١).

والشاهد فيه: نصب (ذا) في الموضعين بإضمار فعل مفسر، تقديره: فلا هبن ذا الجلال، ولا يتركن ذا ضياع.

الخبر وإنما قلنا سدت مسد الخبر ولم نقل الخبر لأن حقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب وذلك معدوم في الأمر والنهي، ومثله أما في قولك ((**أما زيدا فاقتله وأما خالدا فلا تشتم أباه**)) في اختيار النصب وذلك من قبل أن أما تقطع ما بعدها عما قبلها ويصير ما بعدها كالكلام المستأنف فنصب لما ذكرناه في الأمر والنهي غير أنك لا تقدر الفعل بعد أما لأن أما لا يليها فعل لتضمنها معنى الفعل ولكن تقدر الفعل بعد الاسم بلا ضمير وتعديه إلى الاسم ثم تحذفه ثم تأتي بالفعل المفسر وتقديره أما زيدا فاقتل فاقتله وأما خالدا فلا تهن فلا تشتم أباه ولابد من الفاء بعد أما لأنها جواب لما تضمنته من معنى الشرط.

قال صاحب الكتاب:

((والدعاء بمنزلة الأمر والنهي تقول اللهم زيدا فاغفر له ذنبه وزيدا أمر الله عليه العيش قال أبو الأسود

[٥٤] فكلا جزاه الله عني بما فعل

وأما زيدا فجدعا له وأما عمرا فسقيا له)).

قال الشارح:

((**والدعاء بمنزلة الأمر والنهي في اختيار النصب**)) لأن سبيله سبيل الأمر والنهي في الإعراب من كل وجه وهو في المعنى مثل الأمر وذلك أن الداعي ملتمس من المدعو ما يدعوه به إلا أن الجمهور لا يسمون مسألة من هو فوقك أمرا وربما سماه بعضهم أمرا واحتج عليه بقول الشاعر:

أَمَرْتُكَ أَمْرًا جازمًا فَعَصَيْتَنِي وكانَ مِنَ التَّوْفيق قَتْلُ ابن هاشِم

البيت لعمرو بن العاصي يخاطب معاوية وكان فوقه والأعم الأكثر ما قدمناه ويجوز أن يكون عمرو رأى نفسه من طريق المشورة والرأي وحاجة معاوية إليه

---

[٥٤] **صدر البيت**

أميران كانا آخياني كلاهما

والبيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص١٠٠، وفيه (**عمل**) مكان (**فعل**)... المعجم المفصل (٢/٦٢٨).

والشاهد فيه قوله: (**فكلا**) حيث نصبها بإضمار فعل يفسره ما بعده.

فوقه فسمى سؤاله أمرا لذلك.

وقال أبو الأسود الكميت وقيل لكعب:

[٥٥] صبحنــا الخزرجيــة إلــخ

فهو غريب وحسنه قليلا عود الضمير إلى المرهفات وهى وإن كانت في الأصل صفة فالمراد بها هنا الموصوف وهو السيوف والسيوف جنس ولا يقاس عليه ومثله:

[٥٦] إنما يَعْرفُ ذا الفضْل مـنَ النّاس ذَوُوهُ

وهو في هذا البيت أسهل أمرًا لعود الضمير إلى الفضل وهو اسم جنس وأما «الفم» إذا أضيف إلى ياء النفس ففيه وجهان أحدهما أن تجريه على لفظ إفراده كما فعلت في أخواته فتقول هذا فمي وفتحت فمي ووضعته في فمي كما تقول أخي وأبي والوجه الثاني أن ترد المحذوف فتقول هذا فيَّ وفتحت فيَّ ووضعته في فيَّ فيكون في الأحوال الثلاث بلفظ واحد وهى الياء المشددة وإنما كان كذلك لأنك تقول هذا فوك ورأيت فاك ومررت بفيك فتكون حركة الفاء تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فإن كان واوًا كان مضمومًا وإن كان ألفًا كان مفتوحًا وإن كان ياء كان مكسورًا وقد تقدم أن هذه الحروف وسيلة الحركات وجارية مجراها فكما يلزم أن يكون ما قبل ياء الإضافة مكسورا في قولك غلامي كذلك يجب أن تأتي بالياء هنا وإذا جاءت الياء لزم أن تكسر الفاء لأن حركة الفاء تابعة لما بعدها نحو قولك ابنم وامرؤ ثم تدغم في ياء النفس فصار اللفظ في الأحوال الثلاث واحدًا وهذا الوجه هو القياسى الأكثر والأول قليل.

«فإن قيل» لم قلبتم الألف هنا ياءً مع أنها دالة على الإعراب وامتنعتم من قلب ألف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب أن في ألف التثنية وجد سبب واحد يقتضى قلبها ياء وعارضه الإخلال بالإعراب وههنا وجد سببان لقلبها وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث إن الفاء في قولك هذا فوك ورأيت فاك ومررت بفيك يكون تابعا لما بعده فقوى سبب قلبه ولم يعتمد بالمعارض فاعرفه.

---

[٥٥] سبق الشاهد برقم (٦٤/١).

[٥٦] سبق الشاهد برقم (٦٥/١).

حكم وقوع الاسم بعد حرف الجزاء

وكان بعده فعل واقع على ضميره

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هى الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهى خمسة أضرب تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف)).

قال الشارح:

التوابع هى الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل ومعنى قولنا ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصود وإنما هى من لوازم الأول كالتتمة له وذلك نحو قولك قام زيد العاقل فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضًا من حيث كان تابعًا لزيد كالتكملة له إذ الإسناد إنما كان إلى الاسم في حال وصفه فكانا لذلك اسما واحدًا في الحكم إلا حروف النفي وحروف الاستفهام فأما ما يختص بالفعل وهو ما نحن بصدده، فذلك ضربان ضرب يحسن أن يحذف الفعل منه ويليه الاسم في الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو إن وحروف التحضيض المذكورة وهى هلا وأخواتها وضرب لا يحسن حذف الفعل منه وإيلاؤه الاسم وذلك نحو قولك قد والسين وسوف فهذه لا يحسن حذف أفعالها ولا الفصل بينها وبين أفعالها بمعمولها فلا تقول سوف زيدا أضربه ولا سوف زيدا اضرب وذلك لأن هذه الحروف تتنزل منزلة الجزء من الفعل فهى من الفعل بمنزلة الألف واللام من الاسم وذلك لأن السين وسوف تقصران الفعل لوقت بعينه وهو المستقبل بعد أن كان شائعًا في الاستقبال والحال كما تقصر الألف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه وكذلك قد تقرب الماضي من الحال وهو نوع تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملة في الفعل وإنما جاز إضمار الفعل بعد لولا وأخواتها والفصل بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمعموله من قبل أن معانيها الحض في المستقبل وهو استدعاء واللوم والتوبيخ في الماضي أشبهت الأفعال فجاز أن يليها الاسم كما يلي الفعل.

حذف المفعول به

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك على نوعين أحدهما أن يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرًا والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيًا كان فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فمن الأول قوله تعالى:

﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾(١). وقوله: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾(٢). لأنه لابد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته مثل ما ترى في قوله تعالى: ﴿الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾(٣). وقرئ قوله تعالى: ﴿وما عملته أيديهم أفلا يشكرون﴾(٤). ومن الثاني قولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع ومنه قوله عز وجل: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾(٥).وقول ذي الرمة:

[٥٧] وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِن ذِي ضُرُوعِها إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عرَاقِيبِها نَصْلِي

قال الشارح:

اعلم أن المفعول لما كان فضلة تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه وسقوطه وإن كان الفعل يقتضيه، **((وحذفه على ضربين أحدهما أن يحذف وهو مراد ملحوظ))** فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به والثاني أن تحذفه معرضًا عنه البتة وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو ظرف وشرق وقام وقعد، فالأول نحو قوله

---

(١) سورة الرعد: ٢٦.

(٢) سورة هود: ٤٣.

(٣) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٤) سورة يس: ٣٥.

(٥) سورة الأحقاف: ١٥.

[٥٧] سيأتي تخريجه برقم (٥٨).

تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾(١).

وقوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾(٢). ومنه قوله تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾(٣). ﴿وَسَلاَمٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى آللَّهُ﴾(٤). و﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾(٥). فكل هذا على إرادة الهاء وحذفها تخفيفًا لطول الكلام بالصلة ألا ترى أنه لولا إرادة الهاء بقي الموصول بلا عائد فكان في حكم المنطوق به لأن الدلالة عليه من جهتين من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصلة إذ كان العائد، ومنه قوله تعالى: ﴿وما عملت أيديهم﴾(٦). قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وما عملت بغير هاء وقرأ الباقون وما عملته بالهاء فمن أثبتها فهو الأصل ومن حذفها فلطول الأمر بالصلة حذفت الهاء تخفيفًا ويكون التقدير ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم فما في موضع خفض بالعطف على ثمره ويجوز أن تكون ما نافيه ويكون المعنى ليأكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم فيكون أبلغ في الامتنان ويقوى ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ * أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾(٧). وإذا قدرته هذا التقدير لم تكن الهاء مرادة كإرادتها لو كانت موصولة.

والثاني قولهم: «**فلان يعطي ويمنع ويضر وينفع ويصل ويقطع**» والمراد يعطي ذوي الاستحقاق ويمنع غير ذوى الاستحقاق وينفع والأوداء ويضر الأعداء إلا أنه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضى راجعًا ولم يكن المراد إلا الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل، وشبهه بالفعل إذا بنى للمفعول من حيث لم يكن الغرض الإخبار عن الفاعل وإنما كان الغرض بيان من وقع به الفعل فصار الفاعل نسيا منسيا واشتغل الفعل بالمفعول وارتفع وتم الكلام به من غير تشوف إلى سواه فكذلك قد يكون الغرض الإخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر المفعول، فأما قول ذي الرمة:

---

(١) سورة الرعد: ٢٦.
(٢) سورة الفرقان: ٤١.
(٣) سورة هود: ٤٣.
(٤) سورة النمل: ٥٩.
(٥) سورة القصص: ٦٢.
(٦) سورة يس: ٣٥.
(٧) سورة الواقعة: ٦٣، ٦٤.

[٥٨] وإن تعتـــذر بـــالمحل الـــخ

فالشاهد فيه قوله يجرح والمراد يجرحها فحذف المفعول لما ذكرنا يصف نفسه بالكرم وقرى الضيف والتاء للتأنيث والضمير يعود إلى النوق يقول إن اعتذرت النوق بقلة اللبن لأجل المحل عقرتها للأضياف والمراد بذى ضروعها اللبن كما يقال ذو بطونها والمراد الولد.

قال صاحب الكتاب:

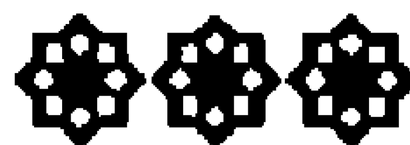
((ومن حذف المفعول به حذف المنادي وقد تقدم الكلام عليه)).

قال الشارح:

اعلم أن المنادى وإن كان مفعولا في الحقيقة فإن حذفه لا يحسن كما حسن حذف المفعول فيما تقدم وذلك لأن الفعل العامل فيه وفاعله قد حذفا وناب حرف النداء عنهما وبقي المنادى من الجملة المحذوفة يدل أنه هو المدعو فإذا حذفته لم يبق من الجملة المحذوفة شيء ولا يعرف المدعو إذ حرف النداء إنما يدل على الدعاء ولا يدل على مدعو مخصوص لأن حرف النداء إنما ناب مناب الفعل والفاعل نحو أدعو وأنادي ولم ينب عن المفعول، فإن وقع بعد حرف النداء جملة أو أمر يدل على المدعو ساغ حذفه ومن ذلك قولهم يا بؤس لزيد والمراد يا قوم بؤس لزيد ومنه بيت الكتاب

[٥٩] يا لَعْنَةَ اللهِ والأقْوَامُ كُلُّهُمُ والصَّالِحينَ على سِمْعانَ مِنْ جارِ

ويروي والصالحون وكذلك قوله تعالى: **(ألا يسجدوا لله)**[1] وقد تقدم الكلام على ذلك بما أغني عن إعادته.



[٥٨] **البيت من الطويل**، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٥٦، وخزانة الأدب (١٢٨/٢)... المعجم المفصل (٧٧٧/٢).

والشاهد فيه: حذف مفعول **(يجرح)** لتضمنه معنى: يؤثر في الجرح.

[٥٩] سبق الشاهد برقم (٤١).

(١) سورة النمل: ٢٥.

المفعول فيه

تعريف المفعول فيه وتقسيمه

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم إلى مبهم وموقت ومستعمل اسما وظرفا ومستعمل ظرفا لا غير فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست والموقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار والمستعمل اسما وظرفا ما جاز أن تعتقب عليه العوامل والمستعمل ظرفا لا غير ما لزم النصب نحو قولك سرنا ذات مرة وبكرة وسحر وسحيرا وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء إذا أردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشيته وعشاءه وعتمة ليلتك ومساءها ومثله عند وسوى وسواء، ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان تقول سير عليه طويلا وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا)).

قال الشارح:

اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشيء وتسمى الأواني ظروفًا لأنها أوعية لما يجعل فيها وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها، والظرف على ضربين ظرف زمان ومكان فالزمان عبارة عن الليالي والأيام قال الشاعر:

[٦٠] هل الدَّهْرُ إلاّ لَيْلَةٌ ونَهارُها وإلاّ طُلُوعُ الشَّمْس ثمَّ غيارُها

وذلك نحو قمت يوما وساعة وليلة وعشاء وعشية ومساء وما أشبه ذلك من

---

[٦٠] البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٧٠/١)، ولسان العرب (٣٥/٥) (غور)... المعجم المفصل (٣٤٨/١).

وفي البيت شاهد آخر: وهو تكرير (إلا) للتوكيد، وإلغاء عملها، وعطف ما بعدها على ما قبلها.

أسماء الزمان نحو السنة والشهر والدهر.

واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الظرف منها ما كان منتصبا على تقدير في واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول قمت اليوم وقمت في اليوم ففي مرادة وإن لم تذكرها والذي يدل على ذلك أنك إذا قلت أكن عن اليوم قيل قمت فيه وكذلك سائر الظروف وليس الظرف متضمنا معنى في فيجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وإنما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ألا ترى أنه يجوز ظهور في معه ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم وذلك من قبل أن من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فإن الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن له بما ذكرته.

((**والظرف ينقسم إلى مبهم وموقت**)) والمراد بالمبهم النكرة التي لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالوقت مادل على زمان بعينه مخصوص نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر المحرم، وهو ينقسم قسمين قسم يستعمل اسما وظرفا وقسم لا يستعمل إلا ظرفا لا غير فالأول كل متمكن من الظروف من أسماء السنين والشهور والأيام والليالي مما يتعاقب عليه الألف واللام والإضافة من نحو سنة وشهر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسما غير ظرف فترفعه وتجره ولا تقدر معه في نحو اليوم طيب والسنة مباركة وأعجبني اليوم وعجبت من يومك فتجريها مجرى سائر الأسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فتقول صمت اليوم وقدمت السنة فهذا مقدر بفي والتقدير صمت في اليوم وقدمت في السنة فكل اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسما وظرفا إلا ما خصته العرب بالظرفية ولم تستعمله مجرورًا ولا مرفوعًا وذلك يؤخذ سماعًا عنهم.

((**والقسم الثاني هو مالا يستعمل إلا ظرفا**)) وذلك ما لزم النصب لخروجه عن التمكن بتضمنه ما ليس له في الأصل فمن ذلك سحر وسحيرا إذا أردت به سحر يومك فإنه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف أنه معدول عن الألف واللام معرفة ومعنى ذلك أنه إذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه فتزيد فيه

الألف واللام للتعريف ثم غير عن لفظ ما فيه الألف واللام مع إرادة معناهما كما عدل جمع في قولك جاءت النسوة جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك.

((**فإن قيل**)) العدل إنما هو أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر لضرب من التوسع في اللغة كعدل عمر عن عامر وجمع عن جمع ساكن الحشو وأنت تدعى أن سحر معدول عن السحر والصورتان واحدة قبل العدل وبعده فالجواب أن سحر وإن كان فعلا كما أن السحر كذلك فإنه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامتزاجها بما عرفته كأنها جزء منه فجرت اللام في السحر مجرى همزة أحمر وإجفيل وإخريط وتاء تجفاف وياء يرمع فلما عدلت سحر صار كأنك عدلت مثالا من هذه الأمثلة إلى فعل فإن نكر انصرف نحو قوله تعالى: ﴿**إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ**﴾[1]. لأنه قد زال السببان معًا بالتنكير لأنه إنما كان معدولا في حال التعريف وكذلك إذا أدخلته الألف واللام صرفته نحو السحر لأنك قد رددته إلى الأصل فزال العدل.

ومعنى قولنا ((**غير متصرف**)) أنه لا يدخله رفع ولا جر ولا يكون إلا منصوبًا على الظرف وكذلك كل ظرف غير متصرف والذي منع سحر من التصرف أنه يعرف من غير جهة التعريف لأن وجوه التعريف خمسة تعريف الإضمار وتعريف العلمية وتعريف الإشارة وتعريف الألف واللام وتعريف الإضافة إلى واحدة من هذه المعارف وليس التعريف في سحر واحدًا منها فلما تعرف من غير جهة التعريف المعهود خرج عن نظائره فمنع التصرف لذلك.

فإن صغرته وأنت تريد سحر يوم بعينه انصرف ودخله التنوين ولم يتصرف فلا يدخله الرفع والجر ولا يكون إلا منصوبًا أما التنوين فلتنكره بزوال العدل وذلك أنهم لم يضعوا المصغر مكان ما فيه الألف واللام فيكون معرفة معدولا وإنما هو نكرة كضحوة وغدوة وعتمة وعشاء إلا أنه فهم منه ما يفهم من المعارف فلم يتمكن، وكذلك ((**ضحى وضحوة وعشاء وعشية ومساء**)) إذا أردت ذلك من يومك لم تكن إلا ظروفًا وذلك أنك إذا قلت أنا أتيتك عشاء لم يذهب الوهم إلا

---

(١) سورة القمر: ٣٤.

إلى عشاء يومك وكذلك عتمة فلما كان يفهم بها ما يفهم بالمعارف من حصر وقت بعينه لم تتمكن عندهم فترفع وتجر لا تقول غداء ضحى ولا موعدك مساء. ومن ذلك ((**ذات مرة**)) تقول سير عليه ذات مرة فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ولا تقيم الظرف لأنه غير متصرف فلا يكون إلا نصبا وإنما امتنع من التصرف لأنها قد استعملت في ظروف الزمان وليست من أسماء الدهر ولا من أسماء ساعاته وإنما المرة في الأصل مصدر ألا ترى أنك تقول ضربت مرة ومرتين والمراد بذلك ضربة وضربتين فلما استعمل في الدهر ما ليس من أسمائه ضعف ولم يتمكن في الزمان تمكن أسمائه نحو اليوم والليلة.

((**فإن قيل**)) فأنتم تقولون سير عليه مقدم الحاج وخفوق النجم فترفعونه وهي مصادر استعيرت للزمان فما الفرق بينها وبين ذات مرة قيل أن مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وما أشبهها استعيرت للزمان على تقدير حذف مضاف كأنه قال وقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ثم حذف المضاف وهو مراد فتصرفت بالرفع والجر حسب تصرف المضاف المحذوف وليس كذلك ذات مرة فإنه استعير للزمان لا على تقدير حذف مضاف بل كأنه اسم من أسماء الزمان ألا ترى أنه لا يجوز إظهار الوقت معه فلا تقول وقت ذات مرة ولا وقت مرة فافترقا، ومثله في منع التصرف ((**ذات يوم وذات ليلة**)) لا تقول سير عليه ذات يوم أو ذات ليلة بالرفع بل هو نصب على الظرف لا غير لأن نفس ذات ليست من أسماء الزمان فجرى مجرى ذات مرة، ومن ذلك ((**بعيدات بين**)) فهو جمع بعد مصغرًا وبعد وقبل لا يتمكنان فلا يجوز أن يقال سير عليه قبلك ولا بعدك بالرفع والذي منعهما من التصرف والتمكن أنهما ليسا اسمين لشيء من الأوقات كالليل والنهار والساعة والظهر والعصر وإنما استعملا في الوقت للدلالة على التقدم والتأخر فلم يتمكن تمكن أسماء الزمان.

وأما قولهم فعلت ذلك ((**بكر**)) فهو كضحوة وعتمة إذا أردتهما من يوم بعينه فلا يتصرف لأنه نكرة ومررت بك نفسك لأنه لم يوجد من اللبس هنا ما وجد في المرفوع فإن أكدته بالضمير ثم جئت بالنفس فقلت ضربتك أنت نفسك ومررت بك أنت نفسك كان أبلغ في التأكيد وإن لم تأت به فعنه مندوحة ومنه بد ((**وأما**

تأكيد المضمر بمثله من المضمرات» فنحو قولك قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت فيكون تأكيد المرفوع والمنصوب والمجرور بلفظ واحد وهو ضمير المرفوع وإنما كان كذلك من قبل أن أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة والإعراب في آخرها يبين أحوالها وكما كانت الأسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة عواملها تدل على إعرابها ومواضعها نحو جاءني هذا ورأيت هذا ومررت بهذا.

وقد فصلوا بين ضمير المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع فقالوا ضربت زيدًا وضربك زيد ومررت بغلامي فالتاء ضمير المرفوع والكاف ضمير المنصوب والياء ضمير المجرور ولفظ كل واحد منها غير لفظ الآخر وقد ساووا بين المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع وذلك نحو قمنا وذهبنا النون والألف في موضع رفع وأكرمنا زيد وأعطانا عمرو النون والألف في موضع نصب ولذلك وقع الظاهر بعده مرفوعًا بحق الفاعل وتقول نزل علينا وغلامنا فيكون النون والألف في موضع جر.

وأصل الضمير المنفصل المرفوع لأن أول أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فإذا أضمر فلابد أن يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلا لفظا فإذا أضمر اتصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال فإذا أكد المضمر لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامه احتجنا إلى ضمير منفصل وأصل الضمير المنفصل المرفوع ولم يكن للمجرور ضمير منفصل وكان المجرور والمنصوب من واد واحد فحملا عليه مع أنهم أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد فإذا قالوا رأيتك إياك كان بدلا وإذا قالوا رأيتك أنت كان تأكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع في المنصوب والمجرور واشترك الجميع فيه كما اشتركن في نا وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد كما ذكرنا فإذا قلت قمت أنت فأنت في موضع رفع لأنه تأكيد لمرفوع والتأكيد تابع للمؤكد يدل على ذلك أنك لو أتيت بالنفس والعين لكان مرفوعًا نحو قولك قمت أنت نفسك وإذا قلت رأيتك أنت فأنت في موضع نصب لأنه تأكيد لمنصوب وإذا قلت مررت بك أنت فأنت في موضع مجرور.

((**فإن قيل**)) فهل هذا التأكيد من قبيل التأكيد اللفظي أو من قبيل التأكيد المعنوي ((**قيل**)) لا بل هو بالتأكيد اللفظي أشبه لأن التأكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة وشروط وسيوضح أمرها بعد فاعرفه.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((والنفس والعين مختصتان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه وفيما سواهما لا فصل في الجواز بين ثلاثتها تقول الكتاب قرئ كله وجاءوني كلهم وخرجوا أجمعون)).

قال الشارح:

قد تقدم قولنا إن تأكيد المضمر المرفوع بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد مضمر منفصل قبيح وهو جائز مع قبحه وهو مع بعض المضمرات أقبح فقولك زيد جاء نفسه أقبح من قولك جئت نفسي لأنه في المسألة الأولى ربما أوقع لبسا وقولك قمت نفسي أقبح من قولك قمنا أنفسنا لأن في هذه المسألة الضمير بارز وهو على حرفين كالأسماء الظاهرة من نحو يد وأب وفي المسألة الأولى على حرف واحد فكان بعيدا من المتمكنة.

وأما الضمير المنصوب والمجرور فيجوز تأكيدهما بالنفس والعين لم يتعد إليه إلا كما يتعدى إلى زيد وعمرو فكما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف جر كذلك لا يتعدى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر نحو وقفت في الدار وقمت في المسجد وجلست في مكة لأن الفعل لايدل على أنه في الدار أو المسجد أو مكة فلم يجز أن يتعدى إليه بنفسه، فأما قولهم دخلت البيت وذهبت الشام فهو شاذ وجوازه على إرادة حرف الجر نحو قوله:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

والمراد أمرتك بالخير إلا أن دخلت مختلف في كونه متعديا بنفسه أو غير متعد فقال قوم هو غير متعد لأمور منها أن مصدره على فعول نحو الدخول وفعول غالب في الأفعال غير المتعدية نحو الخروج والقعود ولأن نظيره ونقيضه كذلك فنظير دخلت عبرت ونقيضه خرجت وكلاهما لازم غير متعد فحكم عليه باللزوم لذلك قالوا وإنما قيل دخلت البيت على تقدير حرف الجر ثم حذف لكثرة الاستعمال.

وقال أبو العباس هو من الأفعال التي تتعدى تارة بأنفسها وتارة بحرف الجر نحو نصحت زيدًا ونصحت لزيد وشكرته وشكرت له فكذلك قلت دخلت الدار ودخلت فيها وهو الصواب لأنه لو كان على تقدير حرف الجر لاختص مكانا واحدًا كثر استعماله فيه كما كانت ذهبت مقصورة على الشام فلما كان دخلت شائعا في سائر الأمكنة دل على صحة مذهب أبي العباس وأما ذهبت فمتفق على كونه غير متعد بنفسه وقد حذف منه حرف الجر.

واعلم أن ظرف المكان على ضربين أيضًا متصرف وغير متصرف فالمتصرف منه ما جاز رفعه وخفضه ودخلته الألف واللام نحو خلف وقدام وفوق وتحت ومكان وموضع فهذه كلها متصرفة تقول قدامك فضاء وخلفك واسع قال الشاعر:

[٦١] فَغَدَتْ كِلاَ الْفَرْجَيْنِ يَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخافَةِ خلْفُها وأمامُها

فرفع خلفها وأمامها لأنه بدل من مولى المخافة، وغير المتصرف نحو عند وسوى إذا كان بمعنى غير فهذه لا تدخلها لام المعرفة ولا يجوزرفعها فأما عند فلا يدخلها من حروف الجر سوى من وحدها وذلك لكثرة دور من وسعة مواضعها وعموم تصرفها فتقول جئت من عنده ولا تقول جئت إلى عنده لعدم تصرف إلى.

وأما سوى فلا يجوز فيها إلا النصب على الظرف والذي يدل على أنها ظرف أنها تقع صلة للموصول فتقول جاءني من سواك ولا يحسن جاءني من غيرك، وأيضًا فإن العامل قد يتخطاها ويعمل فيما بعدها نحو قوله:

[٦٢] إن سواءها دُهمًا وجونًا

---

[٦١] البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣١١، ولسان العرب (٢٦/١٢)، (أمم)، (٢٢٨/١٥) (كلا)، ٤١٠ (ولى)... المعجم المفصل (٨٥٣/٢).

والشاهد فيه قوله: (خلفها وأمامها) بالرفع بدلا من المبتدأ (كلا)، والثاني معطوف عليه، فدل ذلك على أن (خلف) و(أمام) من الظروف المتصرفه التي تخرج أحيانًا عن النصب على الظرفية وعلى الجر بـ(من) متأثرة بالعوامل.

[٦٢] صدر البيت:

وابذل سوَامَ المال

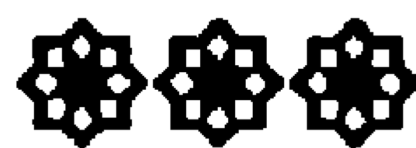
والبيت من مجزوء الكامل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣٢٤، والإنصاف (٢٩٦/١)، وخزانة الأدب (٤٣٨/٣)... المعجم المفصل (٩٧٥/٢).

-

وهذا المعنى لا يكون إلا في الظرف وقد دخلها حرف الجر شاذًا قال:

[٦٣] ومـا قصـدت مـن أهلهـا لسـوائكا

كأنه حملها للضرورة على غير ومعناها المكان فاعرفه.



= **والشاهد فيه قوله:** (**إن سواءَ هادُهمًا**) حيث استعمل (**سواء**) ظرفا معلقًا بمحذوف خبر لـ (**إن**) مقدما على اسمها، و(**دهما**) اسم (**إن**) متأخر، ولو أنه لم يستعمل (**سواء**) ظرفا، لنصبه على أنه اسم (**إن**) ورفع ما بعده، وذلك لأن اسم (**إن**) لا يتأخر عن خبرها إلا أن يكون الخبر ظرفا.

[**٦٣**] صدر البيت:

تَجـانَفُ عَـنْ جُـلِّ اليَمامَـةِ نـافِتِي

البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ص١٣٩، وخزانة الأدب (٣/٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١)، ولسان العرب (٩/٣٣) (**جنف**)، (١٤/٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣) (**سوا**).

والشاهد فيه قوله: (**لسوائكا**) حيث خرجت (**سوى**) عن الظرفية فَجُرَّت باللام.

بيان أن المصدر قد يجعل حينًا لسعة الكلام ومثال ذلك

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر ومنه سير عليه ترويحتين وانتظر به نحر جزورين وقوله تعالى: ﴿وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾[1])).

قال الشارح:

اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحيانًا وأوقاتًا توسعًا وذلك نحو **((خفوق النجم))** بمعنى مغيبه **((وخلافة فلان وصلاة العصر))** فالخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جعلا حينا توسعا وإيجازا فالتوسع بجعل المصدر حينا وليس من أسماء الزمان والإيجاز الاختصار بحذف المضاف إذ التقدير في قولك فعلته خفوق النجم وصلاة العصر وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه واختص هذا التوسع بالأحداث لأنها منقضية كالأزمنة وليست ثابتة كالأعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتا للأفعال وظروفًا لها كأسماء الزمان.

قال سيبويه وليس ذلك بأبعد من قولهم ولد له ستون عاما يعني أن حذف الوقت من مقدم الحاج وخفوق النجم وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بأبعد من قولهم ولد له ستون عامًا إذ التقدير ولد له الأولاد في ستين عامًا فحذفت الأولاد وفي فالمحذوف شيئان والمحذوف في قولك خفوق النجم شيء واحد وهو زمان أو وقت إلا أن الصيغة تقتضي في ولد له ستون عامًا أن يكون التقدير ولد له أولاد ستين عامًا ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وجعل الأولاد للأعوام مجازا إذ كانت فيها كما يقال ليل نائم ونهار صائم لأن النوم في الليل والصوم في

---

(١) سورة الطور: ٤٩.

النهار، ومن ذلك «**سير عليه ترويحتين وانتظر به نحر جزورين**» يريد زمن ترويحتين وزمن نحر جزورين والمراد مدة هذا الزمن.

والترويحتين تثنية الترويحة واحدة التراويح في الصلاة يقال صلى ترويحتين وصلى خمس ترويحات وهي أزمنة موقتة تقع في جواب متى من حيث هي موقتة فيقال متي سير عليه فيقال خفوق النجم ومقدم الحاج وصلاة العصر وتقع في جواب كم من حيث كانت مدة معلومة فإذا قيل كم سير عليه جاز أن يكون جوابه مقدم الحاج وخلافة فلان إن شئت رفعته بفعل ما لم يسم فاعله وإن شئت نصبته على الظرف كل ذلك عربي جيد وقد تقدم علة ذلك.

فأما قوله تعالى: ﴿**وَإِدْبَارَ النُّجُومِ**﴾(1). قرئ بكسر الهمزة وفتحها فمن كسر كانت مصدرًا جعل حينًا توسعًا فهو من باب خفوق النجم ومقدم الحاج ومن فتح الهمزة كان جمع دبر على حد قفل وأقفال أو دبر على حد طنب وأطناب وقد استعمل ذلك ظرفا كقولك جئتك في دبر كل صلاة وفي إدبار الصلوات قال الشاعر:

[٦٤] عَلى دُبُر الشَّهْر الحَرام بأرْضِنَا ... وما حَوْلَها جَدَّتْ سِنُونَ تلَمَّعُ

فقراءة من كسر الهمزة أدخل في الظرفية من قراءة من فتح ولذلك يقل ظهور في مع المكسورة بخلاف من فتح.

«فصل» **قال صاحب الكتاب:**

«وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في اتساعا فيجرى لذلك مجرى المفعول به فيقال الذي سرته يوم الجمعة وقال:

ويوم شهدناه سليما عامرًا

ويضاف إليه كقولك:

يا سارق الليلة أهل الدار

---

(1) سورة الطور: ٤٩.

[٦٤] **البيت من الطويل**، والشاهد فيه مجيء (دُبر) ظرفا في قوله: (**على دبر الشهر**). المعجم المفصل (١/٥٤٠).

وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾(١). ولولا الاتساع لقيل سرت فيه وشهدنا فيه)).

قال الشارح:

قد تقدم قولنا إن الظرف ما كان منتصبًا على تقدير في وذلك لأن الظرفية معنى زائد على الاسم فعلم أن ثم حرفا أفاده وليس ثم حرف هذا معناه سوى في فلذلك قيل إنها مقدرة مرادة فإذا قلت صمت اليوم وجلست خلفك جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير في وجاز أن يكون مفعولا على السعة فإذا جعلته ظرفًا على تقدير صمت في اليوم وجلست في خلفك فتقدير وصول الفعل إلى الاسم بتوسط الحرف الذي هو في فأنت تنويها وإن لم تلفظ بها وإذا جعلته مفعولا به على السعة فأنت غير ناو لفي بل تقدر الفعل وقع باليوم كما يقع ضربت بزيد إذا قلت ضربت زيدا وهو مجاز لأن الصوم لا يؤثر في اليوم كما يؤثر الضرب في زيد فاللفظ على ضربت زيدا والمعنى إنما هو في اليوم وفي خلفك ولا يخرج عن معنى الظرفية ولذلك يتعدى إليه الفعل اللازم نحو قام زيد اليوم والمنتهى في التعدي نحو ضربت زيدا اليوم وأعطيت زيدا درهمًا الساعة ألا ترى أن ضربت إنما يتعدى إلى مفعول واحد وأعطيت يتعدى إلى مفعولين لا غير فلولا بقاء معنى الظرفية ما جاز تعدى اللازم والمنتهى في التعدى لأن المنتهى كاللازم، ولا يكون هذا الاتساع إلا في الظروف المتمكنة وهي ما جاز رفعها واليوم والليلة ونحوهما من الأزمنة وخلف وقدام وشبههما من الأمكنة فأما غير المتمكنة نحو سحر وبكرة إذا أريد بهما من يوم بعينه وعند وسوى ونحوهما مما تقدم وصفه فإنه لا يجوز فيها الاتساع فإذا قلت قمت سحر وصليت عند محمد لم يكن في نصبهما إلا وجه واحد وهو الظرفية.

وفائدة هذا الاتساع تظهر في موضعين أحدهما أنك إذا كنيت عنه وهو ظرف لم يكن بد من ظهور في مع مضمره تقول اليوم قمت فيه لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعة لم تظهر في معه لأنها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته والذي سرته يوم الجمعة فأما قول الشاعر وهو

---

(١) سورة سبأ: ٣٣.

رجل من بني عامر:

[٦٥] ويَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعامرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوَافِلُهْ

فالشاهد فيه أنه لم يظهر في حين أضمره لأنه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على أصله لقال شهدنا فيه وسليم وعامر قبيلتان من قيس بن عيلان والنوافل هنا الغنائم يقول لم نغنم إلا النفوس بما أوليناهم من كثرة الطعن والنهال المرتوية بالدم وأصل النهل أول الشرب.

والثاني أنك إذا جعلته مفعولا به على السعة جازت الإضافة إليه من ذلك قولهم:

[٦٦] يا سارق الليلة أهل الدار

أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما تقول يا ضارب زيد فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولا على السعة وإذا قلت سرق عبد الله الليلة أهل الدار جاز أن يكون ظرفا وجاز أن يكون مفعولا على السعة ومنه قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[1]. فيوم الدين ظرف جعل مفعولا على السعة ولذلك أضيف إليه ومثله قول الشاعر:

[٦٧] رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ ساعاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلْ

---

[٦٥] **البيت من الطويل**، وهو لرجل من بني عامر في الدرر (٩٦/٣)، ولسان العرب (١٤٤/١٤) (جزى)، وخزانة الأدب (١٨١/٧)، (٢٠٢/٨)، (١٧٤/١٠)... المعجم المفصل (٧٠١/٢).

والشاهد فيه قوله: (شهدناه) حيث نصب ضمير **(اليوم)** تشبيها بالمفعول به اتساعًا ومجازًا، والمعنى: شهدنا فيه.

[٦٦] الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠٨/٣)، (٢٣٣/٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥١)، (٥٣٤/٦)، والدرر (٩٨/٣)... المعجم المفصل (١١٥١/٣).

والشاهد فيه: أن الظرف إذا توسِّع فيه تجوز حينئذ، إضافته على طريق الفاعلية، فـ**(الليل)** ظرف متصرف، وقد أضيف إليه **(سارق)** وهو وصف.

(١) سورة الفاتحة: ٤.

[٦٧] الرجز للشماخ في ديوانه ٣٨٩، ولجبار بن جزء في خزانة الأدب (٢٣٣/٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩)، (٢١٢/٨، ٢١٣)، وبلا نسبة في لسان العرب (٤٤٧/١١) **(عسل)**... المعجم المفصل (١٢٢٧/٣).

والشاهد فيه: أن (ساعات) كان في الأصل، مفعولا فيه، فاتُّسع فيه فأُلحق بالمفعول به، وأضيف إليه **(طباخ)** فكسرة التاء من **(ساعات)** كسرة جر، و **(زاد الكسل)** منصوب =

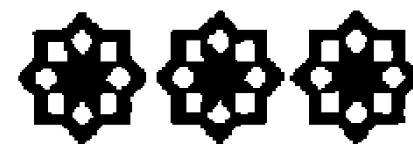
جعله مفعولا به حين أضاف إليه وربما نصبوا هنا الظرف وخفضوا الزاد ويفصلون بين المضاف والمضاف إليه بالظرف على حد قوله:

[٦٨] لله در اليوم من لامها

وهذا الفصل إنما يحسن في الشعر وهو قبيح في الكلام، وأما قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾(١). فإنه أضاف المصدر إليهما ويحتمل ذلك أمرين أحدهما أن يكون على إضافة المصدر إلى المفعول على حد قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾(٢). والمعنى بسؤاله نعجتك فيكون التقدير بل مكركم الليل والنهار جعلهما مفعولين على السعة ثم أضاف إليهما، والأمر الثاني أن يكون جعل المكر لهما لأنه يكون فيهما كما يقال ليل نائم ونهار صائم جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما فيكون حينئذ من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾(٣). ونحو قوله:

[٦٩] طلب المعقب حقه المظلوم

وإنما امتنعت الإضافة إلى الظرف لأن معنى الظرف ما كانت فيه في مقدرة محذوفة فإذا صرحنا بفي أو بغيرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج وإذا أضفنا إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر فخرج من أن يكون ظرفا فاعرفه.



= على أنه مفعول (طباخ) لأنه معتمد على موصوفه.

[٦٨] سبق الشاهد برقم (١/١١٥).

(١) سورة سبأ: ٣٣.

(٢) سورة ص: ٢٤.

(٣) سورة البقرة: ٢٥١.

[٦٩] سبق الشاهد برقم (٤٢).

ينصب الظرف بعامل مضمر

((فصل)) قال صاحبُ الكتاب:

((وينصب بعامل مضمر كقولك في جواب من يقول لك متى سرت يوم الجمعة وفي المثل السائر:

أســـائر اليـــوم وقـــد زال الظهـــر

ومنه قولهم لمن ذكر أمرًا قد تقادم زمانه حينئذ الآن أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن، ويضمر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به تقول اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله مقدرًا سرت اليوم وأينطلق يوم الجمعة)).

قال الشارح:

لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول فكما أن المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية أو لفظية على ما مضى شرحه فكذلك الظرف قد يضمر عامله إذا دل الدليل عليه فمن ذلك: ((**قولك في جواب من قال لك متي سرت فتقول يوم الجمعة**)) وذلك أن متى ظرف في موضع نصب بسرت فوجب أن يكون الجواب منصوبًا إذ اختير أن يكون الجواب على حد السؤال ولا يكون منصوبا بسرت هذه الظاهرة لأنها قد اشتغلت بمتي ولا يكون للفعل الواحد ظرفا زمان فوجب أن يكون منصوبا بسرت أخرى منوية دل عليها هذا الظاهر والتقدير سرت يوم الجمعة ولو أظهر لكان عربيًّا جيدًا وحذفه حسن لما في اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلة قولك من عندك فإن شئت قلت زيد ولم تأت بالخبر لدليل ما في السؤال عليه وإن شئت أتيت به وقلت زيد عندي فكذلك هاهنا، ومن ذلك قولهم في المثل السائر:

أســـائر اليـــوم وقـــد زال الظهـــر

هذا المثل يضرب لمن يرجو نجاح طلبته وتبين له اليأس منها والمراد إنك

تسير سائر اليوم أي باقي اليوم مأخوذ من السؤر وهو البقية ومنه الحديث ((**إذا شربتم فأسئروا**)) أي اتركوا في الإناء بقية هكذا ذكره الفارابي.

ومن ذلك قولهم: ((**حينئذ الآن**)) فحين ظرف أضيف إلى إذ وفيه لغتان منهم من يبنيه على الفتح لإضافته إلى غير متمكن ومنهم من يعربه على الأصل والتنوين فيه تنوين عوض من الجملة التي حق إذ أن تضاف إليها والآن ظرف أيضًا ولابد لكل واحد منهما من عامل ولا عامل في اللفظ فكانا مقدرين في النية والتقدير كان هذا حينئذ واسمع الآن إلى كأن رجلا سمع آخر يذكر شيئًا في زمن ماض لا يهم ولا يعني فأراد أن يصرفه عن ذلك ويخاطبه على ما يعنيه فقال حينئذ الآن كأنه قال الذي تذكر كان حينئذ واسمع إليّ الآن فكان تامة وهي عاملة في حينئذ واسمع عامل في الآن ولا تكون كان عاملة فيهما لأن الفعل الواحد لا يكون له ظرفا زمان.

وقد شبهه سيبويه بقولهم تالله كاليوم رجلا والمراد ما رأيت رجلا كرجل أراه اليوم فأضافوا الرجل المرئى إلى اليوم فصار لفظه كرجل اليوم ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه، ومما حذف فيه عامل الظرف إذا شغلت الفعل عنه بضميره نحو قولهم: ((**اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله**)) والتقدير سرت اليوم سرت فيه وأينطلق عبد الله يوم الجمعة ينطلق فيه لما شغلت الفعل عنه بضميره لم يصل إلى هذا الظاهر فأضمرت ناصبا صار هذا الفعل تفسيرا له كما تقول زيدا ضربته، فإذا كان الظرف متمكنا وقد تقدم وصف المتمكن كان لك في نصبه وجهان على ما تقدم أحدهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى في مقدرة والآخر أن تنصبه ولا تنوى في وهذا هو المفعول على سعة الكلام وإذا شغلت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الظرف قلت يوم الجمعة قمت فيه وإن كان بتقدير المفعول قلت قمته من غير في ومنه قول الشاعر:

ويـــــــوم شــــــــهدناه

والرفع جائز نحو يوم الجمعة القتال فيه واليوم سرت فيه واختير الرفع والنصب هنا كاختياره في زيد ضربته فكل موضع يختار فيه الرفع هناك يختار فيه الرفع ههنا وكل موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب هاهنا فاعرفه.

تعريف المفعول معه ومثاله

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلا نحو قولك ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب:

[٧٠] وكونُوا أنْتُمُ وبَنِي أبيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

ومنه قوله عز وجل: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾(١). أو ما هو بمعناه نحو قولك مالك وزيدًا وما شأنك وعمرًا لأن المعنى ما تصنع وما تلابس وكذلك حسبك وزيدا درهم وقطك وكفيك مثله لأنها بمعنى كفاك قال:

فما لك والتلدد حول نجد

وقال:

فحسبك والضحاك سيف مهند))

قال الشارح:

اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو منته في التعدي نحو قولك: ((**ما صنعت وأباك وما زلت أسير والنيل**)) ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وإنما افتقرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها فكما جاءوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عرفا واستعمالا فكذلك جاءوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل فإذا قلت استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة فالأصل استوى الماء مع الخشبة وجاء البرد مع الطيالسة وكانت الواو ومع يتقارب معنياهما وذلك أن معنى مع

---

[٧٠] سيأتي تخريجه برقم (٧١).

(١) سورة يونس: ٧١.

الاجتماع والانضمام والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف لفظا وتعطي معناها ولم تكن الواو اسما يعمل فيه الفعل كما عمل في مع النصب فانتقل العمل إلى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء ألا ترى أنك إذا استثنيت باسم أثر فيه الفعل نحو قام القوم غير زيد نصبت غيرا بالفعل قبله لأنه اسم يعمل فيه العامل فإذا جئت بإلا وقلت قام القوم إلا زيدا انتقل العمل إلى ما بعد إلا لأن إلا حرف لا يعمل فيه العامل.

((**فإن قيل**)) هلا خفضتم ما بعد الواو إذ الدليل يقتضي ذلك لوجهين أحدهما أنها موصلة للفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها كإيصال حروف الجر الثاني إنها نائبة عن مع ومع خافضة فكان ينبغي أن تكون خافضة أيضًا فالجواب أن الواو هنا تفارق ما ذكرتم وذلك أن الواو في المفعول معه من نحو قمت وزيدًا جارية هنا مجرى حروف العطف والذي يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى مع إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ألا ترى أنك إذا قلت قمت وزيدا لم يمتنع أن تقول قمت وزيد فتعطفه على ضمير الفاعل وكذلك إذا قلت لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها لو رفعت الفصيل بالعطف على الناقة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لم يجز عند أحد من النحويين والعرب وإنما لم يجز ذلك عندهم لأنك لو رمت أن تجعلها عاطفة على التاء لم يجز لأن الشمس لا يسوغ فيها انتظار أحد كما يسوغ في قمت وزيدا قمت وزيد فتعطف زيدا على التاء لأنه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم، ويؤيد عندك كون الواو في مذهب العاطفة وإن كانت بمعنى مع أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولين وفي مع إذا أتيت بها، وإذا كانت في مذهب العاطفة لم يجز أن تعمل جرًّا ولا غيره لأن حروف العطف لا اختصاص لها بالأسماء دون الأفعال بل تباشر الأفعال مباشرتها الأسماء والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لم يجز أن تكون عاملة إذ العامل لا يكون إلا مختصًا بما يعمل فيه وإذا لم يجز أن تعمل الواو شيئًا كان ما بعدها منصوبًا بالفعل الذي قبلها هذا مذهب سيبويه.

وكان أبو الحسن الأخفش يذهب في المفعول معه إلى أنه منصوب انتصاب الظرف قال وذلك أن الواو في قولك قمت وزيدًا واقعة موقع مع فكأنك قلت قمت

مع زيد فلما حذفت مع وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب مع الواقعة الواو موقعها وقد كانت مع منصوبة بنفس قمت بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو جاريا مجرى انتصاب الظروف والظروف مما تتناولها الأفعال بلا وساطة حرف لأنها مقدرة بحرف الجر فإذا الواو ليست موصلة للفعل إلى زيد على مذهبه كما يقول سيبويه وأصحابنا وإنما هي مصلحة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها، وكان الزجاج يقول إنك إذا قلت ما صنعت وزيدا إنما تنصب زيدا بإضمار فعل كأنه قال ما صنعت ولابست زيدا قال وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو.

وذهب الكوفيون في المفعول معه إلى أنه منصوب على الخلاف قالوا وذلك أنا إذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لأن الخشبة لا تكون معوجة فتستوي فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قالوا وهذا قاعدتنا في الظرف نحو قولك زيد عندك.

والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول لأنه وإن لم يكن متعديا فقد قوى بالواو النائبة عن مع فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر نحو مررت بزيد إلا أن الواو لا تعمل لما ذكرناه من أنها في مذهب العطف وذلك لأنها في الأصل عاطفة والعاطفة فيها معنيان العطف والجمع فلما وضعت موضع مع خلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما أن فاء العطف فيها معنى العطف والاتباع فإذا وقعت في جواب الشرط خلع عنها دلالة العطف وبقي معنى الاتباع.

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن من أن ما بعد الواو منتصب على الظرف فضعيف لأن قولك استوى الماء والخشبة وسرت والنيل وكنت وزيدًا كالأخوين ليست الأسماء فيها ظروفا فلا تنتصب انتصابها.

وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بإضمار فعل فهو ضعيف لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة وقوله الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو فهو فاسد لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه وقد بينا أن المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي أن يعمل مع

وجودها ألا ترى أنك تقول ضربت زيدا وعمرا فيعمل الفعل في عمرو بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى كذلك هاهنا.

وأما ما ذهب إليه الكوفيون فضعيف جدًّا لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضًا لأنه مخالف للثاني لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قولك قام زيد لا عمرو ونظائر ذلك فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازما لم يكن ما بعد لا في العطف إلا منصوبًا.

((فإن قيل)) نحن متى عطفنا اسمًا على اسم بالواو دخل الثاني في حكم الأول واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصصتم هذا الباب بمعنى مع قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع لأنها توجب المصاحبة فإذا عطفت بالواو شيئًا على شيء دخل في معناه ولا توجب بين المعطوف والمعطوف إليه ملابسة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو فليس أحدهما ملابسًا للآخر ولا مصاحبا له وإذا قلت ما صنعت وأباك فإنما تريد ما صنعت مع أبيك وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك وإذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت أسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة، فأما قول الشاعر:

[٧١] وكونوا أنتم وبني أبيكم إلخ

البيت من أبيات الكتاب والشاهد فيه نصب بني أبيكم بالفعل الذي قبله وهو فكونوا بوساطة الواو والمراد أنه يحثهم على الائتلاف والتقارب في المذهب وضرب لهم المثل بقرب الكليتين من الطحال أي لتكن نسبتكم إلى بني أبيكم ونسبة بني أبيكم إليكم نسبة الكليتين إلى الطحال، وأما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[1]. فإن القراء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم

---

[٧١] **البيت من الوافر**، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص١٤١، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٤٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٢٩). المعجم المفصل (٢/٧٤٢).

والشاهد فيه قوله: (وبني) حيث نصبه على أنه مفعول معه ولم يرفعه بالعطف على اسم (كونوا) الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل.

(١) سورة يونس: ٧١.

يقال أجمعت على الأمر وأجمعته فذهب قوم إلى أنه من هذا الباب مفعول معه وذلك لأنه لا يجوز أن يعطف على ما قبله لأنه لا يقال أجمعت شركائي إنما يقال جمعت شركائي وأجمعت أمري فلما لم يجز في الواو العطف جعلوها بمنزلة مع مثل جاء البرد والطيالسة ويجوز أن تضمر للشركاء فعلا يصح أن يحمل عليه الشركاء ويكون تقديره فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم كما قال:

[٧٢] يا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا ورُمْحَا

يريد متقلدًا سيفًا ومعتقلاً رمحًا لتعذر حمله على ما قبله لأنه لا يقال تقلدت الرمح كما لا يقال أجمعت الشركاء؛ وروى الأصمعي عن نافع فأجمعوا أمركم وشركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم فعلى هذه القراءة يجوز أن يكون الشركاء معطوفًا على ما قبله وأن يكون مفعولا معه.

وأما قولهم «**مالك وزيدًا وما شأنك وعمرا**» فهو نصب أيضًا وإنما نصبوا هاهنا لأنه شريك الكاف في المعنى ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن لأنه ليس شريكا للشأن لأنه لم يرد أن يجمع بينهما وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو وقال سيبويه فإن أراد ذلك كان ملغزا يعني إن أراد ما شأنك وما شأن عمرو كان خلاف المفهوم من اللفظ فيكون المتكلم به ملغزا فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك ومالك بمنزلة ما تصنع فصار كأنك قلت ما صنعت وزيدا ولزم النصب هاهنا لأنه قد كان فيما يمكن فيه العطف جائزا نحو قولك ما شأن عبد الله وزيدا وما لزيد وأخاه فصار هنا لازمًا وهو من قبيل أحسن القبيحين لأن الإضمار والحمل على المعنى فيه ضعف مع جوازه والعطف على المضمر المخفوض ممتنع فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها من نحو:

لميــة موحشًــا طلــل

---

[٧٢] **البيت من مجزوء الكامل**، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٠٨/٢)، (٢٣٨/٦)، وخزانة الأدب (٢٣١/٢)، (١٤٢/٣)، (١٤٢/٩)... المعجم المفصل (١٦٢/١).

والشاهد فيه قوله: (**ورمحا**) حيث نصبه بعامل محذوف تقديره: معتقلا، لأنه لا يجوز القول: تقلد الرمح، ويجوز تضمين (**متقلّدًا**) معنى (**حاملا**) حين ذاك يصح تسليطه على (**رمحا**).

لأن الحال من النكرة ضعيف وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع فحمل على الجائز وإن كان ضعيفًا كذلك هاهنا، وأما قول الشاعر:

[٧٣] فَمَالَكَ والتلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وقَدْ غَصَّتْ تِهامَةُ بالرِّجال

البيت لمسكين الدارمي والشاهد فيه نصب التلدد بإضمار فعل تقديره ما تصنع وتلابس التلدد والمعنى مالك تقيم بنجد تتردد فيها مع جدبها وتترك تهامة مع لحاق الناس بها لخصبها، والتلدد الذهاب والمجيء حيرة؛ ومنه قولهم: ((**حسبك وزيدا درهم وكفيك وقطّك**)) في معنى حسبك كله منصوب لأنه يقبح حمله على الكاف لأنها ضمير مجرور فحمل على المعنى إذ المعنى كفاك فكأنه قال كفاك وزيدا درهم ويحسبك وزيدا درهم قال الشاعر:

[٧٤] إذَا كانَتِ الْهَيْجاءُ وانْشقَّتِ العصَى فَحسْبُكَ والضَّحَّاك سَيْفُ مُهَنَّدُ

فنصب الضحاك لامتناع حمله على الضمير المخفوض وكان معناه يكفيك ويكفي الضحاك.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((وليس لك أن تجره حملا على المكنى فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه وما شأن قيس والبُرَ تَسرقه والنصب جائز)).

قال الشارح:

قد تقدم قولنا إن الجر لا يجوز حملا على المضمر المجرور نحو قولك مالك وزيد وما شأنك وعمرو لأن العطف على المضمر المجرور لا يجوز إلا بإعادة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حمزة **﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ**

---

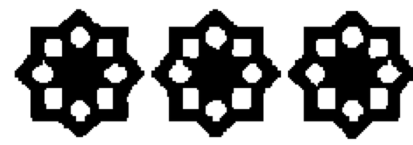
[٧٣] **البيت من الوافر**، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص٦٦، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٤٢/٣)... المعجم المفصل (٧٤٢/٢).

والشاهد فيه: نصب (**التلدد**) بتقدير الملابسة.

[٧٤] **البيت من الطويل**، وهو لجرير في ذيل الأمالي ص١٤٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥٨١/٧)... المعجم المفصل (٢٢٠/١).

والشاهد فيه قوله: (والضحاك) حيث يجوز فيه النصب على أنه مفعول معه، والجر على أنه معطوف، والرفع على أنه محذوف الخبر.

﴿وَالأَرْحَامِ﴾[١]. فحملها قوم على إضمار الجار كأنه قال وبالأرحام ثم حذف الباء وهو يريدها على حد ما روى عن رؤبة أنه قيل له كيف أصبحت فقال خير عافاك الله يريد بخير وحملها قوم على القسم كأنه أقسم بالأرحام لأنهم كانوا يعظمونها كل ذلك لتعذر الحمل على المضمر المجرور، فإن جئت باسم ظاهر نحو قولك ما شأن عبد الله وزيد وما لمحمد وعمرو جاز الجر والنصب والجر أجود لأنه حمل على الظاهر وليس فيه تكلف إضمار ولا عدول عن الظاهر إلى غيره والنصب جائز وإن كان مرجوحًا لأن المعنى يعطيه وليس ثم مانع منه فاعرفه موفقا.



(١) سورة النساء: ١.

تمثيل في المفعول معه بقولك كيف أنت وقصعة من ثريد

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وأما في قولك ما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصعة من ثريد فالرفع قال:

ما أنت ويب أبيك والفخر

وقال:

وما القيسيّ بعدك والفخار

إلا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد قال سيبويه لأن كنت وتكون تقعان هاهنا كثيرًا وهو قليل ومنه

فما أنا والسير في متلف

وهذا الباب قياس عند بعضهم وعند الآخرين مقصورًا على السماع)).

قال الشارح:

أما قولك: ((ما أنت وزيد وكيف أنت وقصعة من ثريد)) فالرفع هاهنا هو الوجه لأنه ليس معك فعل ينصب ولا يمتنع عطفه على ما قبله لأن الذي قبله ضمير مرفوع منفصل والضمير المنفصل يجرى مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه فلذلك كان الوجه الرفع ومنه قوله:

[٧٥] يا زبْرقانُ أخَا بَنِي خَلَفٍ ما أنْتَ ويْبَ أبيكَ والْفَخْرُ

البيت للمُخَبَّل السعدي وبعده

هلْ أنْتَ إلاَّ في بَنِي خَلَفٍ كالإسْكَتَيْن عَلاَهُمَا الْبَظْرُ

---

[٧٥] سبق الشاهد برقم (١/١٥٠).

والشاهد فيه رفع الفخر بالعطف على أنت مع ما في الواو من معنى مع وامتناع النصب منه إذ ليس قبله فعل يتعدى إليه فينصبه كما كان في الذي قبله، ومعنى ويب أبيك التصغير له والتحقير وبنو خلف رهط الزبرقان بن بدر والأذى إليه من تميم ويقول من ساد مثل قومك فلا فخر له في سيادتهم وشبههم إذا اجتمعوا حوله بالبظر بين الإسكتين والإسكتان بكسر الهمزة جانبا الفرج وهما قذتاه.

وقول الآخر:

[٧٦] وكُنْتَ هَناكَ أنْتَ كَريمَ قَيْس فَما الْقَيْسيُّ بَعْدَكَ والفِخارُ

الشاهد فيه رفع الفخار بالعطف على القيسي يرثى رجلا من سادات قيس يقول كنت كريمها ومعتمد فخرها فلم يبق بعدك فخر، «**وحكى سيبويه في هذين الحرفين النصب بإضمار كنت وتكون**» فيكون التقدير كيف تكون أنت وقصعة من ثريد وما كنت أنت وزيدًا وحسن تقدير الفعل هنا لأنه موضع قد كثر استعمال الفعل فيه، نظير ذلك قول زهير:

[٧٧] بَدَا لِيَ أنِّي لَسْتُ مدْرِكَ ما مَضى ولاَ سابق شَيْئًا إذا كانَ جائِيا

وقول الأحوص:

[٧٨] مشائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعِبٍ إلاَّ بِبَيْن غُرَابُها

---

[٧٦] **البيت من الوافر**، وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه (٤٣١/١)، والكتاب (٣٠٠/١). المعجم المفصل (٣٣٩/١).

والشاهد فيه: أنه عطف (**الفخار**) على (**القيسيّ**) فرفعه، ولم يضمر له فعلا فينصبه.

[٧٧] **البيت من الطويل**، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٢٨٧، وخزانة الأدب (٤٩٢/٨، ٤٩٦، ٥٥٢) (١٠٠/٩، ١٠٢، ١٠٤)، ولسان العرب (٣٦٠/٦) (**نمش**)... المعجم المفصل (١٠٦٥/٢).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: (**ولا سابق**) حيث جر هذا الاسم عطفا على خبر (**ليس**) وهو (**مدرك**) لتوهمه أن الخبر مجرور، وذلك لكثرة مجيئه مجرورا بالباء الزائدة. ثانيهما قوله: (**شيئا**) حيث أعمل اسم الفاعل (**سابق**) منصب به المفعول به (**شيئًا**) ويروى: و(**لا سابقا**) وفي هذه الرواية ينتفي الشاهد الأول.

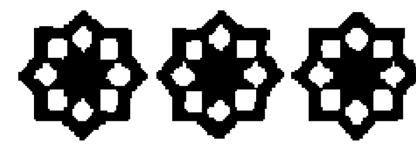
[٧٨] **البيت من الطويل**، وهو للأخوص (**أو الأحوص**) الرياحي في الإنصاف ص١٩٣، وخزانة الأدب (١٥٨/٤، ١٦٠، ١٦٤)، ولسان العرب (٣١٤/١٢) (**شأم**).. المعجم المفصل (٥٢/١).

لما كثر استعمال الباء في خبر ليس توهم وجودها فخفض بالعطف على تقدير وجودها وإن لم تكن موجودة وإذا جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه فإضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله فيه والرفع أجود لأنه لا إضمار فيه، قال ((**وهو قليل**)) يعني أن النصب قليل لتقديرك وجود ما ليس في اللفظ ومنه قول الهذلي:

[٧٩] فَما أنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَر الضَّابطِ

الشاهد فيه نصب السير بإضمار فعل كأنه قال فما كنت أنا والسير أو فما أكون أنا والسير ولو رفع لكان أجود يقال مالي أتجشم المشاق بالسير في الفلوات المتلفة وأراد بالذكر جملا لأن الذكر أقوى من الناقة والضابط القوي والتبريح المشقة.

قال أبو الحسن الأخفش قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء لكثرة ما جاء منه وهو مذهب أبي الحسن ورأى أبي علي وقوم يقصرونه على السماع لأنه شيء وقع موقع غيره فلا يصار إليه إلا بسماع من العرب ويوقف عنده.



= **والشاهد فيه قوله:(ناعب)** مثل البيت السابق حيث عطفه بالجر على **(مصلحين)** ويسمى عطف على التوهم.

[٧٩] **البيت من المتقارب**، وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في الدرر (١٥٧/٣)، وللهذلي في لسان العرب (٥٣٢/٤) **(عبر)**... المعجم المفصل (٤٨٧/١).

والشاهد فيه: نصب كلمة **(السير)** وكان ابن الحاجب ينكر هذا النصب، وهو منصوب بفعل مضمر.

تعريف المفعول له ومثاله

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب له وذلك قولك فعلت كذا مخافة الشر وادخار فلان وضربته تأديبًا له وقعدت عن الحرب جبنًا وفعلت ذلك أجل كذا وفي التنزيل حذر الموت)).

قال الشارح:

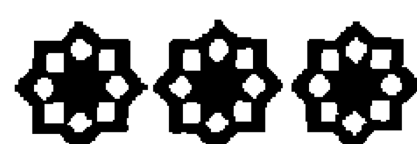
اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا ويكون العامل فيه من غير لفظه وهو الفعل الذي قبله وإنما يذكر علة وعذرًا لوقوع الفعل وأصله أن يكون باللام وإنما وجب أن يكون مصدرًا لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له والداعي إنما يكون حدثًا لا عينًا وذلك من قبل أن الفعل إما أن يجتذب به فعل آخر كقولك احتملتك لاستدامة مودتك وزرتك لابتغاء معروفك فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة وإما أن يدفع بالفعل الأول معنى حاصل كقولك فعلت هذا حذر شرك فالحذر معنى حاصل يتوصل بما قبله من الفعل إلى دفعه والمصادر معان تحدث وتنقضي فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة، وإنما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه نحو قولك زرتك طمعا في برك وقصدتك رجاء خيرك فالطمع ليس من لفظ زرتك والرجاء ليس من لفظ قصدتك ولا تقول قصدتك لقصد ولا زرتك للزيارة لأن المفعول له علة لوجود الفعل والشيء لا يكون علة لنفسه إنما يتوصل به إلى غيره، وإنما قلنا إنه علة وعذر لوقوع الفعل لأنه يقع في جواب لم فعلت كما يقع الحال في جواب كيف فعلت وإنما كان أصله أن يكون باللام لأن اللام معناها العلة والغرض نحو جئتك لتكرمني وسرت لأدخل المدينة أي الغرض من مجيئي الإكرام والغرض بالسير دخول المدينة والمفعول له علة الفعل والغرض به والفعل يكون لازمًا أو منتهيًا في التعدى فعدى باللام وقد تحذف هذه اللام فيقال فعلت ذاك حذار الشر وأتيتك مخافة فلان وأصله لحذار الشر ولمخافة فلان فلما حذفت اللام وكان موضعها نصبًا تعدى

الفعل بنفسه فنصب كما يقال واختار موسى قومه سبعين رجلا واستغفرت الله ذنبًا، فاللام هنا بخلاف واو المفعول معه فإنه لا يسوغ حذفها لا تقول استوى الماء الخشبة وذلك لأن دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه وذلك لأنه لابد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره إذ العاقل لا يفعل فعلا إلا لغرض وعلة وليس كل من فعل شيئًا يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب، وقد يحذف المصدر ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال زرتك لزيد وقصدتك لعمرو ولا يجوز حذف اللام والمصدر معا فتقول في قصدتك لإكرام زيد قصدتك زيدًا وأنت تريد لزيد لزوال معنى العلة وربما أوقع في بعض الأماكن لبسًا بالمفعول به ألا ترى أنك إذا قلت جئت زيدًا وأنت تريد لزيد التبس بالمفعول به.

وقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾(١). فحذر الموت نصب لأنه مفعول له وكذلك موضع من الصواعق نصب على المفعول له أي من خوف الصواعق لأن من قد تدخل بمعنى اللام فتقول خرجت من أجل زيد ومن أجل ابتغاء الخير واحتملت من خوف الشر قال الشاعر:

[٨٠] **يُغْضِي حيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إلاّ حِينَ يَبْتَسِمُ**

فقوله من مهابته في موضع المفعول له واسم ما لم يسم فاعله المصدر المقدر ولا يكون من مهابته في موضع اسم ما لم يسم فاعله لأن المفعول له لا يقام مقام الفاعل لئلا تزول الدلالة على العلة فاعرفه.



---

(١) سورة البقرة: ١٩.

[٨٠] **البيت من البسيط**، وهو للحزين الكناني **(عمرو بن عبد وهيب)** في الأغاني (٢٦٣/١٥)، ولسان العرب (١١٤/١٣) **(حزن)**... المعجم المفصل (٨٦٢/٢).

والشاهد فيه قوله: «**ويغضى من مهابته**» حيث جاءت **(من)** للتعليل، وجاء نائب فاعل **(يغضى)** ضميرا مستترًا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمجرور به، فكأنه قال: ويغضى إغضاء حادث من مهابته.

وذهب الأخفش إلى أن الجار والمجرور **(من مهابته)** نائب فاعل مع اعترافه أن **(من)** هنا للتعليل، وعنده أنه لا يمتنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل بخلاف جمهور النحاة.

بيان شرائط المفعول له

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

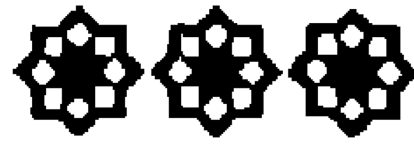
((وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود فإن فقد شيء منها فاللام كقولك جئتك للسمن واللبن ولإكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا أمس)).

قال الشارح:

اعلم أنه لابد لكل مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث أما ((**كونه مصدرا**)) فقد تقدم الكلام عليه لم كان مصدرا وأما اشتراط ((**كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل**)) فلأنه علة وعذر لوجود الفعل والعلة معنى يتضمنه ذلك الفعل وإذا كان متضمنًا له صار كالجزء منه يقتضي وجوده وجوده فإذا كان ذلك كذلك فإذا فعل الفاعل هذا فقد فعل ذاك نحو ضربته تقويمًا له وتأديبًا فكما أن الضرب لك فكذلك التقويم والتأديب لك إذ هو معنى داخل تحته ولو جاز أن يكون المفعول له لغير فاعل الفعل لخلا الفعل عن علة وذلك لا يجوز لأن العاقل لا يفعل فعلا إلا لعلة ما لم يكن ساهيًا أو ناسيًا، وأما اشتراط كونه ((**مقارنا له في الوجود**)) فلأنه علة الفعل فلم يجز أن يخالفه في الزمان فلو قلت جئتك إكرامك الزائر أمس كان محالا لأن فعلك لا يتضمن فعل غيرك.

وإذا قلت ضربته تأديبًا له وقصدته ابتغاء معروفه فقد جمع هذه الشرائط الثلاث فإن فقد شيء من هذه الشرائط لم يحسن انتصابه ولم يكن بد من اللام فلا تقول جئتك زيدا ولا إكرامك الزائر ولا خرجت اليوم مخاصمتك زيدا أمس وإنما تقول جئتك لزيد ولإكرامك الزائر ولمخاصمتك زيدا أمس، وإنما وجب النصب فيما اجتمع الشرائط الثلاث المذكورة وامتنع فيما خرج عنه من قبل أن الفعل لما تضمن المفعول له ودل عليه وكان موجودًا بوجوده أشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل نحو ضربت ضربة وضربا فكما نصبت ضربة وضربا بضربت من حيث إن

الفعل كان متضمنا ضروب المصادر ودالا عليها فكذلك نصبت المفعول له إذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة نحو ضربته تأديبًا وصار في حكم أدبته تأديبًا وجرى مجرى ما ينتصب به من المصادر إذا كان نوعا من الأول وإن لم يكن من لفظه نحو رجع القهقري وعدا الجمزى، فأما إذ فقد منه شرط من هذه الشروط خرج عن شبه المصدر وجرى مجرى سائر الأسماء الأجنبية فلم يتعد إليه الفعل اللازم والمنتهى في التعدي إلا بحرف جر وخص باللام لأنها تدل على الغرض والعلة فاعرفه.



تقسيم المفعول له إلى معرفة ونكرة

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويكون معرفة ونكرة وقد جمعهما العجاج في قوله:

[٨١] يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخَافَةً وزَعَلَ المحْبُورِ
والْهَوْلَ مِنْ تهَوُّلِ الْهُبُورِ

قال الشارح:

إنما قال ذلك ردًّا على من زعم أن هذه المصادر التي هي المفعول له نحو ضربته تأديبًا له من قبيل المصادر التي تكون حالا نحو قتلته صبرًا وأتيته ركضًا أي صابرًا وراكضًا حكي ذلك ابن السراج وغيره وهو مذهب أبي عمر الجرمي[1] والرياشي[2] فهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوها مما هو مضاف من قبيل مثلك وغيرك وضارب زيد غدًا في نية الانفصال.

قال أبو العباس أخطأ الرياشي أقبح الخطأ لأن بابنا هذا يكون معرفة ونكرة.

قال سيبويه وحسن في ذلك الألف واللام لأنه ليس بحال فيكون في موضع فاعل، فمما جاء فيه نكرة قول النابغة:

---

[٨١] الرجز للعجاج في ديوانه (١/٣٥٤،٣٥٥)، وخزانة الأدب (٣/١١٤،١١٦) وشرح أبيات سيبويه (١/٤٧)... المعجم المفصل (٣/١١٧٠).

والشاهد فيه: نصب (**مخافةً**) و(**زَعَلَ**) و (**الهولَ**) على المفعول له.

(١) **صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء:** أبو عمر: فقيه. عالم بالنحو واللغة من أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في ((**السير**)) و((**كتاب الأبنية**)) و((**غريب سيبويه**)) وكتاب في ((**العروض**)).

الأعلام (٣/١٨٩)، بغية الوعاة ٢٦٨، وفيات الأعيان (١/٢٢٨).

(٢) **العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي البصري**، من الموالي أبو الفضل: لغوي راوية، عارف بأيام العرب. من أهل البصرة، قتل فيها أيام فتنة صاحب الزنج. له كتاب الخيل وكتاب ((**الإبل**)) و((**ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب**)) وغير ذلك...

الأعلام (٣/٢٦٤)، وفيات الأعيان (١/٢٤٦)، تهذيب التهذيب (٥/١٢٤)، وبغية الوعاة ٢٧٥، وتاريخ بغداد (١٢/١٣٨)، ورغبة الآمل (٢/٤و٣١،٧٩).

[٨٢] وحلّتْ بُيُوتِي فِي يَفاعٍ مُمَنَّعٍ تَخالُ بهِ راعِي الحَمُولةِ طائِرًا
[٨٣] حِزَارًا عَلى أنْ لاَ تُصابَ مَقَادَتِي ولاَ نِسْوَتِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرَا

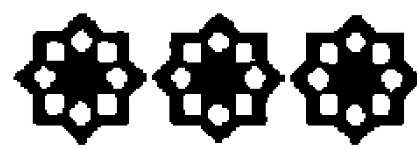
وقال الحارث بن هشام:

[٨٤] فَصَدَدْتُ عنْهُمْ والأحِبَّةُ فِيهِم طَمَعًا لَهُمْ بعقابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ

ومما جاء فيه معرفة قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ﴾(١). فقوله حذر الموت منصوب لأنه مفعول له وهو معرفة بالإضافة ومثله قول حاتم:

[٨٥] وأغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيم ادِّخارَهُ وأعْرِضُ عنْ شَتْمِ اللّئِيمِ تَكَرُّمَا

فأتى بالمعرفة والنكرة في بيت واحد، فأما «قول العجاج الذي أنشده» فشاهد لصحة ما ادعاه من أن المفعول له يكون معرفة ونكرة فالنكرة قوله مخافة والمعرفة قوله وزعل المحبور تعرف بالإضافة والهول معطوف على كل عاقر ولذلك نصب، يصف ثورًا وحشيًّا يقول يركب كل عاقر لنشاطه والعاقر من الرمل الذي لا ينبت وذلك لخوفه من الصائد أو من سبع أو لزعله وسروره والزعل المسرور المحبور، والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الأرض لأنها مكمن الصائد فهو يخافها فيعدل عنها إلى كل عاقر، ويجوز أن يكون الهول أيضًا مفعولا له أي يركب ذلك لهول يهوله كهول القبر على من روي القبور.



---

[٨٢] ، [٨٣] البيتان من الطويل وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٦٩، ٧٠، وتخليص الشواهد ص ٤٣٧، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٠)... المعجم المفصل (١/٣٠٠).
والشاهد فيهما: نصب (حزارًا) على المفعول له.

[٨٤] **البيت من الكامل**، وهو للحارث بن هشام في شرح أبيات سيبويه (١/٦٤)، والكتاب (١/٣٦٩). المعجم المفصل (١/٢٥٨).
والشاهد فيه قوله: (طمعًا) حيث نصبه على المفعول له.

(١) سورة البقرة: ١٩.

[٨٥] **البيت من الطويل**، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٤، وخزانة الأدب (٣/١٢٢، ١٢٣، ١٢٤)، ولسان العرب (٤/٦١٥) (عور)... المعجم المفصل (٢/٨٢٦).
والشاهد فيه: نصب (ادخاره) و (تكرما) على المفعول له.

تعريف الحال ومثاله

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضى الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وذلك قولك ضربت زيدًا قائما تجلعه حالا من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين قال عنترة:

[٨٦] مَتَى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْن تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا

ولقيته مصعدًا ومنحدًرا)).

قال الشارح:

اعلم أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد ضاحكا وأقبل محمد مسرعًا وضربت عبد الله باكيًا ولقيت الأمير عادلا والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال ولقيت الأمير في هذه الحال.

واعتباره بأن يقع في جواب كيف فإذا قلت أقبل عبد الله ضاحكا فكأن سائلا سأل كيف أقبل فقلت أقبل ضاحكًا كما يقع المفعول له في جواب لم فعلت، وإنما سمى حالا لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أم قصر ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال إذ الحال إنما هى هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل.

والحال تشبه المفعول وليست به ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدى نحو جاء زيد راكبًا وأقبل عبد الله مسرعًا فأقبل وجاء فعلان لازمان غير متعديين وقد عملا في الحال فدل ذلك أنها ليست مفعولة كضرب زيد عمرا، ومما يدل أنها ليست مفعولة أنها هى الفاعل في المعنى وليست غيره فالراكب في جاء

---

[٨٦] سيأتي تخريجه برقم (٨٧).

زيد راكبًا هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون إلا غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول فأما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الأجنبي ولذلك يخاطبها ربها فيقول يا نفسي أقلعي مخاطبة الأجنبي ولو كانت الحال مفعولة لجاز أن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولين فلما اختصت بالنكرة دل على أنها ليست مفعولة، وإذ قد ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث إنها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأن في الفعل دليلا عليها كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت قمت فلابد أن تكون قد قمت في حال من الأحوال فأشبه قولك جاء عبد الله راكبًا قولك ضرب عبد الله رجلا ولأجل هذا الشبه استحقت أن تكون منصوبة مثله، وقوله: ((**ولها بالظرف شبه خاص**)) يعني أن الحال تشبه المفعول على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها ولا تخص مفعولا دون مفعول ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصًا ظرف الزمان وذلك لأنها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فإذا قلت جاء زيد راكبًا كان تقديره في حال الركوب كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره جاء زيد في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره ولذلك لا يجوز أن تكون الحال خلقة فلا يجوز جاءني زيد أحمر ولا أحول ولا طويلا فإذا قلت متحاولا أو متطاولا جاز لأن ذلك شيء يفعله وليس بخلقة فيجوز انتقاله، ((**والحال تكون بيانًا لهيئة الفاعل أو المفعول**)) فتقول جاء زيد قائمًا فتكون بيانًا لهيئة الفاعل الذي هو زيد وتقول ضربت زيدا قائما فتكون بيانًا لهيئة المفعول، وقوله: ((**تجعله حالا من أيهما شئت**)) أعني أنك إذا قلت ضربت زيدا قائما إن شئت جعلته حالا من الفاعل الذي هو التاء وإن شئت جعلته حالا من المفعول الذي هو زيد، وهذا فيه تسمح وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقه فتقول ضربت قائما زيدا فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لما فيه من اللبس إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسدا، ((**وقد تكون الحال منهما معا**)) فإن كانتا متفقتين نحو قائم وقائم أو ضاحك وضاحك فأنت مخير إن شئت فرقت بينهما فقلت ضربت زيدا قائمًا قائمًا تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا

تبالي أيهما جعلت للفاعل لأنه لا لبس في ذلك وإن شئت جمعت بينهما فقلت ضربت زيدًا قائمين لأن الاشتراك قد وقع في الحال والعامل واحد كأنك قلت ضربت قائمًا زيدا قائما واستغنيت بالتثنية عن التفريق قال الشاعر:

[٨٧] متى ما تلقني فردين إلخ

البيت لعنترة وقبله:

أَحَوْلِي تَنْفُضُ أَسْتُكَ مِذْ رَوَيْهَا لِتَقْتُلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

والشاهد فيه قوله فردين وهو حال من الفاعل والمفعول أي أنا فرد وأنت فرد والروانف جمع رانفة والرانفة أسفل الألية وطرفها مما يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائمًا وأما قوله وتستطارا فيحتمل وجوها أحدها أن يكون مجزومًا بحذف النون والأصل تستطاران فالضمير للروانف وعاد إليها الضمير بلفظ التثنية وإن كان جمعا لأنها تثنية في المعنى لأن كل ألية لها رانفة فهو من قبيل وقد صغت قلوبكما والثاني أن يكون عائدا إلى الإليتين والثالث أن يكون الضمير مفردا عائدا إلى المخاطب والألف بدل من نون التأكيد والأصل تستطارن فأبدل من النون ألفا كما في قوله:

[٨٨] ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

يخاطب قرينه ويصف نفسه بالشهامة.

وأما قولهم «**رأيت زيدا مصعدا منحدرا**» ورأيت زيدا ماشيا راكبا إذا كان أحدهما مصعدا والآخر منحدرا وأحدهما ماشيا والآخر راكبا فالمراد أن تكون

[٨٧] **البيت من الوافر**، وهو لعنترة في ديوانه ص٢٣٤، وخزانة الأدب (٤/٢٩٧)، (٧/٥٠٧، ٥١٤،٥٥٣) (٨/٢٢)، ولسان العرب (٤/٥١٣) (**طير**)، (١٤/٤٣) (**ألا**)، (١٤/٢٣١) (**خصا**)... المعجم المفصل (١/٣٠٥).

وفي البيت شاهدان آخران: أولهما زيادة (**ما**) بعد (**من**) الشرطية، وثانيهما قوله: (**وتستطارا**) وهو من استطاره بمعنى: طيره.

[٨٨] **البيت من الطويل**، وهو للأعشى في ديوانه ص١٨٧، والأزهية ص٢٧٥، ولسان العرب (١/٧٥٩) (**نصب**)، (٢/٤٧٣) (**سبح**)، (١٣/٤٢٩) (**نون**).. المعجم المفصل (١/١٩٣).

والشاهد فيه قوله: (**فاعبدا**) حيث أبدل النون الخفيفة ألفا في الوقف.

أنت المصعد وزيد المنحدر فيكون مصعدا حالا للتاء ومنحدرا حالا لزيد وكيف قدرت بعد أن يعلم المخاطب المصعد من المنحدر فإنه لا بأس عليك بتقدم أي الحالين شئت.

واعلم أنه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعدا لأن الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعدا فتقول هذا زيد واقفا ضاحكا متحدثا، ولا يجوز ذلك إن تضادت الأحوال نحو هذا زيد قائما قاعدا كما لا يجوز مثل هذا زيد قائم قاعد فإن أردت أن تسبك من الحالين حالا واحدة جاز كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبرا واحدا فتقول هذا الطعام حلوا حامضا كأنك أردت هذا الطعام مزًا فسبكت من الحالين معنى كما تقول في الخبر هذا حلو حامض

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((**والعامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقولك فيها زيد مقيما وهذا عمرو منطلقا وما شأنك قائما ومالك واقفا وفي التنزيل ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾**[1]**. و﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾**[2]**. وليت ولعل وكأن ينصبنها أيضا لما فيهن من معنى الفعل فالأول يعمل فيها متقدما أو متأخرا ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدما وقد منعوا في مررت راكبا بزيد أن يجعل الراكب حالاً من المجرور**)).

قال الشارح:

اعلم أن الحال لابد لها من عامل إذا كانت معربة والمعرب لابد له من عامل ولا يكون العامل فيها إلا فعلا أو ما هو جار مجرى الفعل من الأسماء أو شيئًا في معنى الفعل لأنها كالمفعول فيها، ((**فمثال العامل إذا كان فعلا**)) قولك جاء زيد ضاحكا فزيد مرتفع بأنه فاعل وضاحكا حال منه والعامل فيهما الفعل المذكور الذي هو جاء لأن الحال صفة من جهة المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق نحو ضارب ومضروب وشبههما فكما أن الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال إلا أن عمله

---

(١) سورة هود: ٧٢.

(٢) سورة المدثر: ٤٩.

في الحال على سبيل الفضلة لأنها جارية مجرى المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة إليها إذ كانت مبينة للموصوف فجرت مجرى حرف التعريف وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال وذلك أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وإن لم يكن الاسم مشاركا في لفظه ألا ترى أنك إذا قلت مررت بزيد القائم فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم وتقول مررت بالفرزدق قائما وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره فضممت إلى الإخبار بالمرور خبرا آخر متصلا به مفيدا إلا أن الخبر بالمرور على سبيل اللزوم لأنه به انعقدت الجملة والإخبار بالقيام زيادة يجوز الاستغناء عنها.

((**ومثال ما كان جاريا مجرى الفعل**)) من الأسماء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك زيد ضارب عمرا قائما فقائم حال من عمرو والعامل فيه اسم الفاعل وتقول زيد مضروب قائما فتكون الحال من المضمر في اسم المفعول وهو العامل وتقول زيد حسن قائما فتكون الحال من المضمر في الصفة وهى العاملة في الحال لأنها مشبهة باسم الفاعل على ما سيأتي بيانه.

((**ومثال العامل فيها إذا كان معنى فعل**)) قولك زيد في الدار قائما فقائما حال من المضمر في الجار والمجرور وهو العامل فيها لنيابته عن الاستقرار فهذا العامل معنى فعل لأن لفظ الفعل ليس موجودًا؛ هذا إذا جعلته ظرفا لزيد ومستقرًّا له فإن جعلته ظرفا للقائم قلت زيد في الدار قائم فترفع قائما بالخبر ويكون الظرف صلة له.

واعلم أنه ((**إذا كان العامل فيها فعلا جاز تقديم الحال عليه**)) فتقول جاء زيد قائما وجاء قائما زيد وقائما جاء زيد كل ذلك جائز لتصرف الفعل وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديم الحال عليه إذا كان عاملا فيها فتقول زيد ضارب عمرا قائما وقائما زيد ضارب عمرا وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل حكم الجميع شيء واحد.

((**فإن كان العامل في الحال معنى فعل لم يجز تقديمها على العامل**)) تقول: ((**فيها زيد مقيما**)) وعندك عمرو جالسا فزيد مرتفع بالابتداء وفيها الخبر قد تقدم

ومقيما حال من المضمر في فيها والعامل فيها الجار والمجـرور لنيابتـه عـن الفعـل الذي هو استقر فقولك عندك ظرف منصوب باستقر العامل المقدر وكذلك فيها في محل نصب باستقر المقدر وهذا الظرف والضمير الذي في محل مرفوع على الخبر وليس الظرف خبرا في الحقيقة إذ كـان مفـردا وليـس الأول وإنمـا هـو موضـع لـه ومكان وإذا كان كذلك فالعامل إذا معنى الفعـل لا لفظـه ألا تـرى أن الفعـل ليـس موجودا في اللفظ ولذلك لا تقول مقيما فيها زيد فتقدم الحال هنا إذ كـان العـامل معنى هذا مذهب سيبويه في أن الاسم يرفع بالابتداء.

وقال الكوفيون إذا تقدم الظرف ارتفع الاسم به وإذا تأخر ارتفع الاسم بضمـير مرفوع في الظرف، وحجة سيبويه أنا رأيناهم إذا أدخلوا علـى الظـرف إنّ ونحوهـا من عوامل الابتداء انتصب الاسم بعد الظرف بها كقولك إن في الدار زيدا فلو كان في الدار يرفع زيدًا قبل دخول إن لما غيرتها إن عن العمل كما أنا لو قلنا إن يقـوم زيد لـم يجز أن يبطل عمل يقوم في زيد بل يقال إن يقوم زيد كذلـك إن فـي الـدار زيدا.

ومما يدل على بطلان ما قالوه إجماعهم علـى جـواز فـي داره زيـد فلـو كـان ارتفـاع زيد بالظرف لـم تجز المسألة لأن فيها إضمارًا قبل الذكر إذ الظرف قد وقـع في مرتبته فلم يجز أن ينوى به التأخير وإنما يجيز سـيبويه وأصحابـه فـي داره زيـد لأنه خبر قدم اتساعا فجاز أن ينوى به التأخير إلى موضعه فاعرفه، فعلى هذا يكـون الظرف لزيد ويتعلق باستقرار محذوف على ما شرحنا ويجوز أن ترفـع قائمـا علـى الخبر ويكون الظرف له ويتعلق به لا بمحذوف، ومن ذلك ((**هذا عمـرو منطلقـا**)) فهذا مبتدأ وعمرو الخبر ومنطلقًا نصب على الحـال والعـامل فيـه أحـد شـيئين إمـا التنبيه وإما الإشارة فالتنبيه بها والإشارة بذا فإذا أعملت التنبيـه فـالتقدير انظـر إليـه منطلقًا أو انتبه له منطلقًا وإذا أعملت الإشارة فـالتقدير أشير إليـه منطلقـا والغـرض أنك أردت أن تنبه المخاطب لعمرو في حال انطلاقـه ولابـد مـن ذكـر منطلقـا لأن الفائدة به منعقدة ولم ترد أن تعرفه إياه وأنت تقدر أنه يجهله كما تقـول هـذا عبـد الله إذا أردت هذا المعنى؛ ولا يستبعد لـزوم الحـال هاهنـا فإنـه قـد يتصـل بالاسـم والخبر ما ليس باسم ولا خبر ولا يتم الكلام إلا به نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَمْ يَكُن لَّهُ**

كُفُواً أَحَدٌ﴾[1]. فإنه ليس باسم ولا خبر ولو حذف لفسد الكلام لأنه معطوف على الخبر وهو جملة فلابد من عائد والعائد له ولو حذف لبقيت الجملة الخبرية بلا عائد ونظائر ذلك كثيرة.

((**فإن قيل**)) فأنتم قد قررتم أن العامل في الحال يكون العامل في ذي الحال والحال هاهنا في قولك هذا زيد منطلقًا من زيد والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبًا فالجواب أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير أشير إليه أو انتبه له على ما تقدم في قولنا فهو مفعول من جهة المعنى وصل الفعل إليه بحرف الجر فيكون من قبيل مررت بزيد قائمًا فاعرفه، ويجوز الرفع في قولك منطلقًا من قولك هذا عبد الله منطلقًا قال سيبويه هو عربي جيد حكاه يونس وأبو الخطاب عن من يوثق به من العرب وارتفاعه من وجوه منها أنك حين قلت هذا عبد الله منطلق أضمرت هذا أو هو كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق.

والوجه الآخر أن تجعلهما جميعًا خبرًا لهذا كقولك هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه قد جمع الطعمين ونحوه قوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى. نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾[2].

والوجه الثالث أن تجعل عبد الله معطوفا على هذا عطف بيان كالوصف فيصير كأنه قال عبد الله منطلق.

ووجه رابع أن تجعل منطلق بدلا من عبد الله كأنك قلت هذا عبد الله رجل منطلق فيكون رجل بدلا من عبد الله بدل النكرة من المعرفة ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه.

وأما قولهم ((**ما شأنك قائمًا وما لك واقفًا**)) بفما استفهام وهو في موضع رفع بالابتداء وشأنك الخبر أو يكون شأنك مبتدأ وما الخبر قد تقدم وقائمًا حالا والناصب لقائما شأنك لأنه في معنى ما تصنع أو ما تلابس في هذه الحال وكأنه شيء عرفه المتكلم من المسئول الذي هو الكاف في شأنك فسأله عن شأنه في

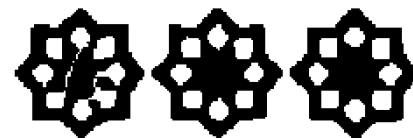
---

(١) سورة الإخلاص: ٤.

(٢) المعارج: ١٥، ١٦.

هذه الحال وقد يكون فيه إنكار لقيامه ويسأله عن السبب الذي أدى إليه فكأنه قال لم قمت، على هذا المعنى يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿**فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ**﴾[1]. كأنه أنكر إعراضهم فوبخهم على السبب الذي أداهم إلى الإعراض فأخرجه مخرج الاستفهام في اللفظ؛ وتأويل ما لك قائما تأويل ما شأنك قائما كأنه قال ما تصنع.

فأما ((**قولهم مررت بزيد راكبًا**)) على أن تكون الحال من زيد فإن ذلك جائز لأن الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب إذا كان العامل في الموضع فعلا لا خلاف في جواز ذلك فإن قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور نحو قولك مررت راكبًا بزيد وأنت تجعل راكبًا لزيد فإن سيبويه وأبا بكر بن السراج ومن تبعهما منعا من جواز ذلك لأن العامل وإن كان الفعل لكنه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو زيد إلا بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه وقد أجازه ابن كيسان قياسًا إذا كان العامل فيه الفعل في الحقيقة.



(١) سورة المدثر: ٤٩.

بيان أن الحال يقع مصدرًا ومثال ذلك

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد يقع المصدر حالا كما تقع الصفة مصدرًا في قولهم قم قائما وفي قوله

ولا خارجًا من فيَّ زور كلام

وذلك قتلته صبرًا ولقيته فجاءة وعيانا وكفاحا وكلمته مشافهة وأتيته ركضًا وعدوًا ومشيًا وأخذت عنه سمعًا أي مصبورًا ومفاجئًا ومعاينا وكذلك البواقي وليس عند سيبويه بقياس وأنكر أتانا رجلة وسرعة وأجازه المبرد في كل ما دل عليه الفعل)).

قال الشارح:

. اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال: ((**أتيته ركضا وقتلته صبرًا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة**)) والتقدير أتيته راكضا وقتلته مصبورًا إذا كان الحال من الهاء فإن كان من التاء فتقديره قتلته صابرًا ولقيته مفاجئًا ومعاينا وكلمته مشافها فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو قم قائما والأصل قم قياما ألا ترى أنه لا يحسن أن يحمل على ظاهره فيقال إنه حال لأنك لا تأمر بفعل من هو فيه ومثله قوله:

[٨٩] عَلَى حِلْفَةٍ لا أشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ

البيت للفرزدق وقبله:

---

[٨٩] البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/٢١٢)، وخزانة الأدب (١/٢٢٣)، (٤/٤٦٣،٤٦٥)، ولسان العرب (٢/٢٥٠) **(خرج)**... المعجم المفصل (٢/٩٠٤).

والشاهد فيه قوله: (ولا خارجا) حيث نصب (خارجا) لوقوعه موقع المصدر النائب عن فعله، أي: لا يخرج ذو كلام خروجًا.

أَلَمْ تَرني عاهَدْتُ رَبِّي وإنَّني لَبَيْنَ رتاجٍ قائمًا ومَقَامِ

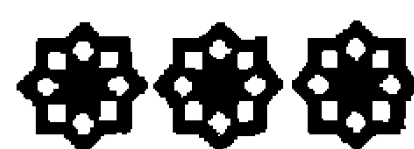
الشاهد فيه نصب خارجا من فيَّ زور كلام ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير عاهدت ربي لا يخرج من فيَّ زور كلام خروجا ويجوز أن يكون قوله ولا خارجا حالا والمراد عاهدت ربي غير شاتم ولا خارج أي عاهدته صادقًا وهو رأى عيسى بن عمرو.

والمعنى أنه تاب عن الهجاء وقذف المحصنات وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة وهو بابها ومقام إبراهيم صلوات الله عليه.

والأول مذهب سيبويه وليس ذلك بقياس مطرد وإنما يستعمل فيما استعملته العرب لأنه شيء وضع موضع غيره كما أن باب سقيا ورعيا وجمدا لا يطرد فيه القياس فيقال فيه طعاما وشرابًا؛ ((**وكان أبو العباس يجيز هذا في كل شيء يدل عليه الفعل**)) فأجاز أن تقول: ((**أتانا رجلة وأتانا سرعة**)) ولا يقال أتانا ضربا ولا أتانا ضحكا لأن الضرب والضحك ليسا من ضروب الإتيان لأن الآتي ينقسم إتيانه إلى سرعة وإبطاء وتوسط وينقسم إلى رجلة وركوب ولا ينقسم إلى الضرب والضحك وكان يقول إن نصب مشيا وشبهه إنما هو بالفعل المقدر كأنه قال أتانا يمشي مشيا.

والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج لأن قول القائل أتانا زيد مشيا يصح أن يكون جوابًا لقائل قال كيف أتاكم زيد ومما يدل على صحة مذهب سيبويه أنه لا يجوز أن تقول أتانا زيد المشي معرفا وعلى قياس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك لأنه يكون تقديره أتانا زيد يمشى المشي كما قالوا أرسلها العراك والتقدير أرسلها تعترك العراك.

وقد ذهب السيرافي إلى جواز أن يكون قولك أتانا زيد مشيا مصدرا مؤكدا والعامل فيه أتانا لأن المشي نوع من الإتيان ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل نحو أعجبني حبا وكرهته بغضا وتبسمت وميض البرق وهو قول إلا أن كونه لم يرد إلا نكرة يدل على ضعفه إذ لو كان مصدرا على ما ادعاه لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه فاعرفه.



التمثيل بقوله هذا بسرًا أطيب منه تمرًا

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب تقول هذا بسرًا أطيب منه رطبا وجاء البر قفيزين وصاعين وكلمته فاه إلى في وبايعته يدا بيد وبعت الشاء شاة ودرهما وبينت له حسابه بابا بابا)).

قال الشارح:

اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعددة لكنه جمعها كلها كونها أسماء غير صفات وقعت أحوالا فمن ذلك قولهم: ((**هذا بسرًا أطيب منه تمرًا**)) فهذا مبتدأ وبسرًا حال وأطيب منه خبر المبتدأ وبسرا وتمرا حالان من المشار إليه لكن في زمنين لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ويجوز أن يكون مستقبلا ولابد من إضمار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد فإن كان زمانا ماضيا أضمرت إذ وإن كان زمانا مستقبلا أضمرت إذا وكانت الإشارة إليه في حال ما هو بلح.

والعامل في الحال كان المضمرة وفيها ضمير من المبتدأ وهذه كان التامة ليست الناقصة إذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة وكنت تقول هذا البسر أطيب منه التمر لأن كان تعمل في المعرفة عملها في النكرة فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر، والعامل في الظرفين ما تضمنه معنى أفعل وجاز أن تعمل في الظرفين لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر ألا ترى أنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو فمعناه يزيد فضله عليه وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل.

وذهب أبو على إلى أن العامل في الحال الأول ما في هذا من معنى الإشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني أفعل قال وذلك أنه لا يخلو العامل في قولهم بسرًا من أن يكون هذا أو أطيب أو مضمرًا وهو إذ كان أو إذا كان فلا يجوز أن يكون

العامل فيه أطيب وقد تقدم عليه لأن أفعل هذا لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله ألا ترى أنك لا تجيز أنت ممن أفضل ولا ممن أنت أفضل فتقدم الجار والمجرور عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه وإذا لم يعمل فيما كان متعلقًا بحرف جر إذا تقدم مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو هذا مار بزيد وهذا معط لزيد أمس درهما فلأن لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر فما شأنه المفعول به أولى فأما قول الفرزدق:

[٩٠] فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنى النَّحل أوْ ما زَوَّدَتْ مِنْه أطْيَبُ

فضرورة وإذا كان كذا لم يعمل أطيب في بسرا لتقدمه عليه وإذا لم يجز أن يكون العامل أفعل كان إما هذا وإما المضمر فإن أعملت فيه المضمر الذي هو إذ كان لزم أن يكون العامل في إذ المضمرة هذا أو ما فيه معنى الفعل غيره فإذا كان العامل كذلك ولم يكن بد من إعمال عامل في الظرف أعملت هذا في نفس الحال واستغنيت عن إعمال ذلك المضمر وإذا كان ذلك كذلك كان ما قال الناس أنه منصوب على إضمار إذ كان على إرادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقة لفظه.

وأما قولهم تمرا فالعامل فيه أطيب ولا يمتنع أن يعمل فيه وإن لم يعمل في بسرًا لأن ما تأخر عنه لا يمتنع أن يعمل فيه كما عمل في الظرف في قول أوس:

[٩١] فإنَّا وَجَدْنا العِرْضَ أحْوَجَ سَاعَةً إلى الصَّوْن مِنْ رَيْطَ مُلاَء مُسَهَّم

ألا ترى أن ساعة معمول أحوج فكما عمل في الظرف كذلك يعمل في الحال إذا تأخر عنه، وهذا إنما يكون فيما يتحول من نوع إلى نوع آخر نحو هذا عنبًا أطيب منه زبيبا لأن العنب يتحول زبيبا ولو قلت هذا عنبا أطيب منه تمرًا لم يجز

---

[٩٠] **البيت من الطويل**، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٢٦٩/٨)، والدرر (٢٩٦/٥)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٩٤/٨) المعجم المفصل (٩٣/١).

والشاهد فيه قوله: (**منه أطيب**) حيث قدم (**من**) التي في الخبر على أفعل التفضيل للضرورة الشعرية.

[٩١] **البيت من الطويل**، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص١٢١، وخزانة الأدب (٢٦٣/٨، ٢٦٤)، ولسان العرب (٣٠٨/١٢)، (**سهم**)، (٢٥٠/١٣) (**صون**)... المعجم المفصل (٩٤٩/٢).

والشاهد فيه قوله: (**أحوج ساعة إلى الصون**) حيث عمل اسم التفضيل، وهو قوله: (**أحوج**) في الظرف (**ساعة**) وتعلق به الجار والمجرور (**إلى الصون**).

لأن العنب لا يتحول تمرا وإذا كان كذلك لم يجز فيه إلا الرفع فتقول هذا عنب أطيب منه تمر فيكون هذا مبتدأ وعنب الخبر وأطيب منه مبتدأ آخر وتمر الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب فاعرفه.

وأما قولهم: ((**جاء البر قفيزين وصاعين**)) فالمراد جاء البر قفيزين بدرهم وصاعين بدرهم فقولهم قفيزين حال من البر وكذلك صاعين فهما حالان وقعا موقع المشتق فكأنه قال جاء البر مسعرا أو رخيصًا والكلام جملة واحدة، ويجوز رفعه فتقول جاء البر قفيزان بدرهم فيكون قفيزان مبتدأ وبدرهم الخبر والجملة في موضع الحال والكلام حينئذ جملتان، وربما قالوا جاء البر قفيزين وصاعين ولا يذكر الدرهم فيحذفون الثمن لأنه قد عرف مما جرى من عادة استعمالهم في ذلك لأنهم إذا اعتادوا ابتياع شيء بثمن بعينه من درهم أو دينار تركوا ذكره لما في نفوسهم من معرفته كقولك البر الكر بستين تريد بستين درهما والخبز عشرة أرطال تريد بدرهم فتركوا ذكره لغلبة المعاملة فيه.

وأما قولهم: ((**كلمته فاه إلى فيّ**)) فقولهم فاه نصب على الحال وجعلوه نائبًا عن مشافهة ومعناه مشافها فهو اسم نائب عن مصدر في معنىاسم الفاعل والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته وتقديره كلمته مشافها وليس ثم إضمار عامل آخر فيكون من الشاذ لأنه معرفة بمنزلة الجماء الغفير ورجع عوده على بدئه هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين.

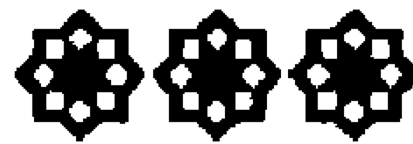
والكوفيون ينصبون فاه إلى في بإضمار جاعلا أو ملاصقا كأنه قال كلمته جاعلا فاه إلى في أو ملاصقا فاه إلى في، والمذهب الأول وهو رأي سيبويه إذ لو كان بإضمار جاعلا لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول كلمته وجهه إلى وجهي وعينه إلى عَيْنِي وأشباه ذلك وفي امتناعه دليل على ما قلناه، وبعض العرب تقول كلمته فوه إلى في فيرفعونه بالابتداء والخبر والجملة في موضع الحال كأنك قلت وفوه إلى في إلا أنك استغنيت بإضمار العائد إليه عن الواو ولولا الضمير المضاف إليه لم يكن بد من الواو.

وأما ((**بايعته يدا بيد**)) فهو أيضا من باب كلمته فاه إلى في لأنه اسم نائب عن مصدر في معنى الصفة كأنه قال بايعته مناقدة أي ناقدا إلا أن معناهما مختلف ولذلك لا يجوز في بايعته يدا بيد أن تقول بايعته يده بيد بالرفع ولا يجوز فيه غير

النصب بخلاف كلمته فوه إلى في لأن المراد من قولك بايعته يدا بيد التعجيل والنقد وإن لم يكن بينهما قرب في المكان والمراد بقولك كلمته فاه إلى في القرب في المكان وأنه ليس بينهما واسطة فمعناهما مختلف وإن كان طريقهما في تقدير الإعراب واحدا.

وأما قولهم ((**بعت الشاء شاة ودرهما**)) فشاة نصب على الحال وصاحب الحال الشاء والعامل الفعل الذي هو بعت والشاة وإن كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة لأنه وقع موقع مسعرا فإذا قلت بعت الشاء شاة ودرهما فمعناه بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم وجعلت الواو في معنى الباء فبطل الخفض وجعل معطوفا على شاة فاقترن الدرهم والشاة فالشاة مثمن والدرهم ثمنه.

وأجاز الخليل بعت الشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد شاة بدرهم فشاة بدرهم ابتداء وخبر والجملة في موضع الحال فأما إذا قال شاة ودرهم فتقديره شاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف كما تقول كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته لأن في الواو معنى مع فصح معنى الكلام بذلك وكذلك بعت الشاء شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان، ومثله ((**بينت له حسابه بابا بابا**)) فبابا نصب على الحال لأنه في معنى مصنفًا ومرتبًا، وهذه الأسماء التي في هذا الباب لا ينفرد منها شيء ولابد من اتباعه بما بعده فلا يجوز كلمته فاه حتى تقول إلى في لأنك إنما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون إلا من اثنين وكذلك لا يجوز بايعته يدًا حتى تقول بيد لأن المراد أخذ مني وأعطاني فهما من اثنين أيضًا وكذلك بينت له حسابه بابًا بابًا لو قلت بابًا من غير تكرير لتوهم أنه رتبه بابا واحدا وليس المعنى عليه وإنما المراد به جعله أصنافًا فاعرفه.



حق الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة وبيان ما خالف ذلك

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وحقها أن تكون نكرة وذو الحال معرفة وأما أرسلها العراك ومررت به وحده وجاءوا قضهم بقضيضهم وفعلته جهدك وطاقتك فمصادر قد تكلم بها على نية وسعها في موضع ما لا تعريف فيه كما وضع فاه إلى في موضع شفاها وعنى معتركة ومنفردا وقاطبة وجاهدا ومن الأسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم مررت بهم الجماء الغفير، وتنكير ذي الحال قبيح إلا إذا قدمت عليه كقوله:

لعزة موحشا طلل قديم))

قال الشارح:

إنما ((**استحقت الحال أن تكون نكرة**)) لأنها في المعنى خبر ثان ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادة وأيضًا فإنها تشبه التمييز في الباب فكانت نكرة مثله وإنها تقع في جواب كيف جاء وكيف سؤال عن نكرة، وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثان والخبر عن النكرة غير جائز ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة ولا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب إذ لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى.

وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة وهي في تأويل النكرات فمنها ما فيه الألف واللام ومنها ما هو مضاف فأما ما كان بالألف واللام فنحو قولهم: ((**أرسلها العراك**)) قال لبيد:

[٩٢] فأرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْها ... وَلَمْ يُشْفقْ على نَغَصِ الدِّخَال

فنصب العراك على الحال وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة إذ كان في تأويل معتركة وذلك شاذ لا يقاس عليه وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر لأن لفظها ليس بلفظ الحال إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال والتحقيق أن هذا نائب عن الحال وليس بها وإنما التقدير أرسلها معتركة ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال أورد إبله العراك إذا أوردها جميعا الماء من قولهم اعترك القوم أي ازدحموا في المعترك.

وأما ما جاء مضافًا فنحو قولك: «**مررت به وحده**» ومررت بهم وحدهم فوحده مصدر في موضع الحال كأنه في معنى إيحاد جاء على حذف الزوائد كأنك قلت أوحدته بمروري إيحادا أو إيحاد في معنى موحدأي منفرد فإذا قلت مررت به وحده فكأنك قلت مررت به منفردا، ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل وللمفعول وكان الزجاج يذهب إلى أن وحده مصدر وهو للفاعل دون المفعول فإذا قلت مررت به منفردا فكأنك قلت أفردته بمروري إفرادا، وقال يونس إذا قلت مررت به وحده فهو بمنزلة موحدا أو منفردا وتجعله للمرور به، وليونس فيه قول آخر أن وحده معناه على حياله وعلى حياله في موضع الظرف وإذا كان الظرف صفة أو حالا قدر فيه مستقر ناصب للظرف ومستقر هو الأول.

واعلم أن وحده لم يستعمل إلا منصوبًا إلا ما ورد شاذا قالوا هو نسيج وحده وعيير وحده وجحيش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب إذا كان

---

[٩٢] **البيت من الوافر**، وهو للبيد في ديوانه ص٨٦، وخزانة الأدب (١٩٢/٣)، ولسان العرب (٩٩/٧) (**نغص**)، (٤٦٥/١٠) (**عرك**)، (٢٤٣/١١) (**دخل**).. المعجم المفصل (٧٤٣/٢).

والشاهد فيه: نصب (**العراك**) على الحال، وهو معرفة، وذلك لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به، ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال: أرسلها تعترك الاعتراك.

رفيعا فلا ينسج على منواله معه غيره فكأنه قال نسيج إفراده يقال هذا للرجل إذا أفرد بالفضل.

وأما عيير وحده وجحيش وحده فهو تصغير عير وهو الحمار يقال للوحشي والأهلي وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا في رأي ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه.

وأما قولهم: ((**جاءوا قضهم بقضيضهم**)) أي جميعا ولما كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قال الشماخ:

[٩٣] أَتَتْنَى سُلَيْمٌ قَضَّها بقَضيضها تُمسِّحُ حَوْلي بالْبقيع سِبالَها

فقضها منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين منهم من ينصبه على كل حال فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول في موضع الحال كقولك مررت به وحده ومنهم من يجعل قضها تابعا مؤكدا لما قبله فيجريه مجرى كلهم فيقول أتتني سليم قضها بقضيضها ورأيت سليما قضها بقضيضها ومررت بسليم قضها بقضيضها ومعناه أجمعين وهو مأخوذ من القض وهو الكسر وقد يستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسرعة كما يقال عقاب كاسر فكان معنى قضهم وقع بعضهم على بعض.

وأما قولهم: ((**فعلته جهدك وطاقتك**)) فهو مصدر في موضع الحال فهو وإن كان معرفة فمعناه على التنكير كأنه قال فعلته مجتهدا، ((**وأما قولهم مررت بهم الجماء الغفير**)) فهما من الأسماء التي تجيء بها مجيء المصادر فالجماء اسم والغفير نعت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجم الكثير لأنه يراد به الكثرة والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم من قولنا غفرت الشيء إذا غطيته ومنه المغفر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيه ونصبه على الحال لأنهما قد جعلا في موضع المصدر كالعراك كأنك قلت الجموم الغفير على معنى مررت بهم جامين

---

[٩٣] **البيت من الطويل**، وهو للشماخ بن ضرار في ديوانه ص٢٩٠، وخزانة الأدب (١٩٤/٣)، ولسان العرب (٢٢١/٧) (**قضض**)، (٣٢٢/١١) (**سبل**). المعجم المفصل (٦٣٥/٢).

والشاهد فيه قوله: (**قضها**) حيث نصبه على الحال مع أنه معرفة لأنه مصدر منبئ عن فعل.

غافرين، وذهب يونس إلى أن الجماء الغفير اسم لا في موضع مصدر وأن الألف واللام في نية للطرح وهذا غير سديد إذ لو جاز مثل هذا لجاز مررت به القائم فتنصبه على الحال وتنوى بالألف واللام الطرح وذلك غير جائز.

((**وتنكير ذي الحال قبيح**)) وهو جائز مع قبحه لو قلت جاء رجل ضاحكا لقبح مع جوازه وجعله وصفا لما قبله هو الوجه فإن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف لأن الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول وإذا لم يجز تقديمها صفة عدل إلى الحال وحمل النصب على جواز جاء رجل ضاحكا وصار حين قدم وجه الكلام ويسميه النحويون أحسن القبيحين وذلك أن الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح قال الشاعر:

[٩٤] وَتَحْتَ العَوالي بالْقَنا مستظِلَّةً ظِباءٌ أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ

أراد ظباء مستظلة فلما قدم الصفة نصبهم على الحال وشرط ذلك أن تكون النكرة لها صفة تجري عليها ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شيء متقدم ثم تقدم الصفة لغرض يعرض فحينئذ تنصب على الحال ويجب ذلك لامتناع بقائه صفة مع التقدم؛ وأما ما أنشده من قول الشاعر:

[٩٥] لعزة موحشا طلل قديم

---

[٩٤] **البيت من الطويل**، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٠٢٤، وشرح أبيات سيبويه (٥٠٢/١)، والكتاب (١٢٣/٢). المعجم المفصل (٣٥٧/١).

والشاهد فيه نصب (مستظلة) على الحال بعد أن كانت صفة لـ (**ظباء**) متأخرة، فلما صارت متقدمة امتنعت أن تكون نعتًا، لأن النعت لا يتقدم على منعوته.

[٩٥] **البيت من الوافر**، وهو لكثير عزة في ملحق ديوانه ص٥٣٦، وشرح التصريح (٣٧٥/١). المعجم المفصل (٨٨٤/٢).

ويروى لذي الرمة:

لميَّة موحشًا طَلَلُ يلوحُ كأنَّه خِلَلُ

والشاهد فيه قوله: (موحشًا طلل) والأصل: طلل موحش فقدمه على منعوته ونصبه على الحال.

فالبيت لكثير[1] وعجزه:

عفـــاه كـــل أســـحم مســـتديم

والشاهد فيه تقديم موحش على الطلل ونصبه على الحال يصف آثار الديار واندراسها وتعفية السحب إياها فاعرفه.



(١) كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي شاعر متيم مشهور الأعلام (٥/٢١٩)، وفيات الأعيان (٤/١٠٦).

تعريف الحال المؤكدة

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما. لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه وذلك قولك زيد أبوك عطوفا وهو زيد معروفا وهو الحق بينا ألا تراك كيف حققت بالعطوف الأبوة وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الأمر حق وفي التنزيل ﴿وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا﴾(١). وكذلك أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها وتقول أنا فلان بطلا شجاعًا وكريما جوادا فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك، ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحلت إلا إذا أردت التبني والصداقة والعامل فيها أثبته أو أحقه مضمرا)).

قال الشارح:

الحال على ضربين فالضرب الأول ما كان منتقلا كقولك جاء زيد راكبا فراكبا حال وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة إنما هي صفة له في حال مجيئه وقد ينتقل عنها إلى غيرها وليس في ذكرها تأكيد لما أخبر به وإنما ذكرت زيادة في الفائدة وفضلة في الخبر ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا فيه إخبار بالمجيء والركوب إلا أن الركوب وقع على سبيل الفضلة لأن الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل.

وأما الضرب الثاني فهو ما كان ثابتًا غير منتقل يذكر توكيدا لمعنى الخبر وتوضيحًا له وذلك قولك: ((**زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينًا وأنا زيد معروفًا**)) فقولك عطوفا حال وهي صفة لازمة للأبوة فلذلك أكدت بها معنى الأبوة وكذلك قوله وهو الحق بينا أكد به الحق لأن ذلك مما يؤكد به الحق إذ الحق لا يزال

(١) سورة البقرة: ٩١.

واضحا بينا وكذلك قوله: ((**أنا زيد معروفا**)) فمعروفا حال أكدت به كونه زيدا لأن معنى معروفًا لاشك فيه فإذا قلت أنا زيد لاشك فيه كان ذلك تأكيدا لما أخبرت به، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا﴾(١). فمصدقا حال مؤكدة إذ الحق لا ينفك مصدقا، ومثله قول ابن دارة:

[٩٦] **أَنَا ابنُ دارةَ مَعْروفًا بها نسبي وهَلْ بدارةَ يا للنَّاس من عار**

ولا يجوز أن يقع في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف مما يعرِّف ويؤكد لو قلت ((**هو زيد منطلقًا**)) لم يجز لأنه لو صح انطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قاله كما أوجب قوله معروفًا بها نسبى أنه ابنها، ولو قلت: ((**أنا عبد الله كريما جوادا أو هو زيد بطلا شجاعا**)) لجاز لأن هذه الصفات وما شاكلها مما يكون مدحا في الإنسان يعرف بها فجاز أن تجيء مؤكدة للخبر لأنها أشياء يعرف بها فذكرها مؤكدة لذاته، وتقول: ((**إني عبد الله**)) إذا صغرت نفسك لربك ثم تفسر حال العبيد بقولك: ((**آكلا كما يأكل العبيد**)) فقولك آكلا كما يأكل العبيد قد حقق أنك عبد الله فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد فكل ما صح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فهو مردود.

وقوله: ((**تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما**)) يعني أن الحال المؤكدة تأتي بعد جملة ابتدائية الخبر فيها اسم صريح ولا يكون فعلا ولا راجعا إلى معنى فعل لأن الحال هاهنا تكون تأكيدا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له والفعل لا ثبات له ولا يوصف.

وقوله: ((**ولو قلت زيد أبوك منطلقا أو أخوك أحلت**)) يعني أنه لا يكون أخاه أو أباه في حال دون حال أو وقت دون وقت فإن أردت أنه أخوه من حيث الصداقة أو أبوه من حيث أنه تبني به جاز لأن ذلك مما ينتقل فيجوز أن يكون في وقت دون وقت.

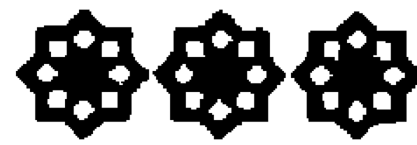
وأما العامل في هذه الحال فهو عند سيبويه فعل مضمر تقديره أعرف ذلك أو

(١) سورة البقرة: ٩١.

[٩٦] **البيت من البسيط**، وهو لسالم بن دارة في خزانة الأدب (٤٦٨/١)، (١٤٥/٢)، (٢٦٥/٣، ٢٦٦)، وشرح أبيات سيبويه (٥٤٧/١)... المعجم المفصل (٤١٠/١).
والشاهد فيه قوله: (**معروفا**) فإنها حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها.

أحقه ونحو ذلك مما دلت عليه الحال فيكون فيها توكيد الخبر بأحق وأعرف كتوكيده باليمين فإذا قلت أنا عبد الله معروفًا فكأنك قلت لاشك فيه أو أعرفه أو أحقه وجرى ذلك في التأكيد بالجملة مجرى قولك أنا عبد الله والله.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن العامل في الحال الخبر لنيابته عن مسمى أو مدعو ويجعل فيه ذكر من الأول والمذهب الأول.



بيان أن الحال تقع جملة اسمية أو فعلية ومثال ذلك

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم كلمته فوه إلى فيّ وما عسى أن يعثر عليه في الندرة وأما لقيته عليه جبّة وَشْي فمعناه مستقرة عليه جبة وشي وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعًا أو ماضيًا فإن كان مضارعًا لم يخل من أن يكون مثبتًا أو منفيا فالمثبت بغير واو وقد جاء في المنفي الأمران وكذلك في الماضي ولابد معه من قد ظاهرة أو مقدرة)).

قال الشارح:

اعلم ((**أن الجملة قد تقع في موضع الحال**)) ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية فمثال الاسمية قولك مررت بزيد على يده باز وجاء زيد وسيفه على كتفه أي جاء وهذه حاله ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالا كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك ذلك مخيرا فالتضمين كقولك أقبل محمد ويده على رأسه وجاء أخوك وثوبه نظيف وترك التضمين كقولك جاء زيد وعمرو ضاحك وأقبل بكر وخالد يقرأ، وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها فإن جئت بالضمير معها فجيد لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها وأما إذا لم تذكر هناك واوا فلابد من ضمير وذلك نحو قولك أقبل محمد على رأسه قلنسوة ولو قلت أقبل محمد على عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يجز لأنك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله فيدل على أنه معقود بأوله قال الشاعر:

[٩٧] نَصَفَ النَّهارَ الماءُ غامِرُهُ   ورَفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْري

يصف غائصًا غاص في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على شاطئ الماء لايدري ما كان منه فيقول انتصف النهار على الغائص وهذه حاله والهاء في غامره ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾(1). والمعنى والله أعلم يغشى طائفة منكم في هذه الحال، وأما قول امرئ القيس:

[٩٨] وقدْ أغتَدَى والطَّيْرُ في وُكُناتها   بمُنْجَردٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ

فموضع الشاهد أنه جعل الجملة التي هى والطير في وكناتها حالا مع خلوها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو فهذه الواو وما بعدها في موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال، وإذا قلت جاء زيد وثوبه نظيف في موضع جاء زيد نظيفًا ثوبه فكما أن نظيفا نصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملة الواقعة موقعه في موضع منصوب والعامل فيها ذلك الفعل.

فأما قوله: ((**فإن كانت الجملة اسمية فالواو**)) فإشارة إلى أنه إذا وقعت الجملة الاسمية حالا فيلزم الإتيان بالواو فيها وليس الأمر كذلك إنما يلزم أن تأتي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى لأن الجملة كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه فإذا وقعت الجملة حالا فلابد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنها مستأنفة وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها على ما تقدم فمثال الواو جاء زيد والأمير راكب وقولنا والأمير راكب جملة في موضع

---

[٩٧] **البيت من الكامل**، وهو للمسيب بن علس في أدب الكاتب (ص٣٥٩)، ولسان العرب (٩/٣٣١) (**نصف**)... المعجم المفصل (١/٤٢٦).

والشاهد فيه قوله: (**الماء غامِرُهُ**) يريد: والماء غامره، بتقدير الواو الرابطة في الجملة الاسمية الواقعة حالا.

(١) سورة آل عمران: ١٥٤.

[٩٨] **البيت من الطويل**، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٩، وخزانة الأدب (٣/١٥٦،٢٤٣)، ولسان العرب (٣/٣٧٢) (**قيد**)، (١١/٧٠٠) (**هكل**)... المعجم المفصل (٢/٧٨٨).

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (**وقد أغتدى**) حيث جاءت (**قد**) مع الفعل المضارع للتحقيق وهذا قليل، والأكثر أن تأتي معه للتوقع.

الحال ومثال الضمير أقبل محمد يده على رأسه فقوله يده على رأسه جملة في موضع الحال.

فأما قوله: «**إلا ما شذ من قولهم كلمته فوه إلى في**» فإن أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في فوه وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر لأنها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها.

فأما «**لقيته عليه جبة وشي**» فيحتمل الجار والمجرور فيه أمرين أحدهما أن يكون في موضع نصب على الحال ويتعلق حينئذ بمحذوف ويكون ارتفاع جبة وشي بالجار والمجرور ارتفاع الفاعل وهذا لا خلاف في جوازه هاهنا لاعتماده على ذي الحال.

والأمر الثاني: أن يكون جبة وشي مبتدأ والجار والمجرور الخبر وقد تقدم عليه وهو شاهد على جواز خلو الجملة الاسمية من الواو وصاحب الكتاب خرجه على الوجه الأول لأنه لا يرى خلو الجملة الاسمية من الواو إذا وقعت حالا، وقد يقع الفعل موقع الحال إذا كان في معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل تقول جاء زيد يضحك أي ضاحكًا وضربت زيدا يركب أي راكبا قال الله تعالى: ﴿**فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ**﴾(١). أي ماشية وقال الشاعر:

[٩٩] **متى تأتِهِ تعْشو إلى ضَوْءِ نارِهِ تجدْ خيْرَ نار عندها خيرُ مُوقدِ**

والمراد عاشيا ولا حاجة إلى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة، فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال لأنه لا يدل على الحال لا تقول جاء زيد سيركب ولا أقبل محمد سوف يضحك وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا لعدم دلالته عليها لا تقول جاء زيد ضحك في معنى ضاحكا فإن جئت معه بقد جاز أن يقع حالا لأن قد تقربه من الحال ألا تراك تقول قد قامت الصلاة

---

(١) سورة القصص: ٢٥.

[٩٩] **البيت من الطويل**، وهو للأعشى في ديوانه ص٥١، وخزانة الأدب (٣/٧٤)، (٧/١٥٦)، (٩/٩٢،٩٤)، ولسان العرب (١٥/٥٧) (**عشا**).. المعجم المفصل (١/٢٦٦).

والشاهد فيه: رفع (**تعشو**) لاعتراضه حالا بين الشرط والجزاء.

قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فتقول جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشيب ونحوه قال الشاعر:

[١٠٠] ذكرتُكِ والخَطِّيُّ يَخطِرُ بَيْنَنا وقد نَهلَتْ مِنا المُثقَّفَةُ السُّمْرُ

فموضع قد نهلت نصب على الحال والتقدير ناهلة، وربما حذفوا منه وقد وهم يريدونها فتكون مقدرة الوجود وإن لم تكن في اللفظ قال الشاعر:

[١٠١] وَطعْنٍ كَفَمِ الزِقِّ غَذَا والزِقُّ مَلآنُ

والمراد قد غذا وقد تأولوا قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1]. على تقدير قد حصرت ويؤيد ذلك قراءة من قرأ حصرة بالنصب.

وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالا سواء كان معه قد أو لم تكن وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص والمعنى بالنصوص قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾. وقول الشاعر:

وطعن كفم الزق إلخ

ونحو قول الآخر:

[١٠٢] وَإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

---

[١٠٠] **البيت من الطويل**، وهو لأبي العطاء السندي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٦، وشرح شواهد المغني (٢/٨٤٠)... المعجم المفصل (١/٣٨٠).

والشاهد فيه قوله: (وقد نهلت) حيث جاءت الحال جملة فعلية مقرونة بالواو و(**قد**)، وقيل: الواو هنا للعطف، وقيل: الجملة مبدلة من جملة (**والخطيّ يخطر بيننا**).

[١٠١] **البيت من الهزج**: وهو للفند الزوماني (**شمل بن شيبان**) في أمالي القالي (١/٢٦٠)، وخزانة الأدب (٣/٤٣٢)، ولسان العرب (١٤/٤٣٢) (**شعا**). المعجم المفصل (٢/٩٩٣).

والشاهد فيه قوله: (غذا) يريد: (**قد غذا**) فحذف (**قد**).

(١) سورة النساء: ٩٠.

[١٠٢] **البيت من الطويل**، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني (٥/١٦٩، ١٧٠)، وخزانة الأدب (٣/٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠)، ولسان العرب (٢/١٥٥) (**رمث**)... المعجم المفصل (١/٣٦٧).

وقوله حصرت من الآية حال وتؤيده قراءة من قرأ حصرة على ما تقدمْ وكذلك غذا من قوله غذا والزق ملآن وكذلك قوله بلله القطر في موضع حال.

وأما المعنى فإن الفعل الماضي يقع صفة للنكرة وكل ما جاز أن يكون صفة فإنه يجوز أن يكون حالا ألا ترى أنك تقول جاء زيد يضحك كما تقول جاء زيد ضاحكا لأنك تقول جاء رجل يضحك كما تقول جاء رجل ضاحك فيكون صفة للنكرة، وقد تقدم الجواب عن النصوص بأن قد مرادة فيها ولذلك حسن الحال بالماضي.

وأما ما ذكروه من المعنى ففاسد والأمر فيه بالعكس فإن كل ما يجوز أن يكون حالا يجوز أن يكون صفة للنكرة وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب أو سيضرب ولا يجوز أن يقع حالا فضاحك ونحوه إنما وقع حالا لأنه اسم فاعل واسم الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعل الماضي ولا الفعل المستقبل فلا يكون كل واحد منهما حالا.

واعلم أن الفعل الماضي إذا اقترن به قد والفعل المضارع إذا دخل عليه ناف ووقع كل واحد منهما حالا كنت مخيرًا في الإتيان بواو الحال وتركها تقول جاء زيد قد علاه الشيب وإن شئت قلت وقد علاه الشيب ومثله قوله:

وقد نهلت منا المثقفة السمر

وذلك أن قد تقرب الماضي من الحال وتلحقه بحكمه وهذه واو الحال ولأنه بدخول قد أشبه الجملة الاسمية من حيث إن الجزء الأول من الجملة ليس فعلا وكذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه النافي جاز دخول الواو عليه وتركها لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل قال الله تعالى في قراءة ابن عامر[1] ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[2]. بتخفيف النون وكسرها فقوله لا تتبعان في موضع الحال فهو مرفوع والنون علامة الرفع

= وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (لذكراك) حيث جاءت اللام للتعليل.

(١) قرأ ابن عامر: ((ولا تتبعانِ)) بتخفيف النون انظر المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٦٣.

(٢) سورة يونس: ٨٩.

وليس بنهي لثبوت النون فيه ولا تكون نون التأكيد لأن نون التأكيد الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين عندنا والتقدير فاستقيما غير متبعين ومثله قول الشاعر:

[١٠٣] **بأَيْدِي رجال لمْ يَشيمُوا سُيُوفَهُمْ ولَمْ يَكْثُر القَتْلى بها حِينَ سُلَّتِ**

وقال الله تعالى: ﴿**فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي البَحْرِ يَبَساً لاَّ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى**﴾(١). فقوله لا تخاف دركا ولا تخشى في موضع الحال فأتى بالواو في موضع ولم يأت بها في موضع فإذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفي ومن لم يأت بها فلأنه فعل مضارع.

((فصل)) **قال صاحب الكتاب:**

((ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه تقول أتيتك وزيد قائم ولقيتك والجيش قادم قال:

[١٠٤] وقد أغتدى والطير في وكناتها))

قال الشارح:

قد تقدم القول أن الغرض من الضمير في الجملة الحالية ربطها بما قبلها فإذا وجد إما الواو وإما الضمير وجد ما حصل به الغرض.

وقوله: ((**إجراء لها مجرى الظرف**)) . فيعني بالظرف إذ وقد شبه سيبويه واو الحال بإذ وقدرها بها وذلك من حيث كانت إذ منتصبة الموضع كما أن الواو منتصبة الموضع وأن ما بعد إذ لا يكون إلا جملة كما أن الواو كذلك وكل واحد من الظرف والحال يقدر بحرف الجر فإذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه كأنك قلت جاء زيد في هذه الحال والحال مفعول فيها كما أن الظرف كذلك فكما أن الجملة بعد إذ لا تفتقر إلى ضمير يعود إلى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معنى قوله: ((**لانعقاد الشبه بينهما**)).

---

[١٠٣] **البيت من الطويل**، وهو للفرزدق في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٢٢، ولسان العرب (٢٣٥/٤) (**حزر**)، (٣٣٠/١٢) (**شيم**).. المعجم المفصل (١٤٨/١).

والشاهد فيه قوله: (**ولم تكثر القتلى**) حيث جاءت الواو حالية على مذهب جماعة من النحاة، وهي للعطف عند جماعة أخرى.

(١) سورة طه: ٧٧.

[١٠٤] سبق الشاهد برقم (٩٨).

انتصاب الحال بعامل مضمر

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل راشدًا مهديا ومصاحبا معانا بإضمار اذهب وللقادم مأجورا مبرورًا أي رجعت وإن أنشدت شعرا أو حدثت حديثًا قلت صادقا بإضمار قال وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت متعرضًا لعنن لم يعنه أي دنا منه متعرضًا)).

قال الشارح:

اعلم أن الحال قد يحذف عامله إذا كان فعلا وفي الكلام دلالة عليه إما قرينة حال أو مقال فمن ذلك أن ترى رجلا قد أزمع سفرا أو أراد حجا فتقول: ((**راشدا مهديا**)) وتقديره اذهب راشدا مهديا، ومثله أن تقول لمن خرج إلى سفر ((**مصاحبا معانا**)) وتقديره اذهب أو سافر مصاحبًا معانا فدلت قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به؛ ولو رفعت هذه الأشياء وقلت راشد مهدي ومصاحب معان لكان جيدا عربيًا على معنى أنت راشد مهدي ومصاحب معان فالرفع بإضمار مبتدأ هو الظاهر في المعنى والنصب بإضمار فعل؛ وكذلك لو رأيت رجلا قد قدم من سفر أو حج أو زيارة لقلت ((**مأجورا مبرورا**)) والمعنى قدمت مأجورًا مبرورًا أو رجعت مأجورًا مبرورًا، ومن ذلك أن حدث فلان بكذا وكذا قلت ((**صادقا والله**)) أو أنشد شعرا فتقول صادقا والله أي قاله صادقا لأنه إذا أنشد فكأنه قد قال قال كذا فقلت قال صادقا فالرفع جائز على إضمار مبتدأ كما جاز في راشد مهدي ومصاحب معان، ومن ذلك أن ترى رجلا قد أوقع أمرا أو تعرض له فتقول: ((**متعرضًا لعنن لم يعنه**)) كأنه قال فعل هذا متعرضًا فعنن أو دنا من هذا الأمر متعرضًا والعنن ما عن لك أي عرض لك والمعنى أنه دخل في شيء لا يعنيه.

قال صاحب الكتاب:

((ومنه أخذته بدرهم فصاعدا أو بدرهم فزائدا أي فذهب الثمن صاعدا أو زائدا ومنه أتميميا مرة وقيسيًا أخرى كأنك قلت أتحول ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَى

قَادِرِينَ﴾ أي نجمعها قادرين)).

قال الشارح:

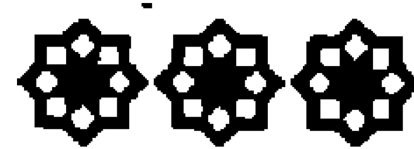
أما قولهم: ((**أخذت بدرهم فصاعدا وبدرهم فزائدا**)) فصاعدا وزائدا نصب على الحال وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفًا لكثرة الاستعمال والتقدير أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدا فالثمن صاحب الحال والفعل الذي هو ذهب العامل في الحال وكذلك أخذته بدرهم فزائدا تقديره أخذته بدرهم فذهب الثمن زائدا كأنه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة فأخبر بأدنى الأثمان ثم جعل بعضها يتلو بعضا في الزيادة والصعود وصار بعضها مثلا بدرهم وقيراط وبعضها بدرهم ودانق وحسن حذف الفعل لأمن اللبس ولا يحسن عطفه على الباء في قولك بدرهم لوجوه منها أن صاعدا وزائدا صفة ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف والوجه الثاني أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء لأنه لا يتقدم بعضه على بعض إنما يقع دفعة واحدة فلا تقول اشتريت الثوب بدرهم فدانق إنما ذلك بالواو لأنها للجمع بين الشيئين من غير ترتيب والوجه الثالث أن صاعدا صفة فلا يحسن أن تجعل ثمنا في موضع الاسم الموصوف لا يقع في هذا الموضع من حروف العطف إلا الفاء وثم لو قلت أخذته بدرهم وصاعدا لم يجز لأن الأثمان يتلو بعضها بعضا والفاء وثم تدلان على ذلك لإفادتهما الترتيب والواو لا تدل على ترتيب الفعل فلذلك لم يجز إلا الفاء وثم والفاء أكثر في كلام العرب لاتصالها بما قبلها.

وأما قولهم: ((**أتميميا مرة وقيسيا أخرى**)) فإنه منصوب على الحال وإن كان اسما جامدا غير مشتق من حيث كان منسوبًا والنسب يخرجه من حيز الجمود إلى حكم المشتقات حتى يصير وصفا والعامل فيه فعل محذوف تقديره أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى أو تنتقل كأنه رأى رجلا في حال يكون ويتحول من حال إلى حال لا يثبت على شيء فقال أتميميا مرة وقيسيا أخرى والمعنى أتتخلق مرة بأخلاق تميم وتارة بأخلاق قيس ولا تعتمد على خلق واحد منهما كأنه يثبت له هذه الحال ويوبخه عليها وليس يسترشده عما يجهله وإن كان بلفظ الاستفهام؛ وحكى سيبويه أن رجلا من بني أسد قال يوم جبلة وهو يوم لبني تميم وعامر على بني أسد وذبيان وقد استقبله بعير أعور فنظر الأسدي إلى قومه فقال يا بني أسد أأعور وذا ناب أتى بلفظ الاستفهام ولم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره لكنه

حقق ذلك حذره وانهزموا فقتل منهم والفعل الناصب لأعور وذا ناب محذوف تقديره أتستقبلون ودل عليه الحال المشاهدة، وهذه المسألة من قبيل قولهم أقائما وقد قعد الناس إلا أن الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذا من فعل فاحتيج إلى تقدير فعل من غير لفظه وقياسه لو قدر من لفظه أتتمم تميميًّا مرة وتتقيس قيسيا أخرى كما قلت في قولك أقائما وقد قعد الناس، ويجوز الرفع في قولك أتميميا مرة وقيسيا أخرى فتقول أتميمي مرة وقيسي أخرى على معنى أأنت تميمي مرة وقيسي أخرى فيكون مبتدأ وخبرا وجاز الرفع بتقدير المبتدأ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأ المقدر، فأما قوله تعالى: ﴿**أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَن لَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ**﴾(١). فانتصاب قادرين عند سيبويه بفعل مقدر تقديره نجمعها قادرين ودل على ذلك الفعل قوله تعالى: ﴿**أَن لَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ**﴾ وتسوية البنان ضم بعضها إلى بعض.

وذهب الفراء إلى أن انتصابه بإضمار فعل دل عليه الفعل المذكور أولا وهو قوله أيحسب الإنسان وتقديره بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوى بنانه فهذا لجعله مفعولا ثانيًا ومفعولا حسبت وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر.

وذهب بعضهم إلى أن تقديره بلى نقدر قادرين وهو ضعيف أيضًا لأن اسم الفاعل إذا وقع حالا لم يجز أن يعمل فيه فعل من لفظه لا تقول قمت قائمًا وأنت تريد الحال لأن الحال لابد فيها من فائدة إذ كانت فضلة في الخبر وليس في ذلك فائدة لأنك لا تقوم إلا قائما والوجه هو الأول وهو مذهب سيبويه.



(١) سورة القيامة: ٣، ٤.

تعريف التمييز وأمثلته

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته فمثاله في الجملة طاب زيد نفسا وتصبب عرقا وتفقأ شحما و

[١٠٥] أبرحـــت جـــارا

وامتلأ الإناء ماء وفي التنزيل: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[١]. ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً﴾[٢]. ومثاله في المفرد عندي راقود خلا ورطل زيتًا ومنوان سمنًا وقفزان برًا وعشرون درهمًا وثلاثون ثوبًا وملء الإناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدًا وما في السماء موضع كف سحابًا، وشبه المميز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في ضرب زيد عمرًا وفي ضارب زيدًا وضاربان زيدا وضاربون وضربُ زيدٍ عمرًا)).

قال الشارح:

اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس

---

[١٠٥] رواية البيت:

تقول ابنتي حين جد الرحيل أَبْرَحْتَ ربًا وأَبْرَحْتَ جارًا

والبيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه ص٩٩، وخزانة الأدب (٣/٣٠٢،٣٠٥، ٣٠٦) ولسان العرب (٢/٤١١) (برح)... المعجم المفصل (١/٣٠٢).

والشاهد فيه قوله: (ربًا) و (جارًا) فإنهما تمييزان يجوز جرهما بـ (من) لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين، لكنهما غير محولين عن الفاعل صناعة.

(١) سورة مريم: ٤.

(٢) سورة: القمر: ١٢.

وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينًا للغرض ولذلك سمى تمييزًا وتفسيرًا، **((وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد فالجملة قولك طاب زيد نفسًا وتصبب عرقا وتفقأ شحما))** ألا ترى أن الطيبة في قولك طاب زيد مسندة إليه والمراد شيء من أشيائه ويحتمل ذلك أشياء كثيرة كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك وكذلك التصبب والتفقؤ يكون من أشياء كثيرة فجرت لذلك مجرى عشرين في احتماله أشياء كثيرة فكما أن إبانة العشرين بنكرة جنس كذلك إبانة هذه الجمل بنكرة جنس.

((وأما المفرد فنحو قولك عندي راقود خلا ورطل زيتًا ومنوان سمنا)) فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة وإنما لبيان نوع الراقود إذ الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعى والراقود وعاء كالحب، وكذلك قولك عندي رطل زيتا التمييز فيه لإبهام الرطل إذ الرطل مقدار يوزن به ويحتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رطل ورطل بكسر الراء وفتحها فالكسر أقيس والفتح أفصح وكذلك المنوان تثنية منًا وهو مقدار يوزن به وكذلك باقي الأمثلة وهذا معنى قوله: **((رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته))** وشرط التمييز أن يكون نكرة جنسًا مقدرًا بمن وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع ألا تراك إذا قلت عندي عشرون درهما معناه عشرون من الدراهم فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة.

ووجه ثان أن التمييز يشبه الحال وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام ألا ترى أنك إذا قلت عندي عشرون احتمل أنواعا من المعدودات فإذا قلت درهما أو دينارًا فقد أزلت ذلك الإبهام واتضح بذكره ما كان مترددا مبهما كما أنك إذا قلت جاء زيد احتمل أن يكون على صفات فلما قلت راكبا فقد أوضحت وأزلت ذلك الإبهام فلما استويا في الإيضاح والبيان استويا في لفظ التنكير.

ووجه ثالث أن المراد ما بين النوع فبين بالنكرة لأنها أخف الأسماء كما تختار الفتحة إذا أريد تحريك حرف لمعنى لأن الفتحة أخف الحركات إلا أن يعرض ما يوجب العدول عنها إلى غيرها، وكانت جنسا لأن الغرض تخليص

الأجناس بعضها من بعض وقدرت بمن لأنها لبيان الجنس فأتى بها لذلك وحذفت تخفيفًا وهى مرادة.

واعلم أن المميز يكون واحدا ويكون جمعا فإذا وقع بعد عدد نحو عشرين وثلاثين ونحوهما لم يكن المميز إلا واحدا نحو قولك عندي عشرون ثوبا وثلاثون عمامة لأن العدد قد دل على الكمية ولم يبق بنا حاجة إلا إلى بيان نوع ذلك المبلغ وكان ذلك مما يحصل بالواحد وهو أخف.

وأما إذا وقع مفسرًا لغير عدد نحو هذا أفره منك عبدًا وخير منك عملا جاز الإفراد والجمع لاحتمال أن يكون له عبد واحد وعبيد فإذا قلت هو أفره منك عبيدًا أو خير منك أعمالاً دللت بلفظ الجمع على معنيين النوع وأنهم جماعة قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[1]. فهم من ذلك النوع وأنه كان من جهات شتى لا من جهة واحدة وإذا أفردت فهم منه النوع لا غير.

وقوله: ((**وشبه التمييز بالمفعول**)) يعني أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه يعني أن التمييز يشبه المفعول من حيث إن موقعه آخرًا نحو طاب زيد نفسا وهذا راقود خلا كما أن المفعول كذلك فإنه يأتي فضلة بعد تمام الكلام ونعني بقولنا فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوبا كما أن المفعول كذلك ((**فإن قيل**)) لم زعمت أن التمييز مشبه بالمفعول ولم تقل إنه مفعول في الحقيقة قيل أما ما كان من نحو عشرين درهما وراقود خلا وشبهه فإن العامل فيه معنى والمعاني لا تعمل في المفعول به وأما ما كان من نحو طاب زيد نفسا وتصبب عرقا وتفقأ شحما فإنه وإن كان العامل فيه فعلا فإن الفعل فيه غير متعد فطاب فعل غير متعد لأنه إذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئًا وأما تصبب وتفقأ ففعلان لازمان لأنهما للمطاوعة فالتاء هاهنا بمنزلة النون يقال صببته فتصبب وفقأته فتفقأ كما تقول صببته فأنصب وفقأته فانفقأ ولذلك لا تقول تصببته ولا تفقأته ويثبت بذلك أنه مشبه بالمفعول وليس مفعولا فقولك طاب زيد نفسا بمنزلة ضرب زيد عمرًا في وقوعه طرفًا بعد التمام كوقوع المفعول ورطل زيتا ونحوه بمنزلة ضارب زيدا ونحوه من أسماء الفاعلين وذلك من حيث إنه مفرد فإذا

---

(١) سورة الكهف: ١٠٣.

نونته نصبت ما بعده وإذا أزلت التنوين خفضت ما بعده وهو يقتضي ما بعده من النوع المميز كما أن اسم الفاعل إذا نونته نصبت به نحو ضارب زيدا وإذا حذفت التنوين خفضت نحو ضارب زيد وهو يقتضي ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يعمل الراقود والرطل وإن كانا من الأسماء الجامدة ومنوان وقفيزان بمنزلة ضاربان من الجهة المذكورة وعشرون وثلاثون ونحوهما بمنزلة ضاربون من حيث إنه مجموع بالواو والنون كما أن ضاربون كذلك وتسقط نونه للإضافة ويقتضي المفسر بعدها على ما تقدم.

وقولك: «**ملء الإناء ماء ومثلها زبدًا وموضع كف سحابًا**» بمنزلة المصدر المضاف إلى الفاعل نحو أعجبني ضرب زيد عمرا فالمضاف إليه حال بينه وبين المميز فامتنع من الإضافة كما حال التنوين في رطل زيتا والنون في عشرون درهما فاعرفه.

«**فصل**» **قال صاحب الكتاب:**

«ولا ينتصب المميز عن مفرد إلا عن تام والذي يتم به أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والإضافة وذلك على ضربين زائل ولازم فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنية لأنك تقول عندي رطل زيت ومنوا سمن واللازم التمام بنون الجمع والإضافة لأنك لا تقول ملء عسل ولا مثل زبد ولا عشرو درهم».

قال الشارح:

يريد أن المميز إذا كان بعد مفرد فلابد أن يستوفى ذلك المفرد جميع ما يتم به ويؤذن بانفصاله مما بعده بحيث لا يصح إضافته إلى ما بعده إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فإذا لم يكن هناك ما يمنع الإضافة كان في حكم الناقص الذي لا يتم معناه إلا بما بعده من المضاف إليه، «**والذي يتم به الاسم أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والإضافة**» لأن هذه الأشياء تفصل ما تدخل عليه عما بعده وتؤذن بانتهائه، وجملة الأمر أنك إذا قلت عندي راقود خلا ورطل زيتًا فلا يحسن أن يجرى وصفا على ما قبله فتقول راقود خل ورطل زيت لأنه اسم جامد غير مشتق من فعل فلا يكون وصفا كالمشتقات وكانت الإضافة غير ممتنعة بحكم الاسمية فقلت عندي راقود خل ورطل زيت وتكون

إضافته من قبيل إضافة النوع إلى الجنس والبعض إلى الكل نحو هذا ثوب خز وجبة صوف والمعنى من خز ومن صوف فإذا دخل التنوين الاسم المميز نحو رطل وراقود أو نون التثنية نحو قولك رطلان ومنوان أو نون الجمع نحو عشرين وثلاثين ونحوهما من الأعداد آذن ذلك باكتفاء الاسم وتمامه وحال بينه وبين الإضافة وكذلك الإضافة في نحو ملء الإناء عسلا ومثلها زبدا وموضع كف سحابا حالت بين المميز والمميز ومنعته من الإضافة منع التنوين والنون فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامدمنزلة اسم الفاعل من الجهة التي ذكرناها فعمل النصب وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو.

وأما قوله: «**وذلك على ضربين زائل ولازم**» يريد أن هذه الأشياء التي يتم بها الاسم المميز حتى ينصب ما بعده منها ما يزول وأنت فيه مخير إن شئت أثبته ونصبت ما بعده وإن شئت حذفته وخفضت ما بعده وذلك التنوين ونون التثنية تقول هذا راقود خلا ورطل سمنا وأوقية ذهبًا تثبت التنوين وتنصب المميز وإن شئت حذفت التنوين وخفضت فقلت راقود خل ورطل سمن وأوقية ذهب لأن التنوين معاقب للإضافة، وكذلك نون التثنية أنت في حذفها وإثباتها مخير تقول عندي منوان سمنا ورطلان عسلا تنصب سمنا وعسلا بعد النون ولك حذفها والخفض نحو منوا سمن ورطلا عسل، «**وأما اللازم فنحو نون الجمع**» في نحو عشرين وثلاثين إلى التسعين النون فيه لازمة والتمييز بعدها منصوب ولا يجوز حذف النون منه وإضافته إلى المميز لأن نصبه ما بعده بالحمل والشبه باسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك ضاربون وحسنون ولم يقو قوتهما فيتصرف تصرفهما وإنما لضعف شبهه ألزم طريقة واحدة في التفسير والبيان فإن أضفته إلى مالك نحو عشروك وعشرو زيد جاز حذف النون كما جاز إضافة المركب وإن كان مبنيًّا نحو قولك ثلاثة عشرك وخمسة عشرك، «**وكذلك التمييز بعد الإضافة يقع لازما**» نحو ملء الإناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا لأن المضاف والمضاف إليه معًا هو المقدار المبهم الذي وقع التفسير له فلم يجز أن تقول ملء عسل ولا مثل زيد فاعرفه.

التمثيل بالمفرد المميز

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وتمييز المفردأكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفيزان أو وزنا كمنوان أو مساحة كموضع كف أو عددا كعشرون أو مقياسا كملؤه ومثلها، وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصرًا)).

قال الشارح:

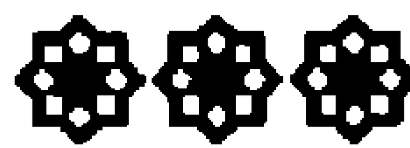
((**تمييز المفرد أكثر ما يجيء بعد المقادير**)) والمقدار هو المقابل للشيء يعدله من غير زيادة ولا نقصان والمقادير أربعة أضرب مكيل وموزون وممسوح ومعدود فالمكيل نحو قولك مكوكان دقيقًا وقفيزان برًّا والموزون منوان سمنا ورطلان عسلا والممسوح بلغت أرضنا خمسين جريبا وما في السماء موضع كف سحابا والمعدود نحو عشرين درهما وكلها محتاجة إلى إبانتها بالأنواع لأنها تقع على أشياء كثيرة فإذا قلت مكوكان احتمل أن يكون حنطة أو شعيرًا أو غيرهما مما يكال وإذا قلت منوان احتمل أشياء كثيرة مما يوزن نحو السمن والعسل وإذا قلت بلغت أرضنا وأردت المساحة احتمل أشياء من المقادير المتماسح بها نحو الجريب والذراع والمدى ونحو ذلك وكذلك إذا قلت عندي عشرون احتمل دنانير ودراهم وثيابًا وعبيدًا وغيرهما من المعدودات فوجب لذلك إبانتها بالنوع.

وحق النوع المفسر أن يكون جمعًا معرفًا بالألف واللام نحو عشرين من الدراهم أما كونه جمعًا فلأنه واقع على كل واحد من ذلك النوع فكان واقعًا على جماعة وأما كونه معرفا باللام فلتعريف الجنس فإذا قلت عشرون من الدراهم كنت قد أتيت بالكلام على وجهه ومقتضى القياس فيه وإن أردت التخفيف قلت عشرون درهما فتحذف لفظ الجمع وحرف التعريف واكتفيت بواحد من ذلك منكور لأن الواحد المنكور شائع في الجنس فلشياعه جرى مجرى الجمع.

وأما قوله: ((**أو مقياسا**)) فالمقياس المقدار يقال قست الشيء بالشيء إذا قدرته به وقوله: ((**ملؤه ومثلها**)) فإشارة إلى قولهم ملء الإناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا والفرق بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أن تلك المقادير المذكورة أشياء محققة محدودة والمقياس مقدار على سبيل التقريب لا التحديد ألا ترى أن ملء الإناء ومثل التمرة ليسا بكيل معروف ولا ميزان ولا مساحة وإنما هو تقريب لمقداره.

وأما قوله: ((**وقد يقع فيما ليس إياها**)) يريد أن التمييز قد يأتي بعد مفرد ليس مقدارا من المقادير المذكورة نحو قولهم: ((**ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصرا**)) فويحه من المصادر التي لم ينطق لها بفعل ومعناه الترحم ولله دره فارسا جملة اسمية ومعناها المدح والمراد لله عمله ومثله حسبك به ناصرا فهذه الأشياء مبهمة لأنه لا يعلم المدح من أي جهة فالنكرة فيها منصوبة على التمييز وهي الممدوحة في المعنى ونحوه هو أشجع الناس فارسا إذا أردت أنه هو الممدوح بالشجاعة والمضاف إليه المجرور هاهنا بمنزلة النون في عشرين والتنوين في رطل في منعه الإضافة إلى المميز كما منعت النون في عشرين والتنوين في رطل من ذلك والتقدير ويحه من رجل ولله درّه من فارس وحسبك به من ناصر.

((**فإن قيل**)) كيف جاز دخول من هاهنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادها فقلت من رجل ومن فارس ومن ناصر وحسن ذلك وأنت لا تقول هو أفره منك من عبد ولا عندي عشرون من درهم بل ترده عند ظهور من إلى الجمع نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز ألا ترى أنك إذا قلت ويحه رجلا ولله دره فارسا وحسبك به ناصرا جاز أن تعني في هذه الحال فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول من.



في حكم تقدم المميز على عامله

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ولقد أبى سيبويه تقدم المميز على عامله وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفسا طاب زيد ولم يجز لي سمنا منوان وزعم أنه رأى المازني وأنشد قول الشاعر:

وما كاد نفسا بالفراق تطيب))

قال الشارح:

اعلم أن ((**سيبويه لا يرى تقدم المميز على عامله**)) فعلا كان العامل أو معنى لا يجوز أن تقول عرقًا تصبب زيد ولا نفسًا طبت وكذلك لا يجوز سمنا عندي منوان ولا برًّا عندي قفيزان على تقدير عندي منوان سمنا وقفيزان برًّا، أما إذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر لضعف عامله وكذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوى فلا تقول قائما في الدار زيد على إرادة في الدار زيد قائما.

وأما إذا كان العامل فعلا متصرفا فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله إلا أنه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث كان الفعل مسندًا إليه في المعنى والحقيقة ألا ترى أن التصبب في قولك تصبب زيد عرقا وتفقأ شحما في الحقيقة للعرق والتفقؤ للشحم والتقدير تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه فلو قدمناهما لأوقعناهما موقعًا لا يقع فيه الفاعل لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلا وكذلك إذا قدمناه لا يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل إذ كان هذا موضعًا لا يقع فيه الفاعل.

((**فإن قيل**)) فأنت إذا قلت جاء زيد راكبًا نصبت راكبًا على الحال وجاز لك تقديمه فتقول راكبًا جاء زيد والمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى فما الفرق بينهما قيل نحن إذا قلنا جاء زيد راكبًا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقى المنصوب فضلة فجاز تقديمه وأما إذا قلنا طاب زيد نفسًا فقد استوفي الفعل فاعله

لفظا ولم يستوفه من جهة المعنى فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع.

وقد ذهب أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وجماعة من الكوفيين إلى جوازه واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه وهو:

[١٠٦] أتَهْجُرُ سلْمى بالفِراق حَبيبَها ومَا كادَ نفسًا بالفِرَاق تَطيبُ

أراد وما كاد تطيب نفسًا بالفراق ولا حجة في ذلك لقلته وشذوذه مع أن الرواية وما كاد نفسي بالفراق تطيب هكذا قال أبو إسحاق الزجاج.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((**واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ألا تراها إذا رجَعْتَ إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه ومنادية على أن الأصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملء الإناء وزبد مثل لتمرة وسحاب موضع كف وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشيب بالاشتعال وأن يقال طابت نفسه وتصبب عرقه واشتعل شيب رأسي لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد**)).

قال الشارح:

اعلم أنك إذا أردت أن تخبر أن عندك جنسًا من الأجناس وله مقدار معلوم إما كيل وإما وزن وإما غيرهما من المقادير جعلت المقدار وصفا لذلك الجنس لتوضحه وتبين كميته لأن الأوصاف توضح الموصوفين وتزيل إبهامها فتقول عندي خل راقود وثوب ذراع ودراهم عشرون ومن ذلك قول العرب أخذ بنو فلان من بني فلان إبلا مائة قال الأعشى:

[١٠٧] لإنْ كُنْتَ في جبٍّ ثَمانينَ قامَةً وَرُقِّيتَ أسْبابَ السَّماء بسُلَّم

---

[١٠٦] **البيت من الطويل**، وهو للمخبل السعدى في ديوانه ص٢٩٠، ولسان العرب (٢٩٠/١) (حبب)... المعجم المفصل (٩٣/١).

والشاهد فيه: تقديم التمييز (**نفسًا**) على عامله المتصرف (**تطيب**).

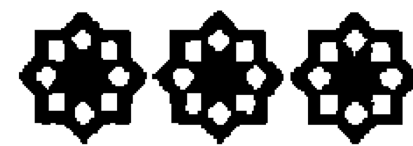
[١٠٧] **البيت من الطويل**، وهو للأعشى في ديوانه ص١٧٣، ولسان العرب (٤٥٨/١) =

وساغ ذلك لأن المقادير إذا انفردت كانت نعتا لما قبلها لما تضمن لفظها من الطول والقصر والقلة والكثرة فإذا قال رأيت ثوبا ذراعا فكأنه قال قصيرًا وإذا قال رأيت ثوبًا خمسين ذراعا فكأنه قال طويلا وإذا قال مررت بإبل مائة فكأنه قال كثيرة وكذلك تقول مررت ببر قفيز وبعسل رطل فيكون جميع ما مررت به من البر قفيزا واحدًا وجميع ما مررت به من العسل رطلا واحدا إلا أنهم قد يقدمون الوصف الذي هو المقدار لضرب من المبالغة وتأكيد العناية به فيقولون عندي راقود خلا ورطل عسلا ولم يحسن أن يجعل وصفا لما قبله من المقدار إذ كان جوهرًا ليس فيه معنى فعل وكانت إضافة الأول إليه سائغة إذ كان منه فتقول راقود خل ورطل عسل والمعنى من خل ومن عسل كما تقول ثوب خز وخاتم ذهب والمراد ثوب من خز وخاتم من ذهب وإن شئت نونت ونصبت على التمييز على ما تقدم وإذا قلت عندي عسل رطل وخل راقود فقد أتيت به على الأصل وإذا قدمت وقلت عندي رطل عسلا وراقود خلا فقد غيرتهما عن أصلهما لما ذكرناه من إرادة المبالغة والتأكيد في الإخبار عن مقدار ذلك النوع فهذا المراد من قوله ((**ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه**)) يريد أنها منتصبة بالمقادير التي قبلها لشبهها بأسماء الفاعلين على ما تقدم وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف في الحقيقة على ما بينا أن الأصل في قولك عندي راقود خلا ورطل زيتا عندي خل راقود وزيت رطل؛ وقوله: ((**ومنادية على أن الأصل كذا**)) يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية وإن لم يكن اللفظ على ذلك وكذلك القول في قولك طاب زيد نفسا وتصبب عرقا وتفقأ شحما المعنى على وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشحم بالتفقؤ والشيب بالاشتعال فإذا قلت طاب زيد نفسا فتقديره طابت نفس زيد وإذا قلت تصبب عرقا فتقديره تصبب عرقه وإذا قلت تفقأ شحما زيد فتقديره تفقأ شحم زيد وإنما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلا في اللفظ واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلا على التشبيه بالمفعول إذ كان له به تعلق والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل.

= (سبب)، (١٣/٨٢) (ثمن)، (١٤/٣٣١) (أقام)... المعجم المفصل (٢/٩٤١).

والشاهد فيه: جعل (ثمانين) وصفا لـ (جب) لأنها نائبة مناب (طويل)و (عميق).

وقوله: «**لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل**» يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث وذلك وصف في الفاعل فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالا نحو قولك تكلم الحجر وطار الفرس فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطيران إلا أن تريد المجاز كذلك قولك طاب زيد وتصبب وتفقأ لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقؤ فعلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيدًا ومعنى المبالغة أن الفعل مسندا إلى جزء منه فصار مسندا إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى؛ والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو انحلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هى فاعل في المعنى فقيل طاب زيد نفسا وكذلك الباقي فهذا معنى قوله: «**والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد**» فاعرفه.



المنصوب على الاستثناء

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبدًا وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بإلاً من كلام موجب وذلك جاءني القوم إلا زيدًا)).

قال الشارح:

اعلم أن الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء فإذا قلت قام القوم إلا زيدًا تبين بقولك إلا زيدا أنه لم يكن داخلا تحت الصدر إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازا وهذا معنىقول النحويين الاستثناء إخراج بعض من كل أي إخراجه من أن يتناوله الصدر فإلا تخرج الثاني مما دخل في الأول فهي شبه حرف النفي فقولنا قام القوم إلا زيدًا بمنزلة قام القوم لا زيد إلا أن الفرق بين الاسثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون إلا بعضًا من كل والمعطوف يكون غير الأول ويجوز أن يعطف على واحد نحو قولك قام زيد لا عمرو ولا يجوز في الاستثناء أن تقول قام زيد إلا عمرا والمستثني منه والمستثنى جملة واحدة وهما بمنزلة اسم مضاف فإذا قلت جاءني قومك إلا قليلا منهم فهو بمنزلة قولك جاءني أكثر قومك فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة.

وأصل المستثنى أن يكون منصوبًا لأنه كالمفعول وإنما يعدل عنه لغرض يذكر بعد، ولنقدم الكلام على العامل في المستثني ثم على أقسامه، وفي ((**العامل في المستثنى**)) أقوال منها قول سيبويه أن العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا ((**فإن قيل**)) الفعل المتقدم لازم غير متعد فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصب قيل لما دخلت عليه إلا قوّته وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء كما يقوى بحرف الجر في مررت بزيد.

((**فإن قيل**)) فهلا أعملوا إلا فيما بعدها كما أعملوا حروف الجر لما أوصلت الفعل إلى ما بعدها فالجواب أن إلا إنما لم تعمل جرا ولا غيره من قبل أنها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف ألا تراك تقول ما جاءني زيد قط إلا يقرأ ولا مررت بمحمد قط إلا يصلي ولا لقيت بكرا إلا في المسجد ولا رأيت خالدا إلا على الفرس فلما لم تخلص للأسماء بل باشرت بها الأفعال والحروف كما باشرت بها الأسماء لم يجز لها أن تعمل جرا ولا غيره وذلك لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن لإلا اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه.

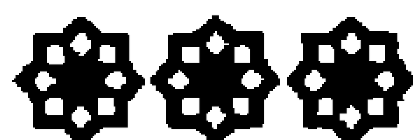
وإذا قلت قام القوم اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ فإذا أتيت بالاستثناء بينت أن مدلول الأول وعمومه ليس مرادا فاقتضى البيان فنصب المستثنى لاقتضائه إياه على حد اقتضاء العشرين ما بعدها إذا قلت عندي عشرون درهما.

وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى إلا نيابة عن أستثنى فإذا قال أتاني القوم إلا زيدا فكأنه قال أتاني القوم أستثنى زيدا وهو ضعيف لأنك تقول أتاني القوم غير زيد فتنصب غيرا ولا يجوز أن تقدر بأستثنى غير زيد لأنه يفسد المعنى وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب ولأن فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معاني الحروف لا يجوز ألا ترى أنك لا تقول ما زيدًا قائمًا على معنى نفيت زيدا قائما وإنما لم يجز ذلك لأنهم إنما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال إيجازا واختصارا فإذا أخذت تعمل معاني هذه الحروف كان فيه تطلع إلى الأفعال وفيه نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه فلم يجز ذلك كما لم يجز الإدغام في مثل جليب ومهدد لأن فيه إبطال غرضهم وهو الإلحاق.

وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين إلى أن إلا مركبة من حرفين إن التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار ولا التي للعطف فصار إنَّ لا فخففت النون وأدغمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عملين فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بأن وعطفوا بها في النفي اعتبارا بلا فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفة وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل إن وزيدا اسمها وقد كفت لا من الخبر والتأويل أن زيدا لم يقم وهو قول فاسد أيضًا لأنا نقول ما أتاني إلا زيد

فترفع زيدا وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجز فيه النصب فيبطل تأثير الحرفين معًا.

وحكى عن الكسائي أنه قال إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله قام القوم إلا أن زيدا لم يقم وقد رده الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا في قولك قام زيد لا عمرو كذلك وقيل قول الكسائي يرجع إلى قول سيبويه وإنما هذا القول لتقرير معنى الاستثناء لا لتحقيق نفس العامل، فأما قول صاحب الكتاب «**المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبدا وهو على ثلاثة أوجه ما استثنى بإلا من كلام موجب وذلك جاءني القوم إلا زيدا**» فإنه على ما ذكر وذلك أن المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوب أبدا فلا يجوز غيره من الإعراب وهو ثلاثة أشياء أحدها ما استثنى بإلا من كلام موجب وإلا أم حروف الاستثناء وهي المستولية على هذا الباب، وقوله من كلام موجب فالموجب من الكلام ما ليس معه حرف نفي والمثبت من الأفعال ما وقع وحدث فقولك قام زيد موجب مثبت موجب لأنه ليس بمنفي ولا جار مجرى المنفى بأن يكون معه حرف نفي أو استفهام ومثبت من حيث إنه قد وقع وكان فكل مثبت موجب وليس كل موجب مثبتا فقولك يقوم زيد موجب لعدم النافي أو ما يجرى مجراه وليس بمثبت والعبرة في الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتًا أو غير مثبت فالمستثنى من الموجب منصوب أبدا نحو قولك أتاني القوم إلا زيدا ورأيت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا ليس فيه إلا النصب وإنما كان منصوبا لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلة وموقعه من الجملة الآخر كموقعه وإنما قلنا إنه مشبه بالمفعول ولم نقل إنه مفعول لأن المستثنى أبدًا بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل وكذلك قلنا في خبر كان أنه مشبه بالمفعول ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى المعاني نحو قولك القوم في الدار إلا زيدا والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه إلا لفظ الفعل إما ظاهرا وإما مضمرا فاعرفه.



الاستثناء بعدا وخلا

قال صاحب الكتاب:

((وبِعَدا وخلا بعد كل كلام وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد)).

قال الشارح:

ومن ذلك ((**المستثنى بخلا وعدا**)) فإن المستثنى بهما لا يكون إلا نصبًا سواء كان الاستثناء من موجب أو منفى تقول قام القوم خلا زيدا وعدا عمرا وما قام أحد خلا زيدا وعدا عمرا وما بعدهما مخرج مما قبلهما فهو بعد الموجب منفى وبعد المنفى موجب مثبت وإنما كان المستثنى بهما منصوبًا لأنهما فعلان ماضيان وفاعلهما مضمر مستتر فيهما لا يظهر في تثنية ولا جمع فتقول قام القوم خلا زيدا وخلا الزيدين وخلا الزيدين وكذلك عدا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم الزيدين وعدا بعضهم الزيدين وكذلك في الجمع والفاعل المضمر المقدر بالبعض موحد أبدا وإن كان المستثنى منه مثنى أو مجموعًا لأن البعض يقع على الاثنين والجمع على حسب المستثنى منه فانتصاب ما بعدهما بأنه مفعول فأما خلا فإنه فعل لازم في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصة وأما عدا فهو متعد في أصله من عداه الأمر يعدوه إذا جاوزه وإنما استثنى بهما وإن لم يكن لفظهما جحدًا لما فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشيء فجريا في هذا المكان مجرى ليس ولا يكون وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير كما كان كذلك في ليس ولا يكون، ((**وبعض العرب يجعل خلا حرف خفض**)) فيخفض المستثنى على كل حال كما أن حاشى كذلك فيكون لفظها مشتركا بين الحرف والفعل فإن اعتقدت فيها الحرفية جررت ما بعدها وإن اعتقدت فيها الفعلية نصبت بها وصارت كلفظ على مشتركة بين الحرف والفعل وهذا لا خلاف فيه.

وأما عدا فهى فعل ولم يحك سيبويه ولا أبو العباس المبرد فيها الحرفية وإنما حكاها أبو الحسن الأخفش فعدها مع خلا مما يجر.

قال صاحب الكتاب:

((فأما ما عدا وما خلا فللنصب ليس إلا وكذلك ليس ولا يكون وذلك جاءني القوم أو ما جاءوني عدا زيدا وخلا زيدا وما عدا زيدا وما خلا زيدا قال لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

وليس زيدًا ولا يكون زيدًا وهذه أفعال مضمر فاعلوها)).

قال الشارح:

أما ((**ما خلا وما عدا**)) فلا يقع بعدهما إلا منصوب لأن ما فيهما مصدرية فلا تكون صلتها إلا فعلا وفاعلها مضمر مقدر بالبعض على ما تقدم وما بعدها في موضع مصدر منصوب فإذا قلت قام القوم ما خلا زيدًا وما عدا بكرًا كأنك قلت خلو زيد وعدو بكر كأنك قلت قام القوم مجاوزتهم زيدًاوذلك المصدر في موضع الحال كما قالوا رجع عوده على بدئه ونظائره كثيرة؛ فأما قول لبيد:

[١٠٨] **أَلاَ كلُّ شَيْء ما خَلاَ الله باطِلُ وَكُلُّ نَعيم لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ**

الشاهد فيه نصب اسم الله تعالى بقوله ما خلا على ما قدمناه ومعنى البيت ظاهر، وكذلك ((**الاستثناء بليس ولا يكون**)) لا يكون المستثنى بهما إلا منصوبًا منفيا كان المستثني منه أو موجبا وذلك قولك في الموجب قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وتقول في المنفى ما قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا وانتصاب المستثنى هنا بأنه خبر ليس ولا يكون واسمها مضمر والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا ولا يظهر هذا الاسم المقدر على ما تقدم في خلا وعدا لأن هذه الأفعال أنيبت في الاستثناء عن إلا فكما لا يكون بعد إلا في الاستثناء إلا اسم

---

[١٠٨] **البيت من الطويل**، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦، وخزانة الأدب (٢/٢٥٥،٢٥٧)، ولسان العرب (٣٥١/١٥) (رجز)... المعجم المفصل (٦٧٠/٢).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: (**ما خلا الله**) حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد (**خلا**)، فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد (**ما خلا**) يكون منصوبًا، وذلك لأن (**ما**) مصدرية ولا يكون بعدها إلا فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به...

ثانيهما: توسط المستثنى بين جزأى الكلام في قوله: (**ألا كل شيء ما خلا الله باطل**) يريد: ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

واحد فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال إلا اسم واحد لأنها في معناها.

والكوفيون يقولون التقدير لا يكون فعلهم فعل زيد أضمرت الفعل وهو المضمر المجهول ووضعت الاسم المنصوب موضع الفعل.

وما ذهب إليه البصريون أمثل لأنه أقل إضمارا فكان أولى، وقد يكون ليس ولا يكون وصفين لما قبلهما من النكرات تقول أتتنى امرأة لا تكون هندا فموضع لا تكون رفع بأنه وصف لامرأة وكذلك تقول في النصب والجر رأيت امرأة ليست هندا ولا تكون هندا ومررت بامرأة ليست هندا ولا تكون هندا، ولا يوصف بخلا وعدا كما وصف بليس ولا يكون لا تقول أتتني امرأة خلت هندا وعدت جملا وذلك أن ليس ولا يكون لفظهما جحد فخالف ما بعدهما ما قبلهما فجريا في ذلك مجرى غير فوصف بهما كما يوصف بغير وأما خلا وعدا فليسا كذلك وإنما يستثنى بهما على التأويل لا لأنهما جحد ولما كان معناهما المجاوزة والخروج عن الشيء فهم منهما مفارقة الأول فاستثنى بهما لهذا المعنى ولم يوصف بهما لأن لفظهما ليس جحدا فيجريا مجرى غير.

((**فإن قيل**)) فما موضع ليس ولا يكون من الإعراب في الاستثناء قيل يحتمل وجهين **أحدهما** أن لا يكون لواحد منهما موضع من الإعراب بل يكون كلامًا مستأنفًا خصص به ذلك العام كما يقول القائل جاءني الناس وما جاءني زيد عقيب كلامه بجملة من غير الكلام الأول بين بها خصوص الجملة الأولى ومثله قوله تعالى: ﴿**فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ**﴾(١). ثم قال ﴿**فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ**﴾(٢). فجرى ذلك مجرى إلا أن يكون له إخوة.

والوجه الثاني: أن يكونا في موضع الحال فإذا قلت جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديره جاءني القوم وليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا كما تقول جاءني زيد وليس معه عمرو ويجوز إسقاط الواو فتقول جاءني زيد ليس معه عمرو فيلزم إسقاط الواو في الاستثناء لأن ليس ولا يكون نائبان عن إلا ولا يكون مع إلا الواو فكذلك في ليس ولا يكون ويكون التقدير جاءني القوم خالين من زيد وعادين عن زيد وتكون الجملتان كلامًا واحدا فاعرفه.

---

(١) سورة النساء: ١١.

(٢) سورة النساء: ١١.

تقديم المستثنى على المستثنى فيه

قال صاحب الكتاب:

((وما قدم من المستثنى كقولك ماجاءني إلا أخاك أحد قال:

[١٠٩] وَما لِيَ إلاَّ آلَ أحَمدَ شِيعةٌ وَمَا لِيَ إلاَّ مشْعَبَ الحقِّ مَشعَبٌ))

قال الشارح:

هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها إلا منصوبا وذلك المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني إلا زيدا أحد وما رأيت إلا زيدا أحدا وما مررت إلا زيدا بأحد وإنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان البدل والنصب فالبدل هو الوجه المختار على ما سيذكر بعد والنصب جائز علي أصل الباب فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح لأن البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين ونظير هذه المسألة صفة النكرة إذا تقدمت نحو فيها قائما رجل لا يجوز في قائم إلا النصب لأنك إذا أخرته فقلت فيها رجل قائم جاز في قائم وجهان الرفع على النعت والنصب على الحال إلا أن الحال ضعيف لأن نعت النكرة أجود من الحال منها فإذا قدم بطل النعت وإذا بطل النعت تعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان جائزا مرجوحا مختارا.

فأما ((**قول الشاعر الذي أنشده**)) فإن البيت للكميت ومشعب الحق طريقه والشيعة الأعوان والأحزاب والأصل فما لي شيعة إلا آل أحمدوما لي مشعب إلا مشعب الحق: وقال الآخر وهو كعب بن مالك:

---

[١٠٩] **البيت من الطويل**، هو للكميت في الإنصاف ص٢٧٥، وخزانة الأدب (٣١٤/٤، ٣١٩)، (١٣٨/٩)، ولسان العرب (٥٠٢/١) **(شعب)**... المعجم المفصل (٦٨/١).

والشاهد فيه قوله: (آل)، **(مشعب)** حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه فنصبه. ويروى **(مذهبُ)** مكان **(مشعبُ)**.

[١١٠] وَالنَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنا فِيكَ لَيْسَ لَنَا إلاَّ السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ القَنَا وَزَرُ

يخاطب النبي ﷺ والألب المتألبون المجتمعون والوزر الملجأ وأصله الجبل.

قال صاحب الكتاب:

((وما كان استثناؤه منقطعًا كقولك ما جاءني أحد إلا حمارا وهي اللغة الحجازية ومنه قوله عز وجل: ﴿لاَ عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾(١). وقولهم ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر)).

قال الشارح:

هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه إلا منصوبًا وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الأول ويسمى **((المنقطع))** لانقطاعه منه إذ كان من غير نوعه وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه لأن استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول ولذلك كان تخصيصًا على ما سبق.

فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه إذ اللفظ إذا كان موضوعا بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن في الاستدراك ولذلك قدرها سيبويه بلكن وذلك من قبل أن لكن لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها كما أن إلا في الاستثناء كذلك إلا أن لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها بخلاف إلا فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كل فعلى هذا تقول: **((ما جاءني أحد إلا حمارًا))** وما بالدار أحد ألا وتدًا فهذا المستثنى وما كان مثله منصوب أبدًا وذلك لتعذر البدل إذ لا يبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضًا للأول وإذا امتنع البدل تعين النصب على ما ذكرنا في الاستثناء المقدم.

وهذا الاستثناء على ضربين أحدهما ما النصب فيه مختار والآخر واجب فالأول

---

[١١٠] **البيت من البسيط**، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٠٦)، وتذكرة النحاة ص٧٣٥، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٧٥)... المعجم المفصل (١/٣٦٠).

والشاهد فيه قوله: (**ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزرُ**) حيث قدم المستثنى، وهو (**السيوف**) على المستثنى منه، وهو (وزر).

(١) سورة هود: ٤٣.

نحو قولك ما جاءني أحد إلا حمارًا وما بالدار أحد إلا دابة فهذا وشبهه فيه مذهبان مذهب أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال ومذهب بني تميم وهو أن يجيزوا فيه البدل والنصب فالنصب على أصل الباب والبدل على تأويلين أحدهما أنك إذا قلت ما جاءني أحد إلا حمار فكأنك قلت ما جاءني إلا حمار ثم ذكرت أحدا توكيدا فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشركة فيه بين الأحدين والحمار وهي الحيوانية مثلا أو الشيئية ويكون تقديره ما جاءني حيوان أو شيء أحد أو غيره إلا حمار.

الثاني من التأويلين أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عتابك السيف وتحيتك الضرب كما قال:

[١١١] وخيْلٍ قدْ دلفتُ لها بخيلٍ تَحيَّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجيعُ

وقال الآخر:

[١١٢] ليس بَيْني وبَينَ قَيْس عتابٌ غيرَ طَعْن الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ

أي هذا الذي أقامه مقام التحية والعتاب، ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى * إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى * وَلَسَوْفَ يَرْضَى﴾(٢). وبنو تميم يقرءونها بالرفع يجعلون اتباع الظن علمهم وابتغاء وجهه سبحانه نعمة لهم عنده، ومنه قول الشاعر:

[١١٣] وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسٌ إلاَّ اليَعافِيرُ وإلاَّ العِيسُ

---

[١١١] **البيت من الوافر**، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص١٤٩، وخزانة الأدب (٢٥٢/٩، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣)... المعجم المفصل (٥٤٣/١).

والشاهد فيه: جعل **(الضرب)** تحية على الاتساع والمجاز.

[١١٢] **البيت من الخفيف**، وهو لعمرو **(أو عمير)** بن الأيهم في حماسة البحتري ص٣٢، وشرح أبيات سيبويه (٣٧/٢)... المعجم المفصل (١٠٣/١).

وفي رواية أخرى: جاء بكلمة **(غير)** مرفوعة وعلى هذه الرواية يكون الشاهد هو رفع **(غير)** على البدل من **(عتاب)**.

(١) سورة النساء: ١٥٧.

(٢) سورة الليل: ١٩، ٢٠، ٢١.

[١١٣] الرجز لجران العود في ديوانه ص٩٧، وخزانة الأدب (١٥/١٠، ١٨)، وخزانة الأدب=

جعل اليعافير أنيس ذلك المكان ومثله قول النابغة:

[١١٤] وَقَفْتُ فيها أُصيلاً نَا أُسائِلُها عَيَّتْ جَوَابًا وما بالربْع مِن أحَدِ
إلاّ الأوَارِيُّ لأيًا مَا أُبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوض بالَمظْلومةِ الجَلَدِ

ينشد برفع الأواري ونصبها فمن رفع جعلها من أحدى ذلك المكان والوجه النصب وعليه أكثر الناس، وأما الضرب الثاني وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾(١). فمن في موضع نصب لأنه من غير الجنس لأن عاصم فاعل ومن رحم معصوم أي من رحمه الله والفاعل ليس من جنس المفعول، ومنهم من يجعله استثناء متصلا فيكون عاصم فاعلا بمعنى مفعول أي ذو عصمة نحو قوله تعالى: ﴿مِن مَّاء دَافِق﴾(٢). أي مدفوق وقوله تعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾(٣). أي مرضية ومنه قولُ الشاعر:

= (١٠/١٥، ١٨)، وبلا نسبة في لسان العرب (١٩٨/٦) (كنس)، (٤٣٣/١٥) (ألا)... المعجم المفصل (١١٧٩/٣).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: (وبلدة) حيث أعمل (رُبَّ) وهي محذوفة والتقدير (ورُبَّ بلدةٍ) وثانيهما قوله: (**إلا اليعافير**) وجه سيبويه الرفع بوجهين: الأول أنه جعل كالاستثناء المفرغ، فجعل ذكر المستثنى منه وعدم ذكره سواء فكأنه قال: ليس لها إلا اليعافير.

الوجه الثاني: أنه توسع في معنى الاستثناء حتى جعله نوعا من المستثنى منه.

[١١٤] **البيتان من البسيط**، وهما للنابغة في ديوانه ص١٤، ١٥، وخزانة الأدب (١٢٢/٤، ١٢٤، ١٢٦)، (٣٦/١١)، ولسان العرب (١٢٦/٣)، (١٧/١١) (أصل)... المعجم المفصل (٢٥٢/٢، ٢٦٩).

يوجد شاهدان في البيت الثاني: أولهما: (**الأواري**) بالرفع على البدل من الموضع على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعا ومجازا. ويروى بنصب (**الأواريّ**) على الاستثناء المنقطع على اعتبارها من غير جنس الأحدين، فيكون الكلام مستأنفا والتقدير: ولكن الأواري، والخبر محذوف.

ثانيهما: (**ما أبينها**) حيث جاءت (**ما**) زائدة.

ويوجد شاهد في البيت الأول: وهو زيادة (**من**) في قوله: (**من أحدٍ**).

(١) سورة هود: ٤٣.

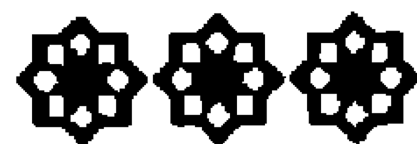
(٢) سورة الطارق: ٦.

(٣) سورة الحاقة: ٢١.

أناشـــر لا زالـــت يمينـــك آشــــره

بمعنى مأشورة أي مقطوعة وهو ضعيف لأنه خلاف الظاهر وإنما يصار إلى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة؛ ويجوز أن يكون متصلا من وجه آخر وذلك أن يكون من رحم هو الله تعالى لأنه هو الراحم والمعنى لا يعصم من أمر الله إلا الله، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب «**ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر**» فما الأولى نافية وما الثانية مع الفعل بعدها في موضع مصدر منصوب وفي زاد ضمير يعود إلى مذكور وكذلك في نفع والمعنى ما زاد النهر إلا النقصان وما نفع زيد إلا الضر أقام النقصان مقام الزيادة والضر مقام النفع كما يقال الجوع زاد من لا زاد له، فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذر البدل إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك إذا قلت ما فيها أحد إلا حمار فلا يقال لا اليوم من أمر الله إلا من رحم.

وكذلك إذا رددت المحذوف الذي هو خبر عاصم لم يجز أيضًا لو قلت في لا عاصم لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لا لهم اليوم من أمر الله إلا من رحم لم يجز البدل وذلك لأنه يبقى الجار والمجرور الذي هو الخبر بلا مخبر عنه وذلك لا يجوز ولا معنى لذلك، والنكتة فيه أن الاستثناء من الجنس تخصيص وفي هذا الباب استدراك فاعرفه.



بيان أن حكم المستثنى من كلام تام غير موجب النصب والبدل

قال صاحب الكتاب:

((والثاني جائز فيه النصب والبدل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك ما جاءني أحد إلا زيدا وإلا زيد وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوبًا أو مجرورًا والاختيار البدل قال الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيل﴾(١).

وأما قوله عز وجل: ﴿إِلاَّ امْرَأَتَك﴾(٢). فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾))(٣).

قال الشارح:

قوله الثاني يريد النوع الثاني من القسمة الأولى وهى الأنواع الخمسة وهذا **((المستثنى من كل كلام غير موجب تام))** وغير الموجب ما كان فيه حرف ناف أو استفهام أو نهي نحو قولك ما جاءني من أحد إلا زيدا وهل في الدار أحد إلا زيدًا ولا يقم أحد إلا زيد فهذا يجوز في المستثنى فيه النصب والبدل أما النصب فعلى أصل الاستثناء على ما تقدم وأما البدل وهو الوجه فعلى أن تجعل زيدًا بدلا من أحد فيصير التقدير ما جاءني إلا زيد لأن البدل يحل محل المبدل منه ألا ترى أن قولك مررت بأخيك زيد إنما هو بمنزلة مررت بزيد لأنك لما نحيت الأخ قام زيد مقامه فعلى هذا تقول ما جاءني أحد إلا زيد وما رأيت أحدا إلا زيدا وما مررت بأحد إلا زيد.

وإنما كان البدل هو الوجه لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو

---

(١) سورة النساء: ٦٦.

(٢) سورة هود: ٨١.

(٣) سورة هود: ٨١.

إخراج واحد في المعنى وفي البدل فضل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى، وكان الكسائي والفراء يجعلان ما جعله سيبويه هاهنا بدلا من قبيل العطف.

وقال أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلا وأحد منفي وما بعد إلا موجب والجواب أنه بدل منه في عمل العامل فيه وذلك أنا إذا قلنا ما جاءنى أحد فالرافع لأحد هو جاءني وإذا لم نذكر أحدًا وقلنا ما جاءني إلا زيد فالرافع لزيد هو جاءني أيضًا فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بجاءني إذا أفردته فإذا جمعنا بينهما فلابد من رفع الأول منهما بالفعل لأنه يتصل به ويكون الثاني تابعًا له كما يتبعه إذا قلت جاءني أخوك زيد إذ الفعل لا يكون له فاعلان.

وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما عن البدل لأنه ليس من شرط البدل أن يعد في موضع الأول إذا قدروا له بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول في موضعه الذي رتب فيه وقد يقع في العطف والصفة نحو ذلك وهو أن يكون الأول موجبًا والثاني منفيًّا فالعطف نحو جاءني زيد لا عمرو ومررت بزيد لا عمرو ورأيت زيدًا لا عمرًا فالثاني معطوف على الأول وهما مختلفان في المعنى من حيث النفي والإثبات وكذلك تقول في الصفة مررت برجل لا كريم ولا عالم فكريم مخفوض لأنه نعت لرجل وأحدهما موجب والآخر منفي وإذا جاز ذلك في العطف والنعت جاز مثله في البدل لأنه مثلهما من حيث هو تابع.

((**فإن قيل**)) فلم لا جاز البدل في الإيجاب كما جاز في النفي فقلت جاءني القوم إلا زيد كما قلت في طرف النفي وإلا فما الفرق بينهما قيل لأن عبرة البدل أن يحل محل المبدل منه وفي المنفي يصح حذف الاسم المبدل منه قبل إلا ولا يصح ذلك في الموجب لا يقال أتاني إلا زيد وإنما كان كذلك من قبل أن النفي الذي قبل إلا قد وقع على ما لايجوز إثباته من الأشياء المتضادة ألا ترى أنا إذا قلنا ما أتاني أحدكنا قد نفينا إتيان كل واحد على سبيل الاجتماع والافتراق ولو أخذنا نثبت إتيانهم على هذا الحد لكان محالا لأنك توجب لهم الإتيان على هذه الأحوال المتضادة والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول ما زيد إلا قائم نفيت عنه القعود والاضطجاع وأثبت له القيام ولا تقول زيد إلا قائم فتوجب له كل حال إلا القيام إذ من المحال اجتماع القعود والاضطجاع فلذلك ساغ البدل في المنفى ولم يسغ في الموجب.

فأما قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1]. فشاهد على اختيار البدل في النفي وذلك لإجماع القراء على رفع قليل إلا أهل الشام فإنهم نصبوه على أصل الباب.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلاَّ امْرَأَتَك﴾[2]. فإن الجماعة قرءوا بالنصب إلا أبا عمرو وابن كثير فإنهما قرءا امرأتك بالرفع وإنما كان الأكثر النصب هاهنا لأنه استثناء من موجب وهو قوله ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[3]. ولم يجعلوه من أحد لأنها لم يكن مباحا لها الالتفات ولو كانت مستثناه من المنهى لم تكن داخلة في جملة من نهي عن الالتفات ويدل على أنه لم يكن مباحا لها الالتفات قوله تعالى: ﴿مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُم﴾[4]. فلما كان حالها في العذاب كحالهم دل على أنها كانت داخلة تحت النهي دخولهم.

وأما من قرأ بالرفع فقراءة ضعيفة وقد أنكرها أبو عبيد وذلك لما ذكرناه من المعنى ومجازها على أن يكون اللفظ نهيًا والمعنى على الخبر كما جاء الأمر بمعنى الخبر كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَداًّ﴾[5]. ألا ترى أنه لا معنى للأمر هاهنا وإنما المراد مده الرحمن مدًّا ومنه ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِر﴾[6]. وهو كثير في كلامهم.

قال صاحب الكتاب:

((**والثالث مجرور أبدًا وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء والمبرد يجيز النصب بحاشا**)).

قال الشارح:

أصل الاستثناء أن يكون بإلا وإنما كانت إلا هى الأصل لأنها حرف وإنما ينقل الكلام من حد إلى حد بالحروف كما نقلت ما في قولك ما قام زيد من الإيجاب

---

(١) سورة النساء: ٦٦.

(٢) سورة هود: ٨١.

(٣) سورة هود: ٨١.

(٤) سورة هود: ٨١.

(٥) سورة مريم: ٧٥.

(٦) سورة مريم: ٣٨.

إلى النفي وكذلك حرف الاستفهام ينقل من الخبر إلى الاستخبار في قولك أقام زيد وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة إلى المعرفة فعلى هذا تكون إلا هي الأصل لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص وتكتفي من ذكر المستثنى منه إذا قلت ما قام إلا زيد، وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما فمن ذلك غير وسوى وحاشا ((**فأما غير**)) فمحمولة على إلا ومشبهة بها لأن غير يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والإثبات ألا ترى أنك إذا قلت مررت بغير زيد فالذي وقع به المرور ليس زيدا وزيد لم يقع به المرور ولو قلت ما مررت بغير زيد لكان الذي نفى عنه المرور ليس بزيد ولم ينف المرور عن زيد فلما كان في غير من مخالفة الاسم الذي بعدها مثل مخالفة ما قبل إلا لما بعدها حملت عليها وجعلت هي وما أضيفت إليه بمنزلة إلا وما بعدها إلا أن ما بعد غير لا يكون إلا مخفوضًا لأنها تلزم الإضافة لفرط إبهامها، وأما سوى فظرف من ظروف الأمكنة ومعناه إذا أضيف كمعنى مكانك فإذا قلت جاءني رجل سواك فكأنك قلت رجل مكانك أي في موضعك وبدل منك فتنصب سواك على كل حال لأنه ظرف، و في سوى ثلاث لغات فتح السين وكسرها وضمها فإذا فتحت مددت وإذا ضممت قصرت وإذا كسرت جاز فيه الأمران وإذا مددت تبين فيه الإعراب وظهر النصب وإذا قصرت كان النصب منويا كما يكون في عصا ورحى، والذي يدل على ظرفيتها أنها تقع صلة فتقول جاءني الذي سواك ورأيت الذي سواك ومررت بالذي سواك كما تقول جاءني الذي عندك.

ومما يدل على ظرفيتها أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفا قال لبيد:

[١١٥] **وابْذُلْ سَواءَ المَالِ إنَّ سِوَاءَها دُهْمًا وَجونا**

فنصب سواءها على الظرف ودهمًا وجونًا اسم إن وتخطاه العامل إلى ما بعده كما تقول إن عندك زيدًا قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً وَجَحِيماً**﴾(١). إلا أن فيه معنى الاستثناء كما كان في غير ألا ترى أن الذي هو مكانه وبدل منه غيره

---

[١١٥] سبق الشاهد برقم (٦٢).

(١) سورة المزمل: ١٢.

وليس إياه فلذلك تقول مررت بالقوم سواك وجاءوني سواك ورأيتهم سواك فما بعد سوى مجرور وليس داخلا فيما قبلها كما كان في غير كذلك إلا أن بين غير وسوي فرقا وذلك أن سوى لاتضاف إلى معرفة وهي باقية على تنكيرها وكما كانت غير كذلك لأن سوى ظرف فإضافته كإضافة خلفك وقدامك فوجب لذلك أن يكون معرفة.

((**فإن قيل**)) فأنتم تصفون النكرة بسوى كما تصفونها بغير فتقولون مررت برجل لسواك كما تقولون بغيرك فما بالكم فرقتم بينهما قبل الوصف بسوى لا على حد الوصف بغير لأنه لا يجرى عليه في إعرابه إنما هو منصوب على الظرف والعامل فيه الاستقرار وذلك الاستقرار هو الصفة كما تقول مررت برجل عندي.

وذهب الكوفيون إلى أنها إذا استثنى بها خرجت عن حكم الظرفية إلى حكم الاسمية فصارت بمنزلة غير في الاستثناء واستدلوا على ذلك بجواز دخول حروف الجر عليها كما تدخل على غير نحو قول الشاعر:

[١١٦] تجانَفُ عن جَوِّ اليَمامَةِ ناقَتِي وما قصدتْ من أهْلِها لِسِوَائِكا

وقال أبو دؤاد:

[١١٧] وكُلُّ مَن ظَنَّ أنَّ الموْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بسواء الحَقِّ مَكْذُوبُ

ولا دليل في ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضرورة، ((**وأما حاشا**)) فهو حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده وهو وما بعده في موضع نصب بما قبله وفيه معنى الاستثناء كما أن حتى حرف يجر ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول أتاني القوم حاشا زيد وما أتاني القوم حاشا زيد والمعنى سوى زيد قال الشاعر:

[١١٨] حَاشَا أبِي ثَوْبَانَ إنّ بِهِ ضِنًّا عن المَلْحاة والشَّتْم

---

[١١٦] سبق الشاهد برقم (٦٣).

[١١٧] **البيت من البسيط**، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص٢٩٤، وخزانة الأدب (٤٣٨/٣)... المعجم المفصل (٧٩/١).

والشاهد فيه قوله: (**بسواء الحق**) حيث أتى بكلمة (**سواء**) متأثرة بالعامل الذي هو باء الجر، وهو دليل للكوفيين على أنها لا تلزم النصب على الظرفية كما يقول سيبويه والخليل.

[١١٨] **البيت من الكامل**، وهو للجميح الأسدي في الأصمعيات ص ٢١٨، وله أو لسبرة -

وزعم الفراء أن حاشا فعل ولا فاعل له وأن الأصل في قولك حاشا زيد حاشا لزيد فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها وهذا فاسد لأن الفعل لا يخلو من فاعل، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فعلا ينصب ما بعده واحتج لذلك بأشياء منها أنه يتصرف فتقول حاشيت أحاشي قال النابغة:

[١١٩] وَلاَ أرَى فاعِلاً في النَّاس يُشْبِهُهُ ولاَ أُحاشِي مِنَ الأقْوَام مِنْ أحَدِ

والتصرف من خصائص الأفعال ومنها أنه يدخل على لام الجر فتقول حاشا لزيد قال الله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[1]. ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله ومنها أنه يدخله الحذف نحو حاش لزيد وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو حاش لله وليس القياس في الحروف الحذف إنما ذلك الأسماء نحو أخ ويد وفي الأفعال نحو لم يك ولا أدر وهو قول متين يؤيده أيضًا ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب.

وحكي أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال سمعت أعرابيًّا يقول اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ فنصب بحاشا فإذًا يكون حالها كحال خلا، وقال إسحاق حاشا لله في معنى براءة الله مأخوذ من قولهم كنت في حشا فلان أي في ناحيته من قول الشاعر:

[١٢٠] بأي الحشا أمسى الخليط المباين

= ابن عمرو الأسدي في لسان العرب (١٨٢/١٤) (**حشا**).. المعجم المفصل (٩١٣/٢).

والشاهد فيه قوله: (**حاشا أبي ثوبان**) حيث جاءت (**حاشا**) غير المقترنة بـ (**ما**) حرف جر، وهذا جائز، ويجوز أن تأتي فعلا ماضيًا.

[١١٩] **البيت من البسيط**، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٠، وخزانة الأدب (٤٠٣/٣، ٤٠٥)، ولسان العرب (١٨١/١٤، ١٨٢) (**حشا**)... المعجم المفصل (٢٥٢/١).

والشاهد: فيه مجيء: (**حاشا**) في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا.

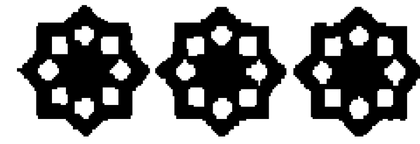
(١) سورة يوسف: ٥١.

[١٢٠] صدر البيت: (**يقول الذي يُمسي إلى الحزنِ أهلُهُ**).

والبيت من الطويل، وهو للمعطل الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ص٣٢٣، وله أو لخالد بن مالك في شرح أشعار الهذليين (٤٤٦/١). المعجم المفصل (١٠٠٢/٢).

والشاهد فيه قوله: (**الحشا**) حيث جاء مقصورًا، وهو بمعنى: الناحية من الأرض.

فإذا قال حاشا لزيد فمعناه تباعد فعلهم وصار في حشا منه أي في ناحيته كما أنك إذا قلت قد تنحى معناه قد صار في ناحية منه فاعرفه.



بيان المستثنى الذي يجوز فيه الجر والرفع

قال صاحب الكتاب:

((والرابع جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثنى بلا سيما وقول امرئ القيس:

ولا سيما يوم بدارة جلجل

ويروى مجرورًا ومرفوعًا وقد روى فيه النصب)).

قال الشارح:

((**لاسيما**)) كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمخفوض فمن خفض جعل ما زائدة مؤكدة وخفض ما بعدها بإضافة السي إليه كأنه قال ولا سي زيد أي ولا مثل زيد ومن رفع جعل ما بمعنى الذي ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف والمعنى سي الذي هو زيد وهو العائد إلى الذي ومثله قوله تعالى: ﴿**تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ**﴾(١). برفع أحسن على تقدير الذي هو أحسن وكقراءة من قرأ مثلا ما بعوض وهو قبيح جدًّا لحذف ما ليس بفضلة، والسي منصوب بلا وليس بمبنى لأنه مضاف إلى ما بعده ولايبنى ما هو مضاف لأن المبنى مشابه للحروف ولا يصح إضافة الحروف مع أن فيه جعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك إجحاف والسي المثل قال الحُطيئة:

[١٢١] فإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوز النَّاب لَيْسَ لَكُمْ بسي

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٤.

[١٢١] **البيت من الوافر**، وهو للحطيئة في ديوانه ص١٣٩، وخزانة الأدب (٥/٨٦،٩٦)، -

والتثنية سيان قال أبو ذؤيب:

[١٢٢] وَكانَ سِيان أنْ لا يَسْرَحُوا نَعَمًا أوْ يَسْرَحُوهُ بها وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

ولا يستثني بسيما إلا ومعه جحد لو قلت جاءني القوم سيما زيدلم يجز حتى تأتي بلا ولا يستثنى بلا سيما إلا فيما يراد تعظيمه فأما بيت امرئ القيس:

[١٢٣] ألاَ رُبَّ يَوْم كانَ مِنْهُنَّ صالِح وَلاَ سِيَّما يَوْم بِدَارَةِ جلْجُل

فإنه روى بجر يوم ورفعه على ما ذكرناه وقد روى منصوبًا على الظرف وهو قليل شاذ.

قال صاحب الكتاب:

«والخامس جار على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاءني إلا زيد وما رأيت إلا زيدًا وما مررت إلا بزيد».

قال الشارح:

إذا استثنيت بإلا من كلام منفى غير تام وذلك بأن يكون ما قبل إلا محتاجًا إلى ما بعدها ومثال ذلك «**ما جاءني إلا زيد وما رأيت إلا زيدًا وما مررت إلا بزيد**» وما ذهب إلا عمرو فهذا لا يكون فيه إلا الرفع لأن للفعل المفرغ لما بعد إلا أن يعمل فيه والأصل أن تقول ما جاءني أحد وما ذهب أحد أو شيء ليصح معنى الاستثناء لأن الاستثناء تخصيص صفة عامة على ما ذكرنا إلا أنك حذفت الفاعل استغناء عنه لعموم النفي وأنت تريده ولسنا نعني أنه مضمر وأن المذكور

= ولسان العرب (٤١١/١٤) (سوا)... المعجم المفصل (١٠٩٢/٢).

وفي البيت شاهد آخر: وهو جر (**هموز**) مع كونه نعتا لمنصوب وهو قوله: (**حية**): وذلك لمجاورته أحد المجرورين: وهو (**بطن**) أو (**واد**) مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيرا وتأنيثًا فإن (**حية**) مؤنث وما بعدها مذكر.

[١٢٢] **البيت من البسيط**، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (١٣٤/٥، ١٣٧، ١٣٨)، ولسان العرب (٤١٢/١٤) (**سوا**)... المعجم المفصل (١٧٦/١).

وفي البيت شاهد آخر: وهو مجيء (أو) بمعنى الواو.

[١٢٣] **البيت من الطويل**، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠، وخزانة الأدب (٤٤٤/٣، ٤٥١)، ولسان العرب (٤١١/١٤) (**سوا**)... المعجم المفضل (٧٦٧/٢).

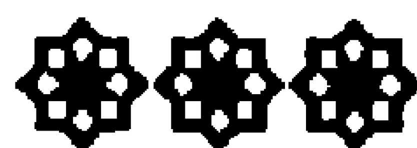
والشاهد فيه قوله: (**يوم**) يجوز فيه الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على التمييز، والجر على الإضافة.

بعد إلا بدل منه وإنما نعني أن المعنى على ذلك ولما حذفت ما كان يجب أن يشغل به الفعل المنفي لم يجز ترك الفعل بلا فاعل أو ما ينوب عن الفاعل فلم يكن بد من إسناد هذا الحديث إلى محدث عنه وشغل هذا الفعل بشيء يرتفع به كما لم يكن بد من شغل الفعل بالمفعول إذ لم يسم الفاعل فرفعت به ما بعد إلا وأقمته مقام من لم يذكر إذ كان بعضه. ولم يكن ذلك بأبعد من إقامة المفعول مقام الفاعل وليس منه ولما أقمته مقام الفاعل وشغلت الفعل به لفظًا دل الاستثناء على المحذوف من جهة المعنى كما دل تغيير بنية الفعل في ما لم يسم فاعله بعد إقامة المفعول مقام الفاعل على أن ثم فاعلا لهذا الفعل غير المذكور.

والذي يدل على أن الفعل عامل فيما بعد إلا ومسند إليه أمران أحدهما أن هنا فعلا لابد له من فاعل وليس هنا فاعل سوى الموجود ولا يقال الفاعل محذوف إذ الفاعل لا يجوز حذفه والثاني أنه قد يؤنث الفعل لتأنيث المستثنى فيقال ما قامت إلا هند قال ذو الرمة:

[١٢٤] بَرَى النَّحزُ وَالأَجْرَازُ ما في غُرُوضِها   فَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الصُّدُورُ الجَرَاشِعُ

ومن ذلك قراءة الحسن وجماعة من القراء غير السبعة فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم فأنث وإن كان القياس التذكير لأنه من مواضع العموم والتذكير إذ التقدير فما بقي شيء ولا يرى شيء فإذا قلت ما قام إلا زيد وما رأيت إلا زيدًا وما مررت إلا بزيد فهو بمنزلة قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد في أن الفعل عامل في الفاعل والمفعول بعد إلا كما يعمل إذا لم يكن إلا مذكورا وهذا معنى قوله: ((**جار على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء**)) وفائدة الاستثناء في قولك ما قام إلا زيد إثبات القيام له ونفيه عمن سواه ولو قلت قام زيد لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره فاعرفه.



---

[١٢٤] **البيت من الطويل**، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٢٩٦، وتخليص الشواهد ص٤٨٢، وتذكرة النحاة ص١١٣... المعجم المفصل (٥٢/١).

والشاهد فيه قوله: (وما بقيت إلا الصدور) حيث أنث الفعل مع فصله عن الفاعل بـ(إلا) وهذا غير جائز إلا في الضرورة الشعرية.

حكم غير في الاستثناء

قال صاحب الكتاب:

((والمشبه بالمفعول منها هو الأول والثاني في أحد وجهيه وشبهه به لمجيئه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه لأن العامل فيه يتوسط حرف)).

قال الشارح:

قوله: ((**والمشبه بالمفعول منها هو الأول**)) يريد المستثنى من الموجب نحو قولك قام القوم إلا زيدًا لأن الاستثناء جاء بعد ما تم الكلام بالفاعل كما يأتي المفعول كذلك نحو قولك ضرب زيد عمرا قوله: ((**والثاني في أحد وجهيه**)) يريد به ما يجوز من النصب والبدل في المستثنى من المنفي التام نحو قولك ما جاءني أحد إلا زيد فإنه يجوز فيه النصب على أصل الباب وهو المشبه بالمفعول والبدل، والفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام أحد إلا زيد أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول به وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد وكان ذكر الأول كالتوطئة كما ترفع الخبر لأنه معتمد الكلام وتنصب الحال لأنه تبيع للمعتمد في نحو زيد في الدار قائمًا، وقوله: ((**وله شبه خاص بالمفعول معه**)) يريد أن الفعل كما لم يتعد إلى المفعول معه إلا بواسطة الواو وتقويته كذلك إلا تقوية للفعل قبلها لا يتعدى إلى المستثنى إلا بواسطتها وليس واحد منهما عاملا فيما دخلا عليه فاعرفه.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد إلا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب. وقالوا إنما عمل فيه غير المتعدى لشبهه بالظرف لإبهامه)).

قال الشارح:

لما كانت إلا حرفا لا يعمل شيئًا ولا يعمل فيه عامل وكان ما قبلها مقتضيًا لما

بعدها تخطى عمل ما قبلها إلى ما بعدها فعمل فيه كقولنا ما قام إلا زيد وما رأيت إلا زيدًا وما مررت إلا بزيد ((**وغير**)) اسم تعمل فيه العوامل وما بعدها لا يعمل فيه سواها لأن إضافتها إليه لازمة فصار الإعراب الواجب للاسم الواقع بعد إلا حاصلا في نفس غير فإذا استثنيت بها من موجب نصبت نحو قولك قام القوم غير زيد كما نصبت ما بعد إلا نحو قام القوم إلا زيدا وكذلك إذا كان الثاني منقطعًا ليس من جنس الأول كقولك جاءني القوم غير حمار كما تقول إلا حمارا وكذلك إذا قدمته على المستثنى منه نحو قولك ما جاءني غير زيد أحد كما قلت ما جاءني إلا زيدا أحد وتقول ما جاءني أحد غير زيد فيجوز في غير الرفع والنصب كما كان ذلك جائزا مع إلا.

((**فإن قيل**)) كيف جاز أن تقول قام القوم غير زيد فتنصب غيرا بالفعل قبله وهو لازم غير متعد فالجواب أن غيرا هاهنا لما كانت مشابهة لسوى بما فيها من الإبهام ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل غيرك فهو غير متميز كما أن سوى كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم إلى سوى بنفسه كذلك يتعدى إلى غير لأنه في معناه وهذا معنى قوله: ((**وقالوا إنما عمل فيه الفعل غير المتعدى لشبهه بالظرف**)) يريد سوى.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((واعلم أن إلا وغيرا يتقارضان ما لكل واحد منهما، فالذي لغير في أصله أن يكون وصفًا يمسه إعراب ما قبله ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة، ودلالته عليها من جهتين من جهة الذات ومن جهة الصفة تقول مررت برجل غير زيد قاصدا إلى أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفته صفته؛ وفي قوله عز وجل: ﴿لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1]. بالرفع صفة للقاعدون والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء، ثم تُدخل على إلا في الاستثناء)).

قال الشارح:

قوله: ((**يتقارضان ما لكل واحد منهما**)) يعني أن كل واحد منهما يستعير من

---

(١) سورة النساء: ٩٥.

الآخر حكما هو أخص به فحكم غير الذي هو مختص به الوصفية أن يكون جاريا على ما قبله تحلية له بالمغايرة فأصل غير أن يكون وصفًا والاستثناء فيه عارض معار من إلا ويوضح ذلك ويؤكده أن كل موضع يكون فيه غير استثناء يجوز أن يكون صفة فيه وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء وذلك نحو قولك عندي مائة غير درهم إذا نصبت كانت استثناء وكنت مخبرا أن عندك تسعة وتسعين درهما وإذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها وكذلك إذا قلت عندى درهم غير دانق وغير دانق إذا استثنيت نصبت وإذا وصفت رفعت وتقول عندى درهم غير زائف ورجل غير عاقل هذا لا يكون فيه غير إلا وصفًا لا غير لأن الزائف ليس بعضًا للدرهم ولا العاقل بعض الرجل وحقيقة الاستثناء إخراج بعض من كل والفرق بين غير إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئًا ولم تنف عنه شيئًا لأنه مذكور على سبيل التعريف فإذا قلت جاءني رجل غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وإنما هو بمنزلة قولك جاءني رجل ليس بزيد وأما إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي وإذا كان قبلها نفي فما بعدها إيجاب لأنها هاهنا محمولة على إلا فكان حكمها كحكمه.

وقوله: ((**يمسه إعراب ما قبله**)) يشير إلى أنه وصف يتبع ما قبله في إعرابه كما تتبع سائر الصفات فتقول هذا رجل غيرك فترفعه لأن موصوفه مرفوع تقول رأيت رجلا غيرك ومررت برجل غيرك كما تقول هذا رجل عالم ورأيت رجلا عالمًا ومررت برجل عالم فيكون إعراب عالم كإعراب الرجل من حيث هو نعت له.

وقوله: ((**ودلالته عليها من وجهين من جهة الذات ومن جهة الصفة**)) يريد أنه قد دل على شيئين على الذات الموصوفة وهو الإنسان مثلا وعلى الوصف الذي استحق به أن يكون غيرا وهو المغايرة كما أنك إذا قلت أسود فقد دل على شيئين على الذات والسواد الذي استحق به أن يكون أسود فهما شيئان حامل ومحمول فالحامل الذات والمحمول السواد وكذلك ضارب دل على الضرب وذات الضارب.

فأما ((**قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي**

الضَّرَرِ﴾[1]. إلخ فقد قرئ بالرفع والجر والنصب فالرفع على النعت للقاعدون ولا يكون ارتفاعه على البدل في الاستثناء لأنه يصير التقدير فيه لا يستوي إلا أولو الضرر وليس المعني على ذلك إنما المعنى لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون والجر على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحد والنصب على الاستثناء.

وقوله: ((**ثم دخل على إلا في الاستثناء**)) يريد أن أصل غير أن يكون صفة لما ذكرناه ثم دخل على إلا للمضارعة بينهما فاستثني به كما يستثنى بإلا.

قال صاحب الكتاب:

((**وقد دخل عليه إلا في الوصفية وفي التنزيل ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾**[2]. **أي غير الله ومنه قوله:**

[١٢٥] وكلُّ أخ مُفارقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أبيكَ إلاَّ الفرْقَدَان

ولا يجوز إجراؤه مجرى غير إلا تابعا لو قلت لو كان فيهما إلا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجز وشبهه سيبويه بأجمعون)).

قال الشارح:

((**وقد حملوا إلا على غير في الوصفية**)) فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة وأنه ليس إياه أو من صفته كصفته ولا يراد به إخراج الثاني مما دخل في الأول فتقول جاءني القوم إلا زيدا فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفة للقوم وإذا قلت ما أتاني أحد إلا زيد جاز أن يكون إلا وما بعدها بدلا من أحد وجازأن يكون صفة بمعنى غير قال الله تعالى: **﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾**[3]. والمراد غير الله فهذا لا يكون إلا وصفا ولا يجوز أن يكون بدلا يراد به الاستثناء لأنه يصير في تقدير لو كان فيهما إلا الله لفسدتا وذلك فاسد لأن لو شرط فيما مضى فهي بمنزلة إن في المستقبل وأنت لو قلت إن أتاني إلا زيد لم يصح لأن الشرط في حكم الموجب فكما لا يصح أتاني

(١) سورة النساء: ٩٥.

(٢) سورة الأنبياء: ٢٢.

[١٢٥] سيأتي تخريجه برقم (١٢٦).

(٣) سورة الأنبياء: ٢٢.

إلا زيد كذلك لا يصح إن أتاني إلا زيد فلو نصبت على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهة إلا الله لجاز، ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن معدي كرب:

[١٢٦] وكل أخ مفارقه أخوه إلخ

فإلا وما بعدها بمعنى غير صفة لكل ولو جعله وصفًا لأخٍ لخفض وقال إلا الفرقدين لأن ما بعد إلا في الوصف يكون إعرابه تابعًا لإعراب ما قبلها والمراد كل أخ مفارقه أخوه غير الفرقدين فإنهما لا يفترقان في الدنيا كافتراق الأخوين.

واعلم أنه لا يجوز أن تكون إلا صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمع أو واحد في معنى الجمع إما نكرة منفية وإما فيه الألف واللام لتعريف الجنس لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغير فتقارضا ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع لأنهما لم تجتمعا فيه لو قلت مررت برجل إلا زيد على معنى غير زيد لم يجز لأن إلا موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها وليس زيد بعضا لرجل فامتنع لذلك، وقوله: «**لا يجوز إجراؤه مجرى غير إلا تابعًا**» يريد أن إلا وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان قبلها اسم مذكور ولا يجوز حذف الموصوف فيه وإقامة الصفة مقامه كما جاز ذلك مع غير لأن غيرًا اسم متمكن تعمل فيه العوامل فيجوز أن يقام مقام الموصوف فإذا قلت مررت بمثلك وإن كان تقديره برجل مثلك فليس خفضه هنا بحكم التبعية بل بالحرف الخافض وكذلك إذا قلت قام غيرك فارتفاعه بالفعل قبله كما كان ارتفاع الموصوف لو ذكره وكذلك النصب في قولك رأيت غيرك هو منصوب بوقوع الفعل عليه لا بحكم أنه صفة تابع فإلا إنما وصف بها حملا على غير وإذا كانت غير نفسها إذا حذف موصوفها لا تبقى نعتا إذ النعت يقتضي منعوتًا متقدمًا عليه كان ما حمل عليه وهو حرف لا يعمل فيه عامل لا رافع ولا ناصب ولا خافض أشد امتناعا فلم يجز لذلك حذف الموصوف وإقامته مقامه فلا تقول ما قام إلا زيد

---

[١٢٦] **البيت من الوافر**، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص١٧٨، ولسان العرب (٤٣٢/١٥) (ألا)، ولعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب (٤٢١/٣)... المعجم المفصل (١٠٠٩/٢).

والشاهد فيه قوله: (**إلا الفرقدان**) فجاء بها نعتا لكلمة (**كل**) على تقدير (**غير**) وفيه رد على المبرد الذي زعم أن الوصف بـ (**إلا**) لم يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل. فـ(**إلا الفرقدان**) صفة، ولا يمكن فيه البدل.

وأنت تريد الصفة كما جاز ما قام ما قام غير زيد «**وقد شبهه سيبويه بأجمعون**» في التأكيد من حيث إنه لا يكون إلا تأكيدًا كالنعت ولا يجوز حذف المؤكد وإقامته مقام المؤكد فلا يكون إلا بعد مذكور كما أن إلا في الصفة كذلك.

«**فصل**» **قال صاحب الكتاب:**

«**وتقول ما جاءني من أحد إلا عبد الله وما رأيت من أحد إلا زيدا ولا أحد فيها إلا عمرو فتحمل البدل على محل الجار والمجرور لا على اللفظ وتقول ليس زيد بشيء إلا شيئًا لا يعبأ به قال طرفَةَ:**

[١٢٧] **أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بيَدٍ   إلاّ يدًا لَيْستْ لها عضُدُ**

وما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به بالرفع لا غير».

قال الشارح:

اعلم أن من الحروف ما قد تزاد في الكلام لضرب من التأكيد وتختص زيادتها بموضع دون موضع فمن ذلك من قد تزاد مؤكدة وتختص بالنفي والدخول على النكرة لاستغراق الجنس فتارة تفيد الاستغراق بعد أن لم يكن وتارة مؤكدة فمثال الأول قولك ما جاءني من رجل فمن أفادت العموم واستغراق الجنس لأنك لو قلت ما جاءني رجل جاز أن يكون نافيًا لمجئ رجل واحد وقد جاءك أكثر ومثال الثاني قولك ما أتاني من أحد والمعنى ما أتاني أحد لأن أحدًا عام من غير دخول من كطوريٍّ وعريب وإنما أكدت، فإذا قلت: «**ما أتاني من أحد إلا زيد**» جاز في إعراب زيد وجهان النصب على الاستثناء والرفع على البدل من الموضع لأن موضعه لو لم يكن الخافض رفع لأن من لو لم تدخل لقلت ما أتاني أحد إلا زيد ولا يجوز خفض زيد على البدل من اللفظ لأن خفضه بمن ولا يجوز دخول من هذه على موجب وما بعد إلا هاهنا موجب لأنه استثناء من منفى والمستثني من المنفي موجب فامتنع البدل من اللفظ هاهنا لذلك ولو قلت ما أخذت من أحد إلا زيد لجاز الخفض فيما بعد إلا على البدل من المخفوض لأن من هذه من صلة أحد فهى تدخل على المنفى والموجب بخلاف الأولى، وتقول «**لا أحد فيها إلا زيد**» ولا إله إلا الله بالرفع على البدل من موضع لا أحد لأنه في موضع اسم مبتدأ ولا

---

[١٢٧] سيأتي تخريجه برقم (١٢٨).

يجوز حمل ما بعد إلا على النصب الذي توجبه لا النافية لأن لا إنما تعمل في منفى وما بعد إلا هنا موجب ولأن المنفى هاهنا مقدر بمن والمعنى لا من أحد ولذلك وجب بناؤه فلم يصح البدل منه لأنه لايصح تقدير من هذه بعد إلا، ومن ذلك قولك: «**ليس زيد بشيء إلا شيئًا لا يعبأ به**» ولا يجوز فيه إلا النصب على البدل من المحل لأن محله نصب والتقدير ليس زيد شيئًا إلا شيئًا لا يعبأ به ولا يجوز الخفض على البدل من اللفظ لأن خفضه بتقدير الباء وهذه الباء تأتي زائدة لتأكيد النفي ولا تكون مع الموجب وما بعد إلا هنا موجب فلذلك لم يجز الخفض، قال الشاعر:

[١٢٨] **أبني لُبَيْنَى إلخ**

البيت لطرفة بن العبد والشاهد أنه نصب يدا الثانية لوقوعها بعد إلا بدلا من محل الجار والمجرور لتعذر حمله على لفظ المخفوض لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي ويروي مخبولة العضد والخبل الفساد والمعنى أنتم في الضعف وقلة الانتفاع كيد لا عضد لها؛ وتقول: «**ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به**» بالرفع لا غير وذلك لأن الجار والمجرور عند بني تميم في موضع رفع لأنهم لا يعملون ما لعدم اختصاصها وإذا كان في موضع رفع تعذر حمله على اللفظ الذي هو الجر لما ذكرناه من أن هذه الباء لاتزاد مع الموجب وما بعد إلا هنا موجب فحمل على الموضع وهو الرفع، وعند أهل الحجاز أن الجار والمجرور في موضع نصب لأنهم يحملون ما على ليس لشبهها بها من جهة النفي فإذا دخلت إلا بطل عملها لانتقاض النفي وصاروا إلى أقيس اللغتين وهي لغة بني تميم فلذلك رفعت، ومثله ما كان زيد بغلام إلا غلامًا صالحا بنصب الغلام لأنه بدل من محل الغلام الأول ومحله نصب بأنه خبر كان ويدل على ذلك أنك لو حذفت الاسم المستثنى منه لقلت ما أنت إلا شيء لا يعبأ به بالرفع وما كان زيد إلا غلامًا صالحا بالنصب.

وقد أجاز الكوفيون فيما بعد إلا الخفض إذا كان نكرة ولا يجوز في المعرفة فتقول على هذا ما أتاني من أحد إلا رجل وما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ولو

---

[١٢٨] **البيت من الكامل**، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص٢١، وشرح أبيات سيبويه (٦٨/٢، المعجم المفصل (٢١٦/١).

والشاهد فيه قوله: (يدًا) حيث نصب الكلمة على البدل من موضع الباء وما عملت فيه، والتقدير: لستما يدًا إلا يدًا لا عضد لها.

قلت إلا زيد وما أنت بشيء إلا الشيء التافه لم يجز والصواب المذهب الأول وهو رأي سيبويه لما ذكرناه من أن حرف الخفض في هذا الموضع إنما دخل لتأكيد النفي ولا يتعلق بموجب وما بعد إلا موجب فاعرفه.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان أحدهما وهو اختيار سيبويه أن لا تكترث للصفة وتحمله على البدل والثاني أن تنزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنصبه وذلك قولك ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد أو تقول إلا أباك وإلا عمرًا)).

قال الشارح:

((إذا تقدم المستثني على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان)) أحدهما مذهب سيبويه وهو اختيار أبي العباس المبرد أن تبدله مما قبله لأن الاعتبار بتقديم المبدل منه وهو الاسم ولا تكترث للصفة لأنها فضلة والثاني أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيار أبي عثمان المازني وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد وإذا كانا كالشيء الواحد كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف فكما يلزم النصب بتقديمه على المستثني منه كذلك يلزم النصب بتقديمه على الصفة، ومما يدل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ**﴾(١). ألا ترى أنه أدخل الفاء في الخبر هاهنا لوصفك إياه بالذي كما تدخل إذا كان المخبر عنه الذي وكان موصولا بالفعل أو ما يجري مجرى الفعل من ظرف أو جار ومجرور، مثال ذلك قولك: ((**ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد**)) فقولك خير من زيد وصف لأحد المستثنىمنه والأب هو المستثنى وقد تقدم على الصفة وأبدلته منه وإن شئت نصبت وقلت إلا أباك؛ وتقول: ((**ما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد**)) فقولك خير من زيد نعت أحد وعمرو مخفوض لأنه بدل منه وإن شئت نصبت على الاستثناء.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وتقول في تثنية المستثنى ما أتاني إلا زيد إلا عمرًا وإلا زيدًا إلا عمرو

---

(١) سورة الجمعة: ٨

ترفع الذي أسندت إليه وتنصب الآخر وليس لك أن ترفعه لأنك لا تقول تركوني إلا عمرو؛ وتقول ما أتاني إلا عمرًا إلا بشرًا أحد منصوبين لأن التقدير ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشرٌ على إبدال بشر من أحد فلما قدمته نصبته)).

قال الشارح:

إذا قلت ((**ما أتاني إلا زيد إلا عمرا أو إلا زيدا إلا عمرو**)) فلابد من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعًا ولا نصبهما وذلك نظرا إلى إصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه وذلك أن المستثنى منه محذوف والتقدير ما أتاني أحد إلا زيدا إلا عمرا لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع أحدهما بأنه فاعل ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل لم يجز رفع الآخر لأن المرفوع بعد إلا إنما يرفع على أحد وجهين إما أن يرفع بالفعل الذي قبله إذا فرغ الفعل وإما أن يرفع لأنه بدل من مرفوع قبله ولا يسوغ هاهنا وجه من الوجهين المذكورين لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له ولا يكون بدلا لأن الثاني ليس الأول ولا بعضا له ولا مشتملا عليه مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفي من الأول فيبدل منه وإنما المعنى على أنهما لم يدخلا في نفي الإتيان.

وقوله: ((**لأنك لا تقول تركوني إلا عمرو**)) إشارة إلى أن الثاني مستثنى من الأول والأول موجب والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعًا.

((**فإن قيل**)) كيف استثنيته منه وليس بعضًا له قيل لأن زيدا بعض القوم فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعض والبعض يقع على القليل والكثير، ولم يجز نصبهما جميعًا لأن الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعل فلما امتنع رفعهما معًا ونصبهما معًا تعين رفع أحدهما ونصب الآخر؛ والاسمان جميعًا مستثنيان فمعناهما في ذلك واحد وإن اختلف إعرابهما ومما يدل على أنهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثني منه وقدمتهما عليه لكنت تنصبهما نحو قولك: ((**ما أتاني إلا زيدا إلا عمرا أحد**)) والذي يوضح ذلك قول الكميت:

[١٢٩] فَمَا لِيَ إلا اللهُ لاَ ربَّ غَيْرَهُ وَمَا لِيَ إلا اللهَ غَيْرَكَ نَاصِرُ

---

[١٢٩] **البيت من الطويل**، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (١٦٧/١)، والكتاب (٣٣٩/٢)=

نفي كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب وهذا واضح.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((**وإذا قلت ما مررت بأحد إلا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد وإلا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم**)).

قال الشارح:

اعلم أن إلا تدخل بين المبتدأ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبة فمثال دخولها بين المبتدأ وخبره قولك ما زيد إلا قائم فقائم خبر زيد فكأنك قلت زيد قائم لكن فائدة دخول إلا إثبات الخبر للأول ونفي خبر غيره عنه والمستثنى منه كأنه مقدر والتقدير ما زيد شيء إلا قائم فشيء هنا في معنى جماعة لأن المعنى ما زيد شيء من الأشياء إلا قائم، ومثال دخولها بين الصفة والموصوف قولك ما مررت بأحدإلا كريم وما رأيت فيها أحدا إلا عالمًا أفدت بإلا إثبات مرورك بقوم كرام وانتفاء المرور بغير من هذه صفتهم وكذلك أثبت رؤية قوم علماء ونفيت رؤية غيرهم؛ وتقول في الحال ما جاء زيد إلا ضاحكا فتنفى مجيئه إلا على هذه الصفة.

وقد تقع الجمل موقع هذه الأشياء بعد إلا كما تقع موقعها في غير الاستثناء فتقول ما زيد إلا أبوه منطلق فأبوه منطلق جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول الذي هو زيد وتقول في الصفة ((**ما مررت بأحد إلا زيد خير منه**)) فقولك زيد خير منه جملة من مبتدأ وخبر في موضع مخفوض نعت لأحد كأنك قلت مررت بقوم زيد خير منهم وأفادت إلا انتفاء مرورك بغير من هذه صفتهم، وتقول في الجملة إذا وقعت حالا ما مررت بزيد إلا أبوه قائم وما مررت بالقوم إلا زيد خير منهم فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة وقد يجوز في قولك ما مررت بأحد إلا زيد خير منه أن تكون الجملة في موضع الحال أيضًا لأن الحال من

- المعجم المفصل (١/٣٦٣).

والشاهد فيه تكرار: المستثنى في عجز البيت مرة بـ ((**إلا**)) وأخرى بـ(**غير**) والتقدير: ومالي ناصر إلاالله غيرك، فكان (**الله**) بدلا من (**ناصر**) و(**غيرك**) منصوبا على الاستثناء، فلما قدما لزما النصب جميعا. لأن البدل لا يقدَّم.

النكرة جائز وإن كان ضعيفًا ويجوز أن تدخل عليه الواو فتقول ما مررت بأحد إلا وزيد خير منه وما كلمت أحدا إلا وزيد حاضر فزيد حاضر في موضع الحال ولا يجوز حذف الواو من هاهنا كما جاز حذفها من الأول لخلو الجملة من العائد الرابط وإنما الواو هي الرابطة وليس الأول كذلك لأن فيه ضميرا رابطا فإن أتيت بالواو كان تأكيدا للارتباط وإن لم تأت بها فالضمير كاف، ولا تقع الجملة في هذه المواضع إلا أن تكون اسمية من مبتدأ وخبر ولا تكون فعلية لأن إلا موضوعة لإخراج بعض من كل فإذا تقدم إلا الاسم فلا يكون بعدها إلا الاسم لأنهما جنس واحد فيصح أن يكون بعضًا له فلو قلت ما زيد إلا قام على أن تجعل قام خبرا وما أتاني أحد إلا قام أخوه ونحو ذلك لم يجز لما ذكرت لك، ولو قلت ما زيد إلا يقوم أو ما أتاني أحد ألا يضحك لكان جيدا لأن الفعل المضارع مشابه للاسم فكان له حكمه.

وقوله: ((**وإلا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم**)) يعني أنه ليس في اللفظ مستثنى منه وإنما معك في ما زيد إلا قائم مبتدأ وخبر وفي قولك ما مررت بأحد إلا زيد خير منه صفة وموصوف أو حال وذو حال فجرى مجرى العامل المفرغ للعمل من نحو ما قام إلا زيد وما ضربت إلا زيدا من حيث إن ما قبل إلا يقتضي ما بعدها اقتضاء لا يتم المعنى إلا به إلا أنها من جهة المعنى تفيد الاستثناء من حيث جعلت زيدا خيرا من جميع ما مررت به في قولك ما مررت بأحد إلا زيد خير منه ونفيت زيدا أن يكون شيئًا إلا قائمًا في قولك ما زيد إلا قائم.

((فصل)) **قال صاحب الكتاب:**

((وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله إلا فعلت والمعنى ما أطلب منك إلا فعلك وكذلك أقسمت عليك إلا فعلت وعن ابن عباس بالإيواء والنصر إلا جلستم وفي حديث عمر عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا بمعنى إلا ضربت)).

قال الشارح:

((**قد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى**)) لدلالة الفعل على المصدر فقالوا:

((**نشدتك الله إلا فعلت**)) والمراد فعلك وذلك أن نشد فعل قد استعمل على وجهين أحدهما أن يكون متعديا إلى مفعول واحد والآخر أن يكون متعديا إلى مفعولين فالمتعدي إلى مفعول واحد قولهم نشدت الضالة إذا طلبتها وأنشدوا لنصيب:

[١٣٠] ظَلِلْتُ بذي دَوْرَانَ أَنْشُدُ ناقَتي ومالي عليها من قَلُوص ولاَ بَكْر

والناشد الطالب وأنشد الأصمعي عن أبي عمرو:

يُصيخُ للنَّبْأةِ أَسْمَاعُه إصاخَةَ الناشِدِ لِلْمُنْشِدِ

الإصاخة الاستماع والناشد الطالب والمنشد المعرف.

الضر الآخر أن يتعدى إلى مفعولين من باب نشدت وذلك قولهم: ((**نشدتك الله إلا فعلت**)) هكذا حكاه سيبويه وهو كلام محمول على المعنى كأنه قال ما أنشد إلا فعلك أي ما أسألك إلا فعلك ومثل ذلك شر أهر ذا ناب وشيء ما جاء بك، وجاز وقوع فعلت هاهنا بعد إلا من حيث كان دالا على مصدره كأنهم قالوا ما أسألك إلا فعلك ونحوه ما أنشده أبو زيد:

[١٣١] فقالوا ما تَشاءُ فقلْتُ أَلْهُو إلى الإصباحِ آثِرَ ذِي أَثِير

فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه فكأنه قال في جواب ما تشاء اللهو، وإذا ساغ أن تحمل شر أهر ذا ناب على معنى المنفى كان معنى النفي في نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول إلا لدلالتها عليه ألا ترى أنهم قالوا ليس الطيب إلا المسك فجاز دخول إلا في قول أبي الحسن بين المبتدأ والخبر وإن لم يجز زيد إلا منطلق لما كان عاريا من معنى النفي، ومثله من الحمل على المعنى قول الآخر

---

[١٣٠] **البيت من الطويل**، وهو لنصيب بن رباح في ديوانه ص ٩٣، وأمالي القالي (٢٠٦/٢)، المعجم المفصل (٤٣٨/١).

والشاهد فيه قوله: (أنشد ناقتي) حيث تعدى الفعل (نشد) إلى مفعول به واحد ويجوز أن يتعدى إلى مفعولين، نحو: (**نشدتك الله إلاَّ فعلت**).

[١٣١] **البيت من الوافر**، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ص٥٧، ولسان العرب (٩/٤) (**أثر**)... المعجم المفصل (٤٥١/١).

والشاهد فيه: إقامة الفعل مقام المصدر، فإنَّ (**ألهو**) نائب عن (**اللهو**).

[١٣٢] وإنمـــــــــــا يدافـع عـن أعراضهـم أنـا أو مثلـي

والمراد ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع إلا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقم لأنك لا تقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لأنه في معنى ما يدافع إلا أنا كذلك جاز أسألك إلا فعلت لأنه في معنى لا أسألك إلا فعلك، وأما ((**أقسمت عليك إلا فعلت**)) فقياسه لو أجرى على ظاهره أن يقال لتفعلن لأنه جواب القسم في طرف الإيجاب بالفعل فتلزمه اللام والنون لكنهم حملوه على نشدتك الله إلا فعلت لأن المعنى فيهما واحد.

قال سيبويه سألت الخليل عن قولهم أقسمت عليك لما فعلت وإلا فعلت لم جاز هذا وإنما أقسمت هاهنا كقولك والله فقال وجه الكلام لتفعلن ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بقولهم نشدتك الله إلا فعلت إذ كان المعنى فيهما الطلب.

وأما ((**قول ابن عباس بالإيواء والنصر إلا جلستم**)) فهو حديث مشهور ذكره التوحيدي في كتاب البصائر وذلك أن ابن عباس دخل على بعض الأنصار في وليمة فقاموا فقال بالإيواء والنصر إلا جلستم وأراد بالإيواء والنصر قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا**﴾(١). فاستعطفهم بما ورد فيهم وما هو من خصائصهم.

وأما حديث عمر ((**عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا**)) ففي هذا الحديث روايةٍ أخرى عن يحيى بن أبي كثير أن كاتبا لأبي موسى كتب إلى عمر بن الخطاب من أبو موسى فكتب إليه عمر إذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطا واعزله عن عملك، فقوله لما ضربت كاتبك بمعنى إلا ضربت أي لا أطلب إلا ضربه وقوله عزمت عليك من قسم الملوك وكانوا يعظمون عزائم الأمراء.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والمستثنى يحذف تخفيفا وذلك قولهم ليس إلا وليس غير)).

---

[١٣٢] **البيت من الطويل**، وهو للفرزدق في ديوانه (١٥٣/٢)، وخزانة الأدب (٤٦٥/٤)، ولسان العرب (٢٠٠/١٥) **(قلا)**... المعجم المفصل (٧٦٥/٢).

والشاهد فيه قوله: (أنا أو مثلي) حيث تعين انفصال الضمير لأنه محصور بـ**(إنما)**.

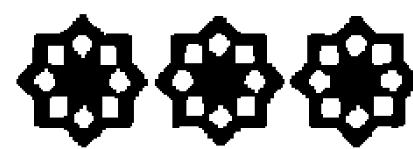
(١) سورة الأنفال: ٧٢،٧٤.

قال الشارح:

قد حذفوا المستثنى بعد إلا وغير وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد لعلم المخاطب بمراد المتكلم وذلك قولك: ((**ليس غير وليس إلا**)) والمراد ليس إلا ذاك وليس غير ذاك ولو قلت بدل ليس لايكون إلا أو لم يكن غير لم يجز فإذا قالوا ليس إلا وليس غير فإنهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفة المخاطب نحو ما جاءني إلا زيد والمراد ما جاء أحد إلا زيد ومثل ذلك ما منهم إلا قد قال ذاك يريد ما منهم أحد إلا قد قال ذاك وإذا قلت ليس غير فاسم ليس مستتر فيها على ما تقدم وغير الخبر وهى منتصبة وإنما لما حذف منها ما أضيفت إليه وقطعت عن الإضافة بنيت على الضم تشبيها بالغايات.

وقال أبو الحسن الأخفش إذا أضفت غيرا فقلت غيرك أو غير ذلك جاز فيه وجهان الرفع والنصب تقول جاءني زيد ليس غيره وليس غيره فإذا رفع فعلى إنه اسم ليس وأضمر الخبر كأنه قال ليس غيره صحيحًا وإذا نصب فعلى أنه الخبر وأضمر الاسم كأنه قال ليس الجاءى أو ليس الأمر غيره وإذا لم يضفها أجاز في غير الفتح والضم وشبهها بباب تيم تيم عدى وزعم أن تيم الأول قد حذف منه المضاف إليه وبقى على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين إذ كانت الإضافة منوية فيه.

وقد أجاز بعضهم تنوين غير إذا حذفت منها المضاف إليه نظرًا إلى اللفظ كما ينون كل وبعض إذا لم يضافا وإن كانت الإضافة فيهما منوية مرادة من نحو قوله تعالى: ﴿**وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ**﴾[1]. ونحو ذلك.



---

(١) سورة النمل: ٨٧.

الخبر والاسم في بابي كان وإن

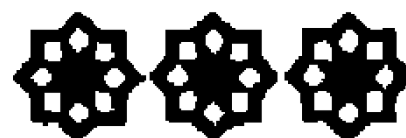
((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((لما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدى شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول)).

قال الشارح:

لما حضر المنصوبات وجب عليه أن يعيد ذكر كان وأخواتها وإن وأخواتها هاهنا لأن لكل واحد منهما منصوبًا كما أن له مرفوعا فخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنه شبه كل واحد من كان وإن بالفعل المتعدى لاقتضاء كل واحد منهما اسمين بعده وقد تقدم بيان مشابهة إن الفعل في المرفوعات بما أغنى عن إعادته.

وأما كان وأخواتها فهى من أفعال العبارة واللفظ لأنه تدخلها علامات الأفعال من نحو قد والسين وسوف وتتصرف تصرف الأفعال نحو كان يكون فهو كائن وكن ولاتكن وليست أفعالا حقيقة لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث وزمان ذلك الحدث وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها فهى بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر فقولك كان زيد قائما بمنزلة قولك زيد قائم أمس وقولك يكون زيد قائما بمنزلة زيد قائم غدا فثبت بما قلناه أنها ليست أفعالا حقيقة إذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر وإنما هى مشبهة بالأفعال لفظا وإذا كانت أفعالاً من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول ويؤيد عندك أن مرفوعها ليس بفاعل وأن منصوبها ليس مفعولا على الحقيقة أن الفاعل والمفعول قد يتغايران نحو ضرب زيد عمرًا فزيد غير عمرو والمرفوع في باب كان لا يكون إلا المنصوب في المعنى نحو كان زيد قائما فالقائم ليس غير زيد فاعرفه.



مبحث في قولهم إن خيرًا فخير وإن شرا فشر

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر وإن سيفا فسيف أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير وإن كان شرًّا فجزاؤه شر، ومنهم من ينصبهما أي إن كان خيرا كان خيرا والرفع أحسن في الآخر، ومنهم من يرفعهما ويضمر الرافع أي إن كان معه خنجر فالذي يقتل به خنجر قال النعمان ابن المنذر:

قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا))

قال الشارح:

اعلم أن كان قد تحذف كثيرا وهي مرادة وذلك لكثرتها في الكلام فمن ذلك قولهم ((**الناس مجزيَون بأعمالهم إن خيرًا فخير وإن شرا فشر**)) فلك في هذه المسألة أربعة أوجه من الإعراب أن تنصبهما جميعًا وأن ترفعهما جميعًا وأن تنصب الأول وترفع الثاني وأن ترفع الأول وتنصب الثاني فإذا نصبتهما جميعًا قلت الناس مجزيون بأعمالهم ((**إن خيرا فخيرا**)) وانتصابهما بفعلين مضمرين أحدهما شرط والآخر جزاء حذفا لدلالة إن عليهما إذ لا يقع بعدها إلا فعل والتقدير إن كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا أو فهو يجزى خيرا فالأول خبر كان المحذوفة والثاني خبر كان الثانية إن قدرت كان أو مفعول ثان إن قدرت يجزى، وإذا رفعتهما وقلت: ((**إن خير فخير**)) وإن شر فشر فالأول مرفوع بفعل محذوف والتقدير إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ولا يرتفع إلا على هذا التقدير لوقوعه بعد إن الشرطية و حرف الشرط لا يقع بعده مبتدأ لأن الشرط لا يكون بالأسماء فيكون ارتفاع خير الأول على أنه اسم كان والخبر محذوف وهو الجار والمجرور وهو عربي جيد ويجوز أن يكون المضمر كان التامة فلا يحتاج إلى خبر وأما خير الثاني فمرتفع لأنه خبر مبتدأ محذوف لأن الجزاء قد يكون بالجمل الاسمية إذا كان معها

الفاء نحو قولك إن أتاني زيد فله درهم، وإذا نصبت الأول ورفعت الثاني وقلت: ((**إن خيرا فخير**)) وهو الوجه المختار فيكون انتصاب الأول بتقدير فعل كأنك قلت إن كان عمله خيرا على ما ذكرنا في الوجه الأول ويكون ارتفاع خير الثاني على أنه خبر مبتدأ وتقديره فجزاؤه خير على ما ذكرنا في الوجه الثاني وإنما كان هذا الوجه المختار لأن إن من حيث هي شرط تقتضي الفعل لأن الشرط بالاسم لايصح فلم يكن بد من تقدير فعل إما كان أو نحوها فإذا نصبنا كنا قد أضمرنا كان والفعل لابد له من فاعل وهما كالشيء الواحد وإذا رفعنا أضمرنا كان وخبرا لها أو شيئًا في موضع الخبر والخبر بمنزلة المفعول والمفعول منفصل من الفعل أجنبي منه فهما شيئان وكلما كثر الإضمار كان أضعف واختير رفع الثاني لدخول الفاء في الجواب والفاء إنما أتى بها في الجواب إذا كان مبتدأ وخبرا فأما إذا كان فعلا لم يحتج إلى الفاء نحو قولك إن أكرمتني أكرمتك وإن تكرمني أكرمك ولو قلت أن أكرمتني لك درهم أو إن أتيتني زيد مقيم عندي لم يجز حتى تأتي بالفاء فتقول إن أكرمتني فلك درهم وإن أتيتني فزيد مقيم عندي، وإذا رفعت الأول ونصبت الثاني فقلت ((**إن خير فخيرا**)) وإن شر فشرا فترفع الأول بأنه اسم كان على ما تقدم وتنصب الثاني على ما ذكرنا ويكون التقدير فهو يجزى خيرا.

واعلم أن هذا الحذف والإضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده إلا الفعل وإنما ذلك مسموع منهم تضمر حيث أضمروا وتظهر حيث أظهروا تقف في ذلك حيث وقفوا فأما قوله:

[١٣٣] قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا   وَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إذَا قِيلاَ

فإنه يجوز فيه الوجوه الأربعة فالنصب على ما ذكرناه أولا والرفع على تقدير إن وقع حق وإن وقع كذب أو على إن كان فيه حق وإن كان فيه كذب، والبيت لنعمان بن المنذر قاله للربيع بن زياد العبسي حين دخل عليه لبيد بن ربيعة والربيع يؤاكله فقال:

---

[١٣٣] البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منذر في الأغاني (٢٩٥/١٥)، وخزانة الأدب (١٠/٤)، (٥٥٢/٩)... المعجم المفصل (٦٦٥/٢).

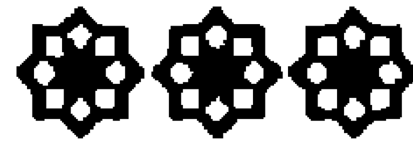
والشاهد فيه قوله: (إن حقا وإن كذبا) يريد: (إن كان ذلك حقًّا وإن كان ذلك كذبا) حيث حذفت (**كان**) مع اسمها بعد (**إن**) الشرطية.

مَهْـلاً أَبَيْـتَ اللَّعْـنَ لا تـأكلْ مَعَـهْ إنَّ اسْـتَهُ مِـنْ بـرَصٍ مُلَمَّعَـهْ

فأمسك النعمان عن الأهل فقال الربيع أبيت اللعن إن لبيدا كاذب فقال النعمان:

قـد قيـل ذلـك إن حقًّـا وإن كذبـا

البيت فقال قوم هو له وقيل هو لغيره وإنما تمثل به.



من المنصوب بإضمار فعل قولهم ولو تمرا

قال صاحب الكتاب:

((ومنه ألا طعام ولو تمرا وائتني بدابة ولو حمارا وإن شئت رفعته بمعنى ولو يكون تمر وحمار وادفع الشر ولو أصبعا ومنه أما أنت منطلقا انطلقت والمعنى لأن كنت منطلقا وما مزيدة معوضة من الفعل المضمر ومنه قول الهذلي:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر

وروي قوله:

[١٣٤] إمَّا أقَمْتَ وَأمَّا أنتَ مُرْتَحِلاً فالله يَكْلأُ ما تأتي وَما تَذَرُ

بكسر الأول وفتح الثاني)).

قال الشارح:

قوله: ((**ومنه**)) أي ومن المنصوب بإضمار فعل، وقوله: ((**ولو تمرا**)) يريد ولو كان تمرا فتمرا منصوب لأنه خبر كان واسمها مضمر فيها والتقدير ولو كان الطعام تمرا لكن حذفت الفعل للعلم بموضعه إذ كانت لولا يقع بعدها إلا فعل لأنها شرط فيما مضى كما أن إن شرط فيما يستقبل فلا يقع بعدها إلا فعل، ولو رفعت التمر فقلت ولو تمر لجاز أيضًا على تقدير فعل رافع كأنك قلت ولو كان عندنا أو ولو سقط إلينا تمر، ومثله ((**ائتني بدابة ولو حمارا**)) على ذلك أي ولو كان حمارا ولو رفعت وقلت ولو حمار لكان جائزا حسنا على تقدير ولو وقع حمار ولو خفضت الحمار لجاز أيضا على تقدير الباء كأنك قلت ولو أتيتني بحمار وهو ضعيف لأنك تضمر فعلا والباء وكلما كثر الإضمار كان أضعف، ومثله ((**ادفع الشر ولو أصبعًا**)) نصبت أصبعا على معنى ولو كان الدفع أصبعا أي قدر أصبع يعني يسيرا.

---

[١٣٤] سيأتي تخريجه برقم (١٣٦).

وأما قولهم: ((**أما أنت منطلقًا انطلقت معك**)) فمنطلقا منصوب بفعل مضمر وأصل أما هاهنا أن وهى المصدرية ضمت إليها ما زائدة مؤكدة ولزمت الزيادة هاهنا عوضا من الفعل المحذوف والمعنى لأن كنت منطلقا انطلقت معك أي لانطلاقك في الماضي انطلقت معك وإنما قدرناها في الماضي لأنك أوليتها الماضي ولو أوليتها المستقبل لقدرتها بالمستقبل وحسن حذف الفعل لإحاطة العلم بأن أن هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ وصار لذلك بمنزلة إن الشرطية في دلالتها على الفعل وأنت مرتفع بالفعل الذي صار ما عوضا عنه وهو كان وأن من أما في موضع نصب بانطلقت والمعنى انطلقت لأن كنت منطلقا فلما أسقطت اللام وصل الفعل فنصب وليست أما هذه جزاء.

قال سيبويه وسألته يعني الخليل أما أنت منطلقا أنطلق معك فرفع وهو قول أبي عمرو ويونس ولو كان جزاء لجزمه.

والكوفيون يذهبون إلى أن المفتوحة هنا في معنى الشرط وما زائدة والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا حكي ذلك أبو عمر الجرمي عن الأصمعي ويحملون قوله تعالى: ﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى**﴾[1]. على ذلك وتؤيده قراءة حمزة أن تضل إحداهما بكسر الهمزة المعنى عندهم واحد؛ وأما قوله:

[١٣٥] **أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ   فإنَّ قَوْمِي لَمْ تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ**

فإن البيت لعباس بن مرداس والشاهد فيه نصب ذا نفر على أن كان ذا نفر فحذفت كان وجعلت زيادة مالازمة عوضا من الفعل المحذوف ولأجل أن الثاني مستحق بالأول دخلت الفاء في الجواب، والضبع هاهنا السنة أي لأن كنت كثير القوم عزيزا فإن قومي موفورون لم تهلكهم السنون فأما أن في البيت فموضعها نصب بفعل يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع تقديره بقيت أو سلمت ونحوهما مما

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

[١٣٥] **البيت من البسيط**، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص١٢٨، ولسان العرب (٢٩٤/٦) (**خرش**)، (٢١٧/٨) (**ضبع**)... المعجم المفصل (٥١/١).

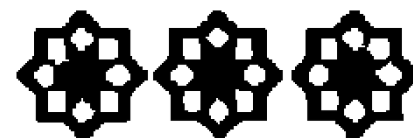
والشاهد فيه قوله: (أما أنت ذا نفر) والأصل: (**لأن كنت ذا نفر**) فحذف (**كان**) وعوض عنها (**ما**) الزائدة، وأبقى اسمها وهو قوله: (**أنت**) وخبرها، وهو قوله: (**ذا نفر**).

يدل عليه قوله لم تأكلهم الضبع ولا يكون منصوبًا بنفس لم تأكلهم الضبع لأنه في خبر إن وما بعد أن لا يعمل فيما قبلها.

واعلم أن البيت يقوى مذهب الجزاء في أما لأنه ليس معك ما يتعلق به أن كما كان معك في قولهم أما أنت منطلقا انطلقت معك، ولا يجوز إظهار الفعل بعد أما هنا لما ذكرناه من كون ما نائبه عنه وإن أظهرت الفعل لم تكن إما إلا مكسورة نحو قولك إما كنت منطلقًا انطلقت معك فيكون شرطا محضا ولا يجوز حذف الفعل بعد إما المكسورة كما لم يجز إظهاره بعد أما المفتوحة وذلك أن أما المفتوحة كثر استعمالها حتى صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره، فأما قول الشاعر:

[١٣٦] إما أقمت وأما أنت مرتحلا إلخ

فالشاهد فيه إما أقمت بكسر الهمزة وقد روى في أما أقمت وأما أنت مرتحلا وأما كنت فمن رواه كنت كسر أما في الأول والثاني لظهور الفعل معهما ومن رواه وأما أنت كسر أما الأولى لظهور الفعل معه وفتح الثانية لحذف الفعل، ولا يمتنع عند المبرد وغيره إذا حذفت ما وأتيت بالفعل أن تفتح وتكسر والأول أجود.



[١٣٦] **البيت من البسيط**: وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤١٠، ٤١١)، وخزانة الأدب (٤/١٩، ٢٠، ٢١)، ولسان العرب (٤٧/١٤) (أما).

وفي البيت شاهد آخر: وهو التدليل على صحة قول الكوفيين: إنّ (**أنْ**) أداة شرط بدليل مجيء الفاء في جوابها مع عطف (**أما أنت**) على (**إما أقمت**) والأصل إنْ ما أقمت وأن ما أنت.

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هى كما ذكرت محمولة على إن فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر وذلك إذا كان المنفى مضافا كقولك لا غلام رجل أفضل منه ولا صاحب صدق موجود أو مضارعا له كقولك لا خيرًا منه قائم هنا ولا حافظا للقرآن عندك ولا ضاربًا زيدًا في الدار ولا عشرين درهمًا لك)).

قال الشارح:

اعلم أن لا من الحروف الداخلة عل الأسماء والأفعال فحكمها أن لا تعمل في واحد منهما غير أنها عملت في النكرات خاصة لعلة عارضة وهى مضارعتها أن كما أعملت ما في لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس والأصل أن لا تعمل وقد تقدم الكلام عليها وبيان مضارعتها لأن وذكرنا أن حكم النكرة المفردة بعد لا البناء على الفتح نحو لا رجل عندك ولا غلام لك وهى حركة بناء نائبة عن حركة الإعراب وأوضحنا الخلاف فيه في فصل المرفوعات بما أغنى عن إعادته، فإن كانت النكرة بعد لا مضافة أو مشابهة للمضاف تبين النصب فظهر الإعراب فالنكرة المضافة قولك: ((**لا غلام رجل لك ولا صاحب صدق موجود**)) من قبل أن الإضافة تبطل البناء لأنك لو بنيت نحو لا غلام رجل لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك مجحف معدوم ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدًا وأحدهما مضاف إنما يكونان مفردين كحضرموت وخمسة عشر وبيت بيت فهما كالشيء الواحد ألا ترى أن قولهم يا ابن أم لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذفت ياء الإضافة، والنكرة المشابهة للمضاف قولك: ((**لا خيرا من زيد ولا ضاربا زيدًا ولا حافظا للقرآن ولا عشرين درهما**)) فهذه الأسماء مشابهة للمضاف وجارية مجراه لأنها عاملة فيما بعدها كما أن المضاف عامل فيما بعده والمعمول من تمام المضاف فقولك من زيد من تمام خير لأنه موصول به وزيدًا من تمام ضاربًا لأنه مفعوله وللقرآن في موضع مفعول حافظا ودرهما من تمام عشرين لأنه منتصب به،

فانتصاب النكرة المضافة بعد لا انتصاب صريح كانتصابها بعد أن ويدل على ذلك قولهم لا خيرا من زيد فكما انتصب خير وثبت فيه التنوين ثباته في المعرب كذلك تكون الفتحة في لا غلام رجل فتحة إعراب لا فتحة بناء لامتناع بناء المضاف مع غيره وجعلهما كالشيء الواحد فعلى هذا تقول لا مرور بزيد إن جعلت الجر والمجرور خبرا وعلقته بمحذوف كان المرور مبنيا مع لا ولا يجوز تنوينه وكان تقديره لا مرور ثابت أو واقع بزيد وإن علقت الجار والمجرور بنفس المرور كان من صلته وكان منصوبا معربا ووجب تنوينه وأضمرت الخبر ويكون تقديره لا مرورًا بزيد واقع أو موجود وإن شئت أظهرته، وقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[1]. من قبيل لا رجل في الدار فالجار والمجرور الذي هو من أمر الله في موضع رفع بأنه الخبر ويتعلق بمحذوف والظرف يتعلق به وقد تقدم عليه وتقديره لا عاصم كائن من أمر الله اليوم، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[2]. فقوله عليكم في موضع الخبر وتعلقه بمحذوف واليوم متعلق بالجار والمجرور، وأما قوله: ﴿لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[3]. فيحتمل أن يكون من قبيل لا رجل في الدار ويكون الظرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه والجار والمجرور في موضع الخبر ويكون بشرى مبنيًّا مع لا ويحتمل أن يكون من قبيل لا خيرا من زيد ويكون الظرف متعلقا ببشرى ويكون بشرى منصوبًا في تقدير المنون إلا أنه لا ينصرف لمكان ألف التأنيث المقصورة فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

«فإذا كان مفردًا فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ويقول المستفتح ولا إله غيرك».

قال الشارح:

إذا قلت: «**لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك ولا إله غيرك**» كان مبنيًّا مفتوحًا لوجود علة البناء وهو تضمنه معنى الحرف الذي هو من على ما تقدم إذ المراد العموم واستغراق الجنس ولم يوجد ما يمنع من البناء، فأما المضاف

---

(١) سورة هود: ٤٣.

(٢) سورة يوسف: ٩٢.

(٣) سورة الفرقان: ٢٢.

والمشابه له نحو لا غلام رجل عندك ولا خيرًا من زيد في الدار فإنه وإن كانت العلة المقتضية للبناء موجودة وهو تضمنه معنى من فإنه وجد مانع من البناء وهو الإضافة وطول الاسم فعدم البناء فيهما لم يكن لعدم تمكنه بل لوجود مانع منه.

قال صاحب الكتاب: ((وأما قوله:

لا نسب اليوم ولا خلة

فعلى إضمار فعل كأنه قال ولا أرى خلة كما قال الخليل في قوله:

ألا رجلا جزاه الله خيرًا

كأنه قال ألا ترونني رجلا وزعم يونس أنه نون مضطرًا)).

قال الشارح:

أما قوله:

[١٣٧] لا نَسَبَ اليومَ ولاخُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ على الراقِع

البيت لأنس بن العباس والكلام في نصب الخلة وتنوينها يحتمل أمرين أحدهما أن تكون لا مزيدة لتأكيد النفي دخولها كخروجها فنصبت الثاني ونونته بالعطف على الأول بالواو وحدها واعتمد بلا الأولى على النفي وجعل الثانية مؤكدة للجحد كما يكون كذلك في ليس إذا قلت ليس لك غلام ولا جارية فيكون في الحكم كقوله:

[١٣٨] ولا أبَ وابنًا مِثْلُ مَرْوانَ وابنِهِ إذا هو بالمَجْدِ ارْتَدَى وتأزَّرَا

الثاني أن تكون نافية عاملة كالأولى كأنه استأنف بها النفي فيكون حينئذ في

---

[١٣٧] **البيت من السريع،** وهو لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد ص ٣٠٥، ولسان العرب (١١٥/٥) **(قمر)** (٢٣٨/١٠) **(عتق).** المعجم المفصل (٥٥٢/١).

والشاهد فيه قوله: (**ولا خلة**) على تقدير (**لا**) زائدة و(**خلة**) معطوفة بالواو على محل (**نسب**).

[١٣٨] **البيت من الطويل،** وهو للربيع بن ضبع الفزاري في خزانة الأدب (٦٨،٦٧/٤)، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٠٧، المعجم المفصل (٣١٦/١).

والشاهد فيه قوله: (**لا أب وابنًا**) حيث عطف على اسم (**لا**) النافية للجنس ولم يكررها، وجاء بالمعطوف منصوبًا لأنه عطف على محل اسم (**لا**). ويجوز فيه الرفع على أن يكون معطوفًا على محل (**لا**) مع اسمها، فإنهما معا في محل رفع على الابتداء.

تنوين الخلة إشكال فذهب سيبويه والخليل إلى أنها معربة منتصبة بإضمار فعل محذوف كأنه قال لا نسب اليوم ولا أرى خلة ومثله قوله:

[١٣٩] أَلاَ رَجُلاً جزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ على محَصِّلَةٍ تَبِيتُ

وانتصابه في قول الخليل بفعل محذوف تقديره ألا ترونني رجلا، وذهب يونس إلى أن انتصابه من قبيل الضرورة والذي دعاه إلى ذلك أن ألف الاستفهام إذا دخلت على لا فلها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر التمني وإذا كانت استفهامًا فحالها كحالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام فتقول ألا رجل في الدار وألا غلام أفضل منك كما كنت تقول لا رجل في الدار ولا غلام أفضل منك تفتح الاسم المنكور بعدها وترفع الخبر لا فرق بينهما في ذلك قال الشاعر:

[١٤٠] حار بن كعب ألا أحلام تزجركم

وإذا كانت تمنيًا فلا خلاف في الاسم أنه مبنى مع لا كما كان إنما الخلاف في الخبر فأكثر النحويين لا يجيزون رفع الخبر وهو رأي سيبويه والخليل والجرمى وإنما ينصبونه لأنه قد دخله معنى التمني وصار مستغنيًا كما استغنى اللهم غلامًا ومعناه اللهم هب لي غلامًا ولا يحتاج إلى خبر ومعناه معنى المفعول.

وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يبقى على حاله من نصب الاسم ورفع الخبر ويكون على مذهب الخبر وإن كان معناه التمني كما أن قولك غفر الله له ورحمه الله اللفظ خبر ومعناه الدعاء، وإذا كان ما بعد ألا في كلا وجهيها لايكون إلا مبنيًّا

---

[١٣٩] **البيت من الوافر**، وهو لعمر بن قِعاس (**أو قعناس**) المرداي في خزانة الأدب (٥٢،٥١/٣) وبلانسبة في لسان العرب (١٥٥/١١) (**حصل**)... المعجم المفصل (١٣٨/١).

والشاهد فيه قوله: (**ألا رجلا**) حيث وقعت (**ألا**) للعرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء، ولكن العرض طلب بلين، والتحضيض طـبٌ بُحثّ، والمعنى: ألا تروني رجلا. ويروى (**ألا رجلٍ**) والشاهد في هذه الرواية جر (**رجل**) بـ (**من**) المضمرة.

[١٤٠] عجز البيت: (**عَنَّا وأنتم من الجوف الجما خير**).

والبيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٧٨، وخزانة الأدب (٧٢/٤، ٧٥)، وبلا نسبة في لسان العرب (٣٥/٩) (**جوف**)... المعجم المفصل (٤٥٢/١).

والشاهد فيه قوله: (**ألا أحلام تزجركم**) حيث جاءت (**ألا**) حرف استفهام، ونصب الاسم بعدها بلا تنوين.

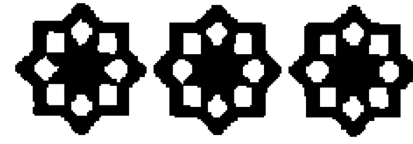
على الفتح أشكل الأمر في قول الشاعر:

ألا رجـــلا جـــزاه اللـــه خـــيرا

فحمله الخليل على تقدير فعل كأنه قال أروني رجلا جعله من قبيل هلا خيرا من زيد و

[١٤١] لـــولا الكمـــى المقنعـــا

وحمله يونس على أن تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف لأنه لا ضرورة هاهنا.



[١٤١] رواية البيت:

تعُــدّون عَقْــرَ النِّيــب أفضــل مَجْدِكُــمْ بنــى ضَوْطَــرَى لــولا الكَمِــيَّ المُقَنَّعَــا

والبيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه ص٩٠٧، وتخليص الشواهد ص٤٣١، وخزانة الأدب (٣/٥٥،٥٧،٦٠)... المعجم المفصل (١/٥١٠).

والشاهد فيه قوله: (لولا الكميَّ) حيث دخلت (لولا) التحضيضية على الاسم، وهى مختصة بالفعل فجعل الاسم مفعولا به لفعل محذوف.

حق اسم لا أن يكون نكرة

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وحقه أن يكون نكرة قال سيبويه واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رب حسن لك أن تعمل فيه لا وأما قول الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي

وقول ابن الزبير الأسدي:

[١٤٢] أرَى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أمَيَّةَ بالْبلاَدِ

وقولهم لابصرة لكم وقضية ولا أبا حسن لها فعلى تقدير التنكير، وأما لاسيما زيد فمثل لا مثل زيد)).

قال الشارح:

وقوله: ((وحقه أن يكون نكرة)) يعني الاسم الذي تعمل فيه لا فإنه لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفيًا عامًّا مستغرقا فلا يكون بعدها معين فلا في هذا المعنى نظيرة رب وكم في الاختصاص بالنكرة لأن رب للتقليل وكم للتكثير وهذا الإبهام أولى بها، وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرها التعريف والمراد بها التنكير فمن ذلك قول الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي

أنشده سيبويه والشاهد فيه نصب هيثم بلا وهو اسم علم وهي لا تعمل إلا في نكرة وجاز ذلك لأنه أراد أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في جودة الحذاء للمطي، ونحوه قول ذي الرمة:

[١٤٣] هيَ الدَّارُ إذْ مَيٌّ لأهْلِكِ جيرَةٌ لَيالَى لا أمْثالَهُنَّ لَيالِيا

---

[١٤٢] سيأتي تخريجه برقم (١٤٤).

[١٤٣] **البيت من الطويل**، وهو لذى الرمة في ديوانه ص١٣٠٣، وشرح أبيات سيبويه (٤٨١/١)... المعجم المفصل (١٠٨٥/٢).

فلما قدر بمثل تنكر لأن مثلا نكرة وإن أضيفت إلى معرفة؛ وقد يطلق مثل ويكون المراد به ما أضيف إليه كما يقول القائل لمن يخاطبه مثلك لا يتكلم بهذا ومثلك لا يفعل القبيح وعليه قوله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾(١). في قراءة الجماعة غير أهل الكوفة بخفض مثل والإضافة ألا ترى إنه إنما يلزمه جزاء المقتول لإجزاء مثله.

وأما قوله: ((ولا أمية في البلاد)) فهو لعبد الله بن زبير بن فضالة بن شريك الوالي من أسد بن خزيمة والزبير بفتح الزاى وكسر الباء والشاهد فيه نصب أمية بلا وهو علم على إرادة ولا أمثال أمية كالذي قبله، يقول هذا لعبد الله بن الزبير حين أتاه مستمنحًا فلما مثل بين يديه قال له إنه نفدت نفقتي ونقبت راحلتي فقال أحضرها فأحضرها فقال أقبل بها فأقبل ثم قال أدبر بها فأدبر فقال ارقعها بسبت واخصفها بهلب وأنجد بها يبرد خفها، السبت جلود البقر تدبغ بالقرظ تحذى منه النعال والهلب شعر الخنزير الذي يخرز به؛ فقال له ابن فضالة إنني أتيتك مستحملا لا مستوصفا فلعن الله ناقة حملتني إليك فقال ابن الزبير إن وراكبها وانصرف عنه وكان مبخلا فذمه ومدح بنى أمية فقال

[١٤٤] أقولُ لغِلْمَتي شُدُّوا ركابي أُجاوز بَطْنَ مَكَّة في سَوَادِ
فَمَالي حِينَ أقْطَعُ ذَاتَ عِرْق إلى ابن الكاهِلِيَّةِ من مَعادِ
أرَى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْن ولا أمَيَّةَ في البلادِ

قوله ابن الكاهلية يعني أمه وكانت من كاهل وهو حي من هذيل ولما بلغ عبد الله هذا الشعر قال علم أنها شر أمهاتي فعيرني بها وهي خير عماته، وأبو خبيب عبد الله بن الزبير وخبيب ابنه وهو أكبر أولاده وكان يكني به قال الراعي:

- **والشاهد فيه:** نصب (أمثالهن) بـ (لا)و (ليالي) على البيان لها ولو رفع حملاً على المعنى لجاز.

(١) سورة المائدة: ٩٥.

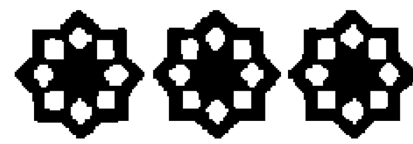
[١٤٤] **الأبيات من الوافر**، وهم لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص١٤٧، وخزانة الأدب (٦٢،٦١/٤)... المعجم المفصل (٢٣٩/١).

والشاهد فيه قوله: (ولا أمية) حيث وقع اسم (لا) النافية للجنس معرفة، وأوِّل على تقدير: ولا مثل أمية.

مـا إنْ أتَيْتُ أبا خُبَيْبٍ وَافِدًا إلا أريدُ لبَيْعَتي تَبْدِيلا

وقوله نكدن أي ضقن وبعدن والنكد ضيق العيش وأراد بالبلاد ما كان من بلاد عبد الله وفي طاعته زمن خلافته.

وأما قولـه: ((**لابصرة لكم**)) فالمراد لا مثل بصرة لكم والبصرة هنا أحد العراقين، وقولهم: ((**قضية ولا أبا حسن لها**)) فالمراد على بن أبي طالب رضوان الله عليه أي مثل أبي الحسن كأنه نفى منكورين كلهم في صفة على أي لا فاضل ولا قاضي مثل أبي الحسن فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير لا نفي هؤلاء المعرفين وعلم المخاطب إنه قد دخل هؤلاء في جملة المنكورين وليس المعنى على نفي كل من اسمه هيثم أو أمية أو على وإنما المراد نفى منكورين كلهم في صفة هؤلاء فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوغ التنكير وذلك أنه إنما يقال لإنسان يقوم بأمر من الأمور له فيه كفاية ثم يحضر ذلك الأمر ولم يحضر ذلك الإنسان ولا من كفى فهي كفايته فاعرفه، وأما ((**لاسيما زيد**)) فالسي المثل فكأنه لا مثل زيد فهو نكرة من جهة المعنى.



تفصيل فيما إذا كان بعد الاسم المنفى لام الإضافة

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وتقول لا أب لك قال نهار بن توسعة اليشكرى

[١٤٥] أبى الإسلامُ لا أبَ لي سواهُ إذا افْتَخروا بقَيْس أو تمِيم

ولا غلامين لك ولا ناصرين لك؛ وأما قولهم لا أبا لك ولا غلامَي لك ولا ناصري لك فمشبه في الشذوذ بالملامح والمذاكير ولدنُ غدوة وقصدهم فيه إلى الإضافة وإثبات الألف وحذف النون لذلك وإنما أقحمت اللام المضيفة توكيدًا للإضافة ألا تراهم لا يقولون لا أبا فيها ولا رقيبي عليها ولا مجيرى منها وقضاءً من حق المنفى في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال)).

قال الشارح:

إذا كان بعد الاسم المنفى لام الإضافة نحو لا غلام لك ولا ناصر لزيد فلك في الاسم المنفى وجهان أحدهما أن يبني مع لا ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع خمسة عشر وبابه وتكون اللام في موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم ويكون الخبر محذوفا وهذا الوجه هو الأصل والقياس والوجه الثاني أن يكون مضافا إلى ما بعد اللام وتكون اللام زائدة مقحمة ويكون حذف التنوين منه كحذفه من قولك لا غلام رجل عندك ويكون المنفى معربا غير مبنى منفصلا من لا النافي وليسا كالشيء الواحد، فعلى هذا تقول: ((لا أب لك)) ولا أخ لعمرو فيكون الاسم المنفي مبنيًّا مع النافي ويكون الجار والمجرور في موضع الخبر أو في موضع الصفة والخبر محذوف فإذا كان صفة جاز أن يكون محله نصبًا على اللفظ وجاز أن يكون محله رفعًا على الموضع ويجوز أن يكون الجار والمجرور بيانًا لاصفة ولا خبرًا على تقدير أعني قال الشاعر:

[١٤٦] أبى الإسلام لا أب لي سواه إلخ

---

[١٤٥] سيأتي تخريجه برقم (١٤٦).

[١٤٦] البيت من الوافر، وهو لنهار بن توسعة في الدرر (٢/٢١٨)، والكتاب (٢/٢٨٢)، =

الشاهد فيه قوله لا أب على البناء وتركيب النافي والمنفي وجعلهما شيئًا واحدًا ومعناه ظاهر يقول إنني لا أفتخر بآبائي وانتمائي إلى قبائل العرب من قيس وتميم ونحوهما كما يفعل غيري وإنما افتخاري بالإسلام وكفى به فخرًا، ويجوز أن تقول لا أبا لزيد ولا أخا لعمرو قال الشاعر:

[١٤٧] يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُم في سَوْءَةٍ عُمَرُ

فيكون لفظ الاسم بعد لا كلفظ الاسم المضاف ولا عاملة فيه غير مبنية معه كأنك أضفت الاسم المنفى إلى المجرور فقلت لا أباك ولا أخاك وهذا تمثيل ولا يتكلم به وربما جاء في الشعر قال الشاعر:

[١٤٨] وقد ماتَ شَمَّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ وأيُّ كريم لا أباك مُخَلَّدُ

وقال الآخر:

[١٤٩] أ بالموْتِ الذي لابُدَّ أنّي مُلاقٍ لا أباكِ تُخوِّفيني

ثم دخلت اللام لتأكيد الإضافة كما كانت كذلك في قوله:

[١٥٠] يا بؤس للحرب

إلا أن النية في هذه الإضافة التنوين والانفصال ولا يتعرف المنفي بالإضافة كما كان كذلك في قولك لا مثل زيد عندك وكل شاة وسخلتها بدرهم ولذلك عملت

= وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٤٠٢... المعجم المفصل (٢/٩٥٣).

والشاهد فيه قوله: (**لا أب لي**) حيث جعل الجار والمجرور (**لي**) خبرا لـ (**لا**) ولو كان قاصدا للإضافة وتوكيدها باللام الزائدة لقال: لا أبالي، فاحتاج إلى إضمار الخبر كما يحتاج إليه في الإضافة إذا قال: لا أباك.

[١٤٧] سبق الشاهد برقم (١٦).

[١٤٨] **البيت من الطويل**، وهو لمسكين الدارميّ في ديوانه ص ٣١، والكتاب (٢/٢٧٩)، وبلا نسبة في لسان العرب (١٤/١٢) (**أبى**)... المعجم المفصل (١/٢١٨).

والشاهد فيه: حذف لام الإضافة في قوله: (**لا أباك**) شذوذًا.

[١٤٩] **البيت من الوافر**، وهو لأبي حية النميري في خزانة الأدب (٤/١٠٠،١٠٥،١٠٧)، ولسان العرب (١١/٢١٠) (**خعل**)، (١٤/١٢) (**أبى**)، (١٥/١٦٣) (**فلا**). المعجم المفصل (٢/١٠٤٤).

والشاهد فيه في قوله: (**لا أباك**) مثل البيت السابق.

[١٥٠] سبق الشاهد برقم (١٥).

لا فيه، وتقول «**لا غلامين لك ولا ناصرين لزيد**» فالاسم المنفي مبني مع لا بناء خمسة عشر كما كان كذلك في قولك لا أب لك لأن الموضع موضع بناء لا مانع من ذلك وتثبت النون فيه كما تثبت مع الألف واللام وتثنية ما لا ينصرف نحو قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين وذلك لقوة النون مع الحركة هذا مذهب الخليل وسيبويه.

وذهب أبو العباس المبرد إلى أنهما معربان وليس مبنيين مع لا قال لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواووالنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدًا فلم يجز ذلك كما لم يوجد ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد وهذا إشارة إلى عدم النظير وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسًا وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا، ومن قال لا أبا لك فجعل المنفي مضافا وجعل اللام مقحمة قال لا غلامي لزيد ولا ناصري لك بحذف النون لأنه أراد الإضافة ثم أقحم اللام لتأكيد الإضافة.

وقوله: «**فمشبه بالملامح والمذاكير ولدن غدوة**» يريد أن هذا الإقحام ورد شاذًا على غير قياس كما أن الملامح والمذاكير كذلك ألاترى أن الواحد من الملامح لمحة والواحد من المذاكير ذكر ولا يجمع واحد من هذين البناءين على مفاعل ومفاعيل وإنما جاء في هذين الاسمين شاذًا كأنه جمع ملمحة وجمع مذكار جاء الجمع على ما لم يستعمل كما جاء لا أبا لك ولا غلامي لك على إرادة الإضافة وإن لم يكن الإضافة مستعملة إلا على ندرة وضرورة؛ وكذلك لدن غدوة نصبت غدوة بلدن على التشبيه باسم الفاعل شبهت نونها بتنوين اسم الفاعل والحركة قبلها بحركة الإعراب واختص هذا الشبه والنصب بغدوة فلا ينصب غيرها.

وقوله: «**وقصدهم إلى الإضافة وإثبات الألف وحذف النون لذلك**» يريد أن الغرض بقولهم لا أبا لك ولا غلامي لزيد الإضافة وأن التقدير لا أباك ولا غلاميك وإن كانت اللام فاصله في اللفظ يدل على ذلك ثبوت الألف في الأب في قولك لا أبا لك وحذف النون في التثنية من قولك لا غلامي لك ولو كان الأب منفصلا غير مضاف لكان ناقصا محذوف اللام كما تقول هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب ولا يستعمل تامًا إلا في حال الإضافة نحو قولك هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك وكذلك النون في التثنية لا تسقط في حال الإفراد إنما تسقط للإضافة فحذفها هنا

دليل على إرادة الإضافة لفظا.

وقوله: ((**وإنما أقحمت اللام المضيفة لتأكيد الإضافة**)) يريد إنما خصت هذه اللام بالإقحام دون غيرها من حروف الإضافة لما فيها من تأكيد الإضافة إذ الإضافة هنا بمعنى اللام وإن لم تكن موجودة فإذا قلت أبو زيد فتقديره أب لزيد فإذا أتيت بها كانت مؤكدة لذلك المعنى غير مغيرة له ألا ترى أن معنى الملك والاختصاص مفهوم منها في حال عدم اللام كما يفهم عند وجودها فلا فرق بين قولك غلام زيد وغلام لزيد فلذلك ((**لم يقولوا إلا أبا فيها ولا مجيري منها ولا رقيبي**)) عليها ولم يقحموا غير اللام لأنها لا تؤكد الإضافة كما تؤكدها اللام.

وقوله: ((**وقضاء من حق المنفي في التنكير**)) يريد أن زيادة اللام في لا أبا لك أفادت أمرين أحدهما تأكيد الإضافة والآخر لفظ التنكير لفصلها بين المضاف والمضاف إليه فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في الأب ومن جهة تهيئة الاسم لعمل لا فيه يعتد بها فاعرفه.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((**وقد شبهت في أنها مزيدة ومؤكدة بتيم الثاني في:**

يا تيم تيم عدي

والفرق بين المنفى في هذه اللغة وبينه في الأولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبنى؛ وإذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ولا أب فيها لك امتنع الحذف والإثبات عند سيبويه وأجازهما يونس، وإذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن بد من إثبات النون في الصفة والموصوف)).

قال الشارح:

قد شبهت اللام هنا في أنها مزيدة للتأكيد بتيم الثاني من قوله:

يا تيم تيم عدى

فعدى مخفوض بإضافة تيم الأول إليه وتيم الثاني مقحم زائد للتأكيد ومثله إقحام التاء في قولهم يا طلحة أقبل بفتح التاء قال الشاعر:

[١٥١] **كِلِينِي لِهَم يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ ... وَلَيْل أقاسِيهِ بَطِيءَ الكَوَاكِبِ**

---

[١٥١] سبق الشاهد برقم (١٩).

ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف التاء ثم أقحمها وهو لا يعتد بها ففتحها كما يفتح ما قبل التاء في الترخيم، قال: ((**والفرق بين المنفي في هذه اللغة وبينه في الأولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبني**)) يعني أنك إذا قلت لا أب لك من غير ألف كان الأب مبنيا مع لا ويكون الجار والمجرور في موضع الصفة والخبر محذوف أو يكون في موضع الخبر وإذا قلت لا أبا لك كان معربًا منصوبًا لأنه مضاف إلى ما بعد اللام فالاسم بعد اللام مخفوض بإضافة المنفي إليه لا باللام ولا يتعلق اللام هاهنا بشيء وفي الأول تتعلق بمحذوف، ((**فإن فصلت بين المنفي وما أضيف إليه**)) بظرف أو جار ومجرور ((**مع اللام المقحمة**)) قبح عند الخليل وسيبويه لأن اللام بمنزلة ما لم يذكر فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه حاجز نحو لا مثل زيد فكما يقبح لا مثل بها لك زيد قبح لا أبا فيها لك ألا ترى أنك إذا فصلت بين كم ومفسرها في الخبر بشيء فقلت كم بها رجلا مصابًا عدل إلى لغة من ينصب وإن كان لغة من يخفض بها مع غير الفصل أكثر لقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور وهو مع قبحه جائز في الشعر نحو قوله:

[١٥٢] لله در اليوم من لامها

وقوله:

[١٥٣] كأنَّ أصْوَاتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أوَاخِرِ المَيْس أصْوَاتُ الفَرَاريج

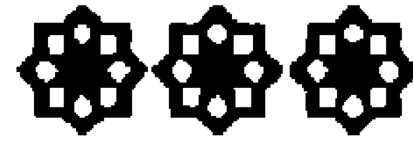
وإذا قبح الفصل مع اعتقاد الإضافة كان الاختيار الوجه الأول وهو البناء وإثبات النون في التثنية وحذف الألف من الأب فتقول ((**لا يدين بها لك ولا أب فيها لك**)) وهذا معنى قوله: ((**امتنع الحذف والإثبات عند سيبويه**)) يريد حذف النون من التثنية وإثبات الألف في الأب فلا تقول لا يدي بها لك ولا أبا فيها لك لأن حذف النون من التثنية وإثبات الألف في الأب يؤذنان بالإضافة والفصل يبطل ذلك، ((**وكان يونس يذهب إلى جواز الفصل**)) بالظرف أو ما جرى مجراه من جار ومجرور من غير قبح إذا كان الظرف ناقصًا لا يتم به الكلام نحو لا يدي بها لك ومعناه لا طاقة بها لك فهذا جائز عنده لأن بها في هذا المكان لا يتم به الكلام

---

[١٥٢] سبق الشاهد برقم (١/١١٥).

[١٥٣] سبق الشاهد برقم (١/١١٦).

لأنه ليس خبرا وعند سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح سواء كان مما يتم به الكلام أو لا، فإن وصفت المنفى فقلت «**لا غلامين ظريفين لك**» لم يجز حذف النون من المنفى ولا من صفته أما امتناع الحذف من المنفي فلأنك وصفته وأنت تنوى إضافته إلى ما بعد اللام والمضاف إليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم إلا بعد تمامه ولأن الفصل في الشعر إنما جاز بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور لا بغيره ولا يجوز إسقاط النون من الصفة لأن ذلك إنما جاء في المنفى لا في صفته.



مبحث في اسم لا المفرد إذا وصف

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وفي صفة المفرد وجهان أحدهما أن تبني معه على الفتح كقولك لا رجل ظريف فيها والثاني أن تعرب محمولة على لفظه أو محله كقولك لا رجل ظريفا فيها أو ظريف فإن فصلت بينهما أعربت وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب، فإن كررت المنفي جاز في الثاني الإعراب والبناء وذلك قولك لا ماء ماء باردًا وإن شئت لم تنون)).

قال الشارح:

إنما قال ((**المفرد**)) تحرزًا من المضاف نحو لا غلام رجل فإن وصفت المضاف لم يجز فيه البناء البتة ((**فإذا وصفت المنفى المفرد**)) جاز لك في الصفة وجهان أحدهما أن تبني الصفة والموصوف وتجعلهما اسما واحدا على خمسة عشر وذلك لأن الموضع موضع بناء وتركيب وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه فكأن الثاني دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يجز تركيبه معهما أيضًا لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدا.

((**والوجه الثاني أن تعربه**)) ولك في إعرابه وجهان أحدهما أن تتبعه اللفظ فتنصبه وتنونه فتقول ((**لا رجل ظريفا عندك**)) فإن قلت كيف جاز حمل الصفة على اللفظ والأول مبنى والثاني معرب قيل لما اطرد البناء هاهنا في كل نكرة تقع هذا الموقع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز أن يوصف على لفظه ويعطف عليه وإن كان مبنيًا ومثله الحمل على حركة البناء في المنادي العلم نحو قولك يا زيد الظريف بالرفع حملا على اللفظ وإن كان مبنيًا وليس لك حركة بناء تشبه حركة الإعراب مشابهة تامة إلا الفتحة في قولك لا رجل في الدار والضمة في المنادي نحو قولك يا زيد، و يجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولا على

محل المنفى لأن محله نصب بالنافي الذي هو لا لمضارعتها إن على ما تقدم وإنما بنى للتركيب مع لا فالفتحة فيه فتحة بناء نائبة عن فتحة إعراب ويجوز في الصفة أيضًا الرفع حملا على موضع النافي والمنفي لأن لا وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء يدل على ذلك أنا إذا قلنا لا فيها رجل ففصلنا بين لا واسمها بظرف أو جار ومجرور بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء مع صحة الجحد بها وبقاء معنى المنصوب ومنه قوله تعالى: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾[1]. فلذلك جاز في النعت فيما بعد لا والعطف عليه الرفع على موضع لا مع الاسم والنصب على الاسم الذي بعد لا وقد شبهه سيبويه بقوله:

[١٥٤] فلسنا بالجبال ولا الحديدا

في إجرائه على موضع الباء إذ كان موضعها نصبًا على خبر ليس ولو أجراه على اللفظ لقال ولا الحديد.

واعلم أنه ((**إذا فصل بين المنفي وصفته**)) بظرف أو جار ومجرور نحو لا رجل اليوم ظريفًا ولا رجل فيك راغبًا امتنع البناء لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر، ووجه الإعراب والتنوين إما بالنصب وإما بالرفع نحو قولك لا رجل ظريفًا عندك ولا رجل ظريف عندك فالنصب على اللفظ والرفع على المحل، ((**فإن أتيت بصفة زائدة**)) نحو لا غلام ظريف عاقلا عندك كنت في الوصف الأول بالخيار إن شئت بنيته ومنعته التنوين وإن شئت أعربته ونونته ولا يكون الثاني إلا منونا معربا إما بالنصب وإما بالرفع ولا يجوز فيه البناء لأنك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا، فإن كررت الاسم المنفى نحو قولك لا ماء ماء باردا فأنت في الاسم الثاني بالخيار إن شئت نونته وإن شئت لم تنونه لأنك جعلته وصفا كما قالوا مررت بحائط آجر وبباب ساج فكما وصفوا بآجر وساج وهما

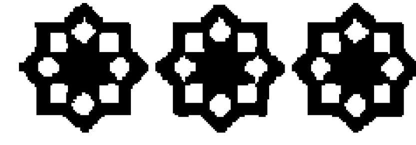
---

(١) سورة الصافات: ٤٧.

[١٥٤] **البيت من الوافر**، وهو لعقبة الأسدي في الإنصاف (١/٣٣٢)، وخزانة الأدب (٢/٢٦٠)، ولسان العرب (٥/٣٨٩) (**غمز**)... المعجم المفصل (١/٢٠٩).

والشاهد فيه قوله: (ولا الحديدا) حيث عطف على خبر (**ليس**) المجرور، وهذا العطف على المحل.

اسمان جامدان غير مشتقين فكذلك وصف بالاسم الثاني وإن كان اسما غير مشتق فقالوا لا ماء ماء باردا فإذا نونت جاز رفعه ونصبه كما قلت لا رجل ظريفًا وظريف وإذا لم تنون بنيت وركبت الأول والثاني وجعلتهما اسما واحدا وأما باردا فلا يكون فيه إلا الإعراب والتنوين لأنه وصف ثان وقد تقدم علته.



بيان أن حكم المعطوف في باب لا حكم الصفة

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وحكم المعطوف حكم الصفة إلا في البناء قال:

لا أب وابنا مثل مروان وابنه

وقال:

لا أملي إن كان ذاك ولا أب

وإن تعرف فالحمل على المحل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباس)).

قال الشارح:

((حكم المعطوف كحكم الصفة)) لأنهما من التوابع إلا في البناء فإنه لا يجوز بناء المعطوف وجعله مع ما عطف عليه شيئًا واحدا لأنه قد تخلل بينهما حرف العطف فمنع ذلك من البناء والتركيب كما منع الفصل بين الصفة والموصوف إذا قلت لا رجل عندك ظريفًا ولأنه يؤدى إلى جعل ثلاثة أشياء الاسم المعطوف والمعطوف عليه وحرف العطف شيئًا واحدا وذلك إجحاف؛ وما عدا البناء مما كان جائزًا في الصفة فهو جائز هاهنا من الإعراب والتنوين وهما شيئان النصب والرفع فالنصب بالحمل على لفظ المنفى لأن الفتحة مشبهة بحركة الإعراب على ما ذكرنا والثاني بالحمل على موضع المنفى لأن موضعه نصب بلا ولولا البناء كان منونًا؛ والأمر الثاني الرفع بالحمل على موضع المنفى والنافي وموضعهما رفع على ما ذكر في الصفة ومثله قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾(1). جزمت أكن حملا على موضع فأصدق لأن موضعه جزم كأنك قلت أصدق وأكن من الصالحين، وأما قول الشاعر:

[١٥٥] فَلاَ أبَ وابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إذَا هُوَ بِالمْجَدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

---

(1) سورة المنافقون: ١٠.

[١٥٥] سبق الشاهد برقم (١٣٨).

فالشاهد فيه أنه عطف ابنا على المنصوب بلا ونونه لتعذر البناء على ما ذكرنا ونصب مثلا على أنه وصف للمنفى وما عطف عليه ومثل يكون وصفا للاثنين والجمع وإن كان لفظها مفردا لما فيها من الإبهام قال الله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾(1). والخبر محذوف وقد روى رفع الابن هاهنا بالعطف على الموضع ورفع مثل على النعت أو الخبر، يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وأما قول الآخر:

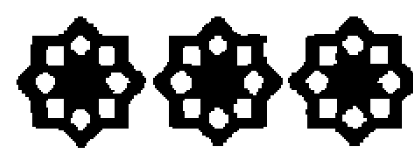
[١٥٦] لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

وقبله:

هَلْ فِي القَضِيَّةِ أَنْ إذَا اسْتَغْنَيْتُمُوا وَأَمِنْتُمُ فأنا البَعِيدُ الأَجْنَبُ
وَإذَا تَكُون كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا وَإذَا يُحاسُ الحيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ
هَذَا لَعَمْرُكُم الصَّغارُ بعَيْنِهِ

البيت.

فالشعر لرجل من مذحج والشاهد فيه عطف الأب على موضع النافي والمنفى على ما تقدم وصفه «**فإن كان المعطوف معرفة**» نحو لا غلام لك وزيد «**ولا غلام لك والعباس**» لم يجز نصبه بالحمل على عمل لا لأن لا لا تعمل إلا في النكرة وإنما ترفعه على موضع لا وما عملت فيه لأن موضعهما ابتداء وقد تقدم بيانه.



---

(١) سورة المؤمنون: ٤٧.

[**١٥٦] البيت من الكامل**، وهو لرجل من مذحج في الكتاب (٢/٢٩٢)، ولضمرة بن جابر في خزانة الأدب (٢/٣٨، ٤٠)، لهنى بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب (٦١/٦) (**حيس**)... المعجم المفصل (١/٥٠).

والشاهد فيه قوله: (ولا أب) حيث جاء (**أب**) مرفوعا بالابتداء بعد (**لا**) النافية غير العاملة التي تلت (**لا**) النافية للجنس.

مبحث في أن المنفى إذا كان معرفة لم يجز فيه إلا الرفع

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويجوز رفعه إذا كرر قال الله تعالى: ﴿فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ﴾[1]. وقال ﴿لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ﴾[2]. فإن جاء مفصولا بينه وبين لا أو معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو)).

قال الشارح:

قد تقدم القول أن لا تعمل في النكرة وتبني معها على الفتح بناء خمسة عشر وذلك نحو لا رجل في الدار فرجل هاهنا في موضع منصوب منون وإنما حذف منه التنوين للبناء والتركيب وهو في تقدير جواب هل من رجل فإن كررتها وأردت إعمالها على هذا الوجه جاز فقلت لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة، فإن كررت لا على أنها جواب كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدأ أو الخبر وتكرر جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك قولك لا غلام عندك ولا جارية كأن السؤال أغلام عندك أو جارية وهذا سؤال من قد علم أن أحدهما عنده ولا يعرفه نفسه فسأل ليعرف عينه فإن كان عند المسئول واحد منهما قال غلام إن كان غلاما أو امرأة إن كان امرأة فإن لم يكن عنده واحد منهما قال لا غلام عندي ولا امرأة ولا يحسن أن يقول لا غلام عندي من غير تكرير لا من قبل أن هذا جواب من قال أغلام عندك وجواب مثل هذا أن يقول المسئول نعم إن كان عنده أو لا إن لم يكن عنده ولا يزيد على لا شيئًا كما لا يزيد على نعم شيئًا فلذلك خالف حال التكرير حال الإفراد ولم يجز الرفع في الإفراد وجاز مع

(١) سورة البقرة: ١١٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٤.

التكرير، وقوله تعالى: ﴿فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ﴾(١). وقوله تعالى: ﴿لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ﴾(٢). شاهد لجواز الرفع مع التكرير ومثله قول الراعي.

[١٥٧] وما هَجَرْتُكِ حتى قلتِ معلنَةً لا ناقَةٌ لِيَ في هذا ولا جمَلُ

((**فإن فصلت بين المنفي والنافي**)) نحو لا لك غلام ولا في بيتك جارية لم يجز أن تجعلها معًا اسمًا واحدًا لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل لأن لا لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها وإذا لم يجز إعمالها مع الفصل تعين أن يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولزم تكريرها لما ذكرناه قال الله تعالى: ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾(٣). وكذلك ((**إذا كان المنفي معرفة**)) لم يجز فيه إلا الرفع لأن لا لا تعمل في معرفة فلزم التكرير نحو قولك لا زيد عندي ولا عمرو فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

((**وقولهم لا نولك أن تفعل كذا كلام موضوع موضع لا ينبغي لك أن تفعل كذا وقوله:**

حياتك لا نفع

وقوله:

أن لا إلينا رجوعها

---

(١) سورة البقرة: ١٩٧.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٤.

[١٥٧] **البيت من البسيط**، وهو للراعي النميري في ديوانه ص١٩٨، وتخليص الشواهد ص٤٠٥، ولسان العرب (٢٥٤/١٥) (**لقا**)... المعجم المفصل (٧٠٧/٢).

والشاهد فيه قوله: (لا ناقة)، (ولا جمل) تكررت (**لا**) فرفع الاسم على الابتداء بعد (**لا**) الأولى على أنها نافية لا تعمل أو أنه اسم لا العاملة عمل ليس.

ورفع الاسم بعد (**لا**) الثانية على أنه معطوف و (**لا**) زائدة، أو مرفوع على الابتداء وخبره محذوف، أو أن (**لا**) الثانية أيضًا عاملة عمل ليس، والاسم بعدها اسمها مرفوع، وخبرها محذوف.

(٣) سورة الصافات: ٤٧.

ضعيف لا يجيء إلا في الشعر وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال لا رجل في الدار ولا زيد عندنا)).

قال الشارح:

لما قرر أن المنفى إذا كان معرفة لم يجز فيه إلا الرفع ويلزمه التكرير أورد هذه الألفاظ التي وردت ناقصة للقاعدة وذلك أنها معارف مرفوعة ولم تكرر وخرجها فأما قولهم: ((**لا نولك أن تفعل كذا**)) فهي كلمة تقال في معنى لا ينبغي لك وهي معرفة مرفوعة بالابتداء وما بعدها الخبر ولم يكرروا لا من حيث إنها جرت مجرى الفعل إذ كانت بمعناه والفعل إذا دخل عليه لا لم يلزم فيه التكرير فأجروا لا نولك مجري لا ينبغي لك لأنه في معناه كما قالوا لا سلام عليك فلم يكرروا لأنه في معنى لا سلم الله عليك كما أجروا يذر مجرى يدع في حذف الواو التي هي فاء لأنها مثلها في المعنى وإن لم يكن في يذر حرف حلقي، فأما قول الشاعر:

[١٥٨] وأنتَ امرُؤٌ منّا خَلِقْتَ لغيرنا حياتُكَ لا نَفْعٌ وموتكَ فاجعُ

البيت لرجل من بني سلول والشاهد فيه رفع ما بعد لا من غير تكرير وقد تقدم قبحه والذي سوغه أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى لأن قوله حياتك لا نفع وموتك فاجع بمعنى لا نفع ولا ضرر يقول أنه منا في النسب إلا أن نفعه لغيرنا فحياته لا تنفعنا وموته يحزننا، وأما قول الآخر:

[١٥٩] قضَتْ وطَرًا واسترجعتْ ثمَّ آذنتْ ركائبها ((أنْ لا إلينا رجوعها))

فالشاهد فيه الرفع بلا من غير تكرير ضرورة وسوغه شبه لا بليس من حيث النفي، وصف أنها فارقته فبكت واسترجعت ومعنى آذنت أشعرت والركائب جمع ركوبة وهي الراحلة تركب، وهو عند سيبويه ضعيف من قبيل الضرورة لأنه لم

---

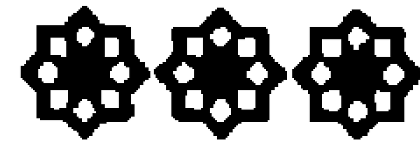
[١٥٨] **البيت من الطويل**، وهو للضحاك بن هنام في الاشتقاق ص٣٥٠، وخزانة الأدب (٣٨/٤)، وشرح أبيات سيبويه (٥٢١/١)... المعجم المفصل (٥١٨/١).

والشاهد فيه: رفع ما بعد (**لا**) مع عدم تكرارها، وهو قبيح.

[١٥٩] **البيت من الطويل**، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣٤/٤)، والدرر (٢٣٣/٢)... المعجم المفصل (٥٤٢/١).

والشاهد فيه قوله (أن لا إلينا رجوعها) حيث لم تكرر (**لا**) مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة.

يكرر لا على ما تقدم من لزوم تكريرها إذا رفع ما بعدها ((**وكان أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد لا يرى بأسًا أن تقول لا رجل في الدار**)) في حال الاختيار وسعة الكلام ويجعله جواب قوله هل رجل في الدار ويجوز أن يكون لرجل واحد ويجوز أن يكون في موضع جمع كما كان في قولك هل رجل في الدار وكذلك يجيز ((**لا زيد في الدار**)) على تقدير هل زيد في الدار وإن كان الأول أكثر فاعرفه.



بيان أن في لا حول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه من الإعراب

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وفي لا حول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه أن تفتحهما وأن تنصب الثاني وأن ترفعه وأن ترفعهما وأن ترفع الأول على أن لا بمعنى ليس أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني وأن تعكس هذا)).

قال الشارح:

لك في ((**لا حول ولا قوة إلا بالله**)) وما أشبهه أن تبنيهما على الفتح وتكون لا الثانية نافية كالأولى كأنك استأنفت النفي بها فيكون كل واحد منهما جملة قائمة بنفسها فلا الأولى واسمها في موضع مبتدأ ولا الثانية واسمها في موضع مبتدأ ثان ويقدر لكل واحد منهما خبر مرفوع ((**ولك أن تفتح الأول وتنصب الثاني**)) نصبا صريحا بالتنوين فتقول لا حول ولا قوة إلا بالله فتعطف المنصوب المنون على المركب إما على فتحة البناء لشبهها بحركة الإعراب وإما على عمل لا في المنفي وحقه أن يكون منونا إلا أن البناء منعه من ذلك كما تقول مررت بعثمان وزيد فموضع عثمان خفض إلا أنه ينصرف فجرى مجرى المعطوف على موضعه كذلك هاهنا ويكون الاعتماد في النفي على لا الأولى وتكون لا الثانية زائدة مؤكدة للنفي قال الشاعر:

[١٦٠] **لا نَسَبَ اليومَ ولا خَلَّةً اتَّسَعَ الْخرْقُ على الراقِع**

((**ولك أن تفتح الأول وترفع الثاني**)) فتقول لا حول ولا قوة إلا بالله فتعطف الثاني على موضع لا واسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء ونظير ذلك كل رجل ظريف في الدارإن شئت خفضت ظريفا على النعت لرجل وإن شئت رفعته على النعت لكل فكذلك لا رجل ولا غلام لك إن شئت حملت على المنفي وإن شئت

---

[١٦٠] سبق الشاهد برقم (١٣٧).

حملت على موضع النافي والمنفي فيكون الثاني أيضًا مبتدأ لأن ما عطف على المبتدأ مبتدأ وجاز أن يكون الخبر عنهما واحدا لأنه ظرف وتكون لا الثانية زائدة للتأكيد والاعتماد في النفي على لا الأولى ويجوز أن تجعل لا الثانية بمعنى ليس وتقدر لها خبرًا منصوبًا، ((**ولك أن ترفعهما جميعًا**)) فتقول لا حول ولا قوة إلا بالله وقد قرئ لا بيع فيه ولا خلال قال الشاعر:

[١٦١] وما هَجَرتكِ حتى قلْتِ مَعْلِنَةً لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولاَ جَمَلُ

فيجوز أن يكون لافى هذا الوجه بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون الظرف في موضع خبر منصوب ويجوز أن تكون نافية وما بعدها مبتدأ ويكون الظرف في موضع خبر مرفوع؛ ((**ولك أن ترفع الأول وتفتح الثاني**)) فتقول لا حول ولا قوة إلا بالله ويكون رفع الأول على أن تكون لا بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ويجوز أن تكون لا النافية وما بعدها مبتدأ وجاز ذلك غير مكرر على رأي أبي العباس وهو المذهب الضعيف عند سيبويه وحسن ذلك وقوع لا الثانية بعدها وإن كان المراد بها الاستئناف ولا الثانية المشبهة بإن ولذلك ركبت معها وبنيت فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ وهى ستة أوجه من حيث التقدير وجعل لا بمعنى ليس فاعرفه.

((**فصل**)) **قال صاحب الكتاب:**

((**وقد حذف المنفى في قولهم لا عليك أي لا بأس عليك**)).

قال الشارح:

اعلم أنهم قد حذفوا اسم لا النافية كما حذفوا الخبر فقالوا ((**لا عليك والمراد لا بأس عليك**)) أي لا شيء عليك وإنما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفًا وقالوا لا كالعشة عشيةُ والمراد لاعشية كالعشية الليلة ومثله لا كزيد رجل والمراد لا أحد كزيد رجل فالاسم محذوف والجار والمجرور في موضع الخبر وعشية مرفوع لأنه عطف بيان على الموضع وكذلك رجل من قوله لا كزيد رجل ويجوز النصب على اللفظ أو التمييز على حد النعت في قوله:

---

[١٦١] سبق الشاهد برقم (١٥٧).

[١٦٢] فهل في معد دون ذلك مرفدا

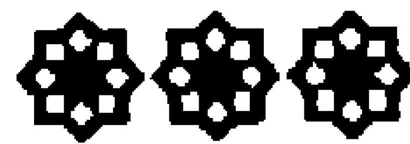
ومما حذف اسم لافيه قول امرئ القيس:

[١٦٣] وَيْلُمِّها في هَوَاءِ الْجَوِّ طالبَةً ولا كهذا الذي في الأرْض مَطْلوبُ

كأنه قال لا شيء له كهذا الذي في الأرض؛ فأما قول جرير:

[١٦٤] لا كالعشية زائرا ومزورا

فلا يكون منصوبًا إلا بفعل مقدر لأنه قد علم أن الزائر والمزور غير العشية فلا يكون بيانًا لها فعلم أن المراد لا أرى كالعشية زائرًا ومزورًا ونحو ذلك مما يلائم معناه من الأفعال.



---

[١٦٢] صدر البيت: **لنا مرفد سبعون ألف مدجج**

والبيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه (١٩/٢)، والكتاب (١٧٣/٢)... المعجم المفصل (٢٠١/١).

والشاهد فيه نصب: (مرفدًا) على التمييز لنوع الاسم المبهم المشار إليه، وهو ذلك.

[١٦٣] **البيت من البسيط**، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٢٨٧، وخزانة الأدب (٩٠/٤، ٩١، ٩٢)، ولسان العرب (٤١٨/١٥) **(ويا)** المعجم المفصل (٨٢/١).

وفي البيت شاهدان أولهما قوله: (ويلمها) والأصل **(ويل أمها)** فحذفت الهمزة تخفيفًا، ثم أتبع حركة اللام حركة الميم.

ثانيهما قوله: (ولا كهذا)، فكأنه قال: **(ولا شيء كهذا)** ورفع على موضع **(لا)** وما عملت فيه.

[١٦٤] صدر البيت: **(يا صاحِبَيَّ دَنا الرَّوَاحُ فَسِيرا)**.

والبيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص٢٢٨، وخزانة الأدب (٩٥/٤، ٩٦)، وشرح أبيات سيبويه (٥٥٦/١)... المعجم المفصل (٣٢٩/١).

والشاهد فيه: نصب **(زائرًا)** و **(مزورًا)** بإضمار فعل، والتقدير: لا أرى كالعشية زائرًا ومزورًا، وأصله: لا أرى زائرًا ومزورًا كزائر العشية ومزورها.

مبحث خبر ما ولا المشبهتين بليس

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هذا التشبيه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرءون ما هذا بشر إلا من دري كيف هي في المصحف، فإذا انتقض النفي بإلا أو تقدم الخبر بطل العمل فقيل ما زيد إلا منطلق ولا رجل إلا أفضل منك وما منطلق زيد ولا أفضل منك رجل)).

قال الشارح:

هذا الفصل بين من كلام صاحب الكتاب وقد تقدم شرحه في المرفوعات بما أغنى عن إعادته.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول زيد بمنطلق)).

قال الشارح:

اعلم أن الباء قد زيدت في خبر ليس لتأكيد النفي ومعنى قولنا زيدت أنها لم تحدث معنى لم يكن قبل دخولها وذلك قولك ليس زيد بقائم والمعنى ليس زيد قائما قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[1]. وتقديره كافيًا عبده وقال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُم﴾[2]. أي ألست ربكم، وما مشبهة بليس على ما تقدم فأدخلوا الباء في خبرها على حد دخولها في خبر ليس نحو قولك ما زيد بقائم قال الله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾[3]. أي مؤمنًا ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[4].

(١) سورة الزمر: ٣٦.

(٢) سورة الأعراف: ١٧٢.

(٣)سورة يوسف: ١٧.

(٤) سورة هود: ٢٩.

أي طارد المؤمنين. وقد زيدت الباء في غير المنفى زادوها مع المفعول وهو الغالب عليها قال الله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾(١).

والمراد والله أعلم أيديكم وقال: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾(٢). أي أن الله يرى وقد حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾(٣). على زيادة الباء والمراد تنبت الدهن ومثله قول الشاعر:

[١٦٥] شَرِبَتْ بماء الدُّحْرُضَيْن فأصبحتْ زَوْرَاء تنْفِرُ عن حياض الدَّيْلَم

أي ماء الدحرضين، وقد زيدت مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدًا وكفى بنا حاسبين إنما هو كفى الله وكفينا يدل على ذلك قول سحيم:

[١٦٦] كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيًا

وقد زادوها مع المبتدأ فقالوا بحسبك زيد قال الشاعر:

[١٦٧] بحَسْبكَ في القوم أن يَعْلَمُوا بأنكَ فيهم غَنِيٌّ مُضِرْ

والمراد حسبك قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٤). وزادوها مع خبر المبتدأ قال الله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾(٥).

---

(١) سورة البقرة: ١٩٥.

(٢) سورة العلق: ١٤.

(٣) سورة المؤمنون: ٢٠.

[١٦٥] **البيت من الكامل**، وهو لعنترة في ديوانه ص٢٠١، ولسان العرب (٩٥/٢) (**نبت**)، (١٤٩/٧) (**دحرض**)، (٣٩٣/٨) (**وسع**)، ٣٩٥ (**وشع**)، (٢٠٥/١٢) (**دلم**). المعجم المفصل (٩٤٦/٢).

والشاهد فيه: قوله: (**شربت بماء الدحرضين**) يريد: شربت من ماء الدحرضين.

[١٦٦] صدر البيت: (**عُمَيرةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غادِيًا**)

والبيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في الإنصاف (١٦٨/١)، وخزانة الأدب (٢٦٧/١)، (١٠٢/٢،١٠٣)؛ ولسان العرب (٢٢٦/١٥) (**كفى**)... المعجم المفصل (١٠٩٠/٢).

والشاهد فيه قوله: (**كفى الشيب**) حيث أسقط الباء من فاعل (**كفى**) فدل على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل.

[١٦٧] **البيت من المتقارب**، وهو للأشعري الرقبان في تذكرة النحاة ص٤٤٣،٤٤٤، ولسان العرب (٤٨٧/٤) (**ضرر**)، (٤٤٣/١٥) (**ربا**)... المعجم المفصل (٢٩٥/١).

والشاهد فيه قوله: (**بحسبك في القوم**) حيث زاد الباء في المبتدأ الذي هو لفظ (**حسب**).

(٤) سورة الأنفال: ٦٤.

قال أبو الحسن: الباء زائدة وتقديره وجـزاء سيئة مثلهـا دل علـى ذلـك قولـه تعالى في موضع آخر: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[1]. والأصل في زيادة الباء فـي المنفى مع ليس لأنه فضلة والمعنى بالفضلة المفعول وفيه معظم زيادة الباء وحملت ما الحجازية على ليس إذ كان خبرها منصوبًا كخبر ليس قال أبو سعيد إنما دخلت الباء في خبر ليس لأنها غير متصرفة فتنزلت بذلك منزلـة فعـل لايتعـدى إلا بحـرف جر فعديت إلى منصوبها بالحرف الذي هو الباء وحملت ما علـى ليـس فـي ذلـك، وذهب قوم إلى أن أصل دخول الباء إنما هو مع مـا لضـرب مـن التقـابل وذلـك أن القائل يقول إن زيدًا قائم فيقول النافي لذلك الخبر ما زيد قائمًا فيدخل ما بـإزاء إن فإذا قال إن زيدًا لقائم قال النافي ما زيد بقائم فيأتي بالباء لتـأكيد النفـي كمـا أتـي باللام لتأكيد الإيجاب فصار الحرفان بإزاء الحرفين ثم دخلت على خبر ليس لأنهما يقعان لنفي ما في الحال.

والكوفيون يقولون إنما دخلت البـاء للتميـيز بيـن المذهبيـن يريـدون أن الـذي يرتفع بعد ما إنما ارتفاعه على المبتدأ والخبر والباء لاتقع في خبر المبتدأ فلا يقـال ما زيد بقائم وأنت تريد قائم كما لا تقول زيد بقائم وإنما يستعمل الباء من ينصب الخبر وهو فاسد لأن الإعراب يفصل بينهما.

وقوله: ((**لا يصح دخول الباء إلا على لغة أهل الحجـاز لأنـك لا تقـول زيـد بقائم**)) يريد أن ما بعد ما التميمية مبتدأ وخبر والباء لا تدخل في خبر المبتدأ وهـذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين وليس بسديد وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولهـا على ليس وما محمولة عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك وإن كانت دخلت في خبر ما بإزاء اللام في خبر إن فالتميميـة والحجازيـة في ذلك سواء ويدل على ذلك مسألة الكتاب وهو قولهم ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به برفع شيء على البدل من موضع البـاء لتعـذر الخفـض والنصـب وقـد تقـدم الكلام على هذه المسألة.

وقالوا ليس زيد أبوه بقائم فأدخلوا الباء في خبر المبتدأ إذ كان في خـبر النفـي

(٥) سورة يونس: ٢٥.

(١) سورة الشورى: ٤٠.

أما إذا كان خبر المبتدأ موجبًا لم يصح دخول هذه الباء عليه كما ذكر وقالوا ما كان زيد بغلام إلا غلامًا صالحًا أدخلوا الباء في خبر كان هنا حيث كان في خبر المنفي فاعرفه.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ولا التي يكسعونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب بها حينًا قال الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(١). أي ليس الحين حين مناص)).

قال الشارح:

قد تقدم القول أن لا تشبه بليس وتعمل عملها كما شبهت بها ما في لغة أهل الحجاز فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر فقالوا لا رجل أفضل منك ولا أحد خيرًا منك وربما أدخلوا في خبرها الباء تشبيهًا بما فقالوا لا رجل بأفضل منك ولا أحد بخير منك إلا أن ما أقعد من لا في الشبه بليس ولذلك كانت أعم تصرفا وأكثر استعمالا، والكثير في لا أن تنصب النكرة حملا على أن ولما جوزوا فيها رفع الاسم ونصب الخبر لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها وهو نصب الاسم ورفع الخبر فلم يفصل بينها وبين ما عملت فيه ولم تعمل إلا في نكرة.

فأما إذا لحقها تاء التأنيث وقيل: ((**لات**)) فالقياس أن تكون المشبهة بليس لأنها في معنى ما تدخله تاء التأنيث وليست كذلك الناصبة لأنها في معنى أن وليست أن مما تدخله تاء التأنيث ولأنه وقع بعدها المرفوع من غير تكرير فعلم أنها بمعنى ليس إذ لو لم تكن بمعنى ليس لزم تكريرها، وقوله: ((**يكسعونها**)) أي يتبعونها في آخر الكلمة يقال كسعه أي ضربة من خلف وهذه استعارة لزيادة التاء آخرًا.

ولا تعمل هذه إلا في الأحيان خاصة سواء نصبت أو رفعت والعلة في ذلك أنها في المرتبة الثالثة فليس أقوى لأنها الأصل ثم ما ثم لات.

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(٢). فإنه قد قرئ ولات حين مناص

---

(١) سورة ص: ٣.

(٢) سورة ص: ٣.

بالرفع والنصب أكثر فالنصب على أنه الخبر والاسم محذوف والتقدير ولات حين نحن فيه حين مناص ولا يقدر الاسم المحذوف إلا نكرة لأن لا إذا كانت رافعة لا تعمل إلا في نكرة كما إذا كانت ناصبة وقد تقدم الكلام على ذلك في المرفوعات فاعرفه.



ذكر المجرورات

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((لا يكون الاسم مجرورًا إلا بالإضافة وهى المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار وغلام زيد وخاتم فضة)).

قال الشارح:

لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجرورات والجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين فالجر إنما يكون بالإضافة وليست الإضافة هى العاملة للجر وإنما هى المقتضية له والمعنى بالمقتضى هاهنا أن القياس يقتضى هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني، والعامل هو حرف الجر أو تقديره فحرف الجر نحو من وإلى وعن وعلى ونحوها من حروف الإضافة وستذكر في موضعها مفصلة وإنما قيل لها حروف الإضافة لأنها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها ومعنى إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ وهى الأداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل.

والمراد من قوله: ((**فالعامل حرف الجر أو معناه**)) أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره ((**فحرف الجر نحو مررت بزيد وزيد في الدار**)) فالعامل في زيد هو الباء والعامل في الدار في ((**وأما المقدر فنحو غلام زيد وخاتم فضة**)) فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له وتقديره غلام لزيد وخاتم من فضة لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن

يعمل في الآخر لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه وصيرورته عوضًا عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل ونظير ذلك واو رب من قوله:

[١٦٨] وبلدة ليس لها أنيس

ونحو قوله:

[١٦٩] وبلد عامية أعماؤه

ونحو قوله:

وقائم الأعماق خاوي المخترق

وتقديره ورب كذا فالخفض في الحقيقة ليس بالواو بل بتقدير رب لأن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يختص وإنما يدخل علي كل واحد من الاسم والفعل والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه، ومما يدل أن الواو للعطف والجر برب المرادة أنه قد أنيب عنها غير الواو من حروف العطف نحو قوله:

[١٧٠] فَحُور قَدْ لَهَوْتُ بهنَّ عِين نَوَاعِمَ في المُرُوطِ وَفي الرِّياطِ

وقول الآخر:

[١٧١] بل جوز تيهاء كظهر الحجفت

---

[١٦٨] سبق الشاهد برقم (١١٣).

[١٦٩] الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤، وخزانة الأدب (١٠/٢٥)، ولسان العرب (١٠/٨٠) (خفق)، (١٠/٢٧١) (عمق)، (١٥/١٣٣) (غلا)... المعجم المفصل (٣/١٢٠٩).

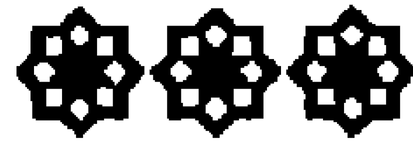
وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: **(وقائم)** حيث حذف (رُبَّ) بعد الواو، وأعملها في (قائم)، وثانيها على رواية **(المخترقن)** بالتنوين الغالي الذي يلحق القوافي الساكنة.

[١٧٠] **البيت من الوافر،** وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٣/١٢٦٧)، وشرح شواهد الإيضاح (ص٣٨٥)... المعجم المفصل (١/٤٨٧).

والشاهد فيه قوله: (فحُور) حيث جرها بـ (رُبَّ) المضمرة بعد الفاء.

[١٧١] الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب (٩/٣٩) **(خجف)**، ولبعض الطائيين في شرح شواهد الإيضاح ص٣٦٨... المعجم المفصل (٣/١١١٨).

فكما أن الفاء وبل وإن كانتا بدلا من رب حرفا عطف لا محالة فكذلك الـواو نائبة في اللفظ عن رب وإن لم يكن لها أثر في العمل فكذلك العامل فـي المضـاف إليه حرف الجر المراد لا معناه وقوله أو معنـاه تسـامح لأن المعـاني لا تعمـل جـرًّا فاعرفه.



= **وفي البيت شاهدان آخـران**: أولهمـا قولـه: (**الحَجفَـتْ**) علـى لغـة بعـض العـرب الذيـن يُجرون الوقف مجرى الوصل، فيقلبون الهاء تاء وذلك مثل (**هذا طلحتْ**) و(**عليه السلام والرحمتْ**).

وثانيهما: أنه يجوز الروم والإشمام عند من يقف بالتاء.

بيان أن إضافة الاسم إلى الاسم على ضربين معنوية ولفظية

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وإضافة الاسم إلى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما أفاد تعريفًا كقولك دار عمرو أو تخصيصًا كقولك غلام رجل ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده وعبده أو بمعنى من كقولك خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج)).

قال الشارح:

اعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل وجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين **((وهذه الإضافة على ضربين إضافة لفظ ومعنى وإضافة لفظ فقط))** فالإضافة اللفظية ستذكر بعد وأما الإضافة المعنوية فأن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك بأن يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده وهذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أي الخالصة بكون المعنى فيها موافقًا للفظ **((وإذا أضفته إلى معرفة تعرف))** وذلك نحو قولك غلام زيد فغلام نكرة ولما أضفته إلى زيد اكتسب منه تعريفًا وصار معرفة بالإضافة **((وإذا أضفته إلى نكرة اكتسب تخصيصًا))** وخرج بالإضافة عن إطلاقه لأن غلامًا يكون أعم من غلام رجل ألا ترى أن كل غلام رجل غلام وليس كل غلام غلام رجل **((وهذه الإضافة المعنوية تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهما اللام ومن))** فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام كان معناها الملك والاختصاص وذلك قولك مال زيد وأرضه أي مال له وأرض له أي يملكها وأبوه وابنه وسيده والمراد أب له وابن له وسيد له أي كل واحد مستحق مختص بذلك والغالب الاختصاص لأن كل ملك اختصاص: **((وإذا**

كانت الإضافة بمعنى من» كان معناها بيان النوع نحو قولك هذا ثوب خز وخاتم حديد وسوار ذهب أي ثوب من خز وخاتم من حديد وسوار من ذهب لأن الخاتم قد يكون من الحديد وغيره والثوب يكون من الخز وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبين نوعه بقوله من خز ومن حديد ومن ذهب.

والذي يفصل به بين هذا الضرب والذي قبله أن المضاف إليه هاهنا كالجنس للمضاف يصدق عليه اسمه ألا ترى أن الباب من الساج ساج والثوب من الخز خز كما أن الإنسان من الحيوان حيوان وليس غلام زيد بزيد فعلى هذا إذا قلت عين زيد ويد عمرو كان مقدرًا باللام والمعنى عين له ويد له لأنه وإن كان الأول بعضًا للثاني فإنه لا يقع عليه اسم الثاني فعين زيد ليست زيدًا ويد عمرو ليست عمرًا فاعرف الفرق بينهما.

وقوله: «**في الأمر العام**» يريد أن الغالب في الإضافة الحقيقية ما قدمناه وربما جاء منه شيء على غير هذين الوجهين قالوا فلان ثبت الغدر بفتح الغين والدال أي ثابت القدم في الحرب والكلام يقال ذلك للرجل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة قال ابن السكيت يقال ما أثبت غدره يعني الفرس أي ما أثبته في الغدر وهى الحجارة واللخاقيق أي خروق الأرض وشقوقها، وعندي أن إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضيًا من ذلك ليس مقدرًا بحرف جر مع أن إضافته محضة.

قال صاحب الكتاب:

«واللفظية أن تضاف الصفة إلى مفعولها كقولك هو ضارب زيد وراكب فرس بمعنى ضارب زيدًا وراكب فرسًا أو إلى فاعلها كقولك زيد حسن الوجه ومعمور الدار وهند جائلة الوشاح بمعنى حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الإضافة ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة في قولك مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه».

قال الشارح:

«**الإضافة اللفظية**» أن تضيف اسما إلى اسم لفظا والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير محضة إنما يحصل ثم اتصال وإسناد من جهة اللفظ لا غير «**وذلك**

ضربان أحدهما اسم الفاعل» إذا أضفته وأنت تريد التنوين وذلك قولك هذا ضارب زيد غدًا إذا أردت الاستقبال وكذلك الحال وأصله التنوين والنصب لما بعده نحو هذا ضارب زيدًا وجائز أن يكون في الحال وأن توقعه فيما يستقبل ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف وتخفض ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنك تشبهه بالإضافة المحضة بحكم أنه اسم والنصب به إنما هو عارض لشبه الفعل فالاسم الأول نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة لأن المعنى على الانفصال بإرادة التنوين ولذلك تقول هذا رجل ضارب زيد غدًا كما تقول هذا رجل ضارب زيدا غدا لأن التنوين المقدر حكما كالموجود لفظا ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفًا على النكرة قال الله تعالى: ﴿هَـٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾(١). والمعنى ممطر لنا من قبل أنه وصف به عارضا وهو نكرة والنكرة لا تنعت بالمعرفة ومثله قول الشاعر:

[١٧٢] سَلِّ الهُمُومَ بكلِّ مُعْطَى رأسِه ناجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّس

والتقدير معط رأسه لأن كلا لا يقع بعدها الواحد إلا نكرة لأنها تقع على واحد في معنى الجمع، وقوله: «**أن تضاف الصفة إلى مفعولها**» يريد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب وقاتل وشبههما فإنه لا يضاف إلا إلى مفعوله لأنه غيره ولذلك لا يضاف إلى الفاعل لأنه هو في المعنى والشيء لا يضاف إلى نفسه فلا يقال هذا ضارب زيد عمرا على معنى يضرب عمرا لأن الضارب هو زيد.

«**الثاني الصفة الجاري إعرابها على ما قبلها**» وهي في المعنى لما أضيفت إليه «**وذلك نحو مررت برجل حسن الوجه ومعمور الدار وامرأة جائلة الوشاح**» فالتقدير في هذه الأشياء كلها الانفصال لأن الأصل حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها ترفع الوجه بقولك حسن لأن الحسن له في المعنى، وكذلك قولك مررت برجل معمور الدار إذ المعنى معمورة داره وامرأة جائلة الوشاح أي جائل

---

(١) سورة الأحقاف: ٢٤.

[١٧٢] **البيت من الكامل**، وهو للمرار بن سعيد العبسي في شرح أبيات سيبويه (١٠٢/١)، ولسان العرب (١٣٨/٦) **(عردس)**. المعجم المفصل (٤٧٤/١).

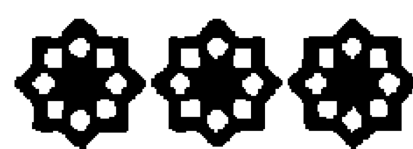
والشاهد فيه: إضافة **(معطى)** إلى **(رأسه)** مع نية التنوين والنصب، بدليل إضافة **(كل)** إليه، لأن **(كلا)** لا تضاف إلا إلى نكرة.

وشاحها فالعمارة للدار والجولان للوشاح والوشاح الأزار.

((**فإن قلت**)) إذا كان الحسن للوجه والوجه هو الفاعل فكيف جاز إضافته إليه وقد زعمتم أن الشيء لا يضاف إلى نفسه فالجواب أنك لم تضفه إلا بعد أن نقلت الصفة عنه وجعلتها للرجل دون الوجه في اللفظ وصار فيه ضمير الرجل فإن قلت حسن الوجه كان الحسن شائعًا في جملته كأنه وصفه بأنه حسن القامة بعد أن كان الحسن مقصورًا على الوجه دون سائره فلما أريد بيان موضع الحسن أضيف إليه بعد أن صار أجنبيًّا ألا تراك تنصبه على التمييز فتقول مررت بالرجل الحسن وجها والتمييز فضلة.

وقوله: ((**يضاف إلى فاعله**)) يريد أنه فاعل من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فإنه من جهة اللفظ فضلة والذي يدل على ذلك قولهم هذه امرأة حسنة الوجه فتأنيثهم الصفة إذ قد جرت على مؤنث دليل على ما قلناه لأن الفعل إنما تلحقه علامة التأنيث إذا أسند إلى ضمير مؤنث فتأنيث الصفة هاهنا دليل على أنها مسندة إلى ضمير الموصوف المؤنث ولو كان على أصله قبل الإضافة لوجب التذكير ولم يجز التأنيث لأن الوجه مذكر؛ وهذا القبيل من المضاف لا يتعرف بالإضافة لأن النية فيه الانفصال على ما بينا ويدل على ذلك أنك تصف به النكرة وإن أضفته إلى معرفة نحو قولك مررت برجل حسن الوجه فلولا تقدير الانفصال وإرادة التنوين لما جاز أن تصف به النكرة وهذا معنى قوله: ((**ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصفت بها مفصولة**)) يعني أن حاليها قبل الإضافة وبعدها في التنكير وعدم التعريف سواء فلذلك تقع صفة للنكرة مفصولة ومضافة لاستوائها في كلا الحالين فتقول مررت برجل حسن الوجه كما تقول مررت برجل حسن وجهه.

ويدل على التنكير جواز دخول الألف واللام عليه مع إضافته فتقول مررت بالرجل الحسن الوجه ولو كانت الإضافة صحيحة لما جاز أن تجتمع الإضافة مع الألف واللام.



حكم الإضافة المعنوية

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((قضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف وما تقبله الكوفيون من قولهم الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء قال الفرزدق:

فسما وأدرك خمسة الأشبار

وقال ذو الرمة:

ثلاث الأثافي والديار البلاقع))

قال الشارح:

اعلم أنك لا تضيف إلا نكرة نحو قولك غلام زيد وصاحب عمرو لأن الإضافة يبتغي بها التعريف أو التخصيص لأن المضاف يكتسى من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة وتخصيصًا إن كان نكرة فإذا قلت غلام زيد فالغلام كان نكرة شاملا كل غلام فلما أضفته إلى زيد صار معرفة وخص واحدًا بعينه فإذا قلت غلام رجل فإن المضاف إليه وإن كان نكرة إلا أنه حصل للمضاف بإضافته إليه نوع تخصيص ألا ترى أنه خرج عن شياعه ويميز عن أن يكون غلام امرأة فعلى هذا لا يجوز إضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها فإذا أريد إضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة في التقدير كرجل وفرس ثم تكتسى تعريفا إضافيًّا غير التعريف الذي كان فيها ولذلك لا يجمع بين الألف واللام والإضافة لأن ما فيه الألف واللام لا يكون إلا معرفة ولم يمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما فأما ((**الخمسة الأثواب**)) والأربعة الغلمان فهو شيء صار إلى جوازه الكوفيون فإما على أصل أصحابنا فإذا قلت ثلاثة دراهم وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثاني لأن الأول يكون معرفة بما أضفته إليه ألا ترى أنك تقول هذا غلام رجل فيكون نكرة فإذا أردت تعريفه قلت هذا غلام الرجل وصاحب المال وكذلك هذه ثلاثة الدراهم

وخمسة الأثواب فأما قول الشاعر:

[١٧٣] ما زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزارَهُ فَسَما وَأدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبار

البيت للفرزدق وبعده.

يُدْنِي خَوافِقَ مِنْ خوافق تَلْتَقي في ظِلِّ مُعْتَبطِ الغُبار مُثار

والشاهد فيه تعريف الثاني بالألف والسلام والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول يمدح بذلك يزيد بن المهلب أي ما زال مذ كان صغيرًا إلى أن مات يقود الجيوش ويحضر الحروب وعنى بالخوافق الرايات ومعتبط الغبار مكانه فكأنه لم يقاتل فيه قبل ولا أثار غيره غباره من قولهم مات فلان عبطة أي شابًا، وقوله مذ عقدت يداه إزاره إشارة إلى حال الصغر وأوائل العقل وعنى بخمسة الأشبار القبر أي ما زال أميرًا مذ عقل إلى أن مات، وأما قول الآخر:

[١٧٤] وَهلْ يَرْجعُ التّسليمَ أوْ يكْشِفُ العَمى ثَلاثُ الأثافي وَالرُّسُومُ البلاَقِعُ

البيت لذي الرمّة والشاهد فيه تعريف الأثافي حين أراد تعريف ما أضيف إليه وهو الثلاث ولم يحتج مع ذلك إلى الألف واللام، والأثافي للقدر أن توضع ثلاثة أحجار ثم يوضع القدر عليها عند الإطباخ، والبلاقع جمع بلقع وهوالخراب وأصله الأرض التي لا شيء فيها، والرسوم جمع رسم وهو ما بقى من آثار الديار، يقول أن الأثافي ورسوم الدار لا ترد سلامًا ولا تنبيء عن خبر إذا استخبرت وهو معنى قوله أو يكشف العمي.

فأما ما تعلق الكوفيون من إجازته وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح لأن

---

[١٧٣] **البيت من الكامل**، وهو للفرزدق في ديوانه (١/٣٠٥)، وخزانة الأدب (١/٢١٢)، وبلا نسبة في لسان العرب (٦٧/٦) **(خمس)** ... المعجم المفصل (١/٤٠٠).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: **(مذعقدت)** حيث دخلت **(مذ)** على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها..

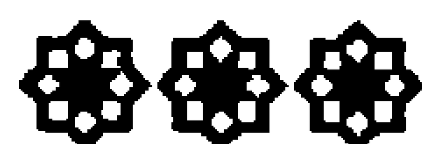
ثانيهما قوله: (وأدرك خمسة الأشبار) حيث جرد اسم العدد من **(أل)** المعرفة، وأدخلها على المعدود حين أراد التعريف.

[١٧٤] **البيت من الطويل**، وهو لذي الرمة في ديوانه ص١٢٧٤، وخزانة الأدب (١/٢١٣)، ولسان العرب (٧٦/٦) **(خمس)**.. المعجم المفصل (١/٥٣٣).

والشاهد فيه دخول، (أل) على ثاني العدد المضاف دون أوله وذلك في قوله: **(ثلاث الأثافي)**.

المضاف في الحسن الوجه صفة والمضاف إليه يكون منصوبا ومجرورًا وإنما ذلك شيء رواه الكسائي.

وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أن قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس.



أمثلة الإضافة اللفظية

قال صاحب الكتاب:

((وتقول في اللفظية مررت بزيد الحسن الوجه وبهند الجائلة الوشاح وهما الضاربا زيد وهم الضاربو زيد قال الله تعالى ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ﴾ ولا تقول الضارب زيد لأنك لا تفيد فيه خفة بالإضافة كما أفدتها في المثنى والمجموع وقد أجازه الفراء وأما الضارب الرجل فمشبه بالحسن الوجه)).

قال الشارح:

وقد جاءت الألف واللام فيما إضافته لفظية ((**قالوا مررت بزيد الحسن الوجه وهند الجائلة الوشاح**)) وساغ ذلك من قبل أن الإضافة لا تكسوهما تعريفا من حيث كان النية فيها الانفصال إذ التنوين مراد والمضاف إليه في نية المرفوع إذ كان فاعلا في المعنى فلما كانت الإضافة لا تكسوهما تعريفا ولا تخصيصا لم يمتنع دخول الألف واللام إذا احتيج إلى التعريف كما لا يمتنع دخولهما على النكرة غير المضافة وقالوا: ((**هذان الضاربا زيد والضاربو زيد**)) قال الله تعالى: **﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ﴾**[1]. لما كانت الإضافة منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أضيف إليه وكان سيان إضافته وإثبات النون وفصله مما بعده من حيث التنكير فلما لم يقع التعريف بالإضافة كما يقع في غلام زيد وأريد تعريفه أدخلوا ما يقع به التعريف من الألف واللام وأفادت الإضافة هاهنا ضربًا من التخفيف بحذف التنوين والنون في هذا ضارب زيد غدا والضاربا زيد والضاربو زيد ((**فأما الضارب زيد فإنه لا يجوز**)) لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيما بعده ولا فرق بين الماضي في ذلك وغيره إذ كان التقدير في الضارب الذي ضرب فلذلك عمل عمله، ((**وإنما جازت الإضافة في قولك هما الضاربا زيد**

(١) سورة الحج: ٣٥.

والضاربو زيد)) لما يحصل بالإضافة من التخفيف بحذف النون فأما إذا قلت الضارب زيد فهو تغيير له عن مقتضاه من الإعمال من غير فائدة لأنه لم يحصل بالإضافة تخفيف لأنه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالإضافة، **((فأما الفراء فإنه أجاز ذلك))** نظرًا إلى الاسمية وأن الإضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فيكون مانعًا من الإضافة والقياس ما ذكرناه، فأما قولهم **((الضارب الرجل))** فإنما ساغت إضافته وإن لم تستفد بالإضافة تعريفًا ولا خفة أما التعريف فلأن إضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفًا وأما الخفة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالإضافة فقضية الدليل أن لا تصح إضافته كما لا تقول الضارب زيد وذلك من قبل أنه محمول على الحسن الوجه ومشبه به من جهة أن الضارب صفة كما أن الحسن صفة وما بعده يكون مجرورًا أو منصوبا فتقول هذا ضارب زيدا وضارب زيد كما تقول مررت برجل حسن وجهًا وحسن الوجه فلما أشبهه جاز إدخال الألف واللام عليه مع أنه مضاف إذا أريد تعريفه كما كان كذلك في الحسن الوجه وإن لم يكن مثله من كل وجه ألا ترى أن المضاف إليه في الضارب زيد مفعول منصوب في المعنى والمضاف إليه في الحسن الوجه فاعل مرفوع.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وإذا كان المضاف إليه ضميرًا متصلا جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحدا منهما شرعا في صحة الإضافة لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعًا فقالوا الضاربك والضارباتك والضاربي والضارباتي كما قالوا ضاربك والضارباك والضاربوك والضاربي والضاربي قال عبد الرحمن بن حسان:

[١٧٥] أيُّهَا الشَّاتِمِي لِتُحْسَبَ مِثْلِي إنما أنْتَ فِي الضَّلال تَهِيمُ

وقوله:

هم الآمرون الخير والفاعلونه

مما لا يعمل عليه)).

---

[١٧٥] سيأتي تخريجه برقم (١٧٦).

قال الشارح:

قد فرق بين إضافة اسم الفاعل إلى الظاهر وبين إضافته إلى المضمر ((**فإضافته إلى المضمر**)) تقع كالضرورة وذلك أن ما فيه تنوين أو نون يلزم إضافته لأنه لا سبيل إلى النصب لأن النصب يكون بثبوت التنوين أو النون نحو قولك ضارب زيدًا وضاربان زيدا ومع المضمر لا يثبت التنوين ولا النون لأن بينهما معاقبة فلا يجتمع التنوين أو النون مع المضمر فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل إلى المضمر ثم حمل مالم يكن فيه تنوين أو نون في الإضافة على ما هما فيه ليكون الباب على منهاج واحد ولا يختلف.

وقوله: ((**جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحدا منهما شرعًا في صحة الإضافة**)) أي صار ما فيه تنوين أونون وما ليس فيه واحد منهما يعني التنوين والنون، وقوله شرعا أي سواء يقال القوم في هذا الأمر شرع سواء يحرك ويسكن ويستوى فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث، والمراد أنه يتساوي ما فيه تنوين أو نون وما ليس فيه واحد منهما في صحة الإضافة وذلك نحو الضاربك والضارباتك أضفت الضارب والضاربات إلى ضمير المخاطب وليس فيهما تنوين ولا نون وكذلك تقول الضاربي والضارباتي فتضيفهما إلى ضمير النفس كما أضفت ما فيه تنوين أو نون نحو قولك ضاربك ((**والضارباك والضاربوك والضاربي**)) فحذف من ضاربك التنوين لأنه قبل الإضافة ضارب منون والضارباك تثنية والضاربوك جمع وقد حذف منهما النون للإضافة والضاربي تثنية وأصله ضاربين حذفت نونه للإضافة ثم أدغمت ياء التثنية في ياء النفس ولو كان مرفوعا لقيل ضار باي بالألف، ((**والضاربي**)) جمع وأصله الضاربون فلما أضيف إلى ياء النفس حذفت النون للإضافة فاجتمعت الواو والياء وسبق الأول منهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأُدْغمت الياء المنقلبة في ياء الإضافة على حد طويته طيًّا وشويته شيًّا وكذلك تقول في الجر والنصب نحو مررت بالضاربي ورأيت الضاربي وأصله الضاربين سقطت النون للإضافة وأُدْغمت الياء في الياء.

فحاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا مجرور ولا أعرف هذا المذهب وقيل إنه رأي لسيبويه وقد حكاه الرماني في شرح الأصول والمشهور من

مذهبه ما حكاه السيرافي في الشرح أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فيقول الكاف في ضاربوك في موضع مجرور لا غير لأنك تقول ضاربو زيد بالخفض لا غير والكاف في الضارباك والضاربوك يجوز أن تكون في موضع جر وهو الاختيار وأن تكون في موضع نصب لأنك قد تقول الضاربو زيدا على من قال الحافظو عورة العشيرة بالنصب وهو الاختيار وإذا قلت الضاربك كانت في موضع نصب لا غير لأنك لو وضعت مكانه ظاهرًا لم يكن إلا نصبًا نحو الضارب زيدًا، وكان أبو الحسن الأخفش فيما حكاه أبو عثمان الزيادي يجعل المضمر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال ويقول إن اتصال الكناية قد عاقبت النون والتنوين فلا تقول ضاربنك بالتنوين ولا هما ضاربانك ولا هم ضاربونك كما تقول هو ضارب زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية صار بمنزلة ما لا ينصرف وهو يعمل من غير تنوين نحو قولك للنساء هن ضوارب زيدا والجامع بينهما أن التنوين من ضوارب حذف لمنع الصرف لا للإضافة وحذف من ضاربك لاتصال الكناية لا للإضافة فهذان المذهبان.

فأما ما ذكره صاحب الكتاب فمذهب ثالث لا أعرفه وإنما لزم حذف التنوين والنون مع علامة المضمر المتصل لأن علامة المضمر غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة ومحلها آخر الكلمة كما أن النون والتنوين كذلك فلما كان بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجمع بينهما لذلك، فأما البيت الذي أنشده وهو:

[١٧٦] أيها الشاتمي إلخ

البيت لعبد الرحمن بن حسان أنشده شاهدًا على ما ادعاه وزعم أن الياء في موضع جر والصواب أنها في موضع نصب وذلك على رأي سيبويه وأبي الحسن جميعًا، فأما قوله:

---

[١٧٦] **البيت من الخفيف**، وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص٥١، وخزانة الأدب (١٥٨/١١)... المعجم المفصل (٨٩٢/٢).

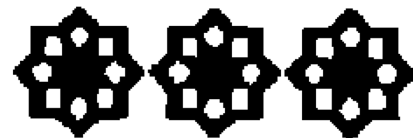
والشاهد فيه قوله: (الشاتمي) حيث أضاف اسم الفاعل إلى الضمير، لأنه لا سبيل إلى النصب، لأن النصب يكون بثبوت النون أو بالتنوين.

[١٧٧] هُمُ الآمرونَ الخَيْرَ والفاعلونـه   أذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمـر مُعْظَمَـا

فإنه أنشده سيبويه وزعم أنه مصنوع وموضع الشاهد الجمع بين النون والضمير في قوله الفاعلونه وحكـم المضمـر أن يعـاقب النـون والتنويـن لأنـه بمنزلتهمـا فـي الاتصال والضعف ومثله قول الآخر:

[١٧٨] ولم يَرْتَفِقْ والناس مُحْتَضِرُونَـهُ   جَميعًـا وأيْـدِي المُعْتَفيـن رَواهِقُـهْ

أنشده سيبويه والشاهد فيه أيضًا الجمع بين النون والمضمـر والوجـه الفاعلونـه ومحتضروه يصفه بالبذل والعطاء يقول غشـيه المعتفـون وهـم السـائلون واحتضـره الناس للعطاء وجلـس لهـم جلـوس مبتـذل غيـر متـودع، فسـيبويه يجعـل الهـاء فـي الفاعلونه ومحتضرونه كناية ويزعم أن ذلك من ضـرورة الشـعر وكـان أبـو العبـاس المبرد يذهب إلى أنهـا هـاء السـكت وكـان حقهـا أن تسـقط فـي الوصـل فـاضطر الشاعر فأجراها في الوصل مجراها في الوقف وحركها لأنها لما ثبتـت فـي الوصـل أشبهت هاء الإضمار نحو غلامه، وكلاهمـا ضعيـف والأول أمثـل لأن فيـه ضـرورة واحدة وفي هذا ضرورتان فاعرفه.



[١٧٧] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أمالي ابـن الحـاجب (٣٩١/١)، وخزانـة الأدب (٢٦٦/٤، ٢٦٩، ٢٧٠)... المعجم المفصل (٨٢٩/٢).

والشاهد فيه: الجمع بين النون والضمير في (الآمرونه) للضرورة الشعرية.

[١٧٨] البيت مـن الطويـل، وهـو بـلا نسـبة فـي خزانـة الأدب (٢٦٦/٤)، والكتـاب (١٨٨/١)... المعجم المفصل (٥٩٥/٢).

والشاهد فيه قوله: (محتضرونه) مثل البيت السابق.

مبحث الأسماء اللازمة للإضافة

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه ولذلك وصفت بها النكرات فقيل مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رب قال:

يا رب مثلك في النساء غريرة

اللهم إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾[1]. أو بمماثلته)).

قال الشارح:

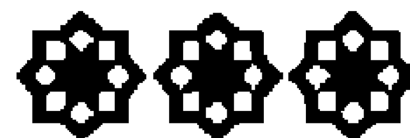
قد تقدم القول إن المضاف يكتسى من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة إذا كانت الإضافة محضة نحو غلام زيد ومال عمرو **((وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف))** بذلك للإبهام الذي فيها وأنها لا تختص واحدًا بعينه وذلك **((غير ومثل وشبه))** فهذه نكرات وإن كن مضافات إلىمعرفة وإنما نكرهن معانيهن وذلك لأن هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ألا ترى أن كل من عداه فهو غير وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة فإذا قلت مثلك جاز أن يكون مثلك في طولك وفي لونك وفي علمك ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء فلذلك من الإبهام كانت نكرات فلذلك هذه الأشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغاير ومماثل ومشابه كأن المماثلة في قولك مررت برجل مثلك موجودة في وقت مرورك به فهو للحال فكان نكرة كاسم الفاعل إذا أضيف وهو للحال ويدل على تنكيره أنك تصف به النكرة فتقول مررت برجل غيرك فأما قوله:

---

(١) سورة الفاتحة: ٧.

[١٧٩] يا رُبَّ مِثْلِك في النِّساء غَريرَةٍ بَيْضَـــاءَ قَـــدْ مَتَّعْتُهـــا بطَـــلاق

البيت لأبي محجن الثقفي أنشده سيبويه والشاهد دخول رب على مثلـك ورب لا تدخل إلا على نكرة وغريـرة أي مغترة بليـن العيـش غافلـة عـن صـروف الدهـر ومتعتها بطلاق أي أعطيتها شيئًا تستمتع به عند طلاقها كأنه يهـدد زوجتـه بذلـك، تقول مررت برجل مثلك أي صورته مشبهة بصورتك ومررت برجل غيرك أي ليس بك وإنه لم يمر باثنين ألا ترى أنه إذا قال مررت بغيرك بإسقاط المنعـوت جـاز أن يكون مر بأكثر من واحد فإذا قال مررت برجل غيرك علم أنـه مـر بواحـد لا أكـثر من ذلك، وقد «**تكون هذه الأشياء معارف إذا شهر المضـاف بمغـايرة المضـاف إليه أو بمماثلته**» فيكون اللفظ بحالـه والتقدير مختلـف فـإذا قـال القـائل مـررت برجل مثلك أو شبهك وأراد النكرة فمعنـاه بمشـابهك أو ممـاثلك فـي ضـرب مـن ضروب المماثلة والمشابهة وهي كثيرة غير محصورة وإذا أراد المعرفة قال مـررت بعبد الله مثلك فكان معناه المعروف بشبهك أي الغالب عليـه ذلـك، ونحـوه قولـه تعـالى: ﴿**اهْدِنَـا الصِّـرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِـرَاطَ الَّذِيـنَ أَنْعَمْـتَ عَلَيْهِـمْ غَـيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**﴾[١]. لأن المراد بـالذين أنعمـت عليهـم المؤمنـون والمغضـوب عليهم الكفار فهما مختلفان ونحـوه مـررت بـالمتحرك غـير السـاكن والقـائم غـير القاعد، وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف إليه وذلك لأنه على بنـاء فعيـل وفعيـل بنـاء موضوع للمبالغة فكأنك قلت بالرجل الذي يشبهك من جميع الجهات.



[١٧٩] **البيت من الكامل**، وهو لأبـي محجـن الثقفـي فـي شـرح أبيـات سـيبويه (١/٥٤٠)، والكتاب (١/٤٢٧)، (٢/٢٨٦)، ولم أقع عليه في ديوانه.. المعجم المفصل (٢/٦٠٤).
والشاهد فيه قوله: (**مثلك**) فقد جعلها الشاعر في معنى نكرة مفـردة، وهـي مضافـة إلـى معرفة، وجعلها بمنزلة المضاف الذي فيه معنى الانفصال، فأدخل عليه (**رُبَّ**).

(١) سورة الفاتحة: ٦، ٧.

بيان أن الأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين لازمة للإضافة وغير لازمة لها فاللازمة على ضربين ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى ومع و دون)).

قال الشارح:

قد تقدم أن الإضافة علي ضربين لفظية ومعنوية فالمعنوية ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى كذلك نحو غلام زيد وثوب خز واللفظية ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى بخلافها نحو ضارب زيد غدًا فهذه إضافة لفظية لا غير لأن المعنى ضارب زيدًا غدًا فما كان من الإضافة كذلك فإنها لا تقع لازمة البتة لأنها إنما تضاف لضرب من التخفيف والنية غير الإضافة **((وما كان منها معنويًا فهو على ضربين يكون لازما وغير لازم))** وذلك أن من الأسماء ما يلزم الإضافة ويغلب عليها ولا يكاد يستعمل مفردا **((وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهي فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة))** فهذه الظروف تلزم الإضافة وإنما لزمت الإضافة هذه الأشياء لأنها أمور نسبية فإن فوقا يكون بالنسبة إلى شيء فوقا وتحتا بالنسبة إلى شيء آخر وكذلك أمام وسائرها فلزمتها الإضافة للتعريف وتحقيق الجهة.

وقال أبو العباس المبرد إنما لزمت هذه الظروف الإضافة لعدم إفادتها مفردة ألا ترى أنك إذا قلت جلست خلفا فالمخاطب يعلم أن كل مكان لابد أن يكون خلفا لشيء فإذا أضفته عرف وحصل منه فائدة.

وقال الكوفيون إنما لزمت الإضافة لأنها تكون أخبارا عن الاسم كما يكون الفعل خبرا عن الاسم إذا قلت زيد يذهب ويركب فلما كان الفعل يحتاج إلى فاعل وقد يتصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكان والزمان والمفعول ألزموا الظرف

الإضافة ليسد المضاف إليه مسد ما يطلبه الفعل ويدل عليه، فإذا أفردت وقيل قام زيد خلفا وذهب عمرو قداما فهو عند البصريين نصب على الظرف كما يكون مضافا نحو قام قدامك وذهب خلفك إلا أنه مبهم منكور كأنك قلت قام خلف غيره وذهب قدام شيء ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروفًا إلا مضافة وإذا أفردت صارت أسماء وكانت في تقدير الحال كأنه قال قام متأخرا وذهب متقدما وفائدة الخلاف تظهر في الخبر فعند البصريين تقول زيد خلفا وعمرو قدامًا فيكون خبرًا كما يكون مضافا والكوفيون يرفعون ويقولون زيد خلف أي متأخر وقدام أي متقدم ويكون الخبر مفردا هو الأول كما تقول زيد قائم.

ومن ذلك «**عند ولدن ولدا**» وهي ظروف معناها القرب والحضرة ولذلك لزمت الإضافة للبيان إذ كانت مبهمة لأنها لا تختص مكانا معينا لأن القرب والمجاورة أمر إضافي إذ الشيء يكون قريبًا من شخص بعيدًا من آخر وهي لابتداء الغاية في الزمان والمكان وذلك قولك من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا ومن لدن الحائط إلى مكان كذا فهي مشتركة في البابين وليست كمنذ الذي هو إبتداء غاية الزمان ولا كمن الذي هو ابتداء غاية المكان، وفي عند لغتان عند وعند بفتح العين وكسرها، «**ولدن**» في معنى عند إلا أن عند معربة ولدن مبنية وفي لدن ثمان لغات يقال لدن ولدا ولدن ولد بفتح الفاء وضم العين ولد بضمهما ولدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون ولدن بفتح النون ولد بفتح الفاء وسكون العين.

فأما لدن بفتح الفاء وضم العين فهو الأصل لكثرته وورود التنزيل به ومن قال لدن فوجهه أنه أسكن العين في لدن كما أسكنها في عضد وعجز فالتقى بعد الحذف ساكنان الدال والنون فحرك الأول بالفتح كما حرك الأول منهما بالفتح في قولهم اضربن إذا دخلت النون الخفيفة في اضرب.

وأما لدا فكلمة قائمة بنفسها ليست من لفظ لدن والقياس في ألفها أن لاتكون أصلا فأما انقلابها مع المضمر ياء فعلى التشبيه بألف على وإلى على ما سيوضح أمره إن شاء الله تعالى، وأما لد بالضم فمحذوفة من لدن قال الراجز:

[١٨٠] يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِه مِنْ لَدُ لُحَيَيْهِ إلى حُنْجُورِه

---

[١٨٠] الرجز لغيلان بن حريث في شرح أبيات سيبويه (٢/٣٨٠)، ولسان العرب (٥/١٩٨) =

والذي يدل على أنها منتقصة منه أنها لو كانت أصلا على حيالها ولم تكن مخففة من لدن لكانت ساكنة على أصل البناء ومثله قولهم رب وربّ مخففة ومشددة أبقوا حركتها بعد الحذف ليكون ذلك دلالة على أنها منتقصة من غيرها وليست أصلا قائما بنفسه، ومن قال لد بضم الفاء والعين فإنه أتبع الضم الضم بعد حذف اللام، ومن قال لدن بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون فإنه كسر النون لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة العين وذلك على أصل التقاء الساكنين ومن فتح النون فهو لالتقاء الساكنين وقصد التخفيف كأين وكيف.

وأما من قال لد بسكون الدال وفتح الفاء فإنه بناء على السكون بعد الحذف جعلها قائمة بنفسها.

((**فإن قيل**)) ولم بنيت لدن ولم تكن معربة كعند قيل لما لم يتجاوزوا بلدن حضرة الشيء والقرب منه ولم يتصرفوا فيه بأكثر من ذلك جرت مجرى الحرف الموضوع بإزاء معنى لا يتجاوزه فبنيت لذلك كبنائه وأما عند فتوسعوا فيها وأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعد وإن كان أصلها الحاضر فقالوا عندي مال وإن كان غائبًا في بلد آخر فلما دخلها من التمكن والتصرف ما ذكرناه فارقت الحروف فأعربت لذلك، ومن الظروف ((**بين ووسط وسوى ومع ودون**)) كلها تلزمها الإضافة فأما ((**بين**)) فهو ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى وسط ولذلك يقع خبرًا عن الجنة نحو قولك الدار بين زيد وعمرو والمال بين القوم وهي توجب الاشتراك من حيث كان معناها وسط والشركة لا تكون من واحد وإنما تكون بين اثنين فصاعدا نحو المال بين الزيدين والدار بين القوم فإن أضفتها إلى واحد وعطفت عليه بالواو جاز نحو المال بين زيد وعمرو لأن الواو لا توجب ترتيبًا ولو أتيت بالفاء فقلت المال بين زيد فعمرو لم يحسن لأن الفاء توجب الترتيب وفصل الثاني من الأول فأما قول امرئ القيس:

[١٨١] بين الدخول فَحَوْمَل

= (**نحز**)، (٣٨٤/١٣) (**لدن**). المعجم المفصل (١١٧١/٣).

والشاهد فيه: حذف نون (**لدن**) مع نيتها فلذلك بقيت الدال على حركتها.

[**١٨١**] رواية البيت:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٨، وخزانة الأدب (٣٣٢/١)، =

فقد عابه الأصمعي ورواه بالواو وحجة من رواه بالفاء أن الدخول وحومل موضعان يشتمل كل واحد منهما على أماكن كالشام والعراق فلو قلت عبد الله بين الدخول تريد بين مواضع الدخول لتم الكلام وصلح كما تقول سرنا بين الشام والمراد بين مواضع الشام فعلى هذا قال بين الدخول أي بين مواضع الدخول ثم عطف بالفاء فقال فحومل.

وأما «**وسط**» فيكون اسما وظرفا فإذا أردت الظرف أسكنت السين وإذا أردت الاسم فتحت فتقول وسط رأسك دهن إذا أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكنت السين ونصبت لأنه ظرف وتقول وسط رأسك صلب فتحت السين ورفعت لأنه اسم غير ظرف وتقول حفرت وسط الدار بئرًا بسكون السين كأن البئر في بعض الوسط وتقول ضربت وسطه لأنه مفعول به.

وأما «سوى وسواء مقصورًا وممدودا» فبمعنى واحد وذلك أنك إذا قلت عندي رجل سوى زيد فمعناه عندي رجل مكان زيد أي يسد مسده ولزم الإضافة لأن معناه غير وقد تقدم الكلام عليهما.

وأما «**مع**» فهو ظرف من ظروف الأمكنة ومعناه المصاحبة والذي يدل على أنه اسم أنه إذا أفرد نون فيقال جاءا معًا وأقبلا معًا وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا جئت من معه أي من عنده ولو كانت أداة لكانت ساكنة الآخر على حد هل وقد وبل إذ لا علة توجب الفتح وربما ذهب بها مذهب الحرف فسكن آخرها قال الشاعر:

[١٨٢] فَرِيش مِنْكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ وإنْ كَانَتْ زِيارَتُكُمْ لِمَامَا

لما اعتقد فيها الحرفية سكنها والقياس فيها أن تكون مبنية لفرط إبهامها كلدن وحيث وإنما أعربت ونصبت على الظرفية لأنهم تصرفوا فيها على حد تصرفهم في

= (٢٢٤/٣).. المعجم المفصل (٧٩٤/٢).

والشاهد فيه قوله: (فحومل) حيث الفاء بمعنى الواو غير مفيدة الترتيب وقيل: هي على أصلها والبيت يؤوَّل على حذف المضاف، والمعنى: بين أماكن الدخول، فأماكن حومل.

[١٨٢] **البيت من الوافر**، وهو لجرير في ديوانه ص ٢٢٥، وبلا نسبة في لسان العرب (٣٤١/٨) **(معع)**.

والشاهد فيه قوله: (معكم) حيث وردت مبنية على السكون.

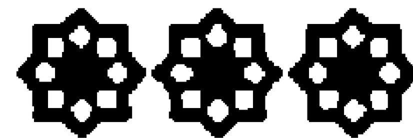
عند فيقولون معى مال أي هو في ملكي وإن كان غائبًا كما يقال عندي مال.

وأما «**دون**» فلها معنيان أحدهما الظرفية في معنى المكان تشبيهًا بالمكان فيقال زيد دون عمرو في الشرف والعلم وفي الخبر ونحو ذلك جعل هذه الأشياء منازل يعلو بعضها بعضا كالأماكن التي بعضها أعلى من بعض وجعل بعض الناس في موضع من الشرف أو من العلم وهذه لا تكون إلا ظروفًا منصوبة.

والموضع الآخر لدون أن تكون اسما صفة بمعنى حقير ومسترذل فتقول ثوب دون أي ردى ويقال هذا دونك أي حقيرك ومسترذلك ويمكن أن يكون هذا القسم هو الأول واستعمل اسما توسعا لضرب من التأويل لأنك إذا جعلته في مكان أسفل من مكانك صار بمنزلة أسفل وتحت وأسفل وتحت قد يجوز رفعهما في الشعر قال لبيد:

[١٨٣] فغدَتْ كِلا الْفرجَيْن تَحْسَبُ أنَّهُ مولى المَخافةِ خلفُها وأمامُها

على أن أسفل إذا كان نقيض أعلى كان متمكنا تقول هذا أسفل الحائط وهذا أعلاه كما تقول هذا رأسه وهذا آخره.



[١٨٣] سبق الشاهد برقم (٦١).

بيان أن من الأسماء أسماء غير ظروف

قال صاحب الكتاب:

((وغير الظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدا وقاب وقيس وأي وبعض وكل وكلا وذو ومؤنثة ومثناه ومجموعه وأولو وأولات وقد وقط وحسب، وغير اللازمة نحو ثوب ودار وفرس وغيرها مما يضاف في حال دون حال)).

قال الشارح:

اعلم أن من الأسماء أسماء غير ظروف تضاف إلى ما بعدها وهي على ضربين لازمةللإضافة وغير لازمة فاللازمة نحو مثل وشبه ونحو وغير ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب وأما ((**مثل وشبه**)) فبمعنى واحد ((**وغير وبيد**)) بمعنى واحد ((**وقيد وقدا وقاب وقيس**)) بمعنى مقدار الشيء يقال بيني وبينه قيد رمح وقاب رمح وقيس رمح قال الله تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[1]. وقيس رمح بمعنى قدر رمح والقدر والقدر بالفتح والسكون واحد وهو مبلغ الشيء فهذه الأسماء كلها تلزم الإضافة ولا تفارقها وإذا أفردت كان معناها على الإضافة ولذلك لا يحسن دخول الألف واللام عليها فلا يقال المثل ولا الشبه ولا الكل ولا البعض لأن ذلك كالجمع بين الألف واللام ومعنى الإضافة من جهة تضمنها معنى الإضافة فصارت الإضافة فيها كالملفوظ بها وذلك من قبل أن مثلا يقتضي مماثلا وشبها يقتضي مشبها به وكذلك سائرهما من نحو قيد وقدا وقاب وقيس كلها مقادير لا تذكر إلا مع المقدر به.

وكذلك أي وبعض وكل وكلا الإضافة فيها لازمة أما ((**أي**)) فإنها اسم مبهم يقع على كل شيء ممن يعقل وما لا يعقل من حيوان وغيره فافتقر إلى الإضافة للإيضاح كافتقار الموصولإلى الصلة وهي بعض ما أضيفت إليه فإذا قلت أي القوم كانت من القوم وإذا قلت أي الثياب فهي من الثياب فلزومها الإضافة لذلك

---

(١) سورة النجم: ٩.

((**وبعض**)) يفيد البعضية فهو يقتضي الشيء المبعض ((**وكل**)) اسم لأجزاء الشيء فهو يقتضي المجزأ ((**وكلا**)) اسم مفرد عندنا معناه التثنية ولا يدل بلفظه على جنس ذلك المثنى فلزمت إضافته إلى جنسه ليعلم نحو جاءني كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ويكون تأكيدًا للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما فتلزم إضافتها إلى ضمير المؤكد ليعلم أنها تأكيد له وليست اسما شائعًا بخلاف أجمع وأجمعين ونحوهما فإنها لا تلى العوامل ولا تكون إلا تأكيدا فاستغنت عن الإضافة، ومنها ذو التي بمعنى صاحب فإنك تقول هذا رجل ذو مال ورأيت رجلا ذا مال ومررت برجل ذي مال أي صاحب مال وتقول في التثنية هذان رجلان ذوا مال وأصله ذوان وإنما حذفت نونه للإضافة وفي النصب والجر نحو رأيت رجلين ذوى مال ومررت برجلين ذوى مال وتقول في الجمع هؤلاء رجال ذوو مال ورأيت رجالا ذوى مال ومررت برجال ذوى مال وأصله ذوون وذوين لأنه جمع سلامة وإنما حذفت نونه للإضافة وإنما جمع جمع السلامة لأنه وصف به من يعقل فجرى مجرى مسلمين وصالحين وتقول في المؤنث ذات نحو هذه امراة ذات جمال ومال والتثنية ذواتا قال الله تعالى: ﴿**ذَوَاتَا أَفْنَانٍ**﴾(١). والجمع ذوات وأولو أيضا جمع سلامة والواحد ذو قال الله تعالى: ﴿**نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُوْلُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ**﴾(٢). وقال تعالى: ﴿**أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾(٣). والمؤنث أولات قال الله تعالى: ﴿**وَأُوْلاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ**﴾(٤). جاء الجمع هاهنا على غير واحده المستعمل وقياس واحده أل مثل عم وشج فهي في السلامة بمنزلة المذاكير والملامح في التكسير جاء على ما لم يستعمل وإنما لزمته الإضافة لأن المضاف إليه هنا هو المقصود وذلك أنهم أرادوا وصف الأسماء بالأجناس نحو هذا رجل مال فلم يسغ ذلك فأتوا بذي التي بمعنى صاحب وأضيفت إلى اسم الجنس وجعلوها وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس كما كانت أي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام

---

(١) سورة الرحمن: ٤٨.

(٢) سورة النمل: ٣٣.

(٣) سورة فاطر: ١.

(٤) سورة الطلاق: ٤.

وكانت الإضافة لازمة كما كان النعت لازمًا لأي في النداء نحو يا أيها الرجل ويا أيها الغلام.

ومن ذلك «**قد وقط وحسب**» كلها بمعنى واحد إلا أن قد وقط مبنيان على السكون وحسب معربة ولك من قبل أن قد وقط وقعا موقع فعل الأمر في أول أحوالهما فبنيا كبنائه تقول قدك درهمان وقطك ديناران أي اكتف بذلك واقطع وحسب اسم متمكن أريد به معنى الفعل بعد أن وقع منصرفا ولم يوقع موقع الفعل في أول أحواله ألا ترى أنك تقول أحسبني الشيء إحسابا أي كفاني ويقال هذا لك حساب أي كاف قال الله تعالى ﴿**جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءً حِسَاباً**﴾(1). فانصرف حسب ولم يبن كبناء قد وقط، واشتقاق قد من قددت الشيء واشتقاق قط من قططت الشيء إذا قطعته فأصلهما لذلك التثقيل وإنما خففتا بحذف لاميهما وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعمالهما وإنما لزمت هذه الأسماء الإضافة لأنها واقعة موقع فعل الأمر وفعل الأمر لابد له من فاعل ولم تكن هذه الأسماء مما يرفع فأضيفت إلى الفاعل فإذا قلت قدك وقطك فكأنك قلت اكتف واقطع فالفاعل مضمر وإذا قلت قد زيد أو قط عمرو فكأنك قلت ليكتف زيد أو عمرو بذلك وقد يدخل قد وقط نون الوقاية فيقال قدني وقطني محافظة على سكونهما وصيانة لآخرهما عن الكسر كما قالوا مني وعني فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر:

[١٨٤] **امْتَلأَ الحَوْضُ وقَال قَطْنِي ... مَهْلاً رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي**

وقال الآخر:

[١٨٥] **قدني من نصر الخبيبين قدي**

(١) سورة النبأ: ٣٩.

[**١٨٤**] الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص٥٧، ٣٤٢، ولسان العرب (٣٨٢/٧) (**قطط**)، (٤٤/١٣) (**قطن**).

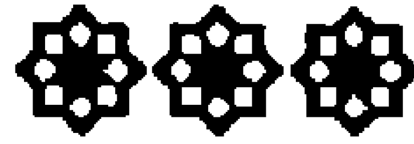
والشاهد فيه قوله: (**قطني**) حيث لحقت نون الوقاية (**قط**) المضافة إلى ضمير المتكلم ويجوز: (**قطي**) بدونها.

[**١٨٥**] عجز البيت: [**ليس الإمامُ بالشحيح المُلْحِدِ**].

والرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب (٣٨٢/٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢)، ولحميد بن ثور في لسان العرب (٣٨٩/٣) (لحد) وليس في ديوانه... المعجم المفصل (١١٤٨/٣).

فأتى بنون الوقاية وتركها، وربما استعملوا قط وحسب مفردين من غير إضافة فقالوا رأيته مـرة واحـدة فقـط وأعطـاني دينـارًا فحسـب أي اكتـف بذلـك واقطـع والإضافة أكثر وأغلب فاعرفه.

((**وأما الإضافة غير اللازمة**)) ففي أكثر الأسماء نحو ثـوب ودار وغيرهمـا مـن الأسماء المنكورة مما يضاف في حال دون حال وذلك على حسب إرادة المتكلـم فإذا قال رأيت ثوبا فقد أخبر عن واحد من الثيـاب غـير معيـن وكذلـك رأيـت دارًا وإذا قال رأيت ثوب خز فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غـيره فهـو أخـص من الأول وإذا قال ملكت دار زيد فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفة فاعرفه.



- **والشاهد فيه قوله: (قدني و(قدى)** حيث أثبت النون في الأول على اللغة المشهورة وحذفها في الثاني، وهذا قليل.

بيان أن أيا إنما تقع على شيء هى بعضه

«فصل» قال صاحب الكتاب:

«وأيّ إضافته إلى اثنين فصاعدا إذا أضيف إلى المعرفة كقولك أي الرجلين وأي الرجال عندك وأيهما وأيهم وأي من رأيت أفضل وأي الذين لقيت أكرم وأما قولهم أبي وأيك كان شرا فأخزاه الله فكقولك أخزى الله الكاذب مني ومنك وهو بيني وبينك المعنى أينا ومنا وبيننا قال العباس بن مرداس:

[١٨٦] فأيِّي ما وأيُّكَ كانَ شَرًّا فقِيدَ إلى المَقامَةِ لاَ يَراها

وإذا أضيف إلى النكرة أضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة كقولك أي رجل وأي رجلين وأي رجال، ولا تقول أيا ضربت وبأي مررت إلا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه كقوله تعالى: ﴿أياً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾(١). ولاستيجابه الإضافة عوضوا منها توسيط المقحم بينه وبين صفته في النداء».

قال الشارح:

اعلم أن أيا إنما تقع على شيء هى بعضه وذلك قولك أي أخويك زيد فقد علمت أن زيدا أحدهما ولم ترد أيهما هو وهى في الكلام على ثلاثة أضرب الاستفهام والجزاء وبمعنى الذي فإذا كانت استفهامًا أو جزاء كانت تامة ولم تحتج إلى صلة إنما تحتاج إلى الصلة إذا كانت موصولة لا غير كما تحتاج الذي ومن وما إذا كانت موصولة وهى موضوعة على الإضافة لأنها في الأحوال الثلاثة بعض ما أضيفت إليه فلا تفيد إلا بذكر المضاف إليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف إليه إلا مما يتبعض، ولا تقتضي جوابًا إلا إذا كانت استفهامًا وجوابها التعيين لأنها في الاستفهام مفسرة بالهمزة وأم فإذا قلت أي الرجلين عندك فمعناه أزيد عندك أم عمرو فكما يلزم الجواب في الهمزة وأم إذا قلت أزيد عندك أم عمرو والتعيين فتقول زيد أو عمرو ولا يكفي لا أو نعم كذلك يلزم في أي لأن المعنى واحد ولو قلت هل زيد منطلق أم عمرو أو نحوهما من أدوات الاستفهام لم

---

[١٨٦] سيأتي تخريجه برقم (١٨٩).

(١) سورة الإسراء: ١١.

يكن لأي هاهنا مدخل فلذلك كانت أي واقعة على كل جملة إذا كانت بعضا لها، فعلى هذا يجوز إضافتها إلى المعرفة والنكرة: ((**فإذا أضيفت إلى المعرفة**)) وجب أن تكون تلك المعرفة مما يتبعض وذلك بأن تكون المعرفة إما تثنية أو جمعًا نحو قولك: ((**أي الرجلين عندك وأي الرجال**)) وأيهما رأيت وأيهم مررت به وتقول: ((**أي من رأيت أفضل**)) لأن من قد تعني بها الكثرة وإن كان لفظها واحدًا قال الله تعالى: ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ**﴾(١). وقال ﴿**وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ**﴾(٢). فحمل مرة على اللفظ ومرة على المعنى ومنه قول الشاعر:

[١٨٧] **تَعَشَّ فإنْ عاهدْتَني لا تَخونُني نَكنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبان**

ثنى العائد حين عنى اثنين ولا يكون من في قولك أي من رأيت أفضل إلا موصولة لا غير والعائد محذوف والتقدير رأيته كقوله سبحانه: ﴿**أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً**﴾(٣). والمعنى بعثه ولا يكون من استفهامًا هنا ولا جزاء لأن أيا لا يضاف إلى الجمل، فأما تمثيله ((**بأي الذي لقيت أكرم**)) ففيه نظر والصواب أي اللذين أو الذين بلفظ التثنية أو الجمع وإن صحت الرواية عنه بلفظ الواحد فمجازه أن الذي قد يراد بها الكثرة نحو قوله تعالى:﴿ **كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ**﴾(٤). فعاد الضمير إلى الذي مرة مفردا ومرة مجموعا كما كان في من كذلك وهو قليل في الذي، ولو قلت: ((**أي زيد أحسن**)) فمجازه من وجهين أحدهما أن يريد النكرة لمشارك له في اسمه فأجراه مجرى الأنواع نحو رجل وفرس كما أجراه كذلك وأدخل عليه الألف واللام في قوله:

[١٨٨] **باعدَ أُمَّ الْعمْرو مِنْ أسيرها حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصورها**

---

(١) سورة الأنعام: ٢٥.

(٢) سورة يونس: ٤٢.

[١٨٧] **البيت من الطويل**، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/٣٢٩)، والكتاب (٢/٤١٦)، وبلا نسبة في لسان العرب (١٣/٤١٩) **(منن)**... المعجم المفصل (٢/١٠٠٥).

والشاهد فيه تثنية: (يصطحبان) حملا على معنى **(مَنْ)** لأنها كناية عن اثنين وقد فصل بين **(من)** وصلتها بالنداء.

(٣) سورة الفرقان: ٤١.

(٤) سورة البقرة: ١٧.

[١٨٨] سبق الشاهد برقم (١/٤٥).

والوجه الثاني أن يريد أي شيء من أعضائه أحسن أعينه أم أنفه أم حاجبه ونحو ذلك، فأما قولهم «**أيّي وأيك كان شرا فأخزاه الله**» فأضاف أيا إلى المضمر الذي هو ضمير النفس وهو معرفة فإنما سوغ ذلك أنه عطف عليه ضمير المخاطب بإعادة الخافض بالواو والواو لا تدل على الترتيب وإنما تجمع بين الشيئين أو الأشياء فقط وصار ذلك بمنزلة التثنية والجمع كأنك قلت أينا فهو كقولك «**أخزى الله الكاذب مني ومنك**» والمراد منا وكقولك «**هو بيني وبينك**» والمراد بيننا والفرق بينهما أنك إذا قلت أينا فقد اشتركا في أي وإذا قلت أيي وأيك فقد أخلصته لكل واحد منهما فهو أبلغ، فأما بيت العباس بن مرداس:

[١٨٩] فأيي ما وأيك كان شرا إلخ

وبعده:

ولا ولَدَتْ لهُمْ أبدًا حَصانٌ وخالَف ما يُريدُ إذَا بَغاها

فالشاهد فيه إفراد أي لكل واحد من الاسمين وإخلاصه له توكيدًا والمستعمل إضافته إليهما معًا فيقال أينا والمراد أينا كان شرا من صاحبه فقيد إلى المقامة لا يراها أي أعماه الله والمقامة جماعة الناس وقوله لا يراها أي يعمى عن رؤيتهم، ويروى إلى المنية أي جاءته المنية ويدعو عليهم في البيت الثاني بانقطاع النسل ومثله قول جميح:

[١٩٠] وقَدْ عَلِمَ الأقْوَامُ أيِّي وأيُّكُمْ بَني عامِرٍ أوْفى وفاءً وأكْرَمُ

وقول خداش بن زهير:

[١٩١] ولَقَدْ عَلِمْتُ إذَا الرِّجالُ تَناهَزُوا أيِّي وأيُّكُمْ أعَزُّ وأمْنَعُ

---

[١٨٩] **البيت من الوافر**، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٤٨، وخزانة الأدب (٣٦٧/٤، ٣٦٨)، ولسان العرب (٥٠٦/١٢) (**قوم**).. المعجم المفصل (١٠٥١/٢).
والشاهد فيه: ذكره الشارح مفصلا.

[١٩٠] **البيت من الطويل**، وهو للجميح بن الطماح في نوادر أبي زيد ص٢٠، وبلا نسبة في لسان العرب (٥٦/١٤) (**أيا**).
والشاهد فيه: مثل البيت السابق.

[١٩١] **البيت من الطويل**، وهو لخداش بن زهير في الكتاب (٤٠٣/٢)، وبلا نسبة في لسان العرب (٤٢١/٥) (**نهز**).
والشاهد فيه: مثل البيتين السابقين.

المارد أينا وهو كثير، فإذا أضيف إلى النكرة أضيف إلى الواحد والتثنية والجمع فتقول: ((**أي رجل وأي رجلين وأي رجال**)) وإنما جاز إضافته إلى الواحد المنكور هاهنا من حيث كان نوعا يعم أشخاص ذلك النوع فهو يشمل كل من يقع عليه ذلك الاسم فلذلك جازت إضافته إليه، وقد يفرد أي إذا تقدم ذكر ما هو بعض منه نحو قوله تعالى: ﴿**قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَياً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى**﴾(١). أفرد أيا هاهنا لأنه أحد الاسمين المذكورين ومعناه أي الاسمين المذكورين ومعناه أي الاسمين دعوتم الله فله الأسماء الحسنى ولو قلت أيا ضربت أو بأي مررت لم يجز لأنه لم يتقدم ما يسد مسد المضاف إليه، ولغلبة الإضافة عليه لما جاءوا بأي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام غير مضافة عوضوه من الإضافة هاء التنبيه بعده قبل صفته نحو يا أيها الناس ويا أيها الرجل وقوله: ((**ولاستيجابه الإضافة**)) يريد لوجوبها له فالاستيجاب مصدر بمعنى الوجوب كالاستقرار بمعنى القرار وفعله استوجب كقولك استوهب استيهابًا واستوعب استيعابًا، وقوله: ((**توسيط المقحم**)) يعني بالمقحم هاء التنبيه ((**بينه**)) أي بين أي وصفته فها تنبيه وهي عوض من لفظ الإضافة ولزوم الصفة عوض من معناها فاعرفه.

تم الجزء الثاني والحمد لله، ويليه إن شاء الله تعالى
الجزء الثالث ومطلعه فصل وحق ما يضاف إليه كلا،
نسأل الله تعالى التوفيق إلى إكماله
إنه نعم المولى ونعم النصير

---

(١) سورة الإسراء: ١١٠.

شرح المفصل

للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي

المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية

على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية

حققه وشرح شواهده

أحمد السيد أحمد

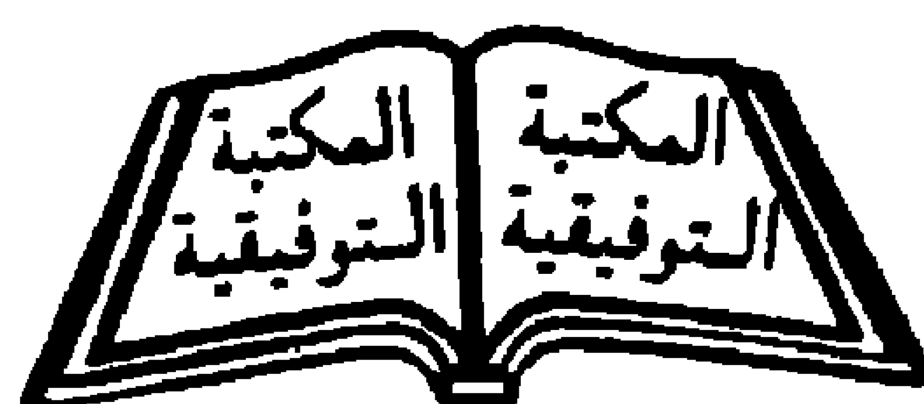
دار العلوم ـ جامعة القاهرة

راجعه ووضع فهارسه

إسماعيل عبد الجواد عبد الغني

دار العلوم ـ جامعة القاهرة

الجزء الثالث



أمام الباب الأخضر ـ سيدنا الحسين

ت: ٥٩٠٤١٧٥ ـ ٥٩٢٢٤١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

شرط ما يضاف إليه كلا

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وحق ما يضاف إليه كلا أن يكون معرفة ومثنى أو ما هو في معنى المثنى كقوله:

[١] فـإنَّ اللـه يَعلَمُنـي ووهْبًـا ويَعْلـمُ أنْ سـيلْقاهُ كِلانـا

وقوله:

إنَّ لِلْخـير ولِلْشـرٌ مَـدًى وكِـلا ذلـكَ وَجْـةٌ وقِبَـلْ

ونظيره عوان بين ذلك ويجوز التفريق في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو، وحكمه إذا أضيف إلى الظاهر أن يجرى مجرى عصًا ورحى تقول جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وإذا أضيف إلى المضمر أن يجرى مجرى المثنى على ما ذكر وفي العرب من يقر آخره على الألف في الوجهين)).

قال الشارح:

قد تقدم الكلام على ((كلا)) وأحكامها وأنها مفردة معناها التثنية و هي موضوعة لتأكيد التثنية كما أن كلا وأجمع لتأكيد الجمع وهي من الألفاظ المضافة التي يؤكد بها المعارف وكل لفظ مضاف يؤكد به المعنى يكون مضافا إلى ضمير ذلك المؤكد نحو جاءني زيد نفسه وعينه وأكلت الرغيف كله وإنما كان كذلك

---

[١] سيأتي تخريجه برقم (٢).

ليعلم أنه له وممكن لمعناه فلذلك وجب أن تكون كلا مضافة إلى معرفة ومثنى لأنه لا يؤكد بها إلا ما هذه سبيله وإن خرج عن سنن التأكيد بأن يكون مبتدأ نحو كلا أخويك جاءني أو فاعلا نحو جاءني كلا أخويك فلن يخرج عن حكم التأكيد ومعناه ومجاز ذلك على إقامة التأكيد مقام المؤكد كما تقام الصفة مقام الموصوف فإذا قال جاءني كلا أخويك فأصله جاءني أخواك كلاهما ألا إنك وضعت التأكيد موضع المؤكد مبالغة ثم أضفته إلى لفظ المؤكد للبيان فلذلك لزم أن يضاف إلى المثنى ولا يضاف إلا إلى معرفة لأنه لا يكون تأكيدا إلا لمعرفة، وحكم كلتا حكم كلا إلا أن كلتا للمؤنث وكلا للمذكر فأما قوله:

[٢] فإن الله يعلمني إلخ

فالبيت للنمر بن تولب[1] والشاهد فيه إضافته إلى نا وهو ضمير جمع وكلا إنما يضاف إلى تثنية وذلك لأن الاثنين والجمع في الكناية عن المتكلم واحد وإن شئت أن تقول هو للجمع ولكنه حمل الكلام على المعنى لأنه عنى نفسه ووهبا وإليه أشار صاحب الكتاب وهو أجود لأنه قد يقع لفظ الجمع على التثنية نحو قوله تعالى: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾[2]. وقوله: ﴿**تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ**﴾[3]. ثم قال خصمان ويروى سيلقاه بالياء وسنلقاه بالنون فمن رواه بالياء جعل كلانا فاعله ومن رواه بالنون جعل كلانا تأكيدا لضمير المتكلمين وأما قول ابن الزِّبَعري في يوم أحد:

[٣] يا غُرابَ البَين أنعمْتَ فقِلْ إنَّما تَنْطِقُ شيْئًا قَدْ فُعِلْ

---

[٢] **البيت من الوافر**، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص٣٩٥. المعجم المفصل (٩٦٨/٢).
والشاهد فيه قوله: (كلانا) حيث أضاف **(كلا)** إلى **(نا)** وهو ضمير جمع، و**(كلا)** إنما يضاف إلى تثنية.

(١) **النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي** شاعر مخضرم. الأعلام (٤٨/٨)، الأغاني (٢٧٤/٢٢).

(٢) سورة التحريم: ٤٠.

(٣) سورة ص: ٢١.

[٣] **الأبيات من الرمل**، وهي لعبد الله بن الزبعري في ديوانه ص٤١، والأغاني (١٣٦/١٥)... المعجم المفصل (٦٢٦/٢).
والشاهد فيه قوله: (كلا ذلك) حيث أضاف **(كلا)** إلى **(ذلك)**، وهو مفرد لفظا مثنى معنى، وذلك لأنه يعود على **(الخير والشر)**.

إنَّ للْخـيرِ وللشَّـرِّ مَـدًى وكِـلاَ ذلـك وجْـهٌ وقِبَـلْ
والعَطِيَّـاتُ خسـاسٌ بينَهـمْ وسَـواءٌ قـبْرُ مُـثْرٍ ومُقِـلْ
كـلُّ عيْـشٍ ونَعيـمٍ زائـلٌ وبنَـاتُ الدَّهْـرِ يَلْعَبْـنَ بكُـلْ

فالشاهد فيه إضافة كلا إلى مفرد يراد به التثنية كما أضيف في الذي قبله إلى لفظ الجمع إذ كان المراد به التثنية ومثل ذلك في أن المراد به التثنية قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾(١). أي بين الفروض والبكارة فجاز إضافة كلا إليه كما جاز إضافة بين إليه إلا أن بين يضاف إلى اثنين فصاعدًا وكلا يضاف إلى اثنين فقط ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾(٢). أضيف كل إليه حيث كان المراد به الكثرة وقوله: ((**ويجوز التفريق في الشعر**)) يريد أنك تضيفه إلى اسم واحد ثم تعطف عليه اسما آخر بالواو نحو كلا زيد وعمرو لأن العطف بالواو نظير التثنية إذ كانت الواو لا ترتب كالتثنية فحمل الكلام في الشعر على المعنى نحو قوله:

[٤] كِلاَ السَّيْفِ والسَّاقِ الذي ضُرِبَتْ به علـى دَهَـشٍ أَلْقـاهُ بـاثْنَيْن صاحِبُـهْ

وصار ذلك كقولك زيد وعمرو قاما كما تقول الزيدان قاما ولا يجوز مثله في حال الاختيار والسعة ألا ترى أنك لا تقول كلا أخيك وأبيك ذاهب كما لم يجز كل عبد الله وأخيه وأبيه ذاهبون، ولو قلت كلا زيد فعمرو جاءني لم يجز في الشعر ولا غيره لأنك كنت تضيف كلا إلى مفرد مخصوص وإنما يضاف إلى اثنين أو إلى مفرد في معنى التثنية أو إلى لفظ مشترك بين التثنية والجمع فاعرفه.

وقوله: ((**وحكمه إذا أضيف إلى الظاهر أن يجرى مجرى عصًا ورحى**)) يريد أن آخره يكون بالألف إذا أضيف إلى ظاهر في حال الرفع والنصب والجر وهو القياس لأنه عندنا اسم مفرد ومقصور كعصا ورحى ولا إشكال في ذلك على أصلنا إنما الأشكال على أصل الكوفيين لأنها عندهم تثنية صحيحة.

وقوله: ((**وإذا أضيف إلى المضمر أن يجرى مجرى المثنى**)) يعني أن ألفه

---

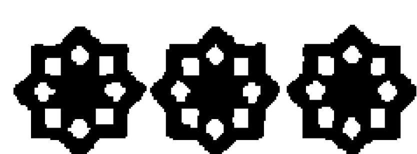
(١) سورة البقرة: ٦٨.

(٢) سورة الزخرف: ٣٥.

[٤] **البيت من الطويل**، وهو بلا نسبة في المقرب (٢١١/١). المعجم المفصل (٥٩/١).

والشاهد فيه قوله: (**كلا السيف والساق**) حيث أضاف (**كلا**) إلى اسم مفرد، وجاز ذلك لأنه عطف على المفرد مفردًا آخر فصار كأنه أضاف إلى مثنى.

تنقلب ياء في حال النصب والجر كما تنقلب في التثنية فتقول جاءني أخواك كلاهما ورأيت أخويك كليهما ومررت بأخويك كليهما تثبت الألف في حال الرفع وتنقلب ياء في حال النصب والجر كما أن التثنية كذلك إلا أن انقلابها في التثنية للإعراب واختلاف العامل وانقلابها في كلا وكلتا لا للإعراب بل للحمل على لدا وعلى على ما تقدم، «**ومن العرب من**» يجرى في كلا وكلتا على القياس «**فيقر الألف بحالها**» ولا يقلبها لا مع ظاهر ولا مضمر فاعرفه.



ما يضاف إليه أفعل التفضيل

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وأفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه أيٌّ تقول هو أفضل الرجلين وأفضل القوم وتقول هو أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال والمعنى في هذا إثبات الفضل على الرجال إذا فصلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة)).

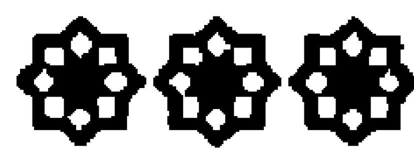
قال الشارح:

وأفعل الذي يراد به التفضيل يضاف إلى ما بعده وحكمه في الإضافة حكم أي لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه نحو قولك زيد أفضل الناس وأفضل القوم أضفته إليهم لأنه واحد منهم وتقول حمارك أفره الحمير وعبدك خير العبيد فإضافة أفعل إلى ما بعده إضافة البعض إلى الكل والواحد إلى الجنس ولو قلت عبدك أحسن الأحرار وحمارك أفره البغال لم يجز لأنك لم تضفه إلى ما هو بعض له وإنما وجبت إضافته إلى ما هو بعض له لأنك إذا أردت تفضيل الشيء على جنسه فلم يكن بد من أن تضيفه إلى الذي تفضله عليه ليعلم أنه قد فضل أمثاله من ذلك الجنس ولو أردت تفضيله على غير جنسه لأتيت بمن فاصلة له عن الإضافة ويكون الأول في حكم المنون فقلت عبدك أحسن من الأحرار وحمارك أفره من البغال، والذي يدل على أن الأول في حكم المنون إلا أنه لا ينصرف لوزن الفعل والصفة أنه إذا نقص عن وزن الفعل يدخله التنوين نحو قولك عبدك خير من الأحرار وبغلك شر من الحمير لما حذفت الهمزة تخفيفًا نقص الاسم عن لفظ الفعل فانصرف والذي يدل غلى أن ما لا ينصرف في حكم المنون وإن لم يكن فيه تنوين قولك هؤلاء حواج بيت الله وضوارب زيدا.

واعلم أن إضافة أفعل هذه التي يراد بها التفضيل من الإضافات المنفصلة غير المحضة فلا تفيد تعريفا لأن النية فيها التنوين والانفصال لتقديرك فيها من وإنما كانت من فيها مقدرة لأن المراد منها التفضيل فإذا قلت زيد أفضل من عمرو فقد

زعمت أن فضل زيدا ابتدأ من فضل عمرو راقيًا صاعدًا في مراتب الزيادة فعلم بهذا أنه أفضل من كل من كان مقدار فضله كفضل عمرو وأنه علا من هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء كما تقول سار زيد من بغداد فعلم المخاطب ابتداء مسيره ولم يعلم أين انتهى فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل على مقدار المفضل عليه وكل من كان في منزلته لم يكن بد من الدلالة على هذا المعنى وقد يحذف من من اللفظ تخفيفًا ويضاف الاسم الأول إلى الثاني وهي مرادة مقدرة وإذا كانت من مقدرة فصلته مما قبله فلذلك كانت إضافته منفصلة ولا يضاف إلا إلى ما هو بعضه نحو قولك زيد أفضل الرجال لأنه واحد منهم، وتقول ((**هو أفضل رجل**)) وأصله أفضل الرجال إلا أنك خففت فنزعت الألف واللام وغيرت بناء الجمع إلى الواحد الشائع دالا على النوع مغنى عن لفظ الجمع الدال على ذلك المعنى وإن أتيت بالألف واللام والجمع فقد حققت وجئت بالأصل وأعطيت الكلام حقه وإن آثرت التخفيف والاختصار اكتفيت بالواحد المنكور لأنه يدل على الجنس فكان كقولك أفضل الرجال إذ المراد بالرجال الجنس لا رجال معهودون فهو كقولهم أهلك الناس الدرهم والدينار أي جنس الدراهم والدنانير.

ومثل ذلك في ترك الألف واللام والاستغناء عن الجمع بالواحد المنكور قولك كل رجل والمراد الرجال ومثله قولهم عشرون درهما والمراد من الدراهم، وتقول: ((**هما أفضل رجلين وهم أفضل رجال**)) والمعنى أنهما يفضلان هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين ويفضلونه إذا ميزوا جماعة جماعة فاعرفه.



أفعل التفضيل على ضربين

قال صاحب الكتاب:

((وله معنيان أحدهما أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء والثاني أن يؤخذ مطلقا له الزيادة فيها إطلاقا ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكن لمجرد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيل فيه وذلك نحو قولك الناقص والأشج أعدلا بني مروان كأنك قلت عادلا بني مروان فأنت على الأول يجوز لك توحيده في التثنية والجمع وأن لا تؤنثه قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾[1]. وعلى الثاني ليس لك إلا أن تثنيه وتجمعه وتؤنثه)).

قال الشارح:

اعلم أن ((**أفعل على ضربين**)) أحدهما أن يكون مضافا إلى جماعة هو بعضهم تزيد صفته على صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة فتقول عبد الله أفضل القوم فهو أحد القوم وهم شركاء في الفضل المذكور يزيد فضله على فضلهم والذي قضى بذلك كلمة أفعل من حيث كانت مقدرة بالفعل والمصدر فإذا قلت زيد أفضل القوم فالتقدير أنه يزيد فضله عليهم أو يرجح فضله والرجحان إنما يكون بعد التساوي وكذلك لفظ الزيادة يقتضي مزيدا عليه فلذلك من المعنى اشترطوا الشركة في الصفة.

وقد ذهب بعضهم إلى أن اشتراط الاشتراك في الصفة لا يلزمه واستدل على ذلك بقولهم ابن العم أحق بالميراث من ابن الخال وإن كان لاحق لابن الخال في الميراث ومثله قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾[2]. وإن كان لا خير في مستقر أهل النار ولا حسن في مقيلهم، وهذا لا حجة لهم فيه لأن ذلك

---

(١) سورة البقرة: ٩٦.

(٢) سورة الفرقان: ٢٤.

جاء على زعمهم واعتقادهم وذلك أنهم كانوا يعتقدون أن مطلق القرابة يوجب الميراث سواء كانوا من ذوي الأرحام أو العصبات فقيل ابن العم أحق بالميراث من ابن الخال لأنه أقرب وكذلك قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾[1]. جاء على زعمهم واعتقادهم أن مقيلهم في الآخرة حسن ومستقرهم جميل فقال إن نزلنا معكم نزول نظر فأصحاب الجنة يومئذٍ خير مستقرًا وأحسن مقيلا، «**والثاني أن تؤخذ الزيادة مطلقًا**» من غير تعرض إلى ابتدائها ولا انتهائها وتصير من صفات الذات بمنزلة الفاضل إلا أن في الأفضل مبالغة ليست في الفاضل وتضيفه إلى ما بعده لا لتفضيله عليهم وتقدير من على ما كان في الأول لكن للتخصيص كما تكون إضافة مالا تفضيل فيه فتقول أفضلكم كما تقول فاضلكم أي الفاضل المختص بكم.

ومنه قولهم: «**الناقص والأشج أعدلا بنى مروان**» فقولهم أعدلا هاهنا بمعنى العادلين منهم ألا ترى أنه ثناه ولو كان المراد التفضيل لكان موحدا على كل حال، «**والأشج**» هاهنا عمر بن عبد العزيز بن مروان وكان يقال له أشج بنى أمية من أجل شجة حافر دابة كانت بجبهته وكان أعدل أهل زمانه وأمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ﷺ وكان يقول عمر بن الخطاب أن من ولدي رجلا بوجهه أثر يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا ولما نفحه حمار برجله فأصاب جبهته وأثر فيها قيل هذا أشج بني أمية يملك ويملأ الأرض عدلا فملك بعد سليمان ابن عبد الملك سنة ست وتسعين وكانت ولايته سنتين وتسعة أشهر، «**والناقص**» هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ولى الخلافة ستة أشهر أو أقل ولى سنة ست وعشرين ومائة وكان عادلا منكرا للمنكر وهو الذي قتل ابن عمه الوليد إذ كان مسرفا على نفسه وكان يقال له الناقص لأنه نقص من أرزاق الجند وحط منها يقال نقصته فأنا ناقصه ونقص الشيء فهو ناقص يكون متعديا وغير متعد، «**فالنوع الأول منهما لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث**» لأنه مقدر بالفعل والمصدر فإذا قلت زيد أفضل القوم كان معناه يزيد فضله عليهم فكل واحد من الفعل والمصدر لا يصح تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه فكذلك ما كان في معناهما ولذلك لا يدخله ألف ولام قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى

---

(١) سورة الفرقان: ٢٤.

﴿حَيَاةٍ﴾[1]. فوحد وإن كانوا جماعة.

وقال بعضهم إنما لم يثن أفعل ولم يجمع ولم يؤنث لأنه مضارع لبعض الذي يقع للتذكير وللتأنيث والواحد والاثنين والجمع إذ كان بعضا لما أضيف إليه ولا يكون إلا نكرة كما أن الفعل كذلك إذ حل محله.

وقال الكوفيون إذا أضيف على معنى من فهو نكرة وهو رأى أبي علي وإذا أضيف على معنى اللام فهو معرفة وقال البصريون هو معرفة بالإضافة على كل حال إلا أن يضاف إلى نكرة؛ ((وأما النوع الثاني)) فإنك تثنية وتجمعه وتؤنثه وتدخل فيه الألف واللام فتقول زيد الأفضل أبا والأكرم خالا وتقول في التثنية هما الأفضلان وفي الجمع هم الأفضلون والأفاضل قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[2]. ويكون بناء المؤنث على غير بناء المذكر فتقول هند الفضلى وفي التثنية الفضليان وفي الجمع الفضليات والفضل كما تقول الفاضل والفاضلة والفاضلان ولا يصح دخول من فيه لا تقول الأفضل منك لأن من إنما يؤتى بها إذا كان أفضل بمعنى الفضل فتدخل لابتداء الغاية التي منها ابتداء الفضل فإذا نقلته إلى الذات بطل ذلك المعنى فأما قوله:

[٥] وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًا وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فإن منهم لايتعلق بالأكثر الملفوظ بها ويحتمل أمرين أحدهما أن يتعلق بأكثر محذوفة دل عليها قوله بالأكثر كأنه قال ولست بالأكثر بأكثر منهم لأنه إذا جاز

---

(١) سورة البقرة: ٩٦.

(٢) سورة الكهف: ١٠٣.

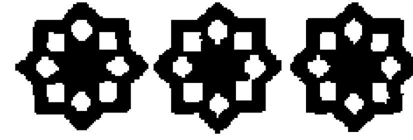
[٥] **البيت من السريع**، وهو للأعشى في ديوانه ص١٩٣ وخزانة الأدب (١/١٨٥)، (٣/٤٠٠)، (٨/٢٥٠،٢٥٤)، ولسان العرب (٥/١٣٢) **(كثر)**، (٩/١٤٧) **(سدف)**، (١٤/١٨٣) **(حصى)** .. المعجم المفصل (١/٤٢١).

والشاهد فيه: (بالأكثر منهم) حيث يدل ظاهره على الجمع بين **(أل)** الداخلة على أفعل التفضيل وبين **(من)** الداخلة على المفضول عليه. والقياس أن تأتي **(من)** مع أفعل التفضيل المنكر.

وخرجه العلماء على ثلاثة أوجه: الأول: أن **(مِنْ)** متعلقة بأفعل آخر منكّر محذوف. الثاني: أنّ **(أل)** زائدة.

الثالث: أنها مع مجرورها متعلقان بـ **(ليس)** لما فيه معنى الفعل وهو النفي، أو بمحذوف حالا من اسم **(ليس)** والتقدير: ولست حالة كونك من هؤلاء الناس بالأكثر حصى.

أن تقول زيد الأفضل أبا جاز أن تقول زيد أفضل أبا لأن كل واحد يدل على الآخر والثاني أن يكون معناه التبيين فيتعلق بمحذوف كأنه قال أعني منهم ويكون المعنى ولست بالأكثر من قبيلتك أي فيهم من هو أكثر منك.



إضافة المفضل عليه إلى ضمير المفضل

قال صاحب الكتاب:

((وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام: ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقا الثرثارون المتفيهقون)).

قال الشارح:

هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ يحث فيه على حسن الخلق ولين الجانب ((**فالموطئون**)) اللينون من قولهم وطأت الفراش أي لينته ومهدته ((**والأكناف**)) جمع كنف وهو الجانب ومنه كنفا الطائر جناحاه وقوله: ((**الذين يألفون ويؤلفون**)) أي يصحبون الناس بالمعروف فيرغب في صحبتهم للينهم ورفقهم من قوله المؤمنون هينون لينون أي منقادون وقوله: ((**الثرثارون المتفيهقون**)) يريد الذين يكثرون الكلام ويتكلفون فيه فيخرجون عن القصد والحق يقال رجل ثرثار وهو المكثار في الكلام ومنه عين ثرة وثرثارة إذا كانت واسعة الماء ويقال الثرثار نهر بعينه كأنه سمي بذلك لكثرةمائه وليس الثرثار من لفظ الثرة إنما هو من معناه وإن وافقه في بعض حروفه إنما هو كسبط وسبطر ودمث ودمثر فثرة من باب حب ودر وثرثارة من باب زلزل وقلقل ((**والمتفيهق**)) هوالذي يتوسع في كلامه ويفهق به فمه.

وقد جاء تفسير للحديث فيه قيل ما المتفيهقون قال المتكثرون وكأنه يؤول إلى الأول لأنه يكون من التكثير، والشاهد فيه أنه وحد أحبكم وأقربكم لأنه أراد المعنى الأول وهو أفعل الذي بمعنى التفضيل لأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وجمع أحاسنكم وهو جمع أحسن لأنه لم يرد به التفضيل وإنما المراد به الذات نحو الحسن وكذلك أبغضكم وأقربكم وحدهما لأن المراد بهما التفضيل وجمع أساوئكم وهو جمع أسوأ لأنه بمعنى المسيء.

قال صاحب الكتاب:

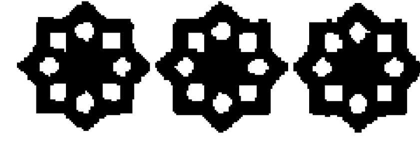
«وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول يوسف أحسن إخوته لأنك لما أضفت الإخوة إلى ضميره فقد أخرجته من جملتهم من قبل أن المضاف حقه أن يكون غير المضاف إليه ألا ترى أنك إذا قلت هؤلاء إخوة زيد لم يكن زيد في عداد المضافين إليه وإذا خرج من جملتهم لم يجز إضافة أفعل الذي هو هو إليهم لأن من شرطه إضافته إلى جملة هو بعضها، وعلى الوجه الثاني لا يمتنع ومنه قول من قال لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك كأنه قال أنت شاعرهم».

قال الشارح:

قد تقدم قولنا أن أفعل على ضربين أحدهما أن يكون بمعنى الفعل نحو زيد أفضل القوم أي يفضلهم والثاني أن يكون من صفات الذات بمعنى الفاضل فيهم فإذا قلت زيد أفضل القوم وأردت تفضيله عليهم فلابد من تقديرك من فيه وإن لم تكن ملفوظا بها لأن التفضيل لابد أن يذكر فيه ابتداء الغاية التي منها بدء الفضل راقيًا وذلك إنما يكون بمن فإن أظهرتها فهو حق الكلام وإن حذفتها فعلم المخاطب أن التفضيل لا يقع إلا بها إلا أنك إذا أظهرتها فقد فضلته على غيره وإذا أضفته ولم تأت بمن كنت قد فضلته على جنسه الذي هو بعضه وإذ قد علم أن أفعل إنما يضاف إلى ما هوبعضه فليعلم إنه «**لا يجوز أن تقول يوسف أحسن إخوته**» وذلك إنك إذا أضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم وإذا كان خارجًا منهم صار غيرهم وإذا صار غيرهم لم يجز أن تقول يوسف أحسن إخوته كما لا يجوز أن تقول الياقوت أفضل الزجاج لأنه ليس من الزجاج فحينئذ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع أحدهما ما ذكرناه من إضافة أفعل إلى غيره إذ إخوة زيد غير زيد.

والأمر الثاني إضافة الشيء إلى نفسه وذلك أنا إذا قلنا إن زيدًا من جملة الإخوة نظرًا إلى مقتضى إضافة أفعل ثم أضفت الإخوة إلى ضمير زيد وهو من جملتهم كنت قد أضفته إلى نفسه بإضافتك إياه إلى ضميره وذلك فاسد؛ فأما على النوع الثاني وهو أن يكون أفعل فيه للذات بمعنى فاعل فإنه يجوز أن تقول يوسف أحسن إخوته ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأول إذ المراد أنه فاضل فيهم لأنه

لا يلزم في هذا النوع أن يكون أفعل بعض ما أضيف إليه وعليه جاء «**قولهم لنصيب أنت أشعر أهل جلدتك**» لأن أهل جلدته غيره وإذا كانوا غيره لم تسغ إضافة أفعل إذا كان هو إياه إليهم لما ذكرته ويجوز على الوجه الثاني لأنه بمعنى الشاعر فيهم أو شاعرهم فاعرفه.



الإضافة لأدنى ملابسة

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويضاف الشي إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك وقال:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسُحره

أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها إذا طلع وقال:

[٦] إذا قال قَدْنِي قال بالله حلْفةً لَتُغْنِيَ عنّي ذا إنائِكَ أجْمعَا

لملابسته له في شربه وهو لساقي اللبن)).

قال الشارح:

قد تقدم قولنا إن الإضافة المحضة على ضربين إضافة اسم إلى اسم هو بعضه لبيان جنس المضاف لا لتعريف شخصه ويقدر لذلك بمن نحو قولك ثوب خز وباب ساج والثاني إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام لتعريف شخص المضاف وتخصيصه بالتعريف نحو غلام زيد عرفت الغلام بإضافتك إياه إلى معرفة والتخصيص نحو قولك راكب فرس فإضافته هاهنا إلى نكرة لا تفيد التعريف وإنما تفيد ضربا من التخصيص وإخراج المضاف من نوع إلى نوع أخص منه ألا ترى أن راكب فرس أخص من راكب فالمراد بالإضافة الأولى التبعيض وأن الثاني أعم من الأول وأن له اسمه والمراد بالإضافة الثانية الملك أو الاختصاص فالملك نحو غلام زيد ومعناه أنه يملكه والاختصاص نحو سيد الغلام أي يختص به بما بينهما من الملابسة والاختلاط ومنه جل الدابة وسرج الفرس **((ويضاف الشيء إلى الشيء بأدنى ملابسة))** نحو قولك لقيته في طريقي أضفت الطريق إليك لمجرد مرورك فيه ومثله **((قول أحد حاملي الخشبة خذ طرفك))** أضاف الطرف إليه لملابسته إياه في حال الحمل فأما قول الشاعر:

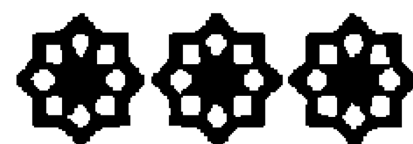
[٦] سيأتي تخريجه برقم (٨).

[٧] إذَا كَوْكَبُ الخَرْقاء لاحَ بسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أذَاعتْ غَزْلَها في القَرَائِبِ

الشاهد فيه أنه أضاف الكوكب إليها لجدها في عملها عند طلوعه وذلك أن الكيسة من النساء تستعد صيفًا فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد والخرقاء ذات الغفلة تكسل عن الاستعداد فإذا طلع سهيل وبردت تجد في العمل وتفرق قطتها في قبيلتها تستعين بهن فخصصها لذلك، وكذلك القول الآخر:

إذا قــال قدنـي إلــخ

كذا أنشده أبو الحسن باللام للقسم وفتح آخر الفعل على إرادة نون التأكيد وحذفها ضرورة وأنشد أحمد بن يحيى لتغنن عني بنون التأكيد الشديدة، والبيت فالشاهد فيه أنه أضاف الإناء إلى المخاطب لملابسته إياه وقت أكله منه أو شربه ما فيه من اللبن والإناء في الحقيقة لساقي اللبن، والمعنى لتأكلن وتعبن ذا الإناء وذو الإناء ما فيه من لبن أو مأكول والعرب تقول أغن عني وجهك أي اجعله بحيث يكون غنيًّا عني لا يحتاج إلى رؤيتي، يقول له الضيف قدني أي حسبي ما أكلت أو شربت فيقول المضيف لتغنين عني جميع ما في الإناء ولا ترده عليّ بل اشربه كله يصف رجلا مضيافًا.



[٧] **البيت من الطويل**، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٩٣/٣)، وخزانة الأدب (١١٢/٣)، (١٢٨/٩)، ولسان العرب (٦٣٩/١) **(غرب)**.. المعجم المفصل (٩٧/١).
والشاهد فيه قوله: (كوكب الخرقاء) حيث أضيف **(الكوكب)** إلى **(الخرقاء)** لأدنى ملابسة بسبب اجتهادها في العمل عند طلوعه.

إضافة الشيء إلى نفسه

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والذي أبوه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين أو معنى واحد كالليث والأسد وزيد وأبى عبد الله والحبس والمنع ونظائرهن فتضيف أحدهما إلى الآخر فذاك بمكان من الإحالة فأما نحو قولك جميع القوم وكل الدراهم وعين الشيء ونفسه فليس من ذلك)).

قال الشارح:

إضافة الشيء إلى نفسه مما لا يصح وذلك من قبل أن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص والشيء لا يعرف بنفسه لأنه إن كان معرفة كان مستغنيًا عن الإضافة بما فيه من التعريف لأن نفسه موجودة غير مفقودة وليس في الإضافة إلا ما فيه وإن كان عاريا منه كان أذهب في الإحالة والامتناع لأن الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران غيرين بإضافة أحدهما إلى الآخر ويحدث بذلك تخصيص كما يحدث من إضافة الأسماء المتباينة نحو غلام زيد وراكب فرس مع أن التضايف إنما يقع بين شيئين كل واحد منهما غير الآخر كما أن التفرقة تكون أيضًا فيما كان كذلك فلذلك لا تضيف اسما إلى اسم آخر مرادف له على حقيقته ولا إلى كنيته سواء كان ذلك الاسم معلقًا على عين أو معنى ((**فالعين نحو قولك الليث والأسد**)) فلا تقول ليث الأسد ولا أسامة أبي الحارث ولا ((**زيد أبي عبد الله**)) وأبو عبد الله زيد ((**والمعنى نحو الحبس والمنع**)) فلا تقول حبس منع إذ الحبس والمنع واحد.

فأما إضافة الاسم إلى اللقب نحو سعيد كرز وقيس بطة فذلك جائز غير ممتنع وإن كانا لعين واحدة وذلك من قبل أنه لما اشتهر باللقب حتى صار هو الأعرف وصار الاسم مجهولا كأنه غير المسمى بانفراده اعتقد فيه التنكير وأضيف إلى اللقب للتعريف وجعلوا الاسم مع اللقب بمنزلة ما أضيف ثم سمي به نحو عبد الله

وعبد الدار وكان اللقب أولى أن يضاف إليه لأنه صار أعرف.

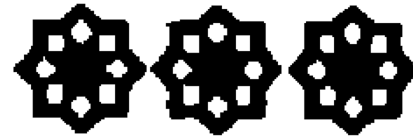
فأما قولهم: ((**جميع القوم وكل الدراهم وعين الشيء ونفسه**)) فعلى تنزيل الاول من الثاني منزلة الأجنبي وإضافته راجعة إلى معنى اللام ومن فجميع وكل اسمان لأجزاء الشيء ونفسه وعينه منزلان عندهم منزلة الأجنبي بمعنى خالص الشيء وحقيقته فيقولون نفس الشيء وعينه فتكون منزلته من الشيء منزلة البعض من الكل والثاني منه ليس بالأول ألا ترى أنه يقال له نفس وله حقيقة كما يقال له علم وله مال ونحوهما ولذلك يخاطبون أنفسهم ويراجعونها مراجعة الأجنبي فيقال يا نفس لا تفعلي كذا قال الشاعر:

[٨] ولي نَفْسٌ أقول لَها إذَا ما تنازعنى لَعلِّى أوْ عَسانِي

وقال الآخر:

[٩] أقول لِلنّفْس تَأساءًا وتَعْزِيَةً إحْدَى يَدَىَّ أصابَتْنِي ولَمْ تُرِدِ

ويؤيد ذلك أنك لا تقول ضربتني بضم التاء ولا ضربتك بفتحها لاتحاد الفاعل والمفعول وتقول ضربت نفسي كما تقول ضربت غلامي فاعرفه.



---

[٨] **البيت من الوافر**، وهو لعمران بن حطان في تذكرة النحاة ص٤٤٠، وخزانة الأدب (٣٤٩،٣٣٧/٥) وشرح أبيات سيبويه (٥٢٤/١).. المعجم المفصل (١٠١٢/٢).

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (عساني) حيث اتصل ضمير النصب بـ(عسى) مما يدل على أن (عسى) حرف بمعنى (لعل).

[٩] **البيت من البسيط**، وهو لأعرابي في خزانة الأدب (٣١٢/٤)، (٣٦١/٦)، وبلا نسبة في الخصائص (٢٥/٣).. المعجم المفصل (٢٥٥/١).

والشاهد فيه قوله: (أقول للنفس)، والمقصود: أقول لنفسي.

إضافة الموصوف إلى الصفة والصفة إلى الموصوف

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها وقالوا دار الآخرة وصلاة الأولى ومسجد الجامع وجانب الغربي وبقلة الحمقاء على تأويل دار الحياة الآخرة وصلاة الساعة الأولى ومسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وبقلة الحبة الحمقاء، وقالوا عليه سحق عمامة وجرد قطيفة وأخلاق ثياب وهل عندك جائبة خبر ومغربة خبر على الذهاب بهذه الأوصاف مذهب خاتم وسوار وباب ومائة لكونها محتملة مثلها ليلخص أمرها بالإضافة كفعل النابغة في إجراء الطير على العائذات بيانًا وتلخيصًا لا تقديمًا للصفة على الموصوف حيث قال:

والمؤمن العائذات الطير

قال الشارح:

الصفة والموصوف شيء واحد لأنهما لعين واحدة فإذا قلت جاءني زيد العاقل فالعاقل هو زيد وزيد هو العاقل ألا ترى أنك إذا سئلت عن كل واحد منهما لجاز أن تفسره بالآخر فتقول في جواب من العاقل زيد وفي جواب من زيد العاقل فإذا كانت الصفة والموصوف شيئًا واحدًا لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر فلا تقول هذا زيد العاقل وهذا عاقل زيد بالإضافة وأحدهما هو الآخر.

وقد ورد عنهم ألفاظ ظاهرها من إضافة الموصوف إلى صفته و الصفة إلى موصوفها والتأويل فيها على غير ذلك فمن ذلك قولهم: ((**صلاة الأولى ومسجد الجامع وجانب الغربي وبقلة الحمقاء**)) فهذه الأشياء حقها أن تكون صفة للأول

إذ الصلاة هي الأولى والمسجد هو الجامع وإنما أزيل عن الصفة وأضيف الاسم إليه على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف والتقدير صلاة الساعة الأولى يعني من الزوال ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع وجانب المكان الغربي وبقلة الحبة الحمقاء سميت حمقاء لأنها تنبت في مجاري السيل فتجرفها السيول.

((**فإن قلت**)) الصلاة الأولى والمسجد الجامع فأجريته وصفًا له فهو الجيد والأكثر وإن أضفت فوجهه ما ذكرناه وهو قبيح لإقامتك فيه الصفة مقام الموصوف وليس ذلك بالسهل، ومثله ((**دار الآخرة**)) وحق اليقين وحب الحصيد وتأويله دار الساعة الآخرة ولذلك تسمى القيامة الساعة وحق الأمر اليقين وحب النبت الحصيد وكذلك كل ما جاء منه.

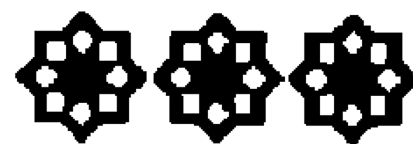
وقالوا ((**عليه سحق عمامة وجرد قطيفة وأخلاق ثياب وهل عندك جائبة خبر ومغربة خبر**)) فهذا ظاهره عكس ما تقدم لأن ما تقدم فيه إضافة الموصوف إلى صفته وهذا فيه إضافة الصفة إلى موصوفها ألا ترى أن المعنى عليه عمامة سحق وهي البالية وقطيفة جرد وهي الخلق وثياب أخلاق أي بالية فقدم هذه الصفات وأزالها عن الوصفية وأضافها إلى الاسم إضافة البعض إلى الكل على مذهب خاتم ذهب والمراد من ذهب وسوار فضة أي من فضة كأنه سحق من عمامة جعل السحق بعض العمامة وكذلك جرد قطيفة أي من قطيفة وأخلاق من ثياب، ومنه قولهم: ((**جائبة خبر**)) ومعناه خبر يجوب الأرض من بلد إلى بلد أي يقطعها يقال جبت البلاد أجوبها إذا قطعتها فلما قدمها وأزالها عن الوصفية احتملت أشياء وترددت فيها فأضافها إلى الخبر إضافة بيان كقولك مائة درهم لما احتملت المائة معدودات أضافها إلى نوع منها للبيان، ومثله ((**مغربة خبر**)) يقال هل جاءكم مغربة خبر يعني خبرًا طرأ عليهم من بلد سوى بلدكم فهو لذلك غريب فلما قدمها احتملت الخبر وغيره فأضافها إلى الخبر على ما تقدم لتلخيص أمرها وتبيينه والهاء في جائبة ومغربة للمبالغة كعلامة ونسابة فأما قوله:

[١٠] والمؤمن العائذاتِ الطير تمْسحُها رُكبانُ مكَّةَ بيْنَ الغَيْلِ والسَّنَدِ

---

[١٠] **البيت من البسيط**، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥ وفيه (**والسَّعَدِ**) مكان (**والسَّنَدِ**)، وخزانة الأدب (٥/٧١،٧٣،١٨٣)، (٨/٤٥٠،٤٥١)... المعجم المفصل (٢٧٥/٢).

فالبيت للنابغة والشاهد فيه إضافة العائذات إلى الطير فهو من قبيل سحق عمامة لأن العائذات من صفة الطير وجملة الأمر أن المؤمن اسم فاعل من آمن كما قال الله تعالى: ﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾[1]. فالمؤمن هو الله تعالى أي آمنهم من الخوف لكونهم في الحرم وحلولهم فيه، والعائذات يحتمل أمرين أن يكون مجرورًا وأن يكون منصوبًا فمن جعله مجرورًا كانت الكسرة عند علامة الجر على حد الحسن الوجه والضارب الرجل وجر الطير بإضافة العائذات إليه على حد هذا الضارب الرجل والحسن الوجه وذلك أنك لما أوقعت اسم الفاعل الذي هو المؤمن على العائذات وأضفته إليه تخفيفًا على إقامة الصفة مقام الموصوف احتمل أشياء من أناسي وغيرهم فبين ذلك بإضافته إلى الطير، ومن نصبه كانت الكسرة عنده علامة النصب على حد قولك الضارب الرجل بالنصب ويجوز مع ذلك خفض الطير ونصبه فالخفض على الإضافة على ما سبق على حد رأيت الضارب الرجل ومن نصبه فعلى البدل من العائذات أو عطف البيان أو على التشبيه بالمفعول.



= والشاهد فيه: أن (العائذات) كان في الأصل، نعتا للطير فلما تقدم صار المنعوت بدلا منه. لذلك يجوز الجر لكلمة (الطير) إذا كان (العائذات) مجرورا بإضافة (المؤمن) إليه.

ويجوز النصب إذا كان (العائذات) منصوبا بالكسرة على أنه مفعول به لـ (المؤمن).

(١) سورة قريش: ٤.

إضافة المسمى إلى الاسم

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد أضيف المسمى إلى اسمه في نحو قولهم لقيته ذات مرة وذات ليلة ومررت به ذات يوم وداره ذات اليمين وذات الشمال وسرنا ذا صباح قال أنس بن مدركة الخثعمي.

[١١] عزمْتُ عَلى إقامة ذي صباح لأمر مَّا يُسَوَّدُ مَنْ يَسودُ

وقال الكميت:

[١٢] إليْكم ذوى آل النبيِّ تَطلَّعتْ نوازعُ منْ قلبي ظِماءٌ وألْبُبُ))

قال الشارح:

اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان لأن الجمع بينهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر وفي ذلك دليل من جهة النحو أن الاسم عندهم غير المسمىإذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه وكان من إضافة الشيء إلى نفسه فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة عينًا كانت تلك الحقيقة أو معنى تميزًا لها باللقب ممن يشاركها في النوع والمسمى تلك الحقيقة وهى ذات ذلك اللقب أي صاحبه فمن ذلك قولهم: ((**لقيته ذات مرة**)) والمراد الزمن المسمى بهذا الاسم الذي هو مرة ومثله: ((**ذات ليلة ومررت به ذات يوم وداره ذات الشمال وسرنا ذا صباح**)) كل هذا معناه وتقديره داره شمالا وسرنا صباحا بالطريق التي ذكرناها إلا أن في قولنا ذا صباح وذات مرة تفخيما للأمر ومن ذلك قول الشاعر:

[١٣] عزمت على إقامة ذي صباح إلخ

---

[١١] سيأتي تخريجه برقم (١٣).

[١٢] سبق الشاهد برقم (٦٦/١).

[١٣] **البيت من الوافر**، وهو لأنس بن مدركة في الحيوان (٨١/٣)، وخزانة الأدب (٨٧/٣،٨٩)، ولأنس بن نهيك في لسان العرب (٥٠٣/٢) **(صبح)**. المعجم المفصل (٢٢٣/١). =

المراد على إقامة صاحب هذا الاسم وصاحبه هو صباح فكأنه قال على إقامة صباح؛ وما مجرورة الموضع لأنها وصف لأمر أي عتيد ومؤثر يسود من يسود؛ ومثله قول الكميت:

إليكم ذوى آل النبي إلخ

المراد إليكم يا آل النبي أي يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي ولو قال يا آل النبي لم يكن فيه ما في قوله يا ذوى آل النبي من المدح والتعظيم وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة لأنه لما قال يا ذوى آل النبي فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم وهو آل النبي ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحا معظما لا محالة، وكان قياس البيت ألب بالإدغام وإنما فكه لضرورة الشعر على حد قوله:

[١٤] إنـي أجـود لأقـوام وإن ضننـوا

ومنه قول الأعشى:

[١٥] فكذَّبوها بما قالتْ فَصبَّحَهم ذو آل حسَّانَ يُزْجي المَوْتَ والشَّرَعا

أي صبحهم الجيش الذي يقال له آل حسان ومثله قول الآخر:

[١٦] إذا ما كنْتُ مثلَ ذَوىْ عَدِيٍّ ودِينار فقام عليَّ ناعِي

أي مثل كل واحد من الرجلين المسميين عديا ودينارًا وعليه قراءة ابن مسعود

= **وفي البيت شاهدان:** أولهما جر **(ذى صباح)** بالإضافة اتساعا ومجازا، والوجه فيه الظرفية، وثانيهما قوله: **(لشيء ما)** حيث جاءت **(ما)** مفيدة التهويل والتعظيم.

[١٤] **صدر البيت (مَهْلاً أعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي)**

والبيت من البسيط، وهو لقعنب بن أم صاحب في الخصائص (١/١٦٠،٢٥٧)، ولسان العرب (١١/٤٢٠) **(ظلل)**، (١٣/٢٦١) **(ضنن)**... المعجم المفصل (٢/٩٩٩).

والشاهد فيه قوله: **(ضننوا)** يريد: ضنُّوا، فأظهر التضعيف ضرورة.

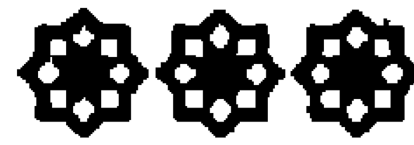
[١٥] **البيت من الطويل**، وهو للأعشى في ديوانه ص١٥٣، وخزانة الأدب (٤/٣٠٨)... المعجم المفصل (١/٤٩٩).

والشاهد فيه قوله: **(ذو آل)** حيث أضاف **(ذو)** إلى **(آل)**، والمعنى: صبحهم الجيش الذي يقال له آل حسان.

[١٦] **البيت من الوافر**، وهو بلا نسبة في الخصائص (٣/٣١)، ولسان العرب (١٥/٤٦١) **(ذا)**. المعجم المفصل (١/٥٤٩).

والشاهد فيه قوله: **(ذوى عديٍّ ودينار)**. فهو من إضافة المسمى إلى اسمه.

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَلِيمٌ﴾[1]. أي وفوق كل شخص يسمى عالمًا عليم ويحتمل أن يكون العالم هنا مصدرًا بمعنى العلم كالفالج والباطل فيكون كقراءة الجماعة أي وفوق كل ذي علم عليم، وحكى عن العرب هذا ذو زيد ومعناه هذا صاحب هذا الاسم وقد كثر ذلك عندهم، وربما لطف هذا المعنى على قوم فحملوه على زيادة ذي وذات والصواب ما ذكرناه.



(١) سورة يوسف: ٧.

إضافة الاسم إلى المسمى

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقالوا في نحو قول لبيد:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

وفي قول ذي الرمة:

داع يناديه باسم الماء مبعوم

و

تداعين باسم الشيب في متثلم

إن ((المضاف يعنون الاسم مقحم)) خروجه ودخوله سواء، وحكوا هذا حي زيد وأتيتك وحي فلان قائم وحي فلانة شاهد وأنشدوا:

[١٧] يا قُرَّ إنَّ أباكَ حيَّ خُوَيْلِدٍ قد كنْتُ خائفَهُ على الإحْماق

وعن الأخفش أنه سمع أعرابيًّا يقول في أبيات قالهن حي رباح بإقحام حي والمعنى هذا زيد وإن أباك خويلدًا وقالهن رباح، ومنه قول الشماخ:

ونفيت عنه مقام الذئب

أي الذئب)).

قال الشارح:

هذا الفصل يخالف ما قبله لأن هذا فيه إضافة الاسم إلى المسمى والذي قبله فيه إضافة المسمى إلى الاسم فقول لبيد:

[١٨] إلى الحَوْل ثمَّ اسمُ السَّلام عَلَيْكُما ومَنْ يَبْكِ حوْلاً كاملاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

---

[١٧] سيأتي تخريجه برقم (٢٣).

[١٨] **البيت من الطويل**، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢١٤، وخزانة الأدب (٣٣٧/٤، ٣٤٠، ٣٤٢)، ولسان العرب (٥٤٥/٤) (غدر).. المعجم المفصل (٢٩٢/١).

والشاهد فيه قوله: (ثم اسم السلام) فإن (اسم) مضاف إلى السلام، وهو إضافة الملغى-

فإن المراد ثم اسم معنى السلام عليكما فحذف المضاف واسم معنى السلام هو السلام فكأنه قال ثم السلام عليكما فكذا قولنا باسم الله المراد باسم معنى الله أو اسم معناه الله فكأنه قال بالله ومثله قول ذي الرمة:

[١٩] لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلاَّ ما تَخَوَّنَـهُ داعٍ يُناديـهِ باسْـمِ المَـاءِ مبْغُـومُ

المراد باسم معنى الماء فحذف المضاف واسم معنى الماء هو الماء وماء حكاية صوت الشاة قال الشاعر:

ونـادى بهـا مـاء إذا ثـارَ ثـوْرَةً أُصَيْبِـحُ نـوَّامٌ إذا قـام بخْـرَقُ

وإذا كان أصل الصوت ماء فالألف واللام فيه زائدة لأنها لا تلحق بهذا القبيل ألا ترى أنهم لم يلحقوا بها غاق وصه ونحوه من قب وطق قال سيبويه في لو وليت إذا جعلا اسمين جعلوه بمنزلة ابن عرس وقال في الحاء والجيم جعلوه بمنزلة العباس ويجوز أن يشبه أحدهما بالآخر فيدخل عليه الألف واللام لأنه كثر دخولها فيه ومنه قول الآخر:

[٢٠] يدعونني بالماء ماء أسودًا

يعني يدعونني الغنم بالماء أي يقلن لي بهذا الصوت الذي هو ماء أسودا، وأما قول ذي الرمة:

[٢١] تداعيْنَ باسْم الشِيبِ في مُتَثَلِّم جوانبُـهُ مـن بَصْـرَةٍ وسِـلامِ

= إلى المعتبر، يعني لفظ الاسم هاهنا ملغى لأن دخوله وخروجه سواء.

[١٩] **البيت من البسيط**، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٣٩٠ وخزانة الأدب (٣٤٤/٤).. المعجم المفصل (٨٧٨/٢).

والشاهد فيه قوله: (يناديه باسم الماء) يريد: يناديه بالماء، فأقحم لفظة (اسم).

[٢٠] **الشطر من الرجز:** المعجم المفصل (١١٤٤/٣).

والشاهد فيه قوله: (بالماء ماءً) حيث جاءت لفظة (ماء) حكاية لصوت الشاء، والمعنى: يدعونني بهذا الصوت.

[٢١] **البيت من الطويل**،وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٧٠، وخزانة الأدب (١٠٤/١)، (٣٤٣/٤)، ولسان العرب (٥٤/١)، (شيب)، (٦٧/٤) (بصر).. المعجم المفصل (٩٠٣/٢).

والشاهد فيه قوله: (باسم الشِّيبِ) حيث أقحم: (اسما) وأعرب اسم الصوت (شيب) وهو حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب، وإن كان بناؤها أصليا، فأسماء الأصوات=

فإن شيب حكاية صوت جذبها الماء ورشفها عند الشرب قال الشاعر:

[٢٢] فلمَّا دعتْ شِيبًا بجَنْبَيْ عُنَيْزَةٍ مَشافِرُها في ماء مُزْن وباقِل

وأبو عبيدة يحمل المضاف في ذلك كله على الزيادة في هذا الفصل والذي قبله فالمراد عنده بقوله:

ثم اسم السلام عليكما

أي السلام عليكما فالمضاف الذي هو اسم زائد مقحم وكذلك اسم من باسم الله المراد بالله، وكذلك قوله:

إليكم ذوى آل النبي

المراد آل النبي وذو زائدة عنده ولعمرى إن المعنى على ما ذكر إلا أن الطريقين مختلفان فهو يعتقد في اللفظ زيادة مضاف ونحن نعتقد فيه حذف مضاف على ما تقدم، وصاحب الكتاب قد اعتقد زيادة المضاف الذي هو اسم هنا ولم يعتقده في الذي قبله فكأنه مذهب ثالث والحق ما ذكرناه.

وأما قولهم: «**حي زيد وأتيتك وحى فلان قائم وحى فلانة شاهد**» فهو من قبيل إضافة المسمى إلىالاسم كالفصل المتقدم فالحي هنا ليس بالقبيلة من قولك حى تميم وقبيلة كلب إنما هو من قولك هذا رجل حي وامرأة حية وتلخيصه الشخص الحي الذي اسمه زيد وأتيتك والشخص الحي الذي اسمه فلان قائم ومنه قول الشاعر:

[٢٣] يا قر إن أباك حي خويلد إلخ

كأنه قال أباك الشخص الحي خويلدا من أمره كذا وكذا ومثله قول الآخر:

= إذا ركبت جاز إعرابها بشرط إرادة اللفظ لا المعنى، كما يجوز إعراب الحروف إذا قُصد ألفاظها.

[٢٢] **البيت من الطويل،** وهو للراعي النميري في ديوانه ص ٢٠٨، ولسان العرب (٦٧/٤) (**بصر**).. المعجم المفصل (٧٨٦/٢).

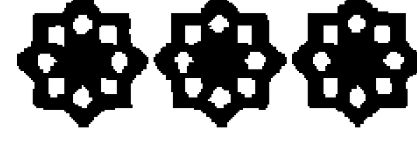
والشاهد فيه قوله: (**شيبا**) جاء حكاية صوت جذب الغنم الماء ورشفها.

[٢٣] **البيت من الكامل،** وهو لجبار بن سلمى في خزانة الأدب (٣٣٤/٤)، ونوادر أبي زيد ص١٦١... المعجم المفصل (٦٠٥/٢).

والشاهد فيه: زيادة لفظ (**حى**).

[٢٤] ألاَ قَبَّحَ الإلـهُ بنـي زيـادٍ وَحَـيٌّ أبيهـمْ قَبْـحَ الحمـار

يريد وأباهم الشخص الحي، وأبو عبيدة يحمل ذلك كله على الزيادة والإقحام فاعرفه.



[٢٤] البيت من الوافر، وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص١٤٣، وخزانة الأدب (٤/٣٢٠، ٣٢١)، ولسان العرب (١٤/٢١٣) (حيا)... المعجم المفصل (١/٤١١).

والشاهد فيه: إقحام لفظ (حي) يريد: قبح الإله بني زياد وأبيهم.

إضافة أسماء الزمان إلى الفعل

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل قال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(١). وتقول جئتك إذ جاء زيد وآتيك إذا احمر البسر وما رأيتك منذ دخل الشتاء ومذ قدم فلان وقال:

حنت نوار ولات هنًا حنت

وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضًا كقولك أتيتك زمن الحجاج أمير وإذ الخليفة عبد الملك، وقد أضيف المكان إليهما في قولهم اجلس حيث جلس زيد وحيث زيد جالس)).

قال الشارح:

قد تقدم القول إن الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح لأن الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه والأفعال لا تكون إلا نكرات ولا يكون شيء منها أخص من شيء فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال فقالوا هذا يوم يقوم زيد وساعة يذهب عمرو وقال الله تعالى: **﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾**(٢). وقال ويوم يقوم الناس وقال الشاعر:

[٢٥] عَلى حِين عاتَبْتُ المَشيبَ عَلى الصِّبا وَقلْتُ ألمَّا أصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

---

(١) سورة المائدة: ١١٩.

(٢) سورة المائدة: ١١٩.

[٢٥] **البيت من الطويل**، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٢، والأضداد ص١٥١، وخزانة الأدب (٢/٤٥٦)، (٣/٤٠٧)، (٦/٥٥٠،٥٥٣)، ولسان العرب (٨/٣٩٠) **(وزع)**، (٩/٧٠) **(خشف)**.. المعجم المفصل (١/٥٢٤).

والشاهد فيه قوله: (على حين) حيث يجوز في **(حين)** الإعراب وهو الأصل، والبناء لأنه أضيف إلى مبنى، وهو الفعل الماضي **(عاتب)**.

فأضاف الحين إلى الفعل الماضي، فقال قوم الإضافة إنما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلا له منزلة الفعل المسمى مصدرًا وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع نحو قولهم تسمع بالمعدى خير من أن تراه وكقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾(١). والمراد الإنذار وعدم الإنذار ومنه قول الشاعر:

[٢٦] فقالوا ما تشاء فقلت ألهو

قالوا واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسة بين الفعل وبينه وذلك أن الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران الزمان بالحدث فلما كان بينهما هذه المناسبة اختص بالإضافة ولما كان الفعل لا ينفك من الفاعل صارت الإضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد الفعل نفسه، وقال قوم إنما أضيف الزمان إلى الفعل لأن الفعل يدل على الحدث والزمان فالزمان أحد مدلولي الفعل فساغت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل، وذهب قوم إلى أن الإضافة إنما هى إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده فأضافوا الزمان إلى الجملة من الفعل والفاعل كما أضافوه إلى الجملة من المبتدأ والخبر فقالوا هذا يوم يقوم زيد كما قالوا رأيت يوم زيد أمير وزمن أبوك غائب وتكون الإضافة في اللفظ إلى الجملة والمراد المصدر فإذا قلت هذا يوم يقوم زيد أو يوم زيد قائم فإنما تريد يوم قيام زيد فكأنه أضاف إلى مدلولات الجمل ومدلولاتها معان وإن كانت تتركب من الأعيان والمعاني والأزمنة تكون ظروفًا للمعاني دون الأعيان نحو قولك القتال اليوم ولو قلت زيد اليوم لم يصح فالملابسة إذًا بين الزمان والمعنى ظاهرة، والإضافة تصح بأدنى ملابسة فإذا قلت: «**أتيتك زمن الحجاج أمير وعبد الملك خليفة**» والمعنى زمنًا كان ظرفًا لإمارة الحجاج وخلافة عبد الملك فالإضافة في الحقيقة إنما هى إلى الحدث الدال عليه الجملة لا إلى الجملة إذ الإضافة لا تجوز إلا إلى ما تجوز إضافته.

وقد رد ابن درستويه القول الأول وقال الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده ويدل على ذلك أن موضع الجملة خفض بلا خلاف ولو كانت

---

(١) سورة البقرة: ٦.

[٢٦] سبق الشاهد برقم (٢/١٣١).

الإضافة إلى الفعل لكان مخفوضًا أو كان مفتوحًا في موضع الخفض فالإضافة إلى الجملة والمراد مدلولها الذي هو الحدث فأما قول صاحب الكتاب: ((**وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل**)) فالمراد إلى الجملة من الفعل والفاعل ولم يذكر الفاعل للعلم بأن الفعل لابد له من فاعل لا أنه أراد أن الزمان مضاف إلى الفعل مفردًا من الفاعل والذي يدل على ذلك قوله فيما بعد ((**وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضًا**)) فقوله أيضا دليل على ما قلناه.

فأما ((**إذ وإذا**)) فظرفان من ظروف الزمان أيضًا ويضافان إلى الجمل كسائر أسماء الزمان إلا أن غيرهما من أسماء الزمان الباب فيه إضافته إلى المفرد نحو صمت يوم الجمعة وصليت يوم الخميس وإضافتها إلى الجملة على طريق الجواز والتأويل وإذ وإذا لا تضافان إلا إلى الجمل فإذ تضاف إلى الجملتين الفعلية والاسمية نحو جئتك إذ زيد قائم وإذ قام زيد وإذا لا تضاف إلا إلى جملة فعلية نحو ((**آتيك إذا احمر البسر**)) وإذا طلعت الشمس وسيأتي الكلام عليهما مستقصى إن شاء الله تعالى: ((**فأما منذ**)) فهي في نفسها لا تضاف البتة لأنها تكون على ضربين حرف واسم فإذا كانت حرفًا كانت بمعنى الحاضر وكانت الإضافة فيها أبعد وكان ما بعدها مخفوضًا بمعنى في نحو قولك ما رأيته منذ الليلة أي في الليلة وإذا كانت اسمًا كانت بمعنى الأمد وكانت مرفوعة بالابتداء وما بعدها خبرها فهي لا تكون مضافة البتة فإذا قلت ما رأيتك مذ دخل الشتاء ومنذ قام زيد فالتقدير ما رأيتك منذ زمن قام زيد أو وقت قام زيد فالزمن والوقت مضاف إلى الفعل ثم حذف المضاف للعلم بمكانه، فمثل به لأنه موضع يضاف فيه الزمان إلى الفعل لا أن منذ في نفسها هي المضافة فالزمن والوقت مضاف إلى الفعل فأماقول سيبويه في باب الإضافة إلى الفعل ومما أضيف إلى الفعل قولهم مذ كان كذا فليس يريد أن مذ مضافة إلى الفعل وإنما المراد أن المضاف إلى الفعل الزمن المحذوف والذي يقع بعد مذ خبر للمبتدأ وذلك أنك إذا قلت ما رأيته مذ كان كذا وكذا فتقديره مذ زمن كان كذا وكذا فحذف الزمن وأقيم الفعل مقامه فالفعل في موضع خبر المبتدأ ولايجوز أن تكون مذ نفسها مضافة لأنه كان يلزم لو أضفتها إلى الفعل أن تكون ظرفًا ومذ لا تستعمل إلا مبتدأة ولذلك منعوا جواز الإخبار عنها، وأما قوله:

[٢٧] ولات هنّـــــــا حنّـــــــت

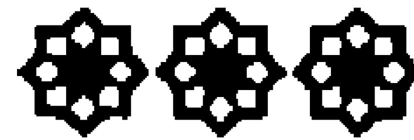
فالشاهد فيه أنه أضاف هنا إلى حنت وهنا أصلها المكان وفيها ثلاث لغات هنا وهنا وهنا وقد أجريت مجرى الزمان مجازًا قال الأعشى:

[٢٨] لاَتَ هَنَّـا ذِكْـرَى جُبَيْرَةَ أوْ مـنْ جـــاءَ منهـــا بطـــائفِ الأهْـــوال

أي ليس هذا أوان ذكرى جبيرة وهي امرأة وكذلك قوله:

حنـــت نـــوار ولات هنـــا حنـــت

أي ليس هذا أوان حنين. ونوار اسم امرأة ((**وقد أضيف حيث من الأمكنة إلى الجملة**)) وذلك على التشبيه بإذ وإذا في الزمان من جهة إبهامها وذلك أن حيث ظرف من ظروف الأمكنة يقع على الجهات الست وغيرها من الأمكنة فناسب إذ وإذا في وقوعهما على جميع الزمان الماضي والمستقبل فأما إذ فمبهمة في جميع الزمان الماضي لا اختصاص لها بزمان منه دون آخر بل هي مبهمة في الجميع وإذا كذلك مبهمة في جميع الأزمنة المستقبلة كلها، فاحتاجت إلى جملة بعدها توضحها وتبينها كما كانت إذ وإذا كذلك وسيأتي الكلام عليها مستقصى في موضعها من الظروف المبهمة.



[٢٧] **البيت من الكامل**، وهو لشبيب بن جعيل في الدرر (١/٢٤٤)، (٢/١١٩)، ولهما معًا في خزانة الأدب (٤/١٩٥)... المعجم المفصل (١/١٥٠).

وفي البيت شاهدان:أولهما قوله: (**هنّا**) حيث أشير بها إلى الزمان والأصل أن تكون للمكان وثانيهما قوله: (**لات هنّا**) حيث عملت (**لات**) في (**هنّا**) وقيل: (**لات**) هنا غير عاملة.

[٢٨] **البيت من الخفيف**، وهو للأعشى في ديوانه ص٥٣، وخزانة الأدب (٤/١٩٦،١٩٨)، ولسان العرب (١٥/٤٨٤) (هنا)... المعجم المفصل (٢/٧٥٩).

والشاهد فيه قوله: (**لات هنا**) مثل البيت السابق.

إضافة ما يشبه الزمان إلى الفعل

قال صاحب الكتاب:

((ومما يضاف إلى الفعل آية لقرب معناها من معنى الوقت قال

[٢٩] بآيـةِ يُقْدِمـون الخَيْـل شُـعْثًا كـأنَّ علـى سـنَابكها مُدَامـا

وقال:

[٣٠] ألاَ مَـنْ مُبْلِـغُ عنِّـي تَميمًـا بآيـةِ مـا يُحبُّـونَ الطَّعامـا

وذو في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون أي بذي سلامتك والمعنى بالأمر الذي يسلمك)).

قال الشارح:

قد أضيف إلى الفعل غير الزمان مما هو جار مجراه ومشبه له قالوا أتيتني بآية قام زيد ((**فأضافوا آية إلى الجملة**)) من الفعل والفاعل لأنه بمنزلة الوقت وذلك أن الآية العلامة والأوقات علامات لمعرفة الحوادث وترتيبها في كونها ما يتقدم منها وما يتأخر وما يقترن وجوده بوجود غيره والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخر فصار ذكر الوقت علمًا له ألا ترى أنها تكون علامات لحلول الديون وغيرها فصح إضافة الآية إلى الفعل كما تضيف الوقت لأنهما في التحصيل يؤولان إلى شيء واحد فأما قول الشاعر:

[٣١] بآيـة يقدمـون الخيـل شـعثًا إلـخ

فالشاهد فيه إضافة الآية إلى الفعل الذي هو يقدمون يقول أبلغهم كذا بعلامة

---

[٢٩] سيأتي تخريجه برقم (٣١).

[٣٠] سيأتي تخريجه برقم (٣٢).

[٣١] البيت من الوافر، وهو للأعشى في خزانة الأدب (٥١٢/٦،٥١٥)، ولسان العرب (٢٩٢/١٢) (سلم)، وليس في ديوانه... المعجم المفصل (٨١٤/٢).

والشاهد فيه: إضافة (آية) بمعنى (**علامة**) إلى الفعل، وهي تضاف إلى الفعل بدون (ما) المصدرية أو النافية ومعهما.

أقدامهم الخيل شعثًا متغيرة من الجهد وشبه ما يتصبب من عرقها ودمها بالمدام لحمرته، والسنابك جمع سنبك وهو مقدم الحوافر يريد أنه لما صار ذلك عادة لهم وأمرًا لازمًا صار علامة.

وكذلك قال الآخر:

[٣٢] ألا من مبلغ إلخ

البيت لزيد بن عمرو بن الصعق والشاهد فيه أيضًا إضافة الآية إلى يحبون والمعنى إذا رأيت تميما فبلغهم عنى الرسالة فكأن قائلا قال بأي علامة تعرف تميم فقال بعلامة ما يحبون الطعام وإنما ذكر حب تميم الطعام وجعل ذلك آية لهم يعرفون بها لما كان من أمرهم في تحريق عمرو بن هند لهم ووفود البرجمي عليه ثم شم رائحة المحرقين فظنهم طعامًا يصنع فقذف به إلى النار، والبراجم حي من تميم وخبرهم مشهور وذلك أن عمرو بن هند كان نذر أن يحرق مائة رجل من بني دارم بسبب قتلهم أخا له فأحرق تسعة وتسعين رجلا من بني دارم وأراد أن يكمل مائة فلم يجد فوفد عليه رجل فقال له عمرو ما جاء بك فقال حب الطعام قد أقويت الآن ثلاثًا لم أذق طعامًا ولما سطع الدخان ظننتها نار طعام فقال له عمرو ممن أنت فقال من البراجم فقال:

إن الشقي وافد البراجم

فذهبت مثلا ورمى به إلى النار، قال أبو عبيدة خمسة من أولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم البراجم ودارم من أولاد حنظلة.

وأما قولهم: ((**اذهب بذي تسلم**)) فمعناه بذي سلامتك فهو من إضافة المسمى إلى الاسم فكأنه قال اذهب بسلامتك فنزل الفعل منزلة المصدر على حد قوله:

[٣٣] فقالوا ما تشاء فقلت ألهو

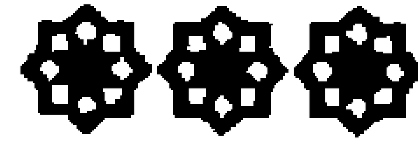
---

[٣٢] **البيت من الوافر**، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب (٥١٢/٦، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦)، والدرر (٩٢/١).. المعجم المفصل (٨١٥/٢).

والشاهد فيه: إضافة (آية) إلى الفعل مثل البيت السابق.

[٣٣] سبق الشاهد برقم (١٣٣/٢).

وقد ذكر بعض العلماء أن ذي هنا بمعنى الذي كأنه قال اذهب بالذي تسلم والهاء محذوفة وهو مصدر كأنه قال بالسلامة الذي تسلمه وذكر لأنه أراد السلام وإن لم يستعمل فاعرفه.



الفصل بين المتضايفين

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر من ذلك قول عمرو بن قميئة:

لله در اليوم من لامها

وقول درنا:

هما أخوا في الحرب من لا أخا له

وأما قول الفرزدق:

بين ذراعي وجبهة الأسد

وقول الأعشى:

إلا علالة أو بداهة سابح

فعلى حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله:

[٣٤] فَزجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلوصَ أبي مَزادَهْ

فسيبويه بريء من عهدته)).

قال الشارح:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما ((**وقد فصل بينهما بالظرف**)) في الشعر ضرورة فما جاء في الشعر من ذلك قول عمرو بن قميئة:

[٣٥] لمَّا رأتْ ساتِيدَ ما اسْتَعْبَرَتْ لله دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لامَها

---

[٣٤] سيأتي تخريجه برقم (٤١).

[٣٥] سبق الشاهد برقم (١/١١٥).

ساتيدما جبل بعينه قيل لا يمر عليه يوم من الزمن لا يسفك فيه دم فسمي ساتيدما، يصف امراة أنها مرت بهذا الجبل فذكرت بلادها لقربه من بلادها فبكت فقال لله در اليوم من لامها على بكائها وشوقها، فمن في موضع خفض بإضافة در إليه واليوم نصب على الظرف وقد فصل به بينهما ولا يجوز إضافة در إلى اليوم على سبيل الاتساع في الظروف وجعله مفعولا به لأنك لو خفضت اليوم بالإضافة لم يكن لمن ما يعمل فيه بخلاف قول الآخر:

[٣٦] رُبَّ ابن عَمٍّ لِسُلَيْمى مُشْمَعِلْ طَبَّاخ ساعاتِ الكَرى زادَ الكَسِلْ

فهذا ينشد بنصب الزاد وإضافة طباخ إلى ساعات وساغ ذلك لأنه لما أضفت طباخ إلى ساعات صار بمنزلة المنون وكان مما ينصب لما فيه من معنى الفعل فنصب الزاد وليس كذلك در من قوله لله در اليوم من لامها لأنك لو نونت درا لم يكن له أن ينصب فلذلك لزم نصب اليوم على الظرف والحكم على من بالخفض؛ ويجوز في طباخ ساعات الكرى خفض الزاد ويكون ساعات الكرى منصوبًا على الظرف وقد فصلت به مضطرًا، ومما جاء الفصل فيه أيضًا قول درنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة.

[٣٧] هُما أخَوَا في الحرْب مَنْ لا أخَا له إذا خاف يوْمًا نَبْوَةً فدَعاهما

الشاهد فيه إضافة الأخوين إلى من مع الفصل بالجار والمجرور وهو كالذي تقدم، ترثي أخويها تقول كانا لمن لا أخ له في الحرب ولا ناصر كالأخوين ينصرانه، وأما قول الفرزدق:

[٣٨] يا منْ رأى عارضًا أرقْتُ له بيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ الأسدِ

---

[٣٦] سبق الشاهد برقم (٦٧/٢).

[٣٧] البيت من الطويل، وهو لعمرة الخثعمية في الإنصاف (٤٣٤/٢)، ولسان العرب (١٠/١٤) (أبى).. المعجم المفصل (٨٣٦/٢).

والشاهد فيه قوله: (هما أخوا في الحرب من لا أخاله) حيث فصل بالجار والمجرور **(في الحرب)** بين المضاف **(أخوا)** والمضاف إليه **(مَنْ)** وهذا جائز.

[٣٨] البيت من المنسرح، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٣١٩/٢)، (٤٠٤/٤)، (٢٨٩/٥)... المعجم المفصل (٢٥٧/١).

والشاهد فيه قوله: (بين ذراعي وجبهة الأسد) حيث فصل بين المضاف **(ذراعي)** والمضاف إليه **(الأسد)** بما ليس بظرف وهو قوله: جبهة، والفصل بغير الظرف غير =

أنشده سيبويه على أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه وأن المعنى بين ذراعي الأسد والجبهة مقحمة على نية التأخير.

وقد رد ذلك عليه محمد بن يزيد وقال لو كان كما ظن لقال وجبهته لكنه من باب العطف والتقدير بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ومثله في حذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه قوله:

[٣٩] يـا تيـم تيـم عـدى

والمراد يا تيم عدي تيم عدى فهو من قبيل مررت بخير وأفضل من ثم والمراد بخير من ثم وأفضل من ثم.

وقد اختار صاحب هذا الكتاب هذا الوجه وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه لأنه يجوز أن يكون المراد ما ذكره ويكون الفصل صحيحًا بالجبهة.

ويجوز أن يكون كما ذكره أبو العباس ولا يخرج عن الفصل وإن كان المضاف إليه مقدرا لأن المضاف إليه لما حذف من اللفظ ولي المضاف شيئًا غير المضاف إليه وهذه صورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه ألا ترى أنه استقبح علمت أن يقوم زيد وإن كانت الهاء مقدرة لأنها لما لم تخرج إلى اللفظ ولي الحرف الفعل فقبح عندهم حتى تعوضوا السين أو سوف أو قد فكما أن هذا المحذوف لما لم يخرج إلى اللفظ لم يعتد به كذلك المضاف إليه إذا حذف لم يقع به اعتداد فحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وأما قوله كان يلزم أن تقول وجبهته فتقول وعلى ما ذهب إليه أبو العباس يلزمه أن يقول وجبهته أيضًا فعذره عن ذلك عذر سيبويه، وأما معنى البيت فإنه وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الأسد وأنواؤه من أحمد الأنواء وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة منهما لاشتراكهما في أعضاء الأسد والتسمية، ونظيره قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا

= جائز، ولذلك يجب تقدير مضاف إليه للأول، أو أن المضاف إليه (**الأسد**) هو للمضاف الأول، وحذف المضاف إليه الذي للثاني، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهته.

[٣٩] سبق الشاهد برقم (١٦/٢).

﴿اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾(1). يريد من البحرين وإنما يخرج اللؤلؤ والمرجان من أحدهما، وأما قول الأعشى:

[٤٠] ولا نُقاتِلُ بالعِصِيِّ ولا نُرامِي بالحجارهْ
إلاَّ علالَةَ أوْبُداهةَ سابحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ

فالشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه مثل الذي قبله والخلاف فيه كالذي قبله والتقدير فيه إلا علالة سابح أو بداهته.

فأما الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت والقياس يدفعه فأما: ((**قوله**)):

[٤١] فزججتها بمزجة إلخ

فإنه أنشده الأخفش في هذا الباب والشاهد فيه أنه أضاف المصدر إلى الفاعل وفصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيف جدا لم يصح نقله عن سيبويه على أن ابن كيسان قد نقل عن بعض النحويين أنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه إذا جاز أن يسكت على الأول منهما لأنه يصير ما فرق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما؛ وقد قرأ ابن عامر **﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ﴾**(2)(3) بنصب الأولاد وخفض الشركاء فهذا فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.

---

(1) سورة الرحمن: ٢٢.

[٤٠] **البيتان من الكامل**؛ وهما للأعشى في ديوانه ص ٢٠٩، وخزانة الأدب (١/١٧٢، ١٧٣)، (٤/٤٠٤) (٦/٥٠٠)، ولسان العرب (٤/١٣٥) (جزر)، (١٣/٤٧٥) (بده).. المعجم المفصل (١/٣٠٤).

والشاهد فيهما قوله: (إلا علالة أو بداهة سابح) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضى الإضافة أيضا، وهو (**بداهة**) فأنزلتا منزلة اسم واحد مضاف.

[٤١] **البيت من مجزوء الكامل**، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/٤٢٧)، وخزانة الأدب (٤/٤١٥،٤١٦،٤١٨،٤٢١،٤٢٢،٤٢٣). المعجم المفصل (١/١٩٠).

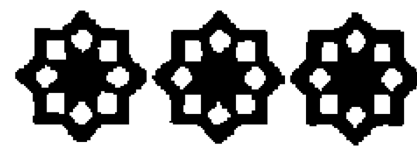
والشاهد فيه قوله: (زج القلوص أبي مزاده) حيث فصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (**مزاده**) بقوله: (**القلوص**) وذلك للضرورة.

(2) سورة الأنعام: ١٣٧.

(3) سبق التعليق على هذه الآية.

وحكى الكسائي أخذته بأدّى ألف درهم وهـذا أفحـش ممـا تقـدم لأنـه أدخـل حرف الجر على الفعل وفصل به بين الجـار والمجـرور ولا يقـاس علـى شـيء مـن ذلك.

وإنما جـاز بـالظرف لأن الأحـداث وغيرهـا لا تكـون إلا فـي زمـان أو مكـان فكانت كالموجودة وإن لم تذكر فكان ذكرها وعدمها سيان فلذلك جـاز إقحامهـا فاعرفه.



حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وإعطائه إعرابه

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه والعلم فيه قوله عز وجل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾(١). لأنه لا يلبس أن المسئول أهلها لاهي ولا يقال رأيت هندًا يعنون غلام هند وقد جاء الملبس في الشعر قال ذو الرمة:

[٤٢] عَشِيَّةَ فرَّ الحارثيُّونَ بعدَ ما قَضى نحبَهُ في مُلْتقَى الْقوْم هَوْبَرُ

وقال:

بما أعيا النطاسي حذيما

أي ابن هوبر وابن حذيم)).

قال الشارح:

اعلم أن المضاف قد حذف كثيرًا من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾(٢).

والمراد أهل القرية لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مدر وحجر لا تسأل لأن الغرض من السؤال رد الجواب وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما.

وقوله: ((**والعلم فيه**)) يريد أن الآية قد اشتهر أمرها بذلك حتى صارت علمًا

---

(١) سورة يوسف: ٨٢.

[٤٢] سيأتي تخريجه برقم (٤٣).

(٢) سورة يوسف: ٨٢.

على جواز حذف المضاف إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾(١).

وقوله: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾(٢). تقديره بر من وإن شئت كان تقديره ولكن ذا البر من اتقى فلابد من حذف المضاف لأن البر حدث ومن اتقى جثة فلا يصح أن يكون خبرا عنه لأن الخبر إذا كان مفردًا كان هو الأول أو منزلا منزلته فلذلك حمل على حذف المضاف، والأول أشبه لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ لأن الاتساع بالإعجاز أولى منه بالصدور، ومن ذلك قولهم الليلة الهلال لابد من حذف المضاف رفعت الليلة أو نصبتها فإن رفعت كان التقدير الليلة ليلة الهلال وإن نصبت كان التقدير الليلة حدوث الهلال أو طلوعه، ومن ذلك قول الشاعر:

المالُ يُزْرِى بأقْوام ذَوِى حَسَبٍ وقدْ يُسوِّدُ غيرَ السَّيِّدِ المالُ

أي فقد المال يزرى وهو كثير واسع وكان أبو الحسن مع كثرته لا يقيسه بل يقصره على المسموع منه فأما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه لو قلت: ((**رأيت هندًا وأنت تريد غلام هند**)) لم يجز لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام.

وقد جاء من ذلك شيء يسير للثقة بدلالة الحال عليه وإخبار القائل أو معرفة المخاطب قال الشاعر:

[٤٣] عشية فرّ الحارثيون إلخ

قال ابن الكلبي الهوبر هو يزيد بن هوبر كان قتل في المعركة فحذف المضاف لأن المخاطب مشاهد لذلك في الحرب فلا يشكل عليه المقتول يؤيد صحة ما قلناه قول عمر بن لجأٍ.

---

(١) سورة البقرة: ١٧٧.

(٢) سورة البقرة: ١٨٩.

[٤٣] البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (٦٤٧/٢)، وخزانة الأدب (٣٧١/٤)، ولسان العرب (٢٤٨/٥) (هبر)... المعجم المفصل (٣٤٩/١).

والشاهد فيه قوله: (هوبر) والأصل: ابن هوبر ، فحذف المضاف لغير دليل وذلك للضرورة الشعرية.

ونحنُ ضرَبْنا بالكُلاَبِ ابنَ هَوْبَر وجمْعَ بني الديَّان حتّى تبدَّدوا

فصرح بابن هوبر، ومثله قوله:

كما أعيا النطاسي حذيْما

هكذا يقع في نسخ المفصل كما بالكاف وإنما هو بالباء وصدره.

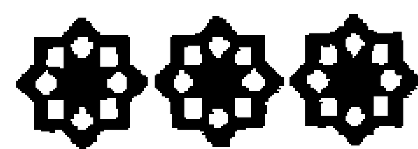
[٤٤] فَهَلْ لَكُمُ فيها إليَّ فإنَّني بَصيرٌ بما أعيَا النَّطاسِيَّ حِذْيَما

والنطاسي الطبيب يقال نطيس مثل فسيق ونطاسي بكسر النون وقال أبو عبيدة هو بفتح النون والمراد ابن حذيم فحذف المضاف، ومن ذلك قول كثيرٍ:

[٤٥] حُزِيَتْ لي بحَزْمِ فَيْدَةَ تُحْدى كاليهُودِيِّ من نَطاةَ الرِّقال

فيدة موضع ونطاة قصبة خيبر والمراد كنخل اليهودي والرقل طوال النخل وحزيت قدرت يقال حزيت النخل أحزيها إذا قدرت ما عليها.

وقد جاء من ذلك في الشعر أبيات مع ما فيه من الإلباس كأنّ ذلك لثقة الشاعر بعلم المخاطب أو نظرا إلى كثرة حذف المضاف الذي لا لبس فيه فلم يعبأ بالإلباس فاعرفه.



---

[٤٤] **البيت من الطويل**، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص١١١، و خزانة الأدب (٣٧٠/٤، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٦)، ولسان العرب (٢٣٢/٦) **(نطس)**، (١١٩/١٢) **(حذم)**، (٤٣٦/١٥) **(إلى)**... المعجم المفصل (٨٤١/٢).

والشاهد فيه قوله: **(حذيما)** يريد: ابن حزيم فحذف المضاف **(ابن)** لظهور المراد وشهرته عند المخاطب.

[٤٥] **البيت من الخفيف**؛ وهو لكثير عزة ص ٣٩٦، ولسان العرب (٤١٩/١)، **(رضب)** (٢٩٣/١١) **(رقل)**، (٣٣٢/١٥) **(نطا)**. المعجم المفصل (٧٥٠/٢).

والشاهد فيه قوله: **(كاليهودي)** يريد: كنخل اليهود أو: كتحدى اليهود، فحذف المضاف، وهذا جائز إذا أمن اللبس.

تأنيث المضاف إليه أو تذكيره لحذف المضاف

قال صاحب الكتاب:

((وكما أعطوا هذا الثابت حق المحذوف في الإعراب فقد أعطوه حقه في غيره قال حسان:

[٤٦] يَسقون مَنْ وَرَدَ البَريصَ عليْهم بَرَدى يُصَفَّقُ بالرَّحيق السَّلْسَل

فذكر الضمير في يصفق حيث أراد ماء بردى وقد جاء قوله عز وجل: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾(١). على ما للثابت والمحذوف جميعًا)).

قال الشارح:

قد أعربوا المضاف إليه بإعراب المضاف لوقوعه موقعه ومباشرته العامل نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ القَرْيَةَ﴾(٢). فالأصل فاسأل أهل القرية فالقرية مخفوضة كما ترى بإضافة الأهل إليها فلما حذف المضاف أقيم المضاف إله مقامه فباشره العامل فانتصب انتصاب المفعول به وإن لم يكن إياه في الحقيقة كذلك أعطوه حكمه في غير الإعراب من التأنيث والتذكير فمن ذلك قول حسان بن ثابت:

[٤٧] يسقون من ورد البريص إلخ

الشاهد فيه تذكير الضمير الراجع إلى بردى وهو مؤنث ألا ترى أن ألفه كألف حمراء وبشكى وهذا البناء لا تكون ألفه إلا للتأنيث هذا ظاهر اللفظ ويجوز أن

---

[٤٦] سيأتي تخريجه برقم (٤٧).

(١) سورة الأعراف: ٤.

(٢) سورة يوسف: ٨٢.

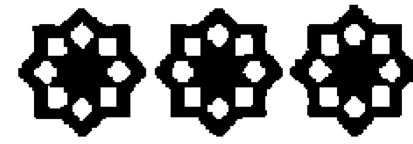
[٤٧] **البيت من الكامل،** وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٢، وخزانة الأدب (٣٨٤،٣٨٢،٣٨١/٤)، (١٨٨/١١)، ولسان العرب (٨٨/٣) (برد)، (٦/٧)(برص)، (٢٠٢/١٠) **(صفق)...** المعجم المفصل (٧٧٥/٢).

والشاهد فيه قوله: (بردى يصفق) حيث خالف المضاف إليه المضاف في التذكير بعد حذفه والتقدير: ماء بردى ولولا ذلك لقال: تصفق.

يكون المضمر عائدا إلى المحذوف وهو الماء فيكون المحذوف مرادا من وجه وغير مراد من وجه فمن جهة عود الضمير إليه كان ملحوظا مرادا ومن جهة الإعراب غير مراد.

والبريص هاهنا موضع بدمشق بالصاد المهملة وبردى نهر بها وتصفيق الشراب تحويله من إناء إلى إناء والرحيق صفوة الخمر والسلسل الطيب يقال ماء سلسل أي سهل المشرب عذب.

وأما قوله تعالى: ﴿**وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ**﴾[1]. فالمراد وكم من أهل قرية ثم حذف المضاف وعاد الضمير على الأمرين فأنث في قوله فجاءها بأسنا نظر إلي التأنيث في اللفظ وهو القرية وذكر في قوله أو هم قائلون ملاحظة للمحذوف.



(١) سورة الأعراف: ٤.

حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على جره

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة قال سيبويه كأنك أظهرت كل فقلت ولا كل بيضاء وقال أبو دؤاد:

[٤٨] أكُلَّ امْرئ تَحْسِبِينَ امْرَءًا ونار تَوقَّدُ باللَّيل نارًا

ويقولون ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ومثله ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك وهو في الشذوذ نظير إضمار الجار)).

قال الشارح:

اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال أما ضعفه في القياس فلوجهين أحدهما أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه فإذا قلت غلام زيد فأصله غلام لزيد وإذا قلت ثوب خز فأصله ثوب من خز فحذفت حرف الجر وبقي المضاف نائبًا عنه ودليلاً عليه فإذا أخذت تحذفه فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه وليس كذلك في الفصل قبله نحو واسأل القرية لأنك أقمت المضاف إليه مقامه وأعربته بإعرابه فصار المضاف المحذوف كالمطرح المنسى وصارت المعاملة مع التأنيث الملفوظ به.

والوجه الثاني أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله فمن ذلك قولهم في المثل ((**ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة**)) موضع الشاهد أن ترفع كلا بما وتخفض سوداء بالإضافة والفتحة علامة الخفض لأنه لا ينصرف وتمرة منصوب لأنه خبر ما وبيضاء مخفوض أيضًا على تقدير كل كأنك لفظت بها فقلت ولا كل بيضاء وشحمة منصوب عطفا على تمرة، وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين وهو رأي الكوفيين وذلك أن بيضاء جر عطفًا على سوداء

---

[٤٨] سيأتي تخريجه برقم (٥٠).

والعامل فيها وما كل وقوله شحمة منصوب عطفًا على خبر ما ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو تخفض قاعدًا بالعطف على قائم المخفوض بالباء وترفع عمرًا بالعطف على اسم ما فهما عاملان الباء وما كما كان في المثل عاملان كل وما قالوا وقد عطفت شيئين على شيئين والعامل فيهما شيئان مختلفان.

وسيبويه والخليل لا يريان ذلك ولا يجيزانه والحجة لهما في ذلك أن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجر فلهذه العلة لم يجز العطف عندهما على عاملين فلذلك حملوه على حذف المضاف.

((**فإن قيل**)) حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف أيضًا فلم كان حمله على الجار أولى من حمله على العطف على عاملين قيل لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فأما مجيئه فنحو قوله:

[٤٩] وبلــدة ليــس لهــا أنيــس

والمراد ورب بلدة وقولهم في القسم تالله لأفعلن ويحكى عن رؤبة أنه كان يقال له كيف أصبحت فيقول خير عافاك الله يريد بخير وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾(١). على حذف الجار وأن التقدير فيه وبالأرحام، والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير أولى وهو من قبيل أحسن القبيحين وأما من جهة القياس فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة، وقد كثر التقلب بهذا المثل وأجازوا فيه وجوهًا من الإعراب وجملتها خمسة أوجه أحدها ما تقدم والآخر أن تقول ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ترفع ولا تعمل ما وتعطف جملة على جملة. الثالث ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة تنصب الأول على إعمال ما وترفع

---

[٤٩] سبق الشاهد برقم: (١١٣/٢).

(١) سورة النساء: ١.

بيضاء وشحمة على الاستئناف كأنك عطفت جملة على جملة، الرابع ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة لا تعمل ما ولكن تحذف كلا وتبقى أثرها، الخامس ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وهو أحسنها لأنه لا حذف فيه، فأما «**قول أبي دؤاد**:

[٥٠] أكل امرئ تحسبين امرءًا إلخ

فسيبويه يحمله على حذف مضاف تقديره وكل نار إلا أنه حذف ويقدرها موجودة وأبو الحسن يحمله على العطف على عاملين فيخفض نارًا بالعطف على امرئ المخفوض بكل وينصب نارًا بالعطف على الخبر وهذا البيت من أوكد ما استشهد به أبو الحسن.

وأما قولهم: «**ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه**» فهذا يجوز أن يكون المراد ولا مثل أخيه ويجوز أن لا يقدر مثل بل يكون الأخ معطوفا على عبد الله والعامل فيهما مثل الأول ودل على معنى خبره خبر الأول فاستغنى عنه فلو أظهر خبر الثاني وقال ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكرهه لم يكن بد من تقدير مثل أو العطف على عاملين إذ كان الأخ مجرورًا بعامل ويكرهه في موضع نصب بعامل آخر وإذ كان لابد فيه من أحد الوجهين وأحدهما لا يصح وجب حمله على الوجه الآخر وهو على تقدير مضاف محذوف وهو مثل، وكان أبو العباس يمنع جواز هذه المسألة ونظائرها لانه كان لا يرى حذف الجار ولا يرى العطف على عاملين ولا محمل لها سوى هذين الوجهين.

فأما قولك: «**ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك**» فهذا لابد فيه من تقدير مثل أيضا وليس من جهة العطف على عاملين لكن من جهة أخرى وذلك أنك إذا عطفت الأب علىالأخ لم يجز تثنية الخبر لوجهين أحدهما أنه يلزم من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان وهو مثل وما النافية الحجازية إذا جعلت موضع يقولان نصبًا لأن العامل في الخبر هو العامل في المخبر عنه وإن لم تعملها كان العامل في الخبر أيضًا شيئان الابتداء ومثل وذلك لا يجوز.

---

[٥٠] **البيت من المتقارب**، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، وخزانة الأدب (٩/٥٩٢)، (١٠/٤٨١)... المعجم المفصل (١/٣٠٩).

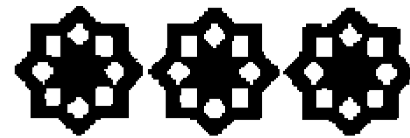
الشاهد فيه قوله: (**ونار**) حيث حذف المضاف (**كل**) وأبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل الحذف، وذلك لأنَّ المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو قوله: (**كل امرئ**).

والوجه الثاني أن ما لا تعمل في خبر ما لا تعمل فيه و لا عمل لما في الأب فلم يجز أن تعمل في خبره فلذلك وجب تقديرك مثل مع الأب وساغ حذفها لتقدم ذكرها ويكون التقدير ما مثل أخيك ولا مثل أبيك يقولان ذاك لأن ما قد عملت في مثل الاول ومثل الثاني لأن حرف العطف يشرك بين المعطوف عليه والمعطوف في عمل العامل.

وقوله: ((**وهو في الشذوذ نظير إضمار الجار**)) يعني حذف المضاف وإبقاء عمله نحو قوله:

[٥١] رسْم دار وقَفْت في طللِهْ   كِدْتُ أقْضى الحياةَ منْ جلَلِهْ

ونحو قول رؤبة خير عافاك الله يريد بخير وكلاهما قليل في الاستعمال والقياس معًا والجامع بينهما أنهما جميعًا من عوامل الخفض.



---

[٥١] **البيت من الخفيف**، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص١٨٩، وخزانة الأدب (٢٠/١٠)، ولسان العرب (١٢٠/١١) (**جلل**)... المعجم المفصل (٧٨٩/٢).

والشاهد فيه قوله: (**رسم دارٍ**) حيث جر (**رسم**) بـ (**رب**) المحذوفة، وهذا شاذ في الشعر.

وفي البيت شاهد آخر، هو مجئ (**جلل**) بمعنى (**أجْل**).

حذف المضاف إليه

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد حذف المضاف إليه في قولهم كان ذلك إذٍ وحينئذ ومررت بكل قائمًا قال الله تعالى: ﴿وَكُلاًّ آتَيْنَا حُكْماً وَعِلْماً﴾[1]. وقال ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾[2]. وقال ﴿لله الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[3]. وفعلته أول يريدون إذ كان كذا وكلهم وبعضهم وقبل كل شيء وبعده وأول كل شيء وقد جاءا محذوفين معا في قول أبي دؤاد يصف البرق:

أســـأل البحـــار فـــانتحى للعقيـــق

وقول الأسود

وقـــد جعلتـــي مـــن حزيمـــة إصبعـــا

قال الفسوى: أي أسأل سقيا سحابة وذا مسافة إصبع)).

قال الشارح:

اعلم أنه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياسا وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريف والتخصيص وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعًا عن المقصود فمن ذلك قولهم: **((إذ وحينئذ))** وأصله أن إذ تكون مضافة إلى جملة إما ابتدائية وإما فعلية نحو جئتك إذ الحجاج أمير وإذ قام زيد وإذ كانت إنما تضاف إلى جملة لتوضحها وتزيل إبهامها فإذا تقدمتها جملة إما فعلية وإما اسمية ربما حذفوا الجملة المضاف إليها إذ لدلالة الجملة المتقدمة عليها فجاءوا بالتنوين بعد إذ عوضا من المحذوف وذلك نحو

(١) سورة الأنبياء: ٧٩.

(٢) سورة الزخرف: ٣٢.

(٣) سورة الروم: ٤.

قولهم إذ من قول الشاعر:

[٥٢] نهيْتُكَ عن طِلابِك أمَّ عمرو بعاقِبَةٍ وأنتَ إذٍ صَحيحُ

وأصله وأنت إذ نهيتك فحذف الجملة وعوض منها التنوين، ومثله «حينئذ» وساعتئذ ويومئذ والمراد حين إذ كان كذا وكذا وساعة إذ كان كذا وكذا ويوم إذ كان كذا وكذا قال الله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الإِنسَانُ مَا لَهَا * يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾(١). والتقدير يوم إذ تزلزلت الأرض وإذ أخرجت الأرض أثقالها وإذ قال الإنسان فحذفت هذه الجمل بأسرها لدلالة ما تقدم من الجمل وعوض منها التنوين فدخل وهو ساكن وكانت الذال قبله ساكنة فكسرت الذال لالتقاء الساكنين فقيل يومئذ وليست الكسرة في الذال بإعراب وإن كانت إذ هاهنا في موضع جر بإضافة ما قبلها إليها؛ والذي يدل أن الكسرة لالتقاء الساكنين لا للإعراب قوله وأنت إذ صحيح ألا ترى أن إذ في هذا البيت ليس قبلها شيء مضاف إليها فتكون مجرورة به فثبت بما ذكرناه أنها حركة بناء لا إعراب على أنه قد حكي عن أبي الحسن أن إذ هاهنا مجرورة بمضاف محذوف كأنه أراد حينئذ ثم حذف حين وهو يريدها فهي مجرورة بالمضاف المقدر على حد قوله:

[٥٣] ونارٍ توقد بالليل نارًا

وما أبعد اعتقاد مثل هذا من فضل ذاك السيد ومحمله إن صح على التقريب أو أنه يريد مجرورة الموضع لا اللفظ ألاترى أن إذ مبنية في حال إضافتها إلى الجملة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى﴾(٢). ونحو ﴿إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾(٣).فإذ هذه مبنية على السكون موضعها نصب بفعل مقدر تقديره

---

[٥٢] البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (٦/٥٣٩،٥٤٣،٥٤٤)، ولسان العرب (٣/٤٧٦) (أذذ)، (١١/٣٦٣) (شلل)، (١٥/٤٦٢) (أذ)... المعجم المفصل (١/١٧٧).

والشاهد فيه قوله: (إذٍ) حيث نونت بالكسر، وهي مجردة عن الإضافة.

(١) سورة الزلزلة: ١- ٤.

[٥٣] سبق الشاهد برقم (٤٨).

(٢) سورة البقرة: ٦١.

(٣) سورة غافر: ٧١.

واذكروا إذ قلتم ونحوه وإذ كانت مبنية في حال الإضافة فهي إذا لم تضف بالباء أجدر لأن حذف المضاف إليه اقتطاع جزء من الاسم.

«فإن قيل» فلم كانت النون أولى بالعوض من غيرها قيل كان الأولى أن يكون حرفا من حروف المد واللين لخفتها وكثرة زيادتها لكنهم لما كانت معتلة لاتثبت على حال لم تزد أخيرًا إذ الذال قبلها ساكن وإذا زيد حرف المد وكان ساكنًا وجب تحريك الذال لالتقاء الساكنين فإن كسرت الذال وكان حرف المد ألفًا أو واوًا انقلبت ياء وإن كانت ياء من أول مرة لم يؤمن حذفها إذا لقيها ساكن بعدها فلما كان زيادة حرف المد تؤدى إلى تغييره أو حذفه تأبوا زيادته وعدلوا إلى النون لأنه يجامع حروف اللين في الزيادة ويناسبها من حيث أنه غنة تمتد في الخيشوم فكان كالألف التي تمتد في الحلق ولا معتمد لها فيه مع أنها قد جاءت عوضًا من الحركة في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وزادوها في التثنية والجمع عوضًا من الحركة والتنوين نحو قولك جاءني الزيدان والزيدون ورأيت الزيدين والزيدين ومررت بالزيدين والزيدين فالنون هنا عوض من الحركة والتنوين فلما كانت النون قد زيدت عوضًا فيما ذكرناه واحتيج إلى حرف يكون عوضًا في يومئذ وحينئذ كانت النون أولى لأنها مأنوس بزيادتها عوضًا.

وأما كل وبعض فمحذوف منهما المضاف إليه وهو مراد يدل على ذلك أنهما معرفتان ولولا إرادة المضاف إليه فيهما لكانا نكرتين نحو قولك غلام زيد إذا أردت المعرفة وغلام إذا أردت النكرة.

والذي يدل على تعريفهما وقوع الحال منهما نحو قولك مررت بكل قائما وببعض جالسًا والحال إنما تكون من المعرفة ولا تكون الحال من النكرة إلا على ضعف وضرورة، وإنما يحذف المضاف إليه إذا جرى ذكر قوم فتقول مررت بكل أي بكلهم ومررت ببعض أي ببعضهم وتستغنى بما جرى من الكلام ومعرفة المخاطب عن إظهار الضمير المضاف إليه.

فذهب بعضهم إلى أن التنوين عوض من المضاف إليه كالذي في يومئذ وحينئذ قال وإنما قلنا ذلك لأن هذا لا يدخله تنوين التمكين من حيث كان في نية الإضافة كما لا يدخله الألف واللام فلما نون مع إرادة الإضافة علم أن التنوين عوض من المحذوف، وأما مذهب الجماعة فإنه التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة

والإضافة كانت المانعة من إدخال التنوين فلما زال المانع وهو الإضافة عاد إليه ما كان له من التنوين وتقدير الإضافة لا يمنع من إدخال التنوين لأن المعاملة مع اللفظ، وأما امتناع الألف واللام من الدخول عليه فإنما كان لأجل أنه معرفة والألف واللام لا يدخلان المعارف هذا هو الأصل وامتناع الألف واللام من الإضافة غير المحضة إنما كان بالحمل على المحضة المعرفة وليس كذلك التنوين فإنه يكون مع المعرفة نحو زيد وعمرو ونحوهما.

وأما ((**قبل وبعد**)) ونحوهما من الظروف فمحذوف منها المضاف إليه فإذا قلت جئت قبل وبعد فالمراد قبل كذا وبعد كذا مما قد عرفه المخاطب قال الله تعالى: ﴿**لله الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾(١). والمراد والله أعلم من قبل الأشياء ومن بعدها فحذف ذلك وهو مراد فذهب لفظه وبقي حكمه وهو التعريف وبني الاسم لأن المضاف إليه من تمام المضاف فإذا قطع عنه فكأنه قد بقي بعض الاسم وبعضه لا يستحق الإعراب فقام البناء فيه مقام العوض إذ لو عوضوا النون كما في يومئذ وحينئذ ونظائرهما لم يؤمن التباسه بالمنكور المعرب وسنستقصي الكلام عليه في موضعه إن شاء الله، وقوله: ((**وقد حذفا معًا**)) يريد المضاف والمضاف إليه وذلك إذا تكررت الإضافة فمن ذلك مسألة الكتاب أنت مني فرسخان والمراد ذو مسافة فرسخين فحذف المضاف والمضاف إليه وأقيم المضاف إليه الثاني مقام المضاف للعلم به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ**﴾(٢). أي من تراب أثر حافر فرس الرسول، ومنه قول أبي دؤاد:

[٥٤] أيامنْ رأى لي رَأىَ برْق شريق أسالَ البحارَ فانْتحي للْعقيق

يصف برقا والمراد سقيا سحابة أي سحاب البرق والضمير إذا كان مفردًا منصوبًا أو مجرورًا فإنه يكون بارزًا وإذا كان مرفوعا يكون مستترًا فسقيا فاعل

---

(١) سورة الروم: ٤.

(٢) سورة طه: ٩٦.

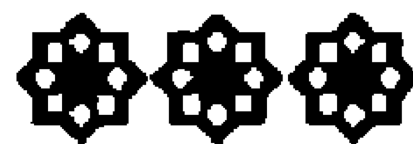
[٥٤] **البيت من الطويل**، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص٣٢٧. المعجم المفصل (٦١٥/٢).

والشاهد فيه: أنه حذف المضاف والمضاف إليه الأول، واكتفى بالمضاف إليه الثاني والأصل: أسال سقيا سحابه البحار فحذف (**سقيا**)، و(**سحاب**)، وأبقى الضمير المجرور بإضافة (**سحاب**) فلما اتصف بالفعل. وأقيم مقام المضاف ارتفع فاستتر.

أسال لا البرق فإن البرق لا يسيل فلما حذف المضاف والمضاف إليه معًا أقيم الضمير المجرور مقام المضاف وصار مرفوعا فتمكن في الفعل حين أسند إليه الفعل، والبحار جمع بحر وهو المكان المتسع ومنه سمى البحر بحرًا لاتساعه، وأما قول الأسود بن يعفر:

[٥٥] فأدْرَكَ إبْقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها وقد جعَلَتْني مِنْ حزَيمَةَ إصْبَعا

فالمراد ذا مسافة إصبع فحذف المضاف والمضاف إليه لما تكرر وأقام المضاف إليه الثاني مقام المضاف الأول وأعربه بإعرابه وهو النصب، وحزيمة هذه بالزاى المعجمة بطن من باهلة بن عمرو بن ثعلبة ويقال الحزيمتان والزبينتان وهما حزيمة وزبينة.



---

[٥٥] البيت من الطويل، وهو للكلحبة اليربوعي في خزانة الأدب (٤٠١/٤)، ولسان العرب (١٢٧/١٢) (حرم)، (٨١/١٤) (بقى)... المعجم المفصل (٤٩٥/١).

والشاهد فيه قوله: (من حزيمة إصبعا) فحذف المضاف والمضاف إليه وأقام المضاف إليه الثاني مقامهما.

حكم ما يضاف إلى ياء المتكلم

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وما أضيف إلى ياء المتكلم فحكمه الكسر نحو قولك في الصحيح والجاري مجراه غلامي ودلوى إلا إذا كان آخره ألفًا أو ياء متحركا ما قبلها أو واوًا أما الألف فلا تتغير إلا في لغة هذيل في نحو قوله:

سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم

وفي حديث طلحة ﷺ فوضعوا اللج على قفي يجعلونها إذا لم تكن للتثنية ياء ويدغمونها وقالوا جميعًا لدى ولديه ولديك كما قالوا على وعليه وعليك وياء الإضافة مفتوحة إلا ما جاء عن نافع محياي ومماتي وهو غريب)).

قال الشارح:

اعلم أن ياء المتكلم حكمها أن يكسر ما قبلها نحو قولك غلامي وصاحبي ودلوى وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم ليسلم الياء من التغيير والانقلاب وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة فلو لم يكن يكسر ما قبلها لكانت تنقلب في الرفع واوًا في لغة من أسكنها وكان اللفظ في الرفع هذا غلامو فيذهب صيغة الإضافة وكانت تنقلب في النصب ألفًا في لغة من فتحها فكنت تقول رأيت غلامًا فلما كان إعراب ما قبلها يؤدى إلى تغييرها وانقلابها إلى لفظ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة.

((**فإن قيل**)) فأنتم قد قلبتموها ألفًا في النداء نحو يا غلامًا قيل ذلك شيء اختص به النداء كما اختص بالعدل نحو يا غدار ويا فساق ويا غدر ويا فسق ويا هناه ولا يستعمل ذلك في غير النداء، وليس كسر ما قبلها لثقل الضمة ألا ترى أن الفتحة أخف الحركات ومع ذلك كسرت فعلم أن الكسرة فيها لغير الاستثقال فتقول هذا غلامي وصاحبي ونحوهما من الصحيح اللام أو ما جرى مجرى الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرف إعرابه ألفًا ولا واوا ولا ياء نحو رجل وفرس

والجاري مجرى الصحيح ما كان آخره ياء أو واوا قبلهما ساكن نحو ظبي ودلو لأنه إذا سكن ما قبلهما بعدتا عن شبه الألف وجرتا مجرى الصحيح في تحمل حركات الإعراب فلذلك نقول هذا دلوى وظبي فتكسر ما قبل ياء الإضافة كما تكسر ما قبلها من الصحيح.

واعلم أنهم قد اختلفوا في هذه الكسرة فذهب قوم إلى أنها حركة بناء وليست إعرابا لأنها لم تحدث بعامل وإنما حدوثها عن علة وهو وقوع ياء النفس بعدها ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل ألا تراك تقول جاء غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي فتختلف العوامل في أوله ولا تختلف حركة حرف الإعراب بل يلزم الكسر البتة مع إمكان تحركه إلا أن هذه الكسرة وإن كانت بناء فهى عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها وليست الحركة فيها كالحركة في المبنى بمشابهة الحروف أو تضمن معناها أو التي تحدث في الاسم بعد وجوب بنائه وتلزم كالتي في أمس وهؤلاء ألا ترى أن البناء فيهما وجب لتضمن الحرف ثم عرض التحريك لالتقاء الساكنين والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل أحدهما من الآخر فصار مما يثبت الكلمة على الحركة فحركة الآخر كحركة أولها وما هو حشو فيها من جهة اللزوم والثبات وإذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل ولم تذهب الجارية فهذه الكسرة ليست إعرابا ألا ترى أن لم لا تعمل الكسرة وإنما عملها الجزم الذي هو سكون مع أن الحركة لالتقاء الساكنين بناء فالكلمة باقية على إعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن فالكسرة هنا كالضمة في نحو لم يضربوا والفتحة في نحو لم يضربا في كونهما عارضتين للواو والألف.

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست إعرابا ولا بناء أما كونها غير إعراب فلان الاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا وهى فيه فدل على أنها غير إعراب وأما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء وأسباب البناء مشابهة الحرف نحو الذي والتي أو تضمن معنى الحرف نحو أين وكيف أو وقوعه موقع الفعل المبنى نحو نزال وتراك فلما لم يوجد فيها شيء من ذلك دل على أنها معربة متمكنة إذ لم يعرض فيها ما يخرجه عن التمكن ألا ترى أنه لا فرق بين قولك غلامي وقولك غلامك وغلامه في التمكن واستحقاق

الإعراب فكما أن غلامه وغلامك معربان فكذلك غلامي معرب والأول أقيس «**فإن كان الاسم المضاف معتلا فما كان آخره ألفا**» فإنك إذا أضفته إلى ياء المتكلم أثبت الألف وفتحت الياء وذلك نحو قولك عصاى وهداى وبشراى وإنما فتحت الياء لسكون الألف قبلها فلما وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة غريبة ومن العرب من يقلب هذه الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم فيقول هويَّ وعصيَّ وهديَّ وله وجه صالح في القياس وذلك أنه لما كانت ياء المتكلم أبدا بكسر الحرف الذي قبلها إذا كان حرفا صحيحًا نحو هذا غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي وكانت الياء وسيلة الكسرة في نحو أخيك وأبيك وفي التثنية والجمع من نحو الزيدين والزيدين وجب أن لا يقولوا رأيت عصاي بإثبات الألف كما لم يقولوا رأيت غلامي بفتح الميم فأبدلوا من الألف ياء كما أبدلوا من الفتحة كسرة فقالوا هذه عصى وهدى كما قالوا صاحبي وغلامي وهو كثير قال أبو ذؤيب الهذلي:

[٥٦] سَبقُوا هَوَيَّ وأعْنقُوا لهَواهُمُ فتُخُرِّموا ولكل جَنْبٍ مصْرَعُ

والشاهد فيه هويَّ والمراد هواى فأبدل من الألف ياء لوقوعها موقع كسرة ولا يمكن الكسرة فيها، يرثى أولاده وكان له عشرة أولاد فماتوا فقال كنت أهوى حياتهم فسبقوا هوى أى انقرضوا كلهم، ومن ذلك «**حديث طلحة** ﷺ» يوم الجمل حين قال له على كرم الله وجهه عرفتني بالحجاز وأنكرتني بالعراق فما عداهما بدا فقال طلحة بايعت «**واللج على قفى**» أي مكرها، واللج السيف يشبه السيف لكثرة مائة وبصيصه باللج وهو الماء الكثير.

ويحكى عن يونس النحوي أنه قال لأن مكننى الله من ثلاثة يوم القيامة لأحجنهم منهم آدم أقول أنت خلقك الله من تراب وأسكنك الجنة بغير عمل ومكنك مما فيها من ثمار ونعيم ونهاك عن شجرة فلم خالفت حتى أوقعت بنيك

---

[٥٦] **البيت من الكامل**، وهو لأبي ذؤيب في إنباه الرواة (٥٢/١)، ولسان العرب (٣٧٢/١٥) (هوا)...المعجم المفصل (٥٢٣/١).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: «**هَوَيَّ**»، والأصل: هواى، فقلب الألف ياءً على لغة هذيل، وأدغمها في ياء المتكلم.

وثانيهما قوله: (تخرّمُوا) فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة، فلما بناه للمجهول وضم اوله واتبع تانيه لاوله، وهذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بنائه للمجهول.

في هذا العناء والتعب والثاني يوسف الصديق أقول أنت فارقت أباك مدة وأنت بمصر وهو بأرض كنعان بينكما مسافة يسيرة هلا كتبت إليه أنني في عافية وخففت ما به والآخر طلحة والزبير أقول لهما أنتما بايعتما عليًّا بالمدينة وخلعتماه بالكوفة أي شيء أحدث لكما.

وقد قرئ يا بشرى هذا غلام، ويروى قطرب[1]:

[٥٧] يُطوِّفُ بي عِكَبٌ في مَعدٍ ويَطْعُنُ بالصُمُلَّةِ في قَفَيَّا
فإنْ لمْ تَثأراني من عِكَبٍ فلا روَّيْتما أبدًا صَدَيَّا

الصملة العصا والصمل الضرب بالعصا ومن قال هذا لم يقل هذان غلامي فيقلب ألف التثنية في الرفع ياء كما قلبها في عصى وهدى لئلا يذهب الدلالة على الرفع.

((**فإن قيل**)) فأنتم تقولون في الصحيح هذا غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي فيزول علم الإعراب فهلا أجزتم ذلك في التثنية.

((**قيل**)) الدليل يقتضي ثبوت الإعراب في الجمع للبيان وإنما خالفناه في الصحيح خوفا على لفظة ياء الإضافة وانقلابها ومع ألف التثنية فقد أمنا تغيير الياء وانقلابها فكان لنا عن تغيير ألف التثنية وانقلابها مندوحة قال: ((**وقالوا جميعا لدى ولديه ولديك**)) يعنى العرب وذلك أن الذي يقلب ألف عصا ورحى إنما هو بعض العرب لا كلهم وكل العرب تقلب ألف لدى إذا اتصل بالمضمر سواء كان المضمر متكلما أو مخاطبا أو غائبًا نحو لدى ولديك ولديه فعلوا ذلك تشبيهًا لها بالأدوات نحو على وإلى فكما قالوا على وإلى وعليك وإليك وعليه وإليه كذلك قالوا لدى ولديك ولديه وإنما قلبوا ألف على وإلي تشبيها لها بالأفعال من جهة لزومها الأسماء وعملها فيها فكما كانت الأفعال تنقلب الفاتها عند اتصال ضمير الفاعل

---

(١) **محمد بن المستنير بن أحمد،** أبو علي نحوي عالم بالأدب واللغة والأعلام (٩٥/٧) وشذرات الذهب (١٥/٢).

[٥٧] **البيتان من الوافر،** وهما للمنخل اليشكرى في الأغاني (٨/٢١)، ولسان العرب (٦٢٦/١)، **(عكب)** (١٨٤/٤) **(حرر)**... **المعجم المفصل** (١٠٧٣/٢، ١٠٧٨).

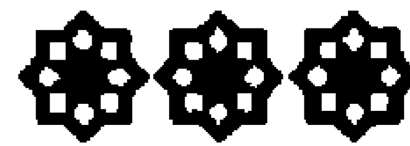
والشاهد فيهما قوله: (قَفَيَّا)، (صدَيَّا)، يريد: قفاى، صداى، فقلب الألف ياءً، وأدغمها بياء المتكلم، وذلك على لغة هذيل، التي تقلب ألف المقصور ياء إذا أضيف إلى ياء المتكلم.

بها من نحو رميت وسعيت كذلك قلبوا ألف على وإلي فقالوا عليه وإليه لأن المجرور يتنزل من الجار منزلة الفاعل من الفعل من جهة لزومه له وافتقاره إليه وخصت ألف الأدوات بالياء دون الواو لوجهين أحدهما أن الياء أخف من الواو والغرض انقلاب الألف إلى أحدهما بحكم الشبه فكان قلبها إلى الأخف أولى الثاني أن الغالب على الألف إذا كانت لامًا الياء والغالب عليها إذا كانت عينا الواو فلذلك قلبت إلى الياء وربما جاءت هذه الألف مع المضمر غير منقلبة على حد مجيئها مع الظاهر أنشد أبو زيد:

[٥٨] طاروا علاَهُنَّ فَطِرْ علاَها   واشْدُدْ بمَثْنى حقَبٍ حَقْواها

قال الجرجاني إنما قلبوها مع الضمير ياء ساكنة ليدلوا بذلك على أنها أصل وليست منقلبة عن غيرها مما أصله الحركة نحو الأفعال مثل غزا وسعى فاعرفه.

قال: ((**وياء الإضافة مفتوحة**)) يعني مع الألف لما ذكرناه من التقاء الساكنين فأما قراءة نافع[1] ((**محياي ومماتي**)) بسكون الياء فهو غريب لخروجه عن القياس وما عليه الجمهور ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف فإنه في الوقف يجوز أن يجمع بين ساكنين فيكون الوقف كالساد مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يزيد في صوته مع أنه استغنى بأحد الشرطين وهو المد الذي في الألف والشرطان المرعيان في الجمع بين ساكنين أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين والثاني مدغمًا كالدابة وشابة فاعرفه.



---

[٥٨] الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٨، ولبعض أهل اليمن في خزانة الأدب (١١٣/٧، ١١٥)، ولسان العرب (٨٩/١٥) (علا)، (٣٠٦/١٥) (نجا) المعجم المفصل (١٢٨٩/٣).

ويروى:

أيَّ قَلُوص رَاكِبٍ تَرَاهَا   طَارُوا عَلاَهُنَّ فَطِرْ عَلاَهَا

والشاهد فيه قوله: (**علاهن**)و (**علاها**) والقياس: (**عليهن**) و(**عليها**) ولكن لغة أهل اليمن تقلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفًا، وهذا الرجز من كلامهم.

(١) روى عن ابن إسحاق ((**مَحْيَيْ**)) و((**إن صلاتي ونُسُكِيَ**)) مفتوحتان.

انظر المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٤٧.

إضافة المثنى والمقصور وجمع المذكر والمنقوص إلى ياء المتكلم

قال صاحب الكتاب:

((وأما الياء فلا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كياء التثنية وياء الأشقين والمصطفين والمرامين والمعلين أو ينكسر كياء الجمع والواو لا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كالأشقون وأخواته أو ينضم كالمسلمون والمصطفون فما انفتح ما قبله من ذلك فمدغم في ياء المتكلم ياء ساكنة بين مفتوحين وما انكسر ما قبله أو انضم فمدغم فيها ياء ساكنة بين مسكور ومفتوح)).

قال الشارح:

((**إذا كان آخر الاسم ياء قبلها مفتوح**)) كياء التثنية نحو غلامين ومسلمين ونحو ياء جمع المقصور كالأشقين والمصطفين والمرامين والمعلين، فالأشقين جمع الأشقى والمصطفين جمع المصطفى والمرامين جمع المرامي والمعلين جمع المعلا فما كان من ذلك وأضيف إلى ياء النفس فإن نونه تحذف للإضافة ثم يدغم في ياء الإضافة فتقول رأيت غلامي وصاحبي وتقول هؤلاء مصطفى وأشقى فتحصل الياء بين فتحتين فتحة ما قبل الياء وفتحة ياء النفس، ((**فإن كان الآخر من المضاف ياء مكسورًا ما قبلها**)) بأن يكون الاسم منقوصًا نحو قاض وداع أو ياء جمع السلامة نحو مسلمين وصالحين فإن المنقوص تدغم ياؤه في ياء الإضافة مفتوحة نحو قاضي وداعي تشدد الياء لأجل الإدغام وتفتح ياء النفس لسكون الياء الدغمة فتحصل الياء المدغمة بين كسرة ما قبل الياء وفتحة ياء النفس، فإن كان المضاف جمعًا فإن ياء الجمع تدغم في ياء النفس بعد حذف النون ولا تكون ياء الإضافة إلا مفتوحة نحو رأيت مسلمى وصالحي.

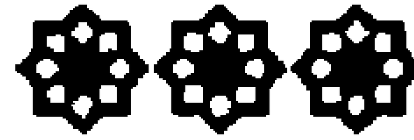
((**فإن كان آخر الاسم المضاف واوا**)) فإنك تقلب الواو ياء وتدغمها في ياء

الإضافة سواء كان ما قبلها مفتوحًا كالأشقون وأخواته مما هو جمع سلامة المقصور نحو المعلون والأعلون أو مضمومًا نحو المسلمون والمصطفون في جمع مصطف وهو اسم فاعل من اصطفى يصطفي فالفاعل مصطف وجمعه مصطفون بضم الفاء والأصل مصطفيون استثقلت الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفت ثم حذفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع بعدها ثم ضموا الفاء لتصح الواو كما قالوا غازون وقاضون وتقول في الإضافة هؤلاء أشقي ومعلي ومصطفي فتقلب الواو ياء وتدغمها في ياء النفس فتصير الياء المنقلبة عن الواو بين فتحتين وكذلك تقول: ((**في الواو المضموم ما قبلها**)) هؤلاء مسلمي ومصطفي وأصله مسلموي ومصطفوى فحذفت النون للإضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء النفس ساكنة على حد شويت شيًّا ولويت ليًّا وأدغمت في ياء الإضافة فحصلت الياء المنقلبة هنا بين الكسرة المبدلة من الضمة وفتحة ياء النفس وإنما أبدل من الضمة هنا كسرة لأن الواو هنا جعلت مدة حركة ما قبلها من جنسها، وكان القياس في ياء التثنية أن تكون كذلك إلا أنهم فتحوا ما قبلها للفرق بينها وبين ياء الجمع فلما وجب قلب الواو ياء أبدل أيضًا من الضمة كسرة لتناسبها ولئلا يخرج عن المد، وإن شئت أن تقول إن الواو هنا في موضع كسرة لمكان ياء النفس بعدها إذ ياء النفس لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا والياء وسيلة الكسرة على ما تقدم فقلبت الواو ياء كما تقلب الضمة كسرة في هذا غلامي.

((**فإن قيل**)) يلزم من ذلك قلب الألف ياء في التثنية إذا أضفتها إلى ياء النفس ولا مبالاة بالإعراب كما أبدلتم من الواو ياء ولم تبالوا بالإعراب في قولك هذان غلاماي لأنها في موضع كسرة قيل الواو أقرب إلى الياء من الألف إلى الياء ألا ترى أنهما تتفقان في الردف وتنفرد الألف بالتأسيس فلقرب ما بين الواو والياء اجتذبتها الهاء مع كونها في موضع كسرة ولبعد ما بين الألف والياء لم يقو السبب على قلبها مع وجود المانع وهو زوال الدلالة على الإعراب.

((**فإن قيل**)) إذا زعمتم أن ياء الجمع أو واو الجمع إذا أضيف إلى ياء النفس فإن الياء لا تكون إلا مفتوحة فما وجه القراءة في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنتُم**

بِمُصْرِخِيَّ﴾[1]. قيل هذه قراءة حمزة والأعمش وهي قليلة النظير جدًّا على أنها ليست في البعد من القياس بالمكان الذي تعزى إليه وذلك أن الإسكان في ياء النفس لما كثر صار كالأصل فلما تقدمها ساكن حركوها بالكسرة لالتقاء الساكنين ليدلوا بذلك أن الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء فلم يراعوا أصل حرف اللين فاعرفه.



(١) سورة إبراهيم: ٢٢.

إضافة الأسماء الستة إلى الياء

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والأسماء الستة متى أضيفت إلى ظاهر أو مضمر ما خلا الياء فحكمها ما ذكر فأما إذا أضيفت إلى الياء فحكمها حكمها غير مضافة أي تحذف الأواخر إلا ذو فإنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة وفي شعر كعب:

[٥٩] صَبَحْنا الخزْرجيَّةَ مُرْهَفاتٍ أبارَ ذوي أرومتِها ذَوُوها

وهو شاذ وللفم مجريان أحدهما مجرى أخواته وهو أن يقال فمي والفصيح فيَّ في الأحوال الثلاث وقد أجاز المبرد أبي وأخي وأنشد:

وأبي مالك ذو المجاز بدار

وصحة محمله على الجمع في قوله:

وفديننا بالأبينا

تدفع ذلك)).

قال الشارح:

قد تقدم في أول هذا الكتاب الكلام على أحكام هذه الأسماء الستة إذا أضيفت إلى ظاهر أو مضمر ليس بمتكلم بما أغنى عن إعادته والذى يختص بهذا المكان بيان حكمها إذا أضيفت إلى ياء النفس وحكمها إذا أضيفت إلى ياء النفس أن لا يعاد المحذوف بل تبقى على حالها محذوفة اللام كما لو لم تضفها فتقول هذا أخي وأبى وحمى ورأيت أخي وأبي وحمى ومررت بأخي وأبي وحمى كما تقول هذا أخ وأب وحم ورأيت أخا وأبا وحما ومررت بأخ وأب وحم تحذف لاماتها في الإضافة إلى ياء النفس كما تحذفها في الإفراد وإنما لم تعدلاماتها في الإضافة إلى ياء النفس كما تعيدها إذا أضفتها إلى غير ياء النفس في قولك أخو زيد وأخوك

[٥٩] سبق الشاهد برقم (١/٦٤).

لأن حذف لامات هذه الأسماء في حال الأفراد إنما كان لضرب من التخفيف على غير قياس وإنما أعيدت حين أريد إعرابها بالحروف للمعنى الذي ذكرناه فكان إعادة ما هو منها أولى من اجتلاب حرف غريب أجنبي.

وأما إذا أضيفت إلى ياء النفس فلا يظهر فيها الإعراب لأنه موضع يلزمه الإعلال بالقلب وقد استمر فيه الحذف فأمضى ذلك فيه ولم يرد إليه ما كان يلزمه من الإعلال ((**وقد أجاز المبرد رد اللام**)) إذا أضيفت إلى ياء النفس كإعادتها إذا أضيفت إلى غيرها ((**فيقول هذا أخي وأبي**)) وأنشد:

[٦٠] قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المَجاز وقد أرى وأبيَّ مالَكَ ذو المَجاز بدار

والشاهد فيه قوله وأبى بياء مدغمة على إعادة اللام المحذوفة ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة لأنهم يقولون أب وأبون وأخ وأخون كما قال:

[٦١] فلمَّا تبيَّنَّ أصْواتَنا بكَيْنَ وفدَّ يْنَنا بالأبينا

وقال الآخر:

[٦٢] يدفن البعولة والأبينا

---

[٦٠] **البيت من الكامل**، وهو للمؤرج السلمى في خزانة الأدب (٤/٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢)، ولسان العرب (١١/٦٥٣)، (**نخل**)... المعجم المفصل (١/٤٠٤).

والشاهد فيه قوله: (أبيَّ) فقد ذهب المبرد، إلى أنه مفرد رُدَّتْ لامه في الإضافة إلى الياء كما ردت في الإضافة إلى غيرها فيكون أصله: (**أبوى**) قلبت الواو ياء وأدغمت فيهاعملا بالقاعدة حيث اجتمعا وكان أولهما ساكنا، وأبدلت الضمة كسرة لئلا تعود الواو.

[٦١] **البيت من المتقارب**، وهو لزياد بن واصل السلمي في خزانة الأدب (٤/٤٧٤، ٤٧٧)، وبلا نسبة في لسان العرب (١٤/٦) (**أبى**)... المعجم المفصل (٢/٩٧٩).

والشاهد فيه: جمع (**أب**) جمع سلامة على (**أبين**) وهذا شاذ، لأن جمع السلامة إنما يكون في الأعلام والصفات المشتقة.

[٦٢] صدر البيت: ((**يدعن نساءكم في الدار نوحًا**)).

والبيت من الوافر، وهو لغيلان بن سلمى الثقفي في شرح شواهد الإيضاح ص٥١١، ولسان العرب (١٤/٧) (أبى)... المعجم المفصل (٢/٩٧٩).

والشاهد فيه قوله: (**البعولة**) في جمع (**البعل**)، وأصل التاء المربوطة تأكيد لتأنيث الجمع، وقوله: (**الأبينا**) مثل البيت السابق.

ثم أضاف هذا الجمع الذي هو أبين فقال أبى كما تقول مسلمى وعشرى ومثله قوله:

[٦٣] وقَدْ شُنِئتْ بها الأقْوامُ قبْلى فَما شُنِئتْ أبيَّ ولا شُنِئتُ

فعلى هذا تكون الياء المدغمة ياء الجمع دون أن تكون منقلبة عن الواو التي هي لام في قولك أبوان لأن هذا الموضع لما كان يلزمه الإعلال بالقلب واستمر فيه الحذف أمضى ذلك فيه ولم يرد فيه ما كان يلزمه الإعلال له «**وذو المجاز**» موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية قال الحارث بن حلِّزة(١).

واذْكروا حِلْفَ ذى المَجاز وقد قُدِّمَ فيه العُهودُ والكُفَلاءُ

فاعرفه؛ وأما «**ذو**» فإنها لا تضاف إلى مضمر ولا تضاف إلا إلى اسم جنس وقد تقدم ذلك فأما قول الكميت وقيل لكعب:

صبحنا الخزرجية إلخ

فهو غريب وحسنه قليلا عود الضمير إلى المرهفات وهى وإن كانت في الأصل صفة فالمراد بها هنا الموصوف وهو السيوف والسيوف جنس ولا يقاس عليه ومثله:

[٦٤] إنما يَعْرفُ ذا الفضْل منَ النَّاس ذَوُوه

وهو في هذا البيت أسهل أمرًا لعود الضمير إلى الفضل وهو اسم جنس وأما «**الفم**» إذا أضيف إلى ياء النفس ففيه وجهان أحدهما أن تجريه على لفظ إفراده كما فعلت في أخواته فتقول هذا فمي وفتحت فمي ووضعته في فمي كما تقول أخي وأبى والوجه الثاني أن ترد المحذوف فتقول هذا فيَّ وفتحت فيَّ ووضعته في فيَّ فيكون في الأحوال الثلاث بلفظ واحد وهى الياء المشددة وإنما كان كذلك

---

[٦٣] **البيت من الوافر**، المعجم المفصل (١/١٣٧).

والشاهد فيه قوله: (أبيَّ) حيث جمع (أب) على (أبين) ثم أضافها إلى ضمير المتكلم.

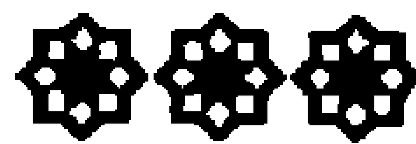
(١) **الحارث بن حلزة بن مكروه بن يزيد اليشكرى الوائلي**: شاعر جاهلي من أهل بادية العراق. وهو أحد أصحاب المعلقات. كان أبرص فخورًا، ارتجل معلقته بين يدي عمرو ابن هند الملك بالحيرة، جمع بها كثيرًا من أخبار العرب ووقائعهم.

[الأعلام (٢/١٥٤) الأغاني طبعة دار الكتب (١١/٤٢)].

[٦٤] سبق الشاهد برقم (١/٦٥).

لأنك تقول هذا فوك ورأيت فاك ومررت بفيك فتكون حركة الفاء تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فإن كان واوًا كان مضمومًا وإن كان ألفًا كان مفتوحًا وإن كان ياء كان مكسورًا وقد تقدم أن هذه الحروف وسيلة الحركات وجارية مجراها فكما يلزم أن يكون ما قبل ياء الإضافة مكسورًا في قولك غلامي كذلك يجب أن تأتي بالياء هنا وإذا جاءت الياء لزم أن تكسر الفاء لأن حركة الفاء تابعة لما بعدها نحو قولك ابنم وامرؤ ثم تدغم في ياء النفس فصار اللفظ في الأحوال الثلاث واحدًا وهذا الوجه هو القياسي الأكثر والأول قليل.

((**فإن قيل**)) لم قلبتم الألف هنا ياءً مع أنها دالة على الإعراب وامتنعتم من قلب ألف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب أن في ألف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه الإخلال بالإعراب وهاهنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث إن الفاء في قولك هذا فوك ورأيت فاك ومررت بفيك يكون تابعا لما بعده فقوى سبب قلبه ولم يعتد بالمعارض فاعرفه.



ذكر التوابع عدتها وتعريفها

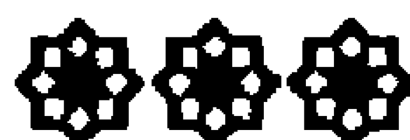
((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف)).

قال الشارح:

التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل ومعنى قولنا ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصود وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له وذلك نحو قولك قام زيد العاقل فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضًا من حيث كان تابعًا لزيد كالتكملة له إذا الإسناد إنما كان إلى الاسم في حال وصفه فكانا لذلك اسما واحدًا في الحكم ألا ترى أن الوصف لو كان مقصودا لكان الفعل مسندا إلى اسمين وذلك محال ونظير ذلك أن الرجل ذا العبيد والأتباع يدعى إلى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل ما نال السيد لكن ذلك بحكم التبعية والمقصود بذلك السيد كأنهم ليسوا غيره لأنهم من لوازمه كذلك هاهنا الإعراب يدخل التابع والمتبوع لكن المتبوع بحكم أنه أصل ومقصود والتابع بحكم الفرعية وأنه تكملة الأول.

((**والتوابع خمسة تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف**)) وإنما رتبناها هذا الترتيب فقدم التأكيد لأن التأكيد هو الأول في معناه والنعت هو الأول على خلاف معناه لأن النعت يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير فكان مخالفا له في الدلالة وقد يكون النعت بالجملة وليس كذلك التأكيد وقدم النعت على عطف البيان لأن عطف البيان ضرب من النعت وقدم عطف البيان على البدل لأن البدل قد يكون غير الأول وأخر العطف بالحرف لأنه يتبع بواسطة وما قبله يتبع بلا واسطة.



التأكيد وتقسيمه

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو على وجهين تكرير صريح وغير صريح فالصريح نحو قولك رأيت زيدا زيدا وقال أعشى همدان:

[٦٥] مُرَّ إنِّي قدِ امْتَدَحْتُكَ مُرًّا واثقًا أنْ تُثِيبَنِي وتَسُرَّا
مُرَّ يا مُرّ مُرَّةَ بنَ تُلَبْدٍ ما وجدْناكَ في الحوادِثِ غِرًّا

وغير الصريح نحو قولك فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم والرجلان كلاهما ولقيت قومك كلهم والرجال أجمعين والنساء جمع)).

قال الشارح:

اعلم أنه يقال تأكيد وتوكيد بالهمزة والواو الخالصة وهما لغتان وليس أحد الحرفين بدلا من الآخر لأنهما يتصرفان تصرفا واحدا ألا تراك تقول أكد يؤكد تأكيد ووكد يوكد توكيدا ولم يكن أحد الاستعمالين أغلب فيجعل أصلا فلذلك قلنا إنهما لغتان، ((**والتأكيد على ضربين**)) لفظي ومعنوى فاللفظى يكون بتكرير اللفظ وذلك نحو قولك ضربت زيدا زيدا فهذا تأكيد لزيد وحده بإعادة لفظه وضربت زيدا ضربت زيدا فهذا تأكيد الجملة بأسرها كما أكدت المفرد ومنه قول الشاعر:

[٦٦] ألا يا اسلَمِي ثُمَّ اسلَمِي ثُمَّتَ سَلَمِي ثَلاثَ تَحيَّاتٍ وإنْ لمْ تَكَلَّمِي

أكد الجملة الأمرية بتكريرها، ومنه قوله: عم.

---

[٦٥] سيأتي تخريجه برقم (٦٧).

[٦٦] **البيت من الطويل**، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص١٣٣، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٥٣. المعجم المفصل (٢/٩٤٥).

وفي البيت شاهدان أولهما: قوله: (يا اسلمي) حيث جاءت (يا) للتنبيه، وقيل: هى حرف نداء، والمنادى محذوف.

للتنبيه، وقيل: هى حرف نداء، والمنادى محذوف.

وثانيهما: تأكيد الجملة تأكيدًا لفظيا في قوله: **(اسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي).**

فهي خداج فهي خداج.

فأما قوله:

[٦٧] مرإنـــي قـــد امتدحتـــك مـــرا

البيتين الشعر لأعشي همدان يمدح مرة بن تليد والشاهد فيه تأكيد مرة بتكرير لفظي وهو مرخم بإسقاط التأنيث.

وأما «**التأكيد المعنوي**» فيكون بتكرير المعنى دون لفظه نحو قولك رأيت زيدا نفسه ورأيتكم أنفسكم ومررت بكم كلكم، وجملة الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى تسعة ألفاظ نفسه عينه أجمع أجمعون جمعاء جمع كلهم كلاهما كلتاهما.

فأما أكتعون أبصعون كتعاء بصعاء كتع بصع فكلها توابع لأجمع لا تستعمل إلا بعده ولا تستعمل منفردة فهي شبيهة بقولهم شيطان ليطان وقيل إن معناها كمعنى أجمعين وهو الإحاطة والعموم فأجمعون من معنى الجمع ولفظه وأكتعون من قولهم أتى عليه حول كتيع أي تام ومنه قولهم ما بالدار كتيع أي أحد، وأبصعون من البصع وهو الجمع وبعضهم يقول أبضعون بالضاد المعجمة وليست بالفاشية كأنه من تبضع العرق إذا سال إلا أن أجمع أظهر في التأكيد فلذلك كانت مقدمة.

وأما نفسه وعينه فيؤكد بهما ما تثبت حقيقته، وكل وأجمع فمعناهما الإحاطة والعموم فلا يؤكد بهما إلا ما يتبعض ويتجزأ، وتقول قام زيد نفسه وذهب عمرو عينه فالعين هنا بمعنى نفس الشيء، فأما قول صاحب الكتاب: «**فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم وأعيانهم**» فالمراد أن هذه الأشياء من ألفاظ التأكيد وتؤكد بأيها شئت لا أنك تجمع بينهما بحرف العطف لأن أسماء التأكيد لا يعطف بعضها على بعض وتقول جاءني القوم كلهم أجمعون فتفيد بذلك استيفاء عدة القوم ولو قلت جاءني زيد كله أو أجمع لم يجز لأن زيدا ليس مما يتجزأ ويتبعض فإن أردت أنه جاء سالم الأعضاء والأجزاء جاز وتقول أكلت الرغيف كله لأن الرغيف مما يتجزأ فيجوز أن يكون أكل الأكثر منه فنفسه وعينه يؤكد بهما ما يتبعض وما لا يتبعض لأنهما لإثبات حقيقة الشيء وكل وأجمع لا يؤكد بهما إلا ما يتبعض فاعرفه.

---

[٦٧] **البيتان من الخفيف**.. المعجم المفصل (١/ ٣٢٠).

والشاهد فيه قوله: (يا مر مرة) حيث أكد (مرة) بالتكرير الصريح.

فائدة التأكيد

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

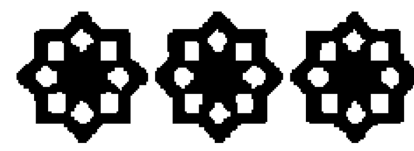
((وجدوى التأكيد أنك إذ كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته وكذلك إذا جئت بالنفس والعين فإن لظان أن يظن حين قلت فعل زيد أن إسناد الفعل إليه تجوز أو سهو أو نسيان وكل وأجمعون يجديان الشمول والإحاطة)).

قال الشارح:

((**فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل**)) وذلك من قبل أن المجاز في كلامهم كثير شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه وبالمسبب عن السبب ويقولون قام زيد وجاز أن يكون الفاعل غلامه أو ولده وقام القوم ويكون القائم أكثرهم ونحوهم ممن ينطلق عليه اسم القوم وإذا كان كذلك وقلت جاء زيد ربما تتوهم من السامع غفلة عن اسم المخبر عنه أو ذهابا عن مراده فيحمله على المجاز فيزال ذلك الوهم بتكرير الاسم فيقال جاءني زيد زيد وكذلك النفس والعين إذا قلت جاءني زيد نفسه أو عينه فيزيل التأكيد ظن المخاطب من إرادة المجاز ويؤمن غفلة المخاطب، ((**وكل وأجمع يجديان الشمول والعموم**)) والتأكيد بهما لإفادة ذلك فإذا قلت جاءني القوم كلهم أجمعون جئت بالتأكيد لئلا يفهم غير المراد ولك أن تأتي بكل وحدها وبأجمع وحدها لأن معناهما واحد في التأكيدمن جهة الإحاطة والعموم فإن جمعت بينهما فللمبالغة في التأكيد.

واعلم أنه قد ذهب قوم إلى أن في أجمع فائدة ليست في كل وذلك أنك إذا قلت جاءني القوم كلهم جاز أن يجيئوك مجتمعين ومفترقين فإذا قلت أجمعون صارت حال القوم الاجتماع لا غير وذلك ليس بسديد والصواب أن معناهما واحد من قبل أن أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره وإنما كرهوا تواليهما بلفظ واحد فأبدلوا من الثاني لفظا يدل على معناه فجاءوا بكل وأجمع ليدلوا بهما على معنى

الأول ولو كان في الثاني زيادة فائدة لم يكن تأكيدا لأن التأكيد تمكين معنى المؤكد ألا تراك إذا قلت ضربت ضربا كان المصدر تأكيدا ولو قلت ضربت ضربا شديدا أو الضرب المعروف لم يكن تأكيدا لأنه قد دل على ما لم يدل عليه الفعل فكذلك لو دل أجمع على ما لم يدل عليه الأول لم يكن تأكيدا ومع هذا لو أريد بأجمع معنى الاجتماع لوجب نصبه لأنه يكون حالا لأن التقدير فعل ذلك في هذه الحال.



جريان التوكيد اللفظي في جميع أنواع الكلمة توكيد المظهر بمثله والمضمر بمثله وبالمظهر وتفصيل القول في ذلك

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والتأكيد بصريح التكرير جار في كل شيء في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر تقول ضربت زيدًا زيدًا وضربت ضربت زيدًا وإن إن زيدًا منطلق وجاءني زيد جاءني زيد وما أكرمني إلا أنت أنت)).

قال الشارح:

((التأكيد بتكرير اللفظ)) ليس عليه باب يحصره لأنه ((**يكون في الأسماء والأفعال والحروف والجمل**)) وكل كلام تريد تأكيده تقول في الاسم رأيت زيدًا زيدًا وهذا زيد زيد ومررت بزيد زيد وفي الفعل قام قام وقم قم قال الشاعر:

[٦٨] ألا يا أسلمي ثم أسلمي ثمت أسلمي

وتقول: ((ضربت زيدًا ضربت زيدا)) وجاءني محمد جاءني محمد والله أكبر الله أكبر فتؤكد الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وكذلك كل كلام تريد تأكيده نحو ((إن إن زيدًا منطلق)) فتؤكد الحرف المؤكد وتقول زيد قائم في الدار قائم فيها فتعيد فيها توكيدًا قال الله تعالى: **﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾**(١). إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به لاسيما إذا كان عاملا، وتقول: ((ما أكرمني إلا أنت أنت)) فتؤكد الاسم المضمر لأن التأكيد بصريح التكرير يرجع إلى لفظ المؤكد كائنا ما كان.

---

[٦٨] سبق الشاهد برقم (٦٦).

(١) سورة هود: ١٠٨.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله وبالمظهر جميعًا ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين كقولك ما ضربني إلا هو هو أو متصلا أحدهما والآخر منفصلا كقولك زيد قام هو وانطلقت أنت وكذلك مررت بك أنت وبه هو وبنا نحن ورأيتني أنا ورأيتنا نحن، ولا يخلو المضمر إذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورًا فالمرفوع لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يؤكد بالمضمر وذلك قولك زيد ذهب هو نفسه وعينه والقوم حضروا هم أنفسهم وأعيانهم والنساء حضرن هن أنفسهن وأعيانهن سواء في ذلك المستكن والبارز وأما المنصوب والمجرور فيؤكدان بغير شريطة تقول رأيته نفسه ومررت به نفسه)).

قال الشارح:

الاسم على ضربين مظهر ومضمر **((فالمظهر لا يؤكد إلا بظاهر مثله))** ولا يؤكد بمضمر فلا تقول جاءني زيد هو ولا مررت بزيد هو وذلك من قبل أن التأكيد بالنفس والعين من التواكيد الظاهرة جار مجرى النعت في الإيضاح والبيان ولذلك اشتركا في اشتراك الموصوف والمؤكد في الإعراب والتعريف فلما كان بين التوكيد والصفة من المناسبة والمقارنة ما ذكر وكان من شرط النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت امتنع ذلك من التوكيد أيضًا والمضمر أعرف من المظهر فلم يجز أن يكون توكيدًا له لأن التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة وأيضًا فإن الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان وإزالة اللبس والمضمر أخفى من الظاهر فلا يصلح أن يكون مبينًا له، **((وأما المضمر فيؤكد بالظاهر وبمثله))** من المضمرات أيضًا فأما تأكيده بالظاهر فيكون بالنفس والعين وكل وأجمع وتوابعهما وذلك لأن المظهر أبين من المضمر فيصلح أن يكون تأكيدا له ومبينا **((ولا يخلو المضمر من أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا))** فإن أكدت المضمر المرفوع بالنفس والعين لم يحسن حتى تؤكده أولا بالمضمر ثم تأتي بالنفس أو العين فتقول قمت أنت نفسك ولو قلت قمت نفسك أو عينك لكان ضعيفًا غير حسن لأن النفس والعين يليان العوامل ومعنى قولنا يليان العوامل أن العوامل تعمل فيهما لا بحكم التبعية بل يكونان فاعلين ومفعولين ومضافين وذلك أنهما لم يتمكنا في التأكيد بل

الغالب عليهما الاسمية ألا تراك تقول طابت نفسه وصحت عينه ونزلت بنفس الجبل وأخرج الله نفسه فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهرا فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت وعطف البيان فقبح لذلك كما قبح العطف عليه من غير تأكيد، فأما كل وإن كانت تلى العوامل فتقول جاءني كل القوم ورأيت كل القوم ومررت بكل القوم فإن التأكيد غالب عليها لما فيها من معنى الإحاطة والعموم فكانت مشابهة لأجمعين فلذلك جاز تأكيد المضمر المرفوع بها من غير تقدم تأكيد آخر بضمير.

ووجه ثان أن التأكيد بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد آخر ربما أوقع لبسا في كثير من الأمر ألا ترى أنك لو قلت هند ضرت نفسها لم يعلم أرفعت نفسها بالفعل وأخليت الفعل من الضمير أم جعلت في الفعل ضميرا لهند وأكدته بالنفس فإذا قلت هند ضربت هى نفسها حسن من غير قبح لأنك لما جئت بالمضمر المنفصل علم أن الفعل غير خال من المضمر لأنه لا يخلو إما أن يكون هو الفاعل أو تأكيدا فلا يجوز أن يكون فاعلا لأنك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل ألا ترى أنك لا تقول ضربت أنا لأنك قادر على أن تقول ضربت وإذا لم يجز أن يكون فاعلا تعين أن يكون تأكيدا وإذا كان في الفعل ضمير مؤكد بالضمير المنفصل أمن اللبس وجاز توكيده بالنفس والعين فاعرفه.

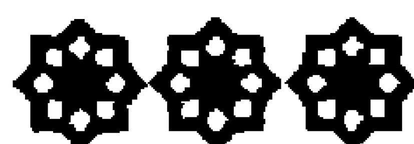
((**فأما إذا كان الضمير المؤكد منصوبًا أو مجرورًا**)) جاز تأكيده بالنفس والعين من غير حاجة إلى تقدم تأكيد بمضمر فتقول ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لأنه لم يوجد من اللبس هنا ما وجد في المرفوع فإن أكدته بالضمير ثم جئت بالنفس فقلت ضربتك أنت نفسك ومررت بك أنت نفسك كان أبلغ في التأكيد وإن لم تأت به فعنه مندوحة ومنه بد.

((**وأما تأكيد المضمر بمثله من المضمرات**)) فنحو قولك قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت فيكون تأكيد المرفوع والمنصوب والمجرور بلفظ واحد وهو ضمير المرفوع وإنما كان كذلك من قبل أن أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة والإعراب في آخرها يبين أحوالها وكما كانت الأسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل على إعرابها ومواضعها نحو جاءني هذا ورأيت هذا ومررت

بهذا، وقد فصلوا بين ضمير المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع فقالوا ضربت زيدًا وضربك زيد ومررت بغلامي فالتاء ضمير المرفوع والكاف ضمير المنصوب والياء ضمير المجرور ولفظ كل واحد منها غير لفظ الآخر وقد ساووا بين المرفوع والمنصوب والمجرور في بعض المواضع وذلك نحو قمنا وذهبنا النون والألف في موضع رفع وأكرمنا زيد وأعطانا عمرو النون والألف في موضع نصب ولذلك وقع الظاهر بعده مرفوعا بحق الفاعل ونقول نزل علينا وغلامنا فيكون النون والألف في موضع جر، وأصل الضمير المنفصل المرفوع لأن أول أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فإذا أضمر فلابد أن يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلا لفظا فإذا أضمر اتصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال فإذا أكد المضمر لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامه احتجنا إلى ضمير منفصل وأصل الضمير المنفصل المرفوع ولم يكن للمجرور ضمير منفصل وكان المجرور والمنصوب من واد واحد فحملا عليه مع أنهم أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد فإذا قالوا رأيتك إياك كان بدلا وإذا قالوا رأيتك أنت كان تأكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع في المنصوب والمجرور واشترك الجميع فيه كما اشتركن في نا وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد كما ذكرنا فإذا قلت قمت أنت فأنت في موضع رفع لأنه تأكيد لمرفوع والتأكيد تابع للمؤكد يدل على ذلك أنك لو أتيت بالنفس والعين لكان مرفوعا نحو قولك قمت أنت نفسك وإذا قلت رأيتك أنت فأنت في موضع نصب لأنه تأكيد لمنصوب وإذا قلت مررت بك أنت فأنت في موضع مجرور.

((**فإن قيل**)) فهل هذا التأكيد من قبيل التأكيد اللفظي أو من قبيل التأكيد المعنوي.

((**قيل**)) لا بل هو بالتأكيد اللفظي أشبه لأن التأكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة وشروط وسيوضح أمرها بعد فاعرفه.



إيجاب توكيد المتصل المرفوع بمنفصل قبل توكيده بأحد أعلام التأكيد خاص في النفس والعين

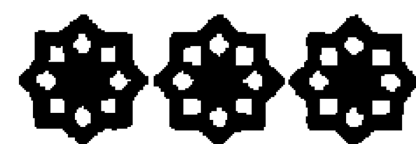
((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والنفس والعين مختصتان بهذه التفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه وفيما سواهما لا فصل في الجواز بين ثلاثتها تقول الكتاب قرئ كله وجاءوني كلهم وخرجوا أجمعون)).

قال الشارح:

قد تقدم قولنا إن تأكيد المضمر المرفوع بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد مضمر منفصل قبيح وهو جائز مع قبحه وهو مع بعض المضمرات أقبح فقولك زيد جاء نفسه أقبح من قولك جئت نفسي لأنه في المسألة الأولى ربما أوقع لبسا وقولك قمت نفسي أقبح من قولك قمنا أنفسنا لأن في هذه المسألة الضمير بارز وهو على حرفين كالأسماء الظاهرة من نحو يد وأب وفي المسألة الأولى على حرف واحد فكان بعيدا من المتمكنة.

وأما الضمير المنصوب والمجرور فيجوز تأكيدهما بالنفس والعين وإن لم يتقدمهما تأكيد لأنه لا لبس فيهما وليسا من الفعل كالجزء منه كما كان ضمير الفاعل، **((فالتأكيد بالنفس والعين مختص بهذه التفصلة))** أي بين تأكيد ضمير المرفوع بالنفس والعين وبين تأكيد ضمير المنصوب والمجرور بهما للفرق الذي ذكرناه، وليس بين تأكيدهن بغير النفس والعين فصل بل ذلك سائغ جائز فلذلك قال: **((وفيما سواهما))** يعني النفس والعين **((لا فصل في جواز ثلاثتها فلذلك تقول الكتاب قرئ كله))** فتؤكد الضمير المستكن من غير تقدم تأكيد مضمر لما ذكرناه من غلبة التأكيد على كل فكانت كأجمعين فاعرفه.



ما يشترط للتوكيد بكل وأجمع

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ومتى أكدت بكل وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه كقولك قرأت الكتاب وسرت النهار كله وأجمع وتبحرت الأرض وسرت الليلة كلها وجمعاء)).

قال الشارح:

قد تقدم قولنا إن كلا وأجمع معناهما الإحاطة والعموم فلا يؤكد بهما إلا ما يتبعض ويصح تجزئته فتقول: ((**قرأت الكتاب كله**)) لأنه يمكن قراءة بعضه ((**وسرت النهار أجمع**)) لإمكان سير جزء منه وتبحرت الأرض أي توسعت فيها وسرت الليلة جمعاء كل هذه الأشياء يجوز تأكيدها بكل وأجمع لإمكان تجزئتها وتبعضها، وقوله: ((**لا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه**)) يريد إذا كان العامل مما يقبل التجزئة نحو رأيت زيدا وضربت عمرا لأن الرؤية والضرب يجوز أن يقعا ببعضه وأن يقعا بكله فجاز تأكيده بكل وأجمع إذا أريد جميع أجزائه ولو قلت جاء زيد أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح لأن المجيء والإقبال لا يصح من أجزائهما فإن أردت إنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء نحو اليدين والرجلين لم يبعد جوازه.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ولا يقع كل وأجمعون تأكيدين للنكرات لا تقول رأيت قومًا كلهم ولا أجمعين وقد أجاز ذلك الكوفيون فيما كان محدودا كقوله:

قد صرّت البكرة يوما أجمعا

قال الشارح:

اعلم أن ((**النكرات لا تؤكد بالتأكيد المعنوي**)) وإنما تؤكد بالتأكيد اللفظي لا غير لو قلت أكلت رغيفا كله أو قرأت كتابًا أجمع لم يجز وإنما تقول أكلت

رغيفا رغيفا أو قرأت كتابًا كتابا وإنما لم تؤكد النكرات بالتأكيد المعنوي لأن النكرة لم يثبت لها حقيقة والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت في النفس محال فأما التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفا من توهم المجاز أو توهم غفلة عن استماعه فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي فأما المعنوي فإنما المراد منه الحقيقة ولذلك أعيد المعنى في غير ذلك اللفظ؛ وأمر آخر أن الألفاظ التي يؤكد بها في المعنى معارف فلا تتبع النكرات توكيدا لها لأن التوكيد كالصفة، **((وذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت النكرة محدودة))** أي معلومة المقدار نحو يوم وشهر وفرسخ وميل وضربة وأكلة ونحو ذلك واستدلوا على جوازه بقوله:

[٦٩] يا ليت عدة حول كله رجب

فجر كله على التأكيد لحول وهو نكرة وأنشدوا أيضًا:

[٧٠] إذا الْقَعود كَرَّ فيها حَفَدَا يوْمًا جديدًا كلُّه مطَرَّدَا

وقال الآخر:

[٧١] قد صرت البكرة يوما أجمعا

فأكد يوما وهو نكرة ولا حجة في هذه الأبيات لقلتها وشذوذها في القياس مع

---

[٦٩] صدر البيت: **(لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ)**

والبيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين (٢/٩١٠)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥/١٧٠).. المعجم المفصل (١/٥٨).

والشاهد فيه قوله: (حول كله) حيث أكد النكرة التي هو قوله: **(حول)** والنكرة محدودة، بلفظ توكيد دال على الإحاطة، وهو قوله **(كل)**، تجويز ذلك هو مذهب الكوفيين.

[٧٠] **الرجز بلا نسبة في أسرار العربية** ص٢٩٠، وخزانة الأدب (٥/١٧٠).. المعجم المفصل (٣/١١٤٢).

والشاهد فيه قوله: (يوما جديدا كله) حيث أكد **(يوما)** النكرة بـ **(كل)**، مثل البيت السابق.

[٧١] **الرجز بلا نسبة في أسرار العربية** ص٢٩١، وخزانة الأدب (١/١٨١)، (٥/١٦٩).. المعجم المفصل (٣/١١٩٨).

والشاهد فيه قوله: (يوما أجمعا)، حيث أكد النكرة بـ **(أجمعا)**.

أن الرواية:

يـــا ليـــت عـــدة حـــول كلـــه رجـــب

بالإضافة وإذا أضيف كان معرفةً والرواية في قوله:

يومـــــا جديـــــدا كلـــــــه مطـــــــردا

برفع كل على تأكيد المضمر في جديد والمضمرات كلها معارف، وأما قوله:

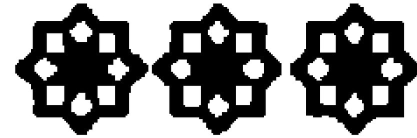
قـــد صـــرت البكـــرة يومـــا أجمعـــا

فلا يعرف قائله مع شذوذه.

((**فإن قيل**)) ومن أين زعمتم أن هذه الأسماء التي يؤكد بها معـارف فـالجواب أما ما أضيف منها إلى المضمر فلا إشكال في تعريفه نحو قوله كلـه ونفسـه وعينـه وأما أجمع وأجمعون وتوابعهما فقد اختلف الناس في تعريفها من أي وجه وقع لهـا التعريف فذهب قوم إلى أنها في معنى المضاف إلى المضمر لأنـك إذا قلت رأيـت الجيش أجمع كان في تقدير رأيت الجيش جميعـه وكذلـك إذا قلـت رأيـت القـوم أجمعين كان في تقدير رأيت القوم جميعهم وكـان يجب أن تقـول جـاءني القـوم كلهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم فحذفوا المضـاف إليـه وعوضـوا مـن ذلـك الجمـع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه ولهـذا لم يجرين علـى نكـرة وصـار ذلـك كجمعهـم أرض علـى أرضيـن عوضـا مـن تـاء التأنيث.

((**فإن قيل**)) إن تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت حرف الإعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كمـا عوضـوا ممـا حـذف مـن نفـس الكلمة نحو مائة ومائتين وقلة وقلين وثبة وثبين والمضاف إليه كلمة قائمـة بنفسـها وحرف الإعراب ما قبلها فالجواب أن المضاف إليه أيضًا يتنزل من المضاف منزلـة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينهما وإذا صغـرت نحـو عبـد اللـه وامـرئ القيس ونحوهما من الأعلام المضافة إنما تصغر الاسم المضاف دون المضاف إليـه فتقول هذا عبيد الله ومرئ القيس كما تفعل ذلك فـي علـم التـأنيث ألا تـرى أنـك تقول في تصغير طلحة ونحوه طليحة وفـي تصغير حمـراء حميراء فتصغـر الصـدر وتبقى علم التأنيث بحاله فلما تنزل المضـاف إليـه مـن المضـاف منزلـة الجزء مـن

الكلمة جاز أن يعوض منه إذا حذف وأريد معناه، وذهب قوم من المحققين إلى أن تعريف هذه الأسماء بالوضع وهو من قبيل تعريف الأعلام نحو زيد وعمرو ويدل على صحة ذلك أن أجمع وجمع لا ينصرفان فأما أجمع فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل وأما جمع فلا ينصرف للتعريف والعدل فذهب قوم إلى أنه معدول عن جمع لأن فعلاء مما مذكره على أفعل تجمع على فعل نحو حمراء وحمر وصفراء وصفر وهو رأي أبي عثمان المازني وكان يعتقد في التأكيد أنه ضرب من الصفة وذهب آخرون إلى أنه معدول عن جماعي لأن فعلاء إنما تجمع على فعل إذا كانت صفة نحو حمراء وحمر وصفراء وصفر وأما إذا كانت اسما فبابها أن تجمع على فعالى نحو صحراء وصحارى وأجمع وجمع اسمان غير صفتين، وينقل عن صاحب هذا الكتاب أنه كان يذهب إلى أن أجمع وأجمعين وما بعدهما معارف لأنها معدولة عن الألف واللام والمراد الأجمع والأجمعون كما أن أمس معدول عن الأمس وقد تكرر العدل في جمع كأنه معدول عن شيئين الألف واللام وعن جماعي كصحارى فاعرفه.



الترتيب بين ألفاظ التوكيد

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وأكتعون وأبتعون وأبصعون أتباعات لأجمعون لا يجئن إلا على إثره وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت بعدها وسمع أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع وعن بعضهم جاءني القوم أكتعون)).

قال الشارح:

الأسماء التي يؤكد بها مرتبة فبعضها مقدم فنفسه وعينه مقدمان على كل لأنهما أشد تمكنا في الاسمية من كل على ما تقدم وكل مقدمة على أجمع لأن كلا تكون تأكيدًا وغير تأكيد وأجمع لا تكون إلا تأكيدًا تقول إن القوم كلهم في الدار فيجوز رفع كل ونصبها فالنصب على التأكيد والجار والمجرور الخبر وأما الرفع فعلى الابتداء وخبره الجار والمجرور بعده والجملة من الابتداء والخبر خبر إن قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[1]. روى بنصب كل ورفعها فالنصب على التأكيد والرفع على الابتداء وأما ما بعد أجمع فتوابع لا تقع إلا بعدها فأكتع تابع لأجمع يقع بعده كقولنا حسن بسن وأبصع تابع لأكتع يقع بعده هذا ترتيبها.

((**وحكي ابن كيسان أنك تبدأ بأيتهن شئت بعد أجمع**)) كأنه يجعل هذه الألفاظ أتباعات لأجمع فلا يقدمن عليها بل لك أن تأتي بأيتهن شئت بعد أجمع وتؤخر الباقي.

وقد جاء عن العرب ((**أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع**)) فيقدمون أجمع ثم يتبعونها ما شاءوا من هذه التوابع على ما ذكرناه وأجاز بعضهم ((**جاء القوم أكتعون**)) فيجعلونها كأجمعين وليست تابعة وقد تقدم أن بعضهم يجعل هذه الأشياء كلها تواكيد ومعناها كمعنى أجمع فأيها شئت قدمت وبأيها شئت أكدت فاعرفه.

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٤.

الصفة. تعريفها

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان والذي تسلق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ويقال إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف)).

قال الشارح:

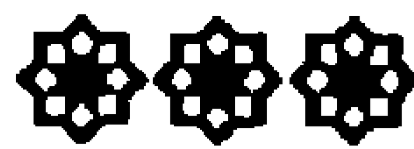
الصفة والنعت واحد وقد ذهب بعضه إلى أن النعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير والصفة تكون بالأفعال نحو ضارب وخارجٍ فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت وعلى الأول هو موصوف ومنعوت، والصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصًا له بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه وذلك المعنى عرض للذات لازم له.

وقوله: ((**الاسم الدال على بعض أحوال الذات**)) فتقريب وليس بحد على الحقيقة لأن الاسم ليس بجنس لها ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف نحو مررت برجل قام ومررت برجل أبوه قائم وبرجل في الدار ومن الكرام فقولنا لفظ أسد لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف.

وقوله: ((**الدال على بعض أحوال الذات**)) لا يكفي فصلا ألا ترى أن الخبر دال على بعض أحوال الذات نحو زيد قائم وإن زيدًا قائم وكان زيد قائما فإن أضاف إلى ذلك الجاري عليه في إعرابه أو التابع له في إعرابه استقام حدًّا وفصله من الخبر إذ الخبر لا يتبع المخبر عنه في إعرابه ((**والغرض بالنعت تخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة**)) فمثال صفة النكرة قولك هذا رجل عالم ورأيت رجلا عالما ومررت برجل عالم أو من بني تميم فرجل عالم أو من بني تميم أخص من رجل ومثال صفة المعرفة قولك جاءني زيد العاقل ورأيت زيدًا

العاقل ومررت بزيد العاقل فالصفة هاهنا فصلته من زيد آخر ليس بعاقل وأزالت عنه هذه الشركة العارضة أي أنها اتفقت من غير قصد من الواضع إذ الأصل في الأعلام أن يكون كل اسم بإزاء مسمى فينفصل المسميات بالألقاب إلا أنه ربما ازدحمت المسميات بكثرتها فحصل ثم اشترك عارض فأتى بالصفة لإزالة تلك الشركة ونفى اللبس فصفة المعرفة للتوضيح والبيان وصفة النكرة للتخصيص وهو إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخص منه.

وقوله: ((**والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم**)) يريد أن الصفة تزيل الاشتراك الجنسي نحو رجل وفرس والاشتراك العارض في المعارف وقيل إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف على ما ذكرناه ولما كان الغرض بالنعت ما ذكرناه من تخصيص النكرة وإزالة الاشتراك العارض في المعرفة وجب أن يجعل للمنعوت حل تعرى منها مشاركه في الاسم ليتميز به وذلك يكون على وجوه إما بخلقه نحو طويل وقصير وأبيض وأسود ونحوها من صفات الحلية وإما بفعل اشتهر به وصار لازمًا له وذلك على ضربين آليٌّ وهو ما كان علاجًا نحو قائم وقاعد وضارب وآكل ونحوها ونفساني نحو ((**عاقل وأحمق وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف وظريف ووضيع ومكرم ومهان**)) إذا اشتهر بوقوع ذلك به وإما بحرفة أو أمر مكتسب نحو بزاز وعطار وكاتب ونحو ذلك وإما بنسب إلى بلد أو أب نحو قرشي وبغدادي وعربى وعجمي ونحو ذلك من الخاصة التي لا توجد في مشاركه فاعرفه.



مجيء النعت للمدح والتعظيم أو الذم والتحقير

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد تجيء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير كقولك فعل فلان الفاعل الصانع كذا وللتأكيد كقولهم أمس الدابر وقوله عز وجل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[1])).

قال الشارح:

((**وقد يجيء النعت لمجرد الثناء والمدح**)) لايراد به إزالة اشتراك ولا تخصيص نكرة بل لمجرد الثناء والمدح أو ضدهما من ذم أو تحقير وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه وذلك نحو قولك جاءني زيد العاقل الكريم الفاضل تريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة ((**ومن ذلك صفات الباري سبحانه**)) نحو الحي العالم القادر لا تريد بذلك فصله من شريك الله تعالى عن ذلك وإنما المراد الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهة الإخبار عن نفسه بما فيه لمعرفة ذلك والندب إليه ((**وتقول في الذم**)) رأيت زيدًا الجاهل الخبيث ذممته بذلك لا أنك أردت أن تفصله من شريك له في اسمه ليس متصفًا بهذه الأوصاف ((**وقد تجيء الصفة للتأكيد**)) نحو قولهم ((**أمس الدابر**)) وأمس لا يكون إلا دابرًا والميت العابر والميت لا يكون إلا عابرًا ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[2]. ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[3]. ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف فصار ذكره في الصفة كالتكرار إذ ليس فيه زيادة معنى بخلاف قولك رجل ظريف ألا ترى أن الظرف لم يفهم من قولك رجل فافهم.

---

(١) سورة الحاقة: ١٣.

(٢) سورة النساء: ١٧١.

(٣) سورة الحاقة: ١٣.

يجب أن يكون النعت مشتقا أو مؤولا به

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وهي في الأمر العام إما أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة وقولهم تميمي وبصري على تأويل منسوب ومعزو وذو مال وذات سوار متأول بمتمول ومتسورة أو بصاحب مال وصاحبة سوار وتقول مررت برجل أي رجل وأيما رجل على معنى كامل في الرجولية وكذلك أنت الرجل كل الرجل وهذا العالم جد العالم وحق العالم يراد به البليغ الكامل في شأنه ومررت برجل رجل صدق ورجل رجل سوء كأنك قلت صالح وفاسد والصدق هاهنا بمعنى الصلاح والجودة والسوء بمعنى الفساد والرداءة وقد استضعف سيبويه أن يقال مررت برجل أسد على تأويل جريء)).

قال الشارح:

ولا تكون الصفة إلا مأخوذة من فعل أو راجعًا إلى معنى الفعل وذلك كاسم الفاعل نحو ضارب وآكل وشارب ومكرم ومحسن وكاسم المفعول نحو مضروب ومأكول ومشروب ومكرم ومحسن إليه أو صفة مشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وبطل وأبيض وأسود وذلك ليدل باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد في مشاركه في الاسم فيتميز بذلك.

((وقد وصفوا بأسماء غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق قالوا رجل تميمي وبصري)) ونحوهما من النسب فهذا ونحوه ليس بمشتق لأنه لم يؤخذ من فعل كما أخذ ضارب من ضرب وإنما هو متأول بمنسوب ومعزو فهو في معنى اسم المفعول إذ منسوب ومعزو من أسماء المفعولين تقول نسبته فهو منسوب وعزوته فهو معزو، وقالوا هذا رجل ذو مال وامرأة ذات مال فهذا أيضًا ليس مأخوذا من فعل وإنما هو واقع موقع اسم الفاعل وفي معناه لأن قولك ذو مال بمعنى صاحب

مال أو متمول لأنه إذا كان ذا مال كان متمولا ((**وذات سوار**)) بمعنى صاحبة سوار أو متسورة فهو في تأويل اسم الفاعل كما كان الذي قبله في تأويل اسم المفعول وقالوا: ((**مررت برجل أي رجل وأيما رجل**)) وبرجلين أي رجلين وأيما رجلين وبرجال أي رجال وأيما رجال أرادوا بذلك المبالغة فأي هنا ليس بمشتق من معنى يعرف وإنما يضاف إلى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوجبه ذلك الاسم فكأنك قلت كامل في الرجولية وقالوا: ((**أنت الرجل كل الرجل وهذا العالم جد العالم وحق العالم**)) جاءوا بهذه الألفاظ في صفات المدح والذم والمراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف فإذا قالوا الرجل كل الرجل فمعناه الكامل في الرجال قال الشاعر:

[٧٢] **هُوَ الْفتى كُلُّ الْفتى فاعْلَمُوا لا يُفْسِدُ اللَّحْمَ لديهِ الصُّلُولْ**

أي هو الكامل في الفتيان وإذا قالوا جد العالم وحق العالم فمعناه البالغ الكامل في العلم وكذلك لو قال اللئيم جد اللئيم أو حق اللئيم لكان معناه المبالغة في اللوم والجد والحق هناواحد يقال جاده في الأمر أي حاقه، ولا يحسن هذا عبدالله كل الرجل لأنه ليس في لفظ عبد الله معنى يكون كل الرجل مبالغة فيه وهو مع قبحه جائز لأنه لو لم يذكر عبد الله وقال هذا كل الرجل جاز ودل على معنى المبالغة والكمال ولأن عبد الله رجل فكأنك قلت هذا الرجل المدعو عبد الله كل الرجل، ولا فرق بين المعرفة والنكرة في صفات المدح تقول مررت برجل كل رجل وهذا عالم حق عالم كما لا فرق بين أن تقول مررت بالعالم الكامل في علمه وبين مررت برجل كامل في علمه.

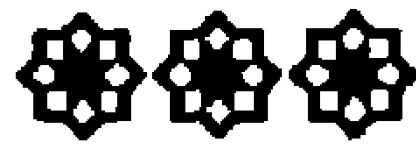
وتقول ((**مررت برجل رجل صدق وبرجل رجل سوء**)) كأنك قلت مررت برجل صالح ومررت برجل فاسد لأن الصدق صلاح والسوء فساد وليس الصدق هاهنا صدق للسان ألا تراك تقول ثوب صدق وحمار صدق إنما الصدق في معنى الجودة والصلاح فكأنك قلت مررت برجل ذي صلاح وكذلك السوء ليس من

---

[٧٢] **البيت من السريع، وهو بلا نسبة في المحتسب (٢/١٧٤). المعجم المفصل (٢/٦٣٣).**

والشاهد فيه قوله: (كل الفتى) حيث وقع النعت وهو قول (كل) جامدا يراد به مشتق، والمراد: هو الفتى الكامل في فتوته.

ساءني يسوؤني إنما السوء هاهنا بمعنى الفاسد فكأنه قال برجل صاحب فساد وبحمار ذي رداءة، وقولهم: ((**مررت برجل أسد**)) ضعيف عند سيبويه أن يكون نعتًا لأن الأسد اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجواهر لو قلت هذا خاتم حديد أو فضة لم يحسن إنما طريق الوصف التحلية بالفعل نحو آكل وشارب ونحوهما ومجازه على حذف مضاف تقديره مثل أسد ومثل بمعنى مماثل فهو مأخوذ من الفعل وإنه واقع موقع جرىء أو شديد، وقد أجاز أن يكون حالا فتقول هذا زيد أسد شدة من غير قبح واحتج بأن الحال مجراها مجرى الخبر وقد يكون خبرًا ما لا يكون صفة إلا تراك تقول هذا مالك درهما وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن أن يكون وصفًا، وفي الفرق بينهما نظر وذلك أنه ليس المراد من الأسد شخصه وإنما المراد أنه في الشدة مثله والصفة والحال في ذلك سواء وليس كذلك الحديد والدرهم فإن المراد جوهرهما فاعرفه.



الوصف بالمصادر

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويوصف بالمصادر كقولهم رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضى وضرب هبر وطعن نبر ورمى سعر ومررت برجل حسبك وشرعك وهدك وكفيك وهمك ونحوك بمعنى محسبك وكافيك ومهمك ومثلك)).

قال الشارح:

قد ((**يوصف بالمصادر**)) كما يوصف بالمشتقات فيقال رجل فضل ((**ورجل عدل**)) كما يقال رجل فاضل وعادل وذلك على ضربين مفرد ومضاف فالمفرد نحو عدل وصوم وفطر وزور بمعنى الزيارة ولايكون هنا جمع زائر كصاحب وصحب وشارب وشرب لأن الجمع لا يوصف به الواحد وإذا كان مصدرًا وصف به الواحد والجمع وقالوا رجل رضى إذا كثر الرضى عنه وقالوا ((**ضرب هبر**)) وهو القطع يقال هبرت اللحم أي قطعته والهبرة ((**القطعة**)) منه وقالوا ((**طعن نتر**)) وهو كالخلس يقال طعنه فانتره أي أزعفه بمعنى قتله سريعًا وقالوا: ((**رمى سعر**)) أي ممض محرق من قولهم سعرت النار والحرب أي ألهبتها فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه وقالوا رجل عدل ورضى وفضل كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل.

ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعا فعدل بمعنى عادل وماء غور بمعنى غائر ورجل صوم وفطر بمعنى صائم ومفطر كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر في قولهم قم قائمًا أي قيامًا واقعد قاعدًا أي قعودا وأما المصادر التي ينعت بها وهى مضافة فقولهم: ((**مررت برجل حسبك من رجل وبرجل شرعك من رجل وبرجل هدك من رجل وبرجل كفيك من رجل وبرجل همك من رجل ونحوك من رجل**)) فهذه كلها على معنى واحد ((**فحسبك**)) مصدر في موضع محسب يقال أحسبني الشيء أي كفاني، وهمك وشرعك وهدك في

معنى ذلك فقولهم ((**همك**)) من رجل بمعنى حسبك وهو من الهمة واحدة الهمم أي هو ممن يهمك طلبه وكذلك ((**شرعك**)) بمعنى حسبك من شرعت في الأمر إذا خضت فيه أي هو من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه وفي المثل شرعك ما بلغك المحل يضرب في التبلغ باليسير.

وأما ((**هدك**)) فهو من معنى القوة يقال فلان يهد على ما لم يسم فاعله إذا نسب إلى الجلادة والكفاية فالهد بالفتح للرجل القوى وإذا أريد الذم والوصف بالضعف كسر وقيل هدك.

وقال الأزهري وأما ((**نحوك**)) فهو من نحوت أي قصدت أي هو ممن يقصد ويطلب، فهذه وما قبلها من المصادر المفردة جارية على ما قبلها جرى الصفة والأصل أنها مصادر لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث وإن جرت على مثنى أو مجموع أو مؤنث تقول هذا رجل عدل ورأيت رجلا عدلا ومررت برجل عدل وبامرأة عدل وهذان رجلان عدل ورأيت رجلين عدلا ومررت برجلين عدل وتقول هذا رجل حسبك من رجل وهدك من رجل وهذان رجلان حسبك بهما من رجلين وهؤلاء رجال حسبك من رجال فيكون موحدًا على كل حال لأن المصدر موحد لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغنى عن تثنيته وجمع إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات لغلبة الوصف به فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه نحو قوله:

[٧٣] شهودي على ليلى عدول مقانع

((**فإن قيل**)) فهذه مصادر مضافة إلىمعارف وإضافة المصدر صحيحة تعرف فما بالكم وصفتم بها النكرة فقلتم مررت برجل حسبك من رجل وشرعك من رجل وهدك وكذلك سائرها قيل هذه وإن كانت مصادر فهي في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال وإضافة أسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال لا تفيد التعريف نحو هذا رجل ضاربك الآن أو غدًا قال الله تعالى: ﴿**فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَـذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا**﴾[1]. فوصف عارضًا وهو نكرة

---

[٧٣] سبق الشاهد برقم (٦/١).

(١) سورة الأحقاف: ٢٤.

بممطرنا مع أنه مضاف فلو لم يكن نكرة لما جاز ذلك منه، ومثله قول الشاعر:

[٧٤] يا رب غابطنا لو كان يطلبكم

ألا ترى كيف أدخل رب وهي من خواص النكرات على قوله غابطنا وهو مضاف إلى معرفة وهو كثير وكذلك هذه المصادر لما كانت في معنى اسم الفاعل لم تتعرف بالإضافة ونحوه قول امرئ القيس:

[٧٥] وقد أغْتدِي والطَّيْرُ في وُكُناتِها بمُنْجردٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ

ألا ترى كيف وصف منجردا بقيد الأوابد وهو مضاف إلى معرفة إذ المراد مقيد الأوابد والأوابد الوحشي أي يدركها لشدة جريه فيمنعها من الانبعاث فكأنه قيد لها، وربما جاء من ذلك شيء بلفظ الفعل الماضي قالوا مررت برجل هدك من رجل قال القتال الكلابي.

[٧٦] ولي صاحِبٌ في الغار هَدُّكَ صاحبًا أخُو الْجَوْن إلاَّ أنَّهُ لا يُعَلَّلُ

يروى برفع هدك ونصبه فمن رفع جعله مصدرا نعت به ومن فتح جعله فعلا ماضيًا فيه ضمير فعلى هذا تقول مررت برجلين هداك من رجلين وبرجال هدوك من رجال وبامرأة هدتك من امرأة وبامرأتين هدتاك من امرأتين وبنسوة هددنك من نساء وكذلك تقول مررت برجل كفاك من رجل وبرجلين كفياك من رجلين وبرجال كفوك من رجال وبامرأة كفتك من امراة وبامرأتين كفتاك من امرأتين

---

[٧٤] عجز البيت **(لاقى مباعدة منكم وحرمانا)**.

البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص١٦٣، ولسان العرب (١٧٤/٧) **(عرض)**. المعجم المفصل (٩٦٩/٢).

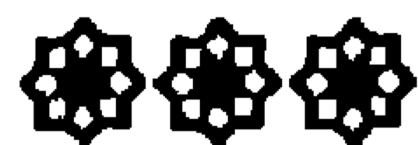
والشاهد فيه قوله: (يا رب غابطنا) حيث جر **(غابطنا)** بـ **(رب)** التي لا تدخل إلا على النكرة، فدل على أن اسم الفاعل **(غابط)** لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، إذ لو اكتسب التعريف لما دخلت عليه **(رب)**.

[**٧٥**] سبق الشاهد برقم (٩٨/٢).

[٧٦] **البيت من الطويل**، وهو للقتال الكلابي في ديوانه ص٧٧، ولسان العرب (١٠٤/١٣) **(جون)**... المعجم المفصل (٧٠٥/٢).

والشاهد فيه قوله: (هَدُّكَ صَاحِبًا) حيث جاء قوله: **(هدُّك)** بضم الدال على أنه مصدر نُعت به، وبفتحها على لفظ الفعل الماضي.

وبنسوة كفينك من نسوة فما كان منها مصدرا معربًا يتبع الموصوف في إعرابه إن كان الموصوف مرفوعا فالمصدر الذي هو نعته مرفوع وإن كان منصوبًا فهو منصوب وإن كان مجرورًا فهو مجرور وإن كان فعلا فهو بلفظ الفعل الماضي لا يدخله شيء من الإعراب فاعرفه.



الوصف بالجملة

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب وأما قوله:

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فبمعنى مقول عنده هذا القول لو رقته لأنه سمار ونظيره قول أبي الدرداء وجدت الناس أخبر تقله أي وجدتهم مقولا فيهم هذا المقال ولا يوصف بالجمل إلا النكرات)).

قال الشارح:

((**وقد تقع الجمل صفات**)) للنكرات وتلك الجمل هى الخبرية المحتملة للصدق والكذب وهى التي تكون إخبارًا للمبتدأ وصلات للموصولات وهى أربعة أضرب: الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل والثاني أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر والثالث أن تكون شرطا وجزاء والرابع أن تكون ظرفا فالأول قولك هذا رجل قام وقام أبوه فهذا مبتدأ ورجل الخبر وقام في موضع رفع بأنه صفة قال الله تعالى: ﴿**وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ**﴾[1]. فقوله أنزلناه في موضع رفع على الصفة لكتاب يدل على ذلك رفع مبارك بعده وفيه ذكر مرتفع بأنه الفاعل وهذا الذكر يعود إلى الموصوف الذي هو رجل ولولا هذا الذكر لما جاز أن تكون هذه الجملة صفة لأن الصفة كالخبر فكما لابد من عائد إلى المبتدأ إذا وقعت خبرا كذلك لابد منه في الجملة إذا وقعت صفة.

والثاني كقولك هذا رجل أبوه منطلق فأبوه مبتدأ ومنطلق خبره والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع بأنها صفة رجل والهاء في أبوه عائدة إلى الموصوف.

---

(١) سورة الأنعام: ٩٢، ١٥٥.

والثالث أن تكون الجملة الصفة جملة من شرط وجزاء وذلك نحو مررت برجل إن تكرمه يكرمك فقولك إن تكرمه يكرمك في موضع الصفة لرجل وقد عاد الذكر منهما إلى الموصوف ولو عاد من أحدهما لكان كافيا نحو مررت برجل إن تضربه تكرم خالدًا فالذكر هاهنا إنما عاد من الشرط وحده ولو قلت مررت برجل إن تضرب زيدا يضربك لجاز أيضا لأنه قد عاد الذكر إلى الموصوف من الجزاء وإن عاد منهما فأجود شيء.

والرابع الظرف ونحوه من الجار والمجرور فهذا في حكم الجملة من حيث كان الأصل في الجار والمجرور أن يتعلق بفعل لأن حرف الجر إنما دخل لإيصال معنى الفعل إلى الاسم ويدل على أنه في حكم الجملة أنه يقع صلة نحو جاءني الذي في الدار ومن الكرام والصلة لا تكون إلا جملة ومما يدل على ذلك أن الظرف إذا وقع صلة أو صفة لنكرة جاز دخول الفاء في الخبر نحو الذي في الدار فله درهم وكل رجل في الدار فمكرم كما تقول الذي يأتيني فله درهم وكل رجل يأتيني فله درهم ولو قلت كل رجل قائم فله درهم لم يجز.

واعلم أن الظرف إذا وقع صفة كان حكمه كحكمه إذا وقع خبرًا إن كان الموصوف شخصًا لم تصفه إلا بالمكان نحو هذا رجل عندك ولا تصفه بالزمان لا تقول هذا رجل اليوم ولا غدًا لأن الغرض من الوصف تحلية الموصوف بحال تختص به دون مشاركة في اسمه ليفصل منه والزمان لا يختص بشخص دون شخص فلا يحصل به فصل، وشرطا في الجملة التي تقع صفة أن «**تكون محتملة للصدق والكذب**» تحرزًا من الأمر والنهي والاستفهام نحو قم واقعد ولا تقم ولا تقعد وهل يقوم زيد فإن هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات كما لا تقع أخبارا ولا صلات لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركة في اسمه والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها إنما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص، فأما قول الشاعر أنشده الأصمعي:

[٧٧] حتّى إذا جَنَّ الظلامُ واخْتَلَطْ جاءوا بمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ

---

[٧٧] الرجز قيل للعجاج في ملحق ديوانه (٢/٣٠٤)، وخزانة الأدب (٢/١٠٩)، وبلا نسبة =

ويروى بضيح والضيح بالفتح اللبن الرقيق الممزوج يقال ضيحت اللبن أي مزجته والمذق والمذيق مثله وإنما وصف به وهو استفهام على الحكاية وإضمار القول كأنه قال جاءوا بمذق مقول فيه ذلك شبه لونه بلون الذئب لورقته والورقة لون كلون الرماد ولذلك قال ((**لأنه سمار**)) والسمار اللبن الرقيق، ((**ومثله قول أبي الدرداء وجدت الناس أخبر تقله**)) وذلك أن وجدت كعلمت يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما والمفعول الثاني خبر لا يقع فيه من الجمل إلا الخبرية وقوله أخبر تقله أمر لا يقع خبرًا للمبتدأ وكذلك لا يقع مفعولا ثانيًا لوجدت وإنما ذلك على معنى وجدت الناس مقولا فيهم ذلك، ويروى تقله وتقله بفتح اللام وكسرها لأنه يقال قلى يقلى ويقلي فمن قال يقلي بالكسر قال تقله مكسورا والأصل تقليه فلما جزم بالأمر حذفت الياء للجزم ثم دخلت هاء السكت فقلت تقله بكسر اللام وسكون الهاء ومن فتح وقال يقلى وهو قليل جزم بحذف اللام وبقى ما قبلها مفتوحا ثم دخلت هاء السكت.

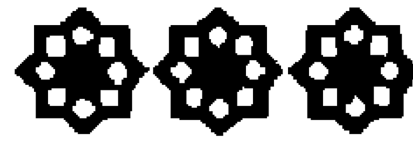
واعلم أن كل جملة وقعت صفة فهي واقعة موقع المفرد ولها موضع ذلك المفرد من الإعراب فإذا قلت مررت برجل يضرب فقولك يضرب في موضع ضارب فأبدًا تقدر ما أصبت مكانه فعلا باسم فاعل إن كان المنعوت كذلك وباسم مفعول إن كان المنعوت كذلك وكذلك الجار والمجرور وتقديره بما يلائم معناه تقول في قولك هذا رجل من بني تميم تقديره تميمي وتميمي بمعنى منسوب وفي قولك هذا رجل من الكرام تقديره كريم فاعرف ذلك.

((**فإن قيل**)) فلم زعمتم أن المفرد أصل والجملة واقعة موقعه فالجواب أن البسيط أول والمركب ثان فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل.

- في لسان العرب (٢٤٨/٤) (**خضر**)، (٣٤٠/١٠) (**مذق**)... المعجم المفصل (١١٩١/٣).

والشاهد فيه قوله: (**بمذق هل رأيت الذئب**) فالظاهر أن الجملة الاستفهامية قد وقعت نعتا للنكرة (**مذق**) والحقيقة أنها مقول قول محذوف، والتقدير: جاء وابمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط.

واعلم أنه ((**لا ينعت بالجملة معرفة**)) لو قلت هذا زيد أبوه قائم على أن تجعله صفة لم يجز فإن جعلته حالا جاز وإنما لم توصف المعرفة بالجملة لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة لأنها حديث ألا ترى أنها تقع خبرا نحو زيد أبوه قائم ومحمد قام أخوه وإنما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ما لم يكن عنده فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالذي وجعلت الجملة في صلته فقلت مررت بزيد الذي أبوه منطلق فتوصلت بالذي إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بأي إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو يا أيها الرجل.



الوصف السببي

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وقد نزلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة نعته بحاله هو نحو قولك مررت برجل كثير عدوه وقليل من لا سبب بينه وبينه)).

قال الشارح:

اعلم أنهم ((**يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه**)) كما يصفونه بفعله والغرض بالسبب هاهنا الاتصال أي بفعل ماله به اتصال وذلك نحو قولك هذا رجل ضارب أخوه زيدا وشاكر أبوه عمرا لما وصفته بضارب ورفعت به الأخ وأضفته إلى ضمير الموصوف صار من سببه وحصل بذلك من الإيضاح والبيان ما يحصل بفعله ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل قائم أبوه أو غلامه فقد تخصص وتميز من رجل ليس بهذه الصفة كما إذا قلت مررت برجل قائم ولو قلت مررت برجل قائم عمرو أو ضارب زيد لم يحصل بذلك تخصيص ولا تميز به من غيره إذ ذلك ليس شيئًا يخصه فإذا قلت مررت ((**برجل كثير عدوه**)) فقد اتصل المضمر بالفاعل وإذا قلت ((**قليل من لا سبب بينه وبينه**)) فقد اتصل الضمير بالفاعل وإذا قلت مررت برجل ضارب أخاه فقد اتصل الضمير بالمفعول فكان من سببه لذلك فاعرفه.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وكما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها أو كانت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث نحو فعول وفعيل بمعنى مفعول أو مؤنثة تجرى على المذكر نحو علامة وهلباجة وربعة ويفعة)).

قال الشارح:

قد تقدم قولنا إن ((**الصفة تابعة للموصوف في أحواله**)) وجملتها عشرة أشياء رفعه ونصبه وخفضه وإفراده وتثنيته وجمعه وتنكيره وتعريفه وتذكيره وتأنيثه إن

كان الاسم الاول الموصوف مرفوعا فنعته مرفوع وإن كان منصوبًا فنعتــه منصـوب وإن كان مخفوضًا فنعته مخفوض وكذلك سـائر الأحـوال تقـول هـذا رجـل عـاقل ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل فقد ترى كيف تبعت الصفة الموصوف في إعرابه إفراده وتذكيره وتنكيره ولو قلت هذا رجل الظريف أو هذا زيد ظريف علـى أن تجعل ظريفًا نعتًا لما قبله لم يجز لمخالفته إيـاه فـي التعريـف فـإن جملتـه بـدلا جاز.

وإنما وجب للنعت أن يكون تابعًا للمنعـوت فيمـا ذكرنـاه مـن قبـل أن النعـت والمنعوت كالشيء الواحد فصار ما يلحـق الاسـم يلحق النعت وإنمـا قلنـا أنهمـا كالشيء الواحد من قبل أن النعت يخرج المنعوت مـن نـوع إلـى نـوع أخـص منـه فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعـوت وحـده فـالنعت والمنعـوت بمنزلة إنسان والمنعوت وحده بمنزلـة حيـوان فكمـا أن إنسـانًا أخـص مـن حيـوان كذلك النعت والمنعوت أخص من المنعوت وحده ألا تـرى أنـك إذا قلـت مـررت برجل فهو من الرجال الذين كل واحد منهم رجل وإذا قلت مـررت برجـل ظريـف فهو من الرجال الظرفاء الذين كل واحد منهم رجل ظريف فالرجال الظرفـاء جملـة لرجل ظريف كما أن الرجال جملة لرجل فرجل ظريف جزء للرجال الظرفـاء وهـو أخص من رجل ألا ترى أن كل رجل ظريف رجل وليـس كـل رجـل رجـلا ظريفـا وقد تقدم الكلام على شدة اتصال الصفة بالموصوف في مواضع من هذا الكتاب.

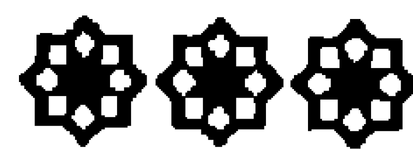
وقوله: «**إلا إذا كان فعل ما هو من سببه**» يعني أن الصفـة إذا رفعـت الظـاهر وكان الظاهر من سبب الموصوف فإن الصفـة تكـون موحـدة علـى كـل حـال وإن كان موصوفها مثنى أو مجموعًا نحو قولك هـذا رجـل قـائم أخـوه ورجـلان قـائم أخوهما ورجال قائم أخوهم لأنها هنا جارية مجرى الفعل إذا تقدم نحو قولك قـام زيد وقام الزيدان وقام الزيدون لما رفع الظاهر خلا مـن الضمير والتثنيـة إنمـا هـى الضمير لا للفعل نفسه فكذلك اسم الفـاعل واسـم المفعـول إنمـا يثنـى كـل واحـد منهما ويجمع إذا كان فيهما ضمير وأمـا إذا خلـوا مـن الضمـير فيكونـان موحديـن وكذلك لا يؤنثان إلا أن يكـون المرفـوع بهمـا مؤنثـا نحـو مـررت بـامرأة ضاربـة جاريتها فإن كان الفاعل مذكرًا ذكرت الفعل نحو قولك هذه امرأة ضارب غلامهـا لأن الفعل للغلام لا لامرأة والفعل إنما بتأنيث فاعله.

فأما ((**الصفة التي يستوى فيها المذكر والمؤنث**)) وذلك على ضربين منه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث في سقوط علامة التأنيث ومنه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث في لزوم تاء التأنيث فالأول نحو ((**فعول**)) بمعنى فاعل نحو رجل صبور وشكور وضروب وامرأة صبور وشكور وضروب بمعنى صابر وصابرة وشاكر وشاكرة وضارب وضاربة كأنهم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث هاهنا الفرق بين فعول بمعنى فاعل وبينه إذا كان بمعنى مفعول نحو حلوبة وحمولة قال الشاعر:

[٧٨] **فيها اثْنتان وأربَعُونَ حَلُوبَةً   سُوداً كخافيَةِ الغُرابِ الأسْحَم**

أثبت التاء لأنها بمعنى محلوبة، ومثل ذلك ((**فعيل إذا كان بمعنى مفعول**)) نحو كف خضيب ولحية دهين المراد مخضوبة ومدهونة حذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى فاعل نحو عليم وسميع وذلك إنما يكون فيهما عند ذكر الموصوف وفهم المعنى بذكره أو ما يقوم مقام ذكره فأما مع حذف الموصوف فلا لو قلت رأيت خضيبًا وأنت تريد كفًا لم يجز للالتباس.

((**وأما الثاني فقولهم علامة**)) ونسابة لمن يكثر علمه ومعرفته بالنسب وقالوا ((**هلباجة**)) للأحمق وقالوا ((**ربعة**)) للمتوسط في الطول ليس طويلا ولا قصيرًا وقالوا غلام ((**يفعة**)) بمعنى اليافع وهو المرتفع يقال غلام يفعة وغلمان يفعة فهذا ونحوه لا يتبع الموصوف في تذكيره بل يثبت فيه التاء وإن كان الموصوف مذكرًا لأن التاء فيه للمبالغة في ذلك الوصف ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تعالى وإن كان معناها المبالغة لوجود لفظ التأنيث ولا يحسن إطلاقه على البارئ لأنها مبالغة بعلامة نقص.



---

[٧٨] **البيت من الكامل**، وهو لعنترة في ديوانه ص١٩٣، وخزانة الأدب (٣٩٠/٧). المعجم المفصل (٩١٦/٢).

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (سودًا) وهو حال من النكرة **(حلوبة)** في بعض التخريجات وفيه دليل على مجيء صاحب الحال نكرة.

بيان ما يوصف وما لا يوصف من أنواع المعرفة

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفة والعلم مثله في أنه لا يوصف به ويوصف بثلاثة بالمعرف باللام وبالمضاف إلى المعرفة وبالمبهم كقولك مررت بزيد الكريم وبزيد صاحب عمرو وصديقك وراكب الأدهم وبزيد هذا. والمضاف إلى المعرفة مثل العلم يوصف بما وصف به والمعرف باللام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله كقولك مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم. والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسما أو صفة واتصافه باسم الجنس ما هو مستبد به عن سائر الأسماء وذلك قولك أبصر ذاك الرجل وأولئك القوم ويا أيها الرجل ويا هذا الرجل)).

قال الشارح:

اعلم أن المعارف خمس المضمرات نحو أنا وأنت وهو ونحو ذلك مما سيأتي وصفه والأعلام نحو زيد وعمرو وقد تقدم بيانها والمبهمات وهي أسماء الإشارة نحو هذا وذلك وذاك وهؤلاء ونحوها مما سيأتي بيانها وما عرف بالألف واللام نحو الرجل والغلام وما أضيف إلى واحد منها نحو غلامك وغلام زيد وصاحب هذا وباب الدار ونحو ذلك.

واعلم أن المعارف مرتبة في التعريف والترتيب المذكور فاعرفها وأخصها المضمرات وذلك لأنك لا تضمر الاسم إلا بعد تقدم ذكره ومعرفة المخاطب على من يعود ومن يعني أو تفسير يقوم مقام الذكر ولذلك استغنى عن الوصف ثم العلم ثم المبهم وما أضيف إلى معرفة من المعارف فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف لأنه يسرى إليه ما فيه من التعريف ثم ما فيه الألف واللام هذا مذهب سيبويه.

وذهب قوم إلى أن المبهم أعرف المعارف لأنه يتعرف بالقلب والعين وغيره يتعرف بالقلب لا غير فكان ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشيء واحد ثم العلم ثم المضمر ثم ما فيه الألف واللام وهو قول أبي بكر بن السراج.

وذهب آخرون إلى أن أعرف المعارف العلم لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارك إذ كان علامة توضع على المسمي يعرف بها دون غيره ويميز من سائر الأشخاص ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالألف واللام وهو قول أبي سعيد السيرافي فأما ما عرف بالإضافة فتعريفه على حسب ما يضاف إليه من المضمر والعلم والمبهم وما فيه الألف واللام على اختلاف الأقوال.

((**فأما المضمرات فلا توصف**)) وذلك لوضوح معناها ومعرفة المخاطب بالمقصود بها إذ كنت لا تضمر الاسم إلا وقد عرف المخاطب إلى من يعود ومن تعني فاستغنى لذلك عن الوصف ولايوصف بها لأن الصفة تحلية بحال من أحوال الموصوف والمضمرات لا اشتقاق لها فلا تكون تحلية.

((**وأما العلم الخالص فلا يوصف به**)) لعدم الاشتقاق فيه وذلك أنه لم يسم به لمعنى استحق به ذلك الاسم دون غيره ويوصف لما ذكرناه من إزالة الاشتراك في اللفظ ((**ووصفه بثلاثة أشياء**)) بما فيه الألف واللام نحو جاءني زيد العاقل والفاضل والعالم ونحوها مما فيه الألف واللام وبما أضيف إلى معرفة من المعارف الأربع نحو غلامك وغلام هذا وغلام زيد وغلام الرجل تقول جاءني زيد غلامك فزيد مرفوع بأنه فاعل وغلامك نعت له وتقول جاءني محمد عبد خالد وغلام هذا وصاحب الأمير وما أشبه ذلك.

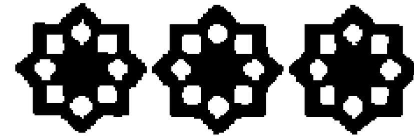
وربما وقع في عبارة بعض النحويين في وصف العلم أنه يوصف بكذا وبالمضاف إلى مثله وهي من عبارت سيبويه والمراد إلى مثله في التعريف لا في العلمية ويوصف بالمبهم نحو مررت بزيد هذا لأن اسم الإشارة وإن لم يكن مشتقًا فهو في تأويل المشتق والتقدير بزيد المشار إليه أو القريب هذا مذهب سيبويه فإنه كان يرى أن العلم أخص من المبهم وشرط الصفة أن تكون أعم من الموصوف ومن قال إن اسم الإشارة أعرف من العلم لم يجز عنده أن يكون نعتًا له إنما يكون بدلا أو عطف بيان ((**وأما أسماء الإشارة**)) فتوصف ويوصف بها فتوصف لما فيها

من الإبهام ألا ترى أنك إذا قلت هذا وأشرت إلى حاضر وكان هناك أنواع من الأشخاص التي يجوز أن تقع الإشارة إلى كل واحد منها فيبهم على المخاطب إلى أي الأنواع وقعت الإشارة فتفتقر حينئذ إلى الصفة للبيان، ويوصف بها لأنها في مذهب ما يوصف به من المشتقات نحو الحاضر والشاهد والقريب والبعيد فإذا قلت ذاك فتقديره البعيد أو المتنحي ونحو ذلك، ولا توصف إلا باسم جنس لأن الغرض من وصفها بيان نوع المشار إليه لا فصل المشار إليه من مشارك له بحال من أحواله لأن اسم الإشارة ثابت لما وقع عليه ثم شاركه في ذلك الاسم غيره فاحتاج إلى فصل بينهما بالصفة وإنها أتى به وصلة إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة مثال ذلك أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الإخبار عن أحدهما ولابد من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فيدخل فيه الألف واللام فأتى باسم الإشارة وصلة إلى تعريفه ونقله من تعريف العهد إلى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل أو يفعل ونظيره دخول أي في النداء وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام ويجوز أن تتوصل بهذا إلى نداء ما فيه الألف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول يا هذا فإذا جعلته وصلة لزمته الصفة وإذا لم تجعله وصلة لم تلزمه فلذلك تقول هذا الرجل والغلام ولا تقول الظريف ولا العالم إلا على إرادة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة فيكون المراد الاسم لا الصفة.

ولا يجوز أن ينعت المبهم بمضاف لأنك إذا قلت هذا الرجل فالرجل وما قبله اسم واحد للزوم الصفة له لأنك إذا أومأت إلى شيء لزمك البيان عن نوع الذي تقصده فالبيان كاللازم له فلما كانت هي لا تضاف لأنها معرفة بالإشارة والمضاف يقدر بالنكرة والمبهم مما لا يصح تنكيره لأن تعريف الإشارة لا يفارقه فكما لا يصح إضافة الأول كذلك لايصح إضافة الثاني لأنهما اسم واحد، ولذلك من المعنى لا يصح أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف فتقول مررت بهذين الرجل والفرس لفصلك بين الصفة والموصوف بحرف عطف بخلاف غيره عن الصفات فإنك تقول مررت برجلين كريم وفاضل ولابد فيه من أن يكون على عدة المجموع.

((**فأما ما عرف بالألف واللام**)) فيوصف بشيئين بمثله مما فيه الألف واللام وبالمضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو قولك مررت بالرجل العاقل وهذا الرجل

الفاضل وتقول في الصفة بالمضاف هذا الرجل صاحب المال ورأيت الأمير ذا العدل ومررت بالغلام ذي الفضل ولا يوصف ما فيه الألف واللام بغير ذينك لأنه أقرب إلى الإبهام من سائر المعارف ألا تراك تصفه بما تصف به النكرات فتقول مررت بالرجل مثلك وإني لأمرّ بالغلام غيرك فيكرمني «**فأما المضاف إلى المعرفة**» فإنه يوصف بالمضاف إلى مثله في التعريف وبالمضاف إلى ما هو أبهم منه على حسب الفائدة المذكورة وبما فيه الألف واللام وبالأسماء المبهمة نحو مررت بصاحبك أخي زيد وصاحب هذا والكريم ولا تقول مررت بغلام زيد أخيك لأنه أخص من الموصوف فاعرفه.



متى يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وتفضيل ذلك

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة أو مساويا لها ولذلك امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم وبالمضاف إلى ما ليس معرفا باللام لكونهما أخص منه)).

قال الشارح:

قد تقدم قولنا إن ((**الصفة ينبغي أن تكون وفق الموصوف**)) فإن كان الموصوف نكرة فصفته نكرة وإن كان معرفة فصفته معرفة ولا تكون الصفة أخص من الموصوف إنما ((**يوصف الاسم بما دونه في التعريف أو بما يساويه**)) وذلك لوجهين أحدهما أن الصفة تتمة للموصوف وزيادة في بيانه والزيادة تكون دون المزيد عليه وأما أن تفوقه فلا فإذا وجه الكلام أن تبدأ بالأعراف فإن كفى وإلا أتبعته ما يزيده بيانًا.

وأما الوجه الثاني فإن الصفة خبر في الحقيقة ألا ترى أنه يحسن أن يقال لمن قال جاءني زيد الفاضل كذبت فيما وصفته به أو صدقت كما يحسن ذلك في الخبر وإذا كانت خبرًا فكما أن الخبر لا يكون إلا أعم من المخبر عنه أو مساويا له فالأول نحو زيد قائم والثاني نحو الإنسان بشر إلا أن الفرق بينهما أنك في الصفة تذكر حالا من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفًا له عند توهم الجهالة بالموصوف وعدم الاكتفاء بمعرفته وفي الخبر إنما تذكر لمن يجهلها فتكون هي محل الفائدة فلذلك تقول مررت بزيد الطويل والطويل نعت لزيد وهو أعم منه وحده إذ الأشياء الطوال كثيرة وزيد أخص من الطويل وحده ((**فإن قيل**)) فكيف تكون الصفة بيانًا للموصوف وهي أعم منه ((**قيل**)) البيان منه إنما حصل من مجموع الصفة والموصوف لأن مجموعهما أخص من كل واحد منهما منفردًا فزيد

الطويل أخص من زيد وحده ومن الطويل وحده ولذلك كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد فعلى هذا تقول مررت بزيد هذا فيكون هذا نعتًا لزيد هذا على مذهب من يرى أن هذا أنقص من العلم ومن جعل هذا أخص من العلم جعله بدلا لا نعتًا وتقول جاءني هذا الرجل فتصف هذا بما فيه الألف واللام لأن ما فيه الألف واللام أنقص تعريفًا من أسماء الإشارة ولو قلت مررت بالرجل هذا فتصف ما فيه الألف واللام باسم الإشارة لم يجز لأن الاسم لا يوصف بما هو أتم تعريفًا منه فإنه جعلته بدلا أو عطف بيان جاز فاعرفه.

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى معه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه كقوله:

[٧٩] وعَلَيْهما مسرُودتان قَضاهُما داوُدُ أو صَنَعُ السَّوابغ تُبَّعُ

وقوله:

[٨٠] ربَّاءُ شمَّاءُ لا يَأوي لقُلَّتِها إلاَّ السَّحابُ وإلاَّ الأوْبُ والسَّبَلُ

وقوله عز وجل: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾[1]. وهذا باب واسع ومنه قول النابغة:

[٨١] كأنَّك من جمال بني أُقَيْش يُقَعقَعُ خلْفَ رجلَيْهِ بشَنْ

أي جمل من جمالهم وقال:

[٨٢] لو قُلْتَ ما في قوْمِها لم تِيثَم يفضُلُها في حسَبٍ ومِيسَم

أي ما في قومها أحد ومنه:

أنا ابن جلا

أي رجل جلا وقوله:

---

[٧٩] سيأتي تخريجه برقم (٨٣).

[٨٠] سيأتي تخريجه برقم (٨٤).

(١) سورة الصافات: ٤٨.

[٨١] سبق تخريجه برقم (٧٣/١).

[٨٢] سيأتي تخريجه برقم (٨٥).

بكفـــي كـــان مـــن أرمـــي البشـــر

أي بكفي رجل وسمع سيبويه بعض العـرب الموثـوق بهـم يقـول مـا منهمـا مات حتى رأيته في حال كذا وكذا يريد مـا منهمـا واحـد مـات، وقـد يبلـغ مـن الظهـور أنهـم يطرحونـه رأسًـا كقولهـم الأجـرع والأبطـح والفـارس والصـاحب والراكب والأورق والأطلس)).

قال الشارح:

اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشـيء الواحـد مـن حيـث كـان البيـان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يحـذف واحـد منهمـا لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه فالموصوف القيـاس يـأبى حذفـه لما ذكرناه ولأنه ربما وقع بحذفه لبس ألا ترى أنك إذا مـررت بطويـل بطويـل لـم يعلم من ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسان أو رمـح أو ثـوب ونحـو ذلـك ممـا قـد يوصف بالطول إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليـه إمـا بحـال أو لفظ وأكثر ما جاء في الشعر لأنه موضع ضرورة وكلما استبهم كان حذفه أبعد فـي القياس فمن ذلك قول أبي ذؤيب:

[٨٣] وعليهمـــا مســـرودتان إلـــخ

الشاهد فيه قوله مسرودتان والمراد درعان مسرودتان وكذلك السوابغ المـراد الدروع السوابغ ومن ذلك قول المتنخل الهذلي وهـو مـالك بـن عويمـر والمتنخـل لقب:

[٨٤] ربـــاء شـــماء إلـــخ

---

[٨٣] **البيت من الكامل**، وهو لأبي ذؤيب في سر صناعة الإعراب (٧٦٠/٢)، ولسان العـرب (٣١/٨) (تبع)، (٢٠٩/٨) (صنع)، (١٨٦/١٥) (قضى)... المعجم المفصل (٥١٦/١).
والشاهد فيه قوله: (مسرودتان) و(السوابغ)، فحذف الشاعر الموصـوف، وأقـام الصفـة مكانه.

[٨٤] **البيت من البسيط**، وهو للمنخل الهذليّ في خزانة الأدب (٧،٣/٥) وللهذلي في لســان العرب (٢٢٠/١) (أوب). المعجم المفصل (٦٧٩/٢).
والشاهد فيه قوله: (رباء شماء) فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه. والمـراد ((رجـل رباء)) .

الشاهد فيه قوله رباء شماء والمراد رجل رباء ربوة أو رابية شماء فهو فعال من قولك ربوت الرابية إذا علوتها وضعف العين للتكثير والهمزة في آخره بدل من الواو التي هى لام الكلمة كهمزة كساء وغطاء ولم ينونه لأنه مضاف إلى شماء وشماء فعلاء من الشمم وهو الارتفاع يقال جبل أشم وزابية شماء أي مرتفعة ومنه الشمم في الأنف وهو ارتفاع قصبته وهو مخفوض بإضافة رباء إليه والفتحة علامة الخفض لأنه لا ينصرف وهمزته للتأنيث، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾(١). والمراد حور قاصرات الطرف.

قال: ((وهذا باب واسع)) يعني حذف الموصوف إذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة نحو قولك مررت بظريف ومررت بعاقل وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل فأما إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل نحو مررت برجل أي رجل وأيما رجل فإنه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأن معناه كامل وليس لفظه من الفعل، وكذلك لو كانت الصفة جملة نحو مررت برجل قام أخوه ولقيت غلامًا وجهه حسن لم يجز حذف الموصوف فيه أيضًا لأنه لا يحسن إقامة الصفة مقام الموصوف فيه ألا تراك لو قلت مررت بقام أخوه أو لقيت وجهه حسن لم يحسن وربما جاء شيء من ذلك وما أقله فمن ذلك قول النابغة:

كأنك من جمال بني أقيش إلخ

وقبله:

أَتخذُلُ ناصِرِى وتُعِز عَبْسًا أَيَرْبُوعَ بنَ غَيْطٍ لِلمِعَنٌ

أراد جملا من جمال بنى أقيش فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وإنما قال من جمال بنى أقيش لأنها وحشية مشهورة بالنفور والشن القربة اليابسة وإذا فعل بها هذا كان أشد لنفورها، وسبب هذا الشعر أن بنى عبس قتلوا رجلا من بني أسد فقتلت بنو أسد رجلين من عبس فأراد عيينة بن حصن الفزارى أن يعين بنى عبس وينقض الحلف الذي بين بنى ذبيان وبنى أسد وبينهم حلف وتناصر فقال كأنك من جمال بني أقيش أي سريع الغضب تنفر مما لا ينبغي لعاقل أن ينفر منه،

---

(١) سورة الصافات: ٤٨

والذي حسن حذف الموصوف هاهنا كونه خبرًا والخبر يكون جملة وجارا ومجرورًا نحو قولك إن زيدًا أبوه قائم وإن زيدًا من الكرام فأبوه قائم في موضع الخبر وكذلك الجار والمجرور، ومنه قول أبي الأسود الحماني:

[٨٥] لو قلت ما في قومها إلخ

والمراد إنسان يفضلها فحذف الموصوف الذي هو المبتدأ وأقام الجملة مقامه، يصف امرأة فالحسب المآثر والميسم الجمال وهو من الواو وإنما قلبوها ياء للكسرة قبلها كأنه من قولهم فلان وسيم أي حسن الوجه.

وقوله لم تيثم يريد تأثم وإنما لما كسر التاء وجب قلب الهمزة ياء وإنما كسروا التاء علىمذهب من يرى كسر حروف المضارعة ما عدا الياء وذلك إذا كان الفعل على فعل نحو تعلم وتسلم، ومثله في حذف الموصوف قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾(١). أي قوم دون ذلك أو ناس وقد حمل ناس قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾(٢). على هذا قالوا تقديره: (**ومن الذين قالوا إنا نصارى**) قوم أخذنا ميثاقهم؛ ومثله ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾(٣). والمراد إنسان له مقام معلوم وقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾(٤). أي قوم يحرفون والكوفيون يضمرون موصولا وتقديره عندهم إلا من له مقام معلوم والأول أسهل لأن حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف.

ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوق بهم ((**ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا**)) والمراد ما منهما أحد مات فحذف أحدا وهو الموصوف وهذا الحذف في المبتدأ أسهل منه مع الفاعل لو قلت جاءني قام أخوه على إرادة جاءني رجل قام أخوه لم يحسن حسنه في المبتدأ لأن المبتدأ قد لايكون

---

[٨٥] الرجز لحكيم بن معيّة في خزانة الأدب (٦٢/٥، ٦٣)، وبلا نسبة في الكتاب (٣٤٥/٢)... المعجم المفصل (١٢٦٥/٣).
والشاهد فيه قوله: (ما في قومها يفضلها) فحذف المنعوت.

(١) سورة الجن: ١١.
(٢) سورة المائدة: ١٤.
(٣) سورة الصافات: ١٦٤.
(٤) سورة النساء: ٦٤.

اسما محضا نحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه والمراد سماعك بالمعيدي خير من رؤيته وليس كذلك الفاعل.

وأما قوله: ((أنا ابن جلا)) من قول سحيم بن وثيل الرياحي:

[٨٦] أنا ابنُ جلاَ وطلاَّعُ الثَّنايا متى أضَعِ العِمامَةَ تعْرِفوني

فقيل إنه من هذا القبيل والمراد أنا ابن رجل جلا ثم حذف الموصوف أي جلا أمره ووضح أو كشف الشدائد وقيل إنه اسم علم واحتج به عيسى بن عمر شاهدًا في منع صرف كل اسم على وزن الفعل سواء كان ذلك البناء مما يغلب وجوده في الأفعال أو لا يغلب، وأصحاب سيبويه يتأولونه على أنه سمى به وفيه ضمير فهو جملة والاسم المنقول من الجملة يحكى ولا يعرب فيكون من قبيل بنى شاب قرناها وقد تقدم شرح ذلك في مالا ينصرف، وقد قيل في قول الآخر:

[٨٧] واللهِ ما ليلى بنامَ صاحبُه ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانبُهْ

إنه علم اسم رجل وقيل إنه على حذف الموصوف كأنه أراد ما ليلى برجل نام صاحبه ثم حذف الموصوف، ومن ذلك قوله:

[٨٨] جادت بكفي كان من أرمى البشر

وقبله:

مالَكَ عندي غَيرُ سُهْم وحَجْر وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ

---

[٨٦] سبق الشاهد برقم (٧٢/١).

[٨٧] الرجز للقنانيّ (أبي خالد) في شرح أبيات سيبويه (٤١٦/٢)، وبلانسبة في خزانة الأدب (٣٨٩،٣٨٨/٩) ولسان العرب (٥٩٥/١٢) (نوم).. المعجم المفصل (١١١٣/٣).

والشاهد فيه قوله: (بنام صاحبه) فأدخل حرف الجر على محذوف والتقدير بمقول فيه: نام صاحبه، فحذف القول، و بقى المحكي به. وقيل: إنه من باب حذف الموصوف، والتقدير: بليل نام صاحبه.

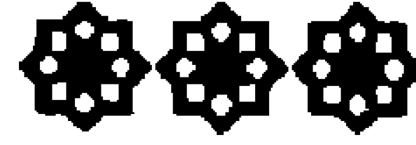
[٨٨] الرجز بلا نسبة في الإنصاف (١١٥،١١٤/١)، وخزانة الأدب (٦٥/٥)، ولسان العرب (٣٧٠/١٣) (كون)، ٤٢١ (منن)... المعجم المفصل (١١٥٤/٣).

والشاهد فيه: حذف الموصوف، وإبقاء صفته وأصل الكلام: بكفّي رجل كان أرمى البشر، الموصوف المحذوف هو (رجل) والصفة في جملة (**كان من أرمى البشر**)، ويجوز اعتبار (**كان**) زائدة فيكون قوله: (**من أرمى**) جارًا ومجرورًا متعلقًا بمحذوف نعت للمنعوت المحذوف.

الشاهد فيه حذف الموصوف وإقامة الصفة التي هى الجملة مقامه والتقدير بكفى رجل كان من أرمى البشر وقد روى بكفى كان من أرمى البشر بفتح ميم من أي بكفى من هو أرمى البشر وكان زائدة؛ وكبد القوس مقبضها وقوس كبداء غليظة المقبض تملأ الكف؛ وجادت من الجودة لا من الجود، ولو صحت الرواية الأولى لم يجز القياس عليه لقلته وشذوذه في القياس، وربما «**ظهر أمر الموصوف وعرف موضعه فيستغنى عن ذكره البتة**» وتقع المعاملة مع الصفة وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف وذلك نحو قولهم: «**الأجرع والأبطح**» فالأجرع مكان سهل مستو لا ينبت يقال مكان أجرع ورملة جرعاء ثم اشتهر المكان بذلك فعلم مكانه وإن لم يذكر فقيل الأجرع إذ لا يوصف بذلك إلا المكان، وأما الأبطح فالمكان المتسع ومثله البطحاء وأصله أن يقال مكان أبطح ثم غلبت الصفة وصارت كاسم الجنس.

ومثله «**الفارس والصاحب والراكب**» أصل ذلك كله الصفة وإنما غلبت فصارت كاسم الجنس ولذلك يجمع جمعه فيقال فارس وفوارس وصاحب وصواحب وراكب ورواكب كما يقال كاهل وكواهل فالفارس راكب الفرس خاصة والراكب راكب الجمل خاصة لا يقال لغيره والصاحب معروف، ومثل ذلك «**الأورق والأطلس**» فالأورق المغبر اللون كلون الرماد والحمامة ورقاء للونها والأطلس أن يضرب إلى الغبرة والذئب أطلس للونه فأصلهما الصفة ثم ظهر أمرهما فصار الموصوف نسيًا منسيًا فصار كالجنس «**وأما الصفة فلا يحسن حذفها أيضًا**» لما ذكرناه ولأن الغرض من الصفة إما التخصيص وأما الثناء والمدح وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب والحذف من باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما، وقد حذفت الصفة على قلة وندرة وذلك عند قوة دلالة الحال عليها وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم سير عليه ليل وهو يريدون ليل طويل وكأن هذا إنما حذف فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها وذلك بأن يوجد في كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل وذلك إذا كنت في مدح إنسان والثناء عليه فتقول كان والله رجلا وتزيد في قوة اللفظ بالله وتمطيط اللام وإطالة الصوت بها فيفهم من ذلك أنك أردت كريمًا أو شجاعًا أو كاملا، وكذلك في طرف الذم إذا قلت سألت فلانًا فرأيته رجلا وتزوى وجهك وتقطبه

فتغنى عن بخيلا أولئيما، ومنه الحديث لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد والمراد لا صلاة كاملة أو تامة ونحو ذلك فإن عريت الحال من الدلالة لم يجز الحذف فاعرفه.



البدل . تعريفه . أنواعه

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو على أربعة أضرب بدل الكل من الكل كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(١). وبدل البعض من الكل كقولك رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناسًا منهم وصرفت وجوهها أولها وبدل الاشتمال كقولك سلب زيد ثوبه وأعجبني عمرو حسنه وأدبه وعلمه ونحو ذلك مما هو منه أو بمنزلته في التلبس به وبدل الغلط كقولك مررت برجل حمار أردت أن تقول بحمار فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركته وهذا لايكون إلا في بداية الكلام وما لا يصدر عن روية وفطانة)).

قال الشارح:

البدل ثان يقدر في موضع الأول نحو قولك مررت بأخيك زيد فزيد ثان من حيث كان تابعًا للأول في إعرابه واعتباره بأن يقدر في موضع الأول حتى كأنك قلت مررت بزيد فيعمل فيه العامل كأنه خال من الأول والغرض من ذلك البيان وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم وببعضها عند آخرين فإذا ذكر أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهرًا عند المخاطب ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم فإذا قلت مررت بعبد الله زيد فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله ولا يعلم أنه زيد وقد يجوز أن يكون عارفا بزيد ولا يعلم أنه عبد الله فتأتي بالاسمين جميعًا لمعرفة المخاطب، وكان الأصل أن يكون خبرين أي جملتين مثل مررت بعبد الله مررت بزيد أو يدخل عليه واو العطف لكنهم لو فعلوا ذلك لالتبس ألا ترى أنك لو قلت مررت بعبد الله مررت بزيد أو قلت مررت بعبد الله وزيد ربما توهم المخاطب أن الثاني غير الأول فجاءوا بالبدل فرارًا من اللبس

(١) سورة الفاتحة: ٦،٧.

وطلبًا للإيجاز ((**والبدل إما أن يكون الأول في المعنى أو بعضه أو مشتملا عليه أو يكون على وجه الغلط**)) فالأول نحو قولك مررت بأخيك زيد ومررت برجل صالح زيد فزيد هو الأول وقد أبدله منه للبيان وذلك لجواز أن يكون قد عرف أن له أخا ولا يعرف أنه زيد أو يعرف زيدًا ولا يعلم أنه أخوه وكذلك يجوز أن يكون يعرف زيدًا ولا يعلم أنه رجل صالح أو يعرف أنه رجل صالح ولا يعرف أنه زيد فجمع بينهما للبيان، ومثله قوله تعالى: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾[1]. فالصراط الثاني بدل من الأول وهو هو لأن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم.

((**وأما الثاني وهو بدل الشيء من الشيء وهو بعضه**)) كقولك رأيت زيدًا وجهه ((**ورأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناسًا منهم وصرفت وجوهها أولها**)) فالثاني من هذه الأشياء بعض الأول وأبدلته منه ليعلم ما قصدت له وليتنبه السامع فتثبت بقولك رأيت زيدا وجهه موضع الرؤية منه فصار كقولك رأيت وجه زيد وكذلك قولك رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناسًا منهم بينت من رأيت منهم فأكثرهم وثلثاهم بعضهم وكذلك ناسًا منهم قال الله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**﴾[2]. فمن في موضع خفض لأن المعنى على من استطاع منهم، وتقول بعت طعامك بعضه مكيلا وبعضه موزونا ويجوز أن ترفع فتقول بعضه مكيل وبعضه موزون والفرق بينهما أنك إذا نصبت فقد أوقعت الفعل على البعض منفصلا من الآخر فكأنك قلت هذا البعض أسلفته بكذا كيلا وهذا البعض أسلفته بكذا وزنًا وإذا رفعت فإنما أوقعت الفعل على جملة الطعام الذي من صفته أن بعضه مكيل وبعضه موزون قال الله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ**﴾[3]. فهذا شاهد في الرفع؛ ومن كلام العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فهذا شاهد في النصب ولو قال يداها أطول من رجليها لجاز ولابد فيه من ضمير يعلقه بالأول فأما قولهم ضربت زيدا اليد والرجل فالمراد اليد والرجل منه فحذف الضمير للعلم به.

---

(١) سورة الفاتحة: ٦،٧.

(٢) سورة آل عمران: ٩٧.

(٣) سورة الزمر: ٦٠.

((**وأما الثالث فهو بدل الاشتمال**)) نحو قولك ((**سلب زيد ثوبه وأعجبني عمرو علمه وحسنه وأدبه**)) ونحوها من المعاني فالثاني بدل من الأول وليس إياه ولا بعضه وإنما هو شيء اشتمل عليه والمراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني فيفهم من فحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه وذلك أنك لما قلت أعجبني زيد فهم أن المعجب ليس زيدا من حيث هو لحم ودم. وإنما ذلك معنى فيه وعبرة الاشتمال أن تصح العبارة بلفظه عن ذلك الشيء فيجوز أن تقول سلب زيد وأنت تريد ثوبه وأعجبني زيد وأنت تريد علمه وأدبه ونحوهما من المعاني قال الله تعالى: ﴿**قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ**﴾(1). فالنار بدل لأن الأخدود مشتمل عليها.

ومثله قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾(2). فالقتال بدل من الشهر الحرام وهو معنى اشتمل عليه الشهر وسؤالهم عن الشهر إنما كان لأجل القتال فيه، ومن ذلك قول عبدة بن الطبيب:

[٨٩] **فما كان قيْسٌ هُلْكُه هُلْكُ واحدٍ ولكنَّهُ بُنيانُ قومٍ تهدَّمَا**

فهذا ينشد على وجهين بالرفع في هلك واحد والنصب فأما الرفع فعلى أن تكون الجملة خبرًا لكان وأما النصب فعلى أن يكون المفرد خبرًا لكان ويكون هلكه بدلا من اسم كان، فأما قول الآخر:

[٩٠] **ذَريني إنَّ أمرَكِ لن يُطاعا وما ألفَيتَني حِلْمي مُضاعا**

---

(1) سورة البروج: ٤،٥.

(2) سورة البقرة: ٢١٧.

[٨٩] **البيت من الطويل**، وهو لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص ٨٨، وخزانة الأدب (٢٠٤/٥)... المعجم المفصل (٨٢٤/٢).

والشاهد فيه: رفع (**هلكه**) إما على الابتداء وإما أن يكون بدلا من قيس. فإذا رُفعت على الابتداء، تُرفع (**هلك**) على أنه خبر له، وإذا كانت بدلا، يكون (**هلك**) منصوبًا خبر (**كان**).

[٩٠] **البيت من الوافر**، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه ص٣٥، وخزانة الأدب (١٩١/٥، ١٩٢،١٩٣،٢٠٤)، وشرح أبيات سيبويه (١٢٣/١)... المعجم المفصل (٤٩٤/١).

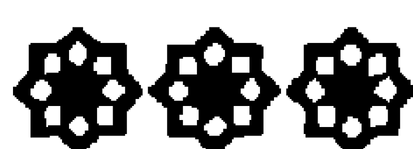
والشاهد فيه قوله: (وما ألفيتني حلمي مضاعا) حيث أبدل الاسم الظاهر (**حلمي**) من الضمير وهو الياء في (**ألفيتني**) بدل اشتمال.

فهذا لا يكون إلا على البدل لأجل القافية ولابد في الاشتمال من عائد أيضًا يربطه بالأول، فأما قوله:

[٩١] لقد كان في حوْل ثواء ثوَيتُه تَقضّي لُبانات ويَسأمُ سائمُ

فالمراد ثواء فيه إلا أنه حذف للعلم به والثواء الإقامة والمراد في ثواء حول.

وأما «**الرابع وهو بدل الغلط**» والنسيان ومثل ذلك لا يكون في القرآن ولا في شعر أما القرآن فهو منزه عن الغلط وكذلك الشعر الفصيح لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه فإذا وجد غلطا أصلحه وإنما يكون مثله في بدأة الكلام وما يجيء على سبيل سبق اللسان إلى مالا يريده فيلغيه حتى كأنه لم يذكره وذلك نحو: «**مررت برجل حمار**» كأنك أردت أن تقول مررت بحمار فسبق لسانك إلى ذكر الرجل فتداركت وأبدلت منه ما تريده والأولى أن تأتي ببل للإضراب عن الأول.



---

[٩١] **البيت من الطويل**، وهو للأعشى في ديوانه ص١٢٧، والأغاني (٢/٢٠٦)، والكتاب (٣٨/٢)... المعجم المفصل (٨٤٢/٢).

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: (ويسأم) حيث رفعه لأنه واجب معطوف على **(تقضي)** واسم **(كان)** مضمر فيها. ويروى: **(تَقَضّي لُبانات ويَسْأَمَ سائمُ)**.

والشاهد في هذه الرواية نصب **(يسأم)** بـ **(أن)** مضمرة.

منزلة البدل من المبدل منه

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وهو الذي يعتمد بالحديث وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد، قال سيبويه عقيب ذكره أمثلة البدل أراد رأيت أكثر قومك وثلثي قومك وصرفت وجوه أولها ولكنه ثنى الاسم توكيدًا، وقولهم إنه في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه ألا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك)).

قال الشارح:

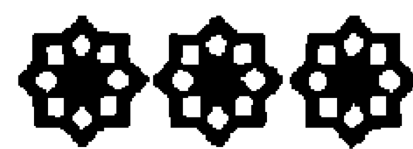
((**الذي عليه الاعتماد**)) من الاسمين أعني البدل والمبدل منه هو الاسم الثاني وذكر الأول توطئة لبيان الثاني يدل على ذلك ظهور هذا المعنى في بدل البعض وبدل الاشتمال ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدًا رأسه فالضرب إنما وقع برأسه دون سائره وكذلك قولك سرق زيد ماله إنما المسروق المال دون زيد ولذلك ((**قدر سيبويه هذا المعنى بقوله عقيب ذكره أمثلة البدل أراد رأيت أكثر قومك وثلثي قومك وصرفت وجوه أولها**)) كأنه أراد أن المعنى متعلق بالثاني حتى لو تركته ولم تذكره لألبس ألا ترى أنك لو قلت ضربت زيدا وسكت لظن المخاطب أن الضرب وقع بجملته ولم يختص عضوا منه فعلمت بذلك أن المعتمد بالحديث هو الاسم الثاني والأول بيان فالبيان في البدل مقدم وفي النعت والتأكيد مؤخر.

واعلم أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد لأن فيه إيضاحا للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة وفيه رفع المجاز وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه ألا ترى أنك إذا قلت جاءني أخوك جاز أن تريد كتابه

أو رسوله فإذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال كما لو قلت نفسه أو عينه فلذلك قال صاحب الكتاب: «**وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد**» يعني أنه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل بالنعت ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما.

وقول النحويين «**إنه في حكم تنحية الأول**» الذي هو المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس ذلك على معنى إلغائه وإزالة فائدته بل على معنى أن البدل قائم بنفسه وأنه معتمد الحديث وليس مبينًا للمبدل منه كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت والدليل على أن المبدل منه ليس بملغى ولا مطرحا أنك تقول زيد رأيت أباه عمرًا فتجعل عمرًا بدلا من أباه فلو كان المبدل مطرحا لكان تقدير الكلام زيد رأيت عمرا فتبقى الجملة التي هي خبر بلا عائد وذلك ممتنع ومما يدل أيضًا على أنه ليس ملغى قول الشاعر:

[٩٢] فكأنَّه لَهِقُ السَّراةِ كأنَّه ما حاجبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ



[٩٢] **البيت من الكامل**، وهو للأعشى في الدرر (٦/٢٥٤)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٩٧/٥، ١٩٨)، ولسان العرب (٣٠٢/٣) (**عين**) المعجم المفصل (٢٤٣/١).

والشاهد فيه قوله: (**كأنه ما حاجبيه**) حيث زاد (**ما**) بين البدل والمبدل منه، وهذا للضرورة الشعرية.

أن البدل ليس من تتمة الأول

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحًا في قوله عز وجل: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[1]. وقوله: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِّن فِضَّةٍ﴾[2]. وهذا من بدل الاشتمال)).

قال الشارح:

وقد أكد صاحب الكتاب كون البدل مستقلا بنفسه وأنه ليس من تتمة الأول كالنعت ((**بكونه في حكم تكرير العامل**)) وذلك أنك إذا قلت مررت بأخيك زيد تقديره مررت بأخيك بزيد وإذا قلت رأيت أخاك زيدا فتقديره رأيت أخاك رأيت زيدا فذلك المقدر هو العامل في البدل إلا أنه حذف لدلالة الأول عليه فالبدل من غير جملة المبدل منه هذا مذهب أبي الحسن الأخفش وجماعة من محققي المتأخرين كأبي على والرماني وغيرهم والحجة له في ذلك أنه قد ظهر في بعض المواضع فمن ذلك قوله تعالى: **﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾**[3]. فقوله لمن آمن منهم بدل من الذين استضعفوا وهو بدل البعض لأن المؤمنين بعض المستضعفين، ومن ذلك قوله تعالى **﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِّن فِضَّةٍ﴾**[4]. فقوله لبيوتهم بدل من لمن يكفر بالرحمن وهو بدل الاشتمال وقد أظهر العامل قالوا فلو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لأدى ذلك إلى محال وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان وهما اللام الأولى واللام الثانية إذ حروف الخفض لا تعلق عن العمل.

---

(١) سورة الأعراف: ٧٥.

(٢) سورة الزخرف: ٣٣.

(٣) سورة الأعراف: ٧٥.

(٤) سورة الزخرف: ٣٣.

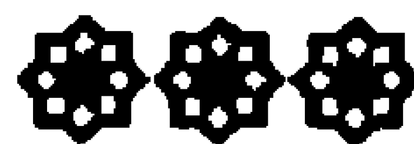
وقيل لأبي علي كيف يكون البدل إيضاحًا للمبدل منه وهو من غير جملته فقال لما لم يظهر العامل في البدل وإنما دل عليه العامل في المبدل منه واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ جاز أن يوضحه.

وذهب سيبويه وأبو العباس محمد بن يزيد والسيرافي من المتأخرين إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتأكيد وذلك لتعلقهما به من طريق واحد وأما ظهور العامل في بعض المواضع فقد يكون توكيدا كما يتكرر العامل في الشيء الواحد كقوله:

[٩٣] يا بؤس للجهل ضرّارا لأقوام

فاللام زائدة مؤكدة للإضافة ولولا إرادة الإضافة لكان يا بؤسًا منونا، ومن تكرار العامل للتأكيد قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[1]. فموضع أن الثانية موضع أن الأولى وإنما كررت للتأكيد وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[2]. فأن الثانية مكررة تأكيدا فكذلك هاهنا يجوز أن يكون تكرير الحرف تأكيدا ولو كان العامل مقدرا لكثر ظهوره وفشا استعماله وفي عدم ذلك دليل على ما ذكرناه.

والمذهب الأول وعليه الأكثر ويؤيده قولك يا أخانا زيد بالضم لا غير ولولا كان العامل الأول لوجب نصبه كالنعت وعطف البيان فاعرفه.



---

[٩٣] البيت من البسيط، وصدره:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

وهو للنابغة في ديوانه ص٨٢، وخزانة الأدب (٢/١٣٠-١٣٢)، (١١/٣٣، ٣٥)، ولسان العرب (١٤/٢٣٩) (خلا)... المعجم المفصل (٢/٩٠٨).

والشاهد فيه قوله: (يا بؤس للجهل) يريد: يا بؤس الجهل، فأقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيدًا للإضافة.

(١) سورة المؤمنون: ٣٥.

(٢) سورة التوبة: ٦٣.

المطابقة بين البدل والمبدل منه ليست شرطا

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر قال الله عز وجل ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾[1]. وقال: ﴿بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[2]. خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كناصية)).

قال الشارح:

ليس الأمر في البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت ((**فيلزم تطابقهما في التعريف والتنكير**)) كما كان ذلك في النعت لأن النعت من تمام المنعوت وتحلية له والبدل منقطع من المبدل منه يقدر في موضع الأول على ما ذكرنا فلذلك يجوز بدل المعرفة من المعرفة والنكرة من المعرفة والنكرة من النكرة والمعرفة من النكرة فمثال الأول وهو بدل المعرفة من المعرفة قولك مررت بأخيك زيد فزيد بدل من الأخ وكلاهما معرفة ومثله قوله تعالى: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾[3]. فالصراط الأول معرفة باللام والثاني معرفة بالإضافة وقد أبدل منه لتأكيد البيان ومثال الثاني وهو بدل النكرة من المعرفة قولك مررت بأخيك رجل صالح فرجل صالح نكرة وهو بدل من الأخ قال الله تعالى: ﴿**لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**﴾[4]. فناصية نكرة وقد أبدلت من الناصية الأولى وهي معرفة.

((**ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف**)) نحو الآية لأن البيان

---

(١) سورة الشورى: ٥٣،٥٢.

(٢) سورة العلق: ١٦،١٥.

(٣) سورة الفاتحة: ٧،٦.

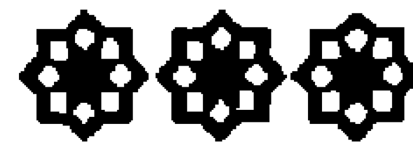
(٤) سورة العلق: ١٦،١٥.

مرتبط بهما جميعًا.

ومثال الثالث وهو بدل النكرة من النكرة قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً * حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً﴾(1). فقوله مفازًا نكرة وقد أبدل من النكرة وهو حدائق ومثله قوله الشاعر:

[٩٤] وكُنتُ كذِي رجلَين رجل صَحيحةٍ ورجلٌ رَمى فيها الزَّمانُ فشَلَّتِ

فأبدل قوله رجل صحيحة من قوله رجلين وكلاهما نكرة ومثال الرابع وهو بدل المعرفة من النكرة قولك مررت برجل زيد قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ. صِرَاطِ اللَّهِ﴾(2). فالثاني معرفة بالإضافة وقد أبدله من الأول وهو نكرة فاعرفه.



(١) سورة النبأ: ٣١، ٣٢.

[٩٤] **البيت من الطويل**، وهو لكثير عزة في ديوانه ص٩٩، وخزانة الأدب (٥/٢١١، ٢١٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/٥٤٢)... المعجم المفصل (١/١٤٨).

والشاهد فيه قوله: (رجل صحيحة) حيث جاءت **(رجل)** بدل من **(رجلين)**، وهذا البدل يعرف ببدل المفصل من المجمل، ويجوز الرفع على القطع.

(٢) سورة الشورى: ٥٢، ٥٣.

إبدال المظهر من المضمر وتفصيل القول فيه

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((ويبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب تقول رأيته زيدا ومررت به زيد وصرفت وجوهها أولها ولا تقول بي المسكين كان الأمر ولا عليك الكريم المعول والمضمر من المظهر نحو قولك رأيت زيدا إياه ومررت بزيد به والمضمر من المضمر كقولك رأيتك إياك ومررت بك بك)).

قال الشارح:

اعلم أن البدل يتجاذبه شبهان شبه بالنعت وشبه بالتأكيد فكما أن المضمرات تؤكد فكذلك يبدل منها فهو في ذلك كالمظهر وليس الأمر فيه كالنعت على ما تقدم وهو في ذلك على ثلاثة أضرب بدل مظهر من مضمر ومضمر من مظهر ومضمر من مضمر فمثال الأول وهو ((**بدل المظهر من المضمر**)) قولك: ((**رأيته زيدا**)) وإذا جرى ذكر قوم قلت أكرموني إخوتك ومثله قوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾[1]. في أحد الوجوه ومثله قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ**﴾[2]. فالذين ظلموا بدل من المضمر وكذلك كثير وهذا من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.

وتقول: ((**صرفت وجوهها أولها**)) فأولها بدل من المضمر المجرور الذي أضفت الوجوه إليه وهذا من بدل البعض من الكل لأن الأول بعض وجوه الإبل ومما جاء في التنزيل من ذلك ﴿**وَمَا أَنسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ**﴾[3]. أي ذكره وهو بدل من الهاء في أنسانيه والمعنى وما أنساني ذكره إلا الشيطان، ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١) سورة الأنبياء: ٣.

(٢) سورة المائدة: ٧١.

(٣) سورة الكهف: ٦٣.

علـى حالـةٍ لـو أنَّ فــي القــوْم حاتِمًــا علــى جــودِهِ لضـــنَّ بالمـــاء حـــاتِم

جر حاتما لما جعله بدلا من الهاء في جوده وأما الثاني وهـو ((**بـدل المضمـر من المظهر فقولك رأيت زيدا إياه**)) فإياه مضمر وزيد ظاهر وقد أبدل منه للبيـان ومن ذلك ((**مررت بزيد به**)) الهاء ضمير مجرور وقد أبدله من زيـد وأعـاد الجـار لأنه لا منفصل للمجرور والمتصل لا يقوم بنفسه وأما الثالث وهو ((**بـدل المضمـر من المضمر**)) فنحو ذلك ((**رأيته إياه**)) فإياه ضمير منفصل وهو بدل مـن الهـاء فـي رأيته وهو ضمير متصل وساغ ذلك لأن الضمـير المنفصـل يجـرى عندهـم مجـرى الأجنبي ألا ترى أنهـم لا يجيزون ضربتنـي ويجـيزون مـا ضربـت إلا إيـاى وإيـاى ضربت وتقول: ((**مررت به به**)) فالضمير الثاني بدل من الأول وأعدت حرف الجـر لما ذكرناه من أن المجرور لا منفصل له والأقرب في هذا أن يكون تأكيدًا لا بـدلا لأنك إذا أبدلت اسما من اسم وهما لعين واحدة كـان الثـاني مرادفًـا لـلأول ليعلـم السامع بمجموعهما فأما إعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد.

واعلم أن المضمرات كلها لك أن تبدل منها ((**إلا ضمير المتكلـم والمخـاطب**)) فلا يحسن البدل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين لو قلت مـررت بـك زيـد أو مررت بي زيد أو بي المسكين كان الأمر لم يجز شيء من ذلك لأن الغرض من البدل البيان وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح فلم يحتج إلى بيان.

وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش واحتج بقوله تعالى: **﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾**(١). فقولـه الذيـن خسـروا أنفسـهم عنده بدل من الكاف والميم وهو ضمير المخاطبين ولا دليل قـاطع فـي ذلـك لأنـه يحتمل أن يكون الذين خسروا أنفسهم مبتدأ مستأنفًا وخبره فهـم لا يؤمنـون، وقـد أجمعوا في جواز ذلك في بدل الاشتمال نحو قول الشاعر:

[٩٥] ذَرينـي إنَّ أمـرَكِ لـــن يُطاعـــا ومـــا ألفَيتنـــي حِلْمـــي مُضاعـــا

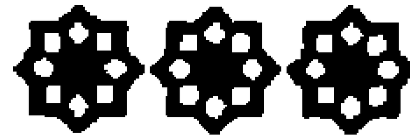
وربما جاء أيضًا في بدل البعض نحو قوله:

(١) سورة الأنعام: ١٢.

[**٩٥**] سبق الشاهد برقم (٩٠).

[٩٦] أوعدَني بالسِّجن والأداهِم رجلي فرجلي شَثْنَةُ المَناسِم

فقوله حلمي بدل من الياء في ألفيتنيْ وهو منصوب من قبيل بدل الاشتمال وكذلك رجلي بدل من الياء في أوعدني والضميران للمتكلم وساغ ذلك هنا لأن فيه إيضاحا إذ كان الثاني مما يشتمل عليه الأول أو بعضا منه وهو المراد بالكلام ولا تعلم كل واحد منهما إلا ببيان فأما تمثيله بقوله رأيتك إياك ومررت بك بك فمن قبيل إبدال الشيء من الشيء وهو هو إلا أنه أعاد حرف الجر لأن المجرور لا منفصل له فاعرفه.



[٩٦] الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب (١٨٨/٥، ١٩٨، ١٩٠)، ولسان العرب (٤٦٣/٣). (وعد)، (٢١٠/١٢) (درهم)... المعجم المفصل (١٢٦٤/٣).

والشاهد فيه قوله: (أوعدني... رجلي) حيث أبدل الاسم الظاهر (رجلي) من ضمير الحال، وهو الياء في (أوعدني) بدل بعض من كل.

عطف البيان

تعريفه

((فصل)) قال صاحب الكتاب:

((هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها وذلك نحو قوله:

أقسم بالله أبو حفص عمر

أراد عمر بن الخطاب ﷺ فهو كما ترى جار مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها)).

قال الشارح:

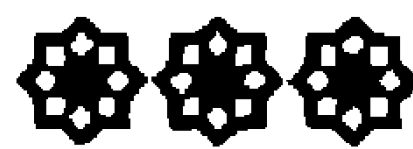
عطف البيان مجراه مجرى النعت يؤتى به لإيضاح ما يجرى عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت نحو قولك مررت بأخيك زيد بينت الأخ بقولك زيد وفصلته من أخ آخر ليس بزيد كما تفعل الصفة في قولك مررت بأخيك الطويل تفصله من أخ آخر ليس بطويل ولذلك قالوا إن كان له إخوة فهو عطف بيان وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل، وهو جار على ما قبله في إعرابه كالنعت إن كان مرفوعًا رفعت وإن كان منصوبًا نصبت وإن كان مجرورًا خفضت إلا أن النعت إنما يكون بما هو مأخوذ من فعل أو حلية نحو ضارب ومضروب وعالم ومعلوم وطويل وقصير ونحوها من الصفات وعطف البيان يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام نحو قولك ضربت أبا محمد زيدًا وأكرمت خالدا أبا الوليد بينت الكنية بالعلم والعلم بالكنية قال الراجز:

[٩٧] أقســم باللــه أبـــو حفــص عمــر

البيت لرؤبة وبعده:

مــا إن بهــا مــن نَقَــبٍ ولا دَبَــرْ اغْفــرْ لــهُ اللهُــمَّ إن كــان فَجــرْ

يريد عمر بن الخطاب ﷺ والشاهد أنه بين الكنية حيـن توهـم فيهـا الاشـتراك بقوله عمر إذ كان العلم فيه أشهر من الكنية وهـذا معنـى قولـه: ((**لقيامـه بالشـهرة دونها**)) يريد لقيـام الثـاني إن علمًـا وإن كنيـة، فالصفـة تتضمـن حـالا مـن أحـوال الموصوف يتميز بها وعطف البيان ليس كذلك إنمـا هـو تفسير الأول باسـمٍ آخر مرادف له يكون أشهر منه في العـرف والاستعمال مـن غـير أن يتضمـن شـيئًا مـن أحوال الذات وهذا معنى قوله: ((**ينزل من المتبوع منزلة الكلمـة المسـتعملة مـن الغريبة إذا ترجمت بها**)) أي إذا فسُرت بها، وجملة الأمـر أن عطـف البيـان يشـبه الصفة من أربعة أوجه أحدها أن فيه بيانًا للاسم المتبوع كما فـي الصفـة الثـاني أن العامل فيه هو العامل في الأول المتبوع بدليل قولك يا زيد زيد وزيـدًا بـالرفع علـى اللفظ والنصب على الموضع كما تقول يا زيد الظريف والظريف ويا عبد الله زيـدًا بالنصب كما تقول يا عبد الله الظريف الثالث أنـه جـار عليـه فـي تعريفـه كالصفـة الرابع امتناعه أن يجرى على المضمر كما يمتنـع مـن الصفـة، ويفارقهـا مـن أربعـة أوجه أحدها أن النعت بالمشتق أو ما ينزل منزلـة المشـتق علـى مـا تقـدم ولا يـلزم ذلك في عطف البيان لأنه يكون بالجوامد الثاني أن عطف البيـان لا يكـون إلا فـي المعارف والصفة تكون في المعرفة والنكرة الثالث أن النعت حكمه أن يكـون أعـم من المنعوت ولا يكون أخص منه ولا يلزم ذلك في عطف البيان ألا ترى أنك تقول مررت بأخيك زيد وزيد أخص من أخيك الرابع أن النعت يجوز فيه القطع فينتصب بإضمار فعل أو يرتفع بإضمار مبتدأ ولا يجوز ذلك في عطف البيان فاعرفه.



تم بحمد الله المجلد الأول ويليه المجلـد الثـاني وأولـه الفـرق بين عطف البيان والبدل.

---

[٩٧] الرجز لعبد الله بن كيسبه أو لأعرابي في خزانة الأدب (١٥٤/٥، ١٥٦)، وبلا نسبة فـي لسان العرب (٧٦٦/١) (نقب)، (٤٨/٥) (فجر).. المعجم المفصل (١١٥٦/٣).

والشاهد فيه قوله: (أبو حفصٍ عمر) حيث جاء قوله: **(عمر)** عطف بيان على قوله: **(أبو حفص)**.

فهرس المجلد الأول

الجزء الأول

الموضوع رقم الصفحة

الجزء الثاني

الجزء الثالث